

MDI

.M298

1858

17298

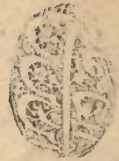
.M298

STUDIES

★

UNIVERSITY

3698729



المكتبة
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم
العدد في الحاشي الشارحة الى عدد النسخ التي ذكر العنوان المذكور فيها

- الحمد لله على ما نزل الوصوف على تباينها وبعد فهمه جلة فاذكرناه في هذا المختصر من الوصوف...
 جعلها كالفهرست حتى يطلع الناظر على ما فيه من كل ناس شبرهم ويفسد كل قوم فاربهم عتقوا في اصاله الاشارة الى استحبابه
 مورداه...
 الثاني في ضبط حكم الحق والمنسوح...
 عتقوا في بيان عدم الغنا في عدم...
 المناخر واسمها...
 وما خرج عنها عتقوا...
 وكيفية ضبطها...
 في حكم ما لم...
 فيه في بيان...
 عتقوا في بيان...
 وبما المراد منها...
 على موارد...
 الفهرست...
 في ما مورب...
 يكون كمرتب...
 كون كل...
 باب التسم...
 منها وبيان...
 عنوان في...
 لحظا...
 في تحقيق...
 القصة...
 من لزوم...
 الوارد...
 الفاعل...
 فيها والتم...
 العبد

٢
٥
١٠
٢٥
٣٢

٣٧

٤٢

٩٠

٩١

١٠٩

١١٣

١٤٠

١٤٥

١٥١

١٦٠

١٧٥

١٧٧

١٨٦

١٩٦

٢٠٢

٢٣٥ في ان النهي والرضا والقبول ليس سببا في شيء من عقول وانها عتق في سببها المغاظة في العقول والابتناء وبنائها
 ٢٣٥ ولزمها وجوازها وكونها مقبلة للملك والابتناء وسائر ما يتعلق بها عتق في سببها الاشارة والكاتب في العقول
 ٢٣٦ والابتناء وجوزان حكم الايمان باجماعها عتق في اشترط العرب في العقول انها عتق في وجوبها التام في عتقها
 في ضبط الفاظ العقول والابتناء من حيث ان يدار بضع الخاص والحقيقة وعدم عتق في اعتبارها الماضية
 ٢٣٧ وجوزان الجملة الامة في سائر اكلها في العقول عتق في اشترط الترتيب في الايمان في القول وعلى ان يشرطه النظام
 في عقول وبنائها ومخاطبة وفيه مباحث شريفة عتق في كون ارد بين الايمان في القول مبطلا وكونها الوضعية على
 الفاعلة او خارجا عنها في كون اشترط المناقضة النافذة كالقيد في بعض العقول كجزئي العقول في ذلك عتق
 في شرط العقد والابتناء من حيث كونها لفظا وخطا مع قطع النظر عن العقد في عتقها في شرطها التام في العقول
 ٢٣٨ والابتناء في بنائها المرام منه وانما التعليل وما يضر منها وما لا يضر وفيه مطالب في بنائها عتق في تحقيق الضمان
 في مغلطات العقول والابتناء فاعلة في ان الاصل في مقابل الاعراض لا او يفرق بين وصف الصفة وغيرها
 البحث في كون الارش على الفاعلة ام لا عتق في ان الصلح هل يجوز ان يعلل والمنافع والحقوق او يعين كونها قابلة
 للموازنة والانسقاط بالبرهان ويحتمل عتق في نفي المنفعة التي هي مورد عقود المنافع والاشارة الى ما خرج عن العقول
 ظاهر كالا سببها وما شاكله عتق في ان الاصل جواز التوكيل الا فيما خرج او الاصل عدم جواز الايمان ثبت
 عتق في نواحي العقول والمراد منها وجهه في عتق في ضبط مقتضيات العقول بالذات وبالاطراف
 في معنى القبض وموارد اشراطه والاحكام الكافية وفيه مباحث شريفة والاشارة الى تحقيقه بالاحتمال والقبض
 ٢٣٩ العينة المنافع ورفع الاشكال الواردة في عتق في معنى الشرط والشرط الواقع في ضم العقول للارادة والجاهل
 وبنائها حكم من لزم الوفاء وعلمها وناسبها الفاعلة في صحتها وما يتعلق من النفس والحل عتق في الشرط الفاسدة
 الان في كمالها من خروج ما وقع في معاشا من الاشكال الذي تشعبه الانكار والنسبة الاقوال لتبنيها
 في كون الشرط كالعقد في اغلب الاحكام والاشارة الى حيث ما وقع من الاشكال في اشترط عدم النص الخاص والشرط
 ٢٤٠ واشترط مباحثه من حيث خاص عتق في كون القيد مبطلا وبيان المراد منه ورفع ما وقع في هذا المقام من الاشكال
 والناسخ في كلام الاحتجاج وفيه المطالب لما مضى والابطال عليه لا يقيد منه عتق في ان التعليل مبطلا في
 عقول المحض البعد وبيان عدم خروج شيء من العقول والابتناء في عتق الفاعلة وان توهم في طائفة منها
 ٢٤١ ذلك وفي هذا البحث طائفة من عتق في ناسبها فاعلة في السبيل للكافر على المسلم والاشارة الى فرعها وبطلان
 كثير من العقول منها ورفع الاشكال الواردة عليها عتق في كون الشرط الفاسد مبطلا للعقد على الفاعلة
 ٢٤٢ عتق في كون السفه مبطلا للمعاملة وبنائها المرام منها عتق في كون مغلطاتها كان للمعاملة مفسدا
 ٢٤٣ لها مطلقا عتق في كون الافالة مبطلا للعقد وكونها على الفاعلة وما يتعلق بها من المباحث عتق في كون
 الفسخ مبطلا وضبط موارده في عتق الضرف في الاصل من عتق في كون نفي الوفاء مبطلا للعقد والاشارة
 الى فرع عتق في مبطلات العقول الجارية كالموت والجنون والاعما والتسليم في ذلك بحيث يقع به الاشكال المتوهم في تحقيق
 اندراج تحت التعليل وفيه فائدة في بنائها الفرق في موانع تسليم الغير على شيء بطريق الرخصة او احداث الولاء والشيء
 او بنائها حكم شرعي عتق في كون البعد من سبب النكاح في نفي المرام منه ومن مغلطاته مبطلا في بنائها جازلا
 ٢٤٤ عتق في كون الافالة من سبب النكاح في تحقيق القول في المباشر والسبب للفرق بين الاكرام وغيره وعلى وفيه

نبيه
 فاعلة
 فاعلة
 فاعلة

اشكال بينها عليه **عنوان** في كون لغز من اسباب الظان **ثاني** في اجتماع اسباب الظان في سلسلة واحدة او
 ترك بعضها مع بعض **عنوان** في كون التعبد والتفريط من اسباب الظان وبحقن المراءى عنهما **عنوان** ام جلة اسباب الظان
 التلقيل الغيب **عنوان** في كون لبعض العقيد الفاسد موجباً للظان رفع ما فيه من الاشكال ان فاقبته في بيان
 المراد من قولهم ما ضمن يصحح بضم في اسد **عنوان** في سائر اسباب الظان كعقد وتعهد وتكليف نحو ذلك **عنوان** ٣١١
 في كون الاحتمال لعل للظان وبيان المراد منه ورفع ما فيه من الاشكال **عنوان** في كون الاستينان مستقلاً
 للظان وبيان الفرق بينه وبين الاذن **عنوان** في كون الاقدام مستقلاً للظان الاشارة الى بعض الموارد **عنوان**
 في ان الاسلام يجب فله في الظان بعض المقامات يتبع المراد من الفرق وفيه مباحث فلهذا ان الخالق
 استبصر في كل ما كلفه ذلك عام لا وقفاً على ذلك **عنوان** في كون الاذن مستقلاً للظان بيان الفرق بين مطلق
 الاذن الاذن المطلق وبيان فساد من الصريح والفقهاء وشاهد حال ومدخله في التكليف الوضعية واختلاف
 بالنظام والناظر وفاسد لغرض نواعه بعضها مع بعض ما فيه من المباحث الشريفة **عنوان** في ضبط معنى التلويح والفرق
 وبيان مقتضى الفاعل في ذلك **عنوان** في تعيين المراد من الفعل اللازم في مباحث الفرق وضبطها
 باعتبار الا زمانه والامكانه والاعوان **عنوان** في ضبط كيفية التقويم وذكر ما هو لنا صعداً خلافاً للمؤيد **عنوان**
 في بيان المراد من التاديب الواقعة للظان وضبط المراد من بغاء العين المانع من التلويح **عنوان** في الاشارة الى الا
 والاولى عليهم اجمالاً في النفس والمال وتباعد ائمتهم في الولاية **عنوان** في اثبات عموم ولا يهكالم الشرع في ضبط موارد هذا
 العام **عنوان** في الاشارة الى اثرها والفرق بينه وبين الناب **عنوان** في اثبات لآية العدل المؤمنين يجوز نصرتهم مطلقاً ولا
 يمكن فيه التاخر **عنوان** في فاعله البينة واليمين ومحمد بن الحسن المدعي المنكر بينا الدعوى المستعنى وشروطها و
 مداركها من الفاعل وفيه محققان وشبهة فمن في ضبط مورد الفاعل **عنوان** في تاسيس الفاعل عند اثبات
 مورد الدعوى التاديب والاثبات المنكر وعدم تعيينها والاشارة الى موارد التهمة بالنسبة الى المحلف الخالف
ثاني في حل الاشكال عن مسئلة اختلاف المشي في الشفيع في الفرق واختلاف الفرج او رفر مع الزوجة في الاشكال
 والادام في العقد **عنوان** في ان كل من يبيع فوله فعله اليمن مدعياً ومنكر **عنوان** في ان كل من يبيع فوله فعله
 شيء لا يعلم الا من قبل مدعيه يبيع فوله فيه **عنوان** في ذكر قواعد مختصة متعلقة بالباتي عند النكول للشيخ على الكا
 فاعله الحلف ثبات بطل الفرج جاز فاعله في ضبط موارد كون الحلف على السبب على عدم العلم فاعله كلما لم يبر فيه
 حلف من الشرع من الفاعل فيه الفرج فاعله فاعل الكا يبر فيقبل في الثالثة والواحدة فاعله المملوك يصفى **عنوان**
 اقرار العفلاء على انفسهم جاز في رفع ما فيه من الاشكال في موضوع الاقرار وكون الانكار كالافرا مع الفرج على
 المنكر او على عدم سماع ما ينافيه بعد منه من المباحث النافعة فالافوز على الامر له فوه نانه وملكه غافه بغيره في ان
 الافرا اذا غرض مع فعل الفرج بها يقدم **عنوان** في اثبات عموم حجة البينة في الموضوعات **عنوان** في ان البلوغ للشيخ
 في الاصابة الغير للفظ **عنوان** في ان البلوغ ليس شرطاً في صحة العبادات وكون عبادة الصبي شرعية وعدم **عنوان** في
 ان البلوغ شرط في صحة العقود وكذا الاطاعات والجواب غاؤه وهذا من الاشكال في المعارضات **عنوان** في ان البلوغ
 فيه العقل ما يشترط فيه **عنوان** في اشتراط الرشيدية في التصرفات المأثورة فاعله هو وبين المراد من المأثورة
 في ان حجر التسفيه كحجر العبد وكحجر الصبي والاول الاذن على **عنوان** في ما يشترط فيه الحجر وما لا يشترط من عبادة
 او مفاولة وبيان المراد من كون العبد لا يقدّر على شيء ذوالحجر بالاذن **عنوان** في ان لفاعله في ضمان للمملوك ٣٤٠

٣٤٠ ان يبيع به بعد عنقه والوجوه الاخرى الفقه الفاعل عنوان في شرطها الاختيار في العبادات والمعاملات والاشكال
 وكفاية الرضا المتأخر في العقود ووجه الاشكال في الفقه بينه وبين المعروف في الضمان وانظروا فيهما على الفاعل والاشكال
 الى كون النسبة الفصل في شخص نظام وفقد وبيع من الاختيار والاكره لغته والجواب عن الاشكال في عدم الفقه بين
 المكر والمخازل كما في الشبهة الثانية في كون الاشكال في كون الكفار والمخالفين مكلفين بالفرع وعلم شرطية
 الاسلام والابتناء في التكليف فلما اجتمع من الاشكال وشرطها في صحة العبادات والمعاملات **مختار** في شرط
 الموارد التي يشترط فيها العدالة والاشارة الى دليله والوجه في عدم شرطية عدالة الوكيل بخلاف الدائم بعبادة عينوا
 في بيان موضع البلوغ والعقل والرشد والخبرة والعدل والاسلام والابتناء والاختيار والاكره وبين مقتضى
 الاصل اذا شك في محققها او يخفى ما فاعلمنا من الصفا وفيه مطالب في نسخة **مختار** في تخفيف المارد من تلك الصفة في
 فعل المسلم وقوله وذكر ادلتها وحل الشبهة الواردة عليها فائدة هي كالحاجة في فاعله كون الرضا كالسبب في فاعله
 وعلاقه والاشكال ويخرج هذه الغايبين الجرح في هذا صمد كلية اشترانا اليها في الكتاب كما لا يخفى على من اجتمعا

وظالغها والتحد لله كما هو اهله وصلى الله على محمد وآله الطاهرين المعصومين

واعلم ايها الناظر في هذه النسخة الشريفية انما اشترتها

من العالم الفاضل الملا محمد بن مرحوم الملا صالح

البرتري وجدتها خالية عن ذكر الفقه

والعناوين كانت النسخة الموجودة

مشتملة عليها ان لم يكن هذه النسخة

ليس له ان لم يكن هذا النسخة

فيها من الفقه والاشكال

المجازة والاشكال

ذكر من

الشاكر لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

فالجمله لا تدعي ان ذلك على الاطلاق ولا التام لان بقى بالافاضار على الفاضل المبين من مورد الدليل والنسب في محل
 الشك باصالة البرائة ويمكن فيها ثبات الاشتراك هنا بعدم القول بالفصل وقيل كل ايمان احدهما منع حجبية الاصل
 ثانيا لما امكان قلبه باثبات عدم الاشتراك هنا بالاصل الحاق غيره بعدم القول بالفصل يندفع بصعق الاول وعدم
 مقاومة الفصل الحكمي للاصل الموضوع قبل على القول بجواز خلو الوافعه عن الحكم لانهم هذا الوجه لا صالة عدم الحكم في غيره فلما
 اولاهتم القول بخلو الوافعه عن الحكم في مثل الفصل اذا قالوا ان جرد ادخال الوافعه عنه بالتمه واما ثبوته فيها البعض وخلوها
 عندها من هذا الوجه من صرح بذلك فهو متفق بالا جماع المركب وثاننا نقول كما يحل نقل الحكم على الواحد محضا
 فكذلك يحل نقله عليها في ضمن الكل محلا واحدا فتقاربا بالاصل غير ممكن وثاننا نقول محل البحث الاشتراك في الاحكام
 فيقال لا غير لا في مقابل عدم الحكم كما في فعال الهام وغيره المكلفين فخالعوا الحكم خارج عن محل النزاع حقيقة فلا وجه لثبات
 الاستصحاب ونقبره ان الحكم اذا ثبت على جماعة في زمان فثبت في ذوال ذلك الحكم بزوال هؤلاء باحتمال كونهم مباداة عند احكام
 كونهم مورد ان الفرض عدم دليل على الاختصاص مقتضى الاستصحاب بقاء الحكم المجموع بل من ذلك تعلقب من يستبعد لهم
 اولا معنى لبقاء الشريعة الاحكام الاجرائية في المتحد من اهل التكليف على هذا مدار استصحاب الجديان ودعوى ان
 بقاءها على حيث ثبت فيه من الموضوع سافطة عما من التفرقة قبل هذا اخص من المدعى بعدم استلزامه بشروط الحكم للعامة
 لمن ثبت الحكم في حق واحد وكذا الجميع من الجملة فيكون ثباته تكليف احد من الاحسين ببقاء الحكم وهذا هو معنى الاشتراك فلما ثبت ان الحكم
 في غير ذلك لعدم القول بالفرق وثاننا بعدم نصيبه من ذلك من الشرع كما هو لفرض الجبر العوي واما بقاءه امكان التفرقة بلا
 بانه في وجهه وعدم الفارق الثالث فهو اتفاق الاخبار على ان كانه شهد به سند لا لم بالحكايات الخاصة اثنان عموم الحكم
 خلفا بعد سلف ليس ذلك لظهوره هو الخطاب لشما في طعا النصير اكثر في الكتب الاصولية لعدم العمول ونسبهم على التفرقة
 احتمال العمول بمانا بدفع ما قبل انزوله يكن هو الخطاب لمهمة التنبية على ما استدل به لوليد لغارضا ولا بما مر ان
 ثانيا بانكالم على الضرورة او القاعد وهذا مؤيد اخر للاشتراك فان سكونهم من فامة عينة كاسف عن كونه ضروري الدين
 لو كان اصحابنا مجمعين على ذلك لما اختلفوا في وجوب صلوة الجمعة ونحوه من الفرع فلما ذاك المنع الاشتراك بل احتمال كونه
 مشروطا بوجوب الامام او نائبه الخاص ورد في الاطلاق مورد الغالب كون الخطابين من احدين للشرع عالميا او نظاما
 بالظاهر الاشتراك فرع اتحاد نوع الوافعه وصفها بالنظر الى التكليف شرطه الرابع اجماع المحكيه مورد مودة
 على اصاله الاشتراك عدد النواتر الخامسة تنطبق لمناط القطع نظر الى ان الاحكام لتابعة للفساد المصالح للنفس العزيم
 لا تخلف محجب بالمكلفين للزوم دفع الضرر وجلب المنفعة لا تدعى على الكل قبل المفروض بعينها للوجوه والاعتبار اعلل الضرر
 مدخله فلما قدر ان الوجوه والاعتبار يراد بها ماعدا خصوصيات المكلفين من حيث هم كذلك لانها اشخاص مختلفة
 لا بد رمدارها الاموال النفس لاجل تدر بل مدارها على المفاهيم العامة كالمريض والصحيح والمساقر والحاضر ونحو ذلك من الامور التي
 للمكلفين والاحصاء لافعال واما مع اتحاد ذلك كله فخصيص بدو عمرا دخلها في ذلك قبل هذا بنقص خصائص النسبة
 قلنا انهم كون الخصائص لتحصيل انما هو لغو ان كل غايته انحصار ذلك في الفرع الواحد لو وجد نظاير في ذلك العنوان
 لاشتراك معه في ذلك قبل فعل في كل مقام غير هذا كخصوصية فلما الاصل عدم اعتبارها في الحكم الا ان يفهم دليل
 اذا الاحتمال لا ينفع ودلنا على ذلك طريقة العقلاء فانهم يهملون وجدا رجلا فصل فلا فضرر به وفعل فعلا انتفع
 انتفاعا لا زمانا يجنبون عن الاول ويرتكون الثاني ولو مع الشك لا يلقون الى ان ذلك لعله نحوه وصية في ذلك
 الرجل لا يفرها بقصر الشئ اس الاستقراء فانا وجدنا اغلب النكاي في الاحكام مشتركة بين المكلفين كادول

في الاحكام

في

في
 في

الفرق لا في مقامات نادرة فاشك في الاشتراك والعدم فينبغي الاحتياط بالغالب لتسامع اطباء اهل الادب
كافة على الاخذ بما يصل اليهم من سببهم من الموجوبين والتامعين من دون استئصال عن ذلك هل كان مخصوصة
هناك اوله ولا ريب ان ذلك لما انفس في اذهانهم من كون التكليف التام عام لكل مكلف لا مدخل له للخصومات
هذا كاشف عن كون الواقع كذلك وان لم يعرف ما خفي في التامع من مادل على لزوم التامع بالنسبة والائمة من ابناء وادب
دل على جهة فعلهم اذ ليس لك الاشتراك في التامع في ذلك قبل هذا الخص من المطلوب فلنا لم يوجبه احد منا على
القول بالفرق وثانها ان اشتراكهم مع وجود اماره الاختصاص فيهم ووجود بعض الخواص بهم بحيث يحملون اشكوا
فيه من ذلك يدل على اشتراك بعضنا مع بعض لا ولو لم يكن التامع في التامع في حلال الله عليه الحلال الى
القيمة وحرام محمد صلى الله عليه له حرام الى يوم القيمة قبل اهل معناه بقاء الحكمين بالنسبة الى من ثبت في حقه فلنا بعد موثقه
معي لبقا الحلال والحرمه بالنسبة اليه قبل اهل المراد لو فرض بقائه الى يوم القيمة فلنا هذا فرض نادر لا يرد من العبادرة والتسا
خلافه اذ الظاهر بقاء احكام الشريعة وتكليف كل من يتجدد من الناس بذلك قبل الاشهاد بالحكمين فلنا طاهر الحلال لطلو
الماذون فيه فيقبل على المحرم سببا مع مقابلته بهما مع انه يمكن الانعام بعدم القول بالفصل العاشر قوله حكمي على
حكمي على الجماعة قبل اهل المراد جماعة خاصة فلنا لا ريب ان المناد من العبادة كون الحكم على البعض الحكم على الكل وهو
الحج الخا دى عشر واثر ابن ابي عمير باب الجهاد حكم الله في الاولين والآخرين وفرضه عليهم سواء الامنة
او حادث يكون الاولون والآخرين ايضا في منع الحوادث شركاء والفر ابيض عليهم احد يستل الاخرين عن اداء
الفر ابيض يستل عنه الاولون ويجاسون كما يجاسون وجهه لادله لا يرد من الحجج الاول والاخر واضح نعم في افراد
الاوليجي احتمال عدم الشمول لكن يعرف بدفعه اذ اريد الاستغفار فيكون دالا على اشتراك كل فرد من الاول مع كل
فرد من الاخر وهذا يستلزم اشتراك الاولين بعضهم مع بعض ايهم لان الفرد من الاولين يشارك كل من الاخرين وكل
من الاولين يشارك في ذلك فيشتري لكل قبل الاشهاد بالثبوت الحكم لو احد من الاولين خاصة فلا يدل على الاشتراك
الاخرين معه لخال وادنى في ضمن العمول واحد فلت ظاهر لا يستغفار عدم ارتباط الواحد بالكل التامع عشر
قوله ثم ليندر كما يبر ومن بلغ وهذا يدل على ان الغالب كالحاضر في الحكم وان لم يشارك في الخطاب والثلث عشر
قوله ثم فليبلغ الشاهد الغالب لوجه مثل ما مر والظاهر شمول الغالب للمعظمين في ذلك لا لوف ابيض ولو قربت المقام
الرابع عشر الصحيح وصلى الشاهد من افعى الغالب منهم في افعال الرجال ادحام النساء الى يوم القيمة ان يصلوا
وجهه لادله ان هذا كاشف عن عموم التكليف فلا وجه للقول بان هذا خرج بالنص في ذلك مادل على العموم في افعى
الخاصة الخا عشر مفهوم مادل على الاختصاص في بعض المقامات كقوله ثم ومن للتبلي فحينئذ نافله لك والنص
ان الرجل يفعل ذلك والمترية تفعل كذا فانها دالة على ان غير ما نص فيه على الاختصاص شامل للكل هذه القاعدة لا
كثره في عمال بل قل ما نحو مسئلة في الفرد من الحاجة اليها فلا يحتاج الى ذكر الثبوت في المقامات وهي هنا اثبتتها احدا
ان ميزان الاشتراك كما علم من ادله اتحاد القنون لما نحو في الحكم ونص عليه وواثر ابن ابي عمير المنه من كل من ثبت
حكمه بعنوان خاص ثبت في غيره كل ولا تبسي من وصف الى وصف من مفهوم الى اخر وهو المراد باعتبارهم اتحاد الصف
في ذلك في لا نحو قول الفقهاء ان الاحكام لم يوشك في مداخله شي وعده فليس جميع القاعدة ولندرك ذلك مثلا
في التوضيح فلو ورد في رواية ان رجلا في الركوع قال بعد فانقون هنا انسان الركوع الرجل ولا المركب منهما الا ان
ثبته الاول ظاهر لاخرين شكوا ان يرجع فيهما الى القاعدة من عدم الاعتبار وثانها ان مورد القاعدة الخاق

مكلف بمكلف آخر في خلقه في سائر احكامه فلا يجري في الموارد المذكورة من ان دينه المنة كالرجل الا ان الرجل اذا ما
 فصل كذا وبقي كذا فيكون المرء كذا الاول لازم الثاني والثالث كلف لا محالة وكذا في حكم بول الرجل المنة في الشرا وموتها
 فيه ونظائر ذلك في الفقه كثيرة **وقال شيخنا** ان فقهاء نافذ بمنعون اجزاء حكمه في واقعة في غيرها ويقولون ان قضيت في
 واقعة ويحقق القول في ان القضاء في مقامات خاصة ان كان غناؤها ومنها معلوم من لفظ المعصا والسائل الذي اجبته
 فهو متبع بطرد الحكم في مقاماتها كما في الماعذ الا اذا عارض ذلك دليل اقوى منه فيا بول باحد لنا وبلا من
 ومنها احتمال الخصوصية في ذلك ان كان خيرا في الظاهر ما يبدى فلا وجه لرد بان قضيت في واقعة لم ينفك نافي لها
 الواقعة كما في قضائنا امير المؤمنين فهناك محل البحث يحمل ان يقر بجمع بينا عا لفظ الناقل وعوانه الذي عليه لا مشا
 عدم مدخله شي آخر في ذلك ويحمل القول بالجمع لان النافل لا يمكن غالبا من الالتفات الى كل ماله مدخل في ذلك الحكم
 فيقبل عدم مدخله شي سوى ما ذكره والذي راها الوجه الاول ما لم يعارضه معارض اقوى لان ثقة لا يعلق الحكم على موضوع
 الامع فهم كونه مناط في ذلك لا يجوز له التعبد بالاعم اذا احتمل اراة الخصم فيقبل في الحقيقة الى الاخبار بنوع الواقعة وعكسها
 ونحوه في حق ذلك فاعمل قولهم ان قضيت في واقعة بما هو مع قوة المعارض كما يشهد بتبع كنب لفاضل العلامة عليه
 مقامه شيخنا الشهيد قدس سره السعيد لا يفد فرامهم يتسكون بالوفاء في الخاصة لعموا حكمه في الحدود والمفترقات كثيرا
 غيرها كك واحتمال فهمهم من ذلك عدم الخصم بعيد جدا و**وابعضها** ان هذه القاعدة قد اخرجت في موضع كبط البعد
 والظهور في الوضو للرجل المنة والجهر في الاخفاء في الصلوة وكيفية قيامها وقعودها وما يجب شرها فيها وجواز لبس الجوارب
 والذهب لها وندى جواز لبس الحظ في الاحرام كان وجوب لبسها عليها وندى عدم الجهاد عليها وقبول ثوبها اذا ارتدت
 عن الفطرة وعدم الخمر والتعرب عليها وعدم جواز امانتها للرجال وعدم رجوعها الى المسجد وعدم وجوب الحج عليها
 ونحوه لبس ما يستر ظهر القدم والنظيل في الاحرام لردونها وافاضتها من المشعر قبل الخمر في خضاض التبيد في تحجب المرأة
 والبطيخ وجرعها في حكم المكلف خارج عن القاعدة المشبهة بكمه وبعضه كفي عضوها وندى ناضف والخمر وندى المحرم
 فهذه مباحث الاول في مسئلة الاعضاء فتقول قد يعلق الحكم في الشرع بالاعضاء في باب الوضو والغسل اسبابا او في حكم
 كان وفي سبب الصلوة واسارة الاخرى في ندى الرضاع والحان وفي الجنابات في الحد وغير ذلك من المباحث **الثانية**
 في ذلك ان قولنا كانت لادله متفرقة في المعارف المعناد فالعضو لا يبدى ان يعلق الحكم من حيث مبدء ومن حيث
 في ضمن الكل اما اذا كان الثاني فلا فرق بين الزاين الاصل يعلق الحكم والوجه في ذلك ان الاسم لا يمكن مغير ولا يخرج
 الزايد عن تحت الدليل فان قيل لولا بغير الاسم في الخاص فلا بد من اعتباره في الكل الذي خل تحته ذلك الزايد ولا يرتب
 انصرف لفظ الكل ايضا الى الغالب المتعارف هو ما لا يمكن فيه ذلك الزايد فقلت هذا لا يقع في شبهة لا نه مسئلة من سقوط
 التكليف عن الكل اذا كان كذلك لا نه فرد ناد روح لا باس فيه وكلامنا في حكم العضو لا يبدى علق التكليف قطعا اذا كان
 بعد ثبوت الحكم على هذا الكل الخاص فيقول الجزء ايضا تحته فيمكن ان يخرجه عن تحت الحكم وان ثبت في الكل
 انصرف لفظ الكل الى غير الجزء الزايد فلما اولا ان هذا اعتبار والمدار العرف وهو على خلاف ما ذكرنا لانهم بعد
 علمو ثبوت الحكم على هذا المركب الخاص يدخلون الجزء معه ثانيا ان هذا تفكيك غير ممكن غالبا لان الحكم ان كان اتفاقا
 فانادى الكل مسئلة من غير وان كان مثل الغسل السبع ونحو ذلك فتقول ان محل العضو لا يبدى معنى السطح المشغوب يجب
 مثلا لولا يمكن هنا هذه الزيادة والمفروض يعلق الحكم بالكل الاصل قطعا فلو خيلنا مكانه غير مغسول مثلا لم يرد عدم الامتنان
 قيل عدم امكان اتصال الماء مثلا تحته ولنا على سقوط هذا التكليف عنه فقلت لا يكون الامر به مع علم الاجابة من

في حكم المكلف
 في الخارج عن العاق

في حكم المكلف
 الخارج عن العاق

بشيء لا يمكن ذلك على قيام الشاغل مقام احد الامرين ليس بولي من الاخر ومن هنا نقول يجب في الفصل غسل جميع اليدين
ولو كان فيه عضو ابد في اي موضع كان ونقول بلزوم الفصل في الوضوء انهم لو كانت الزيادة داخل في الاغضاء المتعلقة
بها الحكم كما لا يصح البدل والتميم فيها وفي الوجه بخلاف ذلك ومثله في مسح اليدين ومن هنا يفسد مسح وجهه للرجل والراية
في الوضوء بالاصبع الزايدة لدخولها تحت اليد ونحوها لزم الزايد ونقول بقول القس والقس قطع الطرف بالطرف وان كان
احدهما غير الزايد وكذا في قطع يد السارق ورجله لا مع امكان بقاء الزايد الفاضل كيد السارق الضابط ما ذكرناه
وان كان الاول كما ان يعلم الاصل من الزايد باحد من صغره او عوجاج او قسوة وضعف وعدم خروج الاخشيش في
الحزبين ونحو ذلك ولا على الاول فالحكم يدور مدار الاصل لانه المبادر فلا يجب غسل ما ثبت فوق المرفق من الزايد
ولا يخرج السبع برجب يجب لا بقص الزايد بالاصل ولا العكس لا ثبت في الزايد دية الاصل بل يرجع فيلزم القاعدة والغير
ولا يكفي قطع الزايد في الحذف ولا ينفقوا بخلافه ما دخل الزايد الزائد وفي الاصل او العكس لا خروج المني واحدا للثبوت
من الزايد وكذا في الاحداث الصغار فما لم يتحقق المعادة ولا يتحقق الحدث بالخرج لثبوتها ولا ثبت الجنازة بالمتحقق
الزنا والواط الموحيان للحد والنيشار النجس لعدم ثبوت دية ما لا لا ثبت باذخال الزايد المحرم لا يكفي وضع الزايد
في النجس ولا يجب قصه ولا ينشره الرضاع من تدني ابد بناء على غلق الحكم بالشدى لا يجب الجنان بالزايد لا يكفي
عن الاصل وكذا الحكم في غلق نذر وشبهه باحد الاعضاء على الاطلاق وعلى ذلك جرت فقها ثانيا في لرفع المشارع
فعلبك بالنسبة في المقام مع التامل التام لا يفي او كان كذلك لما وجب من الزايد لا نأقول ذلك لاجل هذا المورد
ما يستفاد بان الزايد لا يصدق الاسم الخاص على بطنه بعد الشد برفع هذا كلام في قيام الزايد مقام الاصل في قول هذا شرا سابقا
ان باب الاحداث يخرج لاجل البول والغائط والمني الدماء يتبع فيه عادة فني ما تحققت كفت ولو مع وجود الاصل في المذ
فيما صدر في المضاد والافعال كقولك بال واخاضت خصوص الاعضاء واما في غيرها فتمام عليك في جملة منها
فنقول مقتضى القاعدة سقوط الحكم بقوات محله الاصل فلا بد من الرجوع الى ما جعل الشارع بذلك لو كان من قطع
احدا من الاعضاء وضوءا وتيمم بقي مقامه عضو ابد غير داخل تحت الاصل كما هو محل البحث فالنجم سقوط الفصل المسح من ذلك
والامان بالقبلة ودعوى من مع فقدان الاصل فيصير الاسم على الزايد فيلزم منوعه وشمول فاعند المسو على المقام
غير واضح كما هو عليك في تحققاتها وضوءا وادها انتم واطلق الامتياز عدم ترتيب هذه الاحكام على الزايد في موارد خا
كتاب الفضايل والحد وهو شامل للصوفي عدم الاصل والوجود نعم كلام في جواز الفضايل لنا في كمال الشك وناقصة
الاصبع بدل الكامل كما نص عليه لفاضلان والشهيدان ولكنهم لم ينصوا على قطع الزايد بالاصبع بل ظاهر كلامهم
ثبوت له بقوات الحل وهذا مطبق على ما فترناه لان الفضان ان كان لغت وصلة جزء من الاصل فيتم له
دليل الفضايل اما الزايد فلا يشمله الاطلاق في مقام المقابلة ودعوى الاول لو لم ينوعه الاصل مع اتحاد الحل فيلزم تفاوت
بينهما سكون الحاشي في ابدل على الخلف فانه يقطع وفي الشرح لو كانت الاصل على ليست اصبحت للحاشي ثبوت الفضايل
النافع بخلافه لو اختلف على الزايد فيتحقق الفضايل في السرا يقطع من ضمير من لا بالعكس والاصبع
برأية وكذا لا يقطع زائدة مع تعابر الحلين لكن في اللغة ولا اصلية بزيادة ولا زائدة بزيادة مع تعابر الحل وظاهر قطع الزايد
بالاصبع نعم ولا زائدة باصلية مع تعابر الحل والحاصل اجزاء حكم الاصل على في القواعد للعلامة اعل الله مقامه الله
والرجل لا يقطع اصبعة بزيادة مع ولا زائدة باصلية مع تعابر الحل ويقطع بمثابةها وبالاصبع لمع لساوي في الحل وفي الاستسنا
ولا اصبعة بزيادة ولا العكس مع تعابر الحل والحاصل اجزاء حكم الاصل على الزايد فالحال لفا علة محال الى الدليل ولو

ولو اشبهنا انما بدو الاصل في باب السادات كما ينبغي ان يقال بالاجاز في الفصل المتعلق بالوضوء والنجس لوجوب
 مفقده العلم وامكان الامتثال بقدر ما عوى الخبر لانه البرائة مدفوعة بما من ثبوت التكليف بالواقع الجلي
 وامكان الابتناء عرفا فيجوز فاعده الاشتغال بذلك يندفع احتمال الفرقة ايضا لما استحقق في حقها انتم الله ثم ان المراد
 بالمشكل ما ليس له مخرج شرعي ولو بالاصل واما في الاسباب لقاعدة نفقضي عدم تحقق السبب مع اجتماعها جامع
 للشرط حتى يحصل القطع بحصول السبب في نفس الامر دعوى ان ذلك يكون من باب شبهة المحض فلا بد من اجتناب مدعى
 بان الشبهة فرع لتحقيق محظوظ الواقع مثبتين وهذا ليس كذلك فان الجماع بالثبوت شبهة والرضاع من ثبوت شبهة كما علم
 تحقيق السبب للفصل والحد والنجس ونحو ذلك بما سلفنا لك واما في الحد فيقطع احدهما بالفرقة لانه مشكل وان تو
 فيه البعض اما في الفضايل ان كان المقصود اصلا فليقطع بما وافق محله لانه في الواقع اما اصلي او زائد كلاهما لا بأس بهما
 وفي عدم شبهة لعدم جواز قطع الزائد مع وجوب الاصل لا يقطع ما لا يوافق الوجه اصح ولو كان زائدا لم يفتقر الى
 مصادفة الاصلية والفرقة هنا وجوب على ما تقر في محله ولو كان مشبهما كما كان في جواز الفضايل للمثابة وعدم
 الاحتمال الزيادة في الجحى عليه ونحو الجاني واسنعلم الجحى بالفرقة ثم الجاني كان جوه وليس في كتابه اساطين ذلك
 منفي والفرقة وافق في القاعدة والجحى يجري في صواب الحوانات كوراك العصفرة وما يخرج من اعضائها الذي هو الثاني
 في التحق وهو الذي له فرج الرجال والنساء والمسبو وهو الذي ليس له شيء منهما وكل هما طبعه الله تعالى الذكر والانثى
 او دخلا في الواقع تحت احدهما والتحقيق طبيعة ثالث دون الذكر وجوه بل اقوال يبدل على القول قوله خلق الزوجة
 الذكر والانثى وقوله ثم يهب لمن يشاء انا ما ووجب لمن يشاء الذكر ونحو ذلك لظهور ذلك كله في الخصا الجوان في
 الذكر والانثى ولقضاء على التحق بعد الاضلاع معلل بان حواخلت من ضلع ادم الا بفرقة لا بد من يشاء
 الاضلاع ونقصان الا بفرقة ذلك كما شفع عن الاضلاع ويحتمل الفضيل ان يشاء عن الص في فاعده الفرقة من باب الميراث
 انه يورث بالفرقة لانه ذلك على نفسه في الواقع لاحد الاجرين ولو كان طبيعة ثالث لكان ينبغي عدم الفرقة او
 جعل السهام ثلثة لا اثنين ويبدل على البناء موقوفه هشام بن سالم بان التحق يورثه ايراث الرجال النساء المحولة
 على اعطاء نصف للصبين لاسيما في الجمع فاعده الفس مع السماع وهو ظاهر كون واسطابن الذكر والانثى وعدم
 دلالة الابان على المحرور وودها مورد الغالب وعدم لزوم الصبين بعد الاضلاع فان جرحه الاضلاع انهم عدوا
 فوجدوا الا بفرقة فاضاع الا بفرقة بصلع واحد حكم عليه بالذكورة وقال اضلاع الرجال اقل من اضلاع النساء بصلع
 ومن العلوم امكان نقصان الا بفرقة عن الا بفرقة بصلع واحد وبثبته فان هذا ليس اجل بحث الرواية وان قال في
 الرضة وكذا لو نشأوا وكان في الا بفرقة صغيرا فاقترن له اكله ايضا مراد شيخنا المصنف كتاب الاعلام والسبل
 علم الهدى وعبد اهل الناس يحسن ادريس الحلي حيث ذهبوا الى عدم الاضلاع وردوا القول المشهور بل عمل
 ثابته بعد كونه طبيعة ثالث لان ظاهرهم وضوح الاجر بالمعجب لا يبقى استنباه بعد وعدم استنباه الفرقة
 ابقه في المسوح كما اني بها ما عدا ابن الجبدين اصحابنا وافني بها في التحق الشيخ في خلاف لكونه معينا في الواقع اذ هو
 كما بان في محله شمول دلالة الفرقة للمفاهيم بالعموم والخصوص فعمل الفرقة اماره للحكم وان كان الموضوع فسر
 الاخر غير معين ومما قررنا ظهوره في الفرقة بينهما ابقه وهو ان الذي ليس له اعد عليه دلالة والاعتناء اما الا في
 فلما عرفت من الموثق الدال على جمع البراهين في التحق وقوى الاحتجاب بنصف الاثنين فيه والفرقة بالفرقة
 ولا ريب ان الظاهر من الفرقة الكشف عن الواقع في الموضوع واما الاعتناء فلان الغالب مراتب لوجودنا

في
 الجحى

لو اشبهنا انما بدو الاصل في باب السادات كما ينبغي ان يقال بالاجاز في الفصل المتعلق بالوضوء والنجس لوجوب
 مفقده العلم وامكان الامتثال بقدر ما عوى الخبر لانه البرائة مدفوعة بما من ثبوت التكليف بالواقع الجلي
 وامكان الابتناء عرفا فيجوز فاعده الاشتغال بذلك يندفع احتمال الفرقة ايضا لما استحقق في حقها انتم الله ثم ان المراد
 بالمشكل ما ليس له مخرج شرعي ولو بالاصل واما في الاسباب لقاعدة نفقضي عدم تحقق السبب مع اجتماعها جامع
 للشرط حتى يحصل القطع بحصول السبب في نفس الامر دعوى ان ذلك يكون من باب شبهة المحض فلا بد من اجتناب مدعى
 بان الشبهة فرع لتحقيق محظوظ الواقع مثبتين وهذا ليس كذلك فان الجماع بالثبوت شبهة والرضاع من ثبوت شبهة كما علم
 تحقيق السبب للفصل والحد والنجس ونحو ذلك بما سلفنا لك واما في الحد فيقطع احدهما بالفرقة لانه مشكل وان تو
 فيه البعض اما في الفضايل ان كان المقصود اصلا فليقطع بما وافق محله لانه في الواقع اما اصلي او زائد كلاهما لا بأس بهما
 وفي عدم شبهة لعدم جواز قطع الزائد مع وجوب الاصل لا يقطع ما لا يوافق الوجه اصح ولو كان زائدا لم يفتقر الى
 مصادفة الاصلية والفرقة هنا وجوب على ما تقر في محله ولو كان مشبهما كما كان في جواز الفضايل للمثابة وعدم
 الاحتمال الزيادة في الجحى عليه ونحو الجاني واسنعلم الجحى بالفرقة ثم الجاني كان جوه وليس في كتابه اساطين ذلك
 منفي والفرقة وافق في القاعدة والجحى يجري في صواب الحوانات كوراك العصفرة وما يخرج من اعضائها الذي هو الثاني
 في التحق وهو الذي له فرج الرجال والنساء والمسبو وهو الذي ليس له شيء منهما وكل هما طبعه الله تعالى الذكر والانثى
 او دخلا في الواقع تحت احدهما والتحقيق طبيعة ثالث دون الذكر وجوه بل اقوال يبدل على القول قوله خلق الزوجة
 الذكر والانثى وقوله ثم يهب لمن يشاء انا ما ووجب لمن يشاء الذكر ونحو ذلك لظهور ذلك كله في الخصا الجوان في
 الذكر والانثى ولقضاء على التحق بعد الاضلاع معلل بان حواخلت من ضلع ادم الا بفرقة لا بد من يشاء
 الاضلاع ونقصان الا بفرقة ذلك كما شفع عن الاضلاع ويحتمل الفضيل ان يشاء عن الص في فاعده الفرقة من باب الميراث
 انه يورث بالفرقة لانه ذلك على نفسه في الواقع لاحد الاجرين ولو كان طبيعة ثالث لكان ينبغي عدم الفرقة او
 جعل السهام ثلثة لا اثنين ويبدل على البناء موقوفه هشام بن سالم بان التحق يورثه ايراث الرجال النساء المحولة
 على اعطاء نصف للصبين لاسيما في الجمع فاعده الفس مع السماع وهو ظاهر كون واسطابن الذكر والانثى وعدم
 دلالة الابان على المحرور وودها مورد الغالب وعدم لزوم الصبين بعد الاضلاع فان جرحه الاضلاع انهم عدوا
 فوجدوا الا بفرقة فاضاع الا بفرقة بصلع واحد حكم عليه بالذكورة وقال اضلاع الرجال اقل من اضلاع النساء بصلع
 ومن العلوم امكان نقصان الا بفرقة عن الا بفرقة بصلع واحد وبثبته فان هذا ليس اجل بحث الرواية وان قال في
 الرضة وكذا لو نشأوا وكان في الا بفرقة صغيرا فاقترن له اكله ايضا مراد شيخنا المصنف كتاب الاعلام والسبل
 علم الهدى وعبد اهل الناس يحسن ادريس الحلي حيث ذهبوا الى عدم الاضلاع وردوا القول المشهور بل عمل
 ثابته بعد كونه طبيعة ثالث لان ظاهرهم وضوح الاجر بالمعجب لا يبقى استنباه بعد وعدم استنباه الفرقة
 ابقه في المسوح كما اني بها ما عدا ابن الجبدين اصحابنا وافني بها في التحق الشيخ في خلاف لكونه معينا في الواقع اذ هو
 كما بان في محله شمول دلالة الفرقة للمفاهيم بالعموم والخصوص فعمل الفرقة اماره للحكم وان كان الموضوع فسر
 الاخر غير معين ومما قررنا ظهوره في الفرقة بينهما ابقه وهو ان الذي ليس له اعد عليه دلالة والاعتناء اما الا في
 فلما عرفت من الموثق الدال على جمع البراهين في التحق وقوى الاحتجاب بنصف الاثنين فيه والفرقة بالفرقة
 ولا ريب ان الظاهر من الفرقة الكشف عن الواقع في الموضوع واما الاعتناء فلان الغالب مراتب لوجودنا

هو وجود الوسائط بين المرتبتين بحيث يناسب عليهما من جهة التسلسل من احو على ذلك جرى تقديره بالعلم
في الموجودات كافر وبرهان من كور في محله وهو كمال الصنع ونظام القدرة وما كان الذكر والانه شيء ترتيب
متباعدان جرى لطيف صنعة على انجاد واسطة بينهما لا ينفك فلم يجعلها معا واسطة لا نقول معنى الواسطة
وجود صفة الفريين فيها لا فقد انها لها وبهذا يظهر الجواب عن سؤال القول بالعكس ان الواسطة مخالفة للمعا
واذ لا المحصر الاعتبار الاول اخص فمقتضى على المنطق من النوع الواحد لا الاشياء فاذا راي الامر بين كون النخبة
واسطة او المسكون فلا ريب ان الاول اولى من وجوه احد هما ذلك لان النصبين السابقين واثباتها اشهاد
الاول بان واسطة بين الفريين في لسان العوام والخاص واثباتها وجود امانة الطاهر في دون الاخر و
راجعها شيوخ نقصان أعضاء البدن بين المخلوقين فعمل المسكونهم ذكر اواني غايته نقص عضو منه وبقي القلب
او لربوله القلب فخرج الفضلة من دبره واولا في فقلت زيادة العضو شائع بين الناس فعمل النخبة من اجها
وزاد عضو في ذلك الشائع في زيادة الأعضاء زيادة من نوع واحد كيد من نحوه واما النوعان فغير معصوم
النخبة وهو محل البحث اذا عرف هذا فاضا بثمان في النخبة في المسكون فقول قد سبق في بحث الاشراك في النخبة
الفرق بين الرجل والمرأة في مواضع يزيد هنا الفرق بينهما باحكام الكفر بنحوه ويول الرجل والمرأة او معهما في
في البرهان المرئية لا تفعل في الجماد بخلاف الرجل الذكر يوث في الاولاد ضعف لاثني والمرأة لا ينفذ فضاها
اثنتان منها في الشهادة في حكم الرجل الواحد ولا يثبت شيء بشهادتهن منفردات في مواضع ولا يحتاج لاثني
المشتركة منها الى استبراء والوكيل في دبرها يثني ما في دبره لواط او بان دبر المرأة نصف الرجل في دبره فاضاها
بلوغ الثلث الى النصف النزاع في الاحاق بالرجل والمرأة ان فهم في المقامات الوجوه المختلفة النظر اواحد
الرجوع فبهما معا الى الفرقة لقوم ما دل على ان الفرقة لكل امر شكل كما في بحثها وخصوص ما ورد في صبر المسكون
وعدم الفرق بينه وبين النخبة كعدم الفرق بين المبرث وغيره من الفروع الذي حردناها في المقامات يجعل على ما اتفق
الفرقة في التكليف وفي الوضعات كافة وبطرح ما دل من المخصوص في بعض المقامات على خلافها كبراث النخبة كما خلق
الى القاعدة كان عيسى الطائفة في وادعي عليه اجماع الفرقة واثباتها التزام فاعند الشغل فيها بمعنى ان بعد حصول
احدا لغيره في الواقع فيكون من باب الاجمال في المكلف بدبره ابرأ الذمة بالتزام احسن الاحمال فلا زمان ينكر
الوضومع البطون الظاهر الصلوة مع الجمرة الاخفات وكيفية القيام والنسوة والشركة كالمرة فيها وفي غيرها عن
المحاروم وعدم لبس الحرير والذهب عدم لبس الخط وما يشترطه القدم وعدم التظليل في الاحرام وعدم الحرص على السجدة
مخرجها للكرامة وعدم الافاضة قبل الفجر من الشعر وعدم الامانة للرجال بل زمان بالبحر والتعريف في فعل صلاة الجمعة
والجمعة والقنل عند الارناد عن فطره وفي الجملة مع كراهية ما يجب استبرأ منهما مع استبرأ منهما واكثر الامر في مسئلة
الاستبرأ في باب الحرد ويجمع بينهما في الكفر وجهت بتعارض فاعند الشغل مع مثله كما في المبرث والقضاء والشهادة
فالرجوع اما الدليل الخاص او الصلح الفهمي كما في نظائره واثباتها العمل باصل البرائة في ذلك كله الا في موضع تغاير
فكما انظر الى ان تغلق الحكم بالرجل والمرأة بوجوب خروج المشكوك فيه عن خصوص الحكمين وفي ذلك التكليف على الاجمال
فيرجع في خصوصية الزاين الى اصل المناق في ضبط اعنهما الواجب والمنسوب على الرجل والمرأة وبناح لها ما يكره
او يحرم على احدهما والافرم من نفى المخصوص مع الوحدة والتحيز بدونها فينبغ ذلك كله اسهل الامور واثباتها
تبع المقامات والرجوع في كل منهما الى انما يقتضي اصل في وجود او عدمها فبما انطلق الحكم في عنوان الرجل والمرأة

كما في الوضوء والصلاة وزوم الشعر لبس الذهب الحجر والامانة والكفر فلا يصلح للمقام البرائة والاستعمال
بالنهي في المذاهب في الأصول وفيما علق الحكيم على الرجل فلا يصلح عند مني ما كالحجعة والفضاء والشهادة
الحجر والغريب فيما علق الحكيم على العنق وخرج منه المنة قد خلان هناك العنق كما في عموم حرمة الاضحية
قبل الحج وليس الحظ في الاحرام ووجوب الحجعة والحجادة وقبل المنة والمشرية واستحباب الصلوة في المسجد
استبراء الامنة خرج من ذلك كله المنة وبقي الماني في منه الخنثى والممسوك وخامسها الرجوع في الموضع الى الفرقة
لما مر في الخنثى في اعادة الاستعمال وسائر سببها الفرقة في المسوك والبرائة في الخنثى ومبايعها الفرقة في
المسوك وبقي الخنثى في الاصل وبقي ما جوه اخر ايضا لا يخفى على المتدبر لكننا ضعيفه كعكس الثلاثة الاخر فالخنثى
الثاني في بحث الوضوء وبقي الخنثى في سائر المعنيين كان وفي تعدد وبقي الخنثى في شكل محار من وراء الثياب في سائر
الذكر في المدة بالحر من حر المحار وبدا وانما جاء في سبيل المحار من هنا لانه موضع ضرورة ثم قال في المسئلة المشبهة كونه
وانوثيته كخنثى مع حال الفرقة ضعيفا وفي الخنثى المشكل فصله محارمة لو وجد صدقة وميت في دار الامانة
خال عن غير المذكورة والاوثية فلا قرب في كتاب هذا الاقوال في غير غسل الاجنبي والنيمة والدين بدعا وفي سائر
الصلوة والخنثى كالمرة في بحث الفرقة للذكر في آحاد الخنثى فالظاهر وجوب الحج عليها في موضعين لم يسمع لاجنبي ولا
الاخفاف وفي سائر الاولى وجوبه على الخنثى حيث لا يسمع اجنبي في الرضعة جعل ذلك لحوط وظاهر الخبر ما لم يسمع
الاجنبي فيفتي في الفرقة طلق الخبر في المكان والا فضل المجد في في الشر لغير المنة وفيها ان من سببها
وظاهرها كون الخنثى كالمرة في سائر الرضعة فيفتي في افعال الصلوة بين هيئة الرجل المنة وفي ضمن الحجعة لفظ
عن الخنثى وفي كونه كالمرة وفي سائر جعل المذكورة شرطا للوجوب في مع صدق تكليف الخنثى لما كان في باب العبادات
مع حوط الطرفين وهو ما يحصل به في سائر البرائة للقطع بشيئونه ونوهدا بحج بالبرائة على ذلك كان المناسب في هذا
الحجعة انجاب الحجعة عليها وان لم ينفذ بها وفي المعنيين ولا تؤم الخنثى غير المنة لاعتمال الاوثية وذكره المامون لو كان
حنثي في سائر لا تؤم الخنثى حلا ولا خنثى في تعدد الخنثى يوم المنة خاصة ومثل ذلك في سائر حرمة في احرام الرضعة
بغير الخنثى بين وظيفة الرجل المنة فيغني الرأس والوجه بغير لبس الحجر والحظ للنساء دون الرجال الخنثا وفي
الطواف الخنثان في الرجل اما الخنثى فظاهر العبادة عدم اشراطه واعتباره قوى لعموم النص في سائر الخنثى مع ما شئت
من الرأس والوجه لم يضر الخنثان في الخنثى واخره في الرجل في مع صدق قطبته وبغير الخنثى بين الاجر وفي شرح قوله
والخنثان للرجل خاصة في المنة للرواية لكن يرد عليه الخنثى في النص بين ان النص يتناولها وفي تعدد لا يجب الحجارة على
المنة ولا الخنثى المشكل واشترط في سائر المذكورة وفي خنثى كان لكنه فرع عليه عدم وجوبه على المنة وسكت عن الخنثى
وفي تعدد المعنيين لا يفضل الخنثى المشكل والممنة والشيخ في القضاء اشترط المذكورة وظاهرهم عدم نفوذ من الخنثى
وفي مشاهدات الرضعة الحادثة بالمنة قوى وفي ديات المغان دية الخنثى المشكل لثلاثة ارباع الدية وهذه العبارة من
هؤلاء الاساطين فائدة لا يعلم الاحباط والبرائة او البقية للمقام من ضرر او فائدة لم الذي ينبغي ان يبحث هنا
شيان احدهما يخفى حكم الخنثى من هذا الوجه فتقول الذي يظهر من فقهاء ثانيا في باب العبادات ما لاحظته من
الاحباط بالنسبة الى الخنثى فظاهر كلام ثاني المحققين في الحجعة كما كون هذا مسلما عند الاحباط لذلك ولعلهم
في عدم وجوب الحجعة عليه بوقيد ما ظهر من فتوى العظم باصالة الاشتغال في شرائط العبادات واجزاؤها لكن الخنثى
على ما قرر في الأصول عدم لزوم الاحباط وجواز التمسك بالبرائة في ما هيبة العبادات فيمضي القاعده في جميع الخنثى

والعبر للعلم
شر تبذر
الى الواسطه
خالف اليها
ون الحثه
اشتهار
الاخر و
بقى القيد
منه من احدا
مع هو غير
لك في الكلا
موتها في
منهاها
محتاج لافه
من افضلها
احدا
من اسحق
على ما اخرج
منى ما اخرج
بعد حو
ان ينكر
غيره عن
الحج السجد
منه لوجه
في مسئله
شهادة
ضع ايجاز
الاجمال
اما اكر
بعها
ولمرا

١٠ الى الصلة البرائة الا فماد ال دليل الخاص عليه كما اشترنا اليه مواضع عموم النص كون ما خرج المرثه وبه نظر كلام
 ثانياً المحققين والشهيد بن في بعض الموارد كما سمعت قولي لأصحاب بالأحباط لم تبين أراد فهم لزوم ولا يصل
 الى جمل الجماع بل التبع يقتضي محله وما يوهه ظاهر عبارة الكركي ثم واما في الوضعات فبراع في هذا العلم
 هو الذي يلوح من كلامهم في تتبع في ذلك الحسن الاحتمالين عملاً بالنسب واما في الدية والميراث فعلى ما حقتنا
 من كونه واسطه واضحه فما افني به لاكثر من انه يورث نصف النصيبين وله نصف الدينين مطابقاً للقاعدة
 الاعتبارية فضلاً عن ورود دليل خاص فلا نذهب الى اما في ذنب الاطراف الجراحات فبحث ان المرثه تغافل الرجل
 الثلث فاذا بلغه ونحوه وتروا الى النصف ففي كون الخشني اية كك في المساواة الى الثلث والرد الى ثلثه لا ريباً
 بعد المساواة مع الا في ذنب النصيبين ولا ريب ان لا ونحوه تغافل للقاعدة فلا ريب نك حيث لا دليل عليه
 يقوم وجهاً بعد ذلك احدهما مساواة للرجل ثم لعمود له ذنب الاطراف والجراحات خرج المرثه بالدليل وفي
 المقام اذا بلغ تمام لذنبه ثلثه ارباع وثانها ما كون الخشني لما للرجل بنفسه عنقوان المرثه التي بينهما نصف
 ذنب الرجل اذا ساواه الى الثلث فخشني تغافل الى النصف في التفاوت بين الثلث النصف ثلث النصف فيكون
 التفاوت بين ثلثه ارباع لذنبه ونصفها ثلث لا ريب وهو الربع ففي قطع خمس اصابع من الخشني خسر من الابل
 في السبعة يورث الى خمس اربعين ونحوه واحد ثالث وهو كون ذنب الخشني الاطراف ثلثه ارباع ذنب الرجل من اول الامر
 ففي اصبع منه سبعة ونصف من الابل على قاعدة التوزيع واصالة لعدم المساواة خرجت المرثه بالدليل والاخر فو
 بالاعتبار لكن يرد عليه لزوم كونه انقص من المرثه فما لم يبلغ الثلث مع ان ذنبه يزيد من ثلثه فيقول وفق بالدليل
 لكن يرد عليه مساواة للرجل مع ان ذنبه ينقص لكن يرد عليه مساواة للرجل مع ان ذنبه ينقص من ذنبه والوسط
 مخالف للقاعدة من وجهين مساواة للرجل الى النصف وروى بعد ذلك الى احد مع انه لا دليل عليه والقبائل
 ويمكن فيقيم الوجه الاول الذي منعه بان الخشني الواقع اما ذكر اثنى او واسطه وعنى بعدا بركا ينقص عن المرثه
 فتساوى الرجل الى الثلث بالاولوية ثم يرد الى ثلثه ارباع على قاعدة التوزيع وهناك وجه خامس هو كونه
 المرثه في الفقد المساوي للرجل ما فوقه الى ان يبلغ الذنب النامه فرب على ذنب المرثه بمقدار نصفه ففي قطع اصابع
 خمسة واربعون من الابل وفي العشرة يورث الى خمسة وسبعين عملاً بالنسب في الاول وبالقاعدة في الثاني والثلث
 مجال واسع وثانها ان الخشني على ما في كتب الفقه من له ما للرجل ما للنساء وبغيره في ميراث المسالك وكذا في
 من اساطير الفقه وجعلوا من ليس له الفرجان يورث بالفرعة كما ذكرناه فهل مرادهم ساير المباحث الذي حررها
 من الخشني ما ذكره في الميراث والمراد مطلق المشبه فبشمل الممسوح انهم والفقر بينهما ليس في الميراث له احد في
 كلامهم في ساير المباحث ما يوضح هذا المعنى نعم سمعت ما في كلام الكركي من ان الميت المشبه بالخشني مع احتمال
 الفرعة ضعيفاً فمحل ارادته ما يعم الممسوح فيلزم كراهة الخشني وان لم يسم بالخشني ومحل ان يكون مراده الاشياء
 بالمعارض كقطع الاعضاء او اضلالها بحيث لا يثبت وهذا هو الظاهر بقرينة كلام من حيث فرضه في الوجود وجد صدق
 او لا يميز له فمقتضى لصواب ان يرد وامن الخشني ما مر به في عبارة الشهيد في من في ميراث الخشني وشبهه
 يكون حكمه حكم الممسوح الفرعة في جميع الاحكام حتى في الدية والشهادة ونحو ذلك وهذا مقتضى التحقيق الذي ذكرنا
 انهم من كون الخشني واسطه في الواقع دون الممسوح فانه ناقض لعضو فرعه كما ذكره في باب الميراث ويجوز عليه
 حكمه ما اخرجه الفرعة في عبادة او غيرها على ما يقتضيه النظر الفاضل اشتمال العالم بالسائر الثالث انه لا ريب ان

في احكام
 ذرى الحفوس

الظلك

او البول او سبقة او انقطاعه اخبر من الفرج الاخر وعدم خروج العظم وان وجد المرحلات في احد الجانبين دون الآخر
 فلا كلام وان عارضت فها هو واحد منها فارض للجنه مع الظلك والنزج للجنه لا يمكن للظلك في الرجل مكانا او
 دون الجنه في الاثني فانه واحد وانها عارضها مع الحضر والنزج في مكان الجنه بل وجودها كما حكى في الاما رواها
 عارضها مع الحمل والنزج مع الحمل لعين مامر واربعا عارضها مع الامارات المنصوصه الاربعه اذا كانت للمرثه
 والنزج مع النص المعضد بالقوى بل الاعتبار في النزج وكيفية النزج وجو واحد فضلا عن التعدد وخامسها
 عارضها مع زوال المني وقلة الرغمة وعدم العظم والنزج للجنه وسائر عارضها فارض للاختلاف مع الحضر الثاني قوى
 وسائر عارضها فارض مع الحمل والنزج للحمل وتأمنها فارض مع المنصوصات والحكمه كما مر فاسمعها فارض
 مع تعدد النزج للاختلاف وعاشرها فارض مع الحمل والنزج نظر جاري عشرها فارض لاجل حال مع
 الظلك والاول قوى ثاني عشرها فارض مع الحمل والنزج وثالث عشرها فارض مع الحضر والثاني ر
 واربع عشرها فارض مع المنصوصات النص قوى وخامس عشرها فارض مع الظلك والنزج ولا نزج و
 سائر عشرها فارض مع الحمل والنزج لاجل الحضر والنزج لها وسائر عشرها فارض مع احد المنصوصات و
 النزج كما في غيره وثاني عشرها فارض مع سبق البول مع نازح الانقطاع والنزج السابق لقدمه النص والاحتياط
 وثالث عشرها فارض مع سبق البول مع عدل الاضلاع والنزج الاولين على ما لم يوافق ونحو المفرد من غيرها عليه و
 العشر من تناوخل الانقطاع مع عدل الاضلاع والنزج الاول لقوة الوثوق بسند او عملا ويعلم فارض لانت في اليك
 ولا زبد مع النساء والنفاد بالمقاييس والمدا على الرجان في النظر اما على القول بالتعدد فنقول قد عرفت
 دعوى الاجماع على العلم من قبل اولين على الترتيب فلا كلام في اعتبارها مع دلالة الوثوق وروايتها في علمها واما
 الانقطاع اخبرنا من قوله من حيث يثبت في موثقه والمراد به ذلك على ما فهمه لم يكون حججه ايه ولكن تضعفه
 اموا احد هما احتمال كونه بمعنى سبق الانقطاع ولعل ذلك مستند الى البراج وثانيها احتمال كونه بمعنى خروج
 بقوة بل الظن من اللفظ ذلك وقال فيها عدم اعتبار جماعة من المتأخرين ذلك واربعا دعوى الرخصه والاجماع
 على عدل الاضلاع بهذا المارتين وثوبت امران احدهما قوى الاكثر الكاشف عن معنى الرواياتهم وثانيها ما ساعد
 الاعتبار لان النساء في خروج مع نازح الانقطاع علامه لكونه اصلا غاده والظان النزج مع التمس والوجه بعد التمس
 واضح واما عدل الاضلاع فالمراد بان كانت ضعفه لكن يتأيد بالعليل بان ما خلفت من ضلع دم الايسر علم من
 طريقه اهل التشريح والتجارب كونه كذلك لكن قد عرفت في غير حاسم للاشكال كما عرفت لثابتون به فالمراد بان التفاوت
 بصلع النام وتبقى الاشكال على حاله فالمرجح الموثق المنطبق على ما فرناه من القاعده في ضعف الضعيفين في كونه
 والذين في الجنايه والاصول المعتمد في سائر المباحث كما عرفت وفي اعتبار ذكر الاماره كلامه في ذي الحفون
 والمراد من ليدنان في حق واحد ولم ينص الى الاخطاب الا في الميراث ففي الشرح من ليدنان او يدنان على حق
 واحد يوظف بعد فوجها فان اتبها فاما واحد وان اتبها فاما اثنان في الميراث في من يوظف لصدفها بعد فوجها
 فان اتبها فاما واحد وان اتبها فاما اثنان كما قضى على وقال ابو حبيب لا يثبت بفارس من غيرهما واسان
 وصدان في حق واحد من جديتها بران وفي لك والفول باعتبار رخصتها ووجدتها بالانفاذ صول المروى من طرف
 الامحاب على اذ ولد على عمه مولود له واسان وصدان في حق واحد فسل على في امر في الميراث فقال يبرل
 بنام ثم يصاح به فان اتبها معا كان له ميراث واحد وان اتبها واحد بنى الاخرى بما يورث ميراث اثنين في طرفي الاثر

وخاصتها رايه في حيث ذكره كونه من الاضلاع

فيما لا يوظف احد فاما واحد وان اتبها فاما اثنان كما قضى على وقال ابو حبيب لا يثبت بفارس من غيرهما واسان

صغف وجمال لكن لا راد لها وهما مباحات **الاول** ان هذه الامارة هل هي عبادة كما هو ظاهر لا يحتاج
اقصر عليه ولا بل هي احد الامارات واصبحتها والكلام هنا كما في رياء في اماره اختفى من كون العبادة بالعلم ولا ثم
بطل احكام الشرع من الامارات والذي يقتضيه النظر عدم كون الامارات عبادة بل كما تكفى عن الواقع ولو كانا لعلنا
في الارادة بحيث كل متغير لا يربط بالآخر مثلاً يربط احدهما بالعلم وبمسكة الاخر او يربط احدهما بالمصلحة الدار والآخر
المصلحة السوء ونحو ذلك من الامارات المتعاكسة التي يظهر ثباتها في البدن ومثل ذلك كون احدهما فاضلاً وكذا والآخر
وحفظ احدهما ونسيان الاخر في احدهما ونحو ذلك من الامارات نعم يمكن ان يقال ان هذه الامارات معتد عند اهل الفقه
وغيرهم ومثني ما حصل شي منها يعلم وبطلانها من غير ما قبلها معتمد ومحل البحث ما كان خالياً عن مثل هذا كالمصلحة بظاهر
الرواية ولديهم مولود فستلوه عن ميراثه والظاهر انه لا يبلغ مبلغاً يمكن اختياره بهذه العلامات فلا يدل الرواية
على عدم العبادة بما ذكر ان كان ظاهره لا يحتاج لك بل يمكن ان يقال ان النص القوي لا يدل ان على انحصار العلامة
نظر الى ان غير النوم والانتباه من العلامات فيها امارات التعدد وكثيرة كما مثله واما اماره الواحد فلا غنى الباطل
تطابقها في النسيان والنعو والارادة لا يدل على اتحادها يجوز كونها متواطئة على هذا المعنى اختياراً او كون طبيعتها
بشدة المجاورة وتعارض لفظي متواضين وكذا الذكر والنسيان والذكاة والعبادة فان تطابق الاثنين في الفهم
والمرتبة في امور خاصة شائع الوجود وان يميزا بامور بخلاف النوم والانتباه فانه لا يربط مع الواحد والتعدد وجو او
عدمه وان كان فيه يتم نظر الانتباه اثنين في ان واحد سماع تعارض الحواس مناسبات لطبيعة خصوصاً بالصبا
كما في الرواية لا تلازم بينهما وبين الواحد وليس ذلك كما مثله وبما يحل له لاجل الجمع على النص كما بعد علمهم هو
احد العلم في ذلك الثاني ان المراد بالانتباه والنوم بناء على الافتراض عليه هل خصوص ما عير في النص وهو
طوفاننا من احدهما النوم وبقي الاخر مستفيضاً في ما في النص لا يكون هذا علامة بل ينبغي فيها جميعاً فغير
بالانتباه بخلاف ما لو قلنا ان المراد النوم في احدهما دون الاخر كيف كان فلا يفتقر في الحال بين الاثنين والاسئلة
ويمكن ان يبق بالجو على النص لان الانتباه في احدهما اقوى دلالة على التعدد ان عوارض الشخص الواحد لا يمكن
لا يكون الاسئلة الى الاجزاء كما في بخلاف نوم احدهما دون الاخر لان عرض نوم انما هو باسئلة التجرد على الحواس
يمكن اسئلة على احدهما اسبق من الاخر فانه لا يمكن ان ننام احكاماً بين دون الاخرى وان بنام البصر دون
السمع وذلك لتفاوت الحواس قوة وضعفاً فاعلم البدن والراسين يتم تفاوتاً ومثل هذا التفاوت ولما كان
غالباً انتباه احدهما حواس دون الاخر عدم انفكاك البدن والراسين في ذلك ولي هو المنجز مع خيال اعتبار
الغالب كون الامارة مبنية على الظن وهو موجو في المقامين والظاهر ان خصوص الصباح لا مدخله بل لو
انتبه احدهما بالدفع بالضعفة لكان كذلك بل لا الانتباه بينهما على الواحد ازيد من الصباح ثم انتباه احدهما
دون الاخر في الصباح اشد دلالة على التعدد ومن بعض ما فطرنا في كلام الامام المولى الملك العلام من
اعتبار ما لا يباله فله حد الانام مع ما فيه من دلائل اخرى يظهر بعد التامل ومن ما يظهر انه لو تعارض في
النوم الى احدهما مع الانتباه دفعة يقوم الاشكال من الانتباه مخصوص ومن ان دلالة على الواحد اضعف
من دلالة النوم على التعدد اعتباراً مضافاً الى ان ظاهر النص ذكر هذه علامة للتعدد لا عدمه ولا اتحاداً
ذكر في النص كمن صوف ليان غير الثالث ان العلامة النصية هنا وعلم الخشعي هل يعتبر فيها الذكر والامر ان يحسب
كون المعناد ذلك حتى يحكم به ولا بل يعتبر فيه فاما الخشعي فمقتضى انه وان خلف بذلك وبشر في الحال بين امارات الخشعي

من لاخر
 روتا كما
 ثلث لثمة
 سها
 طاقا و
 لها واره
 جمال مع
 النافذ
 وازوج
 صان و
 واختار
 عليه و
 تشبه الله
 ابره
 فكلها واما
 منصفه
 مني الخرج
 من الاما
 المسافر
 بعد الما
 اعلم ان
 القدر
 ان ارض
 الحبوب
 وادخلها
 اسان
 من
 في
 في الزا

فغير التكرار دون المقام فغير الواحد بقية احتمالات لا يصرح على شيء منها الاحتمالات جله اول بعد اعتبار جميع الواحد
تظهر الى ان الامارة للكشف لا تعبد مصرف والمرء الواحد غير كاشفة لان هذه الامارة غاديات فابله للخلاف بما
يكون من هذه الامارة بخلاف عن العادة مضافا الى ان المرء الثانية اذا حصل بعكس المرة الاولى لم يبق ثبوت بالاول
اصلا لا سيما ان الرجوع من غير مرجع ويجري التسوية كراف مع ان ظاهر التصوّل لا طلاق بحسب الزمان مثل قوله فما
بول وبسبب او ينبعث واذا انقبض احدهما فبقي ما حصل احدهما في اي زمان كان يشمله النص كما يشتمل في الاول
فتعارض الاماراتان ووجه الثاني ان ظاهر الاخبار لا طلاق وهو يصدق بالوحد ويجوز ان عارضه بعد ذلك
اخر فلا عبرة بغير الحكم لان الموضوع ليس مشتبه بعد ذلك حتى يلاحظ امارته اخرى متعارضة او لا بل على تقدير التماس
يصير غير له رجل يخرج بوله من ثقب اخر لا فزا او مرتبة كك ووجه الثالث ان موثقة هشام في الخشبي في علمهم بصفة
المستقبل الدالة على الجحد والاستمرار ورواية الباب غير ما مضى الدال على كفاية الوفوع مرة مضافا الى ان واية
الخشبي غير موضوع عام ودل على حكمه كل يمكن فيه عناية الدوام والاستمرار في الامارة بخلاف المقام فانه قضائه في
مولود خاص في ميراث مع ان ذلك لا انبياه على الوحد والتعدا قويا بحيث بعد اختلاف خلاف بول ونحو كما لا
يجوز في الذي يقوى في النظر الوجه الاخير بل هو الاوفى بالنص والقوى ايضا فندبر فائد فان اولها انه على القول
با عناية الاستمرار فهل يكفي في غير المرئان او التثنية ويقع ما يصدق به العادة والذي يبرج في النظر كفاية المرئان او
مقتضى الجحد المستفاد من النص فيه واستفاد من موارد الشرع من اعتبارهم في العادة المرئان ونصوصه بحسب الحكم كما لا عا
بها فليكن كان ثم على تقدير تحقق العادة والحكمه فانقلب بعد ذلك العادة وتكرر في خلافه فهل يعمل بالثانية كعاد
الخص في ذلك كونه والاثبات بمد العادة في خروج البول مثلا او لا بل ينقل بعد ذلك الى الامارة التي بعدها
لعارض الاول وسقوطها عن الاعتبار فان لم يكن واثما علامه فهو لشكل الذي يقضي فيه كل على مذهبه لا يتغير
الحكمه بالانقلاص من استصحابها بالما ثبت والاشك في كون التغير احتمالا ام لا ولا طلاق في النص في الحكم بذلك لاشتمال لما
لو ثبت ما ينافيه وجوه والذي يقوى في النظر القاصر الوجه لا وسطا اذ لا طلاق في النص بحيث يشتمل هذا القصر الحكم
مراعي لعدم انكشاف خلاف فلا وجه للاستصحاب من جدا وثانئنا ان على القول بالمرة فهل العبرة بها كيف تنقذ
او لا بل ما يتفق بعد حكم الحاكم الشرعي وجان ولا يخفى فوه الثاني في العبرة بالمرة بخلاف ظاهر النص في الاعباد في الجملة
ولو سلم ذلك النص لم يقض ما حصل منه بعد حكمه داماما وجد سابقا ولو عند نفس المكلف فلا عبرة به والمسئلة
اشكال البحث فيه لا سيما الحال الرابع ان اعتبار هذه العلامة كلام في الميراث واما الاحكام الاخر فهل هي نافيه
للميراث في ذلك مع عدم الفرق ولا مارة كاشفة عن الواقع لا تعبد به صفة فبقي ما علم في الواقع الوحد والتعدا
فيقع اوله بنبأه نظر الى ان النص انما ثبت فيه لعل الفرق هناك موجودا كونه كاشفا عن الواقع مع غير معلوم
والتحقق ان الامارة كاشفة مع كما هو ظاهر النص مع ذلك لا يسلزم اجراء الاحكام الوحد والتعدا عليه في سابق
اه بواب نظر الى ان الاحكام المتعلقة على الوحد والتعدا قد ينصرف الى الفرد الشايع المبادر وقد لا ينصرف الى نظر
في كل واحد من المناحي لا بد منه **قال العلامة** في القواعد بعد عارضة التسايف وكذا التفصيل في الشها اما التكليف
غاشان مع وفي النكاح واحد ان كان اتفق ولا فضاخص على احدهما وان تعذر مع ولو شارب كاف في الرد مع الانبياه لا فيه
شكال في رد هذا اشكال في ثبوت الحكمه او رد في الارث وينبغي مثله في الشها وانه لا يجوز ان اعماما في العادة فثنا
مع فيجب عليه غسل اعضائه كلها ومسحها ولو لم يوضأ احدها ففي صلوه الاخر نظر ويمكن هنا اعتبار الانبياه

بها

فانما

هنا

فمن لا ينسب النسبة لاخر لا يغير طهارته في محض صلوته الاخرى بعدهما وفي استحبابهما واحد من حيث
انما من حيث العقد فالظاهر توفيقه على ضمانهما معا وكذا يرفع الاشكال في الطلاق وفي العفو كالباع لهما اثنان في
اثنان لا ينقص من احدتهما ايجابا ولو اشتركا في الجناية انقص منهما واحد وهل عتبت اوجاد اثنان حيث يكون ايجابا
في غير المشترك وجهان ولو كانت جانيهما في المشترك وهو ما نحن المحققون لغير واحد اذا عرفت هذا فالظاهر في جها
الاولى انه لا يقوم من هو كمال مقام اثنان في تراوح البتران قبل عقد ما اذا المنبأ در غير ذلك لعلو منه مدخله
القوة فيه وضعف هذين بامتناع ما نحن المحققون واضح وينزع من البتر لو وقع فيه وطاف تروح الاثنان نظر الى ان
الواحد الذي فيه سبغوا ولو الاكمل اطلاق ذلك فاقبلت العقد انقص عليه فلتك بعد الغارض ينقص
الاستصحاب بقاء الجاهل الى اليقين بالتركيب قبل ان يعلم اليقين بالتركيب فلما ينقص ما زاد على مقدار الاثنان با
بالا ولو منع احتمال الخاف عما لا يرضى فيه ان اوجبا فيه تروح الجميع وعلى الاثنان والاربعين فلا ولا ينقص على الوا
قطعا وفي الوضوء يغسل جميع الاعضاء ان حكمتا بالواحدة كالعضو لست في غير مقدمه للواجب ان لم يمكنه سقطا
مجا البذر كغيره وبطل وضوءه بالحدث وهل بطل يوم احدهما او اثناه او جوده بناء على ان هذه ليست اشارة العقد
اولا وجهان فمقتضى الاستصحاب الثاني حتى يحصل اليقين بالناقص ان قلنا بالعقد مع الامارة فلا أقوى انه يكفي
في وضوء كل منهما غسل اعضاء نفسه المخصصة والمشاركة لشمول ذلك الوضوء وعدم حصول الاستصحاب حتى بمقدمه
مضرة بقاء الحدث في احدهما في صلوته الاخرى لاصالة عدم المانع وليس ذلك الا كركوب الحدث على المنظر في القضاء
ينصرون لو نظرهما معا فيقتض طهارتهما بالحدث الحاصل من العضو مشترك كالبول لشمول ذلك النفس لهما بخلاف حدث المحضر
كقوم احدهما دون الاخر فانه ينقص طهارته النائم خاصة وعلى هذا فلا يجوز للمكث منهما الصلوة ولا الطواف الواجب
من كباة القران ويجوز كذلك للمنظر لا يضره اتصال غيره به وفي العضو مشترك فظهر في كل منهما من مطلق لا يضر
من جهة ويجعل المنع لا يحد من جهة اخرى بخلاف كل حكم فان من جهة الحدث عصى عن المنظر لا يضر واحد منهما
وزوالاخرى لو وقع فله ولو فرض اضا على السرف بالحدث عاصى هل لكل منهما مانع الاخر عن المكي استكره في الملك ام لا
لنسلط كل منهما تمام العضو لا على الاشاعة والمنظر منع الحدث للشيء عن المنكر ون العكس وبالعكس لكن للحدث مشترك
عنهما سرفه المصنف لو من الحدث فانما عصى على نفسه والاجودا لوجه الثالث لا يضر على الحدث حتى يمنع من
شك احدهما في الوضوء او شي من افعال الغسل والصلوة فلا او ركعة او في افعال الحج او في غير ذلك كاستسبر وكو
وحفظ الاخر فان قلنا بالواحدة فهل يجري حكم الشك والذكر وجهان والاقر بان مع بقاء الشك مع مخالفة الا
يعمل بمقتضى الشك لصدا ذلك الواردة على غيرها ان لو كان من الامور التي لا يعمل على من يذكر لاصالة العترة
ولو استلزم كل منهما البطلان كمال احدهما بين الواحد والاثنين وعلم الاخر بما يراه ركعة عن الفرض في ركعة
كان الشك مصححا دون الذكر والنسج للعترة ويجعل في صورته وجهان معا فقدم قول الذكر لو وافق الاصل الذكر احد
كون الركعة اثنان في شك الاخر بينهما وبين الثالث ويجعل مقدمه مطلق لاصالة البرائة عن احكام الشك و
انصرف لانه الى غير ما عارضه كروان قلنا بالعقد فلكل حكم نفسه اذا لم يتعارض فيه باده او نقصان مطلق في الو
واضح وان تعارضوا لك بين الاثنين والثالث لباقي على الثالث من يثنى انه اثنان في تعارضان في قيام التمسك
للتاني ففي بطلانها معا لعدم التبرج والزوج احدهما اطاعة الاخر كما يراه حذوا عن الاطال فان ارادوا الفرض وجهان
الافوى الثاني وان امكن اطاعة احدهما بحيث لا يلزم الاطال الصلوة وجب على الاجود كالصغير وشهدا وسلا

وحكم الغسل والبيتم طهارة ونفضا مثل الوضوء مع احتمال وجوب غسل الكل في الغسل ان قلنا بالغسل ولكنه وجه
ضعيف سطح اتصال اليد بين معفو للتعذر على الاصح ولو اختلفا في الدم المستمر المضطرب في الرجوع الى الرأب
فمع الاتحاد بلزهما الوفا على معين لو تحرك اليك او الفرغ ومع التعذر فلكل حكم كما في الوضوء كما لا يضر حدث
احدهما لا يضر وجود الخبث ايضاً في ثوبه لا الخبث من كذا عدم السر لو كانا اني مع التعذر ومع الاتحاد فله طبع فلهما
في وجوبه وبسطه في جرحه ومع التعذر على الاول ويصح عليه معاً معاً النبو والفرأه والاذكار والاتصال في الصلوة
لو صلبا دفعة واحدة اذا كانا متعددين ولو صلبا واحداً منهما ما في مما يجب عليه وان لم يصل الاخر وان كانا متحركين
فالواجب صلوة واحدة لكن يجب في اتصال الصلوة المتعلقة بالاعضاء استعمال اعضائها معاً فلهما الواجب لثبات
في الاصل والزائد ولو امتنع احدهما سقطان لم يجعله علامة للتعذر واما في الاقوال من قرأه وذكر فهل يجب في ثوبه
معاً كالانفصال صرفاً لا دلالة الاصل في هنا مستتب فجب فقد ثاب وكفى بالواحد صدقاً لفرأه وحصول الاستحاضة
افترها الثاني على اشكال لا يستلزم تعدد السوء والفران لم يطل للعبادة كما قرر في محله بخلافه لافعال فان سجد
بعد سجود واحد وان تعدد الاعضاء فم وكما يجب ان اثنين في انقضاء الجعة والتعبد وان تعدد الاضراف الخمسة
الى المنفصل مع احتمال الانفصال لغو وجوب الجعة خرج ما لم يستخرج الجعة ولو في حق واحد بالليل وبقي الباقي
على الاتحاد فعدم الانقضاء واضح ولو سافر احدهما فاصداً للساقدة دون الاخر ففى كفاية فصد احدهما الفصد
في احدهما والبقية الاخر وعدمها معاً لان مثل هذا لا يعد تبعية وفقد احدهما مع عدم فصد الاخر غير نافع او كفاية
على القول بالاتحاد لا يفسد دون التعذر فلكل حكم والتبعة ضعيفة وجوه اوسطها الاخير محقق نظيره في ناوى الاقوال
وامام الناوى هنا اوضح ومثله ناوى المعصية لا يجوز ان تمام احدهما بالآخر مع الاتحاد واما مع التعذر فحق جواره لان
الاثنان جماعة وعدم تعذر دخولها في الاطلاق ونزوم تقديم الامام وهنا غير معقول جهان والحقنا لو قلنا يجوز
صلوهما دفعة واحدة فلا بأس بالانتمام والتقدم مع التعذر ساقط فم محقق شبهة في تحا لو صلبا دفعة فاستناد القبا
والعود ووضع الرجلين في السجود الى احدهما اليس والى من الاخر والمبادر من دلالة الاستقلال في هنا مشكلان و
اجتماع عليين على معلول واحد يمنع والشريك موجب لعدم الامثال ثلث لا نافع من ذلك لصد استناد القبا
والعود عليهما معاً مستغلا وان كان في الواقع لهما مدخله لكن كونهما بحيث لو لم يكن كل منهما لتمام الاخر فم كفا
في ذلك وسبب محقق انهم في بحث الاسباب ومن هنا ينبغي ان مع عجز احدهما وفقد الاخر فان رضى الشريك بالان
البشر القبا ونحوه صح صلواته ووجبه صلواته المختار وان لم يرض على معذرة ومع الاتحاد لو صام احدهما صوما واجبا
عليه مضيقاً كرمضان كبره الاخر على الاطاعة ان خالف وامك ذلك لو اراد الصوم المتكبر ونذر واجب الاقفر
الى قضاء الاخر لا تضرار ولو لم يطع الاخر في الواجب مع خلافا للمعد بقصو عمال بالمسوء ومع اتحادهما فقه لا شك
والحق ان المطع يصوم وينوي لا يضره اكل الاخر وشربه وان تقوى كما لمكره على الافطار ولا تقوى به لا يجب عليه
فصاء ايضاً للاستئصال وعدم الفوات واما مع التعذر فلكل حكم في الوجوب الكفاية وغذرات لكن مع اتحاد المعدن
يجب الاشكال في سدفع بما حرر احدهما بالشرع بالصوم والعبادة الشاقة والحركة الغير المتحاج اليها مع ذن الاخر فم
الغزو لكل منهما السعي جوازاً وموره على قدر حاله وليس الاخر مما غش في ذلك ولو نذر رضا فاقوى لزوم لها با
كالعبادة المشتركة في شهر يومها في ما جاز احدهما او يومها في الاخر مثلاً ولو وضع احدهما الاخر عصى الخلع عدم الثمان لان
منافع الحرك لا بدخل تحت اليد فلا يضمن بالقوت ولو اكره احدهما الاخر على الافطار مع اتحاد المعدن فم بطلان يوم نفسه

على الأصح ولو تصرفا أحدهما بالصوم لم يضر ونحوه افطر بصوم الآخر وان اشترى المدة ولو كان صومه بغير صاحب فيه
بشد ونحوه ففي القوط مطلقا لا يضره والعدم مطلقا ولا يوجب جحان والتفريط أقوى بتمامه ان يضر الشريك بغيره
مطلقا وان يخل في بعض الصور كوجع عين ونحوه ولو جامع المدة عن استطاعة ونذر أو ميازة أو منكر أو ممانعة
باحتساب في حال الشكر لكل منهما وباني كل منهما بالتحقق في بستان ثلاثة أو بالآخر لا يضر الا الواحد وبلي كلهما
ويطوف ببعض خلل كل منهما مع عدم رضا الآخر لا زم على نفسه وان كان بعضه مشتركا كالحجاء نعم في جواز ميازة كل منهما
عن واحد نظر منشاؤه عدم الاستقلال عدم اولونه استناد الطواف لوقوف نحوهما الى احدهما دون الآخر والوقوف
الجواز لان كلاهما انما بالافعال عرفا وليس هذا الا كركوب اثنين على دابة في الطواف فاحصدين له ونحوه في غيره
وكذا لو كان احدهما اصالة والآخر ميازة واما مع الحكم بالاشهاد فلا يجوز التباين عن اثنين لا الملقوق واما هو وحده واحد
بجانبه شرفه جميع الاعضاء مقدما كما في الصلوة واما العبادات لما لا يضر من كونه او حصر او حذر او كونه فعل في فرض
الاخذ فلا اشكال واما مع التعدد فكل حكم ولو ادعى احدهما على الآخر ما لا يقع التعدد به مع وبقي بينهما كغيرهما
الاخذ لا يفضل لهما كما يجزى من تعذر ادعى احدهما على الآخر غصصا وابتداء او ظلم في كل شرب سبعة عو له مع
الاثبات وبوجه الغيرة واليمين الثانية انهما لو اشترى بالامارة فحكمهما في الشهادة حكم الواحد سواء كان شهما
اثبات وشهادة صح في الظاهر على ما يشترط ويقتضي الامارة واما مع التعدد ففي قيامهما مقام الاثنين نظر
كونهما كذلك ومن اصابه عدم تحقق الشرط او السبب في الميقن وهو المفضل الاقوى في قيامهما مقامهما وفاقا للفقهاء
على القول بحجة خبر الواحد مطلقا ولو ثبت بالشهادة تعدد ازيد من ذلك واما فيما عدا النكاح من العقود فلانها
فلا يربن لكل حكم عقدا غالبا كالوقوف والبيع والصلح والاجارة والهباء والقارية وابتداء كوكا كذا
مزارعة ومسافات وودعة وكفالة ونحوها فلو كان المال من طرف ذي الحقوبين خاصة فلا اشكال انه مسلط على
ماله ولا مدخل لشريك في ذلك ولو كان العمل من جانبيه لكونه اجيرا او وكلاهما فاما ونحو ذلك من العقود العينية
وجودة احدهما عدم جواز مباشر احدهما ذلك لا يشارك لا يعضو قصر ولا باذن الآخر كما لا يربن فيما لم يكن فلا
يوجرها احدهما الا باذن الآخر وثانها الجواز تسلط على نفسه غايته تسلط الآخر بقية على ذلك فله اعمال في ذلك
والشريك لجزءه مثل حصصه جعابين الحفنين وعدم امكان فهمه الا كذلك وثالثها لزوم الممانعة كالعقد المشترك
ففيما ان اللازم ان ولو بحكم الحكم فكل مسلط في حصته يعمل بما يشاء وعلى الآخر تبعه ولا يربن قوة الواحدة لغيره ولو
يفضل كل منهما عملا الا باذن الآخر فلا كلام في الجواز ولو صار الاجير لشخص احدهما فالاجرة بينهما سواء وهل
هذا من شكره لا بد ان يبطل ولا يقطع الاقوى لبطان الامع توزع العمل ويفضل كل حصته لنفسه واما في الابقاعات
المالية كالبيع والشفقة العنق والعتبة في وجه التدبير والاذن والاجارة بل يترجم كل حكم نفسه وما لا يشترط فيه
وان فلنا بالاشهاد فكل يفتي بغير واحد منهما في عفا وابقاع مما ذكر سابقا لدخوله تحت الادلة الاولى بغير صاحب
مع الاجود الثاني لان كلاهما كالعوض للمال واحدهما ويخل وجه ثالث هو انه وان كان المال الواحد والمال
واحد وهما كالحزبين لكن حيث ان الجزئين هنا ليسا كائنين في الانسان بل هما مستقلان في احدث عقدا وابقاع
فيكون لهما المال الواحد لهما بالاشاعة كما بين الشريكين فيقبض بغيره فكل منهما في نصف المال وان لم يكن فبالا لضم
ابتداء وهذا في مثل الوصية والتدبير لا اشكال فيه لا يرجع الى الثقال ما عدا ثلث النصف الى الوارث واما في
المعاملات في الجحوق فاللازم منه انتقال حصته من ملكه وانتقال حصته الى ملكه كما في الشفعة والشفقة بعد ارضيهما

والوصية

مثلا في البيع فليزوم كون ذلك مختصا بدون شرط كمننا او مضمنا وذلك لا وجه له لاستلزام العقد والعرض لا اتحاد
ولو غاد ذلك الى الاستعانة فصار معناه المضي من دون رضا اخر فلهذا في الكل ان الذي يبيع في النظر جريان احكام العقد
مطلوب لشمول ذلك العتق والابحاث لكل منهما ويكون لكل في ذلك ما ان نفسه اعطاؤها في الميراث حصلا لواحد لا بدل
على عدم ثبوت كل منهما شيئا على اشكال الشاثلين فيها في عقد كاح ذكر اكان وانما حكم حكم سائر العتق من اعتبار
تراصهما معا ولو قلنا هناك بالخير من مظهر او للعقد مظهر لشمول ذلك العتق والابحاث لكل منهما فيهما لا نقول به لعدم
انفكاك الشخصين واعتبار رضا احدهما دون الاخر في حكمه فغير ضارهما سواء انما في الارث وعتق املو كان ذكر افعلا
فلا اشكال ولو كان انثى وكان في الارث واحد مجري عليه النكاح ايقه حكم الواحد عند الزوجات وفي الفسخ وعقد
وان شئت في الارث فيهما كلام من وجوه احدهما هل يصح عقد العتق وليل النكاح ولا لا يجمع بين الاثنين فبيان
وقد صرح الفاضل في النكاح واحدا كان انثى كذا في ذلك كما عرفت وهو كلام منظوم جدا اللهم لان في
ان عموم ادلة النكاح فصح الجواز والمبادر من قوله وان يجمع بين الاثنين في هذا الفرض فيدخل تحت العتق او في
ان منشا عدم جواز الجمع بين الاثنين ليس الا من جهة كونه منشا للشاخر والنزاع وطمح الرحم وهذا لا يكون الا مع تعدد
الفرج فاذا كان الفرع واحدا فلا نزاع وفيما نظرنا الاول فلا نزاع كما لا يعلم دخوله في الجمع بين الاثنين لا يعلم دخوله
فيما وراء ذلك والاصل النكاح بعتك الشك في العتق بالخير واما الثاني فليس كون العلة ذلك ولو سلم فالشاجر
ايضا ليس في ذلك لحظ لوطي بل لعل لسائر المقدمات والميل نحوها ايضا مدخل في ذلك التفكيك فيهما هما مكن
عدم الجواز اول بل اقوى وثانها انه هل مجري عليه الفسخ وعقد الزوجات حكم الواحد ان فلنا يجوز ذلك في
الفرج وهو العتق في ذلك ولي بل هو فاهم مقام الاثنين فلا يجوز غير سوى الاثنين لظاهر العقد وشمول ذلك
ظاهر من جواز النكاح وقال انه واحد كون حكمه حكم واحد والزم التفكيك المستفاد فمضى مسئلة الاثنين في كثير
بالاخذ في الفسخ والعقد بالعقد كالأرث في حكمه كما ان اجراء حكم الواحد في جنس الزوج الاثنين في ارثه بعد
ايضا مستبعد جدا فكلما الفاضل الشهيد الثاني هنا لا اعرف مسند وثالثها مع كون الحكم منعدا في البراءة في
عدم جواز تزوجه لعدم امكان اباخر زوجا من مرتبة واحدة ودعوى ان ذلك للزوم اخلاط الانساب في النقص
ومع اتحاد الفرع لا يلزم ذلك مدفوع عنه كون علة بل هو حكم ولا يلزم جواز النكاح رجلين ابائنه في واحد
ولا يقول به احد وغيره من النقص كثيرا ومع عدم لزوم الاخلاط هنا لا نذ اولدها ولد يكون له ابوان الفرع
ان لكل منهما اموال وحقوق ويلزم من ذلك المخرج والمخرج في الامور مع ان لازم العقد اذ ماتت زوجة ان يوثق بين
رجلين وهذا غير معقوب سيما مع كثرة الورثة والعول ويخرج من ذلك سائل لا يخل مع ما فيه من التفكيك بين الزوجين
وفي بعد فيكون المنع في ذلك ايضا اقوى يمكن فيه ذلك كله بانما يلزم ذلك في المقامه يمكن منع هذه النفس من
النكاح شي لا يرضى به الشارع ومسلزم للعقد الجرح لو كبد المودى الى التلف اذا جماع شهوة شخص في عضو واحد
موجب للتلف لشر لو لم يكن له مدفع ولا مفر في الاسلام وهو شبهة غير صحيحة وشمول ليل الماقتبة لثقله ضعف
والتمسوا الى العقد فلا وجه لغير ذلك وهو لا وفق بقاعدة الشرع ونوع المذهب ان له ساعدا دليل خاص بوط
بالمالك كالعقد هذه الامور قد برأ الريعان بعد الزوج او اذ لا ذكر الطلاق في اتحاد في الفرع يلزم الاتحاد
ايضا لكن ينبغي ان يباطر رضا اطلاق احدهما ومثله الكلام في الفسخ بالعبوب من جانب يمكن فيه ولو كان في وجوه
انما عدم اختصاص الفسخ بالذكر بشكل باثما ان كانا في الواقع واحد ففي طلق احدهما اوقع ينبغي ان يوثق لصد الاسم

الكلام

الذكر

وهو ترجع إلى المصلحة على المصلحة وان كانا متعديين فمنهما في أحد ما حرم على الزوجة او الزوج فلا يجوز استعمال
 المشتركة في الوطى للمنفقة من ذواتها ولا في غايته ما دل الدليل على تحالف النكاح في صورة تراضها وبغائرها على
 النكاح دون اختلافها ابتداء واستدانة التامه لان قولنا حكم الشرع بالتحريم في النكاح احدا كان او متعددا من جهة
 ما من نفسك في قوله بطلان احدتهما في الذكر او بغيره فمقتضى هذا ان يثبت لمزاجها او هو متجه الى
 بائناهما انهم في اسباب التحريم كالزواج ونحوه من اسباب التحريم وان ثبت في الارث كالحاقها بالنكاح في غير ما عصى
 احدهما او ثبوتها من اجهات وبنات وبنات وان ثبت المهر وكذا يحرم عليها من وضع مع احدهما او اوضاعه
 ولو مع استقلال الشك نظر الى حصوله في العظم والبنات في العنق والشك في الاول وفي الوسط واستلزام تحريمها
 على احدهما التحريم على الاخرى لا اتحاد الفرج ولا بل لا يحرم الا برضا عيها او ارضاها مع الشك استصحاب الحمل
 مقتضى كل منهما لا اتحادهم ويلزم نفقة ما معا على وجه سواء اخذ في الميراث ثم بعد اقصاء الحق الزوجية وان جعلنا
 في حكم الواحد لان نفقة ما معا نفقة الواحد ولو كان زوجا في اتحاد فان نفقة في ماله ومع نفقة في ماله احد
 والنصف الاخر في ماله الاخر فان كانا زوجا واحدا وكذا المهر ولو نشربا احدهما بكلام حسن ونحوه ففي سقوط النفقة
 وجهان والا قوى عدم السقوط سيما مع تعدد في الميراث لان النفقة للزوجية والاخرى لا تنفصل ولا تسقط طاعة
 وهل سقط نفقة التامه من غير ذلك وجهان والا قوى في غير الا بغيره كغله الغداء او عده من صله فلا يلزم
 بالآخرى لو اردنا احدا فلا يفضل ولا يجلس لانه لا يراد بالآخر ذكر اكان وانما في هذا او متعددا وهل يفسخ به النكاح في
 الزوجية لا من جهة حرم باحدهما حرم بالآخر وهو مقتضى الوحد في النكاح في كلامهم ولا وجهان يرد على الاول انه اذا
 كان متحدا في النكاح فترجع الميراث على المسلم ترجيح بلا مرجح فلا يملك كيان المسلم من ان لا يصل مع الشك البقاء ويرد
 على الثاني انه اذا لم يفسخ مع ارادة النصف يفسخ حرمانه من الارث ونحوه فانما ثبت الزوجية في غير طاعة نصف
 الزوج وهو بنات في اتحاد كما في ناه في تجزئة الاموال المعاملات ان اعطيت النصف طامعا لم يرد احد الميراث
 مع وجوب المسلم مضافا الى عدم راجح الى نصفه ويحكم بخاتمة الميراث من غير طاعة ولا يفسخ في عبادات الاخر كما لا يفسخ
 حدة ولا حصة مع تعدد ومع الاتحاد له الاجبا على الا لانه فان ضاع اخبارا كما في الحب والسر كما في الميراث
 عن فطره على المسلم فلا يفسخ ولا يفسخ ولو كانا زوجة في كفرها الكافر فاسلم انفس النكاح وكذا لو اسلم احد لغير
 نفق السبيل كما نفقها الله ثم اذا السبيل على احدهما سبيل الاخر والبنات تابع لاشرف الطرفين بغلبة الاسلام
 لو كان ذكر الكافر فاسلم فالنكاح باق ولو اسلم احدهما فكذلك ولو اسلم الزوج فالاقوى فيفسخ النكاح لكفر الآخر لما
 المانع من السبيل كما في العكس لو ولد له ولد فحق النصف والاولاد لا يفسخ بينهما فان اخذ فلا كلام ولا يفسخ في ماله
 الطفل ويثبت نكاح ونحوه رضاء الواحد ثم تحققت في باب المصروفين وانما في الاقوى ان النفقة كالز
 في مال كل من الطرفين بالنصف الاول لا يفسخ ولا يفسخ في مالهما كما لو اوصى بامتنين بشرط الاجتماع او لا بل هما
 كالأب والجد يرضى بغير كل منهما ومع التعارض في السابق والاقبل وجهان ومقتضى ما قلنا في باب المصروفين كون
 كل منهما في المصروف مستقلا في ماله ان يكون في مال المولى عليه كذا ظاهر الوحد في باب النكاح الوحد في اوا
 ايمه كما في في الفسوة والنقذ وغيرها وهذا هو الصحيح ولا يفسخ ما ولا يفسخ من غير طاعة ولو كان في حق حضانة الولد
 كالاولاد في طرفه لا يثبت لكل منهما اسقاط الحق بناء على ان الحضانة ليس بحرية كما هو المذهب في مقتضى القواعد الاية
 في الحقوق ان الله ثم ولو افسخ احد فله الاخران مخصصا ولا وجهان معهما انما يفسخ به وقد قدمنا انه لا يجوز

بالاخر كالاسم في النكاح

ولا يفسخ

الامع رضاها التي انصرفت وانفق جعله الله قسما له ولا اذن في الشيء اذن في لوازمه ولا يصح الجواز مع المهابات والعدم
بذاتها واما مع كمال غيرهما فالواجب على كل واحد وعلى المجموع لو لم يكن عبثا حضانه الولد لكل منهما ارضاع الطفل باجرة
وتبرع اجمع تعاريا لشدة ولا يجوز اجرة واحدة على الاثنين لا تشترط ابدان وقدر نظيره ومع لا تخاد فالاجرة الواحدة
وبغير رضاها معا كمالا بعفو ولا يقع الطلاق ولا الطهارة ولا ابلاء على احدهما الشك في السبب للفراق فيهما كالحجر
في البدن والمعتق في هذه الانفاغات على المرتبة فانه ودعوى ان قولهما احدهما انت طالق او على كمالهما في قول
واحد مستغنى عن المجموع المركب لا تخاد القرمذ فوعده ليس هذا على التحقيق لا كقول الرجل مشير الى صاحبه وانما وطئته
وليس موضع وطئ الا بالمجموع المركب وان كان بينهما فراق من جهة خيال اسناد البطان هنا بعدم كون العضو بانه
للتخاطب بخلاف مقام اذ كل منهما قابل لذلك والحق ان الاتحاد في النكاح كما يقضي رضاها فوقع سبب الفراق لا بد
يقع بكل منهما فقبضه للاتحاد واما في اللعان فان كان بقذف ونفي لهما فكم كفاية لواحدة منهما للاتحاد القرمذ
فقدف احدهما قدف للآخر ونفي الولد من نفسه نسبها الى جماعة لغير احتمال ان نفي قدف احدهما لا يسلو
الاخره خيال الا كراه في حقه واما نفي الولد فيعلق بهما معا ومثلي ثابت اللعان ما بقذفهما معا ونفي الولد لا يفي
عدم البتة فلو الامع لا ثبات بالشهادتين من كل منهما عدا بالاصح لا فها مع لعدد كل منهما مستغنى عن اثبات
وجواز النكاح اخر ومع الاتحاد لا يصلي مشقة فيبغى الا ثبات مقدم ولو اني احدهما عن اللعان فلا حد ولا
تغير لانه اضرار بالآخر ولا يجرهم وكذا لو كان احدهما متما او خرسا لا يقع عليها اللعان فلا يقع التحريم وان كان
مستعدا فقبضه للوحد في باب النكاح ممسكا بالاصح وكذا لو قدف احدهما فلا لعان لعدم افاضة التحريم وان لا عدا
غير متبر لولا عدا احدهما وطلق الاخره لا يجر بل هي وجدة وكذا لو ظاهر احدهما والى الاخره ان كلا منهما اجرة سبيل
يجعل الشئ مجموعا سببا للتحريم ويحريم كل منهما فرع التحقيق بالمجموع وكذا لو كان زوجا فظاهر احدهما او قدف والى
فلا يترتب عليه حكم كما في الطلاق والوجه قد تقدم فلو انقضا على احدهما الثلث تحقق السبق كان او مستعدا فان
لا عن كل منهما بان لا تزوجه والا فلا حد ابقه ولو بيع احدهما الى الكفارة دون الاخر في الطهارة او في ابلاء فمع حكم
بالاخذ بشكل من جهة انهما لا يجبران على الفسقة بعينه ولا على الطلاق بخصوصه حتى يحل على ذلك بل يحجب عليهما احدهما
الامر من فان اخيرا احدهما الطلاق والاخر الفسقة اشكل الامر والحق ان هذا الاجبار لما كان لدفع ضرر الزوجة
ولما لم يكن جميعهما والضرر يندفع باحدهما اجبر واحدا بعينه وهذا لا يندفع الضرر باحدهما بعينه لان رجوع احدهما
وطلاق الاخره كلاهما غير مؤثرين كما في فراق في تحليل ولا في تحريم فيجبران على اخيرا احدهما مع لا نقا فدها الضرر الزوجة
وكذا الحكم مع الفسقة ابقه لان الحكم في نواحي النكاح على الوحدة الخامسة انه لو انقضا احدهما شيئا او لحي ارضا او حيا
شيئا مشتركا او قبل هبة او ودعة او غصبة شيئا او تلف شيئا من مال الناصر صلى الله عليه وسلم حكم على المعتد على
الاقوى من غير نفقة تملك واسبمان او ضمان او غير ذلك من احكام لا يوطئ شي من ذلك كله على الاخر لا دخول
ما ذكر كله في باب الاموال التي قد قرنا استغلال كل من المعتدين في ذلك وظاهر التحريم المبرر حيث حكم له بغير
اشتباه بدل على استغلال كل منهما بخصوصه واما مع الاتحاد ففي التملك بالعقد والاسبمان بركا لغيره الوديع لا يتحقق
الا برضاها معا على كلام سبق واما في مثل الاحياء والحجارة فيقوم وجهان من اذ دخل في عمو من احيا رضا واخذ
فبقي التملك وان كان بعد ذلك بشر كان في الماينة ومن ان التملك منوط بالنية على الوجه الاقوى في محله سيما
في الفعل الحمل وبنه احدهما غير معزى عن الاخر والذي يقي في النظر تحقيق التملك فضاء محض السبب المشتبك قد

ومنع الآخر ليس سببا حتى يخارص على اشكاله من اصاله عدمه لئلا يكتسب بدفع بان الحق عدمه يجوز منع احداهما صاحبه
عن مضاحجه الا اذا كان مضرا على الآخر فاذا لم يختر فلا يثبت له في عدمه لانه فعل محظور واما اللفظة فلا حيلة لا يثبت
الاحكام الا مع ضاهما لاحبا جما الى حفظه وتبريقه غير ذلك من تقصيره ونحوه على فضل الوجوه وضمان مع الملك ولو
الملك على وجه قوي ههنا كلها يمنع الرضا ولا يدخل شيء من ذلك على الانسان فهاهنا بدفع احداهما مع عدم رضا الآخر
كلا يتبدل ذلك كله نعم لو كان النفاط مملكا كما دون الدهر والمدفون في رضى مالك له وليس عليه تراسل فالا
كونه كالمخازنه في الملك منع لاحد لا ينفع في ذلك واما الغصب لانه لا ينافي فيفضل فيه وجه احدهما لعل الضمان
بتمامه في الحكم الوضعي لا يرد مدار الرضا والعلم في تحقيق الاستيلاء والافان ولو بعض من اعضا المكلف ضمنه
وثابتهما عن مقام لان الفرض لهما واحد ما لها واحد لا يتحقق الغصب للملك لا برضا الكل ههنا عرفا وكذا نسبة
الافان في تحقيق الشك في حصول السبب قضى لا يصلح لانه وقا لشها الحكم بضم النصف نظر الى ان هذا البند
والضمان مع اتحاد الموضع ينزل منزلة نصف البند نصف الافان بل يدعى على النصف انا فالنصف فيبقى النصف فها
معهما وبشكل ههنا بان دفع النصف فيحصل من مال العاصف بد من كونه من مال الشئ فيرجع الى دفع مال غير
العاصف بل العاصف اذا جاز ذلك فله لا بدفع الجميع لعوضه ببدفعه بان هذا وان كان كذلك لكن ان كان في كل الفرع
في الطرفين ودعوى في نفي ضمان الكل لغصب ههنا وعدم منع لاحد فيكون بمنزلة صاحب الكلب العقوق والذئبة المشاة
فاذا تلف شيئا من صاحبه لم يسكنه مدفعه بالفرق من جهة احد ههنا ضاهما شهنالك دون الفرض وثابتهما امكان
المنع ههنا وفي الغام فله لا يمكن منع صاحبه ومن ههنا يخرج وجه اربع وهو ضمان لو علم الاحد برضا غيره فانه يدخل الضمان على
نفسه مع فله على غيره وان لم يرض في قلبه ومن مال لو لم يطلع او اطلع ولم يفتد فان ضمانه مقام او في النصف على الوجهين
والحكم محل اشكال لا اخبر قرب لوجه جدا ولو اصطاد صيدا ضمنى احد ههنا دون الآخر على المنع بنطاق الحكم بغير الرمي
او المرسل للكل اما على اتحاد دفعه وجه احدها الا باخه مقام لا يخول فها ذكر اسم الله عليه الفرض اتحاد اصبا وثابتهما
المنع مقام لان مع اتحاد يكون من باب شبهة العضو لا صلى فيغير التسمية كونه لا صلى في ذلك والصلوة فيجب في
لتحقق السبب لتكبرها اشراطا والشها اعتبار التسمية المرسل والرامي كما في المنع تنزيلا للتخفيف من لانه والوسطاء
او فوق بالقاء عن الاخير اقرب الى الاعتبار ولو امتنع لاحد من التسمية حيث اعتبر الكل في سقوط او حرفة الصيد ههنا
والذي يقوى الاول لسقوط مقدم العلم مع تغلغل على ما يستفاد من موارد الشعر وان كان في الحكم الوضعي محل نظر و
لان هذا ليس باقل من صوة الدنيا التي يحل فيه الصيد بلا كلام ويحتمل هذا الكلام بعينه لو كان احدهما مسلما والاخر
كافر افع المنع بعين الرمي ونحوه ومع اتحاد ينجي الوجوه السابقة والنجيم اوفى بالقاء عن اتباعا لآخر لغيره من
هذا الكلام جهة افروا في الذبيحة مع كون البند لا ينجي غير مشكك واما مع كون البند مشكك فمع المنع ايضا اشكال
في صدق انه ينجي المسلم او مع لوحدة اشكال الحق في صوة الغد المحل استناد الفعل الى المسلم لو كان هو لفا صدمه لانه
واشتركت في العضو غير قاص وان هو الاكسب الذي يذبح بالمسلم ناره والكافر اخبرني اما مع لوحدة فالجموع المركب
ليس مسلم ولا كافر ولا صلى في الذبيحة النجس حتى يصلا في ذبح المسلم وهو محل الشك في حرمه لسان ستره ههنا في الميراث
واحد مع انباهه ما دفعه ولا فعد والمعاد بالميراث ميراثه من ابه او امه واحد من اقربه من اخوته او عومة او خولة
لا خلاف في النص في ذلك كله فيكون بمنزلة اخوين او عمن ونحو ذلك اما ميراث الزوجية فيمل هو ايضا كذلك لا خلاف في
في الميراث ولا لان الحكم بوحدة في التكاثر فاضر في حد في الارث لتماشي منه بضم ولا نزلوا كل من ينجي اخذ جميع الوجود

زوجا بلا ولد لا نهضة الزوجين فلهن حرمان الوثية الاخرين وقريب منه لو كانت زوجة وجمان وبمك دفع الثاني
بان الحكم بالوحد كما لم يسل لا للحد عن زوم اجتماع الزوجين والزوج بين الاثنين ففرضاه واحدا في ذلك لما من التعليل
فراجع واما في غيره من الاحكام فلا وجه لفرضه واحدا فان المرجح الادلة كما قررنا لك في فقهنا وسورا وطا في نحو او
او لا نه او حضانه نعم يجوز ورودا هذا الميراث كله ونحو ذلك فذلك بغير ذلك غايه كونه مسئلة العول فان قلت لا
يمكن جعله من باب العول اذ في باب العول باخذ الزوجان سهمهما ويدخل النقص على بعض الباقيين في مذهبنا كما
رواه ابن عباس وهذا في الزوجين بمك في ذلك لعدم استيعاب جميع الاشياء المال ثم غايه بقضي بالنصف اما بذكرها
كله وبقي الباقيون وهذا لا وجه له فذلك ولا ان كان الزوج نراحم لورثتهم فلا يفرق ذلك فان كان حصة البعض
البعض وان كان حصة الكل فلكل ولا مانع منه وقائنا نقول ان الزوجه في الفرض تقضي خول النقص على جميع الورثه
بالنسبة الى السهام كما زعم العامة وهو موافق لما عدا النزاع فام النص والاجماع على دخول النقص على البعض دون
الاخر في مسئلة العول اذ ليسو عتبه كل واحد منهم كل المال واما اذا استوعب دليل على التفات فليرجع
الى ما عدا وهو دخول النقص على الجميع بالنسبة وبذلك يندفع الاشكال لا دليل على اعتبار الوحد في ذلك سيما
بعد عوى قول دليل الميراث للمقام وان كان محل الميراث اذ الظاهر من اقراره من يكاحه اما ميراثه من ولده
وفروعه فهل باخذ ميراث الابوين والامهين ذكرنا وانتي ولا يباخذ ميراث الواحد كصوه الاتحاد والكلام في
ذلك كالكلام في ميراث الزوجين بل من انشأه بالعدك للفا عدا اوله طلاق ولا يرد عليه العول ثم ولا دعوى
ان الوحد في النكاح وحد في الوثيه فذلك بان لا يوه والموثيه ليس لواحد النكاح وان حصارا جعد لا يرد
ليس كل ميراث على شئ من الاعمال والنسب السبب في باب الميراث حيث عدا ميراثه من والحيوان كان اخا يتبع ميراث
كما نص عليه ثانيا في السهام لصد اخوه مع العدا والسهام العدا التي ذكرناها في الجواب احوال انصاف الاخوة الى الغنا
ضعف لو كانا معكدين في الميراث فكل واحد منهما ممنوع عن ميراث الاخر لغير الاستحقاق
واما ما مع زوجة فحق الاكفاء بوجوه المانع في حد ما من ميراثه او الحكم بالارث لحقوا بالنقص المانع المشكوك غير
وبحكم بانصاف ميراث على التفريل الذي تقدم في الضمان جوه والذي يقوى النظر الوجه لا وسط لان دلة الارث
عامه ولو يعلم من تشييد الموانع الا الكفر للنام وكون الجوف ملا واما مع النقص يجب للسائق الصداق لم يرجع للعموم
السابعة انه لو في احد منهما ما بوجوب كذا لزمانا واللواط وشرب الخمر والتفريل كما في طي الجهمه وامثاله فالكلام في ضمان
المال الذي يترتب على المعاصي العقوبات كغيره فحتم الجهمه ونافق لما لم يشر في ونحو ذلك مما ذكره في باب الحد
يعلم حكمه بما مر القصب لا خلاف من اشتراك مع الرضا والوجوه السابغة مع عدم واما العقوبات فان حدد
عن ضمانها معافا فالكلام في ترتيب التفريل والعقوبات والحد كغيره لا هما اما متحد فلهن حكم او متحد فلك لا يتوحد
كلاهما ليس مسئلة المعصية فلا وجه للعقوبة لانا نقول قد مر فظهر وقد بان في محله ان المناط في ذلك الصداق
ويصدق هنا انما رتبنا اوسر فاعرفا ولا يربط مسئلة العلنيين بالمقام وقائنا كما اشرنا في الفعل بشرط ان العقوبة
ينحدر لك الاتحاد بجحد وهذا عين العدل والمروءة فلا محذور ولا فرق في جعل ذلك بين صدد الفاحشة من احدهما
حيث يمكن كالا ستمائة والسفر في وجوهها معا كالتزنا ونحوه لان الرضا في النواطي مع اتحاد الجهمه بوجوبه ستمائة
الفعل الجهمه مع خيال ان يوق في صوره صدر الفعل من الواحد لومع رضى الاخر فالجهمه ترتب العقوبة على تلك النكاح
ومجرد رضا صاحبه ولو يكن حيا لا يكفي في النسبة غايه انه فعل حراما يترك النسخ عن الميراث فلهن هذا بصوه عدا رضا

كونهما ميراث الزوج فيكون كالعول بعض الوثيه واما في الزوجين فلهن

احد هما في كون العقوبة على الآخر وهذا السبب بالفاعلة وهي ما قرب العقوبة عليهما فان كان فلا ينفصلان وجرم فلا
كلام في فلان معا وان كان جلد او جزا او غيرهما كيف كان او قطعهما في السر فان كان كل منهما ابنا لرب واحد
كان فلا وجه لخال عند الجسد الغير وان كانا من عند بن لصد جلد هما جلد واحد وكذا الغير وان لم يكن كل ففي
لزوم الضرب في العضو المشترك حذرا من الزيادة او النقصان على غير المشترك او على كل واحد حذرا من التجرؤ ووجهه والوجه
النسب بابل الحذر ووافق بالحكمة ان لا يخف منه حدث فلهذا حذرهما حتى ينصرا لآخره لكن لا فضا على العضو المشترك
مع النما بابل التوثيق ولو لم ينال به احد فلما اوفى بالحق من صاحبه جلد على العضو المختص واما القطع فمع اتحاد الجاز
لا كلام ولو نفذ في لزم قطع بدك منهما مطلقا او الاضمار على البطلان الواحدة وجمعان والا قوى مع الاتحاد في كل
وقطع الواحدة عملا بالسبق وهي الجائز ان علمت تحت ومع التخصيص نفذت او جعلت للتعرف في المعامير او مع الحمل
قوى اما مع العقد فان كان كل منهما باشر الاخراج عن الحيز بالشرايط قطع البستان معا ولو لم يكن احدهما بمنزلة
البستان اما لو نشر بعد ذلك بضم لا يقطع وحده لا يشرى واما في الجرم المشترك ورضا الكل بالعمل فحسبها ومع
عدم الرضا الواحد يخرج من الآخر واما مع الاتحاد ففي جوازها معا مقدم للواجب التخصيص وسقوط الحد للشبهة القوية
بالغير وجهه ولا ريب ان هذا مع نراضها ولا يقصر على من يرضى بالعمل واما في الفضا فلو قلنا عدا احد فمع
الاتحاد يقوم وجمعان الاضمار على فعل الجاني لعموم النفس بالنفس فيحمل لزم رد دية الاخر انما لا يرد دية الاخر
مع العقد فلا كلام في قلته وورد دية الاخر على الوارث ولو قلنا واحدا واشتركا في قلته فلو لم يولد الدم قلنا معا مع
دية لزم بدك المشتركين في القتل على العقد وقسم على الاصح ولو قلنا احدا فقله لدية دون الفضا لعدم امكان
اخذ المال او لكونه ضرا على الآخر وهذا مع العقد لا كلام فيه واما مع لوجده فحمل جواز قلته لا يرد نفس احد اخل
تحت العموم غايته دفع دية الزائد وهو ضعيف لوجده احد على عضوا مشتركا مشتركا في خوا الفضا في ذلك
كما انما مشتركان في العضو ولو عني احدهما لا يقطع حق الآخر مع العقد واما مع لا تخاد فحمل عدم جواز الفضا
مع التراضي فحمل نصف العضو المشترك ويحمل العفو بأكمله لان احدهما كاف عن الجميع قد تقدم نظيره مرارا ووجوه
على عضو المختص فان لم يرد كل منهما فالشكر دية وفضا احدا على نحو ما مر لكن مع الاتحاد لا اشكال في ذلك سواء اخذ
دية او فضا منه ومع العقد فلو تفاوتت نسبة الاموال بالنسبة لهما ففي تساويهما بالدية وقسمتها له بالنسبة الى رعا
والثاني قوى لوعني احدهما يحملها قوبا باسقوط مع سقاط صاحب العضو لحي عليه باده على الوجوه السابقة
ولو جبا معا على عضو واحد فان كان فيما ابداوى المشترك انقص من عضو المشترك على الاصح مع نال كل منهما او بد يرد
غير المال ودية على المال وينسب ولو كان فيما تجاوز المختص يخرج الولي بين الفضا من معا رد دية الواحدة وبين
الفضا من احدهما مع رد دية الاخر على حصه هذا مع عقد لهما واما مع لا تخاد فحمل المشترك وفي المختص فحمل عدم
جواز الفضا فيهما لا يرد نفس واحد ولو جنى احدهما فان امكن الاضمار لا يضر لا يخر لقطع بد ونحو ثبت لقصا
مع العقد ومع لا تخاد ايض في وجه قوى اما في الضرر لا فضا على العقد فطعا بل لدية في مال واما مع لا تخاد فحمل
الثبوت والا قوى لمنع ايضه وفي كون الدية بالتمام او بالنصف كما عرفت من المعصية الثامنة ان ما ذكرناه حكم ذبيح
من حيث هو وكل وقد يكون ذوى الحيتون من حوالس في الفجان ونحوه فيها الفرع كما لو لم يكن مع عقد لهما في لمتنا
يحمل استعمال الفرع واحد فحكم بالذبح او لا يوثق فيها معا ويحمل استعمال الفرع لكل منهما فلهذا يكون احدهما
ذكر والاخر شيء وهذا هو الاقوى فان اخرجتهما الفرع ذكرين وانثيين فلا كلام وصار حكمهما ما فصلنا وان اخرج

ذكر والآخر اثني عشر فيهما اخ واخت يجري عليهما احكام المذكورة والانوثه كل براسه حيث انهما مسنون كل من فرض فلا
اشكال هنا لعدم جواز النكاح قد يكون خشي له ما للرجال وما للنساء في الاتحاد في الانبائه كما في الرأيه يكون واحد
حتى يجري عليه ما سلف من احكامه العلام او لا مع ما من غير رضاها وبزهدنا وجو العلم المذكورة في احدهما و
الانوثه في الاخرى فعلى ما اخبرناه من كون الامارات وضعه المغير فلما دارقوه الرجحان في نظر الحكم فانه وان كان
مقتضى الانبائه دفعه هو الواحد لكن قد يوجد الخبير احدهما دون الاخر لذل الوفا صد بغير ما من امارات المذكورة
والاخرى بامارات الانوثه فيرجح في النظر كونهما اشبه بالرجال الاحدهما وما للنساء والاخره لا منافاة في ذلك بكون
الفرجان لكل منهما كسابر الفضل لشركه الرضا عن الامارة على الامتياز او ساعد ابقه ولا منافاة عضو ابد
لكل منهما واذا حكمنا بكونها اشبه في كل يقول ببقية في باب الميراث ونطرح الرأيه والا وجهان والا قوى مع قوة
الامارة الاولى والرأيه لا يشتمل المقام ومع الغد بالانبائه ابقه فلا اشكال في الغد لكن الاشكال في كونها معاشي
حتى يجري عليها احكامه ميراث ودية وغير ذلك من المباحث وواحد منها ذكره والآخر اثني عشر في الاصح ان مع وجود
امارات المذكورة في واحد الانوثه في اخرى يحكم على كل واحد بمقتضاه سبعا مع بول احدهما من الميراث الرجحية
والاخر من الاشياء فيكونان واضحين واما مع عدم وجود امارات مميزة او مع تعارضها فها اشكال الخوان بقران
مع بول من احد الفرجين او مع سبق او مع لئان الانقطاع يحكم على كليهما معا بالذكورة لو كان من الله وعلى
كليهما كمن بينهما مع عدم تحقق ذلك فعلى المختار من عطا نصف نصيبين مع كل منهما نصيب حتى يكون كل
منهما في سائر الاحكام الخشي على ما فصل على ما اخبره الجماعة من عدم الاعتدال فان ساويا معاها اثنيان وان
تفاوتا فها ذكران وان تلفقا فها ملففان وعلى فرض كونها واضحين باحد القسمين فلما النكاح على القانون السبا
ولو كانا ملففين او جنبين فلا نكاح عليهما مطلقا وكما يجوز كون الزوج ذاققون فيجوز كون الزوجة ابقه كما قررنا فعلى
ما اسلفنا من كونها متعددين في الميراث مطلقا بترك هنا صوة عديت وفرض عجيبة غير مبنية على السعة في فرض امثلة
مختلفة من ذي حقوق في الميراث من النكاح ومن الاولاد من الاباء والاقرباء اذ لا اشكال هنا امثلة احدهما اذ هما
الزوجتين زوج ذي حقوق وينتبهن على ما للزوج نصف المال لا نه ربحان وللبنين الثلثان في الفرض من سبعة
بدخل النقص على البنين ولو كان بدل البنين اخوان فللزوج كل المال لا نه نصفان فان اعطيتا ذلك فلا اشكال
وان بنينا على العول فلا اخير للثان فقصت لسهام ثلثين بدخلان على الزوج والاخين اجماسا ثلثة اجماسا
على الزوج وخمان للاخين فالنصف من ثلثين للزوج ثمانية عشر فنقص عن حصته ثلث خمس ثلث للاخين اثني عشر
بنقص عن حصتها اربعة اجماس ثلث وثانها ما من الميراث من زوج ذي حقوق متعددين وابوين فلزوجها الكل و
ولام الثلث والاب لما كان يرث مع الولد بالفرض بدنه بالقراءة فحمل سقوطه هنا لعدم وجو
المال فيكون وجهه كعهده ويحمل جعل ما يصل اليه بالقراءة لولده بعد الزوج وهو ولد من الباقي بعد ثلث الام لا يميز
الفرض فيحمل جعل ما يصل اليه بالقراءة لولده بعد الزوج وهو ولد من الباقي بعد كل ثلث سدس فيكون النقص
نصف ما بدخل على الثلثة بينهما اساعسة على الزوج وواحد على الاب ثمان على الام فالنصف من اربع وخمسين
فللزوج ستة واربعين للام اثني عشر والاب ستة ولو اسقطنا الاب لفرضه من اثني عشر للزوج ستة وللأم ثلثة
وثانها مات الولد عن اب ذي حقوق وام ذي حقوق وللزوج النصف للاميين الثلثان والابوين ما ساقطا
بقدر ما مرولهما السدسان فالنقص على الاول سدس بدخل على الزوج والاميين اسباعا اربعة للاميين ثلثة للزوج

بالانوثه لو كان

في
اصالة
ناخر الحائض

والفرضية عن اثنين واربعين الزوج ثمانية عشر للبول ربع وعشرون وعلى الثاني فالقضاء نصف بدخل على الحائض
 اثنان على الابوين واربعة على الامهين وثلاثة على الزوج والفرضية من اربع وخمسين الزوج ثمانية عشر والامهين اربع
 عشرون والابوين اثني عشر واربعا مائة لا من من اب وام وزوج كلهم وحقون فالزوج نصف للامهين الثلث
 وللابوين الثلثان وهما ساطان والقسم كما سبق ولومائث لبيت عن ابوين وزوج كلهم وحقون فالزوج النصف
 وللأم الثلثان وللأب الثلثان في وجه الناض لكل بنفسه الستة مخرج من اثني عشر والفرضية من اثنين وسبعين
 فالزوج ستة وثلاثون وللأب اثني عشر والام اربعة وعشرون وهذا اصول الصور عليك يخرج كل فرض بر عليك
 على هذا القانون عنوان قد تفرق في الاصول ان صالة ناخر الحادث حجة لكن الاصحاب لم يمسكوا بها في صورة ترتب
 شيء على تقدم احد الاخرين وناخر الاخر لو علم تاريخ احدهما وجعل تاريخ الاخر ولو حكوا بناخر محلول التاريخ حتى ثبت
 مقتضاه في كل مقام وقد اشكل هذا الامر على جماعة من المفتية حتى سمو ان احكامنا لا يقولون بحجة صالة الناخر
 مقام او يقولون بمرور بل يفتوا في بعض المقامات وغفلوا عنه والحق ان صالة الناخر على ما يظهر من كلامهم غير معتد
 وفرعوا عليه فروعا كثيرة وغفلنا عن ذلك بقسم في مسألة محلول التاريخ مسند جدا بل هي عادة ونسبها اليهم غفلة
 عظيمة وانما هو لا ينافي الامن ورد مشربهم ولا يعرف الا من عرف هذا فهم فلنقدم اولا امثله متفرقة في ابواب
 الفضة في هذا الباب ثم نشرع في الفضة والارام منها ما ذكره فتمشك في المناخر من الطهارة او الحيض مع ثبوتها
 وحكمه في ذلك بلزوم الطهارة تخفيفا للشرطية ولو فصلوا في صورة المسئلة بين كونها محلول التاريخ او كون تاريخ الطهارة
 معلوما دون الحادث وبالعكس ان في صورة الاخر ينبغي الحكم بالطهارة لاصالة الناخر فلا معنى للزوم طهارة جلد
 ومنها في مسألة الشك في كون وجوب الحائض في حالة الغسل الوضوء بعد ما من وجوب حائجا بعد الوضوء والغسل ولا
 بد من الحائض سابقا والغسل فحكموا بالتصريح بالفراغ مع ان من صورها كون وضع الحائض معلوم التاريخ والغسل
 محلول فالاصل ناخر الغسل فيكون حائجا يحكم بلزوم الاتصال وشك في اثناءه مع صورة العلم بزمان الغسل التام
 في زمان وضوء الحائض لاصل اخره ومنها لو ذكر فوات صلواتين ولم يذكر الترتيب حكم التمسك في السقوط مع من صور
 كونه عالما بفوات صلوة الصبح او الظهر لا بد من ان صلوة الظهر فاقبله او بعد مقتضاه لزوم تقديم الصبح على
 الظهر لاصالة ناخر الفوات ومنها لو تلف جزء من المضارب شك في كون تلفه قبل حلول الحول او بعد فالحكم
 البرائة للشك في حصول الشرط مع ان من صور العلم بتاريخ الحول والشك في تاريخ التلف يقتضي اصالة الناخر لزوم
 الزكوة ومنها لو تحقق فوات صلوة لا بد من ان في سفر وحضر فحكم الجمع بين الفضة لانما لفاعة الشغل مع انه
 لو علم تاريخ السفر لم يعلم الفوات لاصل ناخر السفر وعلم تاريخ الفوات يوم الجمعة شك في كون السفر فيه او في
 السبيل لاصل ناخر السفر ومنها لو ابطال اعتكاف بمطل وشك في وقوع البطل بعد مضي يومين فحقيقته ان اوله المندرج
 فلا يجوز لاصل برائة الذم مع ان من صور كون البطل ناخر التاريخ والاعتكاف معلوم فالاصل وقوعه غير
 ومنها لو تلف مال الاستطاعة وشك في تلفه قبل مضي مان لانسان فلا قضاء او بعد استقرار الوجوب فيجوز القضاء
 فالاصل برائة الذم مع وجوب اصل المزبور ولو علم تاريخ الاستطاعة وشك في من التلف ومنها لو غلق العبد
 الملبس بالبحر وشك في كونه قبل احد الموقفين فجرى عن حجة الاسلام او بعدهما فلا تجزئ والحكم عدم الاجزاء ولو في
 صورة العلم بتاريخ الفوات والشك في تاريخ الوقوف ومنها لو شك في موت الحائض بعد الاحرام ودخول الحرم حتى جرى
 عن الاستئذان والحكم الوجوب لاصالة عدم المسقط ولو في صورة العلم بتاريخ دخول الحرم والشك في تاريخ الموت مع ان

ان الاصل ناخره وكذا موت لنا في ذلك بالنظر الى برائة الموت استحقاق الاجرة ومنها الشك في علو الم
قبل الاربعان او بعد او قبل الا فلا من بعد والاصل عدم جواز البيع وان علم تاريخ الرهن ولم يعلم تاريخ العلوق
ومنها لو علم حدث البيع لم يعلم كونه قبل البيع او الفرض حتى يكون مضموما على البائع موجبا للخيار او بعد
حتى لا يكون موجبا للخيار فقط الاصحاب يجمعون حكم بلزوم العقد على الاطلاق مع ان من صورة العلم بتاريخ
والجمل بتاريخ البيع والقبض لو اخرجناه بالاصل ثبت الخيار ومنها ما نازع لما دون من تاريخ الماذونين في شئ
كل منهما صاحبه في الاستيفاء فانه حكم على الطرفين وبالفرض ولم يفصلوا بين العلم بتاريخ البيع والجمل مع جرائبه
صواب من صورته ومنها في صورة النزاع في حقوق القبض الصواب والسلم قبل التفرق وبعد فالاصل التفرق
عليه لفاصل المحقق الثاني وان كان من صورته العلم بتاريخ التفرق ون القبض الموجه للعلم ان اخرجناه ومنها
النزاع في تقدم الفسخ على انقضاء الخيار وناخره عنه فالاصل للزوم ولو في صورة العلم بتاريخ الفسخ دون الخيار
ومنها لو ادعى احد الشريكين على الاخر انه اشترى بعد فله الشفعة وانكره الاخر فالحلف هنا على النكر مع ان
صورة العلم بتاريخ شراء المدعى ون المدعى عليه فكون قول المدعى موافقا لاصل الناخر ومنها حكم الاصحاب
في صورة العلم بكون الوصايا امرية لكن جعل السابق بالفرض مع ان من صورته العلم بتاريخ احدثها والجمل بالآخر
فالاصل ناخره فثبت ومنها ما ذكره الاصحاب بطلان عقد او كيد او الوكيلين والمتلفعين مع ان الغايب
وعدم العلم بالسابق على الاطلاق مع انه لو كان تاريخ احدثها معاوما والاخر مجهولا كان ينبغي بطلان مجهول التاريخ
ومنها ما حكم به لعلامة وغیر من انه لو شك في وقوع الرضاع في الحولين او بعد بان الاصل بقاء الحمل وعدم
الحرم مع ان من صورته العلم بتاريخ الرضاع دون الولادة فالاصل بقاء الحمل فينشأ الحر من ومنها في نازع
الزوجين في كون العبد تابعا لعقد وقبله ومنها في نازعها في وقوع الرضخ في عقد او بعد ومنها
الشك في وقوع كوطي في الظهار والموقف قبل خرج الوقت فجاء الكفاية او بعد فالاصل البرائة وان علم تاريخ الو
دون الدن ومنها حكم الاصحاب في صورة موت المتوارثين مع اشتباه تقدم احدهما والمتقدم منهما بعد الاثر
الا في العرف ونحوه مع ان الاصل ناخر ما جمل تاريخ فثبت لو علم الاخر ومنها في دعوى رثة العاقلة مونة قبل ملو
الدية فلا عقول انكار ولى الدم والاصل البرائة وان علم تاريخ الموت وجمل تاريخ الاجل اذا عرف هذه الموار
ففقول الحق عدم العبرة باصالة الناخر في مثل هذه المقامات وعلله العلامة والمحقق الثاني بان اصالة الناخر
مثلا في البيع معارض باصالة عدم تقدم العيب نه بقاء حادثة والاصل عدم فارق قلب لا نقول بتقدم العيب
زمانه بل لما كان زمانه معلوما غير قابل للتغير زمان البيع مجهول فناخر البيع بلزم تقدم العيب فليس هذا احادنا اخر
ينفي بالاصل فلنا هنا اموار بعد وقوع العيب في يوم الخميس ووقع البيع مناخره بمعنى كونه زمان علمنا وقوعه قبله
وهو يوم الجمعة ومقتضاه انه المتحقق من تحقق البيع قبله وكون العيب مقدما على العيب كون البيع موخر عنه فها
مصفان وجوده بان لا يشان الا بدليل وليس معنى ناخر البيع ناخره عن العيب بل ناخره في نفسه فوضيحت لفظ الناخر
موجب للاشتباه في هذا المقام ولم يعبان احدهما المعنى الاضافي للنسب المحتاج الى شبه مقدم حتى بناخر هذا عنه فها
الناخر بمعنى عدم وجود هذا الحادث في زمان علمنا بوجهه ومفاده اجراء اثار الوجوه عليه من ان الشك في فله
وهذا المعنى لا يلزم حصول الناخر بالحق الاضافي الذي يقابل به التقدم حتى ثبت من ناخره تقدم العيب بكونه
ان العيب حادث يوم الخميس والبيع محقق بحكامه من يوم الجمعة لا يلزم من ذلك صفلا لناخر والتقدم الذي هو المدار

من مح
عليه

[illegible]

سبق العيب ان كون البيع في ان مناخرا لا يوجب خیارا بالبدن بل مع انقضاء تقدم عيب هو لازم عقلي له لا شرعي
لو يكن البيع في الواقع مؤخر الا يكون العيب في الواقع مقدما ومنه لا يثبت للتقدم الواضي المعلق عليه حكم فلا يخار
البين نعم لو ترتب حكمه على انا البيع نفسه كاتقصا خیار الجحون مثلا وخيار الشرا واجل السلم ونحو ذلك فتر
عليه لان نفس الحكم يكون البيع في يوم الخميس مستلزم لبقاء خيار الجحون الى يوم السبت بخلاف خيار العيب لوقوعه
مع ذلك على تقدم العيب على البيع في نفس الامر لا على يوم الخميس السابق وهذا هو الشرع اعراضهم عن اصاله الثاني
في مثل المقام وهذا كلام وهو ان الموضوع اذا حصل الظن به بالادلة المتلفاة من الشارع المعبر عنه ككافة
مثلا في الخبر المعلوم خبره بالاصل شكوك لان حصل لنا الظن بان باق على خبره بالاصل وكما يلزمه للوازم الشرع
من حرمه ونجاسته ونحوهما فكذلك يحصل منه الظن بالاسكار والذي هو من صفات الخمر لوافي اذن الشارع في الشيء
يكون اذنا في لوازمه منه لاسكارا ومقتضى قول الله احكم بان خمران كل حكمه يترتب على الخمر لوافي يترتب على هذا سواء
كان ابتداء او بواسطة ولو توسط امر عقلي لا يحكم بالاسكارا لوافي في صورة ترتب حكمه على حقيقة المسكر من جهة
ان الحكم تابع للاسم والاسم لا يتغير بالاصل لكن لو تعلق على اسكار هذا الخمر شكوك حكمه شرعي على حوله بتوسط لكانا
نحكم بعد استصحابه بل هو في ذلك الحكم انهم به ولا باس بذلك فيما نحن فيه في اعلى الشارع اصاله بالخمر الجمل ترتب
جميع احكام المناخر عليه فمطلوب ولا ريب ان احكاما بخار البيع الخمار ولو بعد توسط استلزام تقدم العيب تقدم وان
كان لازما عقليا لكن الاذن في ملزمه من فيه بمعنى ان الاحكام المترتبة على الملزم ثبتت مطابقة من الاصل
والاحكام المترتبة على التابع واللازم ثبتت لثبوتها ومنه الخمار ولا باس بذلك وهذا كلام اخر وهو انه على فرض
تسلم ان اللازم العقلي يترتب على الموضوع الظني بل يترتب على الامر الواضي القطعي نقول ان ملزم التقدم
هنا امر قطعي لا ظني وينبغي تحقق ملزمه وتحققه ومنشاء الاشتباه تخيل ان التقدم في العيب من لوازم البيع
المناخر المظنون وليس كذلك بل هما فئتان من اللوازم احدهما اللوازم الاستصحابية تانها بالوازم المستصحبية
ان الثاني ظني لكن الاستصحاب ليس ظني اذ لا ريب ان اصاله بخار البيع استصحاب للعدم قطعاً نعم المستصحبية
ليشونه بطريق ظني تقدم العيب في مثلنا هذا من لوازم الاستصحابية من لوازم المستصحبية فينفع القطع به بعد تحقق
الاستصحاب وليس ذلك من قبيل الاسكار لان الاسكار ليس من لوازم استصحاب خبره بل من لوازم نفس الخمر
المستصحبية نذهب الى هذا الكلامان مع وجوده مسانعا ودفعا معا وصدرهما عن الفاضل المعاصر بل الاستسا
المأهر جناب لاخوند ملا محمد علي الميرزا يدين الله ثم يتوفى عند قرأتنا على جناب شيخنا وامامنا الاجل
الاوقر واليهما الاكبر جناب شيخنا مؤيد السج جعفر بن محمد بن الله شرفا من في النظر المهتم الفاضل الاول فلان
كون الاذن في الشيء اذنا في لوازمه كما في تحقيقه في احكام الانباء ان الله اذا اذن في شيء فقال لسانه
صلوة الظهر الى المغرب مثلا والمقرر ان اجزاء الوقت تختلف باعتبار هذه المكلف سفره وحضره والى
معناه جواز اتمامها في اي وقت كان ولا يترتب في ذلك كون كل وقت على مقتضاه وكذلك الكلام في ظاهره وانما
ان الاذن في موضوع اذن من الشرع في لوازم من جهة الماذون فيها بمعنى ان يكون اللازم لازما لذلك المحرم الذي
معلق بها الاذن وانما لو بموضوعات خارجة خرولا يمكن فرض ذلك الشيء الماذون فيه يثبت ذلك اللازم
كما ان الاذن في اجارة العبد المستأجرة اذن في فضله اذا تسلط على المنفعة يلزمه تسلط على العبد لا يملك
ثم ان الاذن في اللازم تابع للاذن في الملزم فلو كان قطعيا فهو قطعي ولو كان تعبديا فهو تعبدي وهكذا ولا يخفى

العيب

مع كون المزموم فرضا كون اللازم واقعا اذ عرفت هذا فنقول ان الشئ اذا اذن جعل الشيء المشكوك في وقوعه
من ان يقعين والكم بعد وقبله فالذي يترتب على ذلك ان تمام الوقت المشكوك مال البائع وخيار المحل
ثلاثا بام بعد اليقين بخلاف ذلك لان هذه لو ازم لنفس جود البيع لا معنى لكون البيع من هذا الزمان لا ترهنا
الاحكام ولو فرض انفكاك هذه عنه فاي فائدة في ناسخه وذلك واضح واما تقدم العيب على البيع فليس لوازم
ذلك ومعناه نقد العيب من هذا سابقا عليه اصل الوجوه والخقوق ليس معنى اننا لا نأخر كون البيع جودا
سادثا وهذا الزمان بل الحكم يحدث في هذا الزمان معنى ان الشارع قال اننا حكم بان حدثه من هذا الزمان
لانما حدث في هذا الزمان وتقدم العيب لوازم الثاني دون الاول ولذا ان حكمه بالاول علام فنقول ان الشئ في
عدم نقض اليقين لا نقول بتقدم الاخر اذ لا نرى في عبارة اخرى ليس معنى الاصل كون الشيء حادثا في هذا
الزمان ولو كان كذلك لان ذلك ثابت للواقع ولو بطريق فليس المشكوك ليس معنى الاصل هذا وان قام مقام البناء
اثبات حكمه كلي فام مقام العلم في كل مقام لكن معنى ذلك البناء على ان من جمل اليقين لا يلزمه نقد الاخر لكن يلزم
اللازم لشجرته وهو معنى الشئ فاقبلت اذ اصل الشارع في البناء على هذا معناه انك اذا علمت وقوع العيب
هذا الوقت فاحكم بنقده فلان الواضح ان الحكم يتقدم ذلك ليس لزما للبناء على هذا بوجه ان علمنا وقوع العيب
قبله فان قلنا لو يكن التقدم لازما قبل البناء على التقدم لازما فطعا فالاذن في البناء على الناسخ هذا اذن البناء
على تقدم ذلك فكل حكم يترتب على الناسخ او على التقدم او على الجموع المركب يترتب على ذلك فليس كذلك ان جعل
الشئ شيئا مشكوكا في موضع اليقين ينصرف الى ترتيب احكامه على نفسه لا كون جميعه لا وضاع ولما قدرنا الخارج جدينا
لازمه فان التقدم والناسخ وسائر الاوضاع الوجوه على فرض الموضوع وليس معنى قول الشئ افرض هذا الشيء كذا
الا ان احكامه جارية عليه لان الاوضاع التي لو وجد في الخارج لترتب عليه فرضها موجبه فلو لم يكن ذلك الوضع
حكمه فاحكم بذلك بضم مثلا اذ علم وقوع زيد ارض كان بحرا سابقا وكن وضع عليه مات ونشك لان في مقابلته
وعدمه فالاصل بقاءه بمعنى فرضه باقيا في احكامه ويلزم من ذلك فرضه بدمنا لانه لازم وجوه اليقين في الاحكام
ترتب عليه من ارض ونحوه وهو خلاف البداهة لقولنا الاصل هنا مغاير بقاء زيد لان غرضنا التمسك
للارشاد الى المدعى والافترض احدا ندنا اذ وقع زيد في البحر لفلان ان يتصدق بدمه فاذا وصل بدنا في ذلك
المكان فبنينا شك في بقاء البحر وعده فالاصل بقاء البحر فيكون زيد واقعا فيلزم التصديق ولا يعارضه صالة
عده وقوعه في البحر لانه بدفعه صالة عده وقوعه في البحر وهو واقع في احدهما لا محالة والحاصل ان فرض شيء موجبا
في زمان الشارع معناه ترتيب احكامه عليه كقولنا اوضاع الخارجة واحكام لا وضاع بل ذلك يحتاج الى دليل اخر
ذلك واضح معناه ان البناء على الناسخ مستلزم لاحكام اذ هو معناه ودليل البحار فالانرا لنقد العيبه
خيار وهو ينصرف الى الواقع ولا يلزم من لزوم البناء عليه من البناء على الناسخ كقولنا الموطا بالواقع عليه كون الزم
من قبل المصنفين بخلاف ما دل دليل البناء على جعله بمنزلة التقدم فان قلنا ان الناسخ والتقدم ليسا امرين غير
مثلا ومن جمل يقولون فرض احدهما شرعا لا يستلزم فرض الاخر بل هما شيء واحد لان ناسخ البيع عبارة من هذا النوع
حادث من الوجوه بين الكذا بين وهو معنى تقدم العيب معناه الخارج شيئا واحدا يختلف بنية باختلاف
مناسبة كقولك ان يدين عمرو وكلاهما براد بدمه فاذا قال الشئ افرض ان يدين وجوده فناء فرض وجوده غير
فذلك اوضح فليس لنا عن ذلك جوابان احدهما ان الحكم تابع للقانون وعنوان ابن بدع عن ابن عمر فلو فرضنا

ان وجود اب بن عمر يترتب عليه حكمان احدهما من حيث الالبوة وهو كون زيد مثلاً واجباً للتفقد على غير بنه ولا
 فقير كون مواله لاله وكذا زوجته وبانيهما من حيث البني لغير وهو كون ميراث عمر بينه وبين اخيه فاذا انكس
 افرض وجود ابن عمر ومعناه الشكر في الميراث واذا قال افرض وجود اب بن عمر ومعناه عدم كون بنه ودليل ذلك العرف بقول
 الله تبارك وتعالى في حق ابي لهب ان كان الامران في الواقع شيئاً واحداً وهو الوضع المعنى ومع
 كونهما في الواقع شيئاً واحداً ممنوع وبين ان ذلك ليس هنا محله وبانيهما انما كان منعاً للتقدم في البيع منع النسخ في البيع
 لا نافية لما سبق ان النسخ له معانٍ اختلفت في المحاج الى مقدم وبانيهما نفس وجود الشيء في ان لآخر من دون
 اضافة الى شيء واصالة النسخ معناه الثاني من الاول فيجعل المعنى ان البيع موجود في ان لآخر في سابق لا ينفك هذا
 ناسخاً في لزمه تقدم غيره ولا عرض نعم اذا وجد شيء في ان لآخر وبعد خبر في ان سابقاً فاحدهما مقدم والآخر مؤخر
 وجوده خارجياً وليس شيء منهما ثابتاً من دليل حتى يستلزم الآخر بل لا زمان لوجوه الشئ على الفرض المعهود ومقررنا
 من ذلك هذا الامر شيئاً ومن هنا ينفع فساد ذلك الكلام بخلافه اذ نفى وجود الشيء في ان معين كما يقتضيه الاستصحاب
 ليس ما زعمنا النسخ ولا تقدم بل هنا صنفان خارجيان فقد يكون هناك شيء مقدم فيكون هذا مؤخر او عكس
 وجوده كلف قد لا يكون هناك شيء اصلاً فلا يكون تقدم ولا ناسخ ففي مثالنا هذا لو لم يكن الواقع عكس بل لزم
 فرض وجود البيع لان المتيقن لا تقدم ولا ناسخ وانما هو وجوه في ان لآخر بمعنى اللوازم للشيء عدم انفكاكه في لوجوه ذلك
 الشيء كما مثلاً في الاجارة وفي الصلوة اذ لا يعقل وجود الصلوة في شيء من اجزاء الوقت الموسع الا بعد اذ وسبق حضور
 وانفكاكه عن ذلك كله غير معقول بخلاف وجود البيع فانه يجوز انفكاكه عن تقدم وناخر واقتران حاصل الكلام في دفع
 ما ذكره ذلك لعدم ان هنا ليس شيء من خص من الشرع بل شيء آخر حتى يقال ان لآخر في الشيء اذن في لوازمه في
 البيع لان المتنازع غير ملازم للناخر ولا للتقدم الذي علق عليهما الجار بخلاف جوار الجون ونحوه فان وجود ما هي
 البيع في اني مان كان ملازم لذلك الذي عاه الى هذا الكلام تحيل ان المتنازع معناه ما يستلزم التقدم وليس
 بل على ما قررنا لا يستلزم ناسخ نفسه ايضاً او تحيل ان اللوازم يراد بها لوائح الموجودات كالجوارج ولو في بعض الصور وهو
 ترى في صدر هذا الكلام عن مثله بعد اذ غير حيث جفقت لكل المقام من لزوم الاقدام الامر في نصرة الله للاعتناء الى عماد
 والتمسك الى ما في منية الاسناد واما الثاني فنقول دعوى كون تقدم البيع من لوازم الاستصحاب اوضح لفساد
 بعد ما ناولنا عليك من الخفي الذي ينبغي ان يبقى في ذلك الكلام ان الاستصحاب معناه وجود البيع لان المتنازع
 لوازمه ما ذكرناه من الفروع السابقة ولا يلزم من ذلك تقدم الامر لآخر الا على فرض كون معنى الاستصحاب باجراً
 عن ذلك حتى يلزم التقدم النسخ الذي هو الاستصحاب هذا لا ينبغي ان يفهم من لندرب الفن لما اسلفنا عليك
 مراراً ان اصالة النسخ ليس بالمعنى الاضافي بل بمعنى الوجوه في هذا الان دون ما سبق ومعنى استصحاب عدم الوجوه ان
 يعلم ان ناسخ وجوه اب من هذا من ناسخ شيء عن شيء حتى يلزم التقدم بل قد عرف ان هذا التقدم ليس لوازم المستحب
 ايضاً فصار من الاستصحاب ان المستحب هو العدم وعدم وجود هذا البيع ذلك لان غير ملازم للنسبة الاضافية السابقة
 لوجوه الطرفين بافتائها كما عرفت من ذلك كله ظهر كون الله ثم وحسن ما بين ان ما عرض عنه احكامنا المسدود من
 صاحب الشريعة من الاسناد الى هذا القاعدة الضيقة النيان الموهومة الاركان حتى بان عرض عنه اهل التحقيق
 يلتفت الى ما صدر من بعض ما سرائر اهل التدقيق اذا احاطوا بما ادق من ذلك واخيراً لا طالع على ما هناك وفي المحقق
 من المدة والبرهان بدل المتناول هنا كلام اخر وهو ان اصوله ليس ذكره ان الامر بالشيء يوجب بلان ضد اما للشيء

اسم

الاضلح

الاجتناب

اول عدم الامر استحقاق الامر بالصديقين لا يربط في هذا الاكل للصلوة ليس عقبا واصبا انما هو شعري واصناع
الامر بالصديق او اجتماعهما عقلا لازم تربط على موضوع شعري فلو لم يختر تربط للوازم العقلية على الموضوعات الثابتة
بالشعر قلنا ان يقول لا يلزم من كون ضد شعريا عدم اجتماعهما وعدم جواز الامر به الا من لوازم الصديق الواضحين
ليس كذلك واذا ثبت هذا اللازم لا يلزم ابطال المستند في ذلك مع فهم سلم من هذه الحجة وناقض من جهة اخرى وعلى ما
قررت لزوم فساد الكلام من اجله من دون حاجته الى ما ذكره في فهم الوجوه ولنا في دفع هذا الكلام وجواحه
ما ظهر من كل كلامنا السابق في مقامنا هذا ليس لازم عقلي فخر تربط على ما ثبت من الشعر وكلامنا الاول وثمة
كان على سبيل الماشاة اذا لازم العقلي على ما يحمله تقدم العيب لللازم لنا من الشعر فذكرنا ان لنا في هذا المعنى الثابت
بالاصل لا يلزم التقدم ولا فخر ولا افتراء حتى ينافي في ان اللازم العقلي هل يثبت بالاصل ولا في الكلام ما قطع عن
اصله وثابتها ان قياس مسألة الضد الى محل البحث قياس الفارق لان الضد هناك وافق بمانه ان لم يقل بها التما
جعلت للصلوة والاكل ضد بين بل ان طبيعة الصلوة التي وضع للفظ بارزها ماهية كذا ثبت لا جامع لكل فكون الصلوة
مكذبا مسلمون للضد في الواقع وليس الضد شيئا يحمله التما بل الضد مجموع التما لا الضد وذلك نظير الضد الحجاز
بعضها مثلا خلق الله سبحانه الماء طبيعة لا تجتمع مع النار في الخارج فلان يقول ان الضد جعله لا يوجب جعل الماء
مكذبا لم يكرضك وهذا ايضا كل اى فرق بين ضدية الصيام والصلوة والنوم وما يثبت ان التما لو قال ان
الصلوة يتجمع مع النوم لم يوجب الحال قلت في جوابه ان لا يخرج عن الماهية لاجمع بين الضدين فلو اخرج الله الماء عن
الماهية يتجمع مع النار ولا بأس من وهذا الكلام في النظر الاولى وثالثها ان من يقول ان اصناع الاجتماع واستحقاق
الامر بالصديقين الشعرين على فرض سلبه عقلي بل هو شعري اذ معنى الضد شرعا عدم الاجتماع شرعا عقلا وعدم
الاجتماع العقلي لازم الضد العقلية فلم يربط الحكم على لازم عقلي وما يترتب في بعض عبارات ان لا مستحالة الاجتماع
عقلا وان كان الضد شعريا ليس معناه وان كان الضد شعريا بل هو اشارة الى ما ذكرنا في توجيهنا في من ان الضد
الشعري ماهية شعرية مجموع على هذا النحو الذي يباين الاكل للضد في اضم عقلي بل ليس الضد الا استعمالا اجتماعا
فكيف تكون الضدية الشعرية وعدم الاجتماع عقليا والصد غير الضد فلا تذهل واما حجة صالة الناحية في
قوانع عقلي اذا كان وجوب الشعر في سابق له حكمه ووجوه في ان لاحق له حكمه فالاصل عند في السابق لا يربط عليه
الاحكام في ذلك لانه ان وامثلة ذلك منشرة في بواطن الضد لا ينجح الى تبين ويعلم فافرونا في البحث جريانه في
مقامات متعددة فارجع وتبصر عنوان العدل والافتقار والكشف النقل كلام في كون الشرط المفاد
للعمل موثرا في تحقق الشيء تنفاده ولم يجره ولو احدث احكامه فقد يكون جود المفارقات فيقع الحال من اول الامر
فد يكون غير معلوم فينبغي ان يحصل العلم بوجوب الشرط في ذلك الوقت عينه ويوقف عليه الشيء توقفا كشاف عجز
انه في الواقع اما ذلك الشرط موقوف حال العمل وليس بوجوبه فاما وقع ولم يقع ولكن المكلف لا يدري به مثل من طلق حبة
او باع دابة او اوصى بشئ من ماله لا يدري بان شيئا من ذلك موقوف في حال العقد ولا يوقف فكشاف الامر الى العلم
وليس في مثل هذه الفرض توقف افعلي بل في الواقع وقع على ما هو عليه وكذا لو ورد منه شخص لا يدري بكون الحق فيه
او طلق محض شخص لا يدري عدلها فاصلا للطلاق بزم عدم اشتراط العدل فانما في الواقع اما اذا كان لا يدري
ذلك غير وليس في ذلك محل البحث انما البحث في ان الفعل في ما وقع على وجه من الوجوه من نوع او صنف في ذاته وفي
اوصافه فهل هو قابل للافتقار بل شيئا اخر مما جابره في ذلك ولا بل الذي وقع على وجه لا يتغير عن صفته

وفي
العدل
والافتقار
والكشف
والنقل

نقول لا ريب ان مقتضى القاعدة عدم جواز التمسك بما مضى من الشيء انما يتحقق بوجود مقتضى فقد الواقع وهو مقتضى
بالعلة النافذة فاذا وجدت العلة النافذة لم يلزم على مقتضى ما مضى ان يكون ذلك الشيء
شرط وقوع وحادث من غير وجه غير ما وقع لان ذلك هو مقتضى التمسك بالمعتمد في الوجوه ونحوها ووقع وهو مقتضى عقل
وذلك من الواضحات التي لا تحتاج الى اقامة دليل فانها واقع عبادة في وجه من وجهها او معاملته على كفته من كفته
مؤثرة او غير مؤثرة لا زمة او جارية فلا يمكن بعد ذلك من قول الامر لا توان عموم ما دل على ان العمل بالنسبة
بان العمل يتبدل بانقلاب لينة كيف كان لا نقول غايه ما دل عليه هذه الأدلة كون العمل بالاعمال والنظم مثل العمل
الناسم لا يفاض فليس كل جزء من العمل ذاتي فله لينة يتبدل على ما هو عليه في ضمن الكل سلبا ذلك لكن لا يلزم من ذلك
كون لينة الاحق معارضتها لينة السابق فكما ان العمل تابع للاحقه فكذلك تابع لما سبقه بقية ترجيح السابقة على ما
تتبعه كل جزءا صا حيز من لينة وهذا الكلام في سائر المواضع الاحق والشرط المتأخرة الوجه لغير العمل بالماضي عن
مقتضا فان غايه تأثيرها انما هو من جهة قوعها لا فيما قبلها من الكيفية لكن قد ورد في الشرع موارد فدل على
تمامه القاعدة بمعنى ان ظاهره لا يقتضي استباق العمل والتأثير الامر المتأخر في المتقدم وفي ذلك مشا
ظنورد ولا تلك الموارد ثم يتكلم فيها على مقتضى لقواعد في جعلها نونا كليا في هذا الباب بهتمك بغير العمل
واولوا الباب منها اهام الاستصحاب في المحض فانهم حكموا بانها لو لم تكن المستقرة كشف عن انما استخاضه وان
يجاوز فهو محض من الوضوح ان الدم الموجوز كان حضا فلا يتقلب لينا وزوان لم يكن منه فلا يكون منه بالاعتقاد
وليس هذا مثل الامثلة التي نراها سابقا اذ هذا يتوقف على شيء متأخر ممكن الحسب والعدم بخلاف ما سبق
ذلك مفار لوجوده وعدا ولكن غير معلوم للمكلف ومنها ما هو المستخاضة بالكبرى بناء على اجتنابها لا
اللبنة انما فان لصوم في فلا ريب العمل للكل مع ان مقتضى انما الواضحة لينة البلية انما هي خفية الصور وان
يطلب منها في نية الفطر انما في محل التحريم فيهم يقولون اذ نوى حدها وعدل في الاشياء ونهى على الاخرى
على الثاني فيهم الفطر انما وبالعكس منها في التحريم بين الزايد النافس فان من يحرمه يقول اذ انى بالافل هو مشا
واذا تحملا الزايد عاد المحرم استاكلا ومنها في العمل كل من الفطر العمل الاداء والفضاء الى الاخر ولو مع العمل
والدرفان ذلك موحى نقال العبادة الواضحة من نوع الى نوع وانما لينة منها في عدل من رحم في صلوة
المجتمعة عدا ذلك ركة الى الظاهر في يتبدل بيبك ومنها في خروج ناوى لا فامة كلا اقامة فلو فان عند صلوة في
اشياء يقتضيها وان كان يصليها فاما ومنها ان يتعلل ركوة على الصلاة بالاعتقاد ولكن ليس مقتضى الاسم
تلف قبله فركوة وعلى الانعام بهما في الثاني عشر من المواضع الشرط قبل تمامه لم يجب منها الوادي الصنف ركوة
الفطر فان لمحمد ان المصنف في الافلا ومنها لو كل النافس صغيرا ورجا وجوب قبل احد الموقفين بما رجة
الاسام واجزات ومنها لو قصر لما الموصى به كج او عفى ونحوه عنه عاد كالأثر ومنها ان المفرد اعدل الى
جمع الفتح انقلب منها انما في الحث اذ لا يندرا لو لم يرضي منها اذا وقع عقد شرط في بعضا لو فتح الفطر
والسلام فاذا لم يفتح بظلالا في منها ان ولي لا في في صلوات لغفو وقهر باذ كما في المكروه ومنها في اخر ما
هو صحيح وانما مثلا الطلاق العفو الفرع فانما في عفو ومطاع من جهة الصدقة ومنها الصدقة على الجمال ما لا
كالصانع لما تخلف عند من الصدقة او انما مع لباس مرج احب شرط الثمان فانما في صدق المال فاذا ظهر ما خذ
العوض في جواز الصدقة والا يقتضي منها في اخبار المستقر اذ في باب انصر لو كان المبيع معبدا للفرق فانما في

تجويد القرآن

لو صلي في وقت كان صحيح

بطلان ما قاله من النسخة المعاملة ومنها قول الوصية فانه موجب وقوع ما مضى صحيحا بخلاف ما لو وصفتها
في الوثنية في باب الرضا من لبن ولد الزنا انما اذا حصل مولد الجارية الذي في المرتبة يطالب بها ومنها في اجازة الوثنية
الوصية بخلاف ذلك ومنها ان لو ادعى من اعطى نصيبه من العبد فانه حصته شرعية كما ان العبد منصف من نصيب
ومنها انه يرد بغير الميراث الى المصنف بل هو غايته لثبته ونزولها في وجه ومنها ان الزيد اذا اراد ان يثبت وجهه
من حين ارادناه وان ذاب فهو باق ومنها ان بعد اسام الزوج ولو اسلم الزوج في العدة فالنكاح باق والافاق
من حين اسامها وغرفك اذا عرفت هذا فتقول اذا ورد الدليل على مثل هذه الاشياء فالوجه المحمل لها
للاطباء على القواعد الواحدة القول بالنقل بمعنى ان الغالب من جهة فاذ الحجة الشيء الاخرى جزءا كان وشيئا
او وصفا او معينا او اخبارا للمكلف واضطرارها كما في الامثلة السابقة بيد ان العمل الواقع بكلفها او غيرها مما يفتقر
الامر الاخرى من حين يحوز بمعنى ان ما مضى باق على حاله على ما كان سابقا وتغيرت في مرفق سابقا في يكون الشيء كما
من طرفين متباينين في الحكم وثانية نقول بالكشف عن انه اذا نحن هذا الشيء الاخرى للعل كشف عن كونه الواقع مؤثرا
لهذا الشيء الجدي من اول الامر ولكن المكلف ما كان يعرف هذا المعنى لان انفع له الامر بعد الموت والعدم وثالثها
واسط بين الامرين فابل ان نفسه نقل او فابل ان نفسه كفا وهو نقل الموضع ونحوه الناب من حين للموت
من اول الامر وشيئا من الامر الاخرى مؤثرا في الآثار والاحكام وليس مجرد اماره وهو من هذه الجهة كالنقل
لكن اجبرنا بانه من زمان وقوع نفسه بل من زمان وقوع اول العمل مثلا في مثل الوصية اذا نحن القبول من الموصي له
له بعد الموت فعنى كونه نافلا انقل الدليل الى الموصي من زمان قبوله واما ما بين من وقوع الصفة وزمن القبول
فهو باق في مال الموصي وفي حكم فانه انما تابعه ومعنى كونه كاشفا قبول الموصي له ليس له تاثير في ان نقل الالة
من زمانه وانما هو اماره يعلم بها صحة الوصية وفادها فاذا نحنها القبول بين صحتها وانتقال المال اليه من حين
الموصي انما المخل من من الموت وزمن القبول مال الموصي له واما المعنى الثالث فتوكشف الثمرة ونقل الالة
والدليل لان مقتضاه ان قبل وقوع القبول ليس مال الموصي له ولا فاعا ولا ظاهرا وانما هو حكمه مال الموصي
نماؤه كذلك ولكن اذا نحن القبول فنقل لكن لا من حين بل من حين الموت بمعنى ان الشارع يقول اذا قبلت ثمة
في هذا الزمان بصير المال الموصي ملكا لك من زمان الموت لا بعد ذلك لا بحال الدليل ولا بحال اعتبار المستكشف
لك ولما كان في هذا التقييم انما هو لخصيل الثمرة وهذا التقييم ثمره ثمة التقييم الثاني مما في بعض شائعات الكشف للمعنى
الثاني وجعل الكشف معنيين ولك ان نسب لنقل بالمعنى الثاني وان وافق الكشف بل هو نداء في العبارة بالنقل
اول من الكشف كما في نزع في الثمرة كالكشف لك ان نسبه جها ثالثا معاير الوجهين اسطى بينهما بل هو لو انشؤ
انهم اذا يلزم ان يكون ثمره ثمة الكشف من قبل لعل ان يخرج له ثمران معاير الكشف من ذلك المعنى فانه باربعه
والمنشوع في تحقيق هذه الوجوه الدليل ولا يرب الدليل الخاص في المواد الدال على هذا التغيير ونقله ان كان
فدلالة على احد هذه الوجوه الثلاثة فلا كلام في بناء واما في محل الشك كما في الغالب بل في الكل على ما تحقق فحمل
القول بالنقل نظر الى ان ما وقع من العمل مضى دليل على تغيره بمعنى ان بام لا سطرها مثلا لاجل في الشبهة اما
طهر وجعفر فاضل المكلف لعل على مقتضى لك معنى تجاوز الدائم صير اسطى من فانه لا من الشبهة من الدليل
نعم اذا دل الدليل على ان هذا ليس من الاول فذلك كلام اخر ومثل ذلك في مواضعها فاذا حكمه لا يؤثر في
غسل البلية الا منة الا فيما بعد ولا فيما قبلها فمضى كذلك في مسائل العدل في فصر انما واصلوه ووجه اخر ذلك

تماما لما كان المتحقق من دليل العدل كونه من جنس غير البنية فامضى على نفيها او قضائية او غير ذلك وكذا في الافراد
والشعوب وما بان يبتدئ يكون العبارة ملغية من الاجزى وكذا في انتقال حجر النافض باحد الامور الى حجر اسلام وكذا
في خروج ناوي الاقامة فان الظاهر انفاض من حين الخروج فافان من المصلوة فان على تماميتها ففقدت كل مثل ذلك في
الحقوق من غير ان يكون في الصنف زنا الجارية وصوم وضو ليات العقد فبشرائه والوصية بما زاد عن الثلث فان ما زاد
على نحو هذا او دفعوا على ضعة الاول غايته للتأثير في ذلك مثل ذلك في اداء المغفرة التفسير في الفرض المحرجه
للجمل والاسلام المبني للزوجية والنوبة في المرنك ذلك عند رضى المالك بصد ما جعله الكفان المتحقق في ذلك كله
كون التأثير من حين الوقوع والحصول فاما بعد ذلك فيما قبله ونحو ذلك الغرض فيما بشرط هذا الامر في ذلك وفيه فبقي
الانتقال من جنسه وهذا الامر لا يخرج من اذن وقبول واداء اوصل مع ما بشرط الوقوع هذا الامر كذا وجزء للبيان
كان كان فاما بعد تقدم تأثيره واثره على نفسه لان تقدم الشرط على الشرط محال كذا تقدم المعلوم على العدل
ليس الشرط والمعلوم لا ما توقف وجودها علمها فلو تقدم شيء منها على وجودها فلو توقفها فلو توقف ذلك
كشفي عن جوهر العلة وهذا بيان في الغرض من الشرطية والسببية وان الكشف يقتضي حصوله فهو على المكلف مع
مثل ذلك في الاسباب لا اخباره غير معهود الشبهة فانما قلنا امثلا ان الفصول الوصية كاشف والاذن العقد
الفضو والاكره كاشف يكون معناه دخول الثمن ان كان باعيا ودخول الثمن ان كان شريكا وكذا الموصي في ملكه
من و ان اخباره فان الفرض ان كان له ان كاشف عن قوع ذلك لو فضا والدخول ملك في الواقع في ذلك
الوقف فظهر عليه ويخرج هذا الكلام في عدل العبادان بنية او غير ذلك وفي معنى البعاعات الضمان محبوا
على نفس المكلف فانه يلزم في ذلك كله وقوع شيء منه من و ان يبولوبيريد بل مع انه نوى خلافه فليزمن ان يكون
الواقع ما هو مشروط بنية او غير ذلك من المكلف يقع عليه ويحتمل ان لا يطالع عليه لا بعد الانكشاف لا يجوز
هذه الاستثناء الموثرة في عبادة او معاملته ليس في الحقيقة الا كالفصول في العقود سيما قبول الوصية فانه غير
ومرجه لثباته فلو ذلك كله بالكشف فلم لا نقول في قبول العقد بل بمعنى ان نقول ان الانتقال حصل الواقع من من
الاجاب كان ما هو بمنزلة الانتقال من اباؤا وبنائا وعلوقا وغير ذلك من مفسدات العقود ويكون القبول
الطرف الا حرا كاشفا عن سبق حصول الاثر المطلوب مع انهم لم يتقوا على ان لا اثر لا يتحقق الا من ان القبول حجة لوجود
عقدان من ولى ووكيل واصيل ونحو ذلك حكوا بالاطلاق مع الاقرار في حكم السابق مع عدل وجعلوا السبق
والاقراران شيئا واحدا من القبولين في الوجوه وجعلوا الوجه ذلك ان العقد لم يؤثر ونما منه ما هو لفظ
فتى ما لم يتم تحت قولنا اثر فلن فليكن في الوصية كاشف في الاجازة كاشف في الفجر كاشف في سائر الفرض المعركة
فانه معنى الشرطية توقف لشرط عليه واي فرق بين الشرطية لشرط في الوجوه وانما الفرق بينهما في الاستلزام
عدمه لو حلي طبعه اما في ان وجوه الشيء لا يكون الا بعد ذلك كله فالشرط والجزاء سواء بل بكل منهما الى الآخر
القائل بالكشف ببدء الفرق في ذلك ولا على القول بالكشف بعض الصواب من المع شرعا بل عقلا فوجه هو باع
او اجرا واصلح اوصل غير ذلك من الفضوليات في ملك الغير ملكه قبل اجازة المالك ثم اجاز ان القول بطلان
هذا العقد بعد قضاء التوهمات يصح بعد الصواب صدر الاجازة من العاقل ليس بانقض من اجازة المالك
هذا الاولى بل يحل الصحة ههنا من و ان اجازة لا تخاد العاقل حج مع المالك مشد ما لو اجر نفسه عبد فصار حرا
وكذا لو اشترى له صحبة مسلم وهو كاف فوضو لا مسلم واجاز وكذا لو ابان المرنك واسلم الربيع الوثني والكافي

اذ من المعلوم ان المفقود من الضمير غير مشرع ولدنك لا يكون في العمل كما يكون فاسعد كان بل يتوكل ان اصل العمل من
 ما على البه كك في ان من جنس اخر من اجاره من غير اجاره فان معنى الاذن مضاعف ما وقع على طرفه وقوة الاربع
 الصواب او اذ الفطر فاذا انضبط والعقد باذن المحجر ثم في احوال التواني الملك من ان الفعل لا يجوز ان يرد بشاغل
 ذلك غير التخصيص ما اراد وقوعه في ذلك فاداء البه والفرع فان غرض من التصرف ان ليس فاجد بذاته فخلق
 جلد ابل ابداء المعنى والمطابقة بيان مورد معنى لك لا تشاء وكذا في قبول الوصية فان معناه قبول ما اوجبه الموجب
 والذي كره ذلك كون هذا الشيء مثلاً ملكاً للشيء بعد موافق بعد سنه من موافق مثلاً وهو ما دل على بطلان الاقامة
 بالتحريج فليس صلوته ناماً اذ لو لم يكن معناه الكسوف لوجب البطلان بل يكون صلوته لا يمان بالصلوة عند مناساته
 ذلك وقصر على ذلك غير كالتقصي اخذ المال عوض الصدقة فانه رد ثوابه من اجله ولا ان غلبه الاستبا
 من باب لا تشاء الغير القابل للعقل واللازم ترتيبها عليها من حيثها الا انما عفا وبفعا ومنه ليس وما
 خطاب من مغلق بالمكلف لشيء الذي يوجد في الخارج امثال ذلك الخطاب من قول الامر كما لو جردنا خذ
 معنى فان كل الامر من التصرف احدث لا اثر من حين صدورها لا بعد معنى فان فلو كان لا اثر لربى على الامر
 بعد محو في ذلك الامر كان هذا الفعل في لا تشاء وترد بدل في الشيء والمعلق من جملة المطالبات كما انظر في مقامه
 واللازم على القول بالنقل للعقل في ذلك كله لان قوله بعت مثلاً ان لم يكن انتقال الامن حبه يكون معناه حبة
 النقل ان لا جارة او ان القصر او يخذ ذلك وهو شئ قابل للوكون والعدم فيكون معنى لك ان وقع ذلك في حق
 النقل والا فلا رطب ليس هذا العلق من ضد العاقد وانما هذا من جعل الشئ فان العاقد ان قصد النقل فيمن
 حبه وكل مناشرة لا يباع لكونه مؤثراً في ذلك شرط مناشرة فيكون لنا اثر متوطاة من الشئ لا يعلق
 ما لم يكن لا انتقال من حبه سواء كان من الفصد او الشارع يكون ظاهره مناشرة في الظاهر معني لا تشاء بخلافه الى
 فلنا بالوقوف من حبه جعلنا ما اعيش طاكاشفا وان الادلة الدالة على هذا لا سيما كقولهم او فو بالعفو وعق
 والطا في الصلوات والصو والركوة كلها فانها يكون المطلوب لا امر خاص بل ان لا يمان به وكل نفس هذا العقلية
 سبباً انما في حصوله لا اثر من تلك واصحفا في وفاء وثواب يكون ترتيب لك كله عليه بحج من من في الاقرار
 شئ فلو لم يجعله كاشفا لكان لثبوت الامر به وهو خلق ظاهر لا دلالة له في حيث يتم دليل قوي على اعتبار الامر لا
 بهذه المثابة فلا وجه لاعتبارها وبكفي اعتبارها كاشفا في الاخذ بما دل على كونه مؤثراً او من الضمير القوي فلو لم
 على اعتبار ازيد من ذلك سنعرف هذا الكلام من غير تحقيق لانه لو قلنا بالنقل دون الكشف لكان اثر الشئ المتوحي في
 المعدم لان العقد والابحار او العمل الذي مضى قد اعدم في زمان محقق هذا الامر المتأخر المتأخر فيمن اجازة
 ونحوه واذا كان كذلك فيكون هذا الموجب الاخر يؤثر في ذلك لئلا يعدم تأثيره في سبب حصوله
 وهذا محال لا يتصور هذا غير مؤثر في السبل المعدم وانما هو مؤثر في قضاءه وقضاءه عند تمام السبل فيكون اللوا
 موجباً لاننا نقول المفروض كون هذا ما يتوقف عليه بانه في ذلك المؤثر في بغي وجود ذلك المؤثر عند حصول شرط تأثيره
 فان اعدم بل انما يتوقف عليه بعد ذلك وجو الموقوف عليه احدث ما يترتب في ذلك الشيء المعدم ولان ادلة الخاصة في
 في خصوصيات هذه الابواب قصت بالكشف منها جرد الباري في شراء الشا فان قوله تبارك الله لا تشاء
 صفة بمنك ظاهرة في مضاعف الشيء مما مله عزمه من ذلك الوقت الذي عامل حيث عزمه بغيره ليس له ان يرضى
 حال البيع والشراء ومنها ما نقله بعض شائخنا من جرد الواحدة حيث لم يرجع السبل عليه بعد الا مضاعف والاجازة في

من جهة خدمتها وغيرها وهو دال على ان الاجازة كاشفة عن انتقال من حين العقد للزم ان يكون مالكا للملك
اجرة الخدمة على من لا ترى في الزمن التحلل بين العقد والاجازة ومنها صحح في عبيدة الخدم في باب النكاح
قال سائها على الباقر عن غلام وجارته زوجها وليان لهما وها غير مدركين فقال النكاح انهما ادركا كان النكاح
وان ما قبل ان يدركا فلا ميراث بينهما ولا ميراث لان يكون قد ادركا ورضا فلن ان ادرك احدهما قبل الآخر
قال بخلاف ذلك ان مواريث فلن ان كان الرجل الذي ادرك قبل الجارية ورضي بالنكاح ثم مات قبل ان تدرك الجارية
اترث قال نعم بعزل ميراثها حتى يدرك فخلط الله ما عطاها الى الميراث الى رضاها بالنكاح ثم يدفع اليها الميراث
الحديث والمراد بالولي من هما العريان لا الشريان بقرينة ذكرنا في هذا الحديث من ذلك وبقرينة ما في ذلك من ان
من تزويج الاب قال بعض ذلك ولا اقل من كونه فبشمل ما كان فصولا شرعا والمفروض ان الزاوية حكمت ان بعد
اجازة احدتهما ومويرة بولي الآخر واجازة وورث ولا يخفى هذا الا على القول بالكشف لان على القول بالنقل
يلزم تحقيق التزويج وقت الاجازة مع ان احد الطرفين فيه ميتة ذلك غير معقول ومنها ما مر في الوصية
من ان القبول لو لم يكن كاشفا لزم بقاء المال بعد موت الموصي بل ما لا بد ان الميت يخرج عن اهله لما لا يملك
اذ لم يكن له ملك والوارث يتوقف ملكه على عدم الوصية لقوله نعم من بعد وصية توصي بها او دين وما لا يملك
له فهو انفسه غير ملك على القول بالنقل حتى قبل ولا مال له غير الثلث ولا يربط هذا غير معقول بخلاف ما
لو قلنا بالكشف فان القبول عن ملك من حين موت الموصي عند كاشف عن سبق ملك الوارث واذا ثبت هذا
في هذه المقامات فليحتمل بها غير انما ما لم يمدح دليل الاول لا يربط هذه الوجوه من الطرفين مدخولة اما
الاول من الاول فلا لا حصل وان كان ذلك كما ذكره لكن بعد ذلك لا يعطى ولا دالة الخاصة على خلاف ذلك
العقد عند سماع الشاهدين كادان يكون اجماعا القول بالكشف لم ينقل النقل الا عن يد ولا يثبت له
واما الثاني منه فلا ما لا سلم ان الامر لا يخرج من باب جواز السبب بل السبب ما مضى تحقيق الخارج اما الشرطية
فقول ليل الشرطية اما النص والاجماع اما الرابات وعرفات الدالة فلم يجد فيها مع تشبهها ونقصها في كونها
ما لا على شرطية بهذا المعنى بل اكثرها ذلك على شرطية بمعنى الكشف كما ذكرنا لك سببه منها وعلى غير الوجه
الذي اضطررنا الكلام بذلكها واما الفتوى فلا يربط المنق من الشرطية في كلامهم انما هو كونه كاشفا واما النص
بهذا المعنى فلا قبل الشرط على ما مر في الاصل ما يتوقف جواز الشيء عليه لا يخفى ذلك وفي هذه الموارد اطلقوا
الشرط على هذه الامور لا خفي في غير ان يكون مرادهم ما اصطليحوا عليه قلنا ولا ان الاصطلاح في غير حكم الشرطية
الاذن والاجازة والنية وقبول الوصية والقبض نحو ذلك نصوا في ذلك كله على الكشف عما لا يظهر من طاعة
كلامهم ذلك في الكل وارجاع لفظ الشرطية على هذا المعنى سهل من ارجاع هذه التصريحات الى خلاف بل هذا غير
اصلا واما بقولنا ان لم يكن من كونه شرطا عدم جواز تقديم الشرط على جواز كون الشرطية على هذا المعنى انه لو كان
القبض مثالا بعد العقد فالعقد باطل لو كان القبض هناك فالعقد صحيح من ذلك وهذا انهم نوع توقف ولا
مانع منه بعد مساعاة الادلة والفتوى في التحقيق الثاني في قبول الوصية من مدخلية القول في حصول الملك من قبل
واعنياره فيه كيف يكون كاشفا فليس الملك للثام في الحال معلما بشرط مستقبل بل انكشاف الحال عند انقضاء
الشيء حاصل الجواب بعد قضاء الادلة فبما لا يسبب لا سلم شرط ذلك الامر الجواز عن يمين كونه كاشفا
ذلك واما كونه فلا فلا يخفى توقف الملك الناشئ عليه فلا واما الثالث فقوله ان ورد شيء على المكلف فصر

كاشف

٤
 اذا دل عليه الدليل المانع كما في الارث ونحوه وانما يمنع كون الكشف مستلزما للفقه بل نقول ذلك
 في ملكه او كون عمله الصادر منه نوعا خاصا علم الله انما هو باعتبار ما يعمل من نحو قضاء ففي الحنفية ومنع
 الامر عليه برضاه وان محض الامتناع من ان يقول السارع اذا رضيت لي يكون ذلك لك من امر في خبره
 في الواقع وثالثا ان المحجز رضي اليك يكون ذلك الداخل في ملكه من مان السبب اخلا ولا يمنع منه وعدمه
 من الدخول الفقه ممنوع وكذا في نية العدل فانه برضاء وبفعل ما علم الى على اخر وهذا كما شفع عن سبوق كل
 واما الرابع فلا نقول ان القبول اخل في ما به لعد العقد المجمع سببا مقتضا عد العلول بل انه على مقتضى لقا
 بخلافه لان الاجازة والقبول والعدل ونما الاجل ونحو ذلك ليس جزء من السبب مقتضى لانه عدمه
 ذلك في مقتضى في ما دل على اشتراط من رضوى فموان لا لانه على ازيد ما ذكرناه من مقتضى هذا هو
 بنها وبين قبول العفو وكفي بفرقا واما قبول الوصية فالفرق في خبر الوصية في جملة من الجور من قول
 الكاشف من كونه بقاءا او اخذ في مفهومها الفوق لو ثبت غنائه فيكون كالقبض في غير مضاف الى ما ذكرنا
 ان كونه قلا مقتضى بالملك بلا مال كفاي في ازيد من ذلك اما انما من نقول مرقا بالكشف لا يصح مثل هذا
 البيع المستلزم لاجتماع المال لكن فيه ومخصص الكشف غير مثل هذه الصورة او نقول في حل هذه الصورة بان
 البائع فصول هذا البيع مع بقاء العقد الفصول على حاله غير ممكن لان المال ان كان نقلا لانه باطلا
 على العقد الفصول على حاله غير ممكن لان المال ان كان نقلا لانه باطلا وان لم يكن باطلا
 فنقول ان قبول العاقد ومملكه كما شفع عن عدم رضاه بذلك العقد الذي عقد اذ لو كان ايضا لكان هذا
 المشتري كيف بملكه فاذا كشف عن عدم رضاه فلا يفسد ذلك الاجازة لا ينافي في معنى لقولك ان ملكه كما
 من عدم رضاه لان عدم رضاه قبل ملكه لا ينافي له ولغيره ان بعد ملكه اجازة فيكون ملكه هذا في الحقيقة
 مفقدا لاجازة لاننا نقول ليس كذلك الامتناع من ان نقول يحصل الملك عند الرضاء في واحد وانما
 السبب الاول في ذلك لو ثبت ملكه ومملكه هذا هنا بالنظر الى عقد الفصول منع اذ لو كان عقد الفصول واما
 لم يحصل ان يملكه هذا في هذا لان فالان بان يقبض الشيء عدم الرضاء بذلك فمما لا يقع بعد ذلك الاجازة
 جدا ونقول ان دليل الاجازة انما هو المال عند العقد وقد فانه ذلك العقد بلا اجازة لا يصح فليطلب
 هذا العقد بقول شرطه ونقول بعد فرض ما كان وصحة ليس هذا بازيد من حصول الملك في العقد عقد واحد
 كما في غنى عبدك غنى انما مضافا فضاء والتقدم الاعتيادي لا يرفع التناقض المتقدم لانه في غير معلوم
 معلوم لعدم اذ ليس هنا الاصفة العفو هو الملك ليس يتو الملك ولي من سبق الخرج ولا اقل من اتحادهما
 وما ناهي نقول هذا ايضا ان اجازة لما لملك العاقد في الفرض معناه سبق ملك المشتري من ثل ان العقد الفصول
 لازمان لاجازة على عدة الكشف غايته ملك العاقد الفصول في هذا ليس من الزمان صحيح الاجازة او
 ليس هنا الجزء من الزمان وانما يعتبر تقدم ملك الفصول على المشتري فنفس الامر ان الملك بالذات كيف
 العلة على معلوم تقدم ما دنا وانما في الزمان ولا مانع من ذلك صلا وما ان يكون في غير المال عظم من
 لا في هذا شيء مخالف للاصل ليرتكب لا بدليل وقد دل على ان غنى عبدك غنى وون فقام لا نقول هذا ايضا
 في ما نعارضه لا في هذه المعاني مع دلة امتناع اجتماع المال لكن والفرض قضاء الاول ما الكشف جعنا
 ما هنا لك بعينه مضافا الى اننا نقول ان لم يمتنع هنا على الكشف معارض بلزم في قبول الوصية على القول

بالنظر في ما هو جليح هناك فهذا هو ما هنا بل ما ذكرناه اولي واما في تلك الكافر المسلم او المصحف فنقول ان
 هذا العقد باطل لان العقد علم لما من قبل الكافر ثم باطل من اجله فلا بد من عقده بل نقول المتبادر من
 نقل السبل هو كون الكافر مسلطا على ذلك وما لم يصح منه اجازة لا يبعد عرفا وكون الاجازة كاشفة لا يصح
 العرف ولا ريب ان قبل الاجازة لا يستقبل العرف وهو متبع فان فلنا متبع ذلك بقى بالكشف في برد علينا احد ورو
 اما في الاسلام والاخذ في بيان رجوع المراد كما كشف عن سبب بقاء الرخصة كشف عن بقاء الاسلام انهم في
 وثابنا نقول لو لم يكن الاسلام باقيا لاسم شموله لانه منع الكافر والكافة لثبوت هذا الفرض بمثل ذلك نقول في
 اسلام الكافر بعد رجوعه مع اننا نقول لو كان الاسلام او التوبة نافلا لم يبعد ما فيها من اسباب مع ان ذلك
 ظاهرهم جميعا واما في السادس فنقول لا يلزم من ذلك مخالفة الأدلة النبوية بل هو عين الموافقة لان الخليفة
 هو ما استقر عليه اعتقاد العامة لما خطرنا الخطر وقع العقد لم يكن ذلك بتحقق بل التينة انما هو ثابته
 وقد وقع في الواقع العمل على مقتضاها فلا يمتنع ان السبع فلان هذا ليس غلبا للبحر على العلوي بتفهم ان
 الممكن ان كان لا يخرج شي عن مكانه لكن لا مكان ايضا لا ينافي في وقوعه على الاحتمالين مثلا اذا واما شيئا
 وقع في الخارج فهو قال وقوعه كما انه كان ممكنا بالذات فبعد وقوعه بممكن بالذات ووقع على طريق امكانه
 ولم يخرج عن مكانه الوجوب اما الوجوب ارض فهذا لا دخل له في ذلك لان قبل الوقوع ايضا واجب
 العدم بالعرض لعدم تحققه لعلته التامة فصار الحاصل ان الشيء الممكن احد احتماله موجو ومحققا محال
 كل زمانه مع اننا في على امكانه الذي متبدل بين حالتي الوجوب لا متناع العرضين والذات محال بل لا يخرج
 الخارج كون الشيء موجودا في الخارج ولو على امكان ان لا يكون الشيء واجبا لوجوه فنقول اذا عقد القضاة عقد مثلا
 فلا يخرج في الواقع بعد ذلك من وقوع الاجازة او عدمها وكونه نظرا في الواقع والاحتمالين بالذات لا ينافي في وقوع
 احد طرفي الواقع لما فرنا ان كل ممكن بالذات دائر في كل ان بين وجوب متناع فان كان في علم الله ان الاجازة تقع بعد
 بكني هذا في كون القضاة متغيرا في الميزان الوقوع لا لزوم لوقوع بحيث يستحيل خلافه وهذا خطأ فاحش فنعلم الله
 على كل شيء علم محض حكما باقيا في حكمه غير قابل للتغير ان لا يخرج شي ما باقيا من حصة الوجوه الذي يستحيل علمه
 وحله على الاجمال كما هو في جواب الساعرة ان تغير العلم يقتضي كون المعلوم واضحا في الخارج ووقوعه في الخارج
 قابل لوقوعه على مقتضى مكانه الذي لا يخرج من احد من اوجه كونه فهو باجبر لا بد من صدوره ولا اختيار فيه فاذا كان
 اعم فكيف في ذلك الاحتمال الاول فنقول **فوق** وقوعه في علم الله كان في غير هذا العقدان كان بالذات محتملا و
 تمام الكلام هو كوال المحل واما الاول من الثاني فلان كون الاجازة ونحوها امر لا مارات ما وقع مسلم كسرة وقع البحث في
 امضائه من هذا الوقت ومراويل الامر وهذا عين البحث ثم ان كون من ذلك الوقت بقى لا يدل على كون الواقع ك
 قبل الاذن والاجازة والقبض والفرع ونحو ذلك غامضه راد وقوع هذا الامر في السبل ان لا يخرج من قول الحق
 ان يكون هذا الامر كذا وظاهره وقوعه بعد ذلك الكلام في ظاهره ولا يقول اخبر انه كان في الواقع وانما ذلك
 لا اطلع عليه وان هذا الاجازة في التمسك بطا لفظ الاجازة ونحوه غامض لما خذ واما الثاني منه فان
 الاسباب ثابته ان غير فاض بخصوص الامر من حين ذلك لانه لا يشاء بل معناه الاحداث من جهة ليس كما قصد مع امكان
 ارتباطا بانه على شيء اخر فان لا يجاز في قولك بعت مثلا انشاء قطع او ليس من اجبت بعد قولك بل لان مع
 ناسبه يتوقف على ان نقول ان ادل الدليل على شريطة القبض ونحوه صار ذلك فان قلت لم يد لهنا دليل على فلنا

١٤١ غاد الكلام الى دلالة الدليل الا الى اننا نشأ به واما الثالث فلا نالنا منع من كون ذلك سببا باقانا على
 الاثار وتختلف في المقضي لوجوه مانع غير مستغرب فيكون المعنى انما يحل الوفاء بالعقد فيفيد الملك بشرط رضا المالك
 ولا ريب ان الذي يهضم من ذلك ان الوفاء بعقد الشرط لا قبله وهو دليل ثابت لعقد الملك ودعوى ان المعنى
 الملك من جهة فالوفاء ببدء الملك من جهة العقد لا من جهة الاذن مدفوعا ولا بان هذا على قواعد سائر القائل
 فان تخلف الشرط مانع ولا ريب ان ورود النار على العطن مثلا مقضي للاحراق لكن بشرط عدم جملولة الرطوبة الزائدة
 فاذا مضى مانع وجعل الرطوبة احرق النار لا قبله مع اننا نقول ان الحرق ليس هو النار بل هو مع عدم الرطوبة
 وهناك من يرى ما اثر العقد من جهة الاجازة صارا الوفاء بنقل العقد لا بشئ اخر لكن بعد دفع مانع هكذا نقول
 في كل عام من الموارد واما الرابع فلا يمنع كون ما اثر هذه الامور المتأخر في السبيل المتقدم فان زوال المانع لا يوجب
 في المقضي شيئا وانما يوجب في العلول لا يخرجه كعلة النامة واما الخامس فان حدث عروة البارقي لم يدل على سقوط
 العروة الواقعة وان قول النبي كاشف عنه كما لا يخفى على المصنف نعم دل على مضي السبع من اول امره باجازه لان كما
 قرناه في الاجازة وهو لا يفيد الكشف بهذا المعنى خبر الوليد فضة في واقعة فعله عفي عن ذلك وان لم يكن هناك
 شيء قابل للجزاء مع هذا الم من الكشف فعله امضا لما مضى من جهة الرضا لا انه كان في الواقع فانكشف امارته
 تزويج الصبيس فيكون قابلا للاختصاص في معنى الكشف مضافا الى انه يمكن ان يقع على القول بالنقل ايضا فلا يمنع من
 ازموث احد المتعاقدين قبل تمامه الشرط لانهم في كونه فادحا والمسلم من ذلك انما هو في الاجزاء لا في الشرايط كما جاز
 بمضي العقد ويكون ذوجه عند الاجازة والقرض انما يثبت قبله لا بعده ولا مانع من ذلك نعم واما الوصية
 انتفاء الملك عن الميت فجاز ان يبقى على ملكه كما جاز ان يتخذ له الملك لو مات قبل ان يولد له فانه لا دخل في ملكه
 وفقد من ماله دون وصاياه وكما لو نصبت كزحيا فوقع فيها صبي بعد موته وكما لو كان على الميت من فانيامير
 في الدين فالدين من التركة باق على ملكه وكذا ما يحتاج اليه من مؤنة تجهيزه وفدية ولا مانع ان يمتنع من انتقالها الى الورث
 قبل القبول بدعوى ان الوصية قبل غير خفية لعدم تمامها الا بانجاب قبول والا في قوته ان يفي بعد صفة مقبولة
 ظاهرة لاطلاق وعدم زوالها عن ملكه لا بالقول بتحقيق الوصية فينقل وان كان يمكن المناقشة في الاول بان الملك
 للميت عين مقبولة ولا بد من انتقاله عنه بمؤنة كالا ذلك وتعلق الدين والوصايا بالدين غير مستلزم لكونها مملوكة
 للميت بل نقول انها مملوكة للورثة كما امر امواله بعد موته كما كان السبب في ذلك الميت ينبغي ان يخرج ما فعل عليه
 من حقوق ونحوه وليس ذلك الا كعقود خرافة من على الراس فينقل ذلك فان الملك تمام ملك الوارث ان يخلو
 بحقوق شيئا اخر بسبب من الموت ومثل ذلك في مؤنة تجهيزه ولذا لو فقد الميت وتلف الغارض او بذل كفته
 باذل بقي اصل الوارث وليس هذا محمولا الى الملك اذ لا سبب وانما هو يوجب ملك مع تعلق حق فاذا سقط بقي الملك
 ونقول ان الصبيد بملك الوارث ابتداء لتمامه مقام المورث وكونه بمنزلة ان يوصيها يمكن ضمها بان هذا كلها اعتقلا
 والذي يريد انما هو حسب الظاهر من ظاهر هذه الامور عدم خروج هذه الاشياء عن الملك للميت المناقشة في الثاني
 ايضا ان ذلك مستلزم لتعلق الموصي له المال من الورثة وهو خلاف الواقع اذ الوصية مضاف الى الميت من الموصي بغير
 الدفع بان ذلك لا مانع من اذ الوارث ما لك عين مستقل مراعى عدم القبول فاذا حصل القبول تنقل مضافا الى
 ان الشبوت في هذه المقامات بادل خاصة لا يستلزم الشبوت في غيرها مع كون الكشف محال فالاصل على حاشا فينا
 ومن هنا تبين وجه ثالث هو لقولنا في حق ما وقع في نفس الامر ولا مراعى غير مستغفر في جميع هذه الموارد وليس في

هذا الامر لا يترتب له من هذا القول بالنقل او معناه الحديث في ان لا يترتب له سبب محض ولا قول بالكشف او مقتضا
 عدم مدخله لا يترتب في ذلك بل هو اما في محض العلم به وهذا الوجه يقتضي كون ذلك الامر حادثا لاحداثه في الكثر
 في الاحداث بل في استقراره بمعنى انه لو لم يكن في ذلك الذي وقع في الواقع متزكيا وبرود على هذا الوجه ما برود على القول
 بالكشف من القصور والامرات غالبا وتزيد عليه بعدم انطباقه على بعض الموارد كما لا يخفى على من تنبه لما ذكرناه
 سابقا ونذكره لاحقا ولا يحتاج اليه في الاطالة وانما الغرض من ذلك بدء الوجه حتى يترتب بذلك ان ينفق
 ذلك فعليك بتطبيق هذا الوجه على الموارد السابقة وما خضعت مع ما برود عليك من كجائز اذ لو عرفت ضعف هذا
 الوجه ونشأ هذه الكلمات مع ما في كل من هذه القصور من ابراد التي لا تخفى بعد الاطالة بما ذكرناه فيقول
 الذي يقتضيه نظر الثاني اخبار الكشف بالمعنى الثاني كما عرفت كان ذلك الامر اذ ان عليه ما نوضح هذا المدعى
 فدا سلفنا سابقا ان معنى الكشف الثاني عدم تحقق الامر لغاوب اليه من لزوم وفك وملك وتوحد ذلك الامر ان
 تخوف ذلك الامر لا يترتب له ما قبله فان قبل تحققه ليس الواجب شي من وجوه من ذلك انما يحصل بل هو هذا الامر من كثر
 ليس من محقق لا يترتب له ما هو من اول تحقق الموضوع مثلا فنقول غل المستحاضة للسبب لو توفرت في تلك الواقعة
 قبل ان يغسل عند السجدة ولا يطلو الا ان اذا اغسلت ثوب في محضها من حين وقوع الصلوة وكل قبل ان يوازي الدم عز
 العشرة يمكن في الواقع في ايام الاستطهارة لا حضية ولا طهرين بل اذا تجا وزهرها طهر من الاول واذا انقطع صبر حضا
 كلك وفي عدول العبادات في صلوة اوج كما وكيفا او انقلابا في الالاسلام بطهران كال من عقل او غير او بلوغ لم
 يكون قبل وقوع العدل والكمال في الواقع شي من لزوم العدل اليه وعدم بدل كان على حصة وقع من النية فاذ الحق الامر
 ان في انقلاب من اول الامر من جهة ولا ان كان في الواقع متقابلا وهذا الكشف عنه وفي المحرر في مسافر المناوي لا ينافي
 قبل الصلوة فانه يقول ان صلواته الفاضلة على منصفه كما في ملك هذا المخرج ثوب في ذلك يجعلها فاضلة من اول امرها وما
 فواتها وكان في فضولها العفو فان الواقع لا يمكن ملكا قبل تحقق الاجازة وتحققها اثر في الملك من زمان العقد
 ان الشارع في الواقع عقد يوم الخميس بحري عليه هذه الاحكام واجازة يوم الجمعة الجواز المكي له ما يترتب له في
 الواقع لا ينافي الاخير هو يوم الجمعة قضاء على المدخلية لكن يوم الجمعة يخفى التاثير في كون المشرى خالكا من يوم الجمعة
 مجري عليه هذه الاحكام وكان في ذن من معتزلة في نذر او عيادة او صدقة كمن صاحب المال بعد الصدقة بمثل المال
 مسئلة فانه حين اخذ عوض ما امر المصدق بغيره فيكون ذلك الصدقة للمالك من زمان وقوعه المستند لانه كشف عن وقوعه
 سابقا ولا يرد له اليه لان يكون ما يترتب له الصدقة الى لان للمالك بعد ذلك المصدق وكان في القبض العشر فمؤ
 فان حقوق القبض توفرت في تلك المشرى من حين العقد كما قرناه في الاجازة ونظام الحول في الزكوة توفرت في الوجوه الحاد عشر
 وعدم تمامه توفرت في سقوط من اول الامر في الفرع في المحل وتوثر بعد وقوعها في العفو والطلاق من حين البعده والحاصل
 جميع هذا الوجه لا يترتب له الكشف من دون ان يكون ذلك في الواقع قبل وقوع هذا الامر لا يترتب له لا ينفق في العفو
 الترتيب ما اطلنا الكلام في تطبيقه لا مثله فان عمو النفع شيء مطلوب في نفع العباد مفقود لكل احد بما عمو كون المسئلة
 من الزنات في هذا الذي نذكره وجها جديدا في من يترتب له ذلك بل لا يسبق في انتقائه سابقا فيما اجددهم ولعلهم اجل من العبر
 مثل ذلك في بيان انطباق الادلة على هذا الوجه لوجه ان يقول اما ما ذكره اهل النقل من التسليم بالاصلي
 ان المتفق بعد عرفنا ان يلزم بذلك ولا نقول بحديث شي في الواقع قبل ورود هذا الوتر واما ما ذكره من جهة النظر
 المانع من تقدم المعلول على العلة والشرط على الشرط مخجل من كون بذلك ولا نقول بوجوب ما يترتب له بعد حصول تمام

هو الذي يترتب عليه هذا الوجه في النكاح في الصفقة في نقل المهر في العقد في الزمان

السلب شرطاً وأما أن لا أثر مثلاً ملكاً ارتجلاً ما أو خمسة أيام أو انتقال ذلك من يوم الجمعة ومن يوم الخميس فلا يسلب نقد
الأثر ولا مانع من أن يقول لشهد الأثر هذا اليوم سبب حصول ملكية هذه الأرض لك من يوم الجمعة هذا المعنى
أنما هو لو كان كل من ماناً دم نعم قول الله بأن السبب يقدم على سببه كوجوه الشرط بتقديم على شرط كما يلزم هذا
على ظاهر كلام أهل الكشف في عبود ولذا أولنا الشرط في مقام الجواب لأن التزم بأنه لا مانع منه بعد حصوله جعل الشرط
جعله هذا كسب من أنه ليس بشرط إلا أنه شرط جعله هذا بقصر ليس ما نقول مبني على شيء من ذلك إنما هو أخذ ظاهر الشرط
على ما فرده في الأصول ونحن ننسج الشرط ونجعل زمانه قبل زمان وقوع شرط وبعد ذلك ولا يلزم من ذلك ثمة
الناس على المؤثر فجدوا وأما ما ذكره من لزوم دخول شيء على المكلف فممنوعون أن يريدوا بنوبيل بنوي خلافة كما
فصلناه في جميع موارد فانك بعد ذلك نقول على جوابه بأن زيادة المكلف اختياره لم يقع عليه وإنما يقع ذلك
بعد اختياره فان الله كما قال لا تعبدون لأن يكون ملكاً لك فانك تخرار قال أن تخرار لأن يكون ملكاً لك من أمر
هذا الأثر فاجلته هذه الحجة أن شئت فخر حتى يقع الأثر وان شئت فلا تخر وأما ما ذكره في عدم انقضاء دينه
بين قبول العفو ونقول لا فرق في ذلك من جهة وان حصل الأثر أو من آخره لا يجماع أنه كما لا يقع الأثر قبل القبول
لا يقع في هذه الموارد أيضاً قبل ورود الحجر المتم كإقرار ما في الشرطية نعم ما دلل الدليل في هذه المواضع على ثبوت الأثر من
ذلك لو ثبت أن حصل التأثير لأن كما سبب عليك خبراً لا دلالة لجمعنا بين الشرطية وبين الأدلة بسبق زمان الأثر
وان تأخرنا لاثبت مع أن لما ان نقول أن قبل العفو يقع كاشف بهذا المعنى فيقول أن جوابه مضاه لفضضاء و
مفضضاء للملك من حين صدوره من حين علم القبول في نقول القبول شرط في ذلك بهذا المعنى فلا يخفى ملك قبله
لا وفعلاً لا ظاهر لكن من جهة القبول وتورق الملك من من الجانب هذا شيء غير مشعر بأن لو سبب منك صرحاً على
بإظهار كلام الكل وصريح ثانی التحقيق والشهيد بكون أول زمان الملك أن تمام القبول هذا أنه من غير أن
على ذلك وهم أهل الإبداع والفكر الفاضل منهم بطاع لكن بما ذكره من الوجوه فوق الموارد وموجباً لطلب التوضيح
أيضاً على غير هذا المقصود من وجوب حاجة إلى كلف ثانی لذلك من حيث يتحقق الله نعم وأما لزوم الجمع في جماع المالكين
ووجوب السبيل على مذهب الكشف فنقول على كلامنا يكون اجازة لفضضاء بالملك خبر ملكاً للشيء من جهة الاجازة
في زمان سابق وليس هذا من جماع المالكين في شيء لأن هذا لا يتم في جميع القسوس ونوضحه أنما لو لم يكن ذلك
فإذا باع لفضضاء مال المالك فهو باق على ملك ما لكه كواقع فإذا اجازة أثري خروج الملك عن الملك من حين انقضاء
بمعنى قريب الأحكام كما هو طيفه الشرع وهذا أيضاً فنقول كل ما إذا عقد فضوض هو ملك المالك ثم إذا ملك لفضضاء
كأصل المال إذا اجازة أثري خروج المال من زمان العقد لفضوض في نحو الحكم وتوسط ما لكين في هذا الزمان لا دخل
لغيرنا فنقول بل يجوز توسط الفضايل ويرجع كلامنا إلى أن نقول أن المالك على الإطلاق إذا عمل هذا العمل البو
اجل لك هذا المال من زمان دم مع أنه ذكر المبدأ لا يدعى ما لا يخص مفاده أن كل من انتفع بهذا الملك يوردي
اليك منافع وليس معنى الملك له هذا وأما السبيل فنقول توبة المرء توثري أن توتبت في زمان ردته وكذا أسلاً
الكافر توثري حين أسلاً في الملك من زمان العقد الزمنية من زمان الإسلام للزوجه فبعض بعض البصير وأما فاحلقة
أولاً البنية على القول بالكشف فلا يلزم على ما قلناه لأن ما نوي ولا نقد وقع وما نوي خبر من أن نقد من رأس
نقداً من حين وقوعه في أول العمل وأما تعليق الخبر على المعلق فندفعه أخيراً لنقل تخير شيء في الواقع بل ليس فيه
شيء حتى يقع ذلك لا محتمل مثل ما بقوله أهل النقل فإذا وضع حصل الأثر من أول زمان السبب فزمانه في شرطه وما

صل

ما ذكره أهل الكشف من كون ظاهر هذه الأموال لا تحته من إذن وإجازة أو عقد أو قبض أو فسخ أو مضاء ما وقع
 فنقول هذا مسلم عندنا بقية كذا مضى لما وقع سابقا في الواضع وإبطل ذلك المطلوب لأن من لك الثمن لا
 ريب في معنى الإجازة الترخيص في الوقوع من ذلك لو فسخ فبغى أن يقع من ذلك لو فسخ بعد الرخصة لأن هذا كان في الوا
 وأما كنت لا اطلاع عليه كذلك غيره من الكواشف وأما ما ذكره من أن فاعر لنا يثر في مان محو ذلك الشرط موجب
 للعلو منافع ناشئة فنقول ما نقولون في إيجاب العقد قبوله على ما ذهبتم إليه من حصوله من حين القبول ثم نقول
 هذا مقتضى القبول الجمع بين النأثير من حين الناشئة والشرطية مع هذا ليس بعلما لحدث الأسباب فخرج ولم
 يجعل الشارع كل واحد من هذه الأجزاء سببا فاما ما ذكرتم حصل الأمر من حين قول السبب أما عموما لعقد الإقبا
 فخطفه على ما قلنا فان الوقف بذلك ليس معناه الإجراء حكم الملك مثلا من حين وقوع العقد نحن نفعله كان عا
 بعد حصول شرط الثابت الدليل نعم ساقى قول أهل النقل المقتضى في الانتقال من حين الشرط بل قد ذكرنا أن هذا
 لا ينافي كلامهم في ذلك فاشترط مقتضى عقد زوال المانع لا بعد هذا تفصا في اقتضائه وشركه غيره مع كذا أو فسخا في
 المثال فراجع وأما تأثير الوجوه في المعدم فغيره فانه لا يرد على مذهبه نقل بقية في حجة اما على الجواز فنقول لا يور
 الإجازة في العقد مثلا وانما أثر المجمع المركب في حصول هذا الأمر من زمان وقوع العقد ولا يحد ذلك لما لا
 الخاصة في الكشف كحديث عرفة وخبر الوليد ومحمد بن عبيدة وما مر ثابا لوصية فبقي من ذلك لا ينافي الكشف بالغة
 الخار به هو وخبرنا طاهرا حديث عرفة وخبر الوليد وكذا الصحيح ترويح الصبي من فان غايه ما دل عليه كون الميت
 للحي من ماله وما ذكرناه لا ينافي عن ذلك بل هو عينه فان جازة توثق في حصول الرخصة من زمان العقد ولا يور
 وأما باب الوصية فغيره فانه على ما نقول في قبيل الموصي لا ينقل إليه من حين الموت بل من ان يكون في هذا الزمان
 بلا مال له الميت غيره مال والوارث كان فنقول ان ذلك لا مانع منه فان الذي يجعل كون الملك بغيرها
 بحيث لا يتو مناصرا الى احد هو محال اذ الملك معناه هو المقتضى من مال كذا فلهذا المال مناصر فهو الملك اما
 كون مال كذا مرعى في شرط من فاذ حصل ما ملكا لواحد من ذلك الوفاء لا ول واذ يحصل ما لآخر ارض من
 الاول كسلكنا هذا اذ بالقبول يكون ملكا للقول من حين الموت بالعدم للوارث كان وإنما نقول بانتقاله
 الى الوارث كما لا يسمع القصور وتباعد عده حرجي فاذ قبل اثنى في الملك من حين الموت بهذا الجمع لا دلالة في حق
 الشرطية ويندفع اعتراضهم كما ذكرنا في الحنفية من باستلزام نقل الموصي الى المال من الوارث وهو خلاف الواضع اذ على ما
 ذكرنا يكون التلغى من زمن الموت فيكون من الميت اذ من اتصل ملكه الى زمن مو الموصي فهو هذا المال منه حقيقة والوار
 وان ملك لكن السمع عنه تار الملك من اول زمان ملكه فليس في كالحقيقة والتلفي منه فرع جريان تار الملك عليه في
 زمان ما والمفروض عدمه فبغيره بعين اجتهاد لانصاف بخلاف هذا المذهب المختار اخذ بجمع الكلام في نقل كذا
 في المشكوك وحل الاشكال لا يجب لا يبقى بعد كلام الاستغناء ومكلف ومغناذ ما كبر او فاضل النظر عن ما هو مخرج
 علينا بغيره وهو ما اخبرنا خلاف ظاهر الاصحاب الذين لا يسمع مثل مخالفة ما اقبل من هوادون منه بمواث بل
 لا بعد كل شيء في حجب كلامهم قطره من يجران كلمة الله هي العليا فنقول مستغنيا بقوة الله ومسندين من كذا انفسهم كنية
 وعقولهم النقية القلبية سببا من الله فخرج باب الهام الى الصواب لا ينجح على من عرف طريقهم اطلع على مذهبهم
 ان غايه مقصودهم في تحرير هذه المساجات ما هو تفرع الفرع وتبني الثمرات ولا يلتفتون غالبا الى مثل هذه المذاهب
 التي تخالف الى استغناء وسع تبع لظان واستغناء لا دلالة واستغناء لا دلالة ما يرد وما يندفع وغير ذلك وهم

وهم المصنفون فينا وهم في رأيهم ان لم يذهبوا فلهذا في بيان الطريق كل مذهب شغلا بالهواهم ولما كان ثمة
 ما احترناه من القول في المسائل الفقهية ثمة الكشف فلذلك لم نجأ الى ايراد ذلك بل اتول ان الذي ينبغي ما
 اخبرناه في كلامهم ليس لفظ الكشف لذل على كون لا ترفي المواضع قبل الاجازة لكن نقول لما كان طلاق هذه المناق
 في قبالة النقل الموجب حصول الملك من جانب الاجازة وكانوا يريدون الملك من جانب العقد وكان في باب الوصية غير واضح
 بلفظ الكشف فبما لهذا المعنى في النقل لان كون لا ترفي من من سابق وجب في هذا الشرط بمنزلة الكشف فمخرجهم
 منه في النقل اما ان ترتب الثمرة على هذا اهل هو من من قوع الاجازة او كان خاسلا في الواقع فكشف هذا
 فلا يوجب في كلامهم ثبوت ذلك انه جعلوا الثمرة في ذلك كالماء وعباراته لا صاحب في هذا الباب كان يعمى من
 الطلاب منهم فضلا عن المتبع لغيره الى نقل كلامهم بل يقصر على تبيين مرادهم فيقول ان قولهم
 هل الاجازة كاشفة او فافله قولان وقطع القائل في النماء لا يدل على زيد من اذهبه من الكشف بخلاف حكم الملك
 وماذا العقد لكن هذا اهل هو بينا في الاجازة او كان في الواقع والاجازة كاشفة عنه بمعنى لا مارة لا ينفاد من كلامهم
 صرنا ولا ظاهر الا من لفظ الكشف في الجملة ويدفع امران احدهما احبا فيهم شرطية رضى لما لا يطلان العقد بغيره
 كانت في شرطية البعض فتؤخذ ذلك ولا يربط في معنى الشرطية فوقف لنا اثره ولا ينطبق على الكشف المعنى الاول فلهذا
 يحتاج الى اخراج كلامهم عن ظاهره بالمره ولا يربط في حمل الكشف على هذا المعنى في كلامهم كما يقتضيه مقابلة النقل
 وقرب الثمرة اولى من حمل الشرط على الكاشف الذي لا يربط بوجه لفظا ولا معنيا لا ينكفان وثانها ان كون
 الاجازة بحيث يوجب العقد بمحضه وبطلان جده لا ينطبق على معنى الكشف الموجب في سائر الكواشف فلهذا يربط في
 ادلة القول بالنقل اذا المتبادر من الكاشف ما لا مدخل له في الوجود والعدم للكشف عنه فاذا وجد الكاشف
 او لم يوجد فبنيان يكون الواقع على ما هو عليه ولا يبعد جعل وجوب شيء كاشفا عن شيء وعلا كاشفا عن عدم
 اذا وجب كل كاشف في مثله لو ان الشمس تخرج فهو بالسبب في الشرطية ولا يطلون حقيقة عليه الكاشف بل يبعد
 الشرطية والاسباب كما لا يخفى على من يتبع كلامنا لا صاحب ابواب لفظية بالنظر الى الشارطة التي ذكرها في
 ان يكون ذلك كله كاشفا اما ان لا يربط بهذا المعنى كما في الاجازة فان قلت يوجب جوابا عن علل الشرع
 معارف لا مؤثرات قلت هذا لا يقتضي فلما ذاك من الكشف ان لا صاحب يقولون ان العلة معروفة للجمهور
 العقد سببا للملك الطلاق سببا للفك الزجر ولا ينفو هذه الاشياء كواشف عن الواقع مع وجوبها موجب
 لوجوب العلول وعدمها موجب لعدمه فتؤخذ ذلك الاجازة بعينه نعم نثبت عليه كاشفا دون سائر الشرطية والاسباب
 من جهة ما ذكرناه من كون اثره في ما من سابق على نفسه بحكم الشرع بمعنى انجازه من جهة قوع اثره في ما من سابق
 عليه فيكون مشابها للامارات التي يوجد مدلولها قبل انفسها كما ان مشابها لاسباب الشرطية من جهة كون ذلك
 الاثر الذي يوجد هناك سابقا لتأثيره هذا ما تؤدى اليه نظر الفاضل الاعتماد على فهمه لا زكباء المنصفين لا
 المنصفين وعلى تقدير عدم كون ما ذكرناه واجبا في كلامهم ما ذكرناه من القائلين الواضح المناو للآثار
 نقول فلا اقل من الاجمال في كلامهم بحيث لم يعلم ان مرادهم من الكشف على الاحتمال نعم علم ان المراد منه شيء فلهذا
 النقل من جهة الاجازة ونحوها فوجب ترتب اثر من حال العقد اما ان ذلك على اى الوجهين فلهذا علم من كلامهم
 ولتبيين منهم ما ينبغي عن حقيقة مرادهم نحن بمجد الله وحقنا السبل وانما الجرح بالبرهان الدليل ولا يربط على
 اقرب منهم الخطا بل هم عن الصواب فلهذا اهل البصيرة ولا دأب حيث ان الكلام النام الغالب على ما ادى اليه

في الشك في وجوب الشئ المكشوف بالحد

نكرى الفاصر هو ما حُفَّتْ لَكَ فاللزم على حمل كلامهم على ذلك بل هو لازم من ملاحظة الحرف كلهم وان وقع ذلك
خلال فاصرهم نظري لما تروا اولئك يقولون ما اقول اهدانا الله وجميع لطالبين الى سبيل الرشاد فانه في التوقف والتدبر
وتيقن على الكشف النقل ثمرات منشورة في ابواب العقول والافعال سبعا في البيع والوصية لا تظيل الكلام يذكرها
فان صاحب الملك الفقيه بعد الهداء الى الموارد لا يخرج عن استخراج الفرع **عنوان** الشك في وجود الشئ المكشوف
بوجوب البناء على عدمه على ما نفرض في علم الأصول بلزوم الاثبات لو كان ما موراد بلزوم عدمه مخفوقا مادام لو كان
شرطا او سببا او جزءا سببا كما ذكرنا وكذا الشك في زوال المانع المعلوم او تخوف في مان بوجوب كونه سببا على الاستصحاب
الثابت بالعقل والنقل لكوننا بعد ذلك فاعند شرعية مسنداه من خصوص اوردته على ذلك المذكور في المقامات
وبعبر عنها بها عند الشك بعد الفراغ والشك بعد الجواز وتيقن البحث بنفسه بمفاهيمه الاولى ان الشئ المكشوف
فيه ما على مسند الشك في ان المكلف وقع على ما هو عليه في وقت محله الذي ينبغي ان يثبوت به ولو بان يبرأ من
من قبيل الموفات حقيقة اذا شك بعد خروج في الصلوة فعلا او فرضا يومئذ وغيرهما من الكسوف والعتمة و
الوقوف سائر احوال الصلوة او في الصوم بالاصل او بالعارض وفي عبادة تتعلق بها التذوق ونحوه في وقت خاص فبناها على
اثباتها او غير الموفات كما اذا شك في فعل الحج او اداء الزكوة ونحوه من الحقوق المالية او في ايقاع شئ من العقول والافعال
الموجبة للآثار او في صدق شئ من الافعال التي جعل في الشرع سببا كالنفاذ واحياء واصطبا وذباحة واقرار
انكاف وجبانه وشئ من موجبات فضايل وحدود غير او في ايقاع الحسد والتفريات وجزاء عمل ما يؤمر به كاجابة
واليح والعترة والوضوء والفعل التيمم واثام الصوم المجزئ المركب كرمضان والعشر المذورة وصيام الكفارة وجزاء
من الاجابات القبول والافعال كما في لعان ونحوه وجزاء فادبر الحسد والتفريات وشرط العمل الدخول الاحكام
كشرط الوضوء والفعل التيمم وشرط اللباس المكان ونظيره لا وفي الشك في ابدان في استيقاظه ونحوه ونفس
هذه الاشياء فانها انما شرط لغيرها كما لو شرط القبلة وشرط العقول والافعال وشرط العمل الدخول الاحكام
وشرط الاسباب من جماع او دم او مطلق حد او احياء او ذباحة وخطيئة او شئ من موجبات الحد الغير
ولديه والفضاضة وهكذا في اجزاء الاجزاء والشرائط والاسباب في شرائط الشرائط والاجزاء والاسباب في اسباب
الاسباب في الشرائط والاجزاء مما يتعلق به شك في المحصور والعدم والوجود والعدم سواء كان وجوه وحضور
او من لا يظن به ان لا يدخل المكلف فيها فانه في الموارد التي يكون على بصيرة الثانية ان الشك في ذلك الشئ قد يكون
مع بقاء وقته في الوقت محله فيما هو ممكن بمعنى انه لا يخرج عن ذلك الشئ في وقت محله فانه قد مضى ما كان
الصلوة في وقتها وفي الوضوء وعدمه كذلك وفي اداء سائر العبادات والاثبات بالاسباب في ذلك ما كان في وقتها
من اجزاء العبادات او شرط من شرائطها قبل الفراغ منه قبل الانتقال الى جزء اخر او شرط اخر وقد يكون بعد الفراغ
من ذلك الجزء والشرط قبل الشرع في اخر وقد يكون بعد الشرع في شئ اخر ذلك الشئ في الاجزاء فاما منها ما يكون
متربعا على الشئ الاول تربعا شرعا كما في اجزاء الوضوء والفعل التيمم ومصححات الاسباب واجزاء عبادات الوضوء
الحاج الى ترتيب نحوه واجزاء الصلوة والاذان ولا فائده واجزاء الفرية والاذكار وافعال العشرة واليحي واجزاء
المتربعة بعضها على بعض العبادات المتربعة بتبديروا وعندها من قربت لتوافل على الفرض بالعكس وقرب اجزاء
العقود وشئ منها كقبض ونحوه وترتيبها ثم ما ورد من اوداد واذكار وعندها نفسان منفردة بعضها الى اخر
فان كل ذلك ترتيب شرعي لا بد من انعام احدهما والخروج الى الآخر ومنها ما كان مرتباً ترتيباً عقلياً كهداية

في طهارة حديثه وخبيثه وعند الركعات والاشواط في الطواف الشعي ونحو ذلك مما لا يمكن اجماع اثنين من ان حد
 في المكلف لا يمكن التفرقة والتأخير ذكرا فدمت فهو لا وان ما اخرجت فهو لثاني ومنها ما يكون ترتيبا عاديا كما
 اذا جرت عادة المكلف مثلا ولا بالصلوة ثم بعد الى الغفلة كما ثم بكذا وان لم يرد ذلك من الشرع ثم ان لا يراه قرآن ثم
 الى زيادة ثم الى مباحته ثم الى اكل ثم الى النوم ثم الى كتابة ثم الى صلي السجود ثم الى الخلق ثم الى السجود ثم الى السجدة
 وهكذا من العادات المكلفين من دون ترتيب شرعي ولا عقلي وهذا يختلف بحسب اختلاف زمان ومكان وشخص
 ومنها ما يكون ترتيبا انفا فامرونا عادة كما اذا انفق انما مثلا بعد الايمان بالوصوفام مشي وبعد الغسل
 اسلمني وبعد ما فرغ من بيع الشاة مثلا فام باكل ونحو ذلك من الافعال التي يفرض بحسب الحاجة او الشئ قد يكون
 دخل فيه فعلا ما لا اسم خاص فيه يكون جزءا او مقادرا الثالث ان الشك بعد الجواز قد يكون ابتدائيا بمعنى
 انه لا يمكن ان الفعل شاكا وبعد ذلك عزم على الشك بحكم لو شك بعد ذلك ولم يعلم ان شك كان في وقت الفعل
 اذا لا اصل لما شكك وقد يكون متكاملا من لا شأنا الى ما بعد الفراغ والجواز وقد يكون شكابدا شاكيا كمن
 لا الشك في الاثناء الصلوة انه تشهد اكل اكل شكه ونبي على الفعل ثم بعد الجواز وعزم على ان يقم شك انه تشهد اكل
 وقد يكون غير ماثل كما اذا شك في الاثناء في تشهد بعد الفراغ شك في السجدة والمائل يقم فاشاء ناره يكون عود
 بسبب فالما زال الشك وظهور منه مثلا بعد الشك في الركعة وحدها مائة دالة على انها ثلث من ظاهرا وجه
 ونحو ذلك ثم بعد الفراغ يتبين ان الامارة ليست امانة وانما يحلها كل فساد الشك كان هذا عين الشك الاول
 وناره لا يكون يزول قبل الشك بل بعد الشك بسبب اخر غير ما اعتد الشك الاثناء وناره بعو الشك من دون
 علم المكلف بان السبب في اخر او زوال ما زال الشك في الاثناء ثم الشك في الاخر لا بد ان يكون سببا غائبا
 ابتداء وقد يكون سببا من سبب بقى على العمل او ثانيا بذكر انما لو اطلع على هذا السبب في ذلك الوقت لمكان
 لكنه لم يطلع عليه ومضى على يقين مثل انما رأى بعد الوضوء في يد شيئا شك في ان الماء وصل الى ما مضاهام لاكنه
 في اثناء الوضوء كان يابيا على ان يصل ويغفر الوضوء من دون النقاء الى ما هو سبب الشك بعد الفراغ فاذا فرغ
 الى شيء لو كان هذا الغثا ليه في اثناء الوضوء انهم لشك الوضوء والعدم والمحصل من ذلك انما الشك لا بد ان يكون
 بعد الفراغ والجواز من سبب حادث والشك لا بد ان يكون سببا بقى والشك المستمر من الاثناء الى الفراغ والشك
 العايد بعد الفراغ بعد زواله في الاثناء وغيره من الشك العائد عما سبب في الزوال والشك العائد بسبب
 اخر والشك المحال على العايد الذي لا يعلم وجه هذه الشكوك بفعل بعضها في اصل العمل وقد يكون في جزء وقد يكون
 في شرط وقد يكون في مانع وكل ذلك قد يكون بعد الفراغ قبل الشروع في اخر وقد يكون بعد الشروع في شيء
 مترتب عفا وقد يكون في شيء مترتب شرعا وقد يكون في شيء مترتب نفاهام قد يكون ذلك المترتب فعلا فاما
 قد يكون جزءا او مقادرا ونحوه في الامانة وزيادة السر معتران الاصل في هذه القاعدة اموا حدها
 ما رواه الشيخ في الصحيح زارة قال قلت لابي عبد الله رجل شك في الاذان وقد دخل في الاقامة فمضى فجل
 شك في التكبيرة فمضى فجل شك في الفقرة وقد ركع قال مضى فجل شك في الركوع وقد سجد قال مضى
 على صلواته ثم قال يار زارة اذا اخرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكل ليس شيء وثابتها ما رواه الشيخ عن ابي عبد الله
 في الحسن محمد بن عيسى قال سمعت ابا عبد الله ان شك في الركوع بعد ما سجد فله شك في شيء مما جاز
 ودخل في غيره فله شك عليه وقالها ما رواه الشيخ في الصحيح ابن بكير القتيبي الذي اجتمعنا به على تصحيح ما سمعنا من محمد بن

وما يكون في شيء مترتب
 عادة مع

في طهارة حديثه وخبيثه وعند الركعات والاشواط في الطواف الشعي ونحو ذلك مما لا يمكن اجماع اثنين من ان حد
 في المكلف لا يمكن التفرقة والتأخير ذكرا فدمت فهو لا وان ما اخرجت فهو لثاني ومنها ما يكون ترتيبا عاديا كما
 اذا جرت عادة المكلف مثلا ولا بالصلوة ثم بعد الى الغفلة كما ثم بكذا وان لم يرد ذلك من الشرع ثم ان لا يراه قرآن ثم
 الى زيادة ثم الى مباحته ثم الى اكل ثم الى النوم ثم الى كتابة ثم الى صلي السجود ثم الى الخلق ثم الى السجود ثم الى السجدة
 وهكذا من العادات المكلفين من دون ترتيب شرعي ولا عقلي وهذا يختلف بحسب اختلاف زمان ومكان وشخص
 ومنها ما يكون ترتيبا انفا فامرونا عادة كما اذا انفق انما مثلا بعد الايمان بالوصوفام مشي وبعد الغسل
 اسلمني وبعد ما فرغ من بيع الشاة مثلا فام باكل ونحو ذلك من الافعال التي يفرض بحسب الحاجة او الشئ قد يكون
 دخل فيه فعلا ما لا اسم خاص فيه يكون جزءا او مقادرا الثالث ان الشك بعد الجواز قد يكون ابتدائيا بمعنى
 انه لا يمكن ان الفعل شاكا وبعد ذلك عزم على الشك بحكم لو شك بعد ذلك ولم يعلم ان شك كان في وقت الفعل
 اذا لا اصل لما شكك وقد يكون متكاملا من لا شأنا الى ما بعد الفراغ والجواز وقد يكون شكابدا شاكيا كمن
 لا الشك في الاثناء الصلوة انه تشهد اكل اكل شكه ونبي على الفعل ثم بعد الجواز وعزم على ان يقم شك انه تشهد اكل
 وقد يكون غير ماثل كما اذا شك في الاثناء في تشهد بعد الفراغ شك في السجدة والمائل يقم فاشاء ناره يكون عود
 بسبب فالما زال الشك وظهور منه مثلا بعد الشك في الركعة وحدها مائة دالة على انها ثلث من ظاهرا وجه
 ونحو ذلك ثم بعد الفراغ يتبين ان الامارة ليست امانة وانما يحلها كل فساد الشك كان هذا عين الشك الاول
 وناره لا يكون يزول قبل الشك بل بعد الشك بسبب اخر غير ما اعتد الشك الاثناء وناره بعو الشك من دون
 علم المكلف بان السبب في اخر او زوال ما زال الشك في الاثناء ثم الشك في الاخر لا بد ان يكون سببا غائبا
 ابتداء وقد يكون سببا من سبب بقى على العمل او ثانيا بذكر انما لو اطلع على هذا السبب في ذلك الوقت لمكان
 لكنه لم يطلع عليه ومضى على يقين مثل انما رأى بعد الوضوء في يد شيئا شك في ان الماء وصل الى ما مضاهام لاكنه
 في اثناء الوضوء كان يابيا على ان يصل ويغفر الوضوء من دون النقاء الى ما هو سبب الشك بعد الفراغ فاذا فرغ
 الى شيء لو كان هذا الغثا ليه في اثناء الوضوء انهم لشك الوضوء والعدم والمحصل من ذلك انما الشك لا بد ان يكون
 بعد الفراغ والجواز من سبب حادث والشك لا بد ان يكون سببا بقى والشك المستمر من الاثناء الى الفراغ والشك
 العايد بعد الفراغ بعد زواله في الاثناء وغيره من الشك العائد عما سبب في الزوال والشك العائد بسبب
 اخر والشك المحال على العايد الذي لا يعلم وجه هذه الشكوك بفعل بعضها في اصل العمل وقد يكون في جزء وقد يكون
 في شرط وقد يكون في مانع وكل ذلك قد يكون بعد الفراغ قبل الشروع في اخر وقد يكون بعد الشروع في شيء
 مترتب عفا وقد يكون في شيء مترتب شرعا وقد يكون في شيء مترتب نفاهام قد يكون ذلك المترتب فعلا فاما
 قد يكون جزءا او مقادرا ونحوه في الامانة وزيادة السر معتران الاصل في هذه القاعدة اموا حدها
 ما رواه الشيخ في الصحيح زارة قال قلت لابي عبد الله رجل شك في الاذان وقد دخل في الاقامة فمضى فجل
 شك في التكبيرة فمضى فجل شك في الفقرة وقد ركع قال مضى فجل شك في الركوع وقد سجد قال مضى
 على صلواته ثم قال يار زارة اذا اخرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكل ليس شيء وثابتها ما رواه الشيخ عن ابي عبد الله
 في الحسن محمد بن عيسى قال سمعت ابا عبد الله ان شك في الركوع بعد ما سجد فله شك في شيء مما جاز
 ودخل في غيره فله شك عليه وقالها ما رواه الشيخ في الصحيح ابن بكير القتيبي الذي اجتمعنا به على تصحيح ما سمعنا من محمد بن

عن أبي جعفر **كلما شككت فبر ما مضى كما هو** وأمرها ما دام الكلب يندرج على الأصح حسن بابر **ش**
في التمر وراه الشيخ عن مساند بن عن واره واني بعض الصحاح لأتينا الرجل شك كثيرا صلواته حتى لا يدركه صلواته
بقي عليه **الصلاة** فلما فانه يكثر عليه ذلك كلما أعاده شك قال بعض شكم ثم قال لا تعودوا الحديث من أنفسكم تنقص
الصلاة فظنوا أن الشيطان خبيث معاد لما عو فلم يزل أحدهم فلا يكثر في نفض الصلاة فانه إذا فعل ذلك مرث
لم يعد إليه شك فانه واره ثم قال أنا يريد الحديث أن يطلع فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم وخامسها الغليل **عقوبة**
الروايات الناهية عن الاعتناء بالشك بأرجح الفصل في تلك الحالة ذكر وسادسها دلالة ظاهر حال المسلم في
المكيدة إذا أراد أن يعمل عملا لا يترك شيئا في محله ودعواته لعله بهو عن تركه وأما لا يترك عملا مدعيا أن الظن
والأصل يقتضيان عدم التمسك مع عدم الظن مع عدم الترك والظن وإن كان لا يعارض الأصل كما قد في محله لكنه بعد
الأعضاء بالضرورة يغلب الروايات كما عرفت يقوم بحجج لا تفسد عن اتباع هذا الظاهر الخاص فيكون محال ذلك
على عبارته **ش** شرع في تقديم على الأصل لأن الظواهر الخاصة عن الدليل الجوهري عنه مسئلة تقدم الظاهر على
الأصل وسأبها الاستفهام في أحوال التعامل فانزى غالباً إذا أراد إيجاد شيء مترتبة بعضها على بعض فوجد
على حسب ما هو عليه لبا والحلل والترك في حيث لك فادرجها فافترشك في الترك والعدم فيرجع إلى الشك
كون هذا العمل من أفراد الغالبية أو النادرة قوله رب ان لا يحاق بالغالبية فأنها أضالة **الشيخ** فعل المسلم الملول عليه
بالإجماع والتفويض كما يقرر في محله وهو عام لفعل نفس الإنسان وغيره ودعوى اختصاصه بغيره غير هذا لا ينسب
عدم الالتفات إذ غابته لبا على الصحة وقد يكون مع تركه بعض صحيحاً غير موجب أو موجبا لفضا أو سبحة أو
أو كراهة ويخوذلك فلما انشكرك الأصل في صورته إذا كان الشك في شيء لولم يند في شيء على الأصل كالمشك في ترك
ركن أو أحداث مانع وقبالة ويخوذلك ونتم في بقية الصور بالإجماع المركب وتبعد القول بالفصل في السلب
سأبها عدم صحة خصمة الأصل والجواب في ذلك الأصل الاعتدال على العقل وأما الأصل الشرعي فيبقى لبا
المختصة فلا بأس بغيره وليس مقام بيان إذا عرفت هذه المقدمات فتقول في رد قولك هذا كدلالة الشك
الابتدائي من دون سبب سابق في إجراء العمل بعد الفراغ من جزء ودخول في جزء آخر مرتب شي عام مستفعل في الأعم
بمعنى الشك في بانه وعدمه لأن المبادر من الجواز وكفى لدخول الغيبة بقرينة مورد الروايات في إجراء **الصلوة**
كما عرفت ونظيره الشك في أعضاء الغسل أو في المدة كل منها فدلالة بالبحر كالذبح والركن وطواف وسجدة
وغير ذلك من الأعمال بل لا الوجوه الثلاثة الأخيرة ويعوم الشيء في الروايات ويعوم الغليل بعدم تقوية الحديث
بعموم كونه في تلك الحالة ذكر ودعوى اضطرار عموم الشيء في الرواية إلى خصوص إجراء الصلوة دون غيرها من الأعمال
وحيث غيرها بقرينة سابقة مدفوعة بما ورد في الأصول من أن المورد لا يخصص دعوى أن هذا ليس من باب التخصيص
بالورد بل المبادر من هذه كإبارة بعد ذلك الرجوع إلى الموضوع فيكون من باب العموم المدفوعة بقوله بان ذلك
غير جارٍ وهو وثقة ابن بكير المشو للفائدة وفي سابقها اليقين بقرينة الموثقة وبإشارة نفس الروايات إلى عدم الحكم
في الجواز والدخول في العمل لا أن خصوص الصلوة كما أن احتمال إفتقار الغليل بتقوية الحديث وبزيادة الذكر إلى مورد
من كثر الشك نحو ذلك مدفوع بان الرواية ظاهرة في العموم بالظاهر مشيرة إلى القاعدة التي يحكم بها الاعتبار و
الظن بغيره ولا فضاء على العمل خلاف ظاهر ما يحتاج إلى دليل وأما الفرض السابق مع كون ذلك الغير المدخول فيه
غير مستفعل لا شك في الفرقة حين الهوى في الركوع الهوى إلى السجود في الشك والشهادة والتجدي حين النهوض

الى القيام وقس على ذلك جميع ما مثلنا لك من عبادة او معاملة فان النكر غير محتاج اليه بعد ما مر ظاهر
 الوجوه الثلاثة الاخيرة كونه كذلك وكان ظاهر العللين والذي يقو شمو ظاهر الموثقة بقوله للفرقة التي
 بالنظر الى المشكوك وان لم يكن ذلك الفعل المدخول فيه مسمى باسم مستقل في تلك العبادة او المعاملة ودعوان
 الموثقة على سبيل ما تقدمت من التواضع بل بالضم مطلق بل بعد المدخول الى عمل لا للمبادر مدعو ولا
 بان المضي عبارة عن فراغ عن ذلك الشيء المشكوك وليس معنى الدخول الى عمل مستقل في الاسم كون السائر منه ذلك
 ممنوع وثابتا منع كون ما قبله قربة عليه الذي يمكن ان يوهنا انها لا يشلان ذلك والظن وحده السابق وان
 مفهومها يدل على ان ما لم يدخل في شيء غير فاشك شيء فيها بعارضان منطوق الموثقة فلنا في ضمان الموثقة بعد
 تسليم ذلك على الاعمال بعارضان فهو مان بل يقدم عليها وقد وضع نظرك في موضع سبيل التوضيح وثالثا
 نقول ان الحق ان التواضع بين السابقين بقية ثلثان المقام اذ ليس فيها سوى ذكر الدخول في العمل لا بان الغير من
 الاسماء الموثقة في المقام يشمل كل شيء مما يقرب من دعوات الشئ ان الظن ان المراد بالغير غير المشكوك فيه وكلما صدر فيه
 اسم الشيء فصل على ما عداه انه غير سوء كان من افعال ذلك العمل ومن قد مات فاعاله او من اخذ افعاله ودعوات
 ان ظاهرها في افعال الصلوة ولا ريب ان زادة على الاذان والاقامة والنكبة والقرآن والركوع والتسبيح والتكبير
 ذلك اجزاء الاقامة واجزاء القرائة والهوى نحو ذلك الخ لا يحرك وهذا يقتضي ان كون المراد بالدخول اجزاء مستقلة
 مدفوعة بان اجزاء الاذان بالنسبة لنفسها والاقامة كذلك بمنزلة اجزاء الصلوة فلو شك في الشهادتين بعد
 الدخول في اجزاء فعل دخل في غيره وهو جزء مستقل مع انه بعد زادة وثانيا ان عذر زادة ليس بالخص
 بل ذكر الغالب لوقوع دون النادر وثالثا ان عموم الخبر لا يخصه موده ورابعان الخبر ان اشار الى المعلة والحوادث
 ولا ريب صدق بذلك بقية فان من ينص الى القيام بقصد انه تجاوز عن الشهادتين وعن السجود وقس على ذلك غيره في كل ما
 قبل ظاهر قوله ثم دخلت في غيره يدل على التراخي لا ينفق الا على عدم مدخلية العدمان المتوسطين لافعال في
 هذا الحكم ولا لكان في التخرج عن شيء دخولا في اخر ولا يحتاج الى عطف قلت برده موثقة وعطف الحسن او الوفاء
 للجمع بالترخي بلا تعقيب اللفظ وثالثا ان هذا اعتبار لغوي لا بسفاه من يعرف في هذا المقام مع انه داخل في كل
 الرواية وكان ينبغي اذاعة التعبد الى الفعل الثالث تحقيفا للمعنى لفصل التراخي قبل التوجه عكس الحرج على العو
 الى التجاوز شك في ذلك وما يستكمل المقام وهذا بنا في ما ذكرنا من كفاية شرط التجاوز قلت قد علمنا انفسه
 مقامات اخر على العكس فبعد احكام الحل وثالثا العام بخصه وثالثا لم يعمل بها فيما وجد سؤل الشهادتين فلنا انهما
 وتركنا الى القاعدة او تحالها الى كونها عدا في مكانة والحاصل ان منع شمول هذه الدلالة الى الدخول في فعل اخر
 بعد من اجزاء العبادة مستقلا مكابرة ونزاع جميع بين المناخرين في فرع ذلك في غير محله ولا تمنع خروج بعضها
 بدليل قبل مفهوم الرواية انه شك في القرينة وقد دلل ونحوه ان ذلك قبل الدخول في شيء اخر لا يجرى ليرى كل ذلك ولا
 لا مفهوم له وانما هو سؤال عن فرض خاص وبيان لمورد خاص وثالثا ان في كلام السائل ولا يغير مفهوم كلامه بل
 عموم الجواب واما الفرض السابق مع كون الخبر حريثا عطلا او عادة او كون الشك سائرا او عاديا بافتراضه
 مقصودا ان الفرض انما ينافى وعدمه وكونه جزءا ولا يكون جزءا شيئا الا الشروع في محل الجرح لئلا الشك بعد الفراغ
 وعدم الدخول في اخر لا يعقل مع اشك في اثباته وعدمه اما الشك شرط من شرط العمل بمعنى انه حصل شرط
 ام لا ينافى مانع حاله ام لا سوء كان العمل مستقلا او شرط اخر او جزء له فان كان بعد الدخول في جزء او شرط عمل

ان مرتب شرع عام كونه ابتدائيا كالشك مثلا في ذكر الجواز وضع الاعضاء الى الارض او وجوب حائل في الجهر حاله بعد
 الدخول في المسجد وفي شرط او مانع في صلوة الظهر بعد شروق العصر او شرط او مانع في الطواف بعد شروق في صلوة
 او في السعي او في شرط او مانع في ايقاع او عقد بعد ترتيب ثابته الشريعة عليه من قبض او رمي او ضمان او نحو ذلك
 فالاقوى للدخول في الوجوه الخمسة الاخيرة وكذا في الواجبات الثلاثة اذا شك في شيء اعم من الشك في الثبوت والبيان والعدم
 الشك في شيء من شرطه وموانعه او وجبه الشك في صحته وفساده وحياله الاضرار في الضرر الاول مدفوع اشك في
 بل هو مكابرة صرفه وان كان بعد الدخول في مقدمه جزء او شرط او عمل اخر مرتب شرعا فلكل هذه الكلمات بيان
 في الاجزاء المختار المختار وان كان الترتيب عليها كالشك في جزء او شرط من الركعة الاولى والشرط الاول او نحو ذلك بعد
 الدخول في الاخر او في مقدمه ما ذكره في الصلوة والاسلام في الطواف نحو ذلك وكذا في وجوب ما يقع العمل
 بالدخول تحت ادلة العموم التعليل والوجوه الاخيرة وعمولها في الشك والغير كذا داخل فيما مضى صدق عليه المختار
 هو لا قوى بمحال القول بعدم الدخول اقتضاها انما الفاضل على الشك وهو لم يرتب الشرع ضعف واضح بل
 كل عقل مرتب في نظر الشرع انهم وان كان الترتيب ديا كالشك في شرط او مانع من الصلوة في ان الغفلة في شرط
 التعليل الى قول في حال الدخول في العمل او في مقدمه ما ذكره في جرح عادته بانها انما بعد العمل الاول وقس على ذلك غير
 من المباحث الاستكمال هنا في الدخول شد من الاول والذي يقوى انهم الدخول تحت الدليل والوجه ما مر انك
 الترتيب انما في الشرط والجزء الطواف والسعي والذبح في الحكم او في غيره او في الصلوة او في الاحرام او في اداء المال
 او غير ذلك من الاعمال بعد دخوله في شغل اخر انه في ذلك الوقت كالاكل او الكتابة او نحو ذلك وهذا في امكان
 ان يدبر من الاول والذي راه عموم الادلة والتفكير بهذه الاعبات ناشئ عن سوء من النظر اعادنا الله تعالى
 ان هذا الحائط في الدين مع ان حكمه كذا في بعض الجاهل بل عند بعض الاطيان في ذلك فبصرفه لو كان تابا
 عن سبب ما يتبينه عليه كمن جدها جاس في يد بعد غسل الوضوء وما في ثوبه بعد الصلوة يشك في كونه
 قد القوا وطوبه خارجة من قبل الصلوة لو انقلبها سائبا في الشك في طهارة عبادته سواء دخل في عمل مستقل او
 مقدمه مرتب شرعا او عطلا او عادة او اتفاقا فان ذلك كله لا يتفاوت على ما اسلفناه فيها وجان احدها
 القول بعدم الاتفاق نظر الى ان هذا شك بعد الفراغ اذ فعلية الشك وكفر طهارة بعد ذلك وثبوتها القول
 بانها شك قبل العمل او في اثناءه في البناء على الصلوة عدم حصول العمل في الخارج عبادته كما مثل وكذا لو كان عطلا
 او ايقاعا او ذبحا او صيدا او غير ذلك فان الشك الحاصل بعد العمل مع كونه من سبب ما في الشك المتقدم كان
 من اول الامر غير متيقن حصول العمل في الخارج مع الشك في شرطه او وجود مانع ولا من المبادىء من الواجبات الشك
 الا مبتدئ في الذي ما هو سببه انهم يعتبرونه الطاهر يتعبد بالجدل الذي يوسوس في الانسان طمعه وغيره انهم يكونون
 من بعضين وطهران الشك بعد الاضطرار عدم تقديم الشك المسئلة في غائبة الاشكال الذي يترجم في النظر اتفاق
 عموم الادلة لان هذا انهم يتعبد بالشك وان كان داخل في الشك بعد النجاء واذا اظهر منه حدثا شك لا عرف
 سببه فيشمل ما لو كان ابتدئ بها اخذنا بظاهر النص لغيره لانه في هذا الفرض على كلام من يصفين كلامه من المباحث
 المتعارفين بعصره ولو كان شك مستندا من ان الفعل كمن فيج او طاف وسعى وصل وعقد او قرع او ركع او غطى
 او عضو في الطهارة او صل غير ذلك مما هو سبب شرط لا عرفه سوى واخر وساء في ثبوتها في تمامه خارجة وشرط
 في ذواله واستمر مع ذلك الى ان فرغ ودخل في غيره المستقل والقدمي شرعا وعطلا او عادة او اتفاقا فظن عدم دخول
 صدى فعلية الشك

الجاوز

هذا القسم في ذلك الشك بعد الفراغ لوجهين احدهما ان المنادى من التصوّل لشك الحادث لا يستمر لان الظاهر
من الموثقة كونه انك بعد المضي من الحسن كونه بعد في الصحيحين وثانيهما ان مع عرض الشك لا يتأثر بعلاقة الحكم
بطلان ونحوه من احكام ولا يبرز هذا الحكم الا بدليل يقضي الاستصحاب بان قلنا بعدم بقاء الاكون فهذا
شك حادث بعد الفراغ لا قبله لان ذلك لم يعدم لاننا نقول المسئلة العرفية لا تدور مدار الدقائق المحكية ولا
في عدم عدم هذا شك حادث فبعد من اطلاق الصحيح زراة اذا خرجت من شيء ثم دخلت غير شك ليس شيء يشتمل ما
لوفيق ذلك الشك من الاول وعرض بعد الدخول والخروج فقلت اما اول الاطلاق فبعد ملاحظة مورد ومقتضا
ولا يحتاج هذا الى دليل وثانيهما ان مقتضى دل على ان الشك قبل الخروج نبي يترتب عليه حكم وشبهة هذا الشك
بعد الخروج ليس ياول من نسبتة شك قبل الدخول والخروج غايته معارضه من لا يرجع الى الاصل الاول فان قلت
لا متعارض هنا فاننا نقول قبل الخروج شك له حكم وبعد في دليل على ان الشك قبلنا هذا متعارض بالقول ولا معنى
بعد ذلك ليرتب الحكم عليه اذ لا بد من انفال مع ان هذا مخالف للاجماع بل الضرر ولو كان الشك غايته بعد
الزوال بواسطة زوال خبره وظهور خطأ في عدم اماره بعد الفراغ والدخول في الغير فاسامه السابقة لقرنا عدم
الفرق بينهما من هذا الوجه فهنا وجهان احدهما ادراج هذا تحت الشك لا ثنائي فلا يدخل تحت القاعدة لان الرجل
مثلا اذا شك في اثناء وضوءه او غسله في وجوه خارجة وجها وفي اثناء طوافه او في كون ثوبه ساترا للعضاء مثلا
لا وزوال شك فيخل ان رفع الحجاب المسبب وان الثوب ساتر لوجوه تحتها فلما فرغ او دخل في غير شك انتم
الحجب المستمر من جهة يتقن عدم المسبب بالبداهة عدم كونه خبرا او شك في شيء منهما او يقن عدم وجوه ساتر اخر مثله
او شك مع ذلك في تحقيق التمسك كونهما في نفس ويحذور ذلك في ان الشك في الواقع في عبادة او معاملة فهو الخفيف
غول ذلك الشك الواضح قبل العمل او في اثناءه وهو ليس هذا شك حادث احيى يدخل تحت دليل الشك بعد الفراغ و
ثانيهما ان يقال ان الشك الواقع قبل العمل وفي اثناءه قد زال قطعا لعدم اجتماع المتناضيين مما عدا بعد ذلك شك اخر
لحق العلم بينهما مجرد كون السبب واجبا في اثناءه وانما عرض هناك مانع عن بقاء الشك اذ يقع لما في الخبر
هذا لا يوجب خوله تحت الشك المستمر لا في الاحكام كما في المسئلة اشكال اخر من تقدم لسبب اخر الشك ان
ذلك مختص بغير الشك بعد الفراغ بخلاف المقام فان الشك في اثناءه ايشم كما حصل بعد الفراغ ولا يستمر متصلا فيقول
بوجود الذي يقوى النظر دخوله في دليل الشك بعد الفراغ وكون سببه ذلك السبب غايته الفرق وجوه المانع و
فاذا زال عاد كما كان عينه منوع الدلالة على الاتحاد وهو في الحقيقة منع ودعوى ان اطلاق النص لا يشتمل على ذلك
مدفوعه بالشمول بل يقول ان اطلاق الصحيح وان يشتمل الشك المستمر كما ذكرناه لولا الاجماع والتعارض بينه وبين
الاخر لكن المسئلة عظيمة الاشكال ولو كان الشك غايته غير جائز فلا كلام في دخوله تحت القاعدة وكذا لو عايننا
سبب اخر فان هذا النص الاشكال مثل ما عايننا من الزوال لم يزل لان بعد السبب انما هو بوجهين وهما وان اطلاق
وان امكن ان يفي هذا شك مثلا في الحجب في تحقيق استمرار اثناءه وبعد الفراغ غايته ان السبب في شيا قال ثم انشد
الى سبب اخر فساد لكن اشكاله ضعيف ودخوله تحت القاعدة قوي كذا لو عاد ولم يعلم انه يعود السبب واطر ان سبب
خا من غير ادراجنا الاقسام في القاعدة فاشكول لا ينج منها ثم لو قلنا بان العايد بسبب في الزوال غير داخل تحت
القاعدة بحج البحث هنا في الدخول لعدم من جهة تدرده بين فترتين متخالفين والخفيف في دخول المشكوك في القاعدة
الغرض من ما علم كونه بسبب في الزوال الموجب العلم باثباتها المدخل تحت الشك المستمر في المشكوك في قوله

ولو كان الشك في الجزاء والمنازع والشرط ابتدائيا او غايديا فاما مدون المستمر لما يباين اوجه في عبادة او معاملة
 او ابتلاع او ذبح او صيد ويحده بعد الفروع من دون دخول في شيء اخر من فقهه جنان احدهما منع خوله تحت القاعدة
 لوجه احدهما انفسد استواء الصحيح والحسن بالدخول في الغير فاما انفسد الصحيح والحسن في الحكم والجواب يكون
 الشك بعد التجاوز والخرج والدخول في الغير فلا يشمل غير الفرضين وثالثها لا كونه مفهوما ما لم يزل
 بخاوذ دخول فالتشكيك يترتب عليه الاحكام وثانيهما ادخاله تحت القاعدة لدلالة الظاهر ولا يستقر
 واصالة التعمير وتعليل الخبرين وظاهر الوثيقة العامة المؤسسة للقاعدة عليه اذ فيها كلما شككت فيه ما قد مضى
 فامضه ولا يرسل العمل بعد الفروع منه وان لم يدخل في شيء اخر فقد مضى دعوى انه لا يشمل المعنى الا بالدخول في
 شيء اخر لا يباين عند العرف وينكره الوجدان قيل غايته انه مطلق بغير قيد في الخبرين من القيد لان الشك اذا
 قال القيد اذ ارباب جلا فلم عليه واذا ارباب رجلا غاما فلم عليه يفهم منه التقيد ان الحكم في كل
 العامة قلت فاستفاد من حمل المطلق على المقيد في الأصول لفهمه العرفي فاما هو بعد العلم بانحاء التكليف فادخل
 العرف يفهمه المقيد لا حمل الخصوصية على الفضيلة ونحوه واما لو كان هناك خطا بان فابدين كونهما
 مكلفا بهما فلا وجه للتقيد بما في الشك يخفف في باب عدم الدخول في الاستكباب فعمل الشك بفتح في سقوط حكم
 الشك بالمضي ثم ومع لدخول في غيره وفهمه المقيد في هذا المقام لا ما خذله قبل اطلاق ما مضى او مورد
 الغالب من الدخول في شيء اخر فلا يدل على ما اذا لم يدخل قلت ان الكف في شيء اخر يخرج السكون السكون
 والحالة الخارجة عن العمل ثم فقم الوفاق وهو الذي يريد مما مضى غرضنا من عدم الدخول في شيء اخر عند الدخول
 في فعل وجوب غير ذلك بعد استغناء النظر بالتسمية الى ما مضى عني وان اوردت من الغير لمعنى الثاني فلا
 سلم ان الغالب لك فان الغالب بعد التخرج من العمل عدم الدخول فيما يباينها عرفا ولو خرج في مثال مثلا فادخل
 فخرج عن صلاوة او طواف وسعى او ذبح او صيد او وضوء او غسل او نيم فليس الغالب بعد ذلك الشرع في كل
 شرعا وجماع او كناية او قرينة او زارة او نحو ذلك من الاموال المستمرة من حال العمل الى ما بعد او الحاد ثم بعد
 بطرانه موضع العمل السابق بعد دفعه فهو ولو سلم العلية في الجملة فليس مما يوجب شككا في الاطلاق او
 وهناك قبل ما ارضى باطلا في مفهوم الصحيح الحسن كما ذكرناه لو لم يدخل في غيره فالتشكيك لا يثبت ولا يفهم
 لذلك كما اشترنا ولو سلم لم يفهم في مثال المنطوق كما في مسألة تحديد الكرم والمسافة للفضة يخرج الرضا
 ونحوه مما قد يشهد بدو عابن يجعل بينهما تفاوت فانه يعمل بالمناط في محقق مفهوم كل طوافي الاخر ومنها انهم
 كل فان مفهوم الصحيح له فردان احدهما اما لم يضر لم يدخل في شيء اخر والاخر ما مضى ولكن لم يدخل في
 الثاني بالموثوق وفي كل تحت المفهوم وهذا الكلام كما ينتم في الشك في الجزاء والشرط والمنازع العمل المستقل
 بعد الفروع عند كل شتم الشك في الجزاء الاجزاء او شرعها وموافقتها فلو شك في جزء من الفروع او مانع وقوا
 شرط مع الفروع وان لم يتركه وكذا في التمسك وان لم يتركه ونحو ذلك من اجزاء العبادات والاعمال ولو شك في شرطها او
 مانعها بعد الفروع من الجزاء وان لم يدخل في الجزاء كونه شك فيما مضى اما سؤل زارة في صحيح هذه الاجزاء بعد الدخول
 في الجزاء ما هو سؤل عن الشك في اصل الايمان عند لا في اختلاف خبره وشي قبل ظاهر العبادة مطلقة لا في الشك
 في الركوع وقد يجوز في القرينة ومؤكد وهو موكف في اصل القرينة او في شرطها فيقيد كلاهما بالركوع وعند هذا في غير
 قلت خلافا للوثوق في عدم الالتفات ودلالة الصحيح كان فهو مفهوم ما انفوا هذا التقيد بدلا على فرض زارة

الشك في أصل الفعل انه كان الشك في أصل الفعل قبل الشروع في آخره معقول لانه اذا شك ان قرع مع انه لم يركع
يكن هذا شكاً بعد المضي واما الفراغ اذ الفراغ فرع العلم بأصل الفرائض نعم بعد الدخول في خرقة شك في ذلك ايقا
الشك في الجزء والشرط والمانع فيخفف في الفرائض ولو عارض له الشك ان الفراغ وان لم يركع او بعد ركوع فلا بد من
كلام وهو ان الصحيح قال في آخره من شيء ثم دخلت في شيء اخر وظاهر العلم بالخروج والدخول وهذا لا ينقل
في الشك في أصل الفعل فان من شك بعد الركوع انه قرأ او لم يقرأ من ابن معلمي انه خرج من الفرائض ودخل في الركوع
فانحصر هذا الجزء والحسن بل الوثوق بقرع ما لم يعرف أصل الإتيان لم يعرف ما مضى حتى يثبت بالشك في الجزء من
هو جزء بمعنى انه بعد الخروج من العمل للقيام والجزء والشرط كالصلوة والفرائض والوضوء شك في جزء من هذه
الاشياء او شرط من شرطها او مانع من موافقة ان شك انه قرأ او لم يقرأ او توجهاً او لم يتوجه فلنا الظاهر المضي
النجاة ومضي العمل ونجاة مقام الشيء الذي ينبغي ان يوثق به لا مضى نفسه جفوة وعلى هذا كله الفقه في باب العمل في هذا
بدل على وجوب ما يفيد هذا المعنى عندهم من هذه النصوص فان من دخل في الصلوة وشك انه توجهاً او لم يتوجه او
وهو ذلك ان يسمى او لم يسمى شك فيما مضى اعني ان يربط بهذا الشيء الذي هو فيكون بمعنى فوائد فقامت
ذلك من شك في ان قرأ او ركع او لم يركع او لم يركع لا ينافي في جزء فانه بعد شك فيما مضى وان لم يركع ان الشيء
المشكوك فيه مضى لا مع ان بقية الفرائض التي وردت في العود لا ينافي مع بقاء العمل كلها عطف بهذه العبارة
رجل شك في الفرائض ولم يركع فالتقريب مثلاً ورجل شك في الصلاة قبل ان يقوم قال يجهل وظاهر العبارة ان الشك في
أصل الفعل والعدم ولا في خلاف شرط من الفرائض او وجوب مانع او دخل في جزء لا ينافي في الشك والركوع ونحوه مع العلم
بأنه لا يركع ونحوه فضلاً عن الشك في العمل على ان المراد في هذا من العمل في الشك في أصل الفعل الذي يقتضيه الدخول
بالجزء في أصل المضي والفراغ اذ قبله لا ينافي في المضي في الأصل لا ينافي في نفس الشيء حتى يمتنع هو مشكوك في الفرض ويعني
محله ولا هما متضمنان واما الشك في شرط الجزء او جزء او مانعة مثلاً او غيره من عبادته او معاملة فانه يثبت له
بعد الفراغ وان لم يدخل في جزء اخر فهو الموثق وشك في أصل الشك في شيء وهو شك في الايمان بأصل الواجب
وعدمه في العمل في ذلك بمعنى الشك في العمل المستفاد الذي لا يربط له بالجزء في شيء او شرطه او نحو ذلك فانه لو كان
ارباطاً فقد ذكرنا ان مع الجواز والمضي الذي يخفف بالدخول في شيء يربط عليه يثبت في الشك في أصل الوضوء
اتناء الصلوة او الطواف في نحو ذلك من الشك في الايمان بالشرائط وانشاء المشروط المنفصل للمفارقة لعدم الجواز
فيه كذا الشك في أصل الايمان باحد الاجزاء الثابتة بعد دخوله في آخره فلو كان محل العمل المستفاد من حيث هو
كالوضوء صلى ام لا اوج او كقرع وصام او ادبى الركعة والحس وطلق او نكح او تفرغ لك فيقول ان هذا صوم من يكون
المشكوك فيه من الموقوفات كالوصية صوراً ونازلة يكون من الفوريات كالحج واداء الزكاة واداء الدية في نحو ذلك وتام
من الوجبات الموسعة المطلقة ما دام لم يمتد منه من المباحات التي هي ما اراد المكلف بجاداً كالعقد ونحوه وهذا يقتضي
قسم يترتب عليه فاشترطه ويشك بعد نيلها لا ما راقم قبل نيلها ما الموقوف فان كان الشك في الايمان مع بقاء
وفقه ليس في خلافه تحت القاعدة ولا أصل عدم الايمان لانه غير ما ذكرنا لغو محله انه محله وفقه ولا
للايمان بما اذا المفروض عدم العلم به وان كان بعد خروج وفقه كمن شك بعد رمضان في صوم
ام لا او بعد طلوع الشمس في صلبت المصباح ام لا فلا يثبت عملاً بعموم الموثق لانه داخل في المضي والوجوب
وفي الايمان الموقوفات العادية بالشرعية كما لو جرت عادة بالاشياء بعد الجواز لا فصل في العمل في الشك في نظر

او مسجد

في

ولا استبعادا لاحاطة بالتعليل لكنه مشكل واما الفوائد فمع بقاء زميل لقوبات لا كلام في عدم الدخول والامام
 القوت كمن شك بعد مضي سنين من عام الاستطاعة نرجع ام لا وبعد ايام من مطالبة الديان اني دبت في ام لا فقه
 نزيل ذلك منزلة الموقف وعدم وجهان والاقوى انه لا ينزل منزلة ولا يصح عليه لقوت اذا الفورية فابله للخلق
 انا ما اكتمل في محله واما التي سمعنا المصلحة فعدم دخوله في القاعدة واضح كمن شك في داء صلوة الترتل او فضا
 صلوة فاتبه على القول بالموسعة كما هو قوي اما المباحات من العقوبات والبقاعات فان كانت متلبسة بانارها
 كما لو كانت ترتب في حباله والمأكول في بيته ونحو ذلك وشك في انه عند علمها واشترائها اوله بل هي غير متقوة
 والمال مال الغير المحقق في ذلك واما ما نحن القاعدة لانه بعد هذه الاثر الشرعي فانه مضى فلو لم ينفك لكان فعله
 صحيحا ولا ينبغي كونه في علامه هو خلاف الحق الواقع والتعليلات والنصوص بيته ذلك ولما ثبت ان تاركها في
 بيتي من السبع والزوج ولم يحدث فيه حدا وشك في العقد وعدم فاعلم لعدم عدم فعله الحق والقوت
 هذا تمام الكلام في ضبط الانشاء ونفع القاعدة حسب ساعدنا الحال على الاستعمال ولم يخرج عن هذا
 القاعدة سوى باب الوضوء في الاجزاء اذا شك في الاشياء وفي الشرايط ايضا وفي بعض النسخ ينفرد عن
 من الضوابط اللازمة للمراعات في بواب الفقهاء الاحكام بنوع الاشياء وذكر الفقهاء في المطهرات ان الاستحالة
 من المطهرات وذكر اصوليون ان الاستصحاب بشرط بقاء الموضوع وقد اختلف هذه المباحث على طائفتين من
 المتأخرين ونحو ان لا يمكن في حد ذلك لكن يذكر كليات مختصة هنا مقدم على ما تريد من الاشياء الباطنية
 فتقول في قولنا ان الاحكام تابعة للاشياء ان الدلالة على بيان الاحكام لما كانت لفظة وابلة الى اللفظ لا
 غاية فلا بد من التبعين موضوع ذلك الحكم بلفظ من اللفظ او في ذلك بلفظ فارة فاعلم ان خصوصية هذا اللفظ
 لا بعد حيلته في هذا الحكم لا يعني ان غيره لا يثبت فيه هذا الحكم بل هذا الشيء مني ما نعلم اسم هذا لا يثبت فيه هذا
 وانه يعلم ان هذا الاسم لا خصوصية له في أصل الحكم وانما الحكم لا يركل وهذا فرد من افراده غير اما لا يوضع
 المتأخر ولا غالب افراده ولما علمت ببيان حكمه غيره او نحو ذلك وفارة شك في مدخله الخصوصية وعدم
 ونحو ذلك كله في مثال نحن نضع الامر مثلا اذا قال الشايع البول نجس الكل نجس علمنا ان هذه النجاسة
 الاسم فلو اقبل عن هذا من الجنبين هذان لاسمان لكون البول ماء بلا استهلاك او كون الكلب نجسا او ثوبا فلا
 نجاسة في ذلك واما في قوله الناصية نجس اليهودي نجس النصراني نجس عليا من خارج ان الكافر نجس
 هذه كلها من افرادها فاعلم ان خصوصية اليهودية في ذلك ولو انقلب اليهودي نصرانيا او صار كافرا او اسلم في
 عناوين الاخبار لقلنا بانه نجس كذا لو قال ان التوب ذل في نجاسة او لفظ ذل في نجاسة او لفظ ذل في نجاسة او لفظ ذل في نجاسة
 نجسا علمنا ان هذه الاشياء لا تدخل في ذلك وانما الميزان كونه جسيما في نجاسة وان ورد في الروايات باسم نجسا
 على حساب الجاهات وفي قول اسم الماء اذا كان كرا لا ينجس بالماء فانه نشأ انه اذا انجس فضا لاهل هو كل ام لا من جهة ما
 لا ندري ان الحكم للفظ الماء او لفظ العين الخاص كيف كان وكذا في غصن الغريب عطس كزبيد نحو ذلك فتقولنا
 علمنا في عنوان الحكم من خارج عام او خاصا فهو لو شاع ان يصحح الاسم لمعنى عليه حكم ذلك الذي فهمنا وان
 في غير مقام باخص منه ونحو ذلك الاسم نزول الحكم المتعلق به من جهة هذا الاسم من نحو من جهة اخرى فان الحكم
 خلاطه من هذه الحيلة وان نجس نجاسة مع ملافة نجس نحوه وما شكا فيه فاللازم اتباع ذلك الاسم الذي
 يدعى ليل الحكم وعلى الانشاء الثلاثة فالحكم صار تابعا للاسم لا اسما في الوجودات والاعيان الخارجية مطر بل الاسم

بكل مندرج

الذي علمنا من خارج وتقدما من ظاهر اللفظ انه موضوع الحكم اذا عرف هذا فاعلم ان ما هو الله من طهارة النيات
 والمبطلات انهم باحالة النار وما او دحانا ليس بها عينة الحكم لانهم ان جاء في بعض افرادها ولا اعتد به الاستحسان
 مع زوال الاسم مطهر في فاعلة الطهارة وان كان يفتحا في بعض الافراد بل انما هو لا دلالة بعد فاعلم على طهارة
 النار خارج ما خففاه في مطهرات كحاصل النوع عشر حنا على المحض حتى ينفذ على تنقيح المقام بما لا مزيد عليه وهو
 الظاهر من احاطتنا بهذا الشئ بمضمون الفهم والتحرف والاحراز والحق بخود ذلك بل ان شئنا ان نلحقه الى جنس الجبروت
 كله ما دل على مطهر النار ولا ربط له بمسئلة الاسم والاستصحاب الاستحالة ثم مطهر في الاستحالة لما هو ذو
 هذه القاعة ومدارها على غير الاسم هو عنوان الحكم سواء علم من قرأ من خارجنا واخذت من النص فذكر ذلك
 في الجرحه شئ الى هذه القاعة ومنه على العبر بالخروج عن اسم الجبروت على ان عذوب فروع مطهر النار على
 الخروج عن الاسم وفهمه اضطراب له بمسئلة من التخصيص والخروج عن اسم الجبروت على ان عذوب فروع مطهر النار على
 الثاني موضوع الحكم الجبروت في الجحيم والرماد جسم كمال وان ردد من ذلك زوال اسم الجبروت بالحق والخروج
 ونحو ذلك وان اردنا ان نلحقه بالاضابط في شئ فان اردنا ان نلحقه بالصفات فلهذا لا يطهر الله من نصرة
 جنتا ونحو ذلك والعصية بتفسيره في الجحيم والحال ان مسئلة النار لا تدل على ان الاستحالة على هذه القاعة
 ومبرراته انما لا اسم الذي هو عنوان في الحكم وهذا شئ لا يختلف فيحتاج الى تنقيح ضبطه واما الاستصحاب فاعلم
 من صرح بعدم العبرة بالاسم فيمكن ان يفتن الجبروت في صار غرا لا او ثوبا او غير ذلك وصار الجبروت جبروتا
 وفيما فلا ريب في جريان الاستصحاب لعموم القصة وعدم المانع من صرح باعتماد الاسم فينبغي ان الاستصحاب في
 الكل بعد الجبروت والعبرة بعد الترتيب كما في الفاضل المعاصر المحقق المدقق الملا احمد النجاشي في عنوانه لفظي في الظاهر
 من ان يعتبر الاسم برتبة الاسماء الخاصة التي لا بد من الحكم مدارها كما ينبغي عليه ما ذكر من الاستحالة ومن غير الاسم
 عنوان الحكم المعلوم من تتبع الأدلة ولا ينبغي ان يكون مثل ذلك مطر جابر لفضلاء اذ بقاء الموضوع في الاستصحاب
 شرط قطعا وليس المراد بالموضوع الاما هو عنوان الحكم الذي ذكرنا في كون الاحكام تابعة للاسم فليس الاسم شرط
 في الاستصحاب بالمعنى الذي ليس بشرط في فاعلة الحكم وشرط فيه بالمعنى الذي ذكر المراد بموضوع الاستصحاب
 انهم ذلك انهم والعبارة الجامعة للاسم الموضوع ما نقول في باب لفغان الاحكام تتبع عناوينها وان شئت
 توضيح هذا المدعى فارجع الى باب التكميل والرضاع ومستنبات لعلامته عن فاعلة الرضاع وما ذكره في حلها من
 تاخر عند قدره وتصبر حيثما تجرنا الكلام الى باب لا لفاظ فندكره كون الله هنا قواعدا كونه مشتركة بين ابواب
 الفقه في نفعها الاصل هذا الفقه طالسبه فقول الموضوع الذي يعلق به الحكم من الشارع ابتداء او بواسطة احد
 المكلفين لا عنوان في مقام ما ان يكون مشتركا مع غيره في شرط اخر او لا وعلى التقديرين قد يكون هذا
 محذورا من اصل الشرع مضبوط وقد يكون محذورا على الثاني وقد يكون ما ينبغي ان يرجع اليه في غير من العرف العا
 او اللغويين غير مختلف ذلك وقد يكون فيه خلافا فيحتاج هنا الى تحرير أربع ضوابط الضابط الاول
 اذا كان الموضوع الذي يعلق به الحكم في الشرع ككيفية او وضعيا مشتركا بينه وبين موضوع اخر فاعلم ان الحكم سواء
 كان هذا الموضوع من الافعال الصادرة عن المكلفين او من الاعيان الخارجية او ما هو بمنزلة الاعيان في عبارات
 الموضوع الخارجي منها فيجعل موضوعا احدها ان يكون هذا المشترك ظاهرا بغير خلافه وعلومه عما غير
 المراد واحد الفهمين وثانيها ان لا يكون له نفسه ظاهرا بل يحتاج تعينه الى معنى من خارج والا فليس

في قوله من غير الاسم
 في قوله من غير الاسم
 في قوله من غير الاسم

وفي القسوى بطريق الحكمة وسر جواهر حكمه مع استدلالهم به وظهوره من النص من باب التعليل لما عرفوا من طريقه
الشارع عدم احالة الاحكام على مثل هذه الامور الغير المنضبطة وقد خالف هذا المذهب في جماعة من اصحابه في
بعض المقامات للباب جوهر الى ما هو معلوم من القواعد والتعليل وطرحا للخصومة حتى اخر الكاشاني في باب الكثرة
جعل الميزان في الانفعال التغير والعدم كما استفيد من النص والاجماع وجعل الكثرة كاشفة عن التغير وعدم التغير
قول الله لا يجهل شيئا غيره وان ثبت تفصيل كلامه فراجع ما كذبناه في المياه وجعل الفاضل العلامة باب المحرم
مبنية على عدم الاضرار والغي خصوصية الاذرع المحذورة في الشرع المنهي عنها عند فقهاءنا ونظير ذلك فالحق
في البر والبالوعة وفي سنة التعريف حيث جعل الميزان الماس من المالك ولا ريب فيمكن ابداء مثل هذا الاعتناء
المناسبت في هذه الحدودات سيما فيما ورد العلة في ذلك كسئلة العدة والاستبراء ونظيرهما فندبر ولا ريب في
العلل على ما يتجه في النظر الفاضل هو كذا على هذه الاحكام ومع ذلك لا نقول بمقالة مثل العلامة في الحرم والكثافة
في الكثرة نظائرها في غير ما بل تعبد بالحدودات وفاقا للاعتناء نظر الى اننا علمنا من الشارع انه لا راي في المكلف
بحسب اختلاف التخيير والنقوس من وادع فيهم الحكم غالبا بين افرط ونفريط والذى عند قواه وبسوركا
في ذلك فليس لا نشاط الاحكام بمثلهم جعل الله هذا الحد وحسب ما اذنه الشارع والنساز وحفظ النفوس عن طريق
الوسوس والساحرة فان الله مثلا لو انا طهر بالشرع عدم الضرر فواحد يقول هذا غير ضرر فيصير للنساز وواحدا
مخاطا في دينه لا يمكن احداث عماره من وسوسه نفسه بان ذلك لعله ضرر ولو انا طاعنا غسل الوجه بالعرف فاحيل
الحاج كما لو ايدخلون اذ انهم يصفون من وسوسهم مع ذلك لا يبطشون بربها الساحة يفتضرون على العبد في
واحد من دفع الحكم الى ان الله يلاحظ احوال الغالب من الافرحه والنفوس الابدان والارضى غير ذلك كما
علق عليه الحكم ويجعل للموضوع حدا محذورا وان كان السبب النفس الامرى للحكم قد يوجد فاقبل منه وقد لا يوجد
الحكم بل يحتاج الى ان يذكر لئلا يغاها الشارع لعدم الانقباض ولا حظ الغالب محذوره بذلك كي لا يتجاوز له بعد
ولا يقصر فيه الساحة فضا هذا تعبد في فاعدا كما يوجد ابواب الفقه فاعدا في تعبد ضرر نظير ولا يعلم وجهها
والمقام معلوم الوجه اجمع لقاعدة اخذ فيه التعبد بالعرض فندبر في هذا الكلام مثل لك الاشكالات في اعلى القبا
منها درهم الدية ودرهم الفاعل في الفاحش زمانا مع ان المعلوم ملاحظة الشارع على عشر بواحد ومنه
يرشبهه المتأخرين في كثير من موارد الحدودات والله الهادي الى الشافي ان هذه الحدودات فاعدا بل كلها
تحقق في تعريب والعكس فان المراد واحد والاول ان السبب التغير كما يظهر من ملاحظة معانيه والمراد ان هذه
ماخوذة على سبيل التحقيق والمدافاة لو نقص واحد بالزمان ومثلا كما في الامثلة السابقة سبعا مثلا فضلا
عن يوم فضلا عن ايام لم يتعلق به الحكم اتباعا لظن الحدودات المحو على الواقعة الحقيقية وكذا لو نقص الحد
بالمساحة باصبع مثلا فضلا عن شبر فضلا عن ذراع فضلا عن ميل وكذلك لو نقص الحد ود بالوزن بمثلها فضلا
عن مد فضلا عن بطل فضلا عن صاع ومثله لو نقص ما حد بالعد نصف وثلاث فضلا عن الواحد والاثم فان
لم يؤخذ هذا الحد بل لا من ظاهر اللفظ ولا ريب ان قوله الف ما نادر طل وثمانية فرائض وعشرين يوما او
سببوا لو اوجوه ذلك يتساع فيه في العرف بمثل هذه النقصات لمثلث فبقي احكاما كحور القليلة اليها
فيه العرف فاما كالمائة من اليوم واليوم من الشهر والاستبواب الشهر من سنة وستين اصبعا من ذراع او شبر
او اشبار والذراع والاذرع من الميل والميل من الفرسخ والمد من صاع والواحد من الفتح فخذ ذلك واحدا هذه

واستعمال كل كلمة
 كلها بالدقة والتحقيق لا دليل على ذلك في شيء مما مر بعد فهمه لعرف ولا ان هذا الكلام يتم فيما له اسماء خاصة
 من المقادير المقدرة به كالاصبع والشبر والذراع والميل والفرسخ واليوم والشهر والسنة والمدة والرجل والصاع
 ونحو ذلك واما ما كانت لمراتب باضافة العدد الى ذلك المقدار حتى يتزايد كقولك عشرين شبرا واربعه آلاف
 ذراع او اربعة وعشرين اصبع او عشرة امداد والفت ما نراطل او حسون يوما ونحو ذلك فلا لانا نرى العرف
 لا يطلقون على ما نقص من الذراع واحدا من اربعة آلاف وان اطلقوا عليه لميل وكذا لو نقص اصبع احد من اربعة
 وعشرين وان قيل عليه لذرع فدعوى هذا الكلام في المكسوف على اطلاقه في غير محله اذ طائفة من هذه
 الحدود بدأت ورد في الشرع من القسم الثاني دون الاول بل العاقل لك واذا لم يحجر هذا الكلام في نحوه والبيان
 بلحيث لا يعدم القول بالفضل فان قلت انك انما في الموضوع معدم لقول بالفرق لا وجه له قلت غرضه ان يثبت
 الموضوع من احد الطرفين ففي الحكم يتسكك بعد القول بالفرق فان قلت معلوم ان هذا في طرف المحقق لعدم
 امكان المتابعة وعدم جريان طرف اصل العرف في طرف المحقق معلوم خلافه قلت هذا غير قاض في الاستعمال
 ما لم يثبت في الثاني لا عينه وثابتا فلو كان دليل في المعنى المعقود في هذه الالفاظ انما هو ما يوافق المقدار بالتحقق
 كما هو المصريح برى كلام القويين بل الظاهر انهم على ذلك وهذه التوسعة في العرف طامس باب الجواز والاضطرار
 الاشتراك لفظا اذا اشتراك المعنوي في اللغة معكوم لا يتفاءل ولا يكاد يتعارض فيه من اذع وشوئ في العرف اخل
 تحت الفعل اذ يكون من باب نقل اسم لغيره على الكلا ولا ريب ان الجواز لو قطعنا النظر عن الامارات ولا من الاخرين
 كما قرر في محله وثالثنا نقول ان الظاهر الجواز ايضا لا عدم النقل والوضع بعد بدو هذا السلك لعرف عن النافض في
 التام منه وعدم اطلاقه على النافض في كل مقام وفيه كلام وشي من ذلك لا يخفى على المتدبر فاذا ثبت الجواز
 فالاصل في الاستعمال التحقق حتى يظهر خلافه فان قلت هذا مجاز وشايخ وفي ترجيح الحقيقة عليه كلام مشهور و
 اختلاف عظيم قلت وضوء هذا الحد متوسع ثم مكافئ للتحقق حتى يتوقف مع عدم الفرق بينه وبينه فضلا عن
 على ما بل التحقق في الحقيقة والكلام موكول الى محله واربعا نقول ان الشارع اذا علم الحكم على شيء محدد قد رى
 بغير ادخل ما ينادى بالحد تحقفا تحت الدليل فيثبت عليه احكامه اما النافض فلا اقل من الشك في دخوله فلنرجح
 الفاعل او الاصل بحسب مقامه نظر التشكيك في المطلقات بل هو منها وخامسا قد قررنا ان سر هذه الحدود بدأت
 هو الخلاف في الواسوس ولا ريب ان اطلاقه على التحقيق اصل المقدار حاسم لهذه المادة بخلافه لا يتناء على التمسك
 العرفية فلا تدل على هذا نظير ما قلناه في الفرائض بالنسبة الى هذه التعيين التي في السبع عوام العرب خواصهم في الزاد
 ونحو ذلك مقطوع العدد واما المراد من انه تحقيق في تفريقه ان غالبا يعلم منه هذه المقادير مختلفا كالاصبع والشبر
 والذراع والامام ونحو ذلك ولا يمكن عادة اتفاق الاشياء او الاصابع او الذراع او الامام وكذا افراد ما اعجز به
 كالانعام والوحوش والدواب ونحو ذلك لا وزن بالنظر الى اختلاف الاحوال واختلاف كيفية الاستعمال
 وان كان التفاوت قليلا والكل مما لا يخفى تفاوته على الحد لا ينفع في ذلك عنيار مستحق للخلف او نظيره غير ذلك التفاوت
 افراد ذلك انهم عرضوا بضاعة لا بد من عمل تحت ضابطه ولا ينف على ابطه فان كون الدليل بالبرق ونحو ذلك وكذلك في
 الطفل متوسط في الصغر والكبر والزيادة والنقصان من الخالات لتعاديه بل العقلية لتفاوت افراد النوع لا محالة في
 من هذا الحد يقترب من جهة اخرى تحقيقا لذلك مما لا يخفى في تفريقه لو فهم بالعكس فهذا ايضا من المؤيدات التي
 على ان هذه الحدود بدأت تعبر فاعدا وليس المدار على الحكم والعقل التي لا تستلج تحت فرد خاص بل يمكن في جوهه فما هو

اقل وانقص فلذا اعتبر الشهر الخديدي في جهة حمة المادة الاختلاف بما ذكره في غير جهة اخرى ارشادا الى كون هذا الشهر
 خصوصية خاصة بل شيء يوجد افراد متقاربة وان تفاوتت واحدا والشارع الخديدي ذلك التقريب باعتبار ضبط الثاني
 فان ضبط الكبرياء لا يشترط اسهل من ضبط انفسل شمع اختلاف فاداه مضافا الى ان ضبط الاسافل يستلزم ضبط جميع
 الاعلى الى المنفعة هامة فلا يمكن العكس لا يمكن كلفه في بعض المقامات بخلاف الفرق يتوقع من الحكم على الاطلاق في ذلك
 الثالث في تحديد مفاهيم هذه الالفاظ المستعملة في الخديديان على ما ثبت عندى الفضل او بالامارة فنقول
 اما اليوفى يطلق على معان ثلاثة احدها من طلوع الشمس من الافق الحسن بمعنى كون مركزها فوق الافق وخروج القمر
 تاما والاول ظهر في غير مجانبه على احد الاضلاع الثاني اقرب عبارة اخرى بدخول القمر في الليل ولا يبين الاطوار
 للفرق ولا له وللشمس ان كان في هذا المقام بكثرة الحسوا احتمالات لكنه كلام اخر وثانيها اطلاقه على ذلك المنفذ
 مع اضافته ما بين طلوع القمر في طلوع الشمس في ذلك وثالثها اطلاقه على مجموع اليوم واللييلة من الطلوع الى
 الطلوع ولم اقف على من حمل الوجه الرابع وهو كون من الفجر الكاذب الى الغروب مع ان ما بين طلوعه عن عند
 التجمع هو من الفجر الكاذب كما صرحوا به واما الكلام في الحقيقة من بين هذه المعاني التي ان المعنى الثالث مجازا لانه
 خلاف المبدأ وروى سلبك عن مجموع المركب قرينة التقابل بين اليوم واللييلة في الفجر واللغة وتجرى الاستعمال
 لو ثبت هو لا يقبل الحقيقة مع انه غير ثابت في الظاهر فيجب ان يدخل اللييلة في بعض استعمال الفجر من باب
 اللزوم وبالفريضة والحق والاستعمال في مثل ذلك يقف في النهار واما دخول اللييلة فيعلم من خارج ولم يحد
 كتب اهل اللغة غير ما ذكر من الاستعمال واما المعنيان الاولان فالحق الثاني حقيقة في الفجر واللغة لا تميز
 منه ولا يصح سلبه عنه وتقرر اهل اللغة انهم على ذلك مقابللة اللييلة المطلقة على ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر
 نعم الكلام في المعنى الاول هل هو حقيقة ام لا وحيث ان بل قولان والذي يراه انه حقيقة فيه انهم اعدم فتح السلب على
 الاطلاق ولكنه هل هو على الاشتراك لفظا او معنى كما ان والذي يقوى هو الثاني والوضع للفظ المشترك بين
 الامر بين ولكن استغنى موارد الشرح فيكون المراد باليوم بمعنى الثاني كما يظهر بالتتابع حتى استمر في السنة اليوم
 ولا يخفى عليك ان هذا في غير ما كان هناك قرينة على الخلاف كالاستحجار على عمل فان اليوم الاحقر من طلوع الشمس
 بل لو انكسر من انهم في الجملة فلا بأس بنظر الى ان الاطلاق كما بان في بعض الى المعناد وهو فيه كان وقد يكون مجتمع فيه
 الجحان يكون التراوح فان الترخيب يقتضي يكون يوم الضم ومختلفا العمل يقتضي يكون يوم الاحقر قربا في جانب آخر
 فاعلم ان اللغة عملا بالمتقين بعد جريان استعمال الخامسة واما اليوم واللييلة فلا خفاء في معناه واما الشهر فاستعمال
 ثلاثة احدها الشهر الشمسي هو مدة سبب الشمس في احد البروج الاثنى عشر فخذ يكون ثلثين وقد يزيد او ينقص
 اثنان وهذا الاطلاق مجاز غير متبادر عن اطلاقه ويقع سلبه عنه وليس لهذا المعنى في اللغة والعرف ثروا واما هو
 اصطلاح من اهل التيجيم وثانيها الاطلاق على ثلثين يوما وهو سبب الشهر العددي وثالثها اطلاقه على ما بين الجلاء
 وافق ثلثين وانقص في احد الكلام في انه هل هو حقيقة فيهما او في احدهما دون الآخر وعلى الاول هل هو على التجر
 لفظا او معنى الذي رآه الاشتراك معنى على سبيل التشكيك وهذا الجواز والاشتراك في تبادر اللفظ المشترك عند
 صحة السلب عنهما لكن الفرق المبادر منه هو هذا في فعل اطلاقه عليه ما لم تكن هناك قرينة على احد كاد الاعم وسببا
 في باب اللزوم والاحكام ما ينبغي هذا المطلب السنة والعام والحقول بمعنى احد ان كان لكل منهما مناسبة في
 الاشتقاق ولا حاجة لنا في ذكرها وبيان ان لغة تتبع ما مضى به العرف نعم السنة في اللغة من اقل يوم عند من ان مثله

طلوع

وقيل ان العام لا يكون الا شيئا وصفا فيكون اخص من السنة ولا فائدة في ذلك لانه محقق في العرف على الظاهر والمراد
 بالثلاثة ما عرفت فمعنى السنة نعم الكلام في ان مثل ذلك اليوم اي شيء هل هو بالنسبة الى الشهر بمعنى ان العاشر
 لشعبان الى العاشر منه وبالنسبة الى الفصول بمعنى ان العاشر لفصل الربيع الى العاشر منه وان غير محقق الشهر فالاول
 هو السنة الهلالية والثاني هو السنة الشمسية واما احتمال كون السنة عدتها بمائة سنة فممكن فلو كانت مائة سنة في يومها
 لان بدا ولا فاضا فهو قضية الشهر كعدتها اثنتان في السنة اثني عشر شهرا وتعرف السنة بهذه العبارة لانه
 اللغزيع هو معروف عند الناس فياء على ان الشهر يطلق على ما كان ثلثة تكون السنة كذلك وهو اثني عشر شهرا اي
 فرض فيكون هناك بقية سنة عدتها وهل هو حقيق في كل على الاشراك والتشكيك وفي بعضها دون الاخر
 وجوه والذى راه ان العدد بخصوصها لا حقيقة بل اطلاق عليها لوجوبها في حقيقتها واما الاولان فهو حقيقة
 فهما على التشكيك في المبادر والاهل الى الغلبة الاستعمال فيبقى حمل ما على عن الفرية في خصوص او في المعاملات
 الشريعة عليه لزوم التزوية بالاول الثاني عشر وان لم يتم ليس بمعنى الحول بل انما حكمه يثبت بالدليل الخاص لا بغير
 مناسبة بقية اشتقاقه والكسر على ما حققناه في الفروع الف مائة مائة طار الى العرف وزادوا ثمان واربعون شهرا
 وسبقه ثمان شهرا بالمساحة المراد بليون تكسيرا في ذلك اثنا عشر شهرا واربعين شهرا مما يحيط به سنة ثمان
 مائة واربعة اشباع كل منها شبرا اثنا عشر واحدا منها ثم ان كل بعدا ما صحح وكسرا مائة منها فالاحتمال ان سنة ثمان
 مائة والكسر الكل لا يبلغ الكسر مع الكسر فمما يضرب احداهما في الثاني والاحتمال الثالث ان نقص عاز كذا ليس بكون
 مع اشمال الطرفين على الصحيح الكسر يضرب بحسب احداهما في محسب الاخر ونخرج احد الكسرين في مخرج الاخر فيحصل
 من الاول الى الثاني وان لم يكن اقل فيا الفية ثم العمل مع صحاح احداهما فقط وكسرا الاخر كل يضرب الصحيح صوة الكسر
 ثانيا حاصل الى مخرج نفسه كما مر مع ثلثي الف في احداهما والقوى في ثمانية يضرب بحسب الاول على الثاني في
 بنسبة او قيمته ومع كسر يضرب بحسب من في صوته والمخرج من احداهما في الاخر فيقسم او ينسب الى حاصلين الخارج
 هو المطلوب البين فندبر في هذا الضابط وان ثبتت تفصيلا في الكلام في طريقتي الضبط والحاسبة فليدبر بالبر
 الى ما كتبه شيخنا بهاء الدين محمد العاملي في كتاب الجبل المبين فان فيه ما لا مزيد عليه والرتول الكسر الفية
 ثونين وهو بالعراق مائة وثلثون درهما هي احد تسعون مثقالا شرعيا ومائة وثلثون مثقالا صغيرا وربع
 فالكر احد ثمانون الفا وتسعمائة والصغير باليمن النيزي ستمائة مثقال يكون مائة وستة وثلثون مثقالا ونصف
 والمد في رطل ونصف بالعراق مائة وخمسة وتسعون درهما والمكي طلان بالعراق والذي افهمناه من سيق
 موارد الفقهاء الرطل حيث يطلق في الاخبار مراد به بالعراق فليجعل عليه ما لم يفرق بينه على خلاف
 ويؤيد ذلك الخبر في الشر الذي يبين فيه التمر للشرب والوضوء وكذا الماء فالضابطان الاربعين الى الثمانين
 الى فوق ذلك قلت اي لا رطل فالبار طال مكيال بالعراق فهو الصانع ثمان مائة والعراق وسنة بالمد في
 اربعة و نصف بالمكي يكون الفا ومائة وسبعين درهما كل عشرة لستم قبل شرعنا وخمسة وربع مثقالا كسر
 في مكانه جعفر بن ابراهيم الى اني عسى ان يكون في بعض الصانع يكون بالون الفا ومائة وسبعين درهما
 بالوزن يعني درهما والمائة الف والتمشيد بربع الصانع لانه اربعة امداد واما في الجوز صانع التبع كان محمدا
 محمول على شيء مخصوص والاف الصانع المعروف في زمانه اربعة امداد على ما ثبت بالثقل المعبر الدنار والدينار
 واصله دنار بالتمشيد فابدل ومعناه مثقال من ذهب ليس المراد في الفقه من المثقال الا الشرعي هو عشرين

قبل ما والقبول ثلاث حبات من شعير كل حبة عبارة عن ثلث حبات من الارز فيكون بالشعير ستون حبة بالارز
 ما وثقناون حبة ونض ان لا يثر على ان الدنيا على هذا الحساب يكون الذهب القمي هو كسبي ما يما فلو على القم
 هو بالاعيان والصحيح ثلثة اذ باع المتقال العشرة والدرهم عشرة من بسبع مثاقيل شرعة وهو كسبي من القصة هو
 سنند وانبو توازي نصف مثاقيل خمسة واربعين حبة شعير اشد بر فضيل ان في الحاصل كان الذهب مختلفا بعضها
 خفقا وهي الطرية وبعضها ثقالا كل درهم ثمانية وانبو كانت تسمى العكيدة والعلبة نسبة الى راس البغل ملا
 من الملوكة فمع الخفيف الثقل جملة درهمين مثاقيل كل درهم سنند وانبو وقبل ان عمر فعل في الحش
 طلب حباته الخارج بالوزن الثقل وضعب على الرعية والشيء الكسبي فبين طرفي في الحش بالاهام بالفرج
 المعناد وبرد في القدر ثبات شعير مستوحل فانه ثبات فاده انهم وقد مر تخفيفه والذراع من المرفق الى
 اطراف الاصابع وهو ستة فضات كل قبضة اربع اصابع كل اصبع سبع شعيرات مثاقيل بالسطح الاكبر في المش
 المنصوب قبل ست عرض كل شعير سبع شعيرات من شعيرات البرزون وكفد في باب الكوف برد بسبع مثاقيل
 والمثل والمثلان تمامها وضعفها واحدا ذلك من قدم الانسان فان ثمانية سبعة اقدام بدم نفسه في ستو
 الخلف والمراد ببلوغ الظل في ذلك على ما حقه في اوقات الحياض المبردة في الشرح بلوغ الظل الحادث بعد الزوال
 سواء كان بعد اعدام او بعد غايه فصر الى ذلك لا مجموع الموجو والحادث والميل ثلث الفريخ ربعة الاف راع على
 الاصح وقرب منه يتحدد في الكلام العرب بعدد البصر كما في المغرب ولو فرض في ذلك في ارض خالصة عن الال
 وهاد من دون سطح عارض يقارب ذلك جدا وليس المراد بعد البصر في الشمس اذ قد يكون ذلك زيدا من اربعة
 فاسخ بل في الجو الجسم على الحس بصورة التوعية وعلى هذا فالفرسخ ثلث اميال اثنى عشر الف ذراع او قد مر مد البصر
 مرات الاربع قد تقدم مناقب ان الكسو والتافض لا يندبه في الشعيرات لانه قد مر تحقيق من هذه الحجة لكن الكلام
 في ان المنكر من يوم او شهر او سنة هل يكون ملغى في الحكم فبالقدر المعبر من الايام التصاح اولا بل بغير التافض
 جميع ما عداه من الاحكام المتعلقة بالزمان من ايام الحجاز والعدة والاسبراء وابام الدم والطهر ونظايرها وما
 ومنها المسئلة ان في هل اليوم مثلا محقق في الملق من لا يندبه وكذا الشهر السنة في جهة الان الكلام في
 الاخيرين ضعيف من جهة كون الشهر على ما قرر حقيق في ثلثين يوما والشيء عند مثل كل يوم عند ولا يدرى مد
 هلال او سبب شمس او نحو ذلك حتى يلزم فيها الانكسار والتلفيق بالنسبة الى انفسها انهم يدعيها الكسبي عينا اليوم
 فان انكساره كسرها فالكلام فيها الكلام فيه نعم لو قلنا بان الشهر عبارة عما بين الهلالين بحيث فيه هذا الكلام كما انه
 لو قلنا في السنة باعتبار خصوصية كما امر الاشارة اليه العام جار في بعض هذه الكلام ونحوه لو اعتبر الشهر السنة
 ملفف مع محل الفصل بين الشقين ويجوز ان ذلك توضيح في الوارز والحاصل هذا اطلاق هذه اللفاظ على
 من الشقين على فرض ان كان التلفيق حقيقا ويجاز اقل الاول فهل هو على الواح والشك في وجوه ثلثة
 ضلي الواح الكلام في اعتبار التلفيق في جميع ذلك وعلى الاخيرين لا دليل عليه وعلى الجازية واخوه على
 من جهة انصار اللفاظ على القدر المتبادر كما لا يخفى الذي راه ان مقتضى الامارة وطهره العرب الحجازية
 القاعدة اللفظية لا فردية عدم التلفيق فيسقط المنكر ويجب من اليوم التام وطهره الشهر السنة على فرض ذلك
 ولكن الكلام في الهبات التركبية المتولدة من اضاف الافعال جميع الايام والشهو ونحو ذلك ويجوز في البحث
 عن قريب على تقدير ثبوت التلفيق محقق في جهة وقربته على الاصح فهل المراد بالتلفيق اعتبار هذا وما

من اليوم منكسر من اليوم الاخر واعتبار بقاء الشرحان من اليوم الاخر كقدر بقائه من المنكسر او ملاحظة مقدار نصيبه
الى اليوم الاخر كسبته ذلك المقدار الى اليوم منكسر حوله ثلثة ونظير التمرة في نقصان الايام وزيادة فيها ففي ثلثة
ايام بخار يحولون مثلا لو فرضنا وقوع كسح بعد اربع ساعات من طلوع الشمس يوم مقدار واحد واثني عشر ساعة كليلته
فيكون اليوم الثاني اثني عشر ربيع واثني ربيع والرابع اثني عشر وسنة واثني ربيع على الوجه الاول ينبغي بقاء الخبار في اليوم الرابع
والمضي اربع ساعات من النهار وان بقي الى الليل ثمانية وسنة واثني ربيع على الوجه الثاني ينبغي بقاء الخبار الى ربيع
ساعات وستة واثني ربيع يكون الباقي ثمانية يوم البيع وعلى الوجه الثالث ينبغي الخبار الى اربع ساعات واثني ربيع
الذي مضى من يوم البيع اربع ساعات وهو ثلث بالنسبة الى اثني عشر فيعتبر ثلث اليوم الرابع وهو اربع
وثلثان ونظير ذلك لو كان بقى اليوم ستة واثني ربيع على الاول الى ربيع وعلى الثاني الى اربع على الستة واثني ربيع
وعلى الثالث الى اربعة الا قد يقسم وقس على ذلك سائر الفروض في الايام المختلفة ونظير ذلك في النهار من الليل
بالعكس فيما يحتاج الى ذلك والذي يباعد العرف اعتبار الوجه الثالث لا يفهم من قول الفاضل بقى
ثلثة ايام في البلد فضلا في مع انكسار واحد ما او قول الفاضل جاز من اليوم الثاني الذي بمقدار المنكسر هذا اليوم
الا التوزيع بالاشاعة وملاحظة النسبة ويقولون مثلا من نصف هذا اليوم الى نصف ذلك اليوم ومن ثلثة
الي ثلثة وليس احد ان يقول لو بقي في بلد من نصف هذا الى ما بقيت يوما مطلقا تاما لا نه على تقدير نقص اليوم
الثاني صار هذا بنقص بدقيقة او اثنى عشر دقيقة على تقدير زيادة بل بعد هذا يوما مطلقا تاما والسر
في ان الحاق شقي اليوم باليوم الزائد حتى ينقص الحاقه باليوم الناقص فيزيد ليل عليه بل لا يفهم من معنى
المنطق الا وهو مركب بين الطرفين من وجه وبما سبها من آخر كركب لمر من محاور الحاقه من يوم مطلق
ينقص عن طولها ويزيد عن قصرها فتدبر فانه كلام ليس عليه اعتبار الحاقه من هذا بل من هذا الحاقه ونظيرها
قد عرفت مما مضى اليوم حقيقة في النهار وليس الليل دخلا في معناه الا في وجه ضعف جدا فلو قال ثلثة ايام
كذلك مثلا او خمسة ايام مثلا فمعناه اعتبار النهار دون الليل لكن الم لازم من هذا التركيب هو
الليالي الوسطية في ذلك دون الليلة الاولى والاخرى فان المنباد من قوله خبار يحولون ثلثة ايام المشتري
دخول الليلين الواضحين بعد الاول والثاني ذلك في الحكم وهذا من لوازم التركيب لا يتصل بمحل الخبار
في اليوم دون الليلة ونحو ذلك في نواي الا فانه فان المنباد من قوله الا ان يوى عشرة ايام دخول سبع ليال
فيها وليس المعنى فاما ما هو ان ساقول بلياليها ومن يقول بان الليلة داخل في اللفظ محي فيه وجه ثلثة ايام
ادخاله الليلة السابقة ايضه في ذلك حتى يعم ثلث ليال وقايتها ادخال الليلة اللاحقة لاخر اليوم لعين ما مر
ثالثها ادخال السابقة فلنا بان الليل مقدم على النهار عملا بالعرف وادخال اللاحقة ان قلنا بالعكس عملا
بالشك كما حقق في محله ويحمل ايضه التحريم الترتيب ويحمل ادخال السابقة ان تقول ابتداء الشيء المحذور من الليل
واللاحقة ابتداء من النهار ويحمل ايضه سقوط الليلة الواحدة في الثاني محي على هذا القول المنطق الليل
على ما مرناه في النهار لو انفق ابتداء في وسط الليل والبحث في هذا المقام مجال واسع والعمل في النظر النبي على
الضوابط والنتائج مقام اخر وقد يلزم التركيب يتم دخول الليالي بعد الايام لا من حاق اللفظ كما ذكرناه بل من
الوجود الخارجي كما لو انفق البيع اونية الافامة والتولد والموت والخلق او نحو ذلك في اول الليل فانه دخل
الليلة الاولى ايضه في عدد الايام لا يوقف على ايام المقترحة الى وجود الليالي في الخارج وهو مشتق الا لزام

وكما لو اتفق احد هذه الامور في وسط النهار وقلنا بالتلفيق فانه يكون اللبالي بعد الايام لكنه يكون اللبالي اياه
 والا فاما ملفف وقد دخل نصف الليل واذا انقضى لوقع الشيء من ذلك في الاشياء ولذلك اعتبر خارجة من الاحصاء
 في هذه الحدود باللبالي المتوسط ولم يلقوا الي غيرها لما عرفت من دخولها في اصل مدلول الخطا لعدم الانتكاس
 الماهية ودخول ما ذكره هنا في بعض المصاديق للزوم للوجود الخارجي في بعض الاحيان وليس خصهم عن تحصيل ذلك
 بالتوسط اخرج ما عداها من الحكم وان فرض كما فرضناه فلان هل قد عرفت ان اطلاق الشهر محل على الهلال
 لكن لو دفع ما عداها بالشهور من غير سبع او عدة او شرط او نحو ذلك في اشياء الشهر فلا احتساب في ذلك وجوه ثلاثة
 والشر في ذلك لقطع بعدم احتساب الناقص كما لا وعده سقوط هذا الناقص من الاعتبار قطعت بحسب شهو
 هالكة فانه ما يقرب منه المقام او كون القاعدة التلفيق فلا من ضم هذا الناقص الى ما بعد في علم ان هذا قربة
 على عدم اعادة الشهور الهالكة صلا لعدم امكان وجودها من حين وقوع الواقعة في اشياء الشهر والمعتبر
 اطلاق اللفظ لتعبر كلها عدة ولم يعبر باللبالي من علم ان المبادر للهلال الا ان نفوم قربة على غيره سواء
 جعلنا ذلك مجازا او فردا غير مبادر او ادا على الافتضار في الخروج عن القاعدة الى المنفى ادعى ان الشهور الهالكة
 الناقصة لا دليل على اعتبارها عدة بنعم هذا المنكسر لا دليل على عدم سقوط بل لزوم انضمامه عرفا لانه لا يمكن
 كونه هالكا لاجلناه على معنى آخر واعتبرنا فيه التلفيق كما هو طريقة المشركين لم يهاطروا بهن احد هاتين الشهر
 الناقص من الاخر بمقدار ما مضى منه فيمكن ان يكون ثلثين ثلثين لو حل الهلال الاول بعد وان يكون اربعة
 وعشرين لو نقص يوم من اخره ولعل الوجه في ذلك نبأه هذا الفرض من الاطلاق فان قول القائل في اليوم الثاني
 من رجب في طلوع الشمس ارجئك هذه الدار من يومنا هذا الى سنة اشهر لا يفهم منه الا الى الثاني عشر من المحرم
 وفي طلوع الشمس ان كان شهر رجب فاصاب يوم وثانيه اكتمل الناقص ثلثين ففي هذا الفرض يجعل اليوم الثاني عشر
 في مدة الاجارة لو كان شهر رجب فاصاب كما اخبرنا اساطير اصحابنا والوجه في ذلك بعد العلم باحساب الناقص في خروج
 عن نظم اللفظ في ذلك الشهر خاصة بحمله على المعنى في زمانه ما معى مجازي وفرد غير مبادر كما اخبرناه مع كونه على علم
 الهلال في الحد امكانه في المنكسر محمل على العدد وهو ثلثون اما انما لنا نقص مقدار ما مضى فقد يكون تسعة وعشرين مع
 ليس شهر هلال ولا عدة ولا ربيع اما مجازا او بعد المجازين ولا يسمى العشر تسعة وعشرين يوما شهره مطر وهذا
 ذكر قومي من لم يوافقوا لنبأه والعرف في المعاني التركيبية في باب التلفيق فانه قد يستفاد من ان كسبي لا يطبق على
 قواعد الفرائد كما ذكرناه في جواب ابن جني حيث علم ان اغلب اللغة مجازة فمواضع ما قد ناس من كون التلفيق على خلاف
 القاعدة بالنظر الى اللفظ المفرد هل هناك ضابط كل من منته خاوية على اداة المنفوق من هذا التركيب لا نقول ان
 في الترواح والارضاع ومسافر القصر ينحون او توضع يوما او مستر يوم وكل قول اقل الجهر والاسطر لشد البون
 الرباط وخيار الجون والتبر والناحية من جهة الشفع في احضار الثمن بثلث ايام ونظير ذلك لو فرض زيادة المدة
 بعرف اللفظ نحو او ينج عشرون دلو او في خمس من ايام لثا او الدية ما يغيره بل يشمل التزج والارضاع او مستر
 يوم او اليومين الناميين مع يومين نصفين الثلثة او التعريف نصفين مع نصفها او كفاية اربعين نصفين من دلو
 او لزوم الشاة في عشر من ايام عشر كبر بين اثنين او كفاية اعطاء النصف لثا من ماني بعبر نصف لك فماتوا
 من ذلك ونحوه مندو وشبهه ولا يشمل ما اورد ومدار الفرائد الخاصة والذي يظهر بعد التامل عدم وجود ما لا
 على دخول المنفوق على الاطلاق ثم لودل قربة على عدم خرج المنكسر الحكم وعدم زياده على ذلك كما هو ظاهر في الجهر

والجهر وخيار الحيوان ومهلة الشفع بضاب لانعام بعد التامل الشام فلا بأس بالدخول ولا فضا عد ذلك فالأصل
عدم ترتيب الأثر بعد عموم الدخول تحت اللفظ وعليك بما حفظه أدلة المفاتيح في الحد بدخلي يظهر لك جليلة الحال
هذا مقام استعمال البس في البسط بحال الضابطة لسمعة ما لم يرد له تحديد في الشرع سواء كان أصل التقدير
من الشارع أو من المكلفين فمعاملاتهم من عقد وأبلاع فثمان أحدهما ما اغيرة الاعتبار من الشرع والتحقق عن
الحكم الذي صدر من الشارع وثانيهما ما ليس فيه خصوص اعتبارا أما الأول فمردوا البس يخرج لأحداث ونحو القادة
للحق والنفاس لما كواك الملبوس في نحو الصلوة والكيل وكوزن والمعاوضات ونحوها وتوابع مغلطات لغو كاليون
للبيع لعين كساجرة ونفود المعاملة والمرح والبول في الفراش إلا بان كونها عينا في كون الشيء مكيلا وموزوناً في
الزنا ولزوم الاعتبار بذلك في المعاملة وانضاض إطلاق اللفظ البس في بثمان أحدهما في أن الاعتناء بعد اعتبار
في معنى اللفظ وفي حق الحكم لا تصرف الدليل البس وفيما الفرع عليه ما في شئ يحصل قفول لا بحث في أن العادة ليس
حقيقة في الشرع غير ما هو معناه لغة وعرفاً لا صلة عدم كلف له يدعيه وما ورد في باب المحض الحد كاستد
لا بدل ولا على نفع معنى اللفظ بل إنما هو تحديد لما يلحقه أحكام العادة من الأقران ولو يطلق عليه اسم العادة خفيفة
وبعبارة أخرى نقول إن تحديد الشارع هناك ليس تحقيق معنى اللفظ قصد مجرد حصول ذلك الحد بل ما كان حكم المتنا
الرجوع إلى عادتها وكانت العادة امر عرفياً لا تنضبط بما معن كلف هذا المتنا الذي ليس من أدراك المتنا
المتحدة بالرجوع إلى العرف كيف فلا اضطرب في مثل ذلك حلة العلماء للمفحصين وكان التكليف ضوابطاً مما العباد
من صلوة وصوم وقراءة وحج أصح من ظاهر ذلك مضافاً إلى حقوق أخرا وإدراك الشارع عطاء ضابط في ذلك المشكل
على مقتضى ما قرناه في حد بثمان في الشرع والحاصل أن حقيقة الاعتبار كاشفة عن كون ما زاد على العادة
لا العادة التي جعلت بالشرع واعتبار ذلك من الشارع تعبد ما عد كما استسناه سابقاً وثانياً نقول إن هذا التقدير
لا يأم الأقران وأما المحض لفظ العادة اصطلاحاً لم يستعمل إلا نادراً وله بسو اللفظ لبيان ما هذه العادة وثالثاً نقول إن
ذلك معنى العادة في المحض لا يدل على كونه بهذا المعنى في كل مكان كونه كاشفاً عن حقيقة ممنوع وراجعاً نقول على فرض
هذا المعنى في بيان لفظ العادة من غير ما أطلق في الشرع مراد به المنكر مرة ولا ينفق لك فيما جاء فيه اعتبار العادة من خلاف
الألفاظ وانظر فيما قد نصير إلى المعنا والعرف دون ما جعله الشرع عادة فاذ لم يكن كاشفاً نقول لا كلام في عدم تحقيق
بالمر الواحد لأن المبادر خلافه في صحة ما بعده وبره مادة اللفظ لا اعتبار معنى العرف في استنفاد وأما المرفان فظاهر
من إحصائنا منهم الشيخ شيخنا الشهيد هو أحد في غير البول في الفرائض خصوصاً لا نعوذ من خلل العادة إذ هو بمعنى ما يبو
وينكر ولا دل في باب المحض لوراث الدم إماماً معلومة مرة فاذ جاء الدم بعد ذلك عد إمام سوفلك أيامها
وليس هذا التحقيق معنى العادة إذ في خصوص بيان من لها عادة وإمام معلومة بذلك العادة فلا تدخل في حصوله
في هذا المعنى غير ثابتة لأن العرف يطلق العادة بعد مرتين والذي راه عند الصديق في مجرى المرتين وكون المحض كذا
والفرق ما ذكرناه في ضد البحث وكون استنفاد من يعود لا يدل على كون كل عوادة يجوز اعتبار الملك ولا استنفاد في معناه
نعم يدل على عدم صدق العرف ويرد مذمتنا في بيانها تحقيق بالوحد في المحض وأما الثالث فهو أنه الأكثر في تحقيق العادة
وهو محتمل لمرتين أحدهما كون التاكد كاشفاً عن تحقيق العادة بالثانية وثانيها كون فاعله من من تحفظها وتقر بالبول
والمرتين لا يحقق المرتين لا يحكم العادة على كسب معنى في شرط في صفة العادة بالثانية ونحو الثالث ولعل الثالث
بل التقيد بالحل أن كان لا يقدح في جارية معارضة أخرى عقب الثالث لثانية شرط في صفة العادة بالثانية وأما الثاني فغيره

لا يحتاج الى بيان والذي راه صدق في الثالث على طرف النفل بعد الثامنة لا اض جد العادة الا ان ظاهر جمع في ثانيا
الاكتفاء بها وثانها ان للدار حصة العادة في كل زمان في مكان واحد من احد على الثاني هل يحرك
بذلك لا الكلي ويحقق في مورد خاصة وعلى المفاد يرسل في الحكم مدارا لاعتبار وجو وعدا فبالخصوص يحصل
بعدم او يدر مداره وجو خاصة بمعنى انه متى ما تحقق غلق الحكم لا ينزل بالزوال فينتج بحث ان العادة بنفسها او
جعلت كلام الله موضوعا للحكم كما في بعض النفاث النوع في العقود في نفوذ المعاملة وعقد الموضع البواقي لا بان فيفسر
الكلي والوزن الى المعتاد ونظير ذلك ومرادنا يكونها مناط الحكم كونها باعنا على البناء على هذا الحكم وكونها علة في ذلك
فان تحفظها صار سببا للرجوع عليها من انما لم يتم والحقوق فمناخ لدار والبناء والاغلاق في بعضها وثبات الملوكة في
وجو العقب لانهام ونحو ذلك في جادة لبعول في انصرف طلاق النفاذ والبيع والوكل في معاملة الى العالم في صد
العقبية الاسباب اذ لو عد لا بعد عبا وفي انصرف من في الفقه في نحو ذلك الى المعتاد وفي لزم نفقة المضار كعنة
على العالم في المسافات ونحوه وحفظ الودائع وبعبارة اخرى فيكون العادة سببا لجعل حكم او حصر لفظا في معنى
يذكر الحكم مدارا لاعتبار في زمان ومكان ونوع وجنس فكل امرئ تنبع عادة نفسها وان تغيرت فالحكم لا يفسد وكل
لفظ من لفظا المذكورة وما يبع من انواع تتبع بل لا خلاف للفظ وايضا في كماله في ذلك وكلما تغيرت العادة في شيء
من ذلك تغير من طرف يخرج كسئلة علم الوجوه في ذلك ولا ريب في زوال المعلوم في زوال سببه من هذا البحث وجو
سبب لا دخل له في محل البحث في قواعد الشهادين في اعتبار العرف الخاص في ذلك اعتبارا يقوم قطع الثمرة قبل انيتها
وليس في محله بعد العادة ولو كان اعتبارا لاعتبار في موضع الحكم بمعنى على خطاب من الشارع بلفظ وانصرف اذ لا لفظ
الى المعتاد لان العادة سبب في ذلك الحكم بل العلة لا غلظها او علم انها غير العادة لكن يعلق بموضوع شائع معاد كقول
الشارع لا يبعد على ما يكون على ملبوس وفي نفقة الزوجة لا فارب الملوكة اطعمهم مما ناكلون والشيء مما يملك
ويجوز له بها في المكيل والموزون ويخرج عشرة دلاء عن ايشير بنفصل الوضوء ما خرج عن المخرجين غير ذلك مما على شأ
عليه الحكم وانصرف الى المعتاد ونحوه مسئلة مستقلة بخلاف المأخوذة من الاطلاق في انصرف لحد بدأت اليه فضا وجو
احد مما لاحظ المعتاد في زمان في جميع ذلك نظر الى ان عنوان الحكم هو ان يخرج اعتبارا وصفه قبل التغير والحد
بحال في زمان ولا خلاف في وجوب هذا الموضوع بالوصف فكما ان الدنبار والذهب والطل فظا في ذلك من ذلك في ذلك
لم يؤخذ معها وصف اذ بها ما في من الشئ وكل لا وزن ولا يبعد على ما في هذا الزمان فكل في الملبوس والمكيل و
المخرج ونحو ذلك مما يلفظ الوصف في حكم في ذلك الموضوع لكل زمان ومكان وان تبدل الوصف ولم يكن في ذلك
وصف مكانا صلا فلا يحد فله بوصف زمان اخر او كاد فيه بوصف مكان اخر وثانها الفرق بين الذي
والموصوف بان اعتبارا لوصف بشيء يكون ذلك علة في ذلك الحكم في الجملة فكما كان هذا الوصف معاد في الوصف
الامكنة فهو داخل تحت اللفظ سواء كان في من الشئ او غيره لان عنوان الحكم انما هو لشيء و لشيء يصدق على كل فرد
منه الخارج وصار في الافراد الغالبة وليس مناه الا ما تلبس بهذا الوصف في الغالب المعتاد وانصرف تحت التغير معاد كما
زال احد الامر من ان يفتي بان يكون موضوعا لغيره والبالا غير موضوع يفتي الحكم في ذلك التفتاء الا في الملبوس ونحوه كونه
في من الشئ او مكانا لا يفتي بالعموم والثانها اعتبارا ما وجد من الافراد في زمان الشئ وان تغيرت في ذلك وصافها احد الحكم
الذات وكونا لوصف مورد لا يحد واعتبارا في ذلك من الافراد فيمنه وانصرف في هذا الوصف معاد فله بوصف العلة المستفاد
جعل الوصف شيئا في غير ما في من الشئ لانها ما لا في زمانه وانغير وصفه جباين فيكون في الوصف المعاني في حكم لكل الامكنة

منها في حكم

ولا يعاها عموما الحكم في المكان دون الزمان بمعنى ان المعناد في زمن شرقي اى مقام كان يجري حكمه بالنسبة الى الجميع
 اللفظ لكل ما يخفى فيه الوصف لا اعتبار وشمول الحكم لكافة المكلفين بالخطاب بقاعدة الاشتراك واما
 الزمان فلا معنى ان ما حصل فيه الوصف في الارض من ان الساخرة في مكان خاص عام لا ينفك الحكم عموما ولا يصح
 نعم ما ثبت في زمان الشك في الحكم في ما دام الوصف في ولو في مكان من الامكنة وخامسها عموما الحكم في الزمان
 ان كل زمان يجد فيه الوصف فهو داخل تحت الحكم لعموم العلة ولا يعم غير مكان عباده فقول الشك لا ينفك على ملبس
 ولا ما كونه كذا وجدا منصف باحدهما في اى مان كان حكمه المنع عن التجو بالنظر الى المكان الذي حصل فيه
 الوصف لا اعتبار دون غيرهم فيكون كل مكلفا بعبادة نفسه وجودا وعبادة ما وسادسها عموما الحكم لكل زمان
 وكل مكان مع عدم دوران الحكم مدار الوصف عدم ما فكما مخفى فيه الوصف اى زمان وى مان تحت الحكم
 عموما المكلفين في الزمان وان ال وصف بعد ذلك ثباتا للحكم في ذلك باستنباط العلة في لا ثبات في كل زمان
 وبقاعدة الاشتراك في كل مكان ابقاء له بعد ذلك الوصف لا يستصحب لعدم ثبوت العلة في عدم
 الظاهر من كلمة الا خطابا اعتبارا الوجه خامس الثقات واعتبار الوجه الثاني في التجدي على الماكول والملبس
 واعتبار الوجه الثالث في التروا في المبكى والموزون ويظهر من بعضهم وجوه اخرى في ذلك والذي ينبغي تأسيس
 الضابط في ذلك خروج بعض الافراد بدليل خاص غير خارج فقول امال الدوات كالدلو والبرجل والخطوة ذلك
 صلا فلا قوى اتباعا لعماد الفاعل في ذلك تحصيله واحتمال لزوم التبريد ومعناد في من الخطاب غل الاغصان
 او السائر شبرا ودرع معناد في من الخطاب فلا ينفع ما اعتدك هذا الزمان لو ثبت القصر والضعف في ذلك
 لا يعبأ بحد وليس في ذلك بعد لا يضرب الى المعارف بل ان التكليف لذات المعارف فيكون كل مكلفا على
 معارف زمانه ومكانه ولا يتجمل في غير هذا بل يزم مثله في الارطال والموازين والدراهم ونحو ذلك لان
 كلامنا في الكلى المعارف لا افراد لا في اللفظ المختلف المعاني فان اشتراك اللفظ او نقله من معنى الى اخر لا يوجب
 اجزاء المعنى لاخر عما اراده التسم وبالحيلة الكلام في المذوات بمعنى اسماء الاجناس التي لها افراد متعارفة في الزمان
 وان كان المعارف من افراد الخط والابل مثله في زمان غير ما هو للمعارف في زمان اخر وبديل على هذا المعنى
 اصل الفرض واضح باننا في ابواب لفظة حيث ذكر واما المعارف في لذوات ولم يذكر احد كون متعارفا في فردا
 زمن الشارع فارقت هذا البناء منها كما على عدم تغير الافراد المتعارفة الشافعية لذوات ولو ثبت التغير
 لا غير المعناد في زمن شرقي فلتك مع ان ذلك لا يمكن في مثل لوالبر ونظائره خلاف كلامهم بل ظاهرهم كقائه
 المتعارف ليوم والسبب في التكليف لطابع في من الفرد المتعارف فحصل متعارف من الشرع لا دخل في
 ذلك فاما ما اعقبه الاوصاف التي تختلف بحسب الزمان والمكان فمخفى فيه عموما الحكم لاهل كل مكان معناد
 الوصف فحيز كون الشئ ما كولا او ملبوسا او مبكلا وموزونا معنادا في حد لا يمكن بوجبه في هذه الاشياء
 البهائم بصرف ضارفت الى اعتبارا شياص مخصوصة او بل ان كل فاذن هذا اللفظ اعلق الحكم على
 كافة المكلفين بقاعدة الاشتراك في التكليف لا اذ دل دليل من خارج على التخصيص واما ما جاز في زمان فلا كلام
 في دخول ما وجد فيه الوصف في زمان الخطاب لو في مكان ما دام باقيا على هذا الوصف لا كلام في خروج ما وجد
 انصاف بعد من الشارع وليس المعناد في زمانه بذلك الوصف اما علة الوصف المستفاد من خطابه الفرض
 انه قد زال فلا وجه لدخول هذا الفرض في الحكم من حيث الدليل نعم لو قلنا بدخوله تحت الدليل ما دام الوصف متجدي

سببه الاستصحاب بعد والوصف والتحقيق عدم جريانها في ما شرط بقاء الموضوع وحيث ان شق
للعلة فيكون عنوان الحكم المستقلا الذات ذات الصف بقى الماء المتغير بعد والغير يستحيل سببه لا محال كون
الوصف على محض والمقبية غير فكذلك فيما يتجوز فيه الوصف للموجب للحكم بعد والوصف فانه قول لا فرق بين كون
موضوع الماء اذ تغير وبين كونه المتغير على الثاني لا يجري فيه الاستصحاب كما لا يجري في المثل اذا سلم وفرق بين
كون الاسم لما خود للحكم الذات ذات الصف بصفة وبين كونه الموضوع المستقلا لانه فاذ كان موضوع الحكم كحظة
فا كانت مكبلة يستصحب حكمها اذ خرجت عن المكبلة واذا كان الموضوع لم يكلل الاستصحاب كالحكم المتعلق به بعد وال
الوصف لا موضوع والحظة لا دخل له في الحكم بالمره فيبقى البحث في المتصف زمن الشارع اذ ازال عنه الوصف في الاثر
المتاخره وفي المجلد فيه الوصف في زمان متأخر ما دام الوصف مع عدم انضافه في زمن الشارع ففيه دخول تحت
الحكم واخرجهما او دخول الاول والثاني او بالعكس جوه معلوم وجوهها تاسسوا الذي يترجم في النظر القاهر
الوجه لا حصر للعلة المستفاده من الوصف دخول الاول والثاني كون الذات موضوع الحكم ولو بهذا العنوان وهو
خلاف ظاهر اللفظ وفوق الاستصحاب ان كان اجاعا فهو لعدم ان كان هناك دليل اخر فهو متبع وان جعلنا
مواهم قهريه على اداة ذلك كما تنكسر عليه في غالب المواضع خلافا لما ذكرنا من المعرضين عن كمال اصحابنا المتبحرين
فلا اشكال من رفعه والغلا دليل على شيء من ذلك واقاما الثاني فهو ما لم يوجد فيه خصوص العادة ولا المبدأ بل
معناه موكل الى العرف كما في معنى الغسل والعصر ولا ينطبق الظاهر بالشمس وتوب لكن والكفر ومعنى الغسل
والصعيد العورة في وجوه الفعل الكثير والجهر الاحفاد وكثير السك والسهو كفسر سوم الانعام والاطعام
ومنايات المروءة وبدا الصداق ومعنى القبض ضبط الاوصاف بحيث يرتفع الجمالة في كل شيء تحسه معنى القوي
في الجواهر والثقل وفي ضد الجار في الوصف وفي معنى الاحياء والعشب حرز السارق ونظائر ذلك مما لا يحصى
والمرجع في ذلك كله العرف لا تضاراف للفظ الى ما يشي لعرف به وينفذ على المعنى القوي اذ انما يضرب لكل دليل
في ذلك كون الرسالة بلسان الغوم والى ذلك يذكر كلمة الاصولية في باب له واحدا في النواهي المفاهيم المتناظرة
والاجمال والبيان والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد اذ ليس في هذه المسائل شيء معتمد سوى ما يستفاد من
العرف وان طال جماعه في خبر الوجوه والادلة والاعتراضات والستبها صابطة اذ كان المرجع في تحضو
معنى اللفظ الى كلمة اهل اللغة بمعنى المتبعين للاستعمال الملاحظين للقامات الذين يصفون في ضبط المعاني
مضامين كثيرة فان اختلفت في ذلك فكل معنى للفظ فلا اشكال في ذلك وان اختلفت كلامهم كما انفق ذلك في
مثل الكتب الصعيد الطهو ومعنى السحر والغناء والكهانة ونحوها ومعنى السراح في اطلاق اسم الانسان المرب
اللاحقة وفي ضد النسبة من طرف الام ونظائر ذلك فقولنا للاختلافات صوكثير واحد ما ان يكون التماثل
بالاقل الاكثر المستقل بمعنى ان احدهما ذكر معنى احدا والاخر ذكر هذا المعنى مع معنى اخر وثانها التفاوت
بالقلة والكثرة في المصداق الرابع في البنيان في المفهوم كفسر احدهما البديا دون الكف والاخر ما دون الكف
وتفسير مجمع بالاشتباه والثالث في التماثل ما خالف التفسير بالبيان كفسر احدهما اللفظ المعنى ذكر الاخر معنى اخر
لدواعيها التفاوت بالعموم والخصوص مع كفسر احدهما اللفظ المعنى ذكر الاخر معنى اخر مباين لدواعيها الصعيد
بوجه الارض والاخر بالترتيب خامسها التفاوت بالعموم والخصوص وجه ذكر احدهما في الغناء انه مد الصومع
الترجيح وقد يجمع الاقسام والحكم علم من العلم مع ذلك كله فاما ان يصح كل منهما في الاخر ونفي ما علم اذ ذكر

في كتابه واسكت عرف لك وعلى تقديره فاما ان يطلع على ما ذكره غيره ولم يلقه اليه اوله وطلع نقول ان
كان التفاوت بالقله والكثرة بالاستقلال فالمعنى المنقوله ثابت واما الاخر فان كان الساكت نفاء
فهو المعارض الذي احكامه ان سكنا احكامه عنه مع طلاء عليه فيجعل القول بان هذا بمنزلة النفي ولو كان
الذكر بعد طلاء فالسكوت بيان لعدم كونه بهذا المعنى ويجعل ان يوافقه كما يطلع فان فيه وجهين احدهما
ان يترجم الذكر الى على لعدم من جهة ان بناء اهل اللغة على حصر المعاني والاستعمال في نفي ما عداهما
مجرد اثبات ما علم عند وان كان هناك معان اخرا فالسكوت في مقام البيان بنفي المحصر ثانياً ان يوافقه
ذلك بفعل محصر في الطلاء عليه فعدم الذكر على انه يفهم عليه في استعمال العرب ولا ينافي طلاء غيره على
غيره والخ هو الوجه الثاني اذ عدم الذكر اعلم من النفي يجوز كونه لعدم وقوفه عليه او عدم بثبوته عند العام
لا يدل على الخاص فذا لم يدل على ذلك فالمثبت في هاتين الصورتين سلم عن المعارض قبل ان كان يدخول
الا فليكن الاكثر في هذا الاقل لا يثبت من المعنيين ولا وجهان والوجه ليس هنا بين المعنيين
في المفهوم الذي هو من الوضع ليس هذا الا كما لم يبين جفياً وان كان بالتباين مع نفي كل منهما الاخر يقع
المعارض باي حكم ويدور مع طلاء او يثبت فلا قوى ثبوت المعنيين مع ما اقرنا ان السكوت غير نافذ
منهما مخبراً معارض ان كان بالعموم وبنابيه هم كون هذا المعارض مثل الاخبار بحمل المطلق على المفيد
فالاحد ان الغنا هو هذا الصواب والآخر مد الصواب مع الترجيع فالثالث مع لطيف بقوله نقول ان الغنا
عبارة عن مد الصواب مع الترجيع لطيف وهذا توهم فاسد اما اوله فلا في الاطلاق والمفيد فرع كون المطلق غير
ناف للمفيد فاثبت ان يقول ان الاطلاق في مقام التعريف غير الاطلاق في مقام الحكم فمن قال انه مد الصواب هو
ذلك لا غير فهذا انهم مفيد بعدم فكيف يجعل هذا مد لا يوافق ذلك في السكوت غير ان على النفي فاعلم
بطلع قلت هذا في المعنيين حتى اما المعنى الواحد فالظن ان ما ذكره تمام المعنى فان قلت فبطل المعنى بالاعم
كثيراً على كون التفسير بنوعه على راد الاخص من ذلك التفسير لا يخص ايضاً كثيراً فيكون كذا اعم في القول الاخر في
على راد الاعم فترجع احدهما على الآخر ترجيحاً بارجح واما ثانياً فلا في معنى المفيد فهمه كعرف وذلك عما هو
كلام الشخص الواحد وما هو في حكم الواحد ككلام الله ورسوله وامانة الاطلاع كل منهم ما اطلع عليه لاخر
بأي نحو كان والقرن ان الحكم في الواضع واحد المراد مفيد واما تفيد كلام المصنفين بعضهم ببعض فهذا من
الاولهام المحببة بل انما منع من تفيد كلام المصنف الواحد مقامين بعضهم ببعض بل يجعله على المعنى الواحد
اما ثانياً فلا في معنى التفيد العلم بالاجاد التكليف مع امكان كونها بكلمتين فلا وجه للتفيد فقوله ان
احتمال الوضع للطلق والمفيد فام بل ظاهر كلام النافلين فهو ذلك فاحتمال اطلاق احدهما على الآخر حال عروج
ما في هذا الكلام من الضعف من وجوه اخر ايضاً فاذ لم يجز التفيد فيكونان معنيين متكافئين كصوة التباين
فان كان احدهما نفي الاخر فهو معارض الا مقتضى ما قرناه الاخذ بهما معاً لانها نافية عن الوضع لا معارض
شيء منهما وان كان بالعموم من جهة فقد نفى الاخذ بما ذكره الاجتماع ومرجع تفيد كل من الكلامين بالاخر فلا
من ذلك مثلاً اعتبار الطريق الترجيع كليهما في معنى لغتي المثال المتشابه والوجه فيه نظراً الى اطلاق
التفيد من جهة واحد من اصالة عدم الاشتراك وكون المفيد يثبت وشيخو تفيد بالاعم في كلامهم والحوار
بعبه ما من اندفاع الاصان ظاهر لفظ لعدم وجود المنفرد في عالم المفهوم الذي هو مرجع المعارض المنفرد

١٨١
في الوجود لا دخل له في التحديد ثم ثمة في التكاليف وكما انهم يفسرون بالاعمال يفسرون بالاحصائيات والقياس مع احتمال
التعدد وظهوره وكونه في كلام اشخاص متعددين وظهور كلام كل منها في حق الآخر على وجه قدماه لا وجه له فيكون هذا
كقوة التباين في تحقق المعارض مع تنقي لكل منهما الاخر والمضاه الفاعلة لعبار المعينين معا بدنه على حصة
في نظيره واما صورة المعارض الذي ذكرناه في هذه الفروض او غيرها ذكرنا ما يقضي على الخلاف في اللغويين
متم على المعارض يدعي كون عدم الذكر على اذنه لعدم سماعه اطلاع على ما ذكره غيره وسكونه عنه في مقدم
نفسه وجود احد ما تقدم المثبت على الثاني فاحد ما اثبتته كل منهما او عدم الاثبات في نفسه فيقول المقلد في
الاثر في صورة المعارض في صورة المحسنة ووجه تقديمه على ما تقدم بقول الشاذلي على الثاني في باب الدعا
والحكومات واما من جهة الاحتمال على قوله لا ادري ان قال ادري فانه بعد الدفن في العلم فقدر فلا يعم
كلام المثبت او عدمه لا ينافي علم غيره واما من جهة عدم مقابله قوله مع قول المثبت في حصول الظن في الاحتمال
خطا المثبت بعد جدا واحتمال عدم اطلاع الثاني في قريب من العقل والعادة فالظن بالاثبات لا بد من التيقن واما
جهة كلام الثاني في تقرير الاصل فيكون كالمذكور وكلام المثبت يخرج عن فيكون كما هو مسلل لدعي لا ريب في كلام
في الحجة كالبينة ولا ريب في بنية المدعي مقدم في صورة المعارض فلا بد من ثباتها اخذ الفد الشريك بين معنيين
ان كان بينهما فدر شريك انفسا لكل من الخصوم بين بالانكار والاخر واخذ الفد الشريك الشريك من كلامه ما لا
يكن ثباته فدر شريك مقدم قول المثبت في ثباتها العمل على التراجع المذكورة في باب الاخبار والبيانات فيها العقد
يقدم العقد على الواحد الاكثر على الاقل ومنها الضبط مقدم الاضبط على غيره ومنها العدالة والثوق فان لا ريب
يقدم على غيره ومنها العلم وكثرة التبع يقدم العلم على غيره ومنها الشهرة يقدم ما هو اشد بين اهل الفروض
من الامارات الموجبة للتراجع ومع فقد التراجع فالنوقف وحي اللفظ بالاحتمال عدم وضوح معناه والتقصير في
ان الحق كما قررناه في علم الاموال ان الرجوع الى كلام اهل اللغة في الموضوع المسبب ليس بابا لعقد المحض كالبينة بل حجة
كلامه انما هو لكشف عن الواقع وحصول الظن منهم حشاش باب العلم لنا في هذه الموضوعات المشبهة منسدا بالافلا
باس العمل بالظن وانكار جاع من المعارضين لعصرنا ذلك بناء على اقتراح باب العلم في الموضوع المسبب غير معهود اليه
هنا كلام يوجب لنا القطع في شيء من ذلك نعم يمكن القول بان سد باب العلم فرع عدم امكان الاستكشاف بالعرف
بالامارة المحسنة كما شق عن الحقيقة والحجاز وهو ممكن الا في ناد من الالفاظ ويمكن الرجوع في المشبهات الى البرز
من دون لزوم خروج عن الدين والاحتياط من دون لزوم عس حرج والجواب عن ذلك على حسب قدرناه في
وفي مقامات من الفقه ان نفس اللفظ من حيث هو وان لم يتسد فيه باب العلم لكن الاحكام قد استسد فيه الباب غالبا
كما هو مسلم المنكر هنا فكون الظن بالحكم من الدليل حجة في الحكم كافي في اثبات حجة الظن باللفظ لا من حيث نفسها
بل لا من مؤد الى الظن بالحكم مثلا اختلاف اللغويين في معنى الصعد بوجوب الشك في جواز التيمم بالحجر والتميز فاحصل
الظن بان معنى الصعد هو مطلق حجر لا روض حصل الظن بجواز التيمم بهما من هذا الدليل فبتبع وهذا العقد كاد
في المرام اذ شان الفقه المباعدة في فهمه لا لفاظا للشرائح حكيم الفقهية ونظر هذا الكلام نذكره في الموضوعات
مع استنباط العرف بالنظر الى الظن العقد على اشكال قوي الى حكم الحاكم في وجه قوي غام الكلام في باب الامارات
فاستقر فعل هذا فالسبع من الفقه سواء كان الترجيح المذكور او بموافقة الاصل او بخالفه على الوجهين وبمسئلة
الاثبات والتفني والوجه المذكورة في فرائض خاصة اخرى ومنها مؤيد لاصحاب على طبق احد المعاني على الوجه

فانهم اربطوا على الالفاظ وفهمه لدليل من غيرهم ان كان في كماله في النظر لها عند التاكيد اللفظي المقصود في
مسئلة الاجماع وانما مع عدم حصول الظن باحد المعاني فالذي رآه عدم التبعيد شيء من التراجيح ان قلنا انه
الاخبار والبيان لنصل واجماعه لا دليل على جريانها هنا وليس في ردها في طابق الخبر في هذا المقام مخفا
ولا وجه لتقديم قول المذهب بقصد والوجوه الماضية لا تصلح لاثبات التبعيد ذلك ثم لو حصل الظن فهو
المنع ولا ينفك على دليل من بين بقية حجة قول اصل اللغة بقصد وليس الباطل الاخصار والظن في كلامهم
وقد عرفت ان ليس كل ان العرف يقع على الموضوع بقوة الامارات وفي مقام الاخصار انهم لم ينفك دليل على
التبعيد بمعنى اللفظ ولو مع هذا الاستثناء حتى يلجأ الى كلامهم بقصد اضطرار واجماع الاصحاب وفانهم على العمل
بكلامهم ظاهرا وسلفا لم يثبت في غير صورته حصول الظن ونحن نقول بذلك واحدا لعدم المشترك في كلامهم
برده الوجوه الماضية مسئلة التبعيد وزياده فالعقد بعد ذلك الرجوع الى الاصل الحكمي بمقتضاها من
استعمال وبرائة يقرر ان المشتبه ان السابق من التكليف والسقط هذا المعلوم من اصل اللغة واما المسئلة
بالنفاذ فلا شيء لما ثبت الموضوع حتى يقبله وليس فيه اصل منع وفي مقام الحكم يرجع الى الاصل فمن
حكمنا في النفاذ باعتبار هذا الموضوع الرجوع والطرب مع اختلاف كلمة اللغويين باطلاق وتبعيدهم اذن
وهو بالبيان في بعض الفروض فربما في غير كسر المنع من كلامهم احالة البرائة من الخبر لا في عدة
التبعيد الاطلاق فلا بد انما هي في غير كسر المنع من كلامهم احالة البرائة من الخبر لا في عدة
سبيل التوثيق والاستحجال عنق من الحق فافلا عنان الاضطرار الى الاصل عدم بداخل الاستبا
وتتبع البحث فمناج الى مقدمان الاولى ان المراد بداخل الاسباب مشتركا في النافذ في صلب واحد
ان كل سبب مثلا كان يوثق في حكم الموضوع فجميع الكل على موضوع واحد حكم واحد مثلا اسباب التوثيق
من نوم وبول ورجح كان كل منهما موثقا في جواب موضوعه ومقتضاها على فرض عدم بداخلها وضوئها
ومعنى بداخلها اجتماعا في ضوء واحد بمعنى كون هذا الواحد مقتضى كل واحد من الاسباب هذه العبارة
نظير اطلاق النفاذ في الاسباب الاخر كدخول الاجسام في جوف واحد غير ذلك لا حاجتنا وبله الى ان المراد
عدم بداخل المسببات لان عدم بداخل الاسباب لا يوجب كتاب بخلاف ظاهر من دون بيان ولا منع
ذلك كون العدد على حسب السبب فادارة دليل الحكم بمعنى اذ انهم الاشارة الى ان السبب بداخل
لان السبب بداخل كل المواضع لطيفة الفرض من عرف مذاق هذه كون المراد نفس السبب هذا الاصل جار
محلي لاضواء الفطرية التي هي الادلة للاحكام الشرعية فيبقى ان يقال ان من القواعد الثابتة ان الاصل عدم
بداخل الاسباب ففي مسئلة نكر الكهارة منكر الوطى مثلا في الجحش فيسلك بالاصل واصله عدم بداخل
المسبب عن المسئلة الشرعية وحقيقها وطريقة الاضطرار فاسهل الضوابط الفقهية على فهم الادلة كما لا يخفى
على من لاحظها والنفاذ حيث ثبت كما في الاعمال الوضوئها في المواضع ان يكون لاثبات الباطل
ببرهانه من دون التفات الى السند مثلا لا لاوامر معناه على الجحش فيكون بداخلها فمهرنا وان نوى المكلف
حصول البعض من الاخر وثابتها الصورة بطلها لكن بشرط عدم نية الاخراج عن الفعل ولو نوى عدم التعقيد
وما يراه او سكت عنه بدخل ذلك وثابتها ان يدر مدارا لنية فانه يدخل ما لم يره ونجح والارجح ان
يكون معناه ان يكون لاثبات باحد المسببات بسقط الباقي انما يتقبل بالجميع ذلك الواحد له صوابا

١٣
ان ينوي الاشتغال بالامر دون ملاحظة السبب فيجب نفس الامر بواحد لفظ الباقى ولا يمكن في هذا الفرض قصد
الان ينوي الواحد ان يفرض عدم الاشتغال بالواحد فيلحقوا التثنية الثانية لا بد ان لا يكون للشارع ان يصر باحد من
القولتين ولا مانع في شيء من ذلك ما التثنية الاخيرة فلا اشكال فيها واما الاول التثنية فلا اشكال فيها من جهة
كون التثنية الواحد مثل الشيء محال والفرض ان كل سبب في لزوم سبب منفصل فالواجب على المكلف في ضوابط
ذلك الواحد لا يكون ثلثا بالبداهة وحده ان نوان الشارع بقوله هذا الواحد منزلة التثنية في ترتيب الارقان
فيجوز اعطاء ما نذر للتوضي عن مجر او بول ونوم لهذا المتوضي وكل المنذور لم يغسل عن جنبه او جوفه او يمسح
لهن المنة المغسلة غسلا واحدا لانه مثل الحج اغسل عن الكل واذا لم يكن بصرح الشارع بذلك بل لما خرج
ارجح ان الواحد كاف ولا ثبات بالمتعدا وان بالواحد ونحو ذلك فهل التثنية من هذا القول فنقول لو كان من هذا
تثنية ما يشترط فصل عند الاتحاد كاسباب غسل فان لو انفر والنجاسة لم يرد للمكلف ان يقصد ولا يمنع من غسل على
الاطلاق وان لم يكن في ذمة غسل النجاسة وكاسباب المحقوق من زكوة او حرام ونحو ذلك فان تعين كونها على
من اي الاقسام لا يرد على المكلف فيكون معنى قول الشارع الواحد غير غيبا والتثنية جزءا من موقع هذا لطلاق العمل او
جعلنا امثالا للكل واسقاط للبعض في الوجه الاول الاخير فنظر الى ان الواحد مشعر على التثنية فاذا التثنية
بالتثنية فليس احدا من التثنيات بل هو شيء اجنبي اخر الواحد كل شيء المردود فانما يصح خارج عن الاحاد فندبره
كلام تام في المقام ومعبا ليس عليه غيرا لكنه هل الظم الاسقاط فيلزم منه الواحد المعين والامثال الشبهة
ينوي المكلف الذي يقوى في النظر القاصر من اسقاط اذ فرض ان السبب وخصه الشارع في الاكتفاء بالواحد
لا يفهم منها الاقسام الواحد مقام لغت نظير الواجب الكفاية في المكلف في التثنية المكلف به على ما نراه من وجوب
على الكل وفي كل غاية الفرق كون السقوط في المقام وخصه ولا ينافي في ذلك قولنا بان لغسل الواحد يجزى في
اصل التثنية عن اغسال في نظيره اجزاء الحمد لله قبل الشاهد عن ذلك وكثيره وهو منها بمعنى نوي اصل التثنية ذلك
فمن قال ذلك كن قال الكل في التثنية لان كلمة الحمد لله اجتمع فيه ذلك وكثيره وادعية شيء فاذا كان الظم الاسقاطا
فمقتضى القاعده نية الواحد لغت عن غيرها ويسقط ما عدلها الامع قيام دليل على خلاف ذلك من اجماع ومجوز
لوفهم من رواة زرارة مثالا يجزى بها غسل واحد كجمعتها او جفها وعبدها ونحو ذلك اعتبار فصل للفظ
فهو تعبد الكلام فيما لم يتم دليل على ذلك ولو كان مما لا يشترط فصل الامع كاسباب لوضوء فلو لم
مع الاجماع اكتف بالواحد معناه الاثبات بقوة العمل لما مؤبده مرة واحدة وذلك بسقط المرات الاخر وتما ذروا
تبين ان مسئلة التثنية للسبب عدمه ليس لها مدخل في باب الدخول بل ما ينوي مع الاتفاق يتوهم مع الاجماع
وما لا ينوي هناك لا ينوي هنا ايضا واما البحث في ان الواحد فيما فيه التثنية واحد مسقط حتى ينوي الواحد
حكما ودخول الافعال والعسلان لا يوجب ادخال اثبات وقد ذكرنا ان الظم الاسقاط نعم هناك ام وهو ان
المستحق من كفارة غسل واحد واصله واحد فيما يعبر اخادها التثنية كفاية العمل الواحد عن الاعمال الاخر واما
كفاية نية عن اثبات الاخر فلا وتوضيحه ان على تقدير عدم الدخول كان المكلف مأمورا باثبات ثلث اغسال
بثلث نبات ودليل الدخول غايته ما افضى ان غسل البدن ثلث مرات لا يجب بل يكفي مرة واحدة واما ان
نية الحجعة بسقط نية التوبة فمن اين يعلم ذلك فمقتضى الاسقاط ايضا اعتبار اثبات لان الفعل الواحد مسقط عن الباقي
دون التثنية فيكون مثل الدخول الاعمال مثل الراسين في البدن واحد فان روح كل منهما حل في البدن الواحد

النبات للآفة كان حقيقيا ثواردها على افعال متعددة هي كالتوالي للفرج فاجتر الشارح بقايات احد هذه
الارواح فالامسقاط ايقم في الافعال في النبات فاما ان يجب قبل البنية لوانفسه يجب نبات الكل مع الاجتماع الا ان
دل دليل على اسقاط البنية انفسه لكن يمكن دفعه بان الفصل الواحد ليس ايضا الفصل البديل بل مع بنية لان الفصل عما
فاذا قال ان تجري غسل من غسل يكون معناه غسل البنية بجري عن غسلات بدتات وهو لا مسقاط للكل
فقد برهانه محل نظر فقد علم من ذلك ان المراد صورة الداخل بمعنى قوله لا ثار لا حقيقة الداخل ان عدم
الداخل بقاء كل سبب على مفضاه وكون عدم واحد مسقطا للغير والثالث مسئلة الداخل كثير الدورات
مفسرة الفرع لا بد من الاشارة الى موارد ما وصفت اقسامها وتبين محل النزاع منها فقوله من موارد
اسباب نزع الجبر غسل الحش والحش واسباب الوضوء لغسل وتعلق نذر ونحوه باحد الواجبات كنذر
لجبر ونسبها للجبر للقصر والتعقيب اسباب الكفارات في الصوم والحج والاعكاف والتذوق والطهارة ونظائر
ورواياتها داخل مع المطلقات ومطلقات السنة مع خصوصيات شهر رمضان نظير ذلك جبانة الاطراف في
النفوس في جلدات الحذر وروايات الانلافات والسجدة المطلقة في كل يوم او شهر او سنة مع قديما منها يوجب
خاص نحوه واسباب يجوز الشهور ككفارات الاحباط واسباب صلوة الايات وسلام الحجة والصاوة ومسئلة
او شرب الكافرة في الامن والمهر غسل اليد من يكون الغائط والبرم للوضوء فقوله لا كلام في عدم الداخل في
صورة طرزان السبب الى اخره حصول سبب لا دل على كون وطى خا ايضا فكفر وطى اخرى وتوضا من بول ثم نام فانه
يجب الكفارة والوضوء بلا كلام ونحو ذلك لو غسلت عن جوف جنت الوجه ذلك ان مبنى القائلين ان
كما بان حصول امثال بالواحد من الخطابين وهو فرع ناخره عنها ولا يغفل تقدم مسبب على سبب في الامر الثاني
من دون امثال يظهر من كلام لفاضل المعاصر لمراف في غلويد وجوه خلاف ايقم في هذا الفرع قال ويظهر من
كلام بعضهم مسئلة الوطى في البعض عدم التكرار مع بسوافية ايقم وهو ما سجد جدها في الظاهر ان ذلك ليس من جهة
الداخل بل من جهة عدم دلالة دليل على الثانية وتوجه ان مسئلة الداخل وعلا انما هو بعد ذلك لا دل
على لزوم الفعل بعد ذلك نقول هل لها محصل لا بواحد من حاج الى متعد في الامثال مثلا اذا قال الشارح
من بالقبول صا فهنا مسئلتان احدهما انما ما تكرر البول بغير موجب لوضوءا انه في مرة واحدة يجب في الثانية
لا يدل على وجوب وثانيتها على فرض دلالة على الوجوب هل بناو الى الوجوبان بوضوء واحد ولا بد من وضوء
ومسئلة الداخل في الثانية والاولى مسئلة تكرر المشروط بذكر الشطر في قول بان من وطى الحائض وكفر ثم وطى
لا يجب الكفارة لان الكفارة السابقة مخيرة عن هذا الوطى ايقم كما لو كانت لاحقة لها لان دليل الكفارة انما
يقضي جوب الكفارة لا اول فمر من الطبيعة المحولة سببا واما الفرق الثاني فلا وجوب فيه سواء قدم او اخر وضوءه
ان الكفارة اذا وقعت بعد المراتب فهي الاولى والثانية لا كفارة فيها اصلا لان قول الشارح منزلة منزلة خطأ
او طئت او لا فكفر واذا وطات ثانيا فكفر بمحض لا بالكفارة المستوطنة بينهما فان كلامه لا يتقوه به منقوله من اجابنا
المؤيد بن السكون والفرق بين القامتين غايب الوضوء والحاصل ان باب الداخل فرع منه عند الخطا لا يستلزم
لما بواحد واما ان كان هنا خطاب مجمل لا يعلم منه لزوم في تحقيق السبب مرة ثانية كقوله من استطاع فليح
القرينة على ان الظاهر غير مراد وشك في ان الاستطاعة الثانية ايقم نوجب حجام لا فقوله في ما حرج الرجل من
الاستطاعة عين لا يجب عليه الحج في الثانية لا الداخل بل لعدم العلم بسببها من فليس هنا اسباب حتى تدخل

سبب

وتظهر ذلك من بقول بعدم تكرار الكفارة بتكرار الافطار في رمضان فان معناه عدم دلالة الدليل على ان
مطلق الافطار سبب في محيى ذلك توضع بعد ذلك انتم وكذا في صورة كون السبب مختلفا بالنوع كقوله من
جامع فيقتل من وطئ المحض طينق بد بنا ضرورة عدم حصول الامرين بالآخر والقرض ان كل منهما امر
لنزوم بمحصل الامثال كذا لو كان الموضع وحده النوعية مغايرة وصفان متماثلان في الخطابين او
الطلوبين كقوله صلى الله عليه وسلم وجوبا وصل كعبين يدان فان كون الصغتين متماثلتين لا يمنع في
مورد واحد منع من التداخل وهذا اوضح في المثالين لكون الفعل للخطابين لا يقوان مجرد تغاير الخطابين لا يمنع
من التداخل لو لم يعتبر اصل الصلوة الوصفان لا نأقول ان الطلب لو جوب مجتاه في امثال لا يحصل الا
بركعتين متبنتين والوصفان لا يجتمعان فالوصف للخطابين كسر الى الموضع ولو فدها بالاداء والقضا
كان مأخوذا في المطلوب والطلب لا يصفى حيا وانما البحث في غيرها من الوجوه والامثلة الواقعة سبب في المنازع
فقد يكون امر الشارع ابتداء من من قد خلت شيئا اخر من الخارج ومن نفس المكلف ما خفي في الخطابين عند تغاير
في الخطابين في وجه من الوجوه كقوله صوم يوم ما صوم يوم ما مع عدم قرينة على التاكيد قد يكون كل مع تغاير الاطلاق
والنقيض كقوله فيصلي بصد بد بنا وقد يكون مع تغاير في وصفين فاباين للاجتماع في فرد واحد كقوله في
الزيادة اغسل للتوبة وصل كعبين فيختص بصل كعبين للاستفاضة وقد يكون متغايرا في الزيادة والنقص كقوله
اطعم عشرة مساكين اطم سبعا وسكنا وقد يكون مستندا الى سبب المكلف حتى الغد كقوله من افطر فليطعم
رقبة فافطر مرتين او من بال فليطعم او من اصطاد فليطعم شاة ففكر السبب الى سببين فعلمنا المكلف كقوله
من اهر فليطعم ربة ومن افطر فليطعم ربة ففعلها المكلف والى سبب من الخارج كقوله من ولد له ولد فليطعم
شاة ومن تعرض فليطعم شاة فحصل له الامتن وقد يكون احدهما مستندا الى سبب من الخارج او من نفسه الا
ابتداء ويجوز في هذه الاقسام ايضا اتحاد الكيفية وتغايرها باطلاق ونقيض وبوصفين فاباين للاجتماع والامتن
والكثرة ويتشعب من ذلك صكيرة لا يخفى على البينة انما اخرجها بعد ما ذكرناه ولا يشوبهم تمايز في الاصول من
حمل الموضع على التبدل لانه لا وجه في صورة التبدل لعدم التداخل لان هذا عطفه عن موضوع في البحث فان الكلام
في الاصول بعد فرض العلم باحاطة المكلف والبحث في وجوبه لم يفلح حمله على الاستصحاب نحو ذلك وانما العلم
فمع عدم العلم بالاخذ في التكليف فيجوز له ان يكون الواحد ويحمل كون التكليف بالعقد على عدمه بالمطلق كما في
صوم يوم على الاطلاق ويوم الخميس خصوصا قد بر ونصير وهذا الصواب المذكور كلها قابلة لتراجع التداخل
والعدم ما لم يتم دليل من الخارج او قرينة في اللفظ على احدهما من فان ذلك ايضا خارج عن محل البحث الخامسة
قال الفاضل المعاصر الملا احمد النراقي في حواشي الاشارة ان الاسباب الشرعية على الاحكام المتعلقة بافعال المكلف
لا تنفصل فعاله فوطئ الكاين على الوجوب والبول على الوجوه الوضوء للوضوء والوضوء تعدل الاسباب
الشرعية الواضحة في سببها انها لا تفتي على وجوبه بصل الدنار والوضوء والكلام انما هو وجوبه بعد التصدق
والوضوء لا تعدل الوجوب لاننا لا نرى بينهما الامكان فعلق فرد من حكمه بفعل واحد من جهتين متغايرتين كوطئ
الاجنبية الحائض وشرب الخمر والنرا في هذا رمضان ووجوب مثل التبريد لافانل غيره عمدا وهكذا وعلى هذا
فاضالة عدم تداخلها لو ثبت لا يستلزم اصالة عدم التداخل في المعنى المتنازع لمراد والكلام في اثبات عقد الفعل
دون تعدل الحكم واحدهما الغير الاخر وهذا الكلام من ذلك العلم يدل على عطفه اساطين الاخبار المستدلين

والمطلوبين كقوله صلى الله عليه وسلم وجوبا وصل كعبين يدان فان كون الصغتين متماثلتين لا يمنع في مورد واحد منع من التداخل وهذا اوضح في المثالين لكون الفعل للخطابين لا يقوان مجرد تغاير الخطابين لا يمنع من التداخل لو لم يعتبر اصل الصلوة الوصفان لا نأقول ان الطلب لو جوب مجتاه في امثال لا يحصل الا بركعتين متبنتين والوصفان لا يجتمعان فالوصف للخطابين كسر الى الموضع ولو فدها بالاداء والقضا كان مأخوذا في المطلوب والطلب لا يصفى حيا وانما البحث في غيرها من الوجوه والامثلة الواقعة سبب في المنازع فقد يكون امر الشارع ابتداء من من قد خلت شيئا اخر من الخارج ومن نفس المكلف ما خفي في الخطابين عند تغاير في الخطابين في وجه من الوجوه كقوله صوم يوم ما صوم يوم ما مع عدم قرينة على التاكيد قد يكون كل مع تغاير الاطلاق والنقيض كقوله فيصلي بصد بد بنا وقد يكون مع تغاير في وصفين فاباين للاجتماع في فرد واحد كقوله في الزيادة اغسل للتوبة وصل كعبين فيختص بصل كعبين للاستفاضة وقد يكون متغايرا في الزيادة والنقص كقوله اطعم عشرة مساكين اطم سبعا وسكنا وقد يكون مستندا الى سبب المكلف حتى الغد كقوله من افطر فليطعم ربة فافطر مرتين او من بال فليطعم او من اصطاد فليطعم شاة ففكر السبب الى سببين فعلمنا المكلف كقوله من اهر فليطعم ربة ومن افطر فليطعم ربة ففعلها المكلف والى سبب من الخارج كقوله من ولد له ولد فليطعم شاة ومن تعرض فليطعم شاة فحصل له الامتن وقد يكون احدهما مستندا الى سبب من الخارج او من نفسه الا ابتداء ويجوز في هذه الاقسام ايضا اتحاد الكيفية وتغايرها باطلاق ونقيض وبوصفين فاباين للاجتماع والامتن والكثرة ويتشعب من ذلك صكيرة لا يخفى على البينة انما اخرجها بعد ما ذكرناه ولا يشوبهم تمايز في الاصول من حمل الموضع على التبدل لانه لا وجه في صورة التبدل لعدم التداخل لان هذا عطفه عن موضوع في البحث فان الكلام في الاصول بعد فرض العلم باحاطة المكلف والبحث في وجوبه لم يفلح حمله على الاستصحاب نحو ذلك وانما العلم فمع عدم العلم بالاخذ في التكليف فيجوز له ان يكون الواحد ويحمل كون التكليف بالعقد على عدمه بالمطلق كما في صوم يوم على الاطلاق ويوم الخميس خصوصا قد بر ونصير وهذا الصواب المذكور كلها قابلة لتراجع التداخل والعدم ما لم يتم دليل من الخارج او قرينة في اللفظ على احدهما من فان ذلك ايضا خارج عن محل البحث الخامسة قال الفاضل المعاصر الملا احمد النراقي في حواشي الاشارة ان الاسباب الشرعية على الاحكام المتعلقة بافعال المكلف لا تنفصل فعاله فوطئ الكاين على الوجوب والبول على الوجوه الوضوء للوضوء والوضوء تعدل الاسباب الشرعية الواضحة في سببها انها لا تفتي على وجوبه بصل الدنار والوضوء والكلام انما هو وجوبه بعد التصدق والوضوء لا تعدل الوجوب لاننا لا نرى بينهما الامكان فعلق فرد من حكمه بفعل واحد من جهتين متغايرتين كوطئ الاجنبية الحائض وشرب الخمر والنرا في هذا رمضان ووجوب مثل التبريد لافانل غيره عمدا وهكذا وعلى هذا فاضالة عدم تداخلها لو ثبت لا يستلزم اصالة عدم التداخل في المعنى المتنازع لمراد والكلام في اثبات عقد الفعل دون تعدل الحكم واحدهما الغير الاخر وهذا الكلام من ذلك العلم يدل على عطفه اساطين الاخبار المستدلين

لهذا الأصل بالوجوه الأربعة عن هذا الوجه الذي ذكره وعدم التفاتهم إلى ما ذكره من الإلزام لا يؤدي إلى المقصود
 إذا عاين مقدار ذلك لا ينبغي إقتضائه كل سبب يبرأ منه إذا كان السبب الحكيم دون الفعل فلا يقع في هذا الاستدلال
 والغالب لبال فتقول مستغنا بقوة الله مستدام من مكان ففاسم الزكية اجتماع الحكمين المتماثلين في موضوع واحد
 مع بمعنى أن يكون طبقا لصلاوة مثلا يخفى فيه وجوبان في نفسهما من دون مراعاة جهة أخرى غير كنه كنه
 اجتماع الأمثال لا يشبه في بطلانه وعدم إمكانه وما ذكر في نذر الواجبات مع أنه محل كلام معترف ليس معناه
 تعليق النذر بطبيعة واجبة فبالخصوص في أفراد متعدده فيجب له أصالة الزوايا لتعدد يحصل الأمثال في فرد واحد
 فان من نذر صلوته واجبة فهو يقيم داخل في محل نزعها في باب التداخل وقوى الأصحاب كما لا يخفى على من لاحظها
 وجوب حج غير حجة الإسلام وصلوة غير الفرائض الأصلية فيرجع بقوله في نظير تعدد الخطاب المجتوز عنه في المقام ويكون
 من حكم الصلوة المقدمة بل معناه نذر حجة الإسلام مثلا وصلوة تظهر كل صور مضامينها بناء على حجة النذر
 عملا بالقياس الدالة عليه كما هو خيرة جماعة فائدة الكفاية في صوة المخالفين دون اختلاف في العبارة فان
 الوجوب في العمل كونه مطلوبا من نوعا من تركه وهذا غير قابل للشك وليس كما لبس في الجرم عدم تعدد الماتى في
 النذر لعدم إمكانه ليس حجج الإسلام على هذا المكلف لا واحدة فلو في بياضه فائدة ضد في غير المنذور ونحو
 ذلك ذلك صلوته الظاهر من هنا نقول ان نذر الواجب جازي لا التزام بالكفاية بالفعل لانه حاصل قبل النذر وما
 ذكره في قول المرتد لا يبطله بالمقام اذ هو لا يمنع في وجوبه من تعليل الحكم بينهما عموم من وجه فرد واحد لا و
 قول المرتد مثلا واجب مثل الغافل مثلا لو فرضنا واجب فاموضوعان مستقلان للحكمين وجداني ضمن هذا
 القدر والى مانع من ذلك والكلام في تعليق وجوبه بموضوع واحد اما في التعدد المجتمع فمن يمنع من وجوبه فاضطر
 كالوجوب في غير غفلة ونحو ذلك ما ذكره من المتماثلين الآخرين فان في الحائض موضوع ووطي الاجنبية موضوع
 آخر وكذا الزنا وشرب الخمر وصوموا فطار شهر رمضان موضوعا خريفا عاما عموم من وجه فلا يخفى حكان ثبوتها
 في موضوع واحد لا فرق بين المتماثلين والمتماثلين من الأحكام في عدم الاجتماع في موضوع واحد اذا عرف هذا
 فمضى سلم كون كل من السببين فاحصا بوجوبهما متوحد ولم يكن احدهما ناكدا للآخر فلا بد من اعادة التماس في الخارج من
 ان تعدد الوجوب يقتضي عدم الاجاد في الخارج ولا يمكن وجود واحد محلا للوجوبين اذا لما هبة غير قابلة والخصوصية
 كذلك وكون احدهما للمماهية والآخر للخصوية تفاوت في القبول ومخالفة لظاهر دليلنا والقرض في ذلك وجوب
 حتى بهذا الوجوبان بهذا الاعتبار اذا اطلب للماهية فصل الماداة وجوبها في الخارج فبعد اطلب بعد الوجوب
 في حالة مضافا الى ان محل السببين في السببين الذي هو في الخارج عن محل البحث ولا كلام فيه عدم التداخل لغير
 الوجوبية لا تعدد الامر بعد الوجوب لان مدخلية شيء آخر غير معلوم بل معلوم لعدم فاذ وجوب السبب لا يقل
 معناه لزوم وجوه في الخارج فمضى الوجوب شيء يقتضيه فان قلت السبب يقتضي الوجوب بعد وقتها وجد قبله
 بخلاف ما لو اجتمع سببان في السبب بعد ما مرة واحدة قلت كلام جيد لكن الفرض ان تعدد الوجوب للفعل
 بنشأ الامن نفس تعدد الطلب بعد التماثل جدي لا لتماثل السبب في عين السبب ليس هذا الايمان بربنا في نظر أهل العلم
 الاعداد الطلب في الناحية والقدم وهذا موضوع في صوة الناحية وهم وليس ما ذكر من الفرق الامداد لا يفهمه أهل
 اللسان كما لا يخفى في حاصل الكلام ان تعليق وجوبين بما هبة واحدة ليس معناه لازوم تعدد اجادها ولا معنى لغير ذلك
 فاللازم في المقامين واضح ولذا ترى الأصحاب يذكرون أسباب الوضوء لفعل ونحو ذلك ولا يلتفتون إلا انه

الأفائل

سبب لوجوده لا لوجوده اذ عرفت هذا علم ان المراد باصل عدم التداخل فاعند مستنبطه من ادلة الاسباب
ومن غوى الاحكام لا فلا ريب ان الاصل الاول قبل ورود الخطاب بقسم قطع النظر عنه كل دليل لاسباب
الشرعية لا معرفت بمعنى كونها عللا للوجود الذي مني ذلك قابل لغد المسببات والتاخرها والاصل عند لزوم موافقة
حقيق في افعلي حتى يوجب الغد ولا مازان لا نقضان الا الواحد منبسطا في التاخر بالاصل وبهذا عمل المالك
بالداخل وزاد بعضهم ان في بعض النسخ قوله من طي خاصا فليصدق به بنا ولا يكون الواطئ الثاني خارجا عن
الاول ذالوطئ شي صادف على الظاهر والكثير وما هيته القابلة للوجود في حمل لف فرد موجبة لادبار في ارجح
الغد وقس على ذلك نظائره فقول اما قبل ورود الخطاب ذلك خارج عن محل البحث وليس هناك اسباب
تداخل ولا اما بعد الخطاب فغد المسببات كان تحته حقيق كالصوم والنج فذلك قد تقدم عند الشرح
واما فيما لغاير بالاغتبار والتبعية كصاو الخبة وحاجة رد بنا روطي ونذر ونحو ذلك فلا ريب ان فيها لم يند
بالافتقار فقول عدم تداخله لا يوجب هل هو دليل خاص جاء على ان هذا انما يتبعان الفرض عدم دليل
موجود في بواب الفقر وليس عدم التداخل الا من جهة ان كل مضاف الى سبب فيمنع بعد ذلك تداخلها وهذا
الوجه موجود في جميع صور التتابع بغير تراخي الاسباب الشرعية وان كانت معرفت لكنها كما شفع عن علل حقيق
وظاهر كل سبب شرعي كشف عن موثر حقيق في مجرأ خيال كونها اماراة للواحد لا بدفع الظاهر وهو حجة فاصا عند
الموثر لحقيق وجه له بعد كشف الظاهر فان قلت على ما ذكرته من العلة الحقيق بمنع التداخل مع ان وضع مقام
قلت ليس الكشف عن علة واقعية فخر غير قابل للتاويل بل هو مقتضى الظاهر في جأ الدليل على انه تداخل علمنا كون
الامارات كاشفة عن مصلحة واحدة تفوت بحصول الواحد فلا يثبت هناك علة وهذا معنى قولنا ان الاصل عند التداخل
حتى يثبت بدليل فان قلت في ما جاء الكشف عن علة واحدة فكيف تدعى الكشف عن علة من قلت لا ريب كل
خطاب بصدد من اشرع لا بد له من علة واقعية فكونها ما كاشفت عن علة واحدة خلافا لظاهر قطعنا وهذا
المقتضى في كل مقام فان قلت نجد والتبعية الى دليل اخر لا نعلم كونه مقتضيا للغد بل لعلة شيء اخر لا غلبة اثبات العلة
بالمسببات لا نقول ببرط هذا اثبات للعلة بالاخصار من الخارج بمعنى انما نجد في مقامات عدم التداخل ليس
المشأ الا اختلاف النسبة وكون كل كاشف عن مصلحة اخرى ترى انه موثوق في جميع صور البحث على ان الظاهر انما
مقتضى العلة كما هو اوضح لمن تدبر فلا وجه لهذا الكلام مضافا الى ان ادلة الدلالة على التداخل لا على الظاهر
من الاسباب عدم من جملة احدى ما انزعت في روايته زارده باننا اذا اجتمع لله عليك حقوق اجزاء عنها
غسل واحد ونحو ذلك من العبادات وظاهر جمع حقوق ان مقتضى الاسباب كون ذلك مقتضى ان ظاهر كونه
حفا عليه جوبه عليه فم من ذلك ان انواع التداخله كل منها حق ثابت في ذاته المكلف المفروض انه ليس عليه
دليل من الشارع سوى الاوامر والاسباب ليس ذلك من كون العبارة او لا يثبتا لاثبات ثم لا سقاط بمعنى ان
الشارع يقول اذا غدت عندك الاسباب فانت لا تدري هل الحق واحد او عليك حقوق وانما ابرئ لك ان لا
يصير عليك حقوق لكن فا الكفى منك بالواحد بل المراد اني لو لم اقل بالاجزاء بالواحد كنت باثبات على الغد
فمحتمل من ادلة الاسباب لكن ابرئ لك عدم كونها على ظاهرك كما تخيلت بل الواحد مجرد على اننا نقول لو كان هذا
مثبتا للغد ثم سقطا لكانا ايضا اذ ظاهره ان مقتضى سقوط الغد الثابت فيما لا يتم دليل على سقوطه في مقامات
اخر الاصل عدم الاجزاء وثابتها ان ظاهر لفظ الاجزاء في ادلة التداخل فاض باننا لو كان هذا الدليل كان السبب

من غوى الاحكام لا فلا ريب ان الاصل الاول قبل ورود الخطاب بقسم قطع النظر عنه كل دليل لاسباب
الشرعية لا معرفت بمعنى كونها عللا للوجود الذي مني ذلك قابل لغد المسببات والتاخرها والاصل عند لزوم موافقة
حقيق في افعلي حتى يوجب الغد ولا مازان لا نقضان الا الواحد منبسطا في التاخر بالاصل وبهذا عمل المالك
بالداخل وزاد بعضهم ان في بعض النسخ قوله من طي خاصا فليصدق به بنا ولا يكون الواطئ الثاني خارجا عن
الاول ذالوطئ شي صادف على الظاهر والكثير وما هيته القابلة للوجود في حمل لف فرد موجبة لادبار في ارجح
الغد وقس على ذلك نظائره فقول اما قبل ورود الخطاب ذلك خارج عن محل البحث وليس هناك اسباب
تداخل ولا اما بعد الخطاب فغد المسببات كان تحته حقيق كالصوم والنج فذلك قد تقدم عند الشرح
واما فيما لغاير بالاغتبار والتبعية كصاو الخبة وحاجة رد بنا روطي ونذر ونحو ذلك فلا ريب ان فيها لم يند
بالافتقار فقول عدم تداخله لا يوجب هل هو دليل خاص جاء على ان هذا انما يتبعان الفرض عدم دليل
موجود في بواب الفقر وليس عدم التداخل الا من جهة ان كل مضاف الى سبب فيمنع بعد ذلك تداخلها وهذا
الوجه موجود في جميع صور التتابع بغير تراخي الاسباب الشرعية وان كانت معرفت لكنها كما شفع عن علل حقيق
وظاهر كل سبب شرعي كشف عن موثر حقيق في مجرأ خيال كونها اماراة للواحد لا بدفع الظاهر وهو حجة فاصا عند
الموثر لحقيق وجه له بعد كشف الظاهر فان قلت على ما ذكرته من العلة الحقيق بمنع التداخل مع ان وضع مقام
قلت ليس الكشف عن علة واقعية فخر غير قابل للتاويل بل هو مقتضى الظاهر في جأ الدليل على انه تداخل علمنا كون
الامارات كاشفة عن مصلحة واحدة تفوت بحصول الواحد فلا يثبت هناك علة وهذا معنى قولنا ان الاصل عند التداخل
حتى يثبت بدليل فان قلت في ما جاء الكشف عن علة واحدة فكيف تدعى الكشف عن علة من قلت لا ريب كل
خطاب بصدد من اشرع لا بد له من علة واقعية فكونها ما كاشفت عن علة واحدة خلافا لظاهر قطعنا وهذا
المقتضى في كل مقام فان قلت نجد والتبعية الى دليل اخر لا نعلم كونه مقتضيا للغد بل لعلة شيء اخر لا غلبة اثبات العلة
بالمسببات لا نقول ببرط هذا اثبات للعلة بالاخصار من الخارج بمعنى انما نجد في مقامات عدم التداخل ليس
المشأ الا اختلاف النسبة وكون كل كاشف عن مصلحة اخرى ترى انه موثوق في جميع صور البحث على ان الظاهر انما
مقتضى العلة كما هو اوضح لمن تدبر فلا وجه لهذا الكلام مضافا الى ان ادلة الدلالة على التداخل لا على الظاهر
من الاسباب عدم من جملة احدى ما انزعت في روايته زارده باننا اذا اجتمع لله عليك حقوق اجزاء عنها
غسل واحد ونحو ذلك من العبادات وظاهر جمع حقوق ان مقتضى الاسباب كون ذلك مقتضى ان ظاهر كونه
حفا عليه جوبه عليه فم من ذلك ان انواع التداخله كل منها حق ثابت في ذاته المكلف المفروض انه ليس عليه
دليل من الشارع سوى الاوامر والاسباب ليس ذلك من كون العبارة او لا يثبتا لاثبات ثم لا سقاط بمعنى ان
الشارع يقول اذا غدت عندك الاسباب فانت لا تدري هل الحق واحد او عليك حقوق وانما ابرئ لك ان لا
يصير عليك حقوق لكن فا الكفى منك بالواحد بل المراد اني لو لم اقل بالاجزاء بالواحد كنت باثبات على الغد
فمحتمل من ادلة الاسباب لكن ابرئ لك عدم كونها على ظاهرك كما تخيلت بل الواحد مجرد على اننا نقول لو كان هذا
مثبتا للغد ثم سقطا لكانا ايضا اذ ظاهره ان مقتضى سقوط الغد الثابت فيما لا يتم دليل على سقوطه في مقامات
اخر الاصل عدم الاجزاء وثابتها ان ظاهر لفظ الاجزاء في ادلة التداخل فاض باننا لو كان هذا الدليل كان السبب

وبالنسبة الى ورود هذا النصوص في مقام التاكيد للاصل الاول وهو ازالة عدم ضد السبب عدم ورود
 على خلافها بما يكاد يقطع بخلافه ولا بد من ذلك لا كما يروى في ان هذا ليس كدلالة اصل البرائة ومن الواضح
 في مقام ظل العقد ولزم الاثبات بمسببات كثيرة وهذا الظن لم يشأ عند من نظر بعين الانصاف لا من ظهور
 ادلة الاسباب بل من اقول اغسل للجناية اغسل للزينة فاذا كان الظاهر ذلك فعدم ورود دليل من الشارع على
 التداخل في غير باب الغسل ونحوه يدل على ان الظاهر متبع ولا يلزم الاغراء بالحمل وانما خبر لبيان ومافي العود
 من عدم دلالة الاجزاء على ذلك غائبة دلالة على جواز العقد دلا على صالته ونحو نقول يجوز العقد بل فضيلته
 كما ترى غير ناهض في الجواب ولا شبهة في ان الاجزاء اذا نسب الى العقد كفولك يحرم واحد معناه ان هذا
 عقد مطلوب بما يجوز ما طلب لو احدهم هذا يدل على سقوطه بذلك ومافي انفسه من منع ذلك لروايت زارة
 باننا نقول بالتداخل في كل مورد بل نقول ان الاصل في ذلك وكذا من موارد لم يتداخل فيها الاسباب العشرة
 فكيف جاز ان يقول هو واحد انفسه في غاية الرهن او في مقام يثبت فيه التداخل اذا عبر بقصو لفظ
 فاطنك عمود الشك التي هي محل التمسك للاصل وبالجمل انكار ذلك لاقوله اذا اجتمع عليك حقوق اخرى
 عنها واحد على كون كل من الاسباب موجبا نحو براسة من حيث انه سبب في بغي ان يصد من نظر على
 ولا فلا يجز كل ظاهر من طرف منافسة العمل لا عساف ثم فاما ورود النقل بالتداخل فاما هو لاجل
 الراوى مع انه خلط في النزاع لاجل خصوص الامثال بالعقد ولا خفاء لاحد حتى يحتاج الى الاستول وانما الخفاء
 في الواحد فهو يحتاج الى البيان واي ذلك من الاصل ولا يخفى على اهل البصيرة ان صدور مثل هذا الكلام من
 ذلك المحقق الحر من القرارية بمقام ولا يخفى من نفسه على ما ذكرنا سابقا من اهل الفن عن مثل ذلك فانه افراد باضا
 عدم التداخل من دون التفات وتوضيحه بحيث يكون ناسبا جدي هذا الاصل فلعلم ان السبب ان
 حصول الامثال بالعقد هل هو كقول ذلك ما مور به ومن جهة الواجب احدى بان التكليف لثاني من عقد
 ولا ريب ان واحد للامور به كما هو مقتضى القواعد على ما ذكره من منع من قصده امثال الثانية لانه يكون عقد
 وانما نال به ثمره بقصد انه ما مور به فعرف الكل بالعقد وعقد الخفاء فلا حد غير الفهم من الدليل على التداخل
 او بغيره والذي يمكن ان يقال انه يجوز ان يكون امثالا للعقد من باب الاحتياط بمعنى ان التكليف يعمد
 السبب انهم يشكون في وجوب العقد وعدمه ولكن يعلمون قطعان العقد يجوز يشكون في اجزاء الواحد فلا يكون العقد
 من حيث هو ما مور به حتى يلزم الشرح بل الاحتياط الذي يكفي فيه الاحتمال من هذا احتياجا الى السؤال قلت هذا
 او ان هذا الكلام مبني على ان طريقة الناس في مقام الشك في التكليف كانوا يتبنون على الاحتياط ويحتاجون في
 العمل بالارائة الى السؤال بخصوصه هذا بعد عن طريقة القوام فضلا عن اجابات الامثلة فضلا عن مثل زارة
 ثانيا نقول اهل الموارد التي محل النزاع بين اهل مثل زارة كان بانها في على الاتحاد والتداخل او على عدمه
 او كان شاكا فعلى الاوسط يثبت المدعى ليس الا للفاعلة فلم لا يستدل عن ذلك لم ينعلم الحكم ومن المبدأ تكرر
 نظر اجابات الامثلة الصقها منها مثل زارة الذي انفي اليه اساس التبرع وعدم التمام اساس التبرع وعدم التمام
 الى مثل هذا المقام سببا مع كثرة دوران المسئلة وفروعها في العقد وعلى الاول فما بالمثل عن هذا المورد انما
 مع انه على سببان ظاهر ولو يكن طريقة امثاله السؤال عن خصوصيات بعد فهمه لضابط مضاهي الى ان بناء احتيا
 الامثلة لو كان على التداخل فكيف صار اتفاقا ففصلنا الاجزاء المفار بين اعضا القحابة والنابعين كما

حكاة العلامة لطباطبائي على عدم التداخل وقطعوا بذلك وارسلوه ارسال المسلمات ولم يخرجوا عنه الا بدليل ١٤
واضح بل في مقام ورود النص الصحيح كابل لا غشال اعرض عن جأه وانكروا التداخل فضلا عما لم يرد به دليل واحد
منهم من طالب بالدليل في عدم التداخل ولو كان خلاف لقاعدة لا حجة في ذلك ان دليل من في ان التداخل
وهذا الاطلاق والاتفاق كما امر حجة براسه في اثبات المدعى كاشف عن طريقه احكام لا تمتد وينتهي على عدم
التداخل احكامهم في كفاية الواحد الى الدليل وقالوا لنا نقول لا يخفى على من راجع وجد انه ان عند الحفا
في اجزاء المفرد ليس من جهة الاحتياط بل انه ورد به الامران كان الواحد قد يكون مسقطا عنه فانا لو رجعنا الى
الى عوام المنشئة المقلد من في تداخل الاغشال سالنا عنهم ذلك لا بما يوافقان لعدم مرجح ان اشارة بامر كل
واحد من الاغشال الكجبل الواحد مقام لكل منهما لا يفضل الا ان تعدلا واحدا ينفذ الاغشال واحدا لا يثبت
التعدلا وهذا كلام قد نظره وكثرة عوده عن طريقة العادة ولعرف بل لا اظن احد ينكر مطلوبة الكل لوانى بال
وباني لذلك غير بد توضيح المناقشة في الاتفاق المدعى بان دلة الاسباب مختلفة وليست محصورة في نوع فقاما
بظهر منه لغز ومنها ما يظهر منه لا تخاد ومنها ما لا يظهر منه شي من هذا وقع لك دلة الخاصة من اجماع او
على التداخل وعدمه واردة في كثير من الموارد فان ريد اتفاق جماعة منهم وجمعهم على عدم التداخل في بعض
الموارد فهو مسلم لكن لا ينبغي ان لا يفسد دليلا لعدم لورود دليل خارج عليه ان ريد اتفاق الكل
في جميع الموارد فهو مسلم وكلام جميع المفدباء خال عن كرم هذا الاصل وان علموا بمقتضاها في بعض الموارد لا جاعا
دليل اخر وكفى بذلك شاهدا طرحتهم التصور والقواعد مضمرة الى عدم التداخل في بعض الموارد ولو كان مشأ
بحر في الاصل لم يقدم على الظواهر فاش عن عدم التامل في اطراف الكلام وعدم النية لدقيقة المقام فان عرض مد
الاجماع الذي لا يسمع مثله القائل ليس دعوى تمثل الاحتياط حاله عدم التداخل لا ريب ان امثال هذه
العبادات اصطلاحات نشأت من الطبقة المتوسطة وليس دعوى مضمرة الى مقتضاها في جميع الموارد حتى يمنع بل
انما نرى فتوى الاصحاب من باب لطهارة الى باب لثبات على عدم التداخل من قال بالتداخل احتياطيا لا بدليل
ولا بطاينة من بني على عدم التداخل ايضا ليس مقصودا على مورد نص خاص في ذلك فاما لم يرد به دليل سوى
دليل السبب بخلاف الاسباب غالبا على شق واحد قابل للتداخل وعدمه والذي يعدل التامل فيظهر ان اجماع
على عدم التداخل الذي جعله المورد دليلا خارجيا وقرينة انشاء من دليل الاسباب لا نرى لم يستند في
ذلك الى شيء سوى الدليل الدال على السببية ولا ينكر ذلك عليهم من خالفهم بل يدعى وابنه او دليلا اخر على
التداخل ووجوه الادلة الخاصة في بعض المقامات لا يقتضي بناءهم على القاعدة اذا غلبت القواعد مضمرة في جنسها
ومد فوعيد دليل اقوى في بعض موارد ما ومن الاجرة له بالقوى لا تسلط على عبارة الاحتياط لا يمنع له في مقام
الباب كيف سجد لا فقام على منع ما ادعاه ذلك في غير مع طول راحة سبعا وعرضا ذكره من الاستشهاد بخبرهم عن
ظاهر النص فانه كاشف عن ان العمد ليس الاصل وانما التماسا اذ معنى الاصل في عدة مستنبطة من الظواهر لا معد في
طرح احد الظواهر هو اقوى منه وامتن وليس هذا الاصل من اصول العلية العقلية التي لا تجري في مورد الدليل
بل انما مثله مثل قواعد ايمان ونحوه الذي ترك الاحتياط لاجلها نصا خاصة في جواب لفقدها والى القاء
لقونها وكثرة العمل بها في موارد ما ووضوح عمل الاحتياط بها وبعد خروج المورد الخاص عنها ولا يخفى ذلك
من لادنى درية في متون لغز وكلام المناظرين فضلا عن كتب الاستدلال للاساطين فان طرح الموضوع

انصح غيري في قول القاعدة سببها مع عمل شيخ الطائفة واتباعه بما خشي سخطا الشهابي في مقامه
 مفقده من دهنه الاخبار واخذنا بالقاعدة المشيئة في ان على الراية مشعر بانهم ليسوا من اهل الاستنباط
 والمعلوم من كلامه ان الاستنباط المشي على القواعد المعينة المذهب هو معيار ليس عليه عبار وما خشي به
 من جعلها ولعل المورد تحيل من لفظ الاصل ما يذكر في اصول من ان المراد بالاصل ما يرجع اليه عند التفرع
 كما نرى في الاباحه وقد عرفنا ضعف ما تخجله وهو من ما اركب على اننا نقول ان المورد الذي ترك بعضه في نظر
 القضي خلد الى القاعدة كما ذكره مدعي الاجماع مؤيد على كون القاعدة مرعية مسلمة بابل لا غشاق في قول
 دليل على مساعده التداخل حتى تركوا الاجله الصحيح ان زعم المورد ان كان اجاعا فلا ريب ان المش على التداخل
 فكيف بالاجماع على عدمه وان كان بضافه عرفنا ان التصريح على التداخل وان كان ادلة الاستنباط
 فلا يخفى عليك ان هذه الادلة هي ما ذكرنا في امثله محل النزاع فان كان حراما هذه الادلة في العدم
 التقصير في بعضه بقوى الاكثر والاصل الاول على ما ذكره الخالف فيما بان تطابقك لا تضل فيها هذه
 الدلالة فلو فاعدا ذلك لم يكن الظاهر للعدم مع انه عارضه من لا قنوى ومخلف الكلام ان صدر هذا الامر
 والبحث من مثل ذلك لعل منبني على مجرد دفع باب المناقشة والخروج عن طريق اهل نظر السداد ولا يخفى على
 اصحاب النظر عدم الوثوق بل عدم الالتفات على مثل هذه الشبهات في قول ما ظهروا الوجه على كون المعنى
 به والعول عليه عدم التداخل فيما لا دليل على خلافه مضافا الى ان غير خفي على المنبع لما هرب المداور في جنبه
 الاقل دليل مستند الى خصوصه لانه الدليل مع ذلك ليس انفق الفتوى فيه بل قد اختلف فيه لقنوى
 اختلافنا في العلل الطائفي ولذا نرى ان سبب الصلوة والزكوة والصوم والحج والامان والنداء والادلة
 والحدود وغيرها على كثرها كثيرا ما يجمع فيه لوافق سببها في الجنس والكيفية والوقت هي مع هذا متعينة
 متغايرة كالصلوة المتوافقة وغيرها واصلوه الفجر مع الطواف الزكوة مع الكسوف العبد مع الاستسقاء وكذا التوا
 الصيام من القضاء والكفارة وافرادها المتكثرة وافسام الزكوة مثل كوة المال الفطرة وافرادها الكثيرة ولذا
 المستقرة في الذمة باسباب مختلفة كالبيع الصلح الاجارة وغيرها من صوابها مع نواقس السبب
 مما لا يمكن حصره فان البناء في جميعها على العقد بحيث لا يخل فيه التداخل ولا الكفاءة بالواحد عن العقد كصلوة
 واحد من الف صلوة وصوم يوم عن الف يوم او دفع دينار بدينار لا عرف فطار ولو ان احدا حاول ذلك لكان
 مخالفا لقانون الشريعة خارجا عن الدين ولا ندعي ان الاسباب كلها بهذه المثابة فانها تختلف حملا وخفا
 ولكن النقص والاستقامة وتبع الخيرات التي لا تحصى يكشف عن استناد الامر في ذلك كله على شي جامع مطر
 في الجمع وليس الاصل عدم التداخل هذا من قبيل الاستدلال بالخصوص المنفردة الواردة في جزئيات
 المسائل على ثبوت ما اجتمع عليه من المطالب لكلمة وذلك ليس من القن والقباس في شيء هذا تمام كلامه في
 الخلد في انقلناه بطول حتى يتبين القن على رتبة اسناد و يعرف جامع لكلام القضي الى المراد في القاضل القضا
 في عوابع ان ترد عليه المعارضه بثبوت التداخل في بناءهم عليه كثير من الابواب بحيث يمكن دعوى مساوئها لما
 نجى فيه على العدم كما بواب الوضوء والغسل والظهور من الاجابات والامان والنداء ولكن خلف الفقرة على فعل واحد
 وترك امر واحد ونذره والحج وكن شرب قبل الحدم من اؤذف كل وزق فقطاهم لا ينفذ الاستفراغ في مثل
 ذلك شهادا على فرض التسليم لا يكون ذلك الامن باب الحاق الشيء بالاعم الاعلى هو ليس الامن القن العن الثابت

مجتهد الاثرين بعد ثبوت صل الطهارة الاولى في الاشياء او حكم الشارع بها مسئلة كثر الاشياء بحجتي
 يتوكل الشك لا قبل لا يحكم بحجتي في الجملة ليس ذلك لوسيلة الغلبة الا من الطوق التي لم تثبت حجة وهذا
 جدا اقول اولاً ان هذا الوضع الذي عدناه للشك داخل كما نرى ليس جزء من الف جزء من موافق عدم الشك داخل
 بدعي منع الغلبة ضد دعوى المساواة بل في فرع هذه المذكورات ما لا يخص من مقامات عدلنا بسببنا
 كما لا يخفى على من راجع واما ان يابى لا غسل محل خلاف معروف وباب الحد ولا يخفى على الفقهاء من
 المباحة فضلاً من التمس وباب الامان والتدوير مبني على ان من حلف لف مرة فهو التزام بذلك الشيء
 فان خالف فهو مخالف واحد والكتمان للمخالف لا للمبني ولهذا لو حلف فخالف ثم حلف على تكرير ذلك
 واضح لا يترتب فيه وثالثاً ان الفاظها من الشك داخل في هذه المقامات يتسكون في باب الوضوء بان الحد لا يتغير
 فاذا ارتفع واحداً رفع الكل يتسكون بالاجماع والضرة وفي باب لا غسل بالنظر في الحد وعلى الاجماع
 والنظر لو كان هذا على طبق القاعدة فله يتسكون بان الاصل عدم التعمد مع انه لا نرى للحد مدخل فاما
 كان الاسباب شاكلاً فلا شاكلاً في ذف جماعه ولم يختر الشك داخل بقذف واحد حرف قبل الحد ولم
 بشكلاً في ذف اشخاص معدن قبل الحد بالجملة فاما كالعلة المعند بها بحيث لا يخط في جنسها
 مما لا ينبغي صدره عن محصل واما انكار الحجة فهو مبني على غير طريقه ففهمنا مثلاً لا ينبغي صدره لان تاسيس
 القواعد المسدولة على السنن كما عبر عنها في العناوين الا انه اشتمل على تلبس المقامات الخاصة
 قام بها الدليل الشرعي منها الى غير ما بل لا بعد جعل فيها احدي عرف فظان لفقد وبلغ ابوابه مطلع على
 المذهب ولا يخط ما يرد فيه بل ضعيف مع ما عرف من طريق الشريعة في موافق اخر حتى يكون على بعض من امره
 ولا يكتفي في القواعد تاسيس مسائل الاصول والقوانين بحيث عن ادلة الخاصة التي وردت في كل مسئلة مسئلة
 من عارض وترجع الكلام في الرد والطرح والحقيقة والمجاز فان هذا ينبغي بنا له اول من يبلغ الى حد معرف الدليل
 والمداول في شتم رايه مملكة الاجتهاد في الجملة وثانياً نقول ان الاستفهام قلنا بحجته من باب حجة الظن المطلقة
 فلا كلام فيه وان قلنا بحجة الماعرفاه من طريقه احكامنا من الخاف في امثال هذه الموارد فلا يثبت ان قلنا بحجة
 من جهة الاخبار الخاصة التي وردت وذلك على اعتبار الغلبة فلا كلام ايضا وان قلنا بحجة من جريان طريق العقل
 بذلك كما قلناه في حجة الاستصحاب ما ورد من ادلة الاخر مقرر لذلك فلا يثبت بقية وعندهم ان
 عن ذلك كله نقول لا ينبغي التوهم من لفظ الاستفهام ولا يد من ملاحظة المراد منه فان كان المراد مجرد الخاف
 الشك بالا غلب بشكاً فذلك مورد البحث لنا ان نقول ان داخل في ظهور اللفظ بمعنى ان الشارع اذا صاحب
 بادلة الاسباب في الف مقام وعرفنا منه رادة العدم فذلك بعيد الظن بالمراد في محل الشك بقية فليكن كالفرض
 لان الغلبة حجة في الاكثان بل هي قينة على اراذه من اللفظ ونظير ذلك في عرف كثيرة وعام لتحقيق فذلك
 موكل الى علم الاصول والعرض هنا مجرد الاشارة الى الوجوه الثنية بالجملة فما ذكرناه من الوجوه كاف في فهم
 هذا الاصل وهنا وجه اخر احدهما ما اشار اليه في المباحث بقية من ان السداد واختصاص كل سبب شبيه
 وهو مقتضى العدم اذ المفهوم من قوله اذا تكلمت الصلوات فاسبغ سجد السهو وجوب السجود في كل ركعة
 ومن قوله اذا شككت بين الاربعة والخمس سجد جوب سجد آخر الشك غير ان كذا من جملة الاكل في نهار رمضان
 فليكن من طي فيه فليكن في نفاقه لو وقع في صلوة واحدة او معتدة او في يوم واحد بام معتد قبل

او بعد في كل هذا الاقله وقس على ذلك الظاهر في سائر الابواب ثوبه هذا الشارح وبشهادة طرقة الفضا
كما اشترى المصنف قاضيا لا يخفى هذا الشارح على من راجع شوارب هل العرف ولا يفتح ذلك كون بعض الادب
غيره في كل جماع ومحوه لا يفسد بغيره الى اللفظ وان لم يفته الى ذلك فهو يرجع الى الشك ان سلبه لا يفسد كما
سابقا ان تراعى عند ادخل فيما دلل على السببية كما انه لا يفسد ما قبل ان ينشأ ذلك سببا يمنع من عو كساد
في الجمع فها مختلف غاية الاختلاف لا نأقول ليس غرضنا دعوى الشارح من كل دليل ليحذف ولا يعرف ان هذا
بالعيب لا يترك احد بل غرضنا من ذلك ان دليل السبب في نفسه بمعنى ان هذا يوجبك وذلك يوجبك
او اقل ذلك من ان ملاحظه امور خارجة بغيره بل لا يتم لودل في نفسه في مقام خاص على خلافه فلا يخفى على ذلك
وثانها ان فقهنا سببية اختصاص سببه بغيره بمعنى ان ثوبه سببه لاجل ان سبب ذلك السبب صدق الامثال
عرفا انما هو متعين ما ياتي في محله فان غسل الجنابة لا يكتفي بالامثال في فساد ثوبه ولا اطلاق السبب ففقد
الامثال لزوم تعبيره كما سبب في اوجب لك فلا وجه عند ذلك لك ادخل اذ هو مبني على طلاق الفصد
او قيام ما عين مقام غير من عرف طلاقا وبر عليه احد هما انه لا يلزم من سبب فصد حصول السبب في الاثر
فصد كونه ما هو ابر فصد لا يمان الامثال الامر مخصصا للقبول لا في فصد دعوى لزوم فصد كل سبب من جهة
الغاية في شوقه اسد منع وثانها على تقدير لزوم فصد السبب لك فلا يلزم منه عدم الدخول في فصد
سبب سبب احد كقوله انوى هذا الفصل للجمعة والعبد لانه اذ الجنابة والتوبة ونحو ذلك اعطى هذا الدنيا
كفارة لوطي وزكوة وعوض فذروا من نحو ذلك وعلى هذا الفرض ابر فصد لا يمان بالسبب في جماع ذلك السبب
والجواب عن الاول انه لا ينبغي كون الشك لا ينصرف الى احد المخلات لا بمعين وقد جففت في الضابط الاول من ابط
ما يتعلق بالفاظ في جمع والمعين اما الامر الخارجي والسبب على سبيل منع كخوفه بمعين في الخارج لا من السبب
المراد بالمعين الخارجي الوافق ان له طيفت له المكلف كتحمله بعضه فان من عليه غسل جنابة لا غير من الاعمال
اذا اغسل واطلق في الفصد ما ينبغي ان كان ما في ذلك من معينا لان المكلف بان يعلم بالعين ولو بالاشارة
الى معين خارجي كمنه ما في ذلك من عند عدم العلم به في وجهه ففرض ان الاموال التي هي محل البحث في الدخول انما
مشتركة بين الامور كالدخول فلا يحصل الامثال عرف الا بالعينين لا بمعين الا بالاصالة الى سببه بمعنى ان
المكلف ان هذا الدنيا مال كفارة لا مال زكوة وفصد ففرض وهو اللازم دون ما عده كما ذكره الموردين
المقرب بنوي لما هو في الفرض ان المامو به غسل جنابة لا يمان الفصل وطلوه للجمعة لا يمان فصد السبب
شأننا اذ على تعين المامو به وهو لازم قطعا والجواب عن الثاني ان جلد لزوم تعين المامو به من بين اخلا
التي فيه الدخول لا يثبت كيف بنوي الفصد سبب حد اذ ليس في السبب للجمعة اللازم كما فرناه حتى يوق
لنا ان نوى عشر في واحدات اللازم السبب كون هذا الماني بذلك الذي امر به مثالا فان قلت هذا مسلم
ولكن نقول بنوي في السبب هذا السبب تعين ولا يفي مشركا للتعين لا لالمباب لموتة دون ما له يوقل ما
ندى ما المراد بتعينه لثبته اسباب ان كان معناه كون الواحد مثله فالمكلف في كل من الثلثة وامثال فقلنا
سابقا ان هذا الاحتمال في الدخول ضعف الواحد لا يكون ثلثه واقصا كمن يكون ثوبه من ثلثه العبد كما ذكرناه في
فرع وروى دليل الخاص والفرض عدمه ان كان المراد انه واحد مسقط للباقي فلا ريب ان الواحد المامو به معين
ليس هو ولا امره وايين لا فرد كما اشترى الى جهة سابقا فلا بد من فصد الواحد المعين حتى يسقط الباقي فلا وجه

ومع

فصل

لشدة التثنية مثلاً ودعوى كواحد هما بعينه مقتضوا والباقي فابعدا حتى يدخل ترجيح الإجماع فان قلت يجوز
 أن نقول بعد ذلك حتى يلزم كون الواحد مثله بل نقول ان الخطابات الثلاثة مثلاً او جملتها مقتضية بديار عطا
 الواحد من موح كجصول لما به في الخارج غايتها افاده كدليل ان اعطاء الدنار على الاطلاق لا يمكن للزوم
 التبيين فالتزيم بالزوم فصله اسباب لثلاث حدوا من الاطلاق الموجب لثلاث بين المأمور وغيره ومن لزوم
 التبرجج بلا مرجع لو قصدنا احداً لاسباب خاصة لغيره فممكن من هذا الدنار مصلداً لما به الوجه خصوصاً اقتضا
 عن الكل وان هذا ما نقول فليكن هذا الكلام وجه من وجه لكنه خروج عن مورد المقام اذ كلامنا في ان بعد لزوم
 تبين المأمور به لا بد من استناد كل سبب الى سببه الخاص ومن غيره ودون المجموع بالغير السابق وكلامنا هذا
 يدل على ان ليس هنا ثلاثة اشياء اما مأمور بها حتى يلزم تبين كل منها فيلزم استناد كل من تلك الى السبب
 فنقول لا كلام في نزول بين المكلف على الشاغل وان كل من الثلاثة على انفراد هذا اني بالمأمور به وقد قد
 ناسب في لك سابقاً وهذا مسلم بين لغيره فلو كان المأمور به لما به لطفه فخل الخطابات الى التاكيد
 للحكم الاول كغلق الف امر غاية الصلوة ولا تخفى على من اراد في دية ان لو اني المكلف بالهبة المأمور بها لغير
 مؤكداً بعضها البعض مرة واحدة فقد امثل لو اني ثابته بفصله لا مثلاً فقد شيع وانى بما لم يؤمر فلو كان
 غل الخبائز والحض الفاس غير ذلك من الموارد التي يجب فيها عن الشاغل كذلك كان الاثنان بالبعد عن
 جازم لكان داخل في المشرع المحرم فقد عرفت في هذا القصر والبرام بخلافه وبالجمله تغل المأمور بها لا
 انكاره وكون التبيين شرطاً في الامثال على ما في كلامه فلهذا لم يرد في الاجز اضطر كل سبب الى سببه
 متعين فلا يمكن ادخال غير معه بل يلزم ما كواو البعد واحد وهو مجموع والترجيح بالمرجع وهو كل نعم اذا قل
 الشارع هذا الواحد المتعين يكفي عن اربعة او واحد على الاطلاق فكذلك اذا توثلث في حاصلة فهذا
 تعبدات نظائرها بالدليل لو خيلنا ونفكر في سببها والسبب لكان لا مر على حسب طائفة من هذا ما تقتضيه
 النظر المتأصل لله العالم بالخبائات والشر وتالها ان تبيين اذا وجدنا ما لا يثبت بها سبباً يثبت
 بعضها سبباً واحداً ومسببات وطلان الاول واضح لا نترك لدليل السببية من دون داع وعلة والثاني كذلك لان
 السبب الواحد منها متعين او غير متعين او طما على الاشتراك والاول محذور طر لادليل سببية الاخر والثاني محذور
 لترك سببية احدهما لعل التبيين من دون جهة والثالث ترك السببية كل منهما اذ مقتضاها الاستغناء فلا
 اثبات لسببية للجمع كركب هو غيرهما معاً فلهذا لا الوجه الثالث وهو طم وراعيها ان السببين اذا تم
 فلا شبهة في ان السبب الاول موجب لثاني ما ان يوجب ثباته ام لا والثاني واضح لنفسه السبب لا من في السببية
 فكيف يوجب احدهما السبب من الاخر وعدم كفر بين التقدم والتاخر في ظاهر الدليل لا ريب ان هذا
 اللاحق لو كان وقع سابقاً لثبت به السبب فممكن ان لثاني يثبت فقول ان كان ما يثبت به غير ما يثبت به
 فهو المقهور ان كان عنه لم تقدم السبب على السبب هو حال معياره اخرى السبب المتعاقب ثبت للسبب
 دليل السببية ولا بد من كواو الثبات به غير الاول كما لا يلزم تقدم الاثر على المؤثر ولا وجه لذلك واوردنا
 المعاصر هنا ان اراد ان احدهما ان هذا الدليل الخص من المدعى لا خصوصاً لودل دليل السببية على تحدد
 السبب حد ثم يثبت سبب كقوله ابو بوجي الوضوء والنوم بوجي الوضوء واما مثل قوله من بال فلو وضوءاً
 لان ورود الاو امر المعتمد على شيء واحد جازم كورد ازيد من الفا مر بالصلوة والركوة ونحوها واما ما منه

على تقدير تسليم ثبات السبب لا حرج مما اثبتناه الاول فاما اثبات الحكم دون تعدد الفعل فنرجع الكلام الى ان الفعل
الواحد المتعاقب والحضرة على وجه ما لا ينبغي تعدد الفعل واحدا غير اخر من دون تلازم وقال الشيخ ان اعادة السبب
المعاني الاول بوجوب استعمال لفظ السبب في حقيقة ومجازه او في حقيقة في استعمال واحد ضرورة اعادة الماهية
ومطلق الفرق على اختلاف لقولين عند عدم تعدد ما وذل غير جائز فاذا قال الشارع بوجوب حصول
موجب خلو فلهذا بالوضوح عند انفراد كل من السببين اما الماهية مطلقا الفرق فلو اريد عند اجتماع الفرق
للاول كان لفظ الوضوح مستعملا في معنيين وهو غير جائز وايضا انه على القول الثاني من وضع لفظ الماهية
للماهية يكون عند تعدد استعمال في الفرق فظما ضرورة عدم تعدد في الماهية وهو مجاز وعارض لتخصيص عموم السبب
والتخصيص اما مقدم على المجاز كما هو المألوف او ممكن في كل ما هو محقق وعلى التقديرين لا يعلم عموم ادل على السببية بحج
يشمل المورد فلا داعي لاصل المتداخل الاول هذه الوجوه كلها في النظر الفاص ساطع اما الاول فلان قوله
من بالفتوة والاشية في دلالة على السبب ينبغي حذوثة بعد حدث هذا السبب يفهمه حد من ذلك كما
كفاية الوضوح السابق على البول عن هذا الخطاب ان كان متناع معنى لفظ من لفظ اخر لا يفيد اشتراكا في سائر
المفصلات اللفظية لكن نقا منها لا يحتاج الى ثبات قضية كلية بل ان نقول ان المثالين اللذين ذكرهما الفقهاء
في دلالة على حدث السبب بعد السبب كيف وظاهر اللفظ الشرطي لسنن من التقدم حصول الشرط على شرط
وكيف يحصل وجوب من حصول قبل البول بعد البول فنضرب بالحكمة الفرق بين الموارد في ذلك لا نرى بغيره وهو
منهم في فهم مشوب في فكر فضلا عن اننا قد قمنا في اهل اللسان المحض واما الثاني فلما قرنا في المقدمات ان وورد
المثالين من جهة واحد محال من جهتين متباينتين ووجب لغو موضوع الحكم بحسب الماهية وان وجد ضمن
فرع واحد وهذا لا يربطهما بالتمسك ما فرج ما ذكرنا هناك فان فيه كفاية ويحتمل زيادة توضيح عن قريب
واما الثالث فلا مانع من اعادة السبب المعاني الاول حتى يلزم ذلك فنقول الشارع البول بوجوب حصوله بربط
البول باعنا الوجوب ما يصدق لوضوحه وقبول البول مجتمعا مع لزوم او مفردا عنه والزم ان يصدق موجب على وجوده
في المثالين والمعايير من اوزم الوجوه الخارج للوضوح ان الشارع اراد الماهية وانفرد السبب لفرق المعاني لوجوبها
وتوضيح ذلك بحيث لا يودع في الاخلال الى الملا ان علق الاحكام بالطابع كما فر في علم الاصول انما في تعدد
في المقام اذ معنى قولك غسل ليس اعادة طبيعة الفعل المفردة في ظرف فصل الامر فانما هي مجبوبة فيه مصلحة كاشنة
وقبل علق الخطاب ايضا مجبوبة كما بعد الخطاب المجبوبة هي الداعية الى الطلب والطلب لوجوبها لذل انها ايضا
اخرى قولك اضرب طلب لوجوب الضرب لنفسه ومراد الامر من قولك اضرب لربد منك ايجاد الضرب هو
خلق الطلب للماهية وهو لفادى بهي المجبوبة وبين الوجوب لذل فنقول ان الوجوب طلب للفعل المنع عن ذلك
والمراد بالفعل ايجاد لما مؤثر لانفس الما مؤلان الفعل ايضا ليس فقال الصلوة ثاب فاعلمها والشرائط
الشي على عدم كمالها بوجبه فدره على ايجادها فاذا كان معنى علق الطلب للماهية ذلك فنقول قول الشارع البول
بوجوب لوضوح معناه ان هذا سبب لوجوب لوضوح عبارة عن اعادة الامر وجوده في الخارج حتما فاذا ذكر الخطاب
والسبب كرا لوجوب فنكر لوجوب ونحل الى قولنا لربد لوجوب حتما واربد لربد من لفظ الوضوح الماهية
لكن الطلب للماهية معناه اعادة وجوده وجود الكل متضمن في الخارج وعند الشخصيات لا بنا في وحد الكل المتضمن
فكان الحكم على الاطلاق جل شأنه وعمره فاد على الشخص الكل الواحد بمعنى ايجادها في الخارج الفقرة ليكون الف

امتناعاً عن ثلث ليس الوجوب في ذاته لا كما لو جوب في الخارج فان كان مستنداً الى معرف واحد فليزوم عدم كون الشيء معرفاً
وخصيصة المعرفة بخلاف الى ان علة ثالثة في التعريف ذاتها لا يحصل ولا يصدق الوجوب الذي قد تخلف عن معلوله وان كان مستنداً
الى كل ما لازم عدم كون شيء منها معروفاً مستقلاً او تخلف معلولها عنها معاً وكلاهما باطلان وكان اتحاد الموجودات كالحاج
في الخارج محال فكل اتحاد الموجودات في ذاته محال لا بد من تعريف المعرفة في كل ذلك مشترك في لزوم تحصيل الحاصل
بالجملة الفرق بين علة المعرفة في الخارج والفاضل للمعاصرة عواناً في حين كلام لا فرق بين الموجودات في ذاته وبين
انه لا يمكن صيرورة التبيين في الخارج شيئاً واحداً بمعنى تطابق موجود واحد في ذاته الف وجود خارجي فان الذي يبين
من كل الف موجود صورة ذهنية كلها منطبقاً على موجوده ارجح فان الذي يبين من كل الف موجود واحد كالسواد
المنزوع من جميع افراده ولا تراه في بطلان دليل واحد يستدل عليه باكثر من دليل واحد بل هو عينه بان على ما
كان ولا يستفاد من كل معرف موجود ذهني مطابق تلك الموجودات ويخبر في ذاته وهذا هو كمال من اجتماع المعرفة
على امر واحد وظاهر ان هذا امر خارجي اقول ظاهر امر ايراد ان المعرفة اذا كان علة الموجودات في ذاته في ما تخلف احد المعرفة في
الوجوب في ذاته في المعرفة لثاني امان في معرفة جود في ذاته في الاول وفيه ما افاد الاول في المعرفة شيئاً والاخر
تخالف لقاعدة العلية والوسط تحصيل الحاصل الاول تخالف للوجود ان في خبر ما علمنا شيئاً بالدليل لا يصدق بان
الدليل الثاني شيئاً جديداً ويمكن دفع هذا الكلام مع قطع النظر عن كلام الفاضل للمعاصرة ايشاناً بوجهين احدهما ان في
المعرفة لا مارة ولم يوحى في فهمه ووجهه معرفته من قبل العقل انما مثله مثل الدليل انه لا يمكن ان يتوصل الى النظر
الصحيح الى المطلق لا يلزم في كونه موصلاً لعدم وجوب موصلة غير بل المراد كونه بحيث من تتبدله بوصله الى المراد والمعرف
انتهى معناه كون الشيء اشارة موصلة الى امر يمكن عند موصلة غير ذلك فغداً لا اجتماع نقول كل ما معرفته في هذا المعنى
انزلوا دفع احدهما كفي الاخر ان هذه المعرفة حصلت عنهما معا ومن كل منهما وهذا هو الغار في معنى المعرفة الكاشفة
الدليل في شوق ذلك وقطر هذا المعنى في العقلين المحققين بمعنى ان يجمع حاشاها يكون للعقل مستند الى احد
ومع ذلك فالأخر اشارة علة بمعنى انه لو لم يكن هناك العلة الاخرى كان هذا كما في وجوده في الشيء لكن هذا خارج عن
العلية فان العلة ما لا يتخلف عنه معلوله وبعد من هذا كل شيء علة فاذا وجد احد العلمين وجد المعلول والعلة لا يتخلف
لا شيء علة وبالجمله يرجع هذا الكلام الى ان المعرفة يراى ما لو لم يكن هناك غيره لا وثائقاً بالفعل ثم في التعريف في معرفة
المعنى يمكن اجتماع اثنين وان كانت المعرفة حاصلة من احدهما ولو ظهر بطلان احدهما او حصول الجهول عنه فقام الامر الى حصول
مقامه كما هو اشارة عند في فقد الادلة وثائقاً فيهما ان نقول يراى المعرفة ما كان علة ثالثة للمعرفة وثائقاً في حصول الفعل
لكن لما كان الوجوب في الخارج الشيء لا يكون الا واحداً لان الشيء في نظر الخارج ليس له وجوب متعدد بل هو اما موجود
فلا وبعدهم بخلاف الوجوب في ذاته فان الوجوب فيه متعدد بعداً لانه في ذاته في نظر المعرفة فيمكن ان يوازي اجتماع المعرفة
لشيء الواحد معناه ان الشيء يمكن ان يكون له اشارة يندى بكل منها واحد من طائفة المعرفة فيكون كل من المعرفة علة
ثالثة للمعرفة فان كان اجتماع المعرفة في شيء واحد بالنظر الى شخص واحد فيفيد الاخر في شيئاً جديداً لا بد من تعريف المعرفة
واما الوجوب في الخارج فليس له اشارة متعددة وصورته غير ممكنة لانفكاك حتى بعد العلة المحفظة للشيء فيكون الشيء في
كل من وجوده مستنداً الى شيء من ذلك فندبر واما الجواب المذكور فوضعه انا نقول بان المعرفة علة ثالثة
للوجود في ذاته لا نقول يكون كل من المعرفة كثره وصورته ذهنية عديدة وبعبار اخرى كما ان العلة الثامنة ذاتها
تعدت تعدد معلولها في الخارج فكل المعرفة ذاتها تعدت الصور في ذاته بعد المعرفة لكن لا اجتماع في المعرفة

ما كان للوجود في ذاته في المعرفة في الخارج

حاصل

في

في

في

مناه

معناه ان الصواب المتعددة الحاصل من المعرفة ببطون على صورة وحدانية بتوارد على المعرفة كاذبة وبغيره لغيره
 الخارج لا يكون الا الاشخاص الجزئية وانطوائها شئ من على وجود واحد محال للشيء من الجزئيين بخلاف الوجود
 الذهني فانه لا يلاحظ مثله في الخصوصيات ويحصل لكل مادة صورة خاصة للذهن لكن يتحصل من ذلك كله صورة
 كلية تنطبق على هذه الصور الذهنية كما في مثال السود فان مساهمة كل واحد من افراد السود توجب حصول صورة
 في الذهن معلول لتلك المادة ومع ذلك ينطبق هذا لمختلفات على مهية السود في الذهن وجب ان الكل
 وجود ذهني كالمخصوصيات للموجوآت المتعددة في الذهن كالمخصوصيات تنطبق على موجود واحد كلي ذلك واضح
 عليه ان احداهما ان الخصوصيات وان كان يحصل من كل منها صورة ذهنية مغايرة وتنطبق على الكل لكن لا بعد هذه
 الجزئيات معرفة للكل لاننا نقول ان هذا من حيث هو ليس معرفة للانسان والسود الموجود في جسم خاص هو
 ليس معرفة لمهية السود بل الخصوصيات كمدخلها للتعريف والمعرفة محصورة في الشئ الواحد في الفاعل المشترك الذي
 يحصل بتوسط الصورة في الذهن كما في الجزئيات منها ان الخصوصيات المحصورة صورها في الذهن فكل الفاعل
 المشترك الموجود في الخارج لذلك بالنظر فانه ان المراد من انطوائها الف موجود ذهني على شئ واحد ان كان مع
 النظر في الخصوصيات فلا اختصاص لذلك بالموجو الذهني بل الموجو الخارج كلي فان ما على وجو الكل الطبع
 الخارج لوجو الفرد وفي ضمنه على اختلاف الجزئيات والافراد يكون في الخارج موجو وان اختلف الوجود ولا يربط
 الافراد للكل الواحد بخلاف كثيرة والطبيعة الموجودة واحدة في الخارج بقية كالذهن وذلك ولا يربط ان الافراد
 الموجودة في الخارج مع قطع النظر عن خصوصياتها منطقة على طبيعة موجودة في الخارج وان كان المراد مع الخصوصيات فلا
 يمكن انطوائها على واحد في الذهن بقية كالخارج اذا الافراد المتصورة في الذهن فمما تارة متباعدة لا يعمل اجتماعها
 واحد ويوجب عن يكون بان يكون في كون الخصوصيات معرفة كونها متضمنة للكل والمادة لا يربط كجزء من ملاحظة الفرد
 الى الصورة الفرد الملاحظة وحصول في الذهن مستلزم حصول ليس تصور بذلك الانسان المتصور كذلك وهذا معنى الامارة
 والمعرفة كما ذكرنا من ان المراد به ما كان علة للوجود في الذهن لا في ان تصور الفرد غير مستلزم لتصور الكل بكتبة غير
 الكل بعد ملاحظة افراد كثيرة لاننا نقول ليس المراد من حصول الطبيعة في الذهن حصول في الذهن بقية كل اذ فيها الكلية
 مباني الجزئية بل المراد ان حصول الفرد معرفة للطبيعة للكل من حيث هو كلي وبغيره فاقول واضح ويصح ان
 بان الامر كما نقول لكن ليس المراد بالانطوائها ما فهمت ان هذا يمكن في الخارج وفي الذهن بل المراد ان الخصوصيات
 المتصورة يمكن ان يلاحظها من الذهن مع بقاء الطبيعة فمن داي الف نرى من السواد لا يخرج بذلك كله عن صورة
 بحيث لا يبقى في الذهن صورة غير الطبيعة الواحدة لان الخصوصيات ملطخة والطبيعة معقولة لكن نرى انها بعد قطع النظر
 خصوصياتها يرجع الى ذلك بل المراد انبعاث ذلك بالمرء مع بقاء الطبيعة في الذهن فيكون الخصوصيات مفيدة للكل في
 الذهن بعد ان يراجع الى ذلك بل المراد ان الخصوصيات وبقاها الطبيعة التي هي المعرفة لواحد وهذا غير ممكن في الخارج فزول
 الخصوصيات وانما انما مع وجود الطبيعة غير ممكن وهو المراد بالانطوائها المزبور في المقام نظار وباحتاج يخرج ما ذكرناه
 وحلا لفضل الكلام بذلك استغناء بالاهم فقوله لا يربط الاحكام الشرعية بقية ناشئة عن علل حقيقة ومجمل ان يكون
 مانع عن علل الشارع من العلل علة الحقيقة فيمكن كونها كاشفة عن علل واقعية وعلى الثاني مجمل عند الكواشف مع كون
 العلة في الواقع واحد ومجمل العلة في العلة ايضا لكن انما ان علل الشارع معرفة لا بد من مستند ليس النظر في
 ما يصلح مستند لذلك الاما واجده في بعض المواد من اسباب غفلة على سبب حد كما مر في بحث المداخل ولو كانت

على العطف لا يستحال ذلك عطفًا كما في قوله ومن هنا جاء عدم التدخل أصلاً يخرج عنه بدليل وانما خبره ان هذا
بحرجه لا يكتفي في اثبات كونه معقولا لفعل ان يقول ظاهر كل سبب استقلاله بسببه مقصدا العلية الحقيقية واذا قام
دليل على التدخل يكتشف عن اتحاد العلة الحقيقية انه يوجب اجتماع العللين اذا لقاعد العلية غير قابلة للتقسيم
فدخل الى الخارج عن الموضوع والتدخل يكتشف عن عدم العلية وغاية ما يمكن ان في عدم وضوح الفرق بين ما ثبت
فيه التدخل وعدمه بل الظاهر ان الكل من واحد واحد ثبوت التدخل في البعض يقتضي عن كون ذلك كله معقولا على حقيقة
والحاصل ان ما يعتمد عليه البناء على ان هذه الاسباب متفرقة غير متوحد في النظر سوى ما يستفاد من كونهما اتحادا
على ذلك وثبوت التدخل في بعض الاسباب عدم وضوح الفرق بينه وبين غيرهم يمكن ان يكون هذا الاسباب
ان لم يعلم كونها متفرقة فانه يعلم كونها حقيقية لا احتمال كونها كاشفة والدليل الدال على عدم جواز الاجتماع عدل على
عدمه في العمل الحقيقية وما في الشرعيات في مشكوكه واذا شك في جواز اجتماعها وعدمه فلا بد من القاعد الجواز
حتى يثبت كونها على الحقيقة وهذا لا اعتبار يمكن المصير انها متفرقة فتدبر اذا عرفت هذا فاضمان احكام
ان السببين الوارد من على سبب كل قبل التعدد الوجود في افراد هاهنا يقتضي التعدد في السبب يقتضي الفصل الاتصاف
بالواحد وهذا هو مزاج التدخل المتقدم في عنوان السابق والاصل الاول منه بناء على المعرفة كفاية الواحد لكن يجوز
ما ذكرناه من انه لا يثبت عدم التدخل وقا فيه هاهنا كل مجموع سببين منها على سبب شخص واحد غير قبل التعدد
ام لا فبناء على المعرفة يكون الاصل الجواز وكما ورد ذلك في الاسباب لتفهمه كوجبات الوضوء والغسل فكذلك
في الاختيار ما في تلك الكلفان يجمع بين محض فافل من العقود كالبيع الصلح والهبة ونحو ذلك في تملك واحد هاهنا
لا مانع من اجتماعها وان ذلك يثبت في العقد فروع عاكسة لا يخفى على العقلاء لما هو في رد دعوتها وانما غاف على
الشيء الواحد لا بأس به بناء على ذلك وكل المركب من عقد واحد واقعاء ومن عقد واحد ونظائر ذلك الا فاذ لم يلزم
على المنع كما يستدل كبريد ذلك لكن نقول اذا اجتمع اسباب على سبب حدث فلا يتلوها ان يكون مقصداها
واحد من جميع الوجوه سواء كان الاتحاد باصل الشرع كالصلح والهبة المعوضة مثلا فانها في جميع لزوم العقد ترتب
الاحكام سواء او كان الاتحاد بالشرط ونحوه كالبيع الصلح فان مقتضى البيع ثبوت خيار المجلس والرجوع ونحو الشفعة
ونحو ذلك دون الصلح فلو اشترط سقوط الخيار والشفقة سقطت باحد الاسباب كالصلح واما ان يكون مقصدا
مثلا متباينين مختلفين كل الاختلاف كالوقوف والبيع فان احدهما يقتضي الرجوع عن الملك كله والاخر فاقا يكون
ملوكا واما ان يكون بين السببين غوما مطلقا بالنظر الى مقتضى ان يكون احدهما حكرا فليكون الآخر كالباع الصلح
بالنسبة الى خيار المجلس والشفقة والبيع مع شرط في احدهما خيار دون الآخر واما ان يكون بينهما عموم من وجه مثلا
كل منهما على ما لا يشمل عليه الاخر كالبيع مع اشترط الخيار في احدهما واشترط درهم مثلا في الآخر واما ان يكون بينهما
تناف في بعض الاحكام دون بعض وينبغي البحث ان توافر اذا وقع تناف بين مقتضيات مطلقا وامكن الجمع كالوفاق
شخص وكيفية الشخص وكيفية الاتحاد لا مكان واللواحق فلا وجه للطلاق لجواز اجتماع اسباب بالذات وعدم وجود
تناف بالعرض وهذا لا اشكال فيه ومع تنافي بمعنى عدم امكان الجمع كبيع الملك لزيد وكيفية لعم مع تناف او
بيع كل من الوكيلين لواحد من مغاير للاخر فلا اشكال في البطلان لعدم الامكان وكذا في مثل الوقف البيع نظائرها مع
العموم مطلقا كما في صلح الحدولين وبيع الاخر في خيار المجلس والشفقة واشترط احدهما خيار دون الآخر فهو هذا
احدها فتدبر جانب الصلح نظرا الى انه يقتضي ما ذكر في البيع لانه عقد ناقص غير مكمل للشرعي ثمكنا فاما الجواز اخذ بالبيع

بالحجارة والشمع بالشفقة فالبيع بالنسبة الى المتكبر الشئ بسبب ضعف الصلح سلب قوى جعل عليه بمعنى انها ليست كاشية
الملك وبذلك يصلح في حق الحجارة واصفاط الشفعة فتوجد كل منها انما مستفلا وثانها تقدم بفضاوان سلم ان الشفعة
للأخرين بمعنى ان ليس ذلك لنفس سبب البيع وعدم كونه فاعلا السلطنة بل انه حكم حكمه وصار سببا في ثبوت ذلك وان
كان يجب ان يصلح كالصلح في المتكبر فيرجع ذلك الى عارضه فخصاها بمعنى ان البيع مثبت ما ينبغي الصلح ومع العارضين
الصلح اما الموافقة الاصل ولشافطها والرجوع الى الاصل وثالثها تقدم البيع نظر الى انها مشتركة في افادة الفلأ
الزوم محال لكان البيع مثبت حكم اخر من حجارة ونحوه والمثبت جعل بفضاه وليس في الصلح نفق لذلك حتى يتعارض
فان قلت مقتضى الصلح للزوم وعدم تسلط الشفعة فكيف تقول بعدم تعارض ذلك ليس عدم الحجاز وعدم تسلط
من مقتضات الصلح وانما هو من لوازم الاصل الاول ولا دخل في الصلح في ذلك بل هو مقرر له وادلة الشفعة والحجاز
واردة عليه فان قلت بل الحجارة والشفقة واردة على الاصل فالبيع دون الصلح والفرض انهما قد اجتمعا في موضوع
وكان ادلة الحجاز والشفقة في هذا المبيع خاص كون هذا مصاحا عليه ليس فيه حجاز ولا شفقة لان مقتضى ما ثبت من حيث
بيع ومباداه اخرى يتخلل التعارض المثبت ساكن بحيث يترتب فيه قضية الاصل وهذا ليس تعارضا حقيقة ولا اعتبارا
البيع يضر ولو سلمنا التعارض نظر الى انه مثبت وهو مقدم على الثاني ولا يهزم ان الصلح ايضا مثبت للزام والبقاء ابعد
الحجاز والشفقة سيما بد في ذلك في الزوم وفي صورة الغوم من وجه بحيث كل من ماله الا فراق ما ذكرناه في الغوم
المطلق من لوجوه وانما يخرج خلاف ولازمها ففي مقتضا كل منها او اثبات كل منها وادع عن المثال في ذلك فبعض جدار
ان شئت تفصيل الاشياء في اجتماع فقول البنايا قول او فعل او عقد او بيع او حكر والمجتمعان انما يتماثلان
ملفغان مع اتحاد الاركان من عائد ونحوه وتضمن ونحوه ومع اختلاف في جنس او قد اوصفت مع اتحاد
في الاحكام والواجب من لزوم وجوده وخياره وبض حقوق وواجب عرفة واجل شرط وكيفية هذا الاشياء المذكورة
او مع اختلاف في شيء من ذلك ولا مانع في شيء من ذلك الا حصول الشا في بيع المثلث البعض الصلح في ثبوت ام كمال
العلام في بيع القواعد في كل اولياء ولو باعها الى الوكيل او لوليان مثلا على شخص وكيله فان انفق الثمن جازيا
والا فلا قبول لبطان ولو اختلف الحجاز فلا قرب مساو لا لاختلاف الثمن الا ان يجزاه مشتركة بينهما وهذا لا
انوزج لمن عرف القدر وقال المثلث في بيع هذا المثلث قال شيخنا المحقق الثاني في علي بن عبد الغال الكر في وجه المثلث
في كونه لا مانع من صحته الا كونها سببين فامين في انقال الملك ولا امتناع في اجتماعها لان الاسباب لشعيرة موقوفة
للأحكام وفي بطلان الثاني وجه لقرب مناع الجمع بين العقد من لا ترجع في بطلان وهو لا يخرج في اختلاف الحجاز
القربان الحجاز ونوع او تعاق فان كان المشتري كان بمنزلة المقتضى في الثمن واللباع فهو بمنزلة الزهارة منه وتخلل
عدم المساواة لانه لا بعد ما لا فلا يختلف به العوضاوان انتهى ومن هو الاشياء اختلاف العقد في نوعا مع اتحاد
اثرها الا في بعض النواحي كالخلع والطلاق يجوز في نحوهما ما اسلفنا واختلافهما الزوم وجوزا كالا حارة والحالة ان اختلاف
الشرط والاجل والتمسك والحجاز كما فقط ويظهر وجه الاشياء والاشكال في ذلك بمعنى انه من لوجوه وامامه اختلاف
في المشتري وفي الجنس والتمسك او وصفه ونحو ذلك بحيث لا يكون هناك قد جامع ولا يمكن جمع الحكمين معا فهو ساقط
وفيما ذكرناه كفاية لمن له ادبنا طالعنا اهله وتخرج من ذلك الحيات شريطة انك لطيفة لا تطيل تذكرها ففقط
الفاصلة جواز جمع السببين الامع وجوبنا بدل على المنع ومنها ما استشهدناهم من ان التفصيل في الاسباب طلع
للمشترى متساوي في بطلان عقد الامه باشر الزوم لها وفي بطلان عقد ما باشر بعضا اذ البضع لا يتبعس ذلك

في البيع والشفقة
بمعنى
فان قلت مقتضى
الصلح للزوم
وعدم تسلط
الشفقة
فكيف تقول
بعدم تعارض
ذلك ليس عدم
الحجاز وعدم
تسلط
من مقتضات
الصلح وانما هو
من لوازم
الاصل الاول
ولا دخل في
الصلح في ذلك
بل هو مقرر
له وادلة
الشفقة
والحجاز
واردة عليه
فان قلت بل
الحجارة
والشفقة
واردة على
الاصل فالبيع
دون الصلح
والفرض
انهما قد
اجتمعا في
موضوع
وكان ادلة
الحجاز
والشفقة
في هذا
المبيع خاص
كون هذا
مصاحا
عليه ليس
فيه حجاز
ولا شفقة
لان مقتضى
ما ثبت من
حيث
بيع ومباداه
اخرى يتخلل
التعارض
المثبت
ساكن بحيث
يترتب فيه
قضية
الاصل
وهذا ليس
تعارضا
حقيقة
ولا اعتبارا
البيع يضر
ولو سلمنا
التعارض
نظر الى
انه مثبت
وهو مقدم
على الثاني
ولا يهزم
ان الصلح
ايضا
مثبت للزام
والبقاء
ابعد
الحجاز
والشفقة
سيما بد في
ذلك في
الزوم
وفي صورة
الغوم من
وجه
بحيث كل
من ماله
الا فراق
ما ذكرناه
في الغوم
المطلق
من لوجوه
وانما يخرج
خلاف
ولازمها
ففي مقتضى
كل منها
او اثبات
كل منها
وادع عن
التمثال
في ذلك
فبعض
جدار
ان شئت
تفصيل
الاشياء
في اجتماع
فقول
البنايا
قول او
فعل او
عقد او
بيع او
حكر
والمجتمعان
انما يتماثلان
ملفغان
مع اتحاد
الاركان
من عائد
ونحوه
وتضمن
ونحوه
ومع
اختلاف
في جنس
او قد
اوصفت
مع اتحاد
في الاحكام
والواجب
من لزوم
وجوده
وخياره
وبض
حقوق
واجب
عرفة
واجل
شرط
وكيفية
هذا
الاشياء
المذكورة
او مع
اختلاف
في شيء
من ذلك
ولا مانع
في شيء
من ذلك
الا حصول
الشا في
بيع المثلث
البعض
الصلح
في ثبوت
ام كمال
العلام
في بيع
القواعد
في كل
اولياء
ولو باعها
الى
الوكيل
او لوليان
مثلا على
شخص
وكيله
فان انفق
الثمن
جازيا
والا فلا
قبول
لبطان
ولو اختلف
الحجاز
فلا قرب
مساو لا
لاختلاف
الثمن
الا ان
يجزاه
مشتركة
بينهما
وهذا لا
انوزج
لمن عرف
القدر
وقال
المثلث
في بيع
هذا
المثلث
قال
شيخنا
المحقق
الثاني
في علي
بن عبد
الغال
الكر في
وجه
المثلث
في كونه
لا مانع
من صحته
الا كونها
سببين
فامين
في انقال
الملك
ولا امتناع
في اجتماعها
لان الاسباب
لشعيرة
موقوفة
للأحكام
وفي بطلان
الثاني
وجه
لقرب
مناع
الجمع
بين
العقد
من لا
ترجع
في بطلان
وهو لا يخرج
في اختلاف
الحجاز
القربان
الحجاز
ونوع
او تعاق
فان كان
المشتري
كان
بمنزلة
المقتضى
في الثمن
واللباع
فهو بمنزلة
الزهارة
منه
وتخلل
عدم
المساواة
لانه لا
بعد ما
لا فلا
يختلف
به
العوضاوان
انتهى
ومن هو
الاشياء
اختلاف
العقد
في نوعا
مع اتحاد
اثرها
الا في
بعض
النواحي
كالخلع
والطلاق
يجوز
في نحوهما
ما اسلفنا
واختلافهما
الزوم
وجوزا
كالا حارة
والحالة
ان اختلاف
الشرط
والاجل
والتمسك
والحجاز
كما فقط
ويظهر
وجه
الاشياء
والاشكال
في ذلك
بمعنى
انه من
لوجوه
وامامه
اختلاف
في المشتري
وفي الجنس
والتمسك
او وصفه
ونحو ذلك
بحيث
لا يكون
هناك
قد جامع
ولا يمكن
جمع الحكمين
معا فهو
ساقط
وفيما
ذكرناه
كفاية
لمن له
ادبنا
طالعنا
اهله
وتخرج
من ذلك
الحيات
شريطة
انك
لطيفة
لا تطيل
تذكرها
ففقط
الفاصلة
جواز
جمع
السببين
الامع
وجوبنا
بدل على
المنع
ومنها
ما استشهدناهم
من ان
التفصيل
في الاسباب
طلع
للمشترى
متساوي
في بطلان
عقد
الامه
باشر
الزوم
لها
وفي بطلان
عقد ما
باشر
بعضا
اذ البضع
لا يتبعس
ذلك

لانه ان عدم التعرض ليس من انقطاع الشكر بالفصل و عدم الاجتماع بل عدم شمول الادلة اذا باقية البضع ما للملك
او بالاعتد وكلاهما منقطع المنطق منها ولم يدل دليل على جواز العقد على نصف المنة وما اشهر في كلامهم ان البضع لا
يقلع من اخذ فماد ذكرناه من عدم شمول الادلة لا من الدليل على عدم جواز الاجتماع نعم في شرع الامنة لم يوجب اجتماعها
بشي من هذا البحث المذكور ومقتضى القاعدة كما ذكرنا جواز اجتماع كسبين ولا مانع من ان سببا آخر بعد وملك لكن الفصل
في قولهم ان على الواجب ما ملكه انما لم يقطع الاشراك و منع الاجتماع فذلك المطلاق هنا منه لا خطاب من هذه القضا
منع الجمع بغير كسب الحاد وليس لقولهم الفصل فاطع للشكر فما خذ غير ظاهر اللفظ في النظر الخاص يمكن المناقشة بكون المنجز
من الامنة منع الحاد بل هو ما بقرينة قوله نعم فمن اتبع و ذاء ذلك في منع الحاد لكن فهم لا يخافون اجتماعهم مع ما اشهر في
كلمة المتطهين من ان الاصل في المنفعة ان تكون حصة ما يعين و اذ منع الجمع بغير يكون و اذ على تلك القاعدة
ونحو ذلك لو وقع نظير في الاسباب الاخر ولهذا عرصة لاصحاب عبادة غامدة قد يروى بقر عموما ان من جملة
الامور المتلقاة عن الشارع نفي العسر والحرج والمشقة في الدين قال الله تعالى وما جعل عليكم اعباءا احملوها على الدين
قلنا وقال غير شانه ما جعل عليكم في الدين من حرج وقال غرامة ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج وقال سبحانه
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر النصوص في الاستدلال بهذه المقامات كثيرة جدا ففي صحة زيادة في بيان انهم
فلما وضع الموضوع عن ارجاء الماء اثبت بعض الفصل مسكلا انه قال بوجوه كثر و وصل بها و ايد بكم في الاصل من ذلك
التي لا علم ان ذلك لم يجر على الوجه لانه يتعلق من ذلك التعبد ببعض كثر لا يتعلق ببعضها ثم فاطر الله جل
عليكم في الدين من حرج والحرج الضيق في صحة الفصل الرجل الخبث يغسل فيقع في الماء في الامانة فقال الناس في ذلك
الاية وفي موثقي بعض الغدير من المطر بول فيه القبي الدابة و فرقت ان الدين ليس بمضيق وان الله عز وجل يقول
ما جعل عليكم في الدين من حرج وفي رواية عبد الله على فممن وضع باصبعه حذرة في الموضوع يعرف هذا واشباهه من
كتاب الله قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج فامسح عليه في حنطة محمد بن الميسر الماء القليل الطريف به
الحنث لا يغسل منه و يده فانه ان قال بوضا و يغسل في الامانة ونظاير هذه الاخبار كثيرة وفي رواية حمزة بن
طيار وما امرنا الا بدين وسعهم وكل شي احل الناس به فهم يسعونه وكل شي لا يقولون فهو موضوع عنهم وفي صحيح
بعد بيان عدم لزوم التسول عن تركبة ما يشري من السوق من الفراء انما جعفر كان يقول ان الخواص يسفون على
افسهم بجبال الزوان الدين وسع من ذلك وفي رواية الاحتجاج الطويلة في عدم ما دفع الله عن هذه الامنة وضع الخطا
الناس ان يقول الصلوة في اي مكان وكون الماء والارض طهورا وكون الفرائض في بطون الفقراء والمساكين و عدم
من ثواب خروى ان قيل عن رضى عقوبة ونبوة ان يقبل وكون الصلوة في اطراف القبل والتمتار وكونها في خواتم
لا في حسين كما في الام السافرة وكون الحنطة مشرة وسر التدنوب في الام السافرة كانت كتب على ابو بصير قول النبي
بلا عقوبة وفي الام السافرة كان يحرم عليهم بعد النبوة حب الطعام اليهم هذه كلها من الاثار التي حملت على الام السافرة
دون هذه الامانة اذا عرفت هذه الجملة فتقول الاكلام واصناف التكليف بما لا يطابق يدل عليه قوله لا يكلف الله نفسا
الا وسعها والوسع هو كطائف من عليه جماعة من اهل اللغة وقوله نعم وبنا لا يحملنا ما لا طائفة لنا به وقوله في رواية
الاحتجاج وذلك حتى يجمع الام ان لا تكلف خلفا فوق طاقتهم ورواية المولى عن الصادق انا والله لا دخلك الا في
والفريق ما من الامنة وصحيفة مقام الله اكرم من ان يكلف الناس ما لا يطيقون وقوله هذا دين الله الذي انا عليه
انا في عند قول حمزة ان الله لم يكلف العباد ما لا يستطيعون ولا يكلفهم ما لا يستطيعون ولا راية النبوة

في السعة المرفوعة عن هذه الامنة منها فلا يطبقون ويدل على ذلك العقل القاطع فان قيل ذلك مما لا ينكر العقل
 من حيث هم كذلك واجتماع علماء أكثر الخلق لما لا كلام انصرف جواز التكليف بما دون العشر في السعة المرفوعة
 والسهولة لا بل وقوعه في نظر الكبار السعة بوقوع ذلك كما عرفت انما البحث في الوسطة بينهما بمعنى كونهما باطن في
 البصر التهوؤ وقدره والغرض من هذه المرتبة في النصوص بلفظ الضيق والاصح الحرج والمفسر في الاصل كلما اهل
 اللغز بالضيق والحرج والتقل في شرح الحرج بلفظ بالضيق فلم يزل في السعة بوقوعه في نظر الكبار السعة بوقوعه في نظر الكبار
 ويظهر من البعض كون هذه الوسطة انهم مرتبة مرتبة الحرج وهي شدة من الاول والحاصل ان كل هذا
 فان مرتبة الحرج هل هو منفي في هذه الشريعة كما لا يطابق وواقع كما دون مفسر في الاول يكون الحرج ايضا
 من القواعد غير القابلة للتخصيص لا يكون من باب الاصل وعلى الثاني يكون قابلا لورود دليل عليه بخصه فيقول
 هل مفضل العقل انتفاء ما لا يمكن ان يوان قضية العقل السليم عدم وقوعها في التكليف نظر الى ان المتفق عليه
 عند اصحابنا وجوب اللطف على الله سبحانه ومعناه التقرب من الطاعة والتعب في العبادة التي هي الهلكة العظمى ولا
 ريب ان التكليف لما بالغ حد الحرج بعد عن الطاعة ويكون بلحاذا الى كثرة الخلق والله ارحم بعباده من ان يقتلهم
 بما يوقع في العذاب عابدا وان التكليف بما لا يطابق منفع عليه تعالى للزوم الفهم والخروج عن الحد كحل التكليف
 بالحرج فانه من اقل اللطف الرحمة والمناقب فيه يمنع كون اللطف بهذا المعنى منافضا لليس المدا على لفظ اللطف بل الله
 على ما ذكرناه من المعنى وهو واجب عقلا بالقرين المتقدم كما ان منع عموم الوجوب باللطف في موقع لا بعد ما فرغنا
 من الدليل هنا بالخصوص ثم قد يقال ان الواجب هو اللطف لو اخرج لما تخيل ان لطف فعل التكليف لو اصل المحل
 لطف فاعاوج لا يخفى وهذا الكلام من الغلظة عظام اذ لا زمة بتدباب حكم العقل بالمفروض ان اجلسنا الموضوع وهو
 موجبا لكثرة الخلق والهلكة ومن البديهي ان هذا شيء غير بل الخلاف ولا ندعي مقام خاص من غيره
 بل نقول ان الحرج الذي هو عبارة عن هذه الامنة هو موجب لهذا الهلاك العظيم هل هو جاز على الرق لم حرجهم لا ومن
 البديهي ان ذلك بهذا الغرض غير جاز لفضيلة التقف ودعوى ان الحرج غير موجب لكثرة الخلق بانه لا يوجد في العباد
 فالك العباد قد يتب على مرصع صيق وولده وسعة كثره واما على ارض من هذا الصعب ومفضل اللطف التكليف
 بالصعب لا في الوصول الى السعة الا على ان الاب لا يرف بقتل على له بحسب الكتب منع عن العباد المرفوعة
 له الرخصة عند الكبر بل يحتمل ويضعف غرضه لا يرضي قلت هذا الكلام من في ذلك الكلام تبعا لبعض من سبقه خرج
 على البحث في قياس مع الفلوق وبيان ذلك ان فرق بين الامور القهريه والاختيارية فاننا لا نأبى ان يسلط الله على ان
 المكلف بلا يشد به معتبه من مرض كسر عظام وتسقوط من جدار ولما نطال ولدع حية يكون ذلك كله كفارة لما
 صدر من الذنوب وباعثه لا ارتفاع درجة في الآخرة كما في العضومين فان ذلك كله واقع في المكلفين فلو فقت
 به الاخذ وهذا الذي يماس بغيره لنادي به لا يحتمل ونحو ذلك وانما لو كان الامر بالصعب اختياريا مثالا فان باهر
 المولى عبد اولاد له با مورشاف وكافة بار تكا به الاختيار وهذا به بالعقوبة على الخلق ووعده بالتواجب على الامور
 وكان ذلك الامر مما لا يفعل عادة ويشق عليه جاز لا يربك ذلك مخالفا لطبيعة العقلاء وبعد ذلك من المولى لا ي
 مشوبا بغرض النصف في عهد هذا خارجا عن اللطف الا بشاؤه بل لا يفعل هذا الفعل الا من كان يريد العقوبة ويجعل
 وسيلة اليه كما ترى فوع امثال ذلك من الامور والآلهين فانهم لو اذادوا عقوبة احد من خدامهم من تحت يدهم
 ويطلبون وسيلة لذلك با حرجه با مورشاف لا يفعل امثاله غالبا وعادة فيخالف ما خذ من ذلك والله سبحانه

اجل من ذلك بل العاقل الذي يدور بينه الطفل والماء وكذا ذلك بمرور ما هو سهل حتى لا يكون داعيا الى الخلق
في الاول الامر الى ان يحصل له من الوضوء ما ينفذ على ركنه من دون خضوع ثم ياحر بما هو في هذا والخاص
لان ذلك ان التكليف بالاموال الصغار لا يشترط ان لا يتحمل غايبا من هذا الترتيب والتكليف وليس شوا بغيره من هذا
وتسمى اقرى من غير العقل والاموال الصغار لا مدخل لها في ذلك سيما مع هذا العلاج فيه مع ما فيه من كل ذلك
لشعره بعد ذلك ثم الله ثم قال وما الخرافة لك كثر الخرافة فهو غير مناف للطف فانه يفيض من جانب التكليف
ولو اوجب لك عدم التكليف لزم ان يكون مقتضى اللطف عدم التكليف لا بجا له الخرافة ولا في فيما بين الكثرة
القليلة مع انما هي كثر الخرافة بحيث تجاوزت عن الحد ولم يوجبها الاصل للتكليف قلت في حل هذا الكلام ان
الفرق بين المقامين في غاية الوضوح وهذا ناشئ من عدم التام في طرفة العقل لا وارباب اللطف فاما نقول نقص
التكليف اذا كان داعيا الى الخرافة لا في غير الخرافة بين السهل والتعب فذكر ان النفس الطيبة تحمل من المشاق ما لا
تستطيع الغاصية ان تحمل اصلا سهل التكليف ما في غير طاعة وبذلك مسئلة اخرى لا شبهة ان التكليف بما فيه
مقتضى يكون داعيا الى الخرافة ويكون سببا للثبات الذي عند صدق شيء من صاحب اللطف يكون له مصلحة
في الخرافة وما ذكر من انه موجب لرفع التكليف في غير محله اذ موضوع الطاعة والخرافة لا ينفصلان الا في بعض
اعطاء كل احد ما يستحقه بمقتضى اختياره الا بالتكليف فهو من صفات ما في جوارحه لا من جوارحه التكليف بالخرج
التي هو فانه من دواعي الخرافة واسبابها ومحال على الحكم صدق شيء مقتضى العقل منه وان ثبت فوضيعة ذلك فظهر
الى طرفة العقل في مقام الترتيب فان لا يشترط الى المحسن الصريح والامر والامر من اوامر الترتيب ولا يخفى بل انما فيه
لو امر امر بامر مستصعب فهو غير متعين بغيره من الامور فاما لكان العقل لا يكون الامر ويقولون ان هذا ليس
مقتضى للطف بل لا يمتثلون ان امره بما لا يشك عليه لا امره بما يوجب خذ لا امره بما يجزله في بين كون الداعي في
النفس التمرير عن الطاعة اذا ما اذنا الله منه وبين كون ما يصد عن الامر له مصلحة في ذلك لا في تحقيق موضوع بل في صدق
عن المكلف فلهذا لو لم يكن عند العبد الخرافة لخرج عند الناس ان التكليف مثالا لكانه وكذا هذه المشقة هل تؤثر
المولى وكيف الخرافة انما هي كسفة وكيف السبيل في ذلك غير الخرافة بقبلة العقلاء ويخطئون المولى ذلك في حقه وقد
يقع على ذلك بعض ما عطف به على الخطاب او لا يستدل بان الامر بالخرج مقتضى لا يشترط من ان لا يجوز التخصيص بقوله
الا ما خرج بالدليل مع ان طرفة في العوالم التجارية تجري لقاعدته بذكره من مثل ذلك ولا اجل الى ان في
كل امر بذكره من هذا الدليل في مقام ويقولون خرج ما خرج بالدليل في باقي بل ظاهر من ما ثبت ليس
هذا الباب وانما نشأ ذلك من بعض المناهج بعد ما عجزوا عن حل بعض ما يرد عليهم كما بان في عدد ذلك مضى
الى قوله من محمد حنف قوله بعثت بالحقيقة السهلة السمحة وليس له ان في هذا الدين اشياء سهلة وبها
صعبت بالخرافة والخرج فان الدين ان كان اسما لكل فرد من التكليف فمقتضى يكون كل مناهضة وان كان اسما للجمع
الركب بمقتضى ذلك فيكون في وجود الخرافة الدين يجعل الخرافة المركب صعبا اذ انضمام التكليف سهلة الى اشياء لا
يوجب سهولة الشدة بل لا يزيد ذلك شدة ويكون ثقلا فوق ثقل لا كركب الماء الخرافة والعلل في البلاد وتحت
فان ذلك ليس من هذا الباب فاعلم من ذلك ان وجوب ما يصد عن الخرافة وليس هذا الدين منافع للروايات
المشهورين بل لا يندر ذلك احد فان قلت لعل المراد كونه اسهلا بالنسبة ما هو فيها من القوة فان مرتبة الشدة

مفادته قلت يكفي في نفى الحج والعمران اطلاق التسهل نفى ما قبله وظاهر ان ما بعد حرجا وعمران موجود
في الدين وان كان فيه مشقة وشدة ببعض انبها فندبر مع ان ما ذكر من الايات والروايات في نفى الحج والعمران
لا يخفى على من لا يخطئ العين بصيرة انها ليست سوى على سبيل ما ورد من العمومات الاخرى التي تخص بالدين
لو قال قائل هو بذلك لا يرد به كونه العسر فيه اثبت من الشك وكذا قوله ما يرد الله ليعمل عليه في الدين
من حرج الا فيما حجه بعض الاحكام لكان هذا مما اثبت من نفسه فيهم من الشك اقضى وليس لك الا مثل قوله وما
يريد الله ظملا للعباد وما ركب بظلم للعبيد وما كان ليطالبوا ليس ما تجمل من كونه من باب العسر والحرج لكان
تجمل من كونه من باب الظلم في اشياء لا يرد كقول الاكثر ولا يثبت الا بالضرورة لا بالقول مرتبة الايمان و
العقل الكامل لا يلزم من مجرد ورود لنفسه ان لا يفد على حله النظر خارج الظواهر لما قبله القطع بل القطعة
عن معناها واتركت مثل هذا التكلف لذي لا يخفى على المصنف ابنه والمصنف ان ما ثبت مما ظاهر الحرج ليس
ذلك الباب بل هو كاشف عن الحرج في موضوع وان كان العرف وجه اوضح من ذلك مع اننا بين الوجود ذلك ان الله
والذي وجب الاضطراب في هذا الباب امران احدهما اننا نرى انكالف لثبوت الاحكام الصعبة واردة في الشرع
واهل العرف بعد عار حرجا ووضعا كالصوفى في اليوم الحار الطويل والنجس والحجاء والشرم لثبات في مقابلة الكفارة
وحمة الفطر والنوضو والماء البارد في الشتاء وفي السفر مجاهدة النفس في طلب العلم في البلاد البعيدة و
عدم الخوف من اوصد لائم في بيان احكام الله واجراء حركته والحجاء في سبيله ونظاير ذلك وما يثبت ان الشك في
في بعض الامور الجزئية والنكالف لتسهيل ما لا يركب وورد في النصوص الاستدلال في بعضها ما دلة العسر والحرج فكيف
يكون امثاله في الامور العسرة حرجا ولا يكون ما ثبت من الامور المتقدمة التي هي اصعب مما بين عار حرجا وان
هذه الامور من قولنا لا شك في وجهين احدهما وجوب العسر والحرج في الشرع مع انه فله ما سبق من ذلك وما بينهما
عدم امكان الجمع بين كون هذه الجزئيات لتسهيل من باب العسر عدم كون تلك النكالف لتسهيل من باب العسر
فالفاضل العاصم في قوله لا امر في قاعد العسر والحرج كما في باب العفو والخصص في الكتاب الكريم والاحكام في
في الشرع لقوله وادلة العسر والحرج يدل على انتفاء ما قبله لانهما لفظان مطلقان واضان موضع التفرقة فليكن العفو
ورد في الشرع بعض النكالف لثبوت ما لا يلزم من وروده شك في المقام كما لا يرد بعد قوله واهل الكفر ما ورد في
اشكال في خبر كثير مما وادله وما بعد قوله فلما اوجى الى حرجا الى اخره خبر اشياء كثيرة بل هي تخص بالدين
غير عموم ذلك فكذلك انما فن تخصص العمومات بتخصص اكثر ليس بغير دليل هو امر اذلة الاحكام شامع فظاير الامور
اذلة نفى العسر والحرج عموم ان يحيل العمل بها في المظهرها مخصص بعد نفى عمومها بقاعدة التخصيص فلا يرد عليه من
الاشكال بل لعل ذلك لا يضر الاكثر لذكر الاشكال اذلة اشكال التخصيص فلا يلزم تخصيص اكثر ايضا فان الامور
الصعبة غير مناهية والنكالف محصورة مناهية اكثر مما ليس فيه صعوبة ولا مشقة وفي الحجاب عن الثاني ما عدا ذلك
باد في شقة في بعض الامور وضاه بما هو صعب كثير في بعض فلا يعلم ان رضاه بالاول لكونه صعبا وغيره لعله امر عروضا
ان ذلك فلا مناهية من عدم رضاه بمشقة وضاه بمشقة اخرى لصعوبة خفيفة عروضا واما الحاجة الى التفرقة بين
الامور بانتفاء العسر والحرج فهو كالحاجة بحلية بعض الاشياء بقوله نعم فلا احد فيما اوجى الى وهو حجة في الحاجة بالامور
وعدم وجود المخصص من ذلك يظهر ايضا الوجه احتياج لفقه ما انتفاء بعض الاحكام الجزئية بنفي العسر والحرج لا يقتضي
البشر احكام اخصص منه واشد ثم قال لو طبق في بعض المعارض والنجس وعدا في هذه العمومات كثير مما ورد في

والوطنة في تحقيق معنى العشر الحجج كغيره بخلافان باختلاف الزمان والمكان والشخص الاحوال وغير ذلك وكما دخل
 تحتها او صدر عليها من غير ما فيه ومقتضى ثبت بالدليل لا بد ان معنى العشر الحجج غير مضطرب بل محل انتفاع الاسئلة الهذا
 كلامه في بدا كرامه بخلاف الزمان وبفتح القواعد وقد عرفت مما ذكرنا ان كون هذه الاثبات من باب الاصل مسند جدا
 وظواهرها تاتي عن ذلك وهما بالحق المتقدم بينهما العقل اليقيني بما يثبتاه مضافا الى ان الظاهر من احتجاجنا في
 نفوذ تلك التي الخاصة مثلا ان حرج فراجع لا يخبر عن معنى هذا المعنى لانه داخل تحت العموم ولا يعم دليلا على خلافه بل
 الظاهر من الاثبات ان شريعتان هذا الذي المركب من هذه النكاحات التي يدعى كونها حرجا فكيف يقولون بغيره وتعم ما
 جعل عليه كذا الذي من حرج مع انه جعله في النكاحات كغيره بالجملة هذا الوجه بما فيه طوله ولو انه اقتصر على ان قوله
 من كان حرجا او على سبغ فعد من ايام اخر يرد الله بكلمة العشر لا يرد بكلمة العشر بل يصح في ان الصواع على الصبح الحاضر
 بعبر العشر حرجا على كرم في المسافر فكيف يكون الصوم في اليوم الحار الطويل عمن ان اصاب الله طاعون محلا في فطر ذلك
 من ملاحظة الاثبات لا يخبر عن مدبر وقا الفاضل الحق القوي والذي يقتضيه النظر بعد القطع بان النكاحات التي
 والمصادر الكثيرة واردة في الشريعتان المراد من العشر الحرج نفى ما هو ابد على ما هو لازم لطبايع النكاحات التي
 بالنسبة لطبايع اوساط الناس الذين عن المرض والفقد الذي هو معيار النكاحات بل هي بنفسه من الاصل التي
 ثبتت وبذلك ما ثبتت الحاصل فانقول ان الله سبحانه لا يرد بعبادة كغيره الحجج الا من جهة النكاحات لثابتة على حرج
 معارفه لا وسطا وهم لا يعلو والباقى من غير ما ثبتت اصله اصلا وثبتت لكن على وجه لا يستلزم هذه الزيادة
 وهذا الكلام قابل لا خالف احد هما ان يكون المراد ان عموما من العشر الحجج كسائر العتبات تخص بما يرجع عليها من الحجج
 بعد اعمال قواعد الحجج فيكون المراد ان الله لا يرد الحجج الا ما اراده وان ثبتته من النكاحات التي علم من الدليل الرابع
 دليل القوي وثابتها ان هذه العتبات غليظة مقيدة وحد ذاتها عدم الثبوت من الشرع بمعنى انه كلما ثبتت من
 الشرع فهو عمنه فيكون مؤكدا لا دلة اصل البرائة وجار باجربها ولا يعارض الدليل الوارد على الثبوت لا مقيد
 بعدم ورود وورد ويرد على الاصل او ورواه على ما في العوائد فانه ما خذ عن ذلك نقضا وحلا وعلى الثاني
 ان هذا الخالف لما نرى من طريقة الفقهاء من تسكبه بهذه العتبات في مقابل الدليل ولا يحسمونها جاريا في
 اصل البرائة مع انه لا ينعج في شيء اذ كل تكليف مشكوك من غير سواء كان عمن حرجا او غيرها والذي يقتضيه النظر
 بعض اجزاء كلامنا ان يكون حرجه عدم كون ما هو ثابت النكاحات عمن حرجا بمعنى ان التكليف بدين يكون فيه
 مشقة وكلفة لكن المقدار الموجود في هذه النكاحات نظر الى معارفه لا وسطا ليس بغير حرج وفي هذه
 قال العلامة الطباطبائي واما ما ورد في هذه الشريعة من النكاحات المشددة كالحج والجهاد والزكوة بالنسبة لبعض
 والدية على العاقلة ونحوها فليس شيء منها من مرج في ثبوتها فان العادة فاضية بوقوع مثلها والناس من يكونون مثل
 ذلك من دون تكليف من دون عوض كالحج والجهاد وغيره اذا اعطى على ذلك اجر فانما يرى ان كثير يفعلون
 ذلك بشيء يسير بالجملة فاجرت العادة بالانسان بمثله والمساخر وان كان عظيما في نفسه كبذل النفس للمال
 فليس ذلك من الحجج في ثبوتها فعد بنفسه من الحجج كبايات المنع عن جميع الشبهات تقع منها على الدارج
 ضيق مثله منقطع الشرع هذا كلامه في الخلد مقامه يزيد ذلك نوجها ونقول ضالما شغل خصم من
 المناقشة في هذا الكلام انما نرى بالعبث ان المولى اذا امر بخدمته كل يوم ثلث مرات مثلا او امر
 في مكان عن حرم بالذهاب باذنه مطا الى الفجر عشر اعطاء مولاه واحده مثلا مدة طيلة بالامساك عن الله

في كل سنة واهو في مدة عمره بالدخال الى بلد بعد قضاء حوائج مولاه في تلك البلاد مع اعدا اسباب سفره
اعطاه ما به ما يحتاج اليه من حياضه وحاله وجعل له في كل ما يحتاج اليه من نفسه من كل شئ
وليس يكافح ويحج من اجل ما له ما يفرح حاجته بل انه سقى ذلك ومنع عن الغرض لا يقول الناس في الحياض في اعراضهم
وانفسهم اغناه ببطانة عن الغرض لذلك كله واهو بالمعاشرة مع العبيد بالعرف بحيث لا يترب عليه ما داموا
بدفع من كان عدوا له ولو لا مع امكانه لا بعد هذا عسر او حرجا بالنسبة الى العبيد وكيف يكون ذلك حرجا
مع ان هذه الطريقة طريقا حسنا لناس نفسا ودينه وعلاوة لناس خلفا وسلفا بالنسبة الى احبابهم وعشائهم
وكيف بعد ان يان مثل هذه الاشياء حرجا اذا امر بالحكم على الاطلاق ولا بعد حرجا بالنسبة الى الخلق المحتاج بعضهم
لبعض وانما نرى في المقدس من المتغير بهذا الشرع يشرفون هذه النكاح في زيدون عليه من المنكحات الى الدنيا
ومع ذلك هم في قيامهم قعودهم ومعاشرة مع الناس في دينهم بما احاط الله لهم من الطيبات على احسن حال اكلها
ولو كان هذا من الضيق والحرج لم يسأل الناس في ان تصنع معنى معروف عرفا مضافا الى ان عوم الناس اهل الشهوة قد
في اذ هاتين ان هذا لشدة رسلها يكون من الاعمال بحيث لو فعل هذه الخدمات كلها عكس مولاه بل صدقوا بصدقه
ما بعد في نظرهم مثل هذه الاشياء خدمته واطهارها وكيف في عبادته والكرامه وتخرج من ذلك في عاصم
على غير الحرج ولشدة في ذلك الفرق بين القامرين في عدم نجاسة البشر للملافاث والعفوع دم الحرج والفر
الذي لا يرقى وعن ما دون الغلي وقبول الميتة للصبي عن نجاسة ما لا يمتنع الصلوة في مطهرة الارض وطهارة الماء
البئر مثلا لا العسر خبثه البطون ومن يحكمه وعدم لزوم الاغتباط والجنب عن شبهة الغرض وطهارة الخاء
وحل في نجاستهم عدم لزوم الصلوة في كل عاملة ومجيب مع الصبي فما حجت في العادة وعدم لزوم الفرج عما ينفصل من اليد من
الاجزاء الصغار وعدم انفعال العالقي والرضعة في الشك في جواز النيم للصبي بالمال وطهارة ماء الاستنجاء وحر
الجنب من الحرام وعدم لزوم الخمس في الهبات في الميراث في الكوفة في العلوة وعدم لزوم الترتيب في الفضاء وعدم لزوم
العلم بخلاف الناس قول قول لودعي في الحر وعدم اعتبار الشك بعد الفرج وشبهة الفرغ وجواز الوكلاء
والسبايات واباحة ما يغلب عليه الحاجة وجواز اخذ الاجرة على الصباغ وحل النظر الى الحادوم وشرع في نفقة بعد
لزوم الكيل والوزن في النفود في فدية شربة النوبة والعصر في السق وعدم لزوم قضاء الصلوة على الحائض واباحة
الافطار للحامل والمرضع والشحن وذو العاطش والعفوع عن اخبار ما ليس بخبره في البيع شرعية الحياض والاطلاق
والرجعة وشرعية الكهوان والديانات اباحة المخطوئات عند المضرة والرضعة لكل من البتة الخصوة
وفي الافناء والمملوكه والاراضى المستقرة للرجعة في مال زوجها وفي قطع الصلوة لا مؤو عدم بطلان عبادته من عليه
دين وبتوث بعض الحقوق بالشباع وكفاية الواحد في التوجه وعدم لزوم التوكيل على الاخر في شرعية المعاملة
الفصل الحادوم وعلى الرضاء مع حرجا عن عدة الاجارة ونظاير ذلك وهذه الفرع فثمان منها ما اثبتناه وحكمنا
بمن دلة العسر الحرج ولو مع وجود معارض لها من العيوب الاخر او دليل خاص لكن حيث علمنا تحقق العسر الحرج وحكمنا
نفسه وحكمنا بالرضعة في ذلك كله وما ثبت من دلة الاخر من اجماع او ضرورة او فصول ذلك على حق فاعده
العسر الحرج وفي ذلك ايضا نقول ان هذا من دليل العسر الحرج وان قبل ان يثبت ذلك من الشرع لا فائدة في بيان
انه العسر الحرج او غير ذلك لكن انما اذ عرفنا محققا الحرج بذلك نفقته ولو لم يكن هناك دليل خاص ليقوموا على النصير
الخاصة بما هو من الائمة الاطهار ولا ريب انهم يحكمون على وفق كتاب الله الذي فيه بيان كل شئ وتعلل ذلك كله حكوا

من جهة في الحج فيكون الفايده من هذا الكلام ان الحج مطلقا مضي في الحاصل انه لا يخفى على الفقيه ان هذه
الاشياء لو لم يثبت فيها الرخص كان ضيقا على الناس في معادهم ومعاشهم وليس مثل الجهاد ونحو ذلك من هذا الباب
وتوضح ذلك ان العسر والضيق غالبا يصير باذنه الكرم ولو في تكليف هل مثلا لو امرت الامم بقتل الكفار فقتلوا
مؤلفه ولو في مكان واحد عند هذا ضيقا ولو لم يرضى الاعتكاف للحج عن المسجد الحرام او لغيره فلهذا
عند ضيقا والحاصل ان العسر من ماله كراهه من موافق العسر الحج من هذه النكالف للمناسبة واضح جدا فالحج ان
ما ورد في الشرع من النكالف ليس مما بعد عسر وجحار فواكفا في هذا المعنى ملاحظ الاما في هذا الباب
يقع عليه الاشكال الثاني وهو استدلال الامه في بعض الامور الجبرية بالحج وهو القدر في هذا المقام فقولوا
ان هذه الاستدلاله غالبا في قبيل القاطعه والمضيقا سكانهم بظاهر الكتاب فانما ان غلبه موافقه الاستدلال بعد
العسر حرجا ولو لم يكن فيه نص عام لكانت فيه بالعموم ودعوى انها اسهل من الجاهل لركونه والحج ممنوع بمعنى ان لا يركو
صغوبه مثل الجهاد لكن المدار على هذا الضيق والحج دون الصغوبه وباده من شبه العمل ومقداره ولا بعد عدم
الناس وجوب الجهاد مثلا ضيقا وحرجا لوقوع كثير من الناس في الجاهل واعينهم كفتانته وعدم نجاسته ماء الاستبراء
حرجا من جهة كثرة وقوعه وقلة المياه سببا في كثرة الحجاز ومناطها فان لا التزام بظهور كل ما يصيبه شيء من ذلك
بعد حرجا وبالحج لا يدر العسر الحج مدار شدته التكليف عظم شانه وعلم مقامه في الاضطرار بل قد يختلف عن
ذلك كثيرا ومداهما غالبا على باده الكرم وغلبه الوقوع وعموم التبع وقدرة المناص والعلام وان كان شيئا
لا بعد تكليفه في نظر العقلاء والمكلفين فشد في اطراف الكلام مقتضى ابداء الفرق بحجته وافتراق المقام لا يخلو
من ذلك وان استوخش منه الناظر ابتداء ولكن الفقيه يدور مدار رصد في اللفظ وقد في هذا العرف اللسان
وذلك انقول لانهم فيه من الاستدلال في الحج كون ذلك الشيء حرجا بخصوصه بل لعله لا تضام الى النكالف
بمعنى ان الامام صلوات الله عليه وبركاته الله سبحانه كلف بنكالف معلومة مبدئية سهلة لتسكن على العسر
والحج وهذه الجزئيات ايضا لو لم يرضى فيها الزم من انضمام ذلك الى تلك النكالف الحج ولو فوج ذلك مثلا
فان المولى اذا امر عبدا مثلا بعبادته من من طعام الى السطح من درج عال جدا فلا عسر ذلك نعم كواضا في
ذلك ان تضع رجلك عند الصعود كذا وعمل الترتول كذا واذا صار بك له مثلا لا تغد الا شجرة ونحو ذلك بعد
حرجا وان كان هذا في جنب كل التكليف بمنزلة العدم ونظير في الشرايات ان الصلوة لا حرج فيها ولكن
الثقل على القدمين بالسورة موجب للحج وبالحج المراد ان يقدم ما عليه من النكالف التي تعرفون انه ليس بحج
فلا تقبوا هذه الامور الجبرية ايضا فان لو انشدت هذه الامور ايضا للحج والمفروض ان الله لا يريد عبدا
بالشد في اطراف الكلام تجد واقفا في حل اشكال المقام بعون الله الملك العلام وربما قيل في وضع الاشكال
في العسر الحج في الامور يختلف باختلاف العوارض الخارجة فقد يكون شيء عسرا وحرجا وبصير باعتبار اخر خارج
سهلا وسعة ومن الامور الموجبة سهولة كل عسر سعة وكل مضيق مقابلة بالعوض الكثير والاجر الجبريل والاشكال
ان كلما كلف به الله سبحانه وعامله ما لا يحصى من الاجور وعلى هذا فلا يكون شيء من النكالف عسرا وحرجا وما لم
يوض احد به ياد في شدة يكون من الامور التي لا يباها اجر ولا ينفي فاعلموا عيون نواب ما كلف من
النافع ظاهره ان تفت شفعها وبما عاها من الاجر الجبريل الثواب الجبريل وهذا الكلام مؤيد لما ذكرناه
ولكنه محل نظر من وجهين احدهما انه لا سلم ارتفاع الحج بالاجر الوافر مطلقا ولا ريب ان المولى لعبده بان كانا

في الليل ابدأ ولا يقط في النهار كذلك بعد هذا حرجا وان جعل في مقابلته من اجور ما لا بعد ولا يحصى نعم لانكرا
 له ايضا مدخل في بعض الفروض فخل الكلام الى ان تكاليف الترخيع ليس الحرج كالمثال المذكور بل ليس حرجا املا
 ولو فخل قبل الشغل لوجوبه في بعض فصوله فاحذر في موضع كغير الحرج بالنسبة لهذه التكاليف الشا
 وهذا كلام جيد وثابت ان لا ينبغي ان لا يخالض في الليل العشر الحرج لشيء اذ كلما ثبت في الحرج فيه التواتر مما لا
 يثبت في غيره بالحرج لكنه لا يثبت في الاصل ولا يثبت في الاصل ولا يحتاج الى اذلة العارضة لمعاصير المحقق في
 وانت خبرنا بغيره وادان في موارد العشر الحرج كما عرفت في الفروع لتقدمه ما لا ينفق في رتعا على الاجر والثواب
 مع ورود عموم اوقاعه باثباته فانما ينفق مثله بفائدة الحرج فان ذلك لا يحتاج الى البحث في العبادة وفي
 الاكل والشرب المنصرا الى الواضع بقضي لا يحتاج الى التثبت في العبادة ولا يمكن ان نقول مقابلته الاجر
 الثواب في هذا الحرج الذي في الاجتناب عنه فنفيه بفائدة الحرج والحاصل بعد التامل في ما وجهنا به كلام في
 دفع الامور الاول بقط هذا الكلام بعد التامل التام عنوان من جملة الاصول المشتملة من الترتيب فاعاد
 الضرب والضرر وهو من الفروع الكثيرة الدوران العامة النفع ويبنى عليه كثير من الفروع في الفقه لان
 المحل انما هو في معناه وفي كيفية دلالة وطم في ذلك كلمات كثيرة والذي ينبغي البحث في ذلك يقع المراد منه بحسب
 يستنبط من كلمة الاصل في هذا المعنى في مثال الباقي ليدل على ذكر المقامات التي استند وفيها الى قاعدة في
 الضرب حتى يتضح من مجموعها ما ينبغي ان يتبين في ضبط المعنى المراد من الحرج الاستدلال به يكون جامعا بين الضرب والضرر
 فنقول من جملة موارد القاعدة ما عرفت في سئلة العشر الحرج فان كل ما فيه عرج حرج فهو اخل في معنى الضرب
 صرحوا بذلك في طائفة من الموارد لان العشر نحو ما يتحقق بالباقي حيثما الحكم التكليفي والضرر عام منه من وجوه
 ويندرج تحت لزوم دفع الضرر من المقتول على المجاهد من وسقوط النهي عن المنكر فاما الحد مع عدم الامتناع
 على الضرب مع تحقق الضرر وعدم لزوم اداء الشهادة كالحرج في القتل والحد ليس مشروعا في القصاص جواز بيع
 ام الولد في موضع والنسب على المحل ان يحقق حرجا لا حرجا مع حاجة الناس في تفرق الام عن اولاد وجوز فاعلم بالباقي
 نوع اشترى بعد المدة ونحو المسلم في الفسخ مع انقطاع السلم في عند الحلوك فبحر المراجعي عند الكذب الخديعة وفي خاتمة
 الناحية ما يصدق من الرتبة والعين وعدم سقوط خيار العين بالخرس عن الملك وخيار العين للدين والضرر
 الشكر وبعد التسليم وبسقط الصفقة لحلول الدين بموت المدين وسع ما سارع اليه الفساد من الرهن وخيار العيز
 في الصلح وعدم جواز شراء المضارب من معص على المالك وعدم لزوم دفع القاصب على الودعي وجوز دفع الودعي على
 الحاکم والضرر عند الضرورة وعدم جواز الرجوع في مثل غارة اللوح في السفينة ونحو المالك مع زواجر ما هو اشد من
 من الماذون فيه وفي اشترى مع طهو العين مسلوبة النفع والخيار في الاجارة لوعم العائد عقلا او شرعا ومهله استغنى
 لو نضر المشرى في عدم بعض احد بالشقة وعدم بطلانها بالفسخ معيب نحو وعدم لزوم كوصافة ثماره بقبول فخر الو
 عليه لو زوجه لولي على الكفو وبذلك الحب جواز تزويج الام مع الغيب وخيار الرجوع مع فقر الزوج وحره كالدخول
 في السوم والخضبة بعد اجابة الغير وفسخ النكاح بالعتوب ابتداء واستدلاء في احد الزوجين ترك الفسخ باول من لم يله او
 باكثر وسقوط قيمة المخبوتة وعدم جواز العضل على ازيد مما وصل من لها وسما دعوى المفار الموطاة وعدم جواز
 احكام شعر العبادة وحرمة الطوبل او الما نغية في الشركات كالمساجد والمشهدات النظر في الاسواق ونحو ذلك
 وعدم جواز القصاص في الطرف مع النعير بالنفس شرعية حبل القصاص في الديات كثير من جزئيات فروعها فاند

وینا

المهم

الرضا منافع الطبيعة واما العرض فضابط ما هو داخل في الحرام المكلف لكون هناك موجبا لذاته وانك اذ بين
 الناس فمن مقتضى الدين اوقاع على عود او دخل على عيال او ما يتعلق به من المحارم والنسا او غنايا او ثمنه او
 طعن عليه وجهه او ظاهر شيئا مما لا يرضى بظهوره فهو منك للعرض اضر من الحقيقة ومثل ذلك كله ضار واخر لا يضر
 توضحه ويدل عليه وان ستر كما مر ومثل ذلك فعل شيء بوجوبه استخفافا للمهاجرة ولو تبرك بعض العار فان
 العادة التي ليس من شأنها ان تبرك بالنسبة اليه من ذلك كله داخل في الاضرار بالعرض واستفاد الاضرار
 انت بعد التامل فيما ذكرناه من الموارد فترى ان شأنها ليس خارج عن هذه الاقسام التي ذكرناها تفصيلا و
 ما فيها ان يحد منها خطا حارها يظهر في فرق واضع بين منع كسب الضرر فانها متضادان لا متناهيان وليس كل
 ما ليس بمنع ضرر فقد يكون شيئا ليس بمنع ولا ضرر فحق الامور المذكورة لو لم يكن شيئا منها بالفعل لا بالقوة
 القوية لكن قابل للمنع لو منع عنه مانع فانما هو مانع عن النفع لا ضارا مثلا لو كان الشخص رضى ببدن عارها او غيرها
 ففقد مانع عن ذلك لا بعد مثلك ضار في المال لا في بدن هناك مال حتى ينقص نعم من جهة منعه عمالة السط
 عليه فهو مفقود عن سلبه وهو كلام اخر واما لو كان له ملك معنوي ففقد مانع من مخاطبة حتى يربح فهو ضار له
 في ماله ولو كان الشخص ماعا يريد ان يبيع با على فية ففقد عن ذلك حتى يفقد القيمة او ضره في المال فان ماله موجود
 والنفع الحاصل من البيع له يمكن مالا حتى يلزم الضرر اذ عرفت هذه اعمان الضرر والاضرار والاضرار كلها مشتركة
 في فادى معنى في الضرر ولو كان في الاخرين معنى ابدى من علة الروايات كلها اذ لا على فية ما بعد ضرر في الامور
 وظاهر لفظ الرواية نفى ما اضر بالضرر والاضرار في الدين اصلا او ثمنها لكونها موضوعا لنفي الطبيعة والحجتها موجود
 كما في ظاهره وحاصل المعنى بعد نفى ما اضر بها في الدين بخل الى ان ما يهيى بها في العرف ليس من الدين بل هو
 غير موجود فيه وخارج عنه فلو فرض عدم تحقق فيه الضرر على احد فيبقى بفضا الرواية القول بان هذا ليس من
 دين الاسلام الذي شرعه الشارع والا لزم اتحرام القرض والكسبة ولا زمان الدين بهذا الدين يستلزم حرمان احكام
 من الشارع ومعدن الافعال من المكلفين بحيث لا يتحقق فيه ما بعد ضرر او ما تثنى ان حمل التحريم على هذا المعنى هو
 للكذب لو فوج الضرر ومدفوع بان هذا لازم لو لم يفقد يقيد في الاسلام اذ لا بد من يكون المعنى فيها ما
 الخارج مع انه واقع وهو مستلزم للكذب لكنه بعد التقيد يرجع كلف الى انهاة شفيان في الدين كالعسر والحرج ولا
 يلزم من ذلك كذب لكن الاشكال اورد على ما ليس فيه فبد في الاسلام كما في بعض الاخبار بل انما فلا بد ما امر
 يقيد بها بذلك او دعوى ان المعلوم من الخارج ان الشارع يريد بيان صفات الاسلام وكيفيات الدين فيتم لفظ
 على نفى ما فيه لا مطلقا والحق ان سياق الروايات يرشد الى رادة النهي من ذلك ان المراد تحريم الضرر والاضرار
 والمنع عنها وذلك اما بخل الى على معنى النهي واما بقدر كل شرع ويجوز ومباح في ذلك في خبره مع تقاؤه
 على نفسه وعلى التقديرين يقيد بالمنع والتحريم وهذا هو الانسب بملاحظة كون الشارع في مقام الحكم من حيث هو
 لا في مقام ما يوجد في الدين وما لا يوجد وان كان كل من المعنيين مستلزما للاخر اذ عدم كونه من الدين ايضا
 معناه منعه فيه ومنعه فيه مستلزم تحريمه عنه مضافا الى ان قولنا الضرر والاضرار غير موجود في الدين معنى يحتاج
 لتفصيل في كلفات فان الضرر مثلا ينقل الى ما لا يوجب نفسه ذلك ليس من الدين بحد ذاته اذ الدين عبارة
 عن الاحكام لا عن الموضوعات فيحتاج الى جعل المعنى ان الحكم الذي فيه ضرر واضرار ليس من الدين لا انفسها
 وهذا تاويل غير متبادر وان بالغ في بعض العاصرين نعم هنا كلام وهو انه لو كان بمعنى المنع والتحريم اخص بضر

ثالثها

كلامه في الضرر والاضرار...
 كلامه في الضرر والاضرار...
 كلامه في الضرر والاضرار...

المكلفين أنفسهم ولا غيرهم ولا يشمل ما كان ضراً من الله تبارك وتعالى مع انفسها كما عرفت في الواز
 نفوا كثر من النكاح الباطل اذا كان موجبا للضر في نفس او مال لا وجه لكون ذلك حراما على الله عز وجل ان
 المراد عدم وجوده في الدين لم الاستدلال ذلك انهم قلت لظاهر من سياق الخبر ان عدم تجوز ذلك
 ليس بخفض العبد الشرعي بل انما هو شيء يمنع من فعله ومناف للحكمة ذلك كما هو مخرج غير محذور بالنسبة الى
 المكلفين فكذلك الحكم على المطلق فانما هو لغيره لا لغيره من ذلك فمما يعجز ان الضر والضرر غير محذور بل هو
 ويكون القضية مسوقة مساق قاعدة عقلية ومن هنا يتبين استدلال على هذه القاعدة مضافا الى النص
 بدلالة العقل انهم فان الضر والضرر مناف للطف العدل على انفسهم ومعناها ومثل ذلك غير محذور
 عقلا انهم بغيرها اسلفناه في مسئلة العسر والحرج ويرد في هذا الباب الاشكال السابق في العسر والحرج من
 ان الظاهر من النص عدم ورود ضرر الاسلام مع فانزى جوب الجهاد والزكوة والخمس غير ذلك من النكاح
 الموجبة لنقص المال العرضي بل هي تقوم بخود ذلك فلا وجه لنفي الضر مطلقا ومن فانزى النص خصوص استدلال
 على الخبر ثبوت بحدوث الضر ومع وجود ما هو عظم من ذلك في الشرع قال الفاضل المصنف معناه انه قد مضى
 بعض عباد بعضا ولا يفعل ما يضر لغيره فيكون بضر دفع الضر عن نفسه فالمراد بنفي الضر نفي ما هو ابد
 عليه ما هو لازم لطبائع التكليفات الثابتة بالنسبة الى طواف واساط الناس الربن عن الرض والعبد الذي هو
 معيا وطلق النكاح البطل فيمنع من الاصل الا فيما ثبت بغير ما سبق لا يريد الله الصلح لا مخرج النكاح
 الثابتة بحسب الجوانب لا واساط ويرد على ظاهر الكلام كما مر مسئلة العسر فاعادة الضر لا غرض ليل
 اذ يكون على كلام مقتدا بالضر الذي لم يثبت من الشرع فكما دل عليه دليل في الجملة فالمراد بضر فاعادة الضر
 مع ان النكاح كثر ما ينفون ما عليه ليل من عموم ونحوه بضر فاعادة الضر لكن الظاهر ان مراده ليس ذلك بل الظاهر
 ان غرضه ان الضر صفي وهو مبني كاحد الثبوت فمادل على خلافه لا بد فيه من ملاحظة التراجع قواعد لا لفاظ
 ونحو ذلك من قواعد المتعارضات بعد ملاحظة الدليل وقوة ثبوتها بوجوبها فانه من مسكن ان فاعادة الضر بغيره
 مجرد دليل ثم كاصل البر ان ونحوه ثم لا يخفى ان مجرد النقص في المال البدين ونحوه لا يقتضي مطلقا بل اذا ذكر
 بانه ما يجره ويدفعه فان اعطى شخص من مال عشرة دراهم لشخص لاجل تحصيل خمسة عشر دراهم مع علقه من ذلك
 لا بعد ضر او كذلك لفضل الحاجة وفلح الضر ونحو ذلك لدفع ما هو اشد من ذلك لا بعد ضر ولا بعد شيء
 من ذلك لو صدر من شخص اخر بالنسبة الى شخص اخر بل لو كان في مقابلة ما يشاء فليس ينفع ولا ضر ولو كان
 ما هو اشد منه اعلى فهو بعد نفعه فافضل من ان ينفع بغيره او يضره او يضره بالعكس قد يقال كل عتله و
 بالجملة ما له جابر مفضول للعقلاء في امور عاشرهم معادهم لا بعد ضر وان كان نقصا في احد المدين كوان فعله
 ما ورد في الشرع من النكاح البطل وجوب النفع الاخرى في الجملة بل النفع الذي ينوي من دفع بلبه وحفظ مال وفيما
 نفعه كما هو مقتضى الايات والاخبار والزكوة والصكوك فظاهر ذلك لا بعد ضر احصيه وذلك واضح في الجملة
 نفع لان ما يصل الى المكلف بذلك من الخير اضعافا اصابه من نقص ظاهره ما ورد من مثل النقص من غوه فانما
 هو جبر لما وقع من الضر وكل الذي يوقوه على ما فرقه كشارع الحكم وكل ما فيه ليل للنقص فبالثبوت لا يخفى على
 من اعتقد بوجوب النكاح المكذوب فلا ينقص لو رده ما هو ضرر في الشريعة ولا يلزم من ذلك عدم امكانه
 دليل بقاعدة الضر لان كاشف عن نفع ديني واخرى فلا وجه لنفي بضر فاعادة الضر اذا اصل عند شخص في الضر

ان كونه ضررا في الظاهر مقطوع ومقابلته بالنفع محتمل فالمرجع في دليل قوي محكم الال على ثبوت حجي علم كونه في الواقع مقبلا
لنفع فبقية قاعدة الضرر اذا تعارض مثلا دليل الال على ثبوت ضرر مع دليل فبقية بالعموم من جهة فلا يعلم من ذلك
تخصيص احد الدليلين بالآخر حتى يعلم انه ليس من الضرر فلا بد من دليل ارجح محض لذلك حجي عرفيا من خارج عن هذا
الموضوع فتدبر جدا وتوضحه ان الدليل المثبت على ضيق من قيم هو ذال على نفس الضرر كما ان كونه في الواقع مقبلا
ان بعد ذلك الدليل على ذلك من غير ان ليس بضرر وقيل ليس كذلك فان عموم دليل الحج والنووض يشمل ما لو كان قيمة
بدني في حق ذلك لا يمكن ان يقي انه ليس بضرر فما ثبت من الدليل العوض على الوضو والحج لا على المضار الاخر الموجود في حتمها
وجود المقابل للطبيعة لاضرر الضرر في الواقع وقس على ذلك ما ورد عليك من نظائر ما قد فاضاه بقاعدة الضرر فليس
ذلك ان هذا القاعدة اية كفا علة العسر المخرج مما لا يقبل التخصيص وكل ما هو ظاهر خلافه فبغني ان يثبت كونه ضررا
فهو من باب التخصيص والاختصاص المخرج عن الموضوع والحج من جهة العوايد انه عرف من ابدانك حيث جعل الاجزاء
راضا للضرر وذهب مسئلة العسر المخرج الى وجود التخصيص وكونه كسائر العومات لما ورد عليه من الاشكال الذي
في بحثه على ما قرناه فيما من باب احد واما قوله من باب اصول التعليلية التي لا تعارض دليلها بل كما هو
نقدم على هذه القاعدة فهو غير مطابق من افعال الظواهر كقوله من باب صحتها واما ما هو المقطوع من الاضاحي
نفي الال لبا لقاعدة ومحصل البحث ان كل ما بعد الضرر في العرف في مال عينيا او منفعة او حيا او بدن او عرض حيا او
غير واقع في الدين ولا فرق في ذلك بين نفس المالك وفي الحق وغيره فكما ان الحق اضرار غيره لا يجوز اضرار نفسه ايضا
شي من ذلك وهل هو من الاموال الاحتمالية القابلة للاستقطاع بمعنى ان الشارع يحظره خرام ذي الحق فاذا رخصه
ذلك فلا باس ام لا بل هو حكمه من الشارع لا ينفع فيه لضرر ما يقتضي ما ذكرناه من عدم جواز اضرار الرجل لنفسه
الثاني انه اذا لم يجز ان يضر نفسه فليس له ان يرضى غيره بغيره في ذلك فاذا لم يكن له ذلك لم يكن بضرر عبادا وليس
لا نشاط بالمعاصي ولا فرق بينهم في عدم الجواز بين الضرر الكثير اليسير فكل اسم الضرر لدخولها تحت العموم اذها انكر
واضحا في خبر النبي فيفيد ان العموف في عدم الجواز وفي عدم الوجوب على الاحتمالين في معنى الحديث كما وانما لا يجد
ضررهما كما كان نقصا في شيء من الاموال المذكورة بمقدار لا يبعد به كونه من حقه وسبيله من ضرر عدا وتعتبر دليل في
الدين وانما كان بازا في مقابلة من نفع مفهوم مقامه ويندر عليه كالضمان او بعض الخلف الهدايا والحجامة والفضاء
نظام ذلك مما لا داعي لغيره فذلك غير خارج عن معنى لانه في نفس المكلف في غير الاصل من دون دليل على خلافه
هذا كله بحث الى مدلول اللفظ ونحو القاعدة بحسب ما يستفاد من معناه وانما لم ينظر في قاعدة القاعدة بمعنى ان ما
اثبت بها الضمان في الموارد التي عرفتها من احكام مخالفة للضوابط بمعنى هذه القاعدة من احكام الوضعية هل
تما استفاد من كونه اولا وهذا الذي ينبغي البحث فيه لفقد فيقول ان هناك مقامات كما في الاول ان يجد ثبوت
نفي الضرر او ان يثبت ضرر وحصل من بعض المكلفين لبعض عدا او بقاء او غضاب بضرر او دليل ليس
ذلك فاما المناصر عن ذلك وما الذي يستفاد من الشرع في دفع كونه او بحسب ما مات وهذا الذي ينبغي في الشرع
ولا في حكم التكليف لا ينبغي ان يثبت عنه وهذا كما قد خفي على جماعة من فحول المناصرين لا يقطعون عن شرب مساطير
الاصحاب بما استحسنوا ونظروا من الطرفين في الباب قالوا الفاضل المعاصر عوايد نفي الضرر والضرر انما يصح اذا
نفي الحكم اذا كان موجبا للضرر واما اثبات حكمه وبغية فلا بل التبعين يحتاج الى دليل اخر ومن هذا يظهر ان
او انكبة بعضهم من الحكم فبما ان الضار والمثلف يحدث نفي الضرر فان عدم كون ما ارتكبه شرعا لا يدل على الضمان

بحث
محصل

على الجبران مضمون كما قيل نعم لو قيل ان معنى الجبر ان يصر بالاجران دل على تحقق الجبران وهو يقسم لا يثبت فحان الصواب
الجبران من حيث انما لا يثبت الاخره او في الدنيا من جانب الله سبحانه بان يفعل ما ينفذ من استغنى به فلهذا استغنى
او لا ينفذ اذا كان حكمه بحيث يكون له حكمه الضري اي كان عدم موجب الضرر مطلقا والخير نفعه الصبر يشوب الحكم
الغلاف حكمه يشوبه بدليل نفي الضرر ولكن الثبوت يحل في الضرر خاصة بل هو بالاختصاص بذلك وهذا الكلام من
ذلك لعدم من الغيرة بمقام ولعله مبني على عدم التاميل التام واذا اردت التحقق في سماع ما ينسب عليك بما يحل
في النظر مع طموحه ونفسه فلهذا لا يثبت ان الضرر والضرر كما ذكرناه سابقا لا يصدق فيما كان في ذاته ما ينافي
فذا حصل لا بعد ضرر لان ان النقص في المال في المحي والبدن اذا حصل هذا الضرر وحصول المقابل بعد ذلك لا يضر
لانا نقول لا يصدق ما كان صدقه منوطا بعدم المقابل بقي مراعى فان علم بعد ذلك وجوب ما يقابل له ويسد مسدده
عن ان الضرر من احصائه وغايره ما يمكن ان يثبت ان كان ضرا وان دفع وهذا لا مانع له لا يضر في الحالين ان دفعه او عدمه
صدق من احصائه فكلما وقع من قبل الله او نفس المكلف ومن اجنبى ما بعد ضرر ظاهر ففقد النفع او التهي ان يكون له
في الواقع ما يرفع ضرره ويسد هذا الاسم غير معنى الكسوف كما هو اقوى في النظر او البطلان كما قد اوضحه اوله يكن له
ما هو موجب دفعه من ذلك وقوعه وجوازه والضرر انفاذا فذا ثبت لزوم ما يدفع ذلك ففقدوا كماله من غير
الرفع فقول لا بد ان يكون الرفع من ثمانية الضرر لا غيره وانا على ذلك احدها حكم العقل بذلك لا بدعنا معلما وجوب
ان هذا الشيء فيجب في ما صدر من شخص وكان في بلال رفعه ولا يضر بالعقل وحكم العقل الفاعل بدفعه هذا العمل
القبيل على علو وليس حقيقه فيما قبل الرفع على ما اراه من الكسوف بل المراد انه لو لم يرفع ذلك وابقاه على هذا الو
بعد هذا قبيل فلو كان هذا المنفعة في مال او بدن من الله تبارك وتعالى ففقد الحكم ان يرفع ما هو موجب صدقه
سلبه بل لا يرق عليه ان يزد من فضله كما اخبر في كتابه ومن اوفى به من الله ولو كان نفس المكلف فلا يضر
له اذ كل ما حصل المكلف من النفع لا يقابل ما اضره بنفسه لان النفع الحاصل عوضا انقب بنفسه في تحصيله وانما
يستحقه ولو لم يكن فلا ضرر بنفسه فلا يكون عوضا للضرر فلهذا لا يرفع من دفعه ولو كان من اجنبى لم يرفع ايضا
كما في الحديث ثم وثابها ان النصوص بناء على كونها بمعنى التحريم كما هو الظاهر فثبت بان محرم الاضرار والمفروض ان
ما صدر من المنفعة لا بعد اضرار انفسه ولو عاد كما كان سدا لا يصدق عليه ان يضر فعلم ان ذلك من جهة بقاء
على ذلك حاله وهو في فدره من ثمانية ذلك ومقتضى التواهي محرم بقاءه على ذلك الوضع لا يضره ذلك
وجوب دفع هذا الضرر على المضر بنفسه ما لم يسد شخص اخر من عاملا فان قلت لا بد ان يرفع ما اضره من جهة واحدة
بدن اخره بناء على ما مثل الاول لا بعد هذا اضره وان عنت بالنسبة الى العين فهو كذلك بل هو يقع
اذا اضره بالمال من سائر الجهات وكل من العيون وان عنت بالنظر الى امور اخر فلا اذا المنفعة الفائده في الخل
فانما لا يثبت ذلك وبالحالة لا يخفى على هذا النظر ان عادة المنفعة على محو ثبوت على صاحب الحق من شيء واقع
للضرر بل لا بعد هذا ضرر اصلا بخبر رفعه وما توى من طلاق في ذلك مما هو باعتبار حقوق بعض الاوصاف
التحصيلات التي لا يثبت ذلك فان قلت فرفع الضرر غير ممكن اذا عاده المعدم في امر متغير فوات منفعة او خصوصية
لا بد منه فلا وجه للخطاب بالرفع بعد الوقوع وكونه مستحق للضرر بما اضره فانما لا يضر شيء فلهذا على العقل الكسوف كما
يختلف بالجنس والنوع فكذلك يختلف بالكم والكيف انتهى شامل للجميع فثبت ان اذا ثبت على دفعه من العين وجوب
ولا يقطع بتعدده دفعه من الوصف والمنفعة فلا يثبت في غير ممكن من سبط المالك ولا استبعادا ولا ثباتا

ان البناء من هذه النصوص سواء جعلنا ما فيها او نهيا لزوم رفع الضر على من اضر فانما يرى ان المولى اذا خاطبوا
عبيدهم او احكام اذ اكبتوا على من صوبهم وغيرهم مثل هذه العبارة لا يفهمون منه لزوم رفع الضر على من اضر سلبا
وهذا هو المشا اقص في حكم الاحتجاب بذلك في الموارد المذكورة مع ان في جميع تلك الموارد يمكن ان يكون من نفي
الضر لا بدل الا على عدم هذا الحكم واما اثبات ما يجعلونه في المقامات فلا دلالة فيه بل هي من جهة الاحتجاب
قرينة اخرى على هذا المعنى لانه في دعوى البناء وكيف مع ثبوتها كما لا يخفى على من لاحظ العرف طريقة الاحتجاب
البراسة والسباسة وما بعدها لا يصحح الكفاي الحاكم بضمان من اضر بشئ من طرفة المسلمين ونحو ذلك وانما
وقد تقدمت امان من جهة اوقع لضمان الذي هو الجواب على المضار وما الجب في شمولها لما هو في رتبة التمسك بالشرع
حاجته فذلك كلام اخر وكذا في رواية ستم فانه دفع ضر عرض الاضرار فيباع بخلة ممتدة وفي هذه النصوص لا دلالة
على ان هذا الضمان والضر الواقع مثلا بانما من جهة كون الاضرار من جهة دفع جميع الموارد ونحوها انما هو من
اما ان يقع من الحق الواجب تبارك وتعالى من تكليف نحوه فلا ريب ان لا يقع الا من جهة ايضا باعطاء نعمه اودفع
ديونين او غير ذلك وهذا لما اشتهر به مع وضوح حكمه وان كان من نفس المكلف فلا حاجة الى اذاعه الا انما لا بد
بحدث ما يحرم فهو مما كان يستحقه بعله فيكون شئ اخر لا جابر الاول وان كان من غير من غير النوع الا انما في فهو
من الاثر السماوية المحيطة على الله تبارك وتعالى كما جرت عادة بالانبياء بالبيان بلفظ المال وغيره فان جرت
قضاة لدى الادارة وان كان من افراد النوع الا انما في الفاعل في هذا الضر من اموالهم وان يكون نفس المكلف او
الحق تبارك وتعالى او يثبت المال ونفس من اوجب الضر او غير من اجد المكلفين اما الاول فقد عرفت انه لا يمكن كونه
راضا للضر نفسه فصار مع من غير واما الواجب فم فلا ريب ان دفع هذا الضر باخر نفي وديونى واخرى مشكوك
لا غيرهما لا بد بل واضح والمفروض انه لا بد من ارتفاع هذا الضر بمقتضى الادلة وهو يحتاج الى امر قطعي محرم الاحتجاب
غير كاف في كونه فانه في نفس التكليف فانه لو شكنا في ثبوت تكليف من الله ثم ندفعه بنفي الضر ولا تكفي مجرد احتمال
كونه مدفوعا باجرة ومثوبه من الله ثم يثبت تجر لذلك فندفعه بالقاعدة وهنا اولي بذلك اذ مجرد احتمال التمسك
ما اوصله زيد العشر من الضر ونفعه من الله تبارك وتعالى لا يكتفي في الحكم الشرعي بل لا بد من طرفة مثبت بسكن الله
وليس في القاعدة بطلان ما مثل قولهم لكل كبد جرة لا دلالة فيه بذلك وثانيا احراز الكبد غير من المالك والدين
وانما بضر حرازة الكبد ولا له الاصل المكلف مجرد الضر لا بدفع ضر المالك ونظاير ذلك فاما دل على الاحتجاب
في البلاء كثيرة لكنها كلها دالة على حصول الثواب لا فائدة في ما تلف المال فهو ضر اخر فندبر واما غير الضر من
سائر المكلفين او يبيننا على ارتفاع الضر من جهة حدث الضر من جهة خاد- وهذا الضر لا يقتضي بلفظ مال او نحو
من الجابر فهو ضر يحتاج الى جابر اخر فيلزم السلسل من ذلك الاول وهو هو مما لا ينفع في ارتفاع الضر فندبر فانه
تحقيق طرف بالمقام واما ببيت المال فان كان بيت المال اقام فيلزم من الضر على الامام وهو من جهة المكلفين
وسيدهم ولزوم الضر عليهم من اضر افراد الضر وان كان بيت مال المسلمين فهو ضر على المسلمين كما هو لا يرضى
الفاصل فضلا عن لفظه ما هو محصر الطرف في دفع هذا الضر الى نفس من احدثه لا غيره وهو لا يرضى ليس هذا اثبات الاحتجاب
من دليل خارج كاحتماله الفاصل المفاصل بل انما هو من جهة من نفس لانه في الضر لزم دفع الله الفهم السقيم اريد
الى الحجج القوية فتدعى الاحتجاب ضمان الضار وتكلف غيره في جميع موارد الضر واكثرها كخوف موافق لنفس فاعده
الضر كما اوضحنا لك وهذا هو مقتضى فهم القاعدة لمن كان من اهلها او مجرد الاحتجاب في الناسنة عن عدم التدبر في

في اطار الكلام لا ينبغي ان يصح البطا في المقام كما امر لك في ان بعد ما وجب دفع الضرر على نفس الضرر بمعنى ان لا يفتقر
بشيء يرجع اليه بعد التقابل في الشاكلة لا بعد هذا الضرب على شيء منهما كما لا يخفى على المتأمل من سائر ما عرفت
عشر واهم من مال شخص ثم وضع عوضه من مال لا بعد هذا الضرب ابا النسبة الى الموضع ويرفع بعض الضرر ولا يرفع
في انه لو كان دفع الضرر طريق معذرة دانست اذا اوجبنا الحصينة لك من موارد القاعدة محاذ طائفة كثيرة من الحكماء
معنا بنونها في الشرح لاستلزامها الضرر وهو منفي في هذا الكلام في طائفة اخرى بعد ثبوت ما هو من مثله
احاد الحكماء في الموضوعات حكما بنزوم رفع الضرر حتى يرفع لظاهر القاعدة وهذا القسم اقسام قسمين
واحد بمعنى انه لا يمكن ارتفاع هذا الضرر الا بهذا الطريق كمنع تكاح العتبات فان الضرر لو اورد على الزوجين الحرجان
عن هذه الوقوع ومصادره مقتضى البسطة وانقطاع الشك في الاول لا يستدفع الا برفع الزوجين عن كمال العزم والاحتقار
ونظائر ذلك ايضا في المخرج كسابقة كثيرة فراجع وقسم فيصغر طريقه في واحد لكن الشارع عتق طريقه كما في صما
البحر حات بالدية وضمان العيب لا يردش الما بالمثل في الفينة او طنا باسقاطه من ليل الضمان كما بان في محله ولا
فهو داخل في القسم الاول لا يخفى والاطرف في عفاها وهذا القسم لا اشكال فيه في بعد من الشارع كغيره دفع الضرر فلا
لنا في ذلك ولو اردنا الكلام في امروضا اخذنا الشارع ودفعه في خارج عن حقيقة الفقه من حيث هو كما يجب
الى بسط الاما السابقة وقسم لربيعين من الشارع طريقه في ذلك ولكن الفقهاء لم يوافقوا بطريق ولا ابا الم غل القاعدة
من هذا القبيل اغلب الجاروات في المايات ولا تملك وغيرها اجماعا على ذلك موارد هذا ولهم دليل خاص على انهم انما
الضرر بالجار لا في الغيبين مع كماله في العيب وجهه في بعض عيوب التكاح مع ان الفقهاء كما ذكرنا في الموارد
عقبوا في كل مقام اندفاعا بالجار فان ارتفاع ضرر الغيبين والضرر في غفلة كالممكن بالجار يمكن ببذل الجار للنفاد
من خارج او باجماع من الشئ فلا وجه لغير الجار مع ان اغلب الجاروات الما ضابط كلها يمكن ان يجعل لها ما يفهم منها
في دفع الضرر ثم فقولوا لو كان حكمهم بالجار في هذه المقامات من دليل خارج من اجماع او عمل او لزم واردة في
الاقرار والحان غير مبرر بالقاء الفادق في تنقيح المناط او اتحادا ليطرف فلا يبحث لكن الظاهر منهم يقتضون هذا من نفس
الضرر لا مع اقسامه من خارج والذي واه انهم يخطون اندفاع الضرر الواقع مما يمكن محجب لا يلزم من هذا من غير
او غيره او لو سلم ذلك لم يرفع ذلك في دفع الضرر لثبوت من وجه اخر يلاخطون امضاء ما وقع في الجملة هذا الامر كما
بناو دون الى ابطال فلو فرض الغيبين مثلا فيمكن الاندفاع بالانصاخ القهري كمنه مناف لبقاء العقد ولا داعي الى دفعه
ويمكن ارتفاعه ببذل مقدار العين والاشياء من مناف خاصة لكنه ضرر واراد على الغائب من جهة غايته ما اضطرر
بانه اخذ ما له من قبل من قيمته كغيره في دفعه يمكن دفع ذلك بان المالك يستخرج ما له دفع الما لاخر لا داعي له
لا انهم من جديد لا علم له وارجاع شيء من الشئ مناف لما وقع من المعاوضة العقد فاذا وادوا من التزام دفع ما
او ابطال معاوضة او ان كتاب ما ينافي منقضاها من المالك ووضع حكم من احكام العقد فلا ريب في الاجابة الى ما قدم
لا ان ما عداه استند بالنسبة اليه الضرر ثم مقتضى بقاء ما والضرر اذا دفعه بغير الجار من دون البطلان او كتاب ما
من خارج فيعين منساقا الى فاند على ان ينصرف عن الضرر بدل على لزوم رفعه على الضرر بغير ما هو له عارفا
في دفع مثل هذا الضرر عند المسلمين ولا ريب في العقد والاندفاع من العجز والجهل بعد ما الانسان لنفسه بنفسه و
طريقة الناس انهم اذا صاروا بين اثنين منهم معاودة في شيء كان فادوا من احدهما وكان الاخر حكيما عاد لا يقول انك
هذا ليس بلانهم انما اوردوا الضرر عليك ان شئت فاضل وان شئت فلا تفعل الا ان دفع عوض هذا لك من خارج

مع انه منه على اخذ بقية يكون ضررا ولا ان يطل علينا ادعاه الى به وبعد هذا انصراف فانه علم في ذلك
بحث ونقص المقام الثالث اذا والاحرجين ضمن من احدهما الخف اقل من الاخر كما او كيفا فاللزم ان يكون لا خف
لفعل القاعدة الضر والضر او قال الفاضل المقام على كلامه لو ما قبل تعيين الخف لضر من ثم كما بقاعدة الضر
ساقط لعدم ذلك والشاركة في التفرقة ولكن ينبغي ان يقال ان الضر من اللفاظ التي يطلق على القليل والكثير بمعنى ان الضر
العظيم يطلق على كل حصة موجودة في ضمنه ان ضرر فادل على فخر الضر كما ينبغي لافراد المتباينة المتمايزة فكل الافراد المتباينة
ولمثل ذلك مثلا حتى يصح الاخر معون الله سبحانه فقولنا ان الشارع ان الحرام والضرر ان لفظة ضرر من غير
والضرر من غير ضرر ومقتضى صدق الاسم على كل من لا يخاص به كل جزء بالذات لا باعتبار وجودها في ضمن الكل للثبات
الكل والخبر وفي صدق الطبقة المرادة من اللفظ الموطن على هذا او وضع مفردا من غير طرف ضعف في اخر وهذا ان
فردان من الخبر لهما منصفان لافراد متباينة بمعنى ان كلامهما يوزع على اجزاء صغيرة توزع على سالب الاسم كما
منها اخر يصدق عليه اللفظ ولطف الحرمة فاذا والاحرجين ان يكونا لاكثر واضطرر المكلف الى احدهما لا
بعبء فلا تشك في لزوم تعيين الاقل وليس هذا من اجماع فاقم عليه بالحق وكذا في الضرر على الفرض كان بل انما هو
من نفس ليل الخبر المستلزم لا ان يكون الاقل وليس لحدان يقول كلامان خزان والخبر مشترك وهذا الذي ذكرنا
وان كان يتخيل له مناسبات لكها بعد النظر الذي والفرض المحقق من صدقها حتى في بقول في ما جاز ان يكون الضر
لعدم مثلا واداء احرجين الاقل والاكثر فما الذي يباح لك التمسك بالذي هو التفاوت ادعاه الى ذلك لا يضر
ولعل توهم ان اطلاق فرق في حمار وكل منهما محرمان متباينان وهما شيان متمايزان وكو واحد هما وانما في المفرد كان
اولو قد دخل في الشيء بل كل منهما متمايز وفي ما جاز فاحدهما لا يعبئه جاز والجميع يكون الضر من ابد لا دخل له في شيء
ان الكلام ليس في الاموال وما في حكمها اجناسا وبنها وباسما بها حتى يتساوى الصدق على الكل وفرق بين قول القائل ائتني
لزيد جونا ولا بساطا بين قوله لا تضر ما في الاول لو اضطررنا الى احدهما من الفرس والحمار والى احوال بساطا كبير
صغيرة لا تفرق بين كفا من يخص هذا الشيء ظرا الى تساويها في المنع والتجسس في الضر بعد ثبوت الجواز في الجملة ولو لم يكن
فرق بين اقل والاكثر واقل الذي ما جعل عنوانا للحكم كلف الجوز والبساطا كلاهما متساويان واما لو قال في
ضرره فليس كذلك لان الاسم لا يدخل بل الموضوع انتهى عن الضر وهو شيء ساوي في جميع اجزاء هذه الافراد وحيث
على نفس كل جزء مما في من هذا من الامور بخلاف لفظ الجوز والبساطا في لفظهما لا يصدق على اجزائهما كما او كيفا
ذلك المنع عن كل جزء من مجموع التركيب في الفرس والحمار فاجاز احدهما الضرر لا يجوز ان يكونا لا يلزم عدم ضرر
فان قلت هذان في الحقيقة متباينان كل منهما متعلقا بشيء اخر فلا دخل لك بمسئلة الاقل والاكثر قلت هذا
استنباه في موضوع فان موضوع هو الضر ولا كلام في خصوص فرد من وهذا ان الفرقان من جهة التي هي عنها اجزاء وهي
الضرر اقل واكثر وان كانا نوعين مختلفين وظهرت اختلاف كل ثمرة وقيل بقرينة لكن الضر الذي هي عنه تجوزها
بطريق الاقل والاكثر فالمفرد والناس يدعي الاقل مع كون الجنس معنى اصل الضرر واحدا ان كانا بضر من دون داع الله
وهو متفق في النصوص المذكورة وهذا الكلام انشاء الله واضح عند من تدبر المقام كراعي في تعارض الضرين بمعنى
دوران الاحرجين هل يتبع موجب للضرر على الغير تركه الموجب للضرر على نفس المباشرة في اشكال هنا فاعلم
قاعدة الضرر والضرر مع عموم ما دل على تسلط الناس على املاكهم واموالهم ونظائر ذلك من عمومات الرخصة والالتزام
ينبغي ان يوفى هذا المقام يحتاج الى ذكر جملة من كلمات مساطير الاصحاب حتى يكون عنوانا في الباب حتى يوضح المسئلة

مع عموم البلوى بها قال المحقق في تعبد كره فادرجهم القاصرون كل ذلك انما ثبت لحرمة اذا ابتكر الموانع اما
تعمد الاملاك المعقودة فلا والله تعالى في تعبد كره الجرم هذا في الموانع لحرمة في الاملاك لغاوضها وكل
واحد ان يفسد في ملكه كيف شاء وان قصر صاحبه فلا ضمان فلو جعل ملكه بيت حلالا ووقفا او حماما على خلاف
العادة فلا ضمان وقال في النجس للمالك التصرف وان استنصر الجارية والشهيد في الدروس والحرمة في الاملاك
لغاوضها فكل ان قصر في ملكه بما جرت العادة به وان قصر صاحبه فلا ضمان كغيره من اسباب خابط وبثه وباعه
والا يجاد في منزله وكان حلالا ووقفا او دباغ قال المحقق الثاني في شرح عبارة عبد جوده فلا ضمان لان المالك
مسلطون على امولهم وبعد قوله فلا ضمان قال في الشدة كره هذا اذا العناط واخر الجدران بحيث يلقى بما يقصد في فعل
ما يوجب على الظن انه يؤدي الى خلل في حيطان جاره ففي منع تردد فلو رد في عتقا حادثة فضايل في جدران
جاره او جالس الى تحت ينشرف منه السداوة اليها او حصل ذلك من الحمام ففي الضمان تردد وقال الشهيد الثاني
في الرخصة اما الاملاك المتلاصقة فالحرمة لاحد على جاره لغاوضها فان كل واحد منها حرم بالنسبة الى جاره
ولا اوتونه لان من الممكن شرعهم في الاحياء دفعة فلم يمكن لواحد على اخر حرم وقال في المسائل اما اذا كانت الاملاك
محفوفة بالاملاك فلا حرم لها لان الاملاك متعارضة وليس جعل موضع حرمها الدار او غيرها اولى من جعله حرمها
لاخرى لكل واحد من الملاك التصرف في ملكه كيف شاء فله ان يحفر بئر في ملكه وان كان بجاره بئر فترتبها
وان نقص ماء الاولى والفرق في الحفر في الموانع ابتداء ثملك فلا يمكن ان قصر الغير بل يهدم السابغ بالتملك
في الاملاك كل واحد يصرف في ملكه فلا يمنع منه حتى لو حفر في ملكه بئر بالوعة وفار بها بئر الجار لم يمنع منه ولا ضمانا
عليه وبعبارة ولكن يكون قد فعل مكرها ومثله لو اعد داره المحفوفة بالمساكن حماما او خانقا او طاحونة او حاوية
حاوية حلالا ووقفا وعلى خلاف العادة لانه ممالك التصرف في ملكه كيف شاء نعم لم يمنع ما يضر خاصة من
والنجس وبثه وادخالها اليه التصرف في امولهم في حق الخابط ونحو ذلك وقال المحقق السبكي في الكفاية المعقودة
من مذهب صاحب النجس في الاملاك وساق مضمون عبارة الدر ومن مسائلنا ان ثم قال في شكل هذا الحكم في
صوة قصر الجار قصر ان حشا نظر الى ما يقتضي من اخبار والمد كونه من نفي الضرر والاضرار وهو تحديث المعمول به
بين الخاصة والعامة المستفيض بينهم خصوصا ما يقتضي من اخبار والمد كونه من نفي الاضرار والواقع في ملك المصاير هذا
حملة عن عباراتهم في كتاب احوال الموانع ولم كلام يرتب بمقامنا ونجمل المقام بملاحظة في كتاب القصب عند كره جاره
عبارا لمساطين الاصحاب في ذلك قال في الشرح ولو اوسل في ملكه ماء فغرق مال غيره واجتمع فيه فارقا فحرق النجس
ماله تجاوزا وقد راجحة احتسابا مع علمه وعلية ظنه ان ذلك موجب للتعدي الى الاضرار ومثل ذلك بعينه في
في القواعد في الدروس في ذكر اسباب الضمان ونحو ذلك الحاجة من الماء والناو او علم التعدي الى مال الغير في
المحقق الثاني في جامع المقاصد لما كان الميسطين على امولهم كان للمالك الانتفاع بملكه كيف شاء فان عتقا
الى ارسال ماء او اضرار في ملكه جاز فعله لان غلب على الظن التعدي الى الاضرار بالغير مع غلبة الظن بالتعدي
ان تجاوز ذلك الحاجة ضمن في سبب التلف لصد بغيره عليه والمباشر صعب في انما يخفى الضمان بالشروط لا
بالحال وفي المسالك ما معناه ان مع عدم تجاوز الحاجة وعدم علم التعدي وظنة الضمان انتفاعا لعموم السطوة على
ماله لانه لا يضر وسببها لا خلاف في حقيقة الاذن الشرعي ومع تجاوزا وروى علم التعدي وظنة فلا شبهة في الضمان للتصرف
والسبب وان نفى احد الامر من دون الاخر فنفى قول المحقق العلامة في عدم الارشاد بعدم ضمان انه ما دون شر

ولا بعد مع الجار واد مع عدم العلم او الظن بغيره ولا صلة البرائة وقول المعلن في الخبر والشاهد الذي هو النص
للسببية ثم قال ويرجع هذا القول لبعض افراده وهو ما لو علم العبد من اخباره وان كان ضله بغيره ما جاز لان
ترك قطع مع علم العبد في الخبر قد رتب على وقوعه بعد تحقق مع عدم العلم ولا الظن قد يشكل الضمان على تقدير
تجاوز الحاجة لان ضله ما ذون على التقديرين ولا يفرطح اذا عرفت هذا فنقول انصرف لما لاك في ملكه اما
ان يكون خارجا عنها والحاجة بينهما اما جلت يقع او يقع ضمرا وعلى المفاد بما ان يكون الضمرا الواضح
الجار من هذا الفعل ضمرا عينا كما اذا حفر بئر موجب سقوط جدار الجار ونحو ذلك وضرا احكامها كما اذا علم
جلده وبني فوقه غرة منعت اشراق الشمس والضمر على الجار ويضرب سببا لا حائلا من الهواء فيها وذلك مما لا يجوز
نفسا في قيمتها ومناضها وعلى المفاد بما ان يكون هذا الضمرا مستندا الى نفس ضل المصرف في ملكه كما اذا حفر
بئر او بالوعد بحيث يكون محجور الحفر موجب للضمر وسقوط جدار الجار او ارسا ماء او ايج نارا بحيث يكون هذا
الضمرا ناشيا من هذا الفعل اما ان يكون ناشيا من شيء اخر ترتب على ذلك فانه مني ما جعل اده حائلا او بالوعد
فيمر ولا يام واجتماع البناه والاعطار بوجوب الضمر على الجار بيشترط طوبى وتحريم لبنان واذا غرس شجارا مثلا
اذا كبرت بعد سنين يمنع الشمس الضمر في عرفها الى الجدار ولا بالفعل في على الصور كما اما ان يكون في العا
بعد ضمرا وان لم يشبه لذلك المصرف ولا بعد ذلك فهذا اصول الصور والخفي ان يقال ان الكلام هنا في ضمرا
احدهما من جهة الحكم التكليفى وهو الجواز والعدم فتقوا ظاهر عموم ما دل على الضرف في المال الجواز مطلقا من وقت
بين هذه الصور كلها وعلوم من تلف شيئا ضمه نحو ذلك لانه لا يفرق على الخبر والذي يدل على المنع عموم
الظن وعدم جواز الضرف في مال الغير لا بخرشاء او بطيب نفسه ولا يربك ان هذه الصور انما هو في صورة لا يهدى
عليه الضرف في مال الغير انما الرجل متصرف في ملك نفسه ولكنه يلزم من ذلك ضمرا على جاره وبعد ما لاحظنا ذلك
والفساوى يظهر في ذلك غاية الظهور فدل على الضرف في مال الغير لا دخل لها في المقام نعم في هذا النسخ عن المصنف ولا
يخيل ان يخص بعدم كون الضمرا ناشيا من الضرف في ملك نفسه ولا يضر في هذه الصور لعموم ادلة الضرف كرامة
ولان روايته مستمرة في العدة في الباب اوده في خصوص ما كان الضمرا ناشيا من تصرف مقرر في ملكه وهو غلة
خايطه الاضارى كما اشار اليه صاحب الكفاية في عبارتها المتقدمة وتخصيص مورد العام غير جائز ولكن لما بل ان
يقول ليس الضمرا هنا الضرف السمة في ملكه بل انما هو لغية ودخول من دون الاخبار واستندان وهذا مما لا
لدى الضرف في الملك فلو كان الضمرا ناشيا عن تصرف في ملكه فدعى صراحة بعض التصرف غير مسموع ومع ذلك
كله فالعلوم كاف في القول ودعى لا يضر في غير محالها وان لم يكن ناصية في ذلك ايضا ففتضاها عدم جواز
الضرف فيما يضر بالغير الخارج عنه وبين عموم السط عموم من وجه والمتمتع بقديم جانب الخبر لما يظهر من كفاية
توجيه ذلك لاستقلال موارد الشرع بذلك ولا ما اجتمع الحلال والحرام الا وعلب الحرام الحلال لان فاعلة الضمرا
سائر مسمى لعلها لا الغير القابلة للتخصيص فلا تذهل وقد اوضحنا سبيله سابقا فراجع نعم بقي البحث في ان
الصومل كوده ايهما داخل في عمومات الضمرا واهما خارجة وحيث ان البحث في الحكم التكليفى فكما ان مكن الضمرا
عالم بانة مقرر فلا يخبر عليه لان التكليف فرع العلم وما كان عالما فهو حرام واما الظن الحسد به الاضار فكل
يلجى بل العلم او بعد مدحها والافوى كافر بالعلم لان مدادها انما هذه الامور على الظن غالب والعلم القطع
ذلك يكون مضرا فادرجا وقد بان الاصل عدم الاضار واذا تعارض الاصل والظاهر يقدم الاصل كما وضع

هذا الضمرا ناشيا من تصرف في ملكه

شاذة ومقتضاه الحكم بالجواز ما لم يعلم ولكن الأول وفق بالفناء في سلبه الصفات ولو ادعى جوازاً في سبيل
على الاحتياط عما ينظر فيه الضرر على الغير فباعتداله لم يكن بعيداً هذا كله مع قطع النظر عن نفس مقتضاه ونحو ذلك
وعلى تقدير العلم والظن فما كان الضرر فيه مستنداً إلى شيء يحدث بعد ذلك ولم يكن بالفعل وكان حكماً انهم كقرين
اشجاراً فاعتبر عن الشمس ونحوه او ساربه عرفها الى الجدار بعد سنين فلا بعد هذا اضراراً قطعاً على الغير ولا
يكون هذا حراماً انهم وانما ما كان عيباً كما لو جعلت بدنه حتماً او حفر بالوعة بغير بعد من ذلك فالتدبير
من العرفان هذا انهم لا بعد اضراراً في الميزان في الاضرار واستناداً الى المنصف وانما مثل ذلك فلا يستند اليه
وامثلة الفقه انهم شاهدت على ما قلناه بل هذا ضرر يحدث بامور اخرى ليست حاصلة من فعل المنصف فليكن
بالشك والاعتقاد ان من ذلك بالفعل حيث يستند الى نفس الفعل كالضرر بالضرر بالجدول والحفر كذا في المنة
البناء المانع عن الشمس والشمس الهواء فاعتدلت داخله تحت الضرر والاضرار المحرمة بالكلام وانما الحكم في غير هذا
والذي يقوى في النظر انهم داخل في الاضرار لضرر عليه عرفاً وسيرة الناس في ذلك شاهدة وهذه الصور
الداخلية تحت الاضرار مع العلم والظن لا كلام في تجريده اذ لم يكن للمالك حاجة في ذلك او كان وقد عرفت
فان الزائد عنها يرجع الى عدم الحاجة في الحقيقة وانما مقدار الحاجة فان كانت الحاجة دفع ضرر فلا كلام في الجواز الا
ليس اضراراً بل لان منشاء الضرر قد يرد على عمومات التسلط وكما ان الاضرار بالغير حرام فكذلك الاضرار
على نفسه فاذا دأب الاجراء بالاضرار نفسه وبغيره اللازم احدهما على تقدير الفعل والترك بغير عموم جواز الضرر
عن المعارض وانما لو كانت الحاجة جلب نفع فبغيره جواز ان عدم النفع بعد ضرر في الجملة وتعارض ذلك التسلط مع
الضرر بغير عموم ولعل الانتفاع سائماً عن المعارض ومن كان كونه ضرراً ممنوعاً فلا يعارض ضرر الغير عموم الانتفاع
ليس الاذلة التسلط ونفي الضرر مقدم عليها كما هو الاقوى في نفسه كنع هذا الكلام بالنظر الى الحكم التكليفي و
وكما ان الثاني في حجية الضمان وهو حكم الوضع لا يربط اسباب الضمان بالاستفادة من ادلة الضرر المطلقة على
ما قررناه او من خصوص الخبرين الناصين على ان من اضر شيئاً من طرف المسلمين فهو ضامن ومن عموم من ان الضمان
ضمنه ونحو ذلك غير مفيد بالعلم وبالجمل وبالظن وعقد فلا يدخل اعملاً بالعلم ونحو ذلك فيه بل انما الميزان هو
التبعية بحيث يتم له الدليل ويصدق الاضرار والاعلاف والاعمال التي لا يربطها بالعلم وعدمه وهذا شيء غير
ولا يخفى علم من ما من العقيدة ان اذن الشارع وعدمه غير لازم للضمان وعدمه فخطب بحقوق الضمان ولو كان
ما ذكرناه من الشارع غير لازم وقد لا يضمن مع كونه اعماً غير اذون والملازم على خصوص ما جعل مسبباً للضمان اذا عرفت
هذا فنقول معنى ما صدق الاضرار والاعلاف بالوعة او ارسال الماء او تاجع ناراً او فظاً من ذلك بحيث ضار
مستند الى فعل المكلف قبل ان يضره واللفظ فهو ضامن بمقتضى ادلة وهذا لا يخفى الا في الاضرار بالفعل
فيما يخفى بعد مدته بوسطه غلبة الماء في البالوعة او البئر او عند عروق الشجر او ثمة واستعلامه ونحو ذلك كما قلناه
وبعبارة اخرى لا يصدق الاضرار والاعلاف الا مع صدور ذلك عن فعله بلا واسطة كضرر بضرر على الجدار في نحو
البشر القريب من موع واسطة غيرية البئر لا يسمي الاضرار كارسال الماء وتاجع النار بحيث يقدح عاداً فلا مالاً كما
وداؤه وتبغيره احوال المناط في كون الشيء صادراً عن المكلف من الامور المعدة للاضرار والاضرار ولو دخل في موعدها و
عادة لا مثل جعل البيت حتماً او دكاناً حتماً وحفر البئر او البالوعة او غير ذلك من تاجع النار او ارسال الماء
الذي لا يجد في نظر العرف من ذلك فان ذلك كله ليس من اسباب المعدة للاضرار ان علمه قطعاً انه بعد حقيقة

ينشاء من ذلك ضرورة ان الفاضلان والشهيد يقولون ان نضر صاحبه وان استنصر الجار وله بقوله
وان جاره بل ووضح من ذلك لو اوفد في بيته او في سطحه فاذا لم يجد ذلك اخبره واعرفه ولو لم يكن فاصدا بال
الانلاف طال الجار لكنه علم ان هذه النار لو بقيت كل لظهورها الهواء الى مناع الجار فلم يطفئ حتى اخذها الهواء لم يكن
لا ليس مستندا اليه عرفه ولا بعد ذلك اخبره او انلافه من غير ان كان فاصدا لك فهو انلاف فخص من فاعله
الانلاف فلا ضمان علم او ظن او شك زاد عن ذلك الحاجة ونقصه لا مدخل فيه من ذلك في باب ضمان الجار فانه
ليس ذلك كل فعل محرم وجبا للضمان ولا كل فعل جائز فمادون شرعا غير مستعقب للضمان فان موارد الخلف كثير
هذا ما انقصه الاصول ولقواعده هذا الباب فلو كان ما ذكره في باب الغصب كون الجار ذر عن الحاجة وعلم
التدعي او ظنه واحدا فمما حفظ موجبا للضمان تعبد بما جمعا عليه فلا بحث لنا فيه وقد يشترط ان عبارة التدريس
حيث عد ما بعد ذكر الانلاف الغصب بخلاف ذلك من سباب الضمان فراجع وان كان على الفاعل كما هو الظاهر من
كلامهم وتعليقاتهم فالجواب اعتبار ادراج بحث هذا الانلاف والاضرار والى ذلك من اختلاف فقهاء ائمة اعتبار
العلم والظن والحاجة وعدمها وعلو الهواء في النار ونحو ذلك فكل ذلك على المثال في تبيح الضمان العرفي ومع
الشك وعدم الضمان بحكمه باصالة البرائة وما البحث في جريئات تعليلاتهم سيما ما في عبارة المسالك في نحو
فلا ينفذ بعد ما فتحنا في شبهه هكذا ينبغي ان يفهم المقام ولا خطا عبارة المذكورة المقولة سابقا وتبصر وحيث
يدين في الضمان على هذا الانلاف لا تفرق بين الحاجة وعدمها جلت نفع او دفع ضرر حتى لو اضر وانلف مال الغير
ضرر نفسه كن ضرب في حفرة البئر ضرر باخر بحد الجار ضمن لغيره مسد ما اضره وان كان حفرة البئر لم يضر
عن نفسه علم بمجود ذلك الضمان والبحث في شقوق المسئلة وفروعهما الى اوسع وفي تطبيق عبارة مساطين الكفا
على هذا المرام ينبغي التامل التام وقد نهضنا على ما يدل عليه فانما يخرج في ذلك عن طريفهم ولا خالفناهم
في منهجهم وفيما ذكرنا كفاية لمن اعطى النظر حقته ونحوه في المقام عن وضع كسرنا لذكر الخط في المقام وعمو
البلوى كبر في الاغصار والامصار والله الموفق عنوان من جملة الاصول المتفاهة من الشريعة اعمال الفرقة
في الامور المشككة وتحقق الكلام في معنى المشكل المراد هنا ضبط موارده ونفع كثره لا يحتاج بحسب تطبيق على ضل
وتقف على ابط من المشكلات فالذي ينبغي هنا البحث عن جميع ذلك مضافا الى احكام لاحقة نفس الفرقة موضوعا
وحكما مقول الكلام في شرعية الفرقة في الجملة ويدل على ذلك ضرر من الادلة تشير اليها على سبيل الاجمال احدا
تولته في احوال بولس البقية على نبينا وعليه السلام فكان من المدحسين وقد ورد في الاخبار والاجتهاد من
على شرعية الفرقة بهذه الامة ومن هنا ضعف المناقشة في الدلالة بخلافها والمراد بالمسألة المتعارضة والمراد
بكونه من المدحسين حيث رتبة معلوما بالفرقة مما زاد عن غيره واصل المدحض الزلز ولا حاض الازالة والابطال
واصل المدحض من المقر من المعلومين للمقهورين كما في الجمع وصوره الواقعة كما في الخبرات لما وعد قومه بالعذاب
خرج من بينهم قبل ان يامر الله بفرقت في السقينة فوفقت السقينة فقالوا هذا عبد الله من موله فافروا حتى
الفرقة على بولس فرقت نفسه في الماء فالتقى الحوث وثابتها الاخبار القريفة من النواتيل هي على حد التواتر
رواية محمد بن حكيم المروي في السقينة سبب عن الكاظم كل مجهول فيه الفرقة قلت له ان الفرقة تخطي وتضيف لكل
ما حكم الله به فليس يحل وضعها المرسل في القصة فانفارع قوم فوضوا امرهم لله لا يخرجهم الحق وقال في قصة
اعدل من الفرقة اذا فوض الامر الى الله وذكر الامة ومنها رسالة داود بن ابي نمير الكافي في غادر البين

في باب الضمان
في الجار

في امره واعند المأبوع بن اسود من خرج سهمه فهو نحو وهو اول بها ومنه زاد المد كونه فيهما في
تعارض البنتين في مقدار الوعدة خاصة عن الباقر ان قال افرع بينهم ومنها مودة جماعة المروية في البقرة والهدية
في غرض البنتين في الدابة وفيها ان عليا افرع بينهما السهمين ومنها داود بن سنان في الهدية بين مثله ومنها
صحة الحل في الهدية بين البنتين افرع بينهم فافهم فروع عليه السهمين وهو اول في القضاء وصححه داود بن سنان
مثله وصححه القبر في الكتاب لا رتبة كان على اذا اتاه رجلا بخصمان يشتمو على سوا وعدهم سوا افرع بينهم
على اربعة سهمين قال كان يقول اللهم توب الموت السبع بهم كان الحق لفاقة السهم يحمل الحق الذي هو عليه
اذا حلف ومنها صححه مسلم في الهدية في الفقيه عن الباقر في الرجل يوصي بثلث ثلثها لثلاثة كان على سهم بينهم
ورواية اخرى في رجل وصي له ولد فعن غلام له وتوفيت لآخر مثل نصيب الولد مع عدم اثنائها في ان الصادق
افرع بينهما وحكم بما اخرجته ومنها داود بن الحسين بن الحنا والمروية في الكافي والفقيه والهدية قال قال ابو عبد الله
لا يخرجه با ابا حنيفة ما يقول في بيت سقط على قوم وبقي منهم صبيان احدهما حر والاخر مملوك صاحبه ففرقه
الحرم المملوك فقال ابو حنيفة يعني نصف هذا ونصف ذلك في قوله الباقر فقال ابو عبد الله ليس كذلك ولكنه بينهما
فمن اصابته لفرقة فهو محرر ويقع هذا في رجل مولى له ومنها صححه حر المروية في بيت عن احمد بن محمد بن عيسى
المروية في الكافي كان ومروية حر المروية في بيت عن ابي جعفر في قضاء على اليمن في قوم الهدية عليهم دارهم
فتبقى منهم صبيان احدهما مملوك والاخر فاسم بينهم فافهم فروع السهم على احدهما فجعل المال له واعطى الاخر واما
موتقة لحكم بن مسلم المروية في بيت احمد بن محمد قال قلت لابي عبد الله في رجل له ثلثان في امان و
بقي امان كيف يورثان قال فقال سهم عليهما ثلث ولا ينفق ثلث حران فاما اصابته السهم ارضا الاخر ومنها
رواية المروية في بيت كل ومنها رواية العباس بن هلال المروية في بيت عن ابي جعفر في ثلث في شول محمد بن علي عليه السلام
عن ابن ابي ليلى بن شرح عاصم بن ابي ذر فقد الكتاب السنة وقوله ما سمعنا ابا عبد الله في رجل له ثلثان في امان
في امرأة وجارية كانتا نصفان صديقتين في بيت ففقط عليهما ثلثا وسلم الصديقتان فعلا الفاقة لمجتمعتا فاما
فدخيرا قال قال ابن داود مولى له جعلت فداك بلغني ان امير المؤمنين قال ما من قوم فوضوا امرهم الى الله في
حل الفاقساتها فمهم لا يخرج سهم لا صوت في بيت قبل الفاقة جميع لفاقته هو الذي يحكم في بيت الفاقسات
بشهادتك في بيت الفاقسات في الكافي وبيت رواية المروية في بيت الفقيه عن ابي عبد الله في رجل له ثلثان في امان
ليس له الا حال ما للنساء قال فخرج الامام او المخرج يكتب على سهم عبد الله وعلى سهم عبد الله ثم يقول اللهم
او المخرج اللهم انت الله لا اله الا انت عالم الغيب والشهادة فانت خير بين عبادك فيما كانوا فيه مختلفون
لنا امر هذا المولد كيف يورث ما فرضت له في الكتاب في بطرح السهمان في السهام مائة ثم يحال السهام على ما
خرج وورث عليه ومنها امره عليه المروية في الكافي وبيت عن ابي عبد الله في رجل له ثلثان في امان و
ليس له الا بد كيف يورث قال يجلس الامام ويجلس عندك ناس من المسلمين فيدعون الله ويحال السهام على ما
يورثه امرت ان ذكر وامرته لا تفي في ذلك خرج عليه وورثته قال في رواية عبد الله بن فضال عن ابي عبد الله في رجل له ثلثان في امان
قال وما من امر مختلف في ثلثان لا ولد اصل في كتاب الله ولكن لا يبلغ عقول الرجال ومنها موقوف من مسكان
المروية في الهدية مثل المصلحة الى اخره ورواية اخرى في بيت مثل ذلك ورواية السكوني في الكافي كان موقفا
صححه الحل في بيت عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان وقع لعبد الله شرك باعراه في طهر احد فادعوا اولاد افرع بينهم

بفرع

وكان الولد الذي يخرج سهمه صحفه محمد بن مسلم والحلي الكافي مثله في ذلك ومنها ما في صحفه في فضل المروية في كذا
انما اخبر على بعد قد ومن ابن بن بانه سهم بين قوم ادعوا ولدا وطاوا انه في طهر واحد قال النبي صلى الله عليه
ليس من قوم تنازعوا ثم فوضوا امرهم الى الله جل وعز الا خرج سهم الحق ومثله من سله عالم المروية في الهند يبيع
ومنها صحفه معاوية بن عمار المروية في القصة يرب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طار جملان او ملته جارية في طهر
واحد فولدت فادعوه جميعا افرع الولي بينهم فمن قرع كان الولد ولد ومنها صحفه سليمان بن خالد المروية في بيت
عن ابي عبد الله قال قضى علي في ثلثة دفعات على امر في طهر واحد وذلك في الجاهلية قبل ان يظهر الاسلام فادع
بينهم وجعل الولد بين قرع وجعل عليه ثلثة الدية لآخرين فضحك رسول الله حتى بدت نواجذ قال وما اعلم
فيما شئت الا ما قضى علي ومنها صحفه الحلي عن الصادق قال اذا وقع السلم واليهوى النطري على المرأة وطهر واحد
افرع بينهم وكان الولد للذي قضى الفرعة ومنها رواية يسلم بن ابراهيم بن عمر في بيت رجل قال اول مملوك املكه
فهو حر فورث ثلثة قال يفرع بينهم فمن اصاب الفرعة اغتوا قال الفرعة سنة وصحفه الحلي في بيت رجل قال اول مملوك املكه
فهو حر فورث سبعه جميعا قال يفرع بينهم ومنقول الذي خرج سهمه رواه مروان في بيت والكافي عن ابي عبد الله قال
ان ابا جعفر عليه السلام مات وترك سبعا غلاما واغتنق ثلثهم ففرعت بينهم فاعقت عشرين ومنها رواية في
عنه مثله ونحوها رواه اخرى في بيت ومنها صحفه محمد بن عيسى عن بيت عن الرجل نظر الى امرأه على شاة قال ان
عرفها ذبحها واحرقها وان لم يعرفها اقصمها بصفين ابا خني بيع السهم بها فذبح وحرقت سائرها
ومنها رواية في فضل المروية في الكافي رجل قال لما املكه بكرا علمني ان من كتاب الله فهو حر وعلم واحد منهم ثم ما ذ
المولى ولم يدركهم الذي علمه لا يهل السهم بالفرعة قال نعم ولا يجوز ان يخرج من الامام فان لكل امرأه
الفرعة ودعاها لا يعلمه سوء ولا يشك عليه غيره ومنها امر سله حماد المروية في الهند يرب عن ابي عبد الله قال
الفرعة لا يكون الا للامام ومنها ما روى ان رجلا من الانصار اغتنق سنة عبد عرض مائة ولا مال له غيره فقلت
القصة في رسول الله صلى الله عليه وسلم فبهم بالغد بل افرع بينهم ولعنوا ثلثين بالفرعة وروى ان النبي افرع بالكتاب على
الفرع وروى ايضا انه افرع في بعض الغنائم بالفرعة وان افرع مرة اخرى بالنوى منها صحفه حبل في بيت قال قال النبي
لزاره ما تقول في المسألة اليس خاف قال زارته بل هو خاف فقال اليس لم يرد ورواه في سهم الحق قال بطله
فقال النبي ادعي ابا وان شئت اسم عليه وتظهر كذا هو فقال زارته انما جاء الحديث بانه ليس قوم فوضوا
امرهم الى الله تعالى ثم افرعوا الاسهم الحق فاما على الجارب فلم يوضع على الجارب فقال النبي ارايت ان كانا
جميعا لم يعبين ادعيا ما ليس لي من ابن يخرج سهمه فبهم احداهما فقال زارته اذا كان كل جعل سهم مبيع فان كانا
ادعيا ما ليس لي اخرج سهمي ليس ومنها رواية في فضل المروية في الكافي في بيت في قضية شاب خرج يوه مع جماعة
ثم خاؤا وشهدوا بموتى جملة فضايا امر المؤمنين في واختلف لفتى القوم في عقد المال فاخذ على جماعة
ونوابهم من عند ثم قال احبوا بهذه الشهادة بكر اخرج خاني فهو صادق في دعواه لا نه سهمه لله وسهم
لا يحب في نهار وابنه اصبح من ثبانه المروية في الكافي قضية شاب هي مثل السابقة وثالثها الجماعة في القول
على شريعة في جملة من اخنا ابي جعفر الطوسي الفرعة في يد ابي الرجلين ولد من مقتنيات مذهبنا وعن
الخلاف لاجماع فاهل على ان كل امر مجهول فيه الفرعة وقال في مسئلة نقد لا يسوق ورواه المدين كما
عنه ان الفرعة مذهبنا في كل امر مجهول وفي قواعد شجنا الشهيدين من شراكت عندنا قولهم كل امر مجهول فيه

اخرج

عنه
ن

الفرع وهو ظاهر في الإجماع وعن بعض المتأخرين استنادا في الفرع في كل امر محمول الى وانه احتياضا وادعوا
الإجماع المحصل من تتبع الفتاوى بحيث لا يبقى فيه شك للفقهاء كون العمل بالفرع من الأصول الشرعية في الأصول
في الجملة بل مطلقا ولذا ذكر المور والعلو وافتها بالفرع بانفاق منه في خلاف حتى ينضج الامر غدا ان الشك
يقول عمل بها الاصحاث انما الجماع مع عدم المرجع وفي استنباط القبلة عند بن جاور في قصود المال عن الجيز
الاسلامية والندوة وفي اخراج الواحد من المحرمين للمخيمانة وفي خلاط الموق في الجاد وفي تراجم الطلبة عند
المدرس في المسبقي والمناصب في الجهد مع عدم السابق في الفقه وفي التراجم على مباح او مشكوك
وود باطع عدم الفقه وفي الماذونين في شر كل منهما صاحبه وفي صورة تساوي بيني الخارجين وفي تلف
واحد من دراهم احدهما الواحد والباقي للآخر وفي تنازع صاحب المعلوم والسفل في السفل المتوسط وفي
الحجارة تحت الدرع وفي التنازع اذا عارضته في المدة والحقبة وفي الوصية بالمشرك للفظي في التمسك
العبيد والعقود المبرم وفي الوصية بما لا يسهل التمسك مع العلم بالترتيب لشك في التنازع مع الشك في التمسك
والامتنان وفي ابتداء حصة الزوجات وفي حق الخصامة وفي عقود النكاح على المتفق عليهم وفي اخراج المظلة وفي
اخراج المشتبه مع او اذا مات ولم يعين وفي اخراج المندور وعقده بقوله اول ما قلده فولدت جماعة وفي اخراج
مقدار الثلث مع تعدد المدبر وفي المندوبين في الانقطاع او في بقاء اللقط او في الاقرار وفي تساوي البنين
في اللقط وفي اشتباه موطوء الانسان وفي تعدد السيف المحقق في الجوة وفي ميراث الخامسة مع المشبهة بالطلبة
وفي ميراث الخنوخ قول ومن ليس له فوج على الاستهانة غير ذلك مما يطالع عليه المتبع ولا يبقى مع ذلك شك في كونه
متفقا عليه الجملة وانما البحث في عموم حجة ما مضى من موادها فقول الذي يدل على حجة ما مضى من موادها
في كل مجموع محمول الإجماع المنقول عن الشيخ في الخلاف عن شهيد القواعد ودلالة ان حكم السابقة الدائم
ان الفرع لكل مجهول وعرضه الفقه ما انفارغ قوم فروض امرهم الى الله الا يخرج سبهم نحن ومثله ودائرة به
السابق ويحتمل ان يصير مسألة عامة جواب ذواته للبيان في حجة الجمل ان ظاهر ذلك كله ان كل مقام فرض فيه
اختلاف في شيء اذا افرغ فيه فعل الله ان يبين فيه الواقع ويحكم به العاقل اذ لا يكون لاختلاف بين اثنين لا يكون
هناك مطلق محقق لاجل ان كان خارجا عن هذين الاثنين والفرع في جود الحق والمطل في الجملة لا في خصوص
المنازعين فاذا تحقق وجودها فمقتضى الترتيب كون الفرع المبنية لذلك ومتميزة بين الحق والباطل بحمل الحكم على
الاطلاق وكل ما هو كمال فهو حجة ويدل على ذلك ما سبقنا به بطرق العامة ان الفرع لكل امر مشتبك كما في وانه
او لكل امر مشكوك كما في اخرى يكفي فاشياء حجة هذه لغو تلك في الايجاب لما بالاعتناء في هذه
الموارد التي عندنا ان كان كبر امثها غير خال عن البعض الخاص لكن الظاهر من تعليلهم كون هذه الغموض مطلق
الصدور بل مقطوعا بها في الجملة من شائع وهذا يكفي في حجة وان ضعف استدلالنا بحجة له او ادسالة ويدل على
حجة الكل مستبينة لو لم يكن الفرع فيه حجة لم يكن غيرها حجة فطعا اذا فرض الواقعة مشككة ومعنى الاشكال عدم
وجود حجة شرعية سبيل لذلك كما نوضح ذلك اننا الله تعالى لا يلزم من ذلك تعطيل الحكم في موارد الاشتباه
التي عمل بها بالفرع وهو مستلزم للهرج والمرج لواجبين المناهضين بحكمة الشارع فلا بد من ذلك من سبيل
واضح وليس الا الفرع مضافا الى ان استنفار مواردنا المذكورة سابقا وغيرهما فانها تفيد عليها التمسك
الى ان اوج في ذلك كله لزوم الاشكال وعدم وجوهنا في ذلك وانه العلة في اعمال الفرع وانه لولاها لزم

يعمل

نقل الأحكام فيما لا يمكن فيه النقل وذلك قدم في الروايات كل ما يمكن أن يظن فيها البيان الحكم كما في الخبر
نظاير فالفرقة إنما هي جملتها لا طريقها لا المحلول وعروض الاشكال والاستشابه وبعد ذلك لا يفتاوى الأمر
بين كنهين وغير الكاف الكوك بالغالبا وادعاء لنفع الناطق بين ما ورد في النص والحاصل أن المسئلة
لا اشكال فيها في نظر الفقهاء إنما الغرض يخرج الوجه حتى لا يخل كونهما من دون ضابطه وإذا عرف عمومها
في كل امر متشبه فلا بد من بيان المراد من ذلك حتى يجعل معيارا في المقام ثم بعد ذلك نفوذ الى ما ذكره من خروج
الوارد عنها وعدم كونها على عمومها وبين أن هل هو مخصص للفاعلة او اخصاص من قول الامر فيقول والله
التوفيق ان المراد من الاشكال والمثبه المجهول واحد هو كونه كل من حيث هو كونه بمعنى كون الشيء مشبها بالشيء
الى وضع ذلك طريقه معتبرا حتى يكون مخرجا للحكم في ذلك الواضع في كان له سبيل مثبت لم يكن ذلك من الاشكال
والاستشابه في شيء بل هو معلوم بالمال وان كان مشكلا ابتداء وهذا هو مضمون النصوص مؤدى النظر السليم هو
المشبهات التي لها مدخل في الحكم الشرعي مورا احدها شبهة الحكم الشرعي بمعنى ان يكون شيء لم يعلم من الشبهة حكمه
لا عوارض النصوص بالعموم والمخصوص كتاب وسنة ولم يكن مما يستعمل في الفعل لا سيما ان فقد عليه لاجماع ولا وفي
في ذلك بان كون الحكم الشرعي مكلفا او وضعيا من سببته او خبرية او ما تقيده او نحو ذلك وثانيتها شبهة الموضع
المستنبط من الاثر والعرف بمعنى ان يقع لفظ كلام من يعتبر قوله في الحكم الشرعي ابتداء كالكتاب السنة او بوسطة
امضاء الشارع كما قصد عن المكلفين في معاملة اللههم وغير ذلك بحيث يصير حكمه منوطا بمعرفة معنى ذلك اللفظ كما
في وجبه ولا افراد والعقود متعلقاتها وباجل شبهة حاصلة في معنى اللفظ لغة او عرفا واصطلاحا حتى يجعل
كلام قائم عليه بضم المراد من ذلك ولطف حكمه وثالثتها شبهة الموضوع الضم بمعنى ان يعد بثبوت الحكم من
الشارع العناوين العامة المعلومة بمفاهيمها ومعانيها وادعاء الاستشابه في ان هذا الفرد الموضع المشفح الخارج
هو من افراد ذلك بل كل ام غير بحيث لو افترضنا اجرة تحت احد هذه الافعال الحكم من دون ما جاز الى اخره ولكن
هذه الصور المفترضة في الاستشابه صاعدة بل ليست منطوقا في هذا المقام وانما الغرض اشارة الى ان لا يخل الى
الدليل اذا عرفت ذلك فقوله لا يرب ان شبهة الحكم ليست اخله تحت المشكل المذكور في رواية الفرقة اذ الاشكال
في الاحكام الشرعية بعد ملاحظ ادائها والاصول المفردة المفردة في مقام المشبهات فانها واقعة لذلك فلو كان شيء
مشبها حكم فلا يرب ان ما داخل في عنوان اصله لا باحدا والبرائة او الاستصحاب واصالة العدم او غير ذلك
او قاعة الاحكام على ما ذهب به على الاطلاق او في مقامات خاصة وكان الاحكام الوضعية فيها ايضا
فتحة بعد ملاحظة اصلها والاضالة العدم او قاعة الاستشغال او نحو ذلك فان لم نجد عون الله تعالى
شبهات في نفس الحكم الشرعي ولا يخرج من الشرع معبر عن معنى العدم وذلك واضح فلا وجه لادعاء الفرقة في ذلك
لان ليس بمشكل فلا بد من هنا قال الشهيد في القواعد لا يستعمل في الفتاوى والاحكام المشبهات اجماعا والبرائة
ما ذكرناه وليس ذلك مخصصا للفاعلة الفرقة بل انما هو اخصاص وعدم سؤال من اصله لا يقال اي فرق بين
اولا اصل البرائة المعلقة للحكم بالبرائة على كون الشيء مجهولا او لا يعلم او لا دليل عليه بين اوله الفرقة بل انما
من واحد كما قال كل مجهول يبنى فيه على البرائة وكل مجهول جعل في الفرقة فيقدم دليل البرائة على الفرقة حتى يكون
ذلك رافعا للاشكال مخرجا للفرقة من موضوع مسئلة الفرقة حاله على الوجه لا نأقول ان هذا الكلام مستخرج
من وجوه احدها انه على فرض تسليم كون الحكم معلقا على المجهول المقام بين اوله البرائة احصى مطلقا من اوله الفرقة

لعمومها للموضوع والحكم وما هو مورد للبرائة وغيره ومنفصاه تقدم الخاص على العام في المعنى كل شكل في الحكم
العام يجري فيه البرائة ولو فرض وجود هذا الاشكال على دليل الفرعة بالنسبة الى الادلة والاصول الاخرى كما لا يخفى
واما البرائة والاحتمال ونحو ذلك فيجاب بغيره بذلك لان كلامنا من هذه الاصول المعنوية في موارد الشك والاشبهة
الحق من عموم دليل الفرعة فلا يفتقر الى ثبوتها ان الحكم في دليل اصول البرائة لم يعالج على الشكل والمجمل والمشتبه
بل انما علق بما لم يرد فيه امر لا يمتنع انما لا يمكن ونحو ذلك وهذا غير معنى الاشكال فيقول مورد من موارد شبهة
الحكم انما يصدق عليه انما لم يرد فيه امر لا يمتنع انما لا يعلم فيجري فيه الاصل ويخرج عن الاشكال فلا وجه للفرعة
وفرق واضح بين كون الحكم معلقا على الحكم او على كونها لا يعلم ونحو ذلك وذلك واضح عند من له رتبة في فهم
القوانين وتبعية الاحكام للاسماء والموضوعات وثالثها ان الظاهر من قول كل امر شبهة او اداة الموضوع دون
الحكم فلا يشتمل الشبهة في نفس الحكم الشرعي وان كان لفظ الامر في الان في انصرافه في ذلك المقام البتة فاما الظاهر فينا
وذا بعينها ان غاية ما يقال في وجود طريقين في بيان الحكم المشتبه لا ريب ان العمل بالبرائة اوفق بالشبهة السهلة
ولو فرض العمل بالاصل لزوم تكليف كما ينبغي في الاستصحاب قاعدة الشغل فيقول قيام الاجماع على ذلك كما
ذكرناه بوجه كون الطريق الاصل لا الفرعة وبالحجة فالمقام اوضح من ان يحتاج الى التفصيل لا يرام فلا شغل بالادلة
اولى واما شبهة الموضوع مستنبط بمعنى الاجمال فيؤدي للفظ فهو ضابطا لغير الاشكال الذي هو مورد
الفرعة لان معرفتها طريقا مفردة من الرجوع الى العرف واللفظ والى الامارات وفي مقام لغاوض الى الترجيح المفردة
كما ذكرناه في القوانين السابقة فليرجع حيث نامكتفون في فهمه سوى الالفاظ الى طريقة اهل العرف ولا يمتنع
منهم يرجع في المشتبه الى الفرعة فيبقى اتيك جريا في ذلك على طريقة لسان القوم في معرفة معاني الالفاظ ولا ينبغي فيه
بعد ملاحظة الاصول المعمولة في مباحث الالفاظ المتلفاه من طريقة اهل اللسان مشتبه حتى يحتاج فيه الى اعمال
الفرعة ولو فرض فيه ايضا اجماعا ظاهريا لا يمكن كيف يباحث من طريق فالمرجع فيه الالفاظ المحسنة بحاقة والنسبة
الى الاحكام المتعلقة بها من اشغال وبراءة واستصحاب وغير ذلك وقد حشفت ذلك في ضابط من ضوابط تتبع الاحكام
للانماء فراجع وتذكر واما شبهة الموضوع الضرب فلا ريب في خصوصها صوابا ما يكون من مجازي اصل من اصل
الشرعية من اصالة الاباحة والبراءة والاستصحاب ونحو ذلك كما ذكره الاصوليون في مباحث اصل البرائة وغيرها
وذلك عليه لروايات في ذلك الباب فلا كلام في خروجها عن الامر المشتبه فظن ما فرقناه في شبهة الحكم الشرعي
ومن ذلك يظهر عدم جريان الحكم بالفرعة في شبهة المحصو لبناء الحكم فيها على قاعدة الاشغال على ما اختاره او على
البراءة كما عليه خرون وكان في غير المحصو للبناء فيه على البرائة كما عليه خرون وكان مطلقا ولا يرد علينا نفع في
هذا المقام من حيث لقوى النص غالبا او التولد والمواد التي ذكرناها ليس فيها حكم بالفرعة في كلام الاصحاب لا في
الاخبار وفي موضع يجري فيه الاصل الذي يرد علينا في ذلك شيء من جهة النص او القوي هو صحيح محمد بن عبد الله
المنقذ من حيث كانت على اعمال الفرعة في سائر موطوءة ومشتبهة في قطع فان مقتضى القواعد ان كان القطع
غير محصو عادة عدم التجب قط كما في ظاهره وان كانت محصو يجب الاجتناب في سائر شبهة المحصو فاما في الفرعة
فلتب او لا نقول ان هذه الرواية محمولة على القطع الغير المحصو عادة فنقول على الاستصحاب لغيره نفس دفع البرائة
وثانيا على فرض ان هذا الرواية اخض من قاعدة الاشغال والادلة اجنبيا بشبهة المحصو فعمل بها في هذا
المورد الخاص لا يلزم من ذلك طراده في سائر المقامات وثالثا نقول يمكن دعوى الفرق بين هذه شبهة المحصو

وغيرها بان لا يخرج عن القطع بحمد العلم يكون واحداً موطوءة مستلزماً لتضع كمالاً وموجباً لهذا الوجه
الحق في بيان الحكمة النظر فلا يلزم من ذلك أعمال الفرع في كل ما هو كذا ومن هنا يعلم ان القول بالفرع في
الشبهة في الموضوع والحلال المختلط بالحرام كما حكى عن بعض الأصوليين قول من عوف عنه جداً لا دليل على
اعمال ذلك بعد قيام الأدلة على لزوم الاجتناب فان قلت قد ذكرت ان ما لا يمكن له طريق شرعي فهو أصل
تحت الشكل الفرضي ان موضوع كشيء بنفسه لا سبيل للمعرفة فينبغي في أعمال الفرع في عملت فيه ذلك
فحين الحرام فخرج عن مجرى قاعدة الشغل ونحوها قلت هذا اشتباه في معرفة محل البحث فان كلامنا الان في شبهة
الذي لا اشكال في ذاته ولا على غيره غير معرفة الحكم ولا عبرة في اصل العنوان يكون من مجازي الأصول ولا
ويجب ان الموضوع بنفسه ليس معرفة حاجته حتى يدخل في عموم كمالاً وانما المقصود معرفة حكمه لا مثال التكليف
وهو مضمون بالاصل المعتمد فلو لم يعمل الفرع أصلاً لم لو اتفق ان الحاجة دعوت الى معرفة نفس الموضوع بحيث
يمكن ان يدعى العمل بالفرع فيقول في ذلك بأعمال الفرع ولو وضع ذلك في المثال السابق فيقول حكم الشاة كذا
مثلاً لزوم الاجتناب لدا السببه اذا كان محصواً فلا اشكال من هذا الجنبه نعم لو نذر واحد الفدين بأحد
هاتين الشاتين او كان احدهما مال الغير فدل على الحاجة الى تعين الموطوء حتى يلزم بغيرته على قاعدة الضمان
لا يمكن التخلص لا بالمعرفة فيقول يمكن تح اجزاء الفرع وكذا لو اشبهت اجنبية باحث لرجل فلا اشكال من
الحكمه فلا يجوز عليك من كاح شيء منها ولو مات لرجل او مات لا تحت عمل الفرع حتى يتم ما ذكرناه
نظير حتى يعرف ان المراد من الاشكال في الموضوع أي قبيح والفقيه على التنبه بفقد على استخراج الفرع ونحو
المفامات وثانها ما لم يكن مجرى حكم من الأصول العلمية لكنه قام للدليل فيه على اخذ ما حد كطرف من او
الاطراف كما ورد في تراجم أئمة الجماعة وتقدم سابق في المرافعة او الاستفتاء او في المراجعة على المباح في تراجم
البيانات وتقدم قول في دليل العمل بنبه الخارج وما ورد في تفسير الخيرة ونحوها في الوصية فانها وان
يكن فيها اشكال من جهة اطلاق اللفظ لكن يجزئ الاشكال او علم اتصال الوصي بها امر معينا عند مشيئة عندنا
فان هذه تصوة لغيره داخله تحت النص والقوى في ما واث التخيير ونحوه والعمل بالافراد وغيره من المشتبات
ولا يخفى ان شأنا في ابواب الفقه من اراد في تتبع وممارسة هذا العلم بصاً خارج عن مورد كفره اذ مع وجود
الدليل على اخذ باحد الجانبين يخرج موضوع عن غير الاشكال يدخل في الواجبات ووجه تقديم ذلك كله
على الفرع كون اولها اختص من دليل الفرع مطلقاً فتقدم عليه على القاعدة ونحو ذلك من الوجوه الاخرى التي
ذكرناها في وجه تقديم البرائة على الفرع في شبهة الحكم وغيرها من الأصول التي في هذه المفامات لا يطيل فيها
انما الفرض التنبه للفقيه للتنبه وثانها ما لم يكن فيه دليل قائم على ذلك حتى يفتح به امر سواء لم يرد في اصل
الشرع فيه ترجيح وبيان او ورد من شرع عالم واما واث مشتبات لكن فقدت في الواضحة الخاصة والمفروض
تعلق الفرض بهذا الموضوع المجتهد عنه بحيث يلزم من عدم امتياز احتلال النظام والهرج والمرج وينبغي
بقائه في الجملة لا في تطيل الاحكام واثارة الفسار والفساد المطبوع حيم ما واثا في شبهة بل ليس كغيره ومنها في
المفام الا ذلك فلهذا هو الامر المشكل الذي ينبغ فيه الفرع ويعمل بها للتنبه في كل ما يدخل في ابطال بعض كل دور
الحق علم ما في علم الله تبارك وتعالى وجعل هذه الطريقة لطف عظيم للمادة الجدل في التراجع من حكمه او لا يرد في ذلك
شيء ولا يمكن ان يتكلم فيه منكم لا مستلزماً الرق في هذا المفام المحادة مع الملك العالم وهو مخرج لفاعله عن

الاسلام وانت اذا علمت في موارد النصوص السابقة في مقامات عمل اصحابنا قدس الله انفسهم تركب
تري ان عامهم انما هو مثل المقام حرماه لك وكل موارد النصوص ومن ذلك كله ظهران دليل الفرع لتمام
عليه تخصيص مقام من المقامات وما توهم بعض القاصدين من خروج هذه الموارد التي ذكرناها عن عموم دليل
الفرع باجماع او نحوه فاش عن عدم التأمل في اطراف المقام فان لك كله خارج عن الاطرار المشكل وعلى ما ذكرناه
فليس امر مشكل الا وفي الفرع وكل ما فيه يخرج شرعي فهو خارج عن المشكل وبقي كلام وهو ان الامر المشكك
احدهما ما كان مشبهها ظاهرا واضحا في مقام الجماعه لا يدل دليل على استحسان احد منهما في الواقع حتى يكون
الاشباه ظاهرا وفضوئها عن المحجبين فتعد المحرمين فيما بينهم واحد وفي المتن احيى في مباح ومشكك وعند
مدس ان حاكم وفي الوصية بثلث العبد بالفقو والعبد لله في فئة الزوجان وغو الفقه على المنقوش عليهم
تد السيف المصنف في الجوه ونظائر ذلك وانها ما كان مشبهها ظاهرا ومعينا واضحا في اجناب الموقر في الجهاد
ولما ذكرنا في الشراء كل هذه المباحية في غرض البنين الخارجين في ذمهم من الودين في الوصية بما لا يسهل
الثالث مع العلم بالسبق دون السابق واخراج المطلق والمنذور غفر بعض الصور في المتداعين في نفي القطع
او القاطع في المحض والمكسب بناء على عدم كونها طبيعة ثالث وفدها تمام الجح في عنوان المكلف المشبه بظاير
ذلك ومن هذا الباب الوصية بالشرك للفظي مع عدم الفهرت وعند ذلك من تشبه واضحا واهل كما انفق تشبه
الثاني وقدس من حال عن الوجه وقياسه بالتواخي لا يخطئه انبار صلا الطبيعة في الكلي واللفظ في المشرك فبان
مع الفارق اذا استعمال المشرك في اكثر من معنى لا يجوز في الواحد من المعاني لا بعينه لا بغيره ففعل او اداة الموصى به
معنا من المعاني لا صلا لا يجوز استعماله لان المراد مشبه لفظا بغيره والموصى بهما ارادة الموصى من اللفظ لا مطلقا
بجدة عليه اللفظ فلو لم يقل بجزان الفرع في القسم الاول لا اشكال في جريان الفرع في المشرك في الوصية فلا
تدخل مقول فدهو جرد كلام بعض الاصحاب غالبا في كلام شيخنا الشهيد الثاني كما لا يخفى على من لا حظ
بالمشبه والمشكك دليل الفرع ما كان معينا واضحا في ظاهر الا ما كان مشبهها معينا وبهذا اورد على
الاختلاف في اغلب المقامات وان مرد وفي بعض موارد واطنه في مسئلة من ندد عن قول ما لئلك الحجة
فولدت جماعه وليس من كنه شي عندى حتى اتمن موضعه قال فبين دليل الفرع عام لكل مشبه وفيه دليل
تخصيصه بالمشبه لظاهر المعلوم واضحا وكيف كان فقول من جعل الفرع بالقسم الثاني ان ادعى ان المشبه لظاهر
واضحا لا اشكال في محتاج فلي افرعه كما في اطلاق الكلي المتواخي في فعل الخير فقول ليس له فرض خصوصي ذلك
فان الموارد التي مثلنا لها سابقا اغلبها من هذه الاشكال فيه فاحط ولو فرض ان منع الاشكال بطريق عمد
نقول به فلا وجه للقول بان المشبه ضمان فان ظاهره تخصيص دليل الفرع وعلى هذا الوجه يصح ضمانه خروج القسم
الاول عن الموضوع مضاعفا الى البناء على الخير وجمع في القسم الثاني ايضا والوجه الدال على تقديم الفرع على الخير في
هذا القسم الدال عليه في ذلك ايضا وان ادعى ايضا في المشكل الا ما كان معينا واضحا في ظاهره لان ذلك بعد دوران
من الامر من عدم مناض البين لا شبهة في انه مشكل وان كان مجهولا واضحا ايضا لان في ما لم يعلم الغايب الوهم
لا يترتب من معرفة ذلك حتى يقع في الاشكال وهذا عو الى الوجه الاول قد عرفت جوابه وعدم امكانه في صورة
المتنازع والمتداعي فان تخلف ذلك المتدعي على حاله مشر الفساد العظيم الذي في الشرع على سببه ولا يخطوان
ادعى ردد دليل والى على التخصيص بما يزيل لك التخصيص فاوان يشعنا في الموارد لم نجد شاهدا لهذا

ذلك نعم لو لم الوجه الذي خرجناه اولاً بصريح الكلام مخبراً لكن سافط بعد التاميل في اطراف الكلام سبباً بعد ما و
 وبقيت تلك من المعنى المراد من المشكل فان بعد فرض كونه مشكلاً لا وجه للخروج عن طريف الفرع اذا فرض عدم تحق
 سبيل غيرهما مضافاً الى ان صدور النصوص الخاصة ما هو مثبت ظاهر وانما كما في صحيح ابن مسلم في لوصية
 بقولك اللهم لك ورواية سبابة وابراهيم بن عمر بن قيس قال اول ملوك املاكه فهو خورث ثلثة ونحو صحيح
 الجلي وان امكن المناقشة في الاول فانه على الاستحباب دلالة اشكال في الثالث لانه منوطا فاضل في الخبر فان دل ظاهر
 ما ورد في الاخبار انه ما من قوم قوضوا امرهم الى الله ثم افرغوا الاخرج سهمه لمحق كون ذلك معناه في الواقع
 اذ لا يصدق الحق الا بذلك فملك اوله ان الحق من اخذوا الله لذلك وجعل الحق له وذلك بوجه المشته
 واضاف كما في المتن حين في مباح نظائره ويكون معنى الحق هنا اولونه الوافع على هذا الامر الكاشف عن هذا
 الاول وتخرج من الفرع واستحالة الترخيص على الله تعالى كاستحالة الترخيص للمرجوح فيكون تراخي الاخر
 وتوقع ذلك باطلا وهذا كاف في المقام وثانياً ان هذا ليس الا على ان كل مورد لفرع كذا حتى يكون
 مخصوصا بل معناه ان ما هو كذا يعلم بالفرع ولا يلزم من ذلك عدم اعطائه في غير ذلك فيبقى عموم ما دل على العمل
 بها في كل مشتبه بل ما في المعارض ومن هنا ظهر ان الفرع كما يكون كاشفاً يكون مثبتاً ويثبتها رتبة حكم حيث
 قال ان الفرع يخطئ ويصدق على كل ما حكم الله به وليس يخطئ والمراد على الكشف ان ما حكم الله به مثبت في الواقع
 قطعاً ولا يكون مخالفاً للواقع وعلى الاضافات يكون معناه ما حكم الله به فهو كصواب فيكون جعلاً للحكمائين فافترض
 ان الفرع ليس يخطئ بل ما كاشف عن الواقع لو كان احدهما معينا في الواقع او مثبتاً ببدله لو لم يكن كذلك وكلاهما
 متبع نعم هل يستفاد منه في صورة تعيين الواقع واخر جمل الفرع خلافه فيكون كما يجعل لا يبدل في اول
 بل الظاهر ان الفرع في هذا المقام لا يخرج الا الواقع وحجته الظاهر من قرينة السؤال الثاني لان غرض السائل
 من الاصابة والخطا البراءة والواقع وعدمه لا انه لو فرض حكم الله بخلاف ما كان معناه قبل الفرع في الواقع لكان هذا
 خطأ فيكون قوله ليس يخطئ انه لا يقع كل بل لا يخرج النفس الواقع مع خيال ان في المراد في الجواب ثبته لسايل
 على ان اصابة الواقع وعدمه لا يدخل في الخطا والصواب بل الميزان في الصواب الخطا حكم الله فكلما حكم الله تعالى
 هو لصواب لا يدخل لكون شيء معينا في فطرته وذلك في جعله في حصول ان حكمه لا يكشف عن تعيين خلافه
 وحمل الفرع وظنفة الامام خاصة وعمل احدهما من مقتضى اطلاق رواية بن حكم الثاني في كل ظاهرهما في المرسل
 في كلام ابن داود عن علي وما في صحيح ابن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه واله وصحبه عاظم في كلام زائدة للطائفة
 من قوم قوضوا امرهم الى الله ثم افرغوا الاسهم لمحق عموم جواز الافراج لكل احد دعوى ان رواية بن حكم مقولة لغير
 شرعية الفرع وهذا الروايات لبيان اصابته ولا ينافي بون المفارقة عند الامام وينظر مدخولاً بان ظاهر
 النصوص لا يخطئ على كل خطا ياتي عن ذلك وما في الروايات من نقل فعل الامم في المفارقة انهم انما على
 جوازها لكل احد ليس المقصود من نقل ذلك الا المناقشة والفعل كما فعله وامكن ان ياتي ان غايته حال الفرع في نظر
 تلك الواقعة وان اعترض عند الامام ويدل على ذلك صريح صحيح الفضل بن الربيع في المسحوق قال في اول فرع الامام
 لو المرفع الى ان قال ثم يقول الامام او المرفع اليه ثم انت لم وهذا ظاهر عدم اختصاصه بالامام لا في المراد
 ليس الاختصاص بالامام الاصل في خصوص كل كلام في كونه وظنفة النائب عموماً وصحوا في خصوصه ففعل المراد
 بالمرفع من كان ما ذواله في ذلك فلا يبدل على عموم الجواز والافراج للمرفع المحلى بالامام غير خاص بالعموم ان لم ينزل على

العهد وان لم يكن هناك معهود شخصي ان يكفي ذلك المعهود والتوعيد بدل على ذلك انفسه محمد بن عيسى في الشاه
الموطوء منى صرح بل ظاهره ان المفعول غير الامام ويمكن الجواب عنه بان الفرع هنا مستند وفد على كلامه على هذه
الرواية وان الطريق غير محض فيها في الفرع فلا بد من النقص بها على حكم القاعدة حيث تعين والذي يهوى في النظر
القاضي بعد ما لاحظ الروايات اختصاصا بغيره بالوالي فان كان يمكن الرجوع قبل الامام الاصل اخبر به
لان مورد اسرار الاخبار وانها وان لم يدل على الاختصاص لكنها لا يدل على العموم فتنص على المنقضي ولما في
مرسلة ثعلبية في المصوح قال يجلس الامام ويجلس عند فاس في موضع من مسكان وروايتي الصحيح والكوني كل ما
في صحيح معاوية بن عمار قال فرغ الوالي بينهم وما في صحيح رواه يونس ولا يجوز ان يستخرج احدا الا اماما فان لم يكن
وقت لفرع ردعاء لا يعلم سواء ولا ينفذ عليه غيره وما في صحيح مرسلة عماد الفرع لا يكون له الامام مضيا
الى ان اطلاق ما امر من الروايات موهون بما مر سوق لبان المشرع عنه ونحوه ولو فرض فيه اطلاق فبذلك هذا الرواية
وفيها الصحيح وثبوته غير ودعوى ان الصحيح غير صحيح لانه لا يثبت الا في الفرع غير ان الروايات الصحيحة
تأخر عن الجارية بعد من الاحاط بالشرط الفرع بالامام حتى يخرج مد فوعده ولا بان هذا الضموم وان لم يكن
صالحا للتفكير لكنها كافية في افاة الشك في الوهم في الاطلاق والاصل الاول كاف في المنع عن غير المنقضي وثانيا
ان دالة الصحيح الموثقة على المنقضي الاختصاص ليس باضعف من دالة الاطلاق في القيمة ثالثا ان هذه الروايات
مروية في الكافي في باب معللة بما علة معلمي بها في اصل الحكم فاجها وهذا القدر كاف في الظن بالصدق وهو المعتمد
العمل في تحقيق ذلك هو كقول المجلة مصانف الى ان الفرع في هذه المقامات متبني للوضع من ثلثين احكام
على الفرع للاصل والاصل عدم كونهها الا بالمنقضي مع ان الغالب للثبوت كاللينة واليهين في تحذير ذلك من الشك
نحوه عندنا كما ذكرنا في الفرع وبالحجة من اعطى النظر في هذا المقام لا يشك في الاختصاص والذي رآه ان القضاة
من الاحاط بغير ذلك انه بعد منهم نعم الفرع نعم كلامهم فيه غير مبني بخصوص الوالي في الموارد التي نقلناها
عنهم من هنا قد تبين ان الاطلاق لا يثبت على ذلك اذا الغالب في تلك الموارد المذكورة كونها عند الحاكم والقاضي
انها في باب لتنازع والتداعي والاحتجاج في ذلك لا يشكدهم بكونه عند الامام وبالحجة السامع النص والفكر
ينفي بالاختصاص والحكم الشرعي لك مع غلبة الامام العموم دالة الفرع ولفظ الوالي لفظ الفرع في صحيح فضيل
لان المنقضي من ذلك وعموم ادلة ثبوتية ووكالات الاجتماع المحصل على ذلك ولا يستلزم عدم حوزة من الحاكم العطل
في من الغيبة وهو مصانف لاصل الغرض من شرعية وبقي الكلام في جواز التوكيل وتعد الحاكم مقتضى عموماد
الوكالات وجواز التوكيل في كثير مما هو من وظائف الحاكم جواز التوكيل في الفرع انفسه الاموال لدليل على الاختصاص
كما لو كان مرتبطا بنفس الحاكم واحتمال ان الوكا لا فيما يتعلق غرض الشارع بقصد من مباح شرعيتين هنا قد ثبت
ان وظيفة الامام وناسبه القضاء فلا وجه للوكالات المدفوع بان غايته ثابت اختصاص الحاكم وعدم جواز استغلا
غير اما عدم جواز التوكيل فلا ولا اقل من الشك في تحقق العرض بالخصوصية عدم مضموم ادلة الوكا لا يجرى في المقام
لاصلا لعدم اعتبار الخصوصية مصانف الى ان عدم جواز التوكيل بموجب الشرع لا ينافي من الاموال العامة للوكالات
وما هو كالتجوزية التوكيل لا ينفذ ذلك في باب الوكا لا ولو بعد ذلك ووكالاته خصوص وعموما في نظر الفرع
لعدل المسلمين للعموم والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض وما في الخبر ان قام وجعل نفسه فاسم بينهم فانما امر
وسباني ولا يثبت العدل انشاء الله في باب الوكا لا يثبت لدخوله تحت الاعانة على البر بالانجسة لا يستلزم عدم

جوازها مع النقطيل مع ان شرعية الفرع لا تجله وبقي البحث في امرين احدهما في لزوم كفره وجوانه وفيه ما من اولهما
 ان الفرع هل هو فرع لا يجوز تركها او هي بخصه لا يربط ن مورد كفره على ما ذكرناه فانه ما لم يكن هناك طعن شرعي في
 من الاشكالات فما كان فيخرج فليس فيه غير من ولو ورد في النص ايضا فظاهر لا يستجاب عندنا من الترجيح لا في
 فمافي وانه حران من فعل الرب عبد الله في عتق ابي جعفر ثلث عبيد محمول على المذهب الثالث كل من وطأ
 الصل لا افراد ومفضاه لا في ظاهر من الوصايا والخبر وان افني جماعه من اصحاب ايضا في المقام لكن في
 محل نظر الوجه واضح ومحمول على كون الثالث معينا واضاعه الاستثناء وذلك مما لا يخرج له ظاهر في الفرع
 واما لو كان من الاشكالات فلا قوى لزوم كفره وانه غير من ظاهر غلبت من القصور فانها قريبة من الصراحة
 في لزوم اعمال الفرع مع التوصل الى الواقع في اجراء الاحكام لازم مقدما لانسان بالامور وبه لا لازم العمل بها
 اذ الفرض انه غير محلي في خبر وانما كاشف عن الواقع ومثبت لما اراد الله بثبوت عدم انما بعد نقصه في حكم
 ومثله ثم قطعنا مضافا الى ان مع تركها يلزم احد الامر من امان ترك الحكم والاستثناء ولازم طهرج والهرج ونقطيل
 وهو من ايق الفساد ومسئله لثقل الاموال النفوس وضلع الحفون ولما التزم على احد الاحتمالين لشهادتهما
 بما لم يعلم ولا قام عليه دليل وهو مع قبح العمل الناشئ من الترجيح من دون مرجح او ترجيح لم يرجح نفس المنزلة عليه
 من لزوم التمسك على الحكم واذا رة الفتنة لا ينفضا به غير مرجح وبينة داخل تحت النواهي في الكتاب السنة فلا مناص عن
 لزوم العمل به مع الترجيح ومحمول على تجري بعض المقامات لعدم الحاكمة حتى يثبت في غير المناسا عن اثاره فانه بعد
 وذلك لمن تدبروا فيه جدا وانما ان بعد اعمال الفرع هل يجب العمل بها فلا ينفخ بعد ذلك لا مع العلم بالحق
 للواقع بمعنى انكشاف بعد ذلك بقطعي اخر لو اتفق مثل ذلك او لا يجب بل يجوز ترك العمل بها وهذا المقام فيه محذور
 سابقا فنقول ان لم يكن اصل الاعمال لازما كما في ثلث العبد في نظيره فاذا عمل فيه بالفرع فلا يصل بقاء الخبر وعدا
 الثمين مع احتمال ان يكون بعد نفوق الامر الى الله دل النص على خروج سبيل الحق في غير مرجح ابطال الحق ويمكن ذلك بان
 كون الخارج محققا في هذا المقام لا ينافي كون غير محققا لانه من افراد الكل المتواطى مع ان ثقله المقام لا يلزم في اصل العمل
 مشكوك دعوى ان الخالفه مع فضل هذا الله وهو حرام اذ الفرض ان الفارغ يفوض امره اليه نعم ويجعله الحكم في ذلك
 وحكم الله لا يفيض ولا يربط في مثل هذا المقام بكرة كراهة شديدة وفي الخبر ونظروا ما فيها يجب العمل في ظاهر
 النصوص القديمة كافر لزوم ترتيبه لا رة عليها بعد العمل بها وهي الحجة مع ان ظاهر احكامنا الاجماع عليها في
 الرادع غير ارضا المتفاسد من بعد الفرع وهو مسئلة اخرى وكان وجوب الاعمال ليس للزوم ترتيبه لانه لا فلا
 وجبه لازمة اصل مغاها الى ان لو لم يؤخذ بمقتضاها ما ان تترك الواقع بالاحكام لزمه النقطيل المحرم وان اخذ بخلافه
 ما اخرجته الفرع لزم لرجح المرجوح وان عبيد الفرع مرة ثانية عاد الكلام السابق في ترجيح العمل بالثاني على العمل
 بالاول فاسد جدا فيعمل على بعد اعاد وفي الروايات السابقة في الدلالة على لزوم العمل بعد الاعمال ما يكتفي
 عن مؤنة الاستدلال اكتفاء القائلين في بيان كيفية الفرع والذي يفضله نظر ان في لادب
 ان المراد بها في عرف المشرعة العمل بالمعروف والمعادف الذي يمتاز بالحقوق وكيفية عن الواقع وبغير احد الامور
 وكلما يحصل به هذا الامر يصدق عليه انه فرع فتمسكه الاطلاقات ويخرج به ولا يصل عدم شرطية شيء اخر ولا احكام
 في معناه حتى يلزم بالاخذ بالمتيق في صول الشك كما في العبادة المحل في وجبه وقد ورد في الكتاب والخبر بالاعمال الا انما
 وورد في النصوص الكتابية على السهم بالخواب من الشك او من الحاكمة وغيره وبالكفاية على الرفاع وباللوى في ذلك

ومن تتبع كلمة الاصحاب في الموارد التي عرفت ناهيا في الفرع الذي يطالع على تفاصيل كقبتها وتذكر من احكامها حمله
تضمنه النصوص فقوال الظاهر اعتبار نفوذ الامر الى الله تعالى في حجة الفرع بمعنى ان بطلان المفارغ عن انفسهم
على تسليم ما امر به الله واطاعه حتى يكشف لهم فلا ينفذ ذلك منهم مخبر ومن دون الثبات الى الله نعم بطلان
فلا عبرة بذلك ويدل على ذلك لفظة النصوص المتأخو في الروايات في صرح ببعض ذلك زواجة في جواب حكاياتها
عرفت والظاهر وجوب هذا التوكيد والنقض على اهل المفارغ عند من الفرع مفقودة للوجوب ان استغنى
عن ذلك اجبروا على اعمالها وبكفي كاشعا عن النفوذ اخبارهم عن نفوذ ذلك ولا يسمع بعد الفرع ودعوى حكام
انه كان فسادا لغيره عملا باطلاق النص والقوى واستصحاب الحكم السابق نعم لو لم يكن هناك مدع اخر فهو بغيره
فلهذا يفرع مرة ثانية وثالثة ويجعل عليه فيا بينه وبين الله اخبار الواقع والظاهر اشراط الدعاء ايضا ما
روا به ونس من ان له كلاما وفلا الفرع ودعاء وظاهر الشريعة ولو قلنا بالاجمال في الفرع بمعنى الشريعة على
القاعد في وجه الفصل المسو المشتملة على الدعاء المحض والظاهر في ان اصل الكيفية والظاهر من التجربة
او الشريعة كما هو ظاهر الظاهر عدم لقول بالفرق بعد ثبوت الوجوب في النص في دعاء البين في شتمه
على استمراره على الدعاء المحض ومن استبعد لا يستمر من دون شريعة والظاهر عدم الفرق بينه وبين غيره والادب
عدم اعتبار الدعاء المحض لا خلا في النصوص بعد التفسير الظاهر دعاء بما ناسي في الفرع ولو افترض على
ما في الفصل الى قوله يخلفون ثم يطلب من الله بيان الواقع في ذلك مورد وما في صحة النص لو كان الشارح
الحقوقي كان احوط ويخبر بضرورة من المسلمين لما في وانه عليه وتسمي عاينهم طلبهم من الله نعم انما الوجة
للمسئلة السابقة ولا يخفى عاينهم بلفظ الاطلاق وبغيره الفرع انحصار الامر في الدعاء او بحسب حكم الشرع في احكامها
حتى يعمل بالفرع ويخرج ما هو الواقع في حمل احوال خارج عن ادب الدعوى فلا بد من عمل به ذلك الحمل
الخارج القابل للحكم عليه شرعا وقد دل على ذلك كلام زواجة في جواب البصائر مع وضوح وجهه حد ذاته وفي اجبتنا
استنباط القبلية وجوب قوى خصوص لو ادعى من نفوذ الامر الى الله او ثباته من عموم استنباط الاستنباط عند
الدعاء والدعاء عند هذا بالخصوص فكذلك الاستنباط من ذلك يعلم وجه اشراط الطهارة او استنباطها بعد
ثبوت الدعاء وكذا في رجاء كونها في مكان مشرف كسجد تشهد بخودك وزمان كل يوم الجمعة والاعباد وهل يشترط
فيه قصد التقرب بناء على انه ما موبه والاصل فيه ان يكون عبادة كما سجد في ظاهر الامر بالنفوذ الى الله ولما يظهر
من استنباط الدعاء ونحو ذلك من الامور من عظم شأنها وكثرة الاعشاء بها وهو مما يتوعد بكونه عبادة او لاعلا
بالاطلاق وصدق الاسم بدون التميز وكونها من الاستنباط التي جعلت للاثبات فلا يشترط فيها قصد التقرب
وجها ان لا يستبعد اعتبار قصد التقرب استنباطا فيه بالخصوص وان لم نأخذ شرطا في صحة ولو قبل بالشريعة انما يكون
بعيدا وظاهر صحة الفصل بشرط طرح السهمين المقصود من سهام مبرمة واحالة السهام ولكن ظاهر لاصحاب
في المقامات عدم اعتبار ذلك بل يكفون بكتابة نفس السهمين والسهام المقصودة فالأفصار في ذلك على
من المسحوق والحمل على التذلل لكونه وان كان الثاني وجها في المعارف عند انفسها لا فراع بالكتابة على
الرقاع والافصار عليه وجود ولم في ذلك طريقان معترفان ذكرهما في باب لغيره من اخرج اسم لشركاء على كتمان
او اسم السهام على اسماء الشركاء ومن اراد الفصل فليقف على ذلك في محله وفي اعتبار جعل الرقاع في سائر
شعاع اظهن كما ادعى انه المشهور في طريقه الفقهية في المسالك لانه لا يضبط واعرف في الجهالة الخالصة عن الرتبة

اوعدمه علما بالاطلاق وخلوا اغلب الاخبار عنه وجها فيهما الثاني هذا هو الكلام فيما يمكن جعله بعنوان
الضابط في الباب الاول الكلام في تفاصيل الجزئيات لا ينفك على حد عليك بالنسبة التام في كل مقام وما ذكرنا
في البحث فيه خلاصة من كلامهم وسبيل الوصول غاية مرادهم هذا تمام الكلام في المشتراك العامة وباللغة التوق
عناوين ما يتعلق بالعبادات **عنوان** الاصل في كل ما مودع ان يكون عبادة مقتصرة في هذا المقرب
صادرة عن ما شرع به غير ما فطر بفعل غير نظر الى ان يتعلق الوجوب بقضي لزم الامثال والخروج عن
حد وامر القاب فمضى ما في نفسه مع قصد التقرب الى المولى حصل الجزئية بالبرائة عن التكليف بخلاف ما لو ان
يبدل في قصد التقرب وفيه شخص خفف في الشك في موطر الواجب عن الذمة وعدمه والاستصحاب بقضي القاب
الى ان يعلم المخرج مضافا الى ان المساد من اللفظ في المعنى بصادق فان ظاهر قوله عمل لزم صدره فمضى عن
المخاطب لانه لما مودع بالانسان فيكون عبدا ومنه يعلم المباشرة ونزول في العمل العرف بدون من ان في غير قصد
امر المولى بل لا ينفك من الخطاب بالفعل الا بالانسان امثالا لا لغيره لاني ان العالم في العرف عدم مدح صدره
بغير غير الخطاب عدم وجوده في ذلك فكيف تدعي اقتضاء العرف بالمباشرة لانا نقول لا نحقق على من لا حظ
البصير ان ذلك للغير ان الخاص في المقامات وعلته كون الما مودع في العرف توصليا بقصد حصول الخارج كيف
كان وبهذا الاعتبار لا يحتاجون خصوص الخطاب في هذا بل يحتاجون مودعا ولو ائتمروا مقام ليقم قربة على الارادة
مقام فلا ريب فيهم محكون من ظاهر الخطاب بالمباشرة بالمباشرة ولا ينافي ما ذكرناه ما ذكره الفقهاء في باب
الاجارة وبخلافها من جواز اعطاء الاجر لعمل الغير من علفا فانه ينعقد ما لم يشترط المباشرة اذ اعمل ذلك من جهة
جريان العادة في الاعمال والاعمال في على ذلك كما حققنا ذلك في باب الاجارة ولو فرض على العمل بغير عادة
باعطاءه على غير الاجر وكان مودعا للشك في الجواز والعدم فلا نسلم فهو يصح بحوزة التسليم الى الغير للاطلاق
ذلك وانما نرجح الشيخ الوحيد لا سناد دام ظلن المباشرة مودعا لا ينفك مقتضاه عدم لزومها ما لم يدل
عليها دليل من خارج واللا في اعطاء السائل حقه حتى يفتح الامر في الجزئية على مخالفة الفقه وبشرط الفساد ويؤيد
ما ذكرناه اقتضاء اللغة ذلك ايضا فان ملاحظة فقرات الامر يصنع من هبة ومادة فاضلة باعتبار المباشرة
وما يوهى من عتبه من اعتبار قصد التقرب يندفع بان ظاهرة في اللغة استحقاق ما ذكره الفقهاء لا في الما
بلا على قصد الطاعة وان لم يكن نارا كما حقيقه لكن بعد نارا كما حكمنا وبذلك العتداء باعتبار همة افضل ان لا
في الترك الحقيق في عدم الطاعة فكذلك في الترك الحكم والقاعدة الشرعية ايضا على كون الما مودع عبادة متينة
مضافا الى الاصل اللفظي والعقل في طاعة وجوه منها قوله نعم وما امرنا الا لعباد الله مخلصين لا الذين جعلوا
ان لا يندلث على ان المكلفين ما امروا بشي من الاشياء على ما هو مقتضى حق في المعالوف من اسباب القوم
الا لاجل العبادة مع الاخلاص فخص غاية الا واصلها على العبادة مع الاخلاص في كد من اي الفضل في المباشرة
في المقام فحصل من هذا انه لا يكرى بكنية يندرج تحتها كل ما هو مشكوك في كونه عبادة وهو ليدعي دعوى
ان الضمير في امر واجل لم ينعين المراد منه هو حقيق في التمسك وما فون لم يعلم شموله لاي طائفة من المكلفين مبدئي
برجوع تفسير اهل الكتاب كما يظهر من صدره لانه كما ان للناس في ان ثبوت في الشكرين واهل الكتاب لا يقتضي
عندنا ما مودع من وجوه احدها ان الاصل عدم النسخ ومجرد العلم الاجمالي بوجوب المنسوخات لا يوجب عدم جريا
الاصل في ذلك اذ ما لم يثبت النسخ في الحكم الخاص الاصل عدمه ولم يعلم وجوه المنسوخ الاجماليين الشكوكا في

بما يشك في الحادث، فعارض بمثله والمنافسات في هذه المقدمات وأختر الرد لا يعني بها وإنما هي الاستصحاب
لا يعني استصحاب كل الحكم حتى لا يثبت العموم ولا في خصوص الشكوك حتى يمنع وجوه في الشرايع السابقة ولا في كل شيء
وكل خطاب حتى يجاب بالقطع بوجود ما ليس يتعدى في شريعته بل المراد استصحاب لزوم العمل بالقاعدة المستفاد
من الآية بمعنى أن الآية لا تفتقر إلى أن كل واحد من عباده مع علمنا بوجوب الوصايا عندهم وإرادة النصيب عن ذلك
بعد جديفهم من الآية وإرادة كون الضابط عندهم ذلك بمعنى أن أهل الكتاب كانوا يأنس على حمل كل امرئ منهم
على التعبد وجوبا ولا ضل بقاء حكم هذه القاعدة وعدم ارتفاعها عما يدل على خلافها وثالثها أن مع قطع النظر
عن ذلك كله نقول إن العرف لا يفهم من ذكر هذه الآية الشريفة إلا كون شريعنا مثل شريعهم في ذلك وليس المقصود
من نزول هذه الآية والأخبار عن شريعة أهل الكتاب في هذا المقام عرفا إلا إرادة كون شريعنا مثله في ذلك و
ذلك واضح وراجحها أن قوله بعد ذلك وذلك في الغرض يدل على إرادته بغير هذه لطيفة ولزوم الأخذ بها
والإساءة على التعبد إلا وأمر هو المحرر فاندفع لا يراد من صكها وقد بقي أنه لو كان المراد بالآية وضع الأغراض في الأمر
سواء للتعبد بالأخلاق كان هذا موافقا لمذهب المشاعة المذكور في المحسن والفيح على عقول اللبثين لهما شرعا
لا يستلزمها كون التعبد بالأخلاق بعبادته لا وأمر غايته لما مع الحق أن الأمر بغيره الحسن الذي وليس يخص التعبد
وهذا الكلام فاسد لكون مساق الآية لا يختص في التعبد بالأخلاق مقابل الشك والكفر بمعنى أن الأمر يتعلق بال
العبادة مع التوحيد والشك لا أنه يتعلق بخص التعبد بالحسن الذي إليه مضاف إلى أن غاية ما يستفاد من ذلك
أن الأمر للتعبد وذلك لا يستلزم كون التعبد بخص الأمر لأن من الجائز كون التعبد بذلك لما هو بغيره في ذاتي
موجب للتعبد به وتعلق به الأمر أيضا الغاية للتعبد بامتناع الأمر وأمر التعبدات لا يدل على عدم الصفات الكافية
الداخلة لصدر الأمر والأفعال لا يمنع كون التعبد بالعمل الحسن الذي كشف عنه الأمر وعالم قبل صدقها اعتبارا
تفضل ولا يعارض الآية خصوص الأمر الذي على الخصوصيات كما غسل وأصبح نحو ذلك من جهة أنها انهم من كونها اعتبارا
فلزم من ذلك تقديم مقتضى هذه الأوامر الخاصة في العتبة عن العبادة على عموم الآية في ثبات الاختصاص لا في قرأه
من أنه ليس خصوص الأمر من التعبد بل يقترب بما ذكرناه ظهر أنها أقصى بغير التعبد لغز وعرفا ولو سلم الأمر
ولا ريب في ورود عموم الآية عليها عرفا ونفسها بذلك كله إذ لا ريب أن المولى إذا أمر عبده بالقيام بطريق
بحسب شأنه مثلا في أمره بالجور في أي شأن كان ثم بعد ذلك قال كل الأمر بك بعبادته إلا وأمر إنما هو يوم الجمعة
وب في تقديم هذه العام على تلك الخصوصيات المفصلة للإطلاق فتدبر وأورد على الآية الشريفة بأن جعل اللام
للغاية حتى يعيد اختصاص الأمر للتعبد غير ممكن لأن قوله ثم يصفها بالصلاة ويؤتي الزكاة معطوف على كلمة تعبد
فلزم أن يكون معناه ما أمره إلا للعبادة وإقامة الصلاة والزكاة وجعلها غاية لكافة الأوامر غير معقول فلا بد من
للعطف مع أنه يلزم كون الأمر محصورة لإقامة الصلاة والزكاة وجعلها غاية لكافة الأوامر غير معقول فلا بد من
صحة عن ظاهره وجعل اللام بمعنى البناء وإرادة ضمها أمره إلا بأن يعبد الله ويصوم الصلاة ويؤتي الزكاة
فخرج الآية عن الدلالة وهو مدفوع بأن ذكر بعض أفراد المعطوف عليه بعبادة أخرى عطفها على العام لأن
الخصوصية والاهتمام كما مانع عنه وذكر هذه التثنية في مقام العام لا يستلزم الاختصاص وبكل واحد حتى لا يكون
له معنى بل الظاهر يخص على التعميم في المعنى أن الأمر غايته هذه التثنية وحيث أن الاختلاف في التعبد
فيخص بغيره بالدال وإن تعدد لفظه وذلك مع أن جعل اللام بمعنى البناء بغيره واجب ذكر المحذور والأمر بالعبادة

بشأن الصلوة والزكاة فلا وجه لذلك كما مضى إلى أن ذلك لا يثبت للدعي أو معناه أن المأمور بثلاثة
وكما اعتد بأن فلس مأمور بغير العبادة مع أنه لا بد من إيراد العبادة المأمور بها الأعمال التي معتد بها أو لا
فالامر بالعبادة من دون ما يتقيد به غير معقول لا يمكن أن يكون ذلك الصلوة والزكاة لظاهر المعاني في خبر
المعنى ليس المأمور بها إلا ما يتقيد بها والصلوة والزكاة وهي عن المديعي أو ليس المقصود عدم كون المأمور بطلبها
وهو مفاد هذا الخبر لا ما خرج بالدليل وأوردنا أيضا بأن الخبر إنما هو في الإخلاص عدم الشرك لا في جهة
التقيد والتوصلية بمعنى أن المراد لا يتعلو به أمر بالعبادة مع الإخلاص من الشرك لا أنه لا يتعلو أمر بطلب
ويتدفع بأنه لو كان هناك أمر توصل في الأمر جواز الإتيان به ولو من دون إخلاص المقصود الحصول كيف كان
المفروض أن لا ينفك ذلك وحصر العرف بطلب الإخلاص هو مناف لو جاز الأمر التوصل بظاهره مع أنه لو كان
القطع بوجوب التوصلات بالأجماع والتصرية يمنع كمال ظاهره لأنه فاما أن الخبر ليس بطلق أو مخصوص بغير الصلوة
وكلها لا يمكن أن يكون مساقا لأنه لا يمكن أن يكون جعل ذلك إضايفا وأخرج التوصلية لتخصيص الأمر
فلا بد من حمل كلمة العبد على العبد بالعلم لا على سواه كان بلا واسطة أو معناه التوصلات أيضا داخله فيه
فخرج حجج عن الدلالة والجواب عن ذلك بمنع كون ذلك تخصيضا وإنما هو تفصيلي وهو أن كان الخارج كثير من الأمر
معناه أن من حمل عبدا على هذا المعنى من سباق لأنه منافاة وأما خبره عن الفهم غاية العبد مناف لغيره
تخصيص له الدين كل المتأخر فحل ذلك على معناه وأخرج التوصلات بالتقيد وكون التخصيص هنا مبينا على
دون الأفراد والتعبير نوعا ليس باقل من التوصل مع أنه الظاهر من لأنه بحسب السباق أو في البق في البحث محال
وامع ومنها قوله نعم اطعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فيربط بالإطاعة إتيان المأمور به على هذا الظاهر
والإتيان وذلك واجب بمقتضى الآية فكل أمر من الشارع يجب فيه الإطاعة بمعنى الإخلاص وهو كذا في خبره
أن الإطاعة معناه الإتيان بالمأمور في الجملة لا معنى للإتيان بالإخلاص في غير العرف والدون السليم كما أن القول
بأن الإطاعة إتيان به على وجهان عبيد بالتقيد بإتيان التوصلات فوصلها ساد جملتها إلى أن المراد ليس
بشيء الأمر في إتيان ذلك حتى يوافي معناه حال الأمر بل الاستدلال إنما هو بمادة الإطاعة وهي
للعبد بظاهرها بمعنى الأمر أن كان غير ممكن قوله يجب الإطاعة قصد امتثال الأمر في الحقيقة في إتيان
الإطاعة على إتيان الإتيان بالإخلاص ولا يلزم أن يكون الظاهر فيها الأول فيكون الأمر بالإطاعة على هذا الوجه مبينا
لوجوب قصد الإخلاص فلا وجه للترديد بالتقيد التوصل هذا في استنباط إتيان الله في عناوين العامية
وإتيان التزوم أن أوفوا بالعقود معناه العمل بمقتضاها أي بما يفيد التزوم وسحقوا أن مادة الوفاء معناه
فإذا أمر بها قصد الأمر بالتزوم أي إبقائه على حاله وعدم فسخه وذلك فيما نحن فيه مني ما كان معنى الإطاعة الإتيان
بفعله لعرف فالأمر به أمر بالإخلاص كل أمر هو للمدعي وخروج النواهي عن ذلك غير فادح لو سلم حصول الإتيان
بجود الترك لقيام الدليل عليه لا يلزم خروج أكثر لفظ النواهي في جنب الأمر جمل ولو حمل طبعه على خلاف
ظاهره لا يلزم حمله على الفعل المشترك بين العبد التوصل أي الإتيان بطلعا لوجوب الجزاء الغير هو لخص في
الهيئة وأودة قصد القرب من المادة أع من الوجوب السلب فيكون الأول في الأمر الثاني في النواهي والحق
لادليل على ارتكاب خلاف ظاهره البديهي أن معارضة الأمر الخاص مع عمومها أيقن منع لأنها أظهر ظاهرة
في التقيد ومع تسليم الأمر غير مضموم لأنه وادعه عليها كما ينظر وتخفيفه في الآية السابقة نعم يمكن أن يكون هذا

منبع الرعي انما هو اذ فان القلب السامع باحد ما دعوه الله الى العلم لوجبه لصدرا لا طاعة لئلا العباد
وبالاخرى دعوه الشيطان الى الخمر الباعث على الانيان لغرض من هما امران بهر ان كما شهد به الخبر العرفان
الربا الخفي من ديب الخلة وخفائها بسلم خفاء مقابلتها انهم وذلك لوجوه الاوضاع الخالبة المنقشة فها هو
المد كان الحسد والفتنة غاف النفس تحت عالم القلب لتاعله عن حقيقته وبروز المسكن فيها فغرض الشيطان
والشيطان فيها بان يحثون على الانسان ما هو لك من في نقطة القلب فتارة ينجس القلب الى الله بالتحال
الحوسن واخرى لشد الخط بغير الوسوس من الشبهة بوقم الصدق من غير شعور وانما النافذ البصير المجاهد الحسني طبع
على الوقاء والخلف بالاطراد والخلف عن اوله الاعمال مرافقة الاحوال بحسب العلوة والخصو ولا ذم ولا مكنة
فان ادرك عن نفسه لا خلاص فم المفسد المناص ولا ينص عدم الشعوب عند الشروع فيكون في القلب كل روح الحي
وهو ليس من النفس بالنسبة الحاصل بالرفع دواعي الجهل عن نظر الفوائد والثبات في الصدق والصدق وقد علم ان الله
امر داعي وليس مجرد الخيال والاطوار بالبال بل الخيال مناع ذلك بعد الشروع في الاموال والافعال لعدم صدورها
الا عن تصور وشعور وادراك وحسوكا لعبا بالشغل على السؤل والحبوب لقيام مقام الخطاب بين بك المولى بانواع
الخوف والرجاء لا ينفك في العافية المقصودة اصلها وان كان بعد رجعة القلب عرف الداعي اليه والغرض منه
وذلك الامر بحد تصور الاعمال والاقوال المخطرة بالبال المتفانا الى لوح الخيال ان ينكشف بغير المسافات وتبدل
الاقواف وهذا لو وجد دما حقيقه كالروح في البدن ولو عند القول وخطور غيره بعد الدخول فانه ينشأ المتناقض
من اطراف المتقابل ولا يفرق بين الخطر والاهل وهكذا الكلام في كل عمل مع غايته المقصودة في بدليته وعليه طرقت البيا
في امر المتأخر المتعاد وليس مصطلح في هذه الطريقة لصدا المشايق في افعال الداع معين وان لم يتخلل
بالبال وهذا مسئلة في تحقيق معنى الداعي والنسبة فلا شبهة على كثير من المناظرين في المقام لكثرة تشوش العباد و
الغيب في بيان المدعي وعبادته وانه الداعي عن كون القوة العاقلة المدركة الله فلا حظ الاغراض في معتك البدن
على الانيان بمقد ما دواسبابه بالنسبة على غرض التقرب الزلفي انبان العباد لا على غرض اخر والاطوار والبال
عبادة عن شخص هذا العلم انهم في الفلك حتى يحصل العلم بهذا العلم عند العمل لم يعمل من اوله النسبة لعبادته
لان خلاف ما جرت عليه عادة الناس في عالم فان لم يجد احد عند شراء اللحم هله ان يتصور في هذه ان يتري
هذا اللحم لعبا الى لباكلوه ويسلموا من الهوى ويترد في من وجوبه نفاق مع انه معلوم انه لو سئل عن الداعي الى الشراء
للم لا جاب ان السبب في الاشياء اخر من غير جد وثابتها انه لا يلزم التلفظ بالنسبة في شيء من المقامات لعدم دليل
على وجوبه وقد عرفت ان اوله النسبة غير ذلك على ذلك وما ورد في باب الحج من التلفظ عند المناسك كقول الله
ان احرمت ونحوه وذكر الفقهاء في كتبهم الفقهاء فاما هو انه من حاجي دل عليه الدليل او مستحب كل مظاهر هو
امر زائد على حقيقة النسبة المحيوت عنها ومن هنا يعلم ان التلفظ بها في سائر العبادات ما لم يقم عليه دليل موجب للشروع
لواني به بقصد الاستصحاب بدنه فهو لاغ واما الاخطار والبال فقد عرفت انه قد عرفت انه قد عرفت ان جماعه من الصدمات فان
اراد وان معنى النسبة ذلك فقد عرفت ان الخفي خلافه وان اراد والزوم به عبادة وهو شيء زائد على الداعي العبر
فعل الوجوه الداعي لما كان امر اخفيا لا يتبرع بالبا وانما يتبرع احباب لادهان السبحة والجاهدان فاللزم ان
امر واضح ينبغي عليه الحكم ونسبة العمل بالصحة والفساد معه هو الاخطار والبال فيكون معنى كلامهم مع كون الداعي
التقرب لا بد من تصور انهم حتى يعلم على الشوايب فيضع عن غير لان مجرد الاخطار ونسبة وان لم يكن الخطر بالبال هو

عبادة

الداعي في القول به منافع لادلة النبوة وهذا وجه جديد مع انه يمكن ايضا ان يقال ان ما ورد في باب الحج وغيره من البرايات
 في كيفية تصديق الفصد والشرع في العبادة انهم يربطون الى استحضار الداعي عند العمل مضافا الى انه العمل المبين
 العبادة وغيرها لا يهتم بها انهم يربطونها من غير مضافا الى الاجتماع المحكي عن المنه في الصلوة ورواية العمل
 وقت رفع اليدين في التكبير استحضار النبوة واقبال القلب على ما قال وفصد ولا يربط ملاحظة هذه الوجوه
 مع فوضى ساطين الاخطاب مما يوجب اعتبارها والخطار في فعله هو ان لا يمكن ان يكون بل اقوى وثالثها ان على
 القول بالداعي لا يربط ان سند من حقيقة والعمل يلبس به من ابتدائه الى اخره الا ان يبدل الداعي بداعي اخر كقول
 فصد كبريا ونحوه وذلك كلام اخر والقرض ان الداعي وجود دائما حقيقة ولا يمكن صدق الفعل من دون دع
 لانما حاد اجزاء لعللة الشامة وبافتقارها ينفي المعاول وهو مستند في حقيقة مفاد في الاول جزء من العمل وسط و
 اخوه واما على القول بالخطا واعتباره ففصد لا يصل فيه اعتبارا واما استمراره لا اعتبارا بل يلبس العمل
 والعمل اسم للمحو لكنه لما اذا ان ذلك غير ممكن في جميع الاطوار ضرورة القول في البين اذا ما جعل العمل في جو
 من قلبين لم يوجب ذلك دايما واخره المقارنة الاول من جزء من اجزاء العمل اذا تقدم عليه يكون عرفا والمناجاة
 موجب لمحو بعض الاجزاء عن حقيقة وحكاما مع الظاهر من ادلة النبوة اعتبارها ابتداء والتلبس بها حال الفعل في
 الاستمرار المحكي الى الفراق والمراد به كما عن جماعة عدم نيته ما ينافيها وفسر الشهيد كره بالغير على مقتضاها بمعنى
 كلما ينفصل اليه بغيره على ذلك الفصد الاول لا ينافي باليسور والفرق بينه وبين الاستمرار الفعلية واخره فلا
 وجه للرد فانه التزام بالحقيقة والتموه فظهر حال الذي هو اعني وجب ان لا يخطار على ما ذكرناه مستندا الى الوجوه
 الماضية وهي لا تقتضي ازيد من اعتباره في اول العمل ففقد عليه ونفسه لا سند انه بعد فصد المنا في كما عليه
 الاكثر وهذا هو الاو في القواعد وجب ان عدم لزوم استمرار الخطا للغير الحج فلذلك لا تغيب في ذلك
 والاعمال المترتبة والتعقيب في تحذير ذلك ويكفي فيها الداعي الخطا في وطاهر لا يحتاج في اول كل ذكر وتغيب
 الخطا بالبال قال الشهيد عد ونجزي منه العمل منصلا في وطاهر لا يحتاج الى تجديد نيته وان كان كل واحد
 منها ميانا الصاحب كما التعقيب لست فاضنه بذلك وقد جعل جماعة من المناجاة امثال هذه الاشياء في
 على التقدم من القابلين بالخطا والمخلص عنه واضح وابعها ان جدي اعتبارا ومعنى الخلاص لا يربط ان فصد ما
 بمعنى ان يكون مقتضى من التقرب الى غير الله تبارك وتعالى للتوصل الى الاعراض النفسانية منافع لمصلحة العبادة
 لا تنفكا شرطها وحكي عن المرتضى اسقاط الثواب بالبراءة ليرجع عادة وهو ساذ وتام الكلام في الفروع واجل
 غير البراءة لثبات متعددة آفة العبد لله تعالى خالصا عن جميع التراب والصفات ثم فصد بغير نعم والارضا طابا
 القدسية ومعناه باللسان الواضح بقرينة النفس عن القابض والادناس واداة ترفها الى مدارج مراتب التجرد والمخلص
 عن العلاقات المعنوية ولا يربط في ذلك لا الثبات في طاعة الخضر لا احدة والى هذا المقام يشير الامام باجاء على
 امير المؤمنين عليه السلام وخلق الانسان فانفسنا مقلان زكيتها بالعلم والعمل فصد شابهت وابل جواهر علمها اذا اغل
 من اجها وافرار الفصد فصد شارك بها السبع لشدة وهذا هو معنى الذي يقصد ان رباب الجاهل ومكونه
 اهلا للعبادة قال الشهيد في القواعد هو كل مرتبة لا خلاص والبراءة بقوله ما عبدك طاعة في جنك ولا خطا
 من نارك ولكن وجدنا اهلا للعبادة فصد ذلك وعم كون العبد اهلا للعبادة وهو قريب من الثالث واما الكثرة
 ثم او لم يكتف بنفسها بانه ان مما فرغ من الحياء منه ثم وهو غرض مقصود في البحر المستجوع من الله في الحياء اعبد الله

نكاثك شرا فان لم تكن تراه فانه نراك وعن علي في جوابه عن النبي ان لا اعبد من لا اراه وهذا مبني على اهل البيت
فان المحبة محبة لا تجوز الا بالله تعالى ونعم لان كل كمال منزه ومنه وهذا مبني على المشايخ من اهل البيت فانه نعم الوجب
للجاء في الدين الذي ينالوه من غير ان يخلصوا من اكله وكشفه واستجلا بالزينة طلبا لعلو المنزلة وحدا من يشا فلها
الموجب نال من هذه من غير الضايق والمصلحة من افعالها العظيمة ومنها وانقياد وانجا وهذه من غير الخاشعين
والمفعلها طلبا لعلو نعمه واعند انما وقع من غير نظير في جديده نعم وهذه من غير الراغبين في الدنيا والآخرة
بالتواضع والخلاص من العناء وهذه من غير الاجر والناقصين في الرتبة واللائقين في المحبة وهذه الغايات التي يرضى فيها
وحكي من ابن طائوس البطلان بقصد الاخير قال الشهيد في عقد واما غاية التواضع العفان فقد قطع الاصحاب ليكون البناء
فاسد بقصد هاهنا ولعلنا فانه لم يطمع وكونه مغاوضه والعبادة غير ذلك وللدعا الشايق في الغاية الثالثة وبعد
لزوج الفضل الشديد والنجس لو كبد بنفسه اية ويدا وظواهر عاد على الوعد الوعد المستقام منه جعله اعادة وفاد
على الدعاء غيما ورهبا وخوفا وطعنا وصدا الا مثقال عرنا ولا ريب ان الخلق من هذه الاعراض غير موجود بل لا بد
الاخاد في العبادات ولعل من لا يدرك الشهادة في فضلها من دون قصد في فعل الله بل يكون الغرض محض من التواضع المحض
المهلكة من دون نفع في النفس والعبادة والعبادة لا ينفك كذلك فان مرادنا بالتحقيق بقصد التواضع ليس من غير هذه الاثر
بمعناه بل بالنظر في الله تعالى في الخير والشر لا في اخره وقصد حصول الجنة وانما فاع العبادات من العمل من دون ارادة الغير
الى الله فذلك مقصد من خواصها في احكام الضمان والمناقب في الطائفة في الاثناء فوضع ملوكا في التوبة الى الملك لا في
منعدها كان وفادها فانما ان يجعل المحبة المكنية وناعية الى العمل ويجعل الخلق صلبا والمخلوق بغيره او بالعكس
او يجعل كل امرئها على مسئلة فعلى الاول يبطل العبادة لعدا الاخلاص في الاستعانة بغيره والغير ولو في
الربا عليه وسلب كونه لله عنه وعلى الثاني فلا يفتوى في النظر الصحيحة لان لعلنا انما في النظر في الخلق ويدر تحقيق العمل
وجود غيرهما الاخر ويصدق عليه الاخلاص لا يصدق عليه الربا والابناء من الجليل بغيره والله كونه السبب المستقل
ولا ينافي التواضع وعلى الثالث يبطل العبادة والوجه يتضح من القسم الاول وعلى الرابع اشكال من ان الفعل الخلق لو فرض
عدم غيره اية ومنه انما في هذا الفقد لا يوفى فكان بلائيه وقوات لا تحصى المذ كوز في الاية الشهيرة والافق
البطلان وملا حظته النار والجنة مع التبرع بغيره بنفسه بالاشتمال ويجوز فيه الاحكام السابقة وقد اشترى ذلك في
الغايات ولو يوفى للوارث العمل كالغير ويغوه في الوضوء من يتطهف غمره في عذبه وجفان من ان يذبح كعد للزور
لعمل الخال ولا يمحصل منه معنى الاخلاص الخواص في ذلك اية الى الاشتمال السابقة والكلام والكلام ومن هذا التا
ضم ملائمة الغرض الى الفطنة في الطواف السعي والوقوف ومخو ذلك ولا يضر حرج حصول المشقة عند حضور الناس في اثنا
عمله كما لا يضر خطو بعض الا مورا لعلنا يتبرق الوضوء في النفس في الموضع لا لا على ذلك ولو ضم فالسكن
بل اذم وليس ينافي كفضل الكون في الدار مع الصلوة وقصد الخرج في السعي مع الفطنة في الوضوء ومخو ذلك فان
مشر وعينه العبادة لهذا الشيء المنوي فقد شرع وبطل وان قصد لك من غيره فيقول القول بالبطلان في الاشتمال بما
لا يحتاج اليه والافق ملا حظته فامر من الاشتمال والاحكام فان ضابط مسئلة الضمان فاذا ذكرناه واما المتأني فلو يوفى
عملا مقطوعا كصفت صوابه ووضوؤه ومخو ذلك بطل لعلنا في الما موري ولا ينفق بعد ذلك انما هو ولو يوفى القطع
في الاصل بمعنى انه يوفى لعبادة ونوى ان يقطعها ولا ياتي بها ذلك في البطلان ويقول ان يقطع ونوى
القاطع ابتداء كما لو يوفى في اول الوضوء والصلوة او يحد في اثباتها والوجه واضح من ان لو يوفى شيئا من ذلك بعد

الفاعل من العمل لا يبطل فولا واحدا ولو نوى في انشاء العمل الخروج عند فسخه البطلان وعن اخبرن العمد وكذا لو نوى
 ان يخرج من المباحين من ابطله ومن السابقين من لم يبطل منهم ثم لم يد ولو شك في ان يخرج ام لا فتر وبعضهم وبطل
 اخرون وصحة ثالث منهم من خرج في هذه الفروع بين كون النية جزءا او شرطاً والعياض السليمة في الامم فابطل على
 الاول منها دون الثاني في بنية الفاعل كالحشد والتكلم في الصلوة قول بالبطلان وقول بالقبض بل في
 القواطع ولو نوى في خارج عن العبادة فابطله في المختلف وافقه اخرون وبغلق الخرج بامه من قبل الوجوه كونه الخرج
 على ما مضوا عليه والتمس فيه كالتزم في بنية ولو علق على محال نضوا على عدم البطلان ولو علق على ممكن فبطل بالبطلان
 وقول بالصحة وقول بان ان حصل بطلان الا فلا وقول بان لو علق على مستبعد الوفاء صح في المساوي والراجح يبطل
 هذا صوابا لما في ان ليس من شرطه ان يكون في فعله فلو انبج هذا لما بحثنا فاما استوفينا الكلام فيه في الفروع خصوصاً
 في بنية الصلوة من ان يادها فليخرج الى شرحنا على النافع والغرض هنا اننا الضابط فقول ان النية حجبنا هذا الذي عليه
 غايته لا يبطل العمل بان نمانه لا يلزم كون ذلك النية فقد يغلب الداعي فيبطل او يستعمل العقل على حاله للزوم غايته
 لا يغلب العقل بان نمانه لا يلزم كون ذلك النية فقد يغلب الداعي فيبطل او يستعمل العقل على حاله للزوم غايته
 من اذلة النية كون الداعي المفضل في اخره فكأنه في بديل بغيره كانه لا يبطل لعدم وجود ما اعتبر الشارع غايته فكل الواو رفع اصل
 الداعي لا يبطل العمل ولا يمكن الاستمرار في اتمام المكلف مستعمل على العمل فالداعي موجود سواء خرج او لم يخرج او لم يرد
 او قصد الثاني من جهة او بعد او علق على محال وموجود استمره على القرينة والفعل مثل كاشف عن بقاء الداعي
 وهذه كلها الصور لا ينزل العلة ولا يبدل في الامثال ويحوى المنبذ ومن اذلة النية ما لم يكن ذلك في بنية فليجوز
 اذا ظاهر منها بقاءها وفلعل ان ياق قطعاً ولم يبدل كما هو المفروض لم ينقطع جزم الا لاشر على الوتره فالاستدلال
 المحققه موجوه في الداعي فاعداً لا يجتاز الاستصحاب ويحوز ذلك القول بان الاستدلال من غير معينه ولو كان
 احد هذه المنافيات مجتبه رفع الداعي وقف من العمل ان كان من الاعمال المعينه فيها الاضلال والمؤالف والهيئته
 المحجوه في ثلث بطلت وان لم يكن من ذلك القبيل في فاعداً الذي المضمون في النية فليشغل العمل صح من دون
 كلامه ويحوى ان الجزء السابق قد انقطع عن الاحق انما يستعمل لو كان هناك الفضل مطلاً ولو لم يكن فما اعتبر فيه الاضلال
 فلم يبطل حتى ينقطع فلو غسل استمر الغسل فنوى بعد ذلك في الاغتسال فبطلت له ثم بعد ذلك طوبى له عرض له الداعي
 ونحو الله فقام بغسل ميميه وفيما له صح على ما حققناه من دون ذلك وكذا في الوضوء قبل فوف الموالاة في الصلوة
 قبل طوبى الفضل الخ لاهيئته ونظائر ذلك في اعمال الحج واضحه جداً واما على القول بالخطا والظاهر في هذه الفروع
 والا فوال كلهم لاهيئته عليه وقد عرفنا لو اعتبرنا ما كما فونيه انما يغيب في اول العمل لا يغيب ان يبدل من ذلك لما من الوجوه
 الدالة عليه ولا يغيب عدم الغرض على الثاني في الغرض على البقاء ونحو ذلك فعندنا ان يبطل في هذه الفروع الا باسقاط الداعي
 الموجب لاعتقيل العمل فبطل محال وانقلاب الداعي في النية في الغرض وهذا هو الضابط في هذا الباب لا تكلم الاضلال بما لا
 يكاد يلزم في هذا المقام فليكنك بالناصل لنام ولو نوى جزءاً من اجزاء العمل غير او خادماً لاجل العمل فبطلت عيشاً او غير ذلك
 فهو خارج عن العبادة لعدم كون النية المفضية ان كان العمل فابطل فبطلت تلك الافاضل بطل والا فابطلت تلك النية من غير
 ثابته لا العمل فبطلت ان من قصد ان ياجز من اجزائه عبادة بطلت تلك النية ويغيب من اخرى بالاختصاص في صح عمله
 فبطلت ان المقام من ان لا فاعداً للاعمال وسادسها ان يغيب في النية بغيب النوى في شحها ومنه ان من غيبه
 ونوعه وصفته وشخصه يؤمنه لو كان ذلك العمل الصادر من المكلف بانه الواقع لا تخال ان فبطل كونه اداء

او فضائه من دكا او واجبا اضالها ونباية ظهر او عصا ومخوفها من الامور المحتملة ويجزى هذا الاحتمال في كثير من
العبادات بل كلها فانما بله للصمد على وجوه كثيرة وافواع واصناف واشخاص فان كان كك فلا بد من توجه الفضد
للكلف في احد هذه الامور بعينه بحيث يبين لا يمكن صرفه الى شيء اخر فلو لم يبين كك بطل سؤا اطلاق فضد المرد
بين المحتملات او خرج ذلك ان بعد حصوله لا يجب على الاثنين خرقا لانه واحد لا على واحد بعينه لانه يخرج من كون
مخرج ولا على واحد من ذلك لانه ليس ما موزا به وانما المكلف مخصوصا والعنوانات التي يعلق بها التكليف ليس
غرض من الخصوصيات الاشخاص بل خصوصيات يعلق بها الخطا وانما التجنب فيها يحصل به التعيين فنقول فلا يحصل
التعيين بخلافه المكلف عن الاحتمال الاخرية واولها لا يخطر بباله الا صورة واحدة فيا فيها وبالفقار الى ذهنه الى عند
الاحتمال بين الايمان مع حضورهما في الاله من بنا يحصل ان التعيين شرعا كافا ان لم يبين المكلف معنى انه ينصرف الى الواقع
وان لم يبينه وهو بعيد ان المكلف يحصل ان يربد خلاف احوال التعيين في الواقع عند احصائها فامثاله ان ينوي في شهر
رمضان ان صوم في هذا اليوم لا يربد بشهر رمضان بل يربد صوم نذر او صوم ينابيه عن اخر عد احصائها فاذا دخل
هذا الاحتمال في معنى افعال الفضل بفهم الامتثال فلا بد من التفات في هذه الاحوال على من عند الشارع وهذا هو المراد
من التعيين مثل لك صورة نذر دين الفاتية بين صلوة ولا يكفي فيه الاطلاق بل يجب التفات الى معنى ما في شدة
الواقع والتعيين بالمعنى الذي ذكرناه ضابطه فضد ما امر به بالخصوص لا المرد من بين موزا موزا بها وهذا التعيين قد
يقوقف على فضد وجوب وندب قد يقوقف على اداء وضاد قد يقوقف على اعتبار زمان ومكان ونسبتا سببا على
اختلاف انواعها وامنائها وقد يحصل مرجون ملاحظة شيء من ذلك كمن قدم في اول النظر على الصلوة الواجبة في
الثا الاذنية الواجبة عليه لتمامه خلوة منه عن سائر الصلوة كافة فربضه وانما لم يمع خلوة منه عن ملاحظة وضد
النظرية والوجوب الاذنية والاضاهم والذاتية وتطابق ذلك بل ليس في نفسه الا الصلوة المعهود فعلها في ذلك وقتا
وذلك ذلك وليس في هذه النظرية حيزا في المنوي بوجه مع ان شيئا من الصلوة غير ملح في الذهن الا كونه موزا به وتعلقه
مفاتيحه سائر العبادات بذلك وسابغها في لزوم فضد الصلوة الخارجية كالوجوب الذنبي الاذاه والفضا والغض
والانعام والاضاهم والبنائية والجا عذو الانفرد وكون سببها الامر القاد في وجود ذلك يجمع في جميع احصاء العبادات
ولا يخص الصلوة فنقول ان نوقف تعين الماموز به في نظر المكلف على احد هذه الامور بحيث لم يفضله لم يثبت شيئا
به على كونه امتثالا لاحد الخطابات فلا كذا في وجوب الفضد وهو مسئله التعيين بل يلبس قد تقدم واولا لم يكن التعيين
موقوف على شيء من ذلك فلا يلبس على لزوم فضد شيء من ذلك ذلك لان الماموز به بفضد التعريف ما عدا صفات الثا
به ولو احقها فلا دخل لها في ذلك لا يربطها في امثال الامر ويجرد كونه في الواقع منصفها بهذه الصفات لا يؤخر فضد
كله ولو قيل ان التعيين لا يحصل الا بذلك قلنا اخر كل امثالهما يبين بل ندم مع اننا نقول انكار التعيين بل في نفي هذه
الصفات الواجب ان التفات الى الصفات التي تعين في الواقع مرجون ملاحظة وضاد ان كان لو التفات عليها وتخلها
غير غير بل هو الفاتية في الامتثال وخطابات لم في فضو المكلف في امور معاشيه ومفادهم من غير فضد الوجوب والاذ
والغضاء ونظاير ذلك لغيرها على مسئله التعيين فلا يطرد كذا في جميع الاقرض في غير سائر الصفات نعم ظاهر كل الامور
اعتبار فضد الوجوب للذات بعينها ومخو منفعتهما مع ورود الخطابات بالطلب مرجون تعين الوجوب المستلزم على
تقدير اعتبارنا خارجا لبيان مرجون في الخاتمة وعسر غير الواجب المنفذ في اغلب الاوامر بل ان اعتبار الوصفين
مضاف لقابلية العبودية الكاملة مع ان صدق الاسلام كان مميذا للوجوب المنفذ على المكلفين مما لا يستطيع بل في

ان في بعض الروايات انه لا بد على من لا يوافق في بيان ما هو من وجوب كونه واجبا او مندوبا او محض في ذاته المعين لفسد
 الوجه ما بعد علمه وان لم يجز ذلك فالصفا الاخر الاول في فلو في احد الصفا في مقام الاخر جلا او سهوا او لستنا
 او عدا فلا يصح بعد تبين ما هو من وجوب عدم جعل شيء من ذلك في ذات او متعلقا بل يوجب على انه مورد وفسد ان هو المعين في
 نظره متصف بلبك في ما خالف الواقع بل هو ليس له الا كالسجد والبدن في غير ذلك من الامور الخارجة لوقوع
 كون عبادته على احد الصفا الخارجة وهو علم الخلق او جاصل من هنا يعلم عدم لزوم تغيير النية من احد هذه الصفا
 الى الاخرى لو فرض ان الغالب الواقع كالصبي يبلغ في اثناء عمله المجري عن الواجب كذلك لا يفسد الوجوب التذلل لغايته
 وجه الوجوب التذلل من اللطف وترك المصنعة او الشكر او جرح الامر على الاختلاف في ذلك كله لا دليل عليه وانما
 ان لا من المعين في العبادة اما شرط واجزاء وقد اختلف في النية فقبل انما جاز لا يطل في كلام الفقهاء بانه ركن ومعنى الركن
 العباد وهو عوى زاده فان بطل العمل بفوائده فوقعه بان ذلك مناف لفاعله النقل وان ذلك موجود في سائر الشرائع
 الاصلح اليها افعال الصلوة والاسلام تلوه عنها كسائر اجزائها ولا اعتبار بشرائط الصلوة من القبلة والقيام والعبادة
 فيها فكذلك في غير الصلوة كسائر العبادات ان الغرض التمثل قبل انما شرط لانها ساقطة على العبادات والخير يكون داخل في
 كشف عن هذا المعنى بخلاف الصلوة والكثير في النقص فان كان ذلك ولا يجزئها بقضي بانفسار هذا في غيره فيسلسل ولا
 ينقل في العبادة وتعلق الشيء بنفسها غير معقول ويمكن ان يقال ان هذا لا يركب من افعال الا كونها اشد اتصالا
 بالعبادة وان كانت خارجة في الحقيقة والقيام بالعبادة عنها ممنوع واعتبار الشرائط فيها غير ملازم للنية كما ان قد
 يوق لا كون النية ساقطة بل هي في الاجزاء والخير محمول على الاجزاء البنية الظاهرية ولازم لزوم النية لكل جزء ونقول
 ان نية النية نفسها وتعلق الجزء بالكل لا يباين كقراءة القرآن الاعتيادية او نقول بتعلقها بما عدل نفسها ولكن ادلة
 النية ظاهرة في غيرها عن العمل الذي يقضيها لنظر ان يوق لجزء مقتو مضل من العمل الاخره كالوجه في البدن فاذ
 شئت انما شرط لا نه خارج عن التركيب البني الا ان يبق نه لا يثبت عليه الا تارة وان شئت فذلك جزء لان الانسان عباد
 عن المجموع لانفسه بكل فلا بد من هذا ما سنعلم ان الاصل لا يجزئ نية واحدة كما من عن الاخر كما ان الاصل عند اجزاء
 احدا لا احتمال في غير كمالها ما موبى الاصل عدم التداخل وتقدم تحصيله وان ثبت في بعض المقامات ما هو بالكل
 والاصل عدم جواز التعدل عن نية الى اخرى لان الواقع بقوله هو التمثل الا اذا قام الدليل الشرعي على ذلك فيقوم
 اجزاء فامضى مقام اجزاء فاسبقا بعدا قد ثبت في الفقه في مقامات لا يخفى على من اجتمعها والاصل ان يكون لنية من
 نفس كلف لا اثر لنية اخرى لا نه ظاهر لنية النية لا يباين الدليل على خلافه فلو كان عما جاز في وضوء غيره فولي غير يوجب
 الفاعل دون لما اشترطه في النية بعد ذلك كله مباحث شرعية وفروع لطيفة ونكاهات وقابول من هذا فارجع الى
 كتب الفروع بحسب المطامات الخاصة وقد اورد جملة منها اشتمل على قواعد تركها هذا لا يخرج عن وضع الكمال
 الموضوع لتفصيل الشكر خاصة في اشتمل الشكر الوحيد والاشهاد اطال الله بقاءه وجعلنا من كل مكره فذا انما
 في فاقلة كل عبادة ان يكون محكم فربضتها وينفرد على ذلك فروع كثيرة وينبغي القول في ذلك ان يوق لا يرب ان الفقهاء
 لم ينعنوا لنافذة في كل عبادة عن انما مستفاد والشرائط والاجزاء التي ذكرها في ابواب العبادات كافة كلها التوافق
 لانهم يقولون يجب في الوضوء كذا وفي الصلوة كذا وفي الصوم كذا وفي الحج والعمر كذا ويحرم كذا ونظائر ذلك
 ولا يخفى على المتدبر الفقهاء فاذ كره في سائر الابواب لا ينطبق الا على الفرائض باعتبار المجموع من حيث المجموع لا
 يمكن اعتبار ذلك في المندوبات ومن ذلك يعلم ان مرادهم هذه الابواب ليس الا الفرائض والواجبات وهذا مما لا يخفى

في كلمة

على من له الكسب والقدر والفضل في دفعه مندوبات العبادات بشرط او شرطاً واحكاماً وغير ذلك الى تحقيق الضابط ونحو
البيان بان الحكم المتعلق بالعبادة انما يتعلق باسم الماهية الجامعة بين الوجوب والتدبير لهما من الاضطرار
لا المتوعدة كما هو محقق في بحث الية كان هو بعينه بشرط او بشرط محبة الغسل والصلوة والطواف والغير
كذا مثلاً فان هذا الاسماء باسم الماهية هذه الامور من دون اعتبار وصف الوجوب المتعلق بالواجب المتدبر
بعينها كما كان هو بعينه وبشرط يستحب في الصلوة الواجبة كذا او بعينه في الطواف المتدبر كذا او بعينه في غيره من غير
الواجب كتحية الاسلام وطواف النية وصلوة الظهر وصوم رمضان ونحو ذلك او بعينه في غير ذلك المتدبر كصلوة
الوتر وصوم يوم الغدير وغسل الجمعة وطواف الوداع ونحو ذلك فالجواب عن محبة ذلك ليل في مقامات في بنية فاهو المتدبر
في كلمة الاضطرار لا في ما اذا لاقى الحكم بالماهية من دون اعتبار وصفه وشخصه فمقتضى القاعلة اعتبار ذلك الجواب
او شرطاً او فاعلاً او احكاماً لا حقيقة غرضية في الواجب المتدبر كالحق في ثبوت الغار في لنا على ذلك وجوه اربعة هي انما
في العبادات وضووعه للظواهر المعروفة عن حقيقة الوجوب المتدبر بمقتضى فهم اهل الفقه الا ما زلت الكاشفة عن
الحقيقة الشرعية والامر بالشارع ولو جازاً وظاهره بطلان الحكم بالطبيعة سراً في سائر افرادها لان الذي لا يتخلف عنه وظاهر
اللفظ كون ذلك الامر لازم الماهية بمقتضى اصلا الحقيقة ولا يخرج عن ظاهر الابد ليل لا يقال ان هذه الالفاظ
موضوعة للطبيعة لا بشرط فيكون الحقيقة ممتدة ولا ذلك كفاية وجود ذلك الحكم في فرد من الافراد ولا يلزم من
الاحكام انما نقول بظاهر ذلك الحكم على الماهية من دون فردية فانه في جميع افرادها للتبادر في كل ظاهر الحكم والشرط
وتحقيق ذلك الماهية انفساً واهاباً وتما فلا يفتقر وجود فرد يحققه صفة الماهية من دون هذه الامور مضاعفاً
لان صرف الاحكام لا فرد معين بل هو من مجموع والواحد لا بد من غير محبة الجوهر معين فان قلت ان المتبادر من إطلاق
الفاظ العبادات هو انما يقتضي الاطلاق لا يوجب احكاماً البتة مصحفاً ذلك ولا يلزم من ذلك الخاف المتدبر في فليس
اولاً ان إطلاق الاسماء على الماهية لا يقتضي بصيرة بالمشكاة لو تحتمل هنا تدبر فاهو تدبر الاطلاق وثالثاً
ان مثل هذا التشكيك عن ضرورة لا يكاد يسلم مطلوب من مثل هذا التشكيك الا بتدبر الذي يزيل بعد التأمل وثالثاً
ان رجوع الاحكام الى الواجب بوجوب كونها اجزاء او شرطاً خارجاً عن الماهية ملحقاً بالامر والوصف ظاهر
الذي ليل كونها الاضطرار لمقتضى من دون اعتبار فردية ذلك فان قلت بعد انضواء اللفظ الواجب بغير الكمال غير
ان هو الصلوة الواجبة فيمكن ان يكون ذلك الحكم مخصوصاً بفرد ومجمل كونه الاصل الماهية فالامر في سائر الافراد
لا وجه له ذلك في بين الاضطرار والتفصيل فان التفصيل هو جبري الحكم عن المحال فيجوز ان لا يضرب في غاية
عدم تحقق العمول فيقول انما ثبت الواجب في الماهية بظاهر التعيين الماهية فلو لم يكن حكم الماهية موجباً
لم يجز بغيره على الفرد والمشارك فلهذا مضاعفاً الى انما نقول ان كون التدبر الوجوب خارجاً عن الماهية يقتضي
ان يكون الاحكام المتعلقة باسم الماهية غير متبصرة الوجوب بل يكون حكماً الاصل المفهوم فقط ولو كان لها دخل
في اصل الاجزاء والشرائط والواقع لكانا نوعين للماهية المجتبىة ومن الواضح عدم كونها كذا وما يترتب من هذا
احكام الواجب في التدبر فيكون التدبر بمعنى انه لو ان على طريق الواجب في ولكن رخصه محبة كالعفو
ونحوه في الصلوة المتوسعة وهذا لا يعد من اختلاف النوع وثالثاً ان من ينبغي ان يكون في نظر المكلفين والمعتصمين
انما كان هو الواجب ولم يتجوز عن التدبر والواجب البامع ان المفروض في كل عبادة اقل قليل بالنسبة الى المتدبر وقد
عن الشارع الخطأ بان النوافل والمندوبات باطلون يكن ذلك مثل الواجب في جميع ذلك فاجز البيان عن فساد الجاهد

والغرض

ثالثا ان بعض الضوابط التي فيها المنكح بالواجبة سائر العبادات كما ان يرفع بطلع عليه اهل البيت وهذا من ثبوت
 على ان عالم يرد فيه الدليل على ان في حكم بينهما واحد وذلك واضح وايضا ان طهارة المسلمين في زماننا هذا او فافا
 البشا على ان المنكح وكما لو اجب فيهم اذا سمعوا من محبتهم وعلم ان الصلوة يغير منه كذا وينبطل الصلوة مبكرا يبدون على حر
 الحكم في المنكح وايضا ان يثبت خلافه وهذا كما شفع استنار الشكر على ذلك منبسطا لغيره ان لعصوف في بعض المعصومات
 على ذلك فاحضنا بشرنا انما لا يثبت علم الخلافة خامسها ان لغالب اتحاد حكم المنكح والواجبة في الاحكام فثبت
 في الموافقة والمخالفة فنقتضي الاستفهام الحاشي في حكم المنكح بالفرع الحاشي فبالا عظم الاغلب الثاني الثالث ما اذا انقلب
 الحكم بالواجب المنكح وهو على انفسا منها ما يرد ككل مما في مقابلته الاخر بحيث يعلم منه الاقتران كما لو قال يجب
 المكثورة السورة دون النافذة او يجوز الجاعة فيها دون هذه فلا كلام في انه لا يغير حكم احدهما الى الاخر لان البعد
 مخالفة للثبوت منوما ومنطوقا وموجب للغيبة التفرقة والتفكيك بالمرئ ومنها ما يرد احدهما خاضع بعوان البعد
 كما لو قال منك في الفرضية بنى على الأقل فيكون ذلك من الشك في المنكح والان يثبت خلافه لا مقتضى فاقدمنا من
 وزوايا الخطايات مورد الاهم لا غلبا في الحكم في هي الفرضية ان يكون هذا البعد او اياما والبعد لا يغير منه فهو
 الفاء في الحكم عن النافذة فيجوز ما قد من الدلالة على اتحاد الحكم في هذا المقام ايضا كما لا شك في لو فرض لهذا البعد فهو
 ايضا فلا يغيره فاذكرنا من الوجوه الستة الدالة على الموافقة في الحكم فلو شك في موافقة النافذة ومخالفة الحكم بالوافقة
 وهو الذي يفتي الضوابط لو كان هناك مفرق في ال غلبا في التفرقة عن غير المنظون يرجع الصورة التفاضل الشا
 وقدم حكمه انفا ومنها ما يكون الوصفامور في ان كما لو سئل عن فقال الفرضية فقال انها الكبر والفرقة والوكوع
 ويحتمل او سئل عن شك في الفرضية فالجواب على كل واحد من الجاعة المنكح وقال لا يوجد ذلك بحيث يمكن البعد واحد
 ما خور في خطاب الشارع مجموعا لا محققا في الظاهر في المقام ايضا الحكم بالاحاد الحكم للوجوه الماضية المتقدمة من
 ويجوز معارض ظاهره فلا بد من ذلك والرابع والخامس يعلق الحكم بغيره من الواجب والمنكح في لم ايضا صور احاد ان يكون
 ذكر في في مقابل فمخر كان في الشك في الصبح والعرب منبطلون ولو باعنا في في صلوة الايات كل كنه خسر كوعا
 دون اليوم منه وفيه فاعلة الوتر ينبغي الدلالة لا يعين مؤتمرا في الفتوى دون التشعق وفي هذه الصورة لا يبعد الحكم الى الا
 الاخر من الواجب المنكح وقضاه عن التعبد من التدين في الفرض وبالعكس لان ظاهر الاختصاصات هذا التعبد في خصوصية
 في المقام ولو كان الحكم عاما لما كان للخصيص في قد يغي غايته في الباب عدم التعبد الى الفرض المقابل المذكور وما لا يغيره من شيا
 افراد نوعه الى افراد النوع والاخر فلا مانع من ذلك وقامر من لا كنه فاضنه قد عوى لا خضضا هنا عدل وشا ورف بضا
 قلت هذا غفل عن ان الدليل فانه بعد ما ذكر من المقابل بين الافراد فكما يمكن الحاشي الا فراد الاخر من نوعه او من النوع
 الاخر الى الفرض الاول فكذلك يمكن الحاشي الى الفرض المقابل لمغاير متعارض فاعلم الحاشي في المقام ان بالنسبة الى الفرضين فلا
 فلا ينبغي بعد ذلك مجتزئة الحاشي ولذلك صورة المقابل اخر حاشا من جريان فاعلم الموافقة في الحكم منبسطا ان يوق
 بغيره من ما كان الحكم المذكور مخالفا لفاعلة العبادة ثابتة في دون خروما فافا انها في الاول كما لو قيل الشفع لا
 فتوى منه دون الوتر في سائر الافراد من نوع التدين والفرض بالوتر لان عدم تلك الفتوى مخالفا لفاعلة وفي الثاني يلحق
 بالفرض الاول لانه الموافق قلت ليس هذا من جهة احاشا الاتحاد بل هو الدليل الدال على احد الحكمين يخرج عنه ما خرج
 في الثاني وثانيها يعلق الحكم بالفرض من قبل البعد كقوله في الشك في المغرب منبطل ولا يستغفار في الوتر مستحب في طهارة
 الى سائر افراد نوعه ولا وهل يبعد الى غير نوعه لا الذي ظهر ان مقتضى الفاعلة لا تخاف للوجوه الماضية الستة

وليس معارض سوى ذكر القيد الداخل في مفهوم اللقب الغير المعبر عنه الخفيف الامع فينام فينته وهو خلاف لفرضه على تقدير
فهو المنبع مظهر الاصل الاول من المصالح عند المصلحة الشرعية ونحو ذلك لا يفرض عموم الفاعل المستقيم الاستقام او انما
الما فيه فلهذا في ثلثها على الحكم باحد الفرضين مورد القول به بطل في جواز شكك في صلوة المغرب بين الشك والثلث
او قوله بفتح جوا من ثلث ركعت السورة في نافذة الصبح والكلام هنا في التفسير لا في الافراد كالثا بل هنا يبيح من وث شك
مخفف في الشايق وعليه على الحظ الفرض الاول في جميع العبادات واستخرج الحكم من ذلك وحجت المحقق المنع
بالواجب في الحاشي فراد الواجب مضاف بعضها البعض كالاعتكاف والجمعة ونظائر ذلك ككسب الاشكال في قول
والصور المفروض منه اثنان فيه والكلام والكلام وما ذكرناه سابقا وينفع المرام بعد التامل لثام في كلامهم فغلبت على
النظر حقه وللشيخ مجال واسع والعمدة الثبوتية في الجملة فان لم يثبت في الاشارة على اعتبار **عقوبة** في كلامه الا
سبب المتأخر من هذه الشائعات في ليل المستحبات والمكروهات فينفرد على هذه الفاعلة وكثير من الاحكام الشرعية في باب الفقه
اذ غلبت المكروهات على الجوازات بل في قولهم ان لفظة يقفون به وظاهر لفظ الشائع هنا بل على ان لا يتجوز دليل
الوجوب والنجس لا يحدون بالمداقة بمعنى انهم لا يعتمدون فيها الا على ما هو دليل شرعي ما قام الدليل على تحريمه بغيره
فانهم يعتمدون فيه على ما لم يقد دليل على تحريمه كالجهر الضعيف فتوى الفقيه الواحد والشهرة الجيدة عند الملاحة بجمتها او
بغيره اخرى بل على اعتمادهم في المنع ونحوه على الاعتماد على الواجب الحر او رد على ذلك بظاهره ان احكام الشرع
تؤيد في بلا شبهة ولا فرق في ذلك بين الواجب والمكروه الا في الجوازات فيمنعها الا بجمعة ضعيفة فالدليل المنع الحكم ان لم يدل
على جزمه في الشريعة الواجب في المنع وليس هذا المستحبات وان لم يقد على اعتباره دليل فلا يمكن الاعتماد على شيء من الاحكام الا بالبرهان
بما لا يقام وقول على الله بغيره ولا وجه للاعتماد على الاستحباب دون الوجوب هذا الكلام مؤاخذة على العكس وعقلية
من اشراك الاستحباب ليس لقرض الاعتماد على ما لا يعتمد عليه بل الظاهر ان لقرض الدليل لا ينحصر فيمنع من ان يكون محجة
المضامين ولا يكون المضامين بل يجوز كونهم من اقسام ما يعتمد عليه في المنع والكره دون الوجوب والكره الدليل
على ذلك معنى فينام جمعة عامة في جملة الجهر الضعيف الذي لم يقد على جمعة شيء من ان لا جمعة اجتناب الاحكام في خصوص
المنع في المكروه وعدم فيما لا يدل على جمعة فيما اعلاهما فالشائع اذ الدليل لا يقر انه على هذا لا ينبغي لثام في دليل المستحبات
هو اخذ بالجمعة نظرية خبر العدل في فرع الدين دون اصوله لا نأقول شبهة ذلك بالشك في اخطا خطه الا من احداهما ملازمة
الوجوب في الجهر فانه لم يكن شيء جمعة فيها ومضاجعة في المنع ونحوه فيكون هذا بعد اتخاذ طبقة الاحكام الفرعية واعلى
الماخذ بمنزلة المسامحة ويكون كما هم اعتمادا على ما لا ينبغي ان يعتمد عليه الحكم الفرعي ثابتهما ان الدليل الدال على جمعة
الدليل الضعيف في المنع ينبغي عن مسامحة الباب فكان الشارع لم يبين الا في الآداب الستين على المداقة والاحكام
اللازمة في تدبير بعضا اخرى لما كان لا يتجوز ان يتبع في العمل الجهر عن احوال زواجر على وضبطا وعوضا ايضا لا وانقطاعا
وعوضا معا وضابا لا في امكن ذلك نوع مداقة في الاخذ بدليل الحكم وتركوا هذا البحث في الفقه في السن وعملوا فيها
بالصفا والمراعاة مع معارضا كثيرة في هذا الشائع في مفاصل تلك المداقة وان كان لا يقد على ذلك دليل على ثابته هذا المقاد
من دون فحص المسألة في الدليل ان الشبهة العبرة لا في دليل الدليل بل في مذهب المسألة ان يقر ان الشبهة في الحكم الشرعي الموجبة
للجوع على فاعله المسامحة باعتبار الاحكام الشرعية وادلتها بصور على صور احدى احوال بين اللاحقة
والوجوب ثابتهما ان بينهما وبين الجهر وبين بينهما وبين المنع وبين بينهما وبين المكروه وبين بينهما وبين الاحتمال بين الوجوب

عشر

عند الشك بجواز اخذ الاحتمال الاوثق وفيما نحن فيه هو فيجوز اخذ الندي بحججها انما فانه من اللين بل يغني لزوم
بان منه ولا يمتنع ولا غلبه فيه وثالثها الاجتماع المنقول في كلام بعض الأصحاب المعاصرين في العمل بقاعدة التسامح
في الفرض المذكور هذه الأدلة شاملة للصواب والخسنة ورابعها ان الخبر الدال على الاستحباب معبر هو عارضة الضعيف
المعبر الاصل ما في غرض المعبرين فلان من جملة المرحبات المنصوصة الأخذ بالمشهور بين الأصحاب لا يثبت المشهور في المقام
العمل بالاستحباب الا بالاحتمال في الضعيف او الضعيف مع الاصل انقول ان الخبر بالشهرية محتمل لدخوله تحت الخبر المبني في منطوق
اثر التسامح لا في بين يمين الخبر بالخصوص لا مورا لا حقيقة لا شخص لا في تبينه لمخصوصا لا حقيقة لنوعه وحديثه لا في مجموع
الخبر الضعيف مقام الاستحباب معبر بالشهرية فيكون محتملا وخامسها ما جاء في المعبر من الاخبار من مع شيئا من الثواب فظن
له اجره وان لم يكن على ما يافت بمعنا من بلغه شيء من الثواب على شيء من الخبر فظن كان له اجر ذلك وان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
قل ان الاخبار بهذا المعنى حد التواتر او قريب منه وجه الاستدلال انه بهذه الاخبار راتما ذلك على حصول الامر والثواب
بلوغ الخبر وان كان في الواقع غير واقع فاذا انقضت الدليلان المعبران والضعيفان دل احدهما على الندي صدق بلوغ
الخبر على التواتر في خبره ولا يمتنع عزه حتى وفاء وكذلك في فتوى الفقيه الخرجي عن المعارض ان قلت لا يشمل هذه الاخبار رسول
الخبر الخال عن المعارض فمعهم للصور الخسنة وجهه قلت اخراج فتوى الفقيه عن قوله خال عن الوجه فانه اذا ذكر الصدق ومثله في
كتابيه يشتمل مثلا كما في هذا الخبر ونخصيصه بما كان عن الحسن دليل عليه كذا تخصيصه بما كان عن امره قطوع لا اجتهاد في
بل بعض الأخبار وكما في الخبرين الأولين ليس فيها ذكر لفظ الخبر اما هو سماع شيء من الثواب بلوغ شيء من الثواب على شيء من الخبر
وامي بلوغ سماع زيد من السماع عن الفقيه كجامع التشریط الفتوى اما المتعارضان فيقولان في الباب ما هما امتكافان من
حيث نفسه ما لا ترجح لاحد سماعا على الاخر ولكن الدال على الاستحباب يخرج باخبار التسامح ويؤخذ به ودعوى ان اظاهر من
الاخبار بلوغ ما معارض فلا يشمل الفرض قلت ان كان المعارض نايلما اثبت الدال على الندي مثبتا لخاله وكثير في العلم
الكبر اهنا والخبر في بابي الكلام فيه انتم وان لم يكن كذلك كما دل على الاباحة كما هو الفرض فنقول لو لم يكن هناك خبر كان مقتضى
الأصل المعبر ايضا الاباحة الاصل عدم جعل الندي عند حصول الثواب واعمال الخبر الضعيف في مقابلته لا في التسامح
فكذا يعمل في مقابل فادل على الاباحة وبعبارة اخرى لا يكون دليل الاستحباب هو الخبر المعارض بمثله بل انما هو موجب حصول
معنى البلوغ والسماع فيثبت الاستحباب بظاهرها هذه الأدلة ولو استشكل في شمول هذه الاخبار لصوره المعارض كفايا
دليل العقل ما بعده من الأدلة المنقذة ويرد على هذه الاخبار لصوره المعارض وجه من الامراء احدها ان غاية ما
دل عليه هذه الاخبار ان من بلغه عمل قد دل على مشرعيته دليل وبلغ على ذلك العمل غرضه وثواب فمن انبه انبعاذ ذلك اوتيه
وهذا لا يدل على المسامحة في مطلق ما يبلغ انه مستحب الجواز عنه بان بلوغ التواضع على العمل لا يدل على كون العمل تابيا بل دليل اخر
بل يشمل ما لو كان ذكر اصل العمل وثوابه في خبر واحد ولا يقتضي ان يكون العمل تابيا ولا في الشرع ثم يجي خبر على انه كذا
ثوابا لظاهره لفظه ومنع انصرافه الى ما ذكره بحيث يضرب الدلالة له وتاينها انها تخص مستحب يكون له ذكر ثواب خراج
ولو كان في دليل واحد ولا يشمل ما دل على المرجحان من دون ذكر ثواب قلت نعم ولا في سائر المندوبات بعد القول با
لفصل وثانيا نقول ان كماله ان العمل مستحب فبطل ان له اجرا وثوابا اذ كل عمل صالح داخل تحت الطاعة له ثواب بلوغ
الاستحباب بلوغ الثواب الزا اما فان قلت انما منع شمول هذه الاخبار على الخبر الاخر في ان اظاهر من البلوغ خلاف
ذلك سيما في الخبر الاول من مع شيئا من الثواب قلت لا ريب ان خصوصية السماع غير معبرة فلوراه مكتوبا في كتاب
معبر لكان ذلك كافيا وانما الفرض الوصول الى العامل بطريق من الطرق العادية ولا يربك بلوغ استحباب شيء يصديق

عليه بلوغ الاجر عليه ولا نفعل من معنى التندب لا ما يستحق عليه الثواب الا جزئيا فان قلت ظاهره انك الثواب بلوغ ثواب
معين عليه وكذا ظاهره ان كان الاجر وعبارة اخرى المبدأ ومن الادلة بلوغ مقدار خاص من الثواب حتى يعقل العمل الاجله
فتشابه وهذا لا يشمل ما دل على التندب ان على الثواب بحال الزامه لكن ليس ثوابه معلوم المقدار بل انما وثقه ان هنا
ثوابا قلت ان كان الثواب ظهوره في ذلك لكن لا يبلغ مثله الشك في ان يكون له بلوغ خبره من صلب على التندب مرة
فله اجر كبير وعظيم وكل كذا حواء اجر او من اهل القبور فيه وثواب طاجور يستدل على ذلك كله بلوغ شيء من الثواب على
شيء من الجنب بلا شبهة والشك في انما هو في اول النظر هو غير الدلالة والشك ان هذه الاخبار تشمل بلوغ الثواب على
الواجب على ترك الحرام ايضا فلا وجه لتخصيص المسألة بالمسئبة المكونة بل يمكن ان يفي ان الخبر ظاهره غير معمول به فيقول
مختصص العموم بالمندوب المكونة ويحمل فيفيد البلوغ بالبلوغ بدل لئلا يعتد ويكون ان الثواب الواسع على عمل
ثابت بخبر غيره يصل الى الغايل وان كان فلا خطأ في اجتهاده ولم يمتنع ان كان ذلك الدليل الذي اعتد عليه
دليل شرعي غير لئلا ولو لم يرجح الاحتمال الثاني فلا اقل من الاجمال المستقط لا استللال والحيوان الا بان استغنى اللغو
في الخصومة بخلافه وان كان من باب التفتيد بمقتضى تفصيل التخصيص في الخبر وثانها بان جواز لفظ الخبر في الاخبار ما
يرشد له علم دخول الواجب في الحرام فيه وثالثها بان ذكر الثواب في الاجر ما يدل على انك ان ليس الواجب مبنية على ذكر الثواب
والاجر غالبا ورايها ان خبر المصنف في هذه الاخبار في تقديم التخصيص يرجع ذلك مع ان ملاحظة مجموع الروايات
ما يدل على ان هذا اختصاصا لا تخصيص فلا ند هل هو حاد وظاهر الجواب عن رايها وهو ان الظاهر من البلوغ كونه بدليل
معتد شرعا وهذا لا يدل على المسألة بل على ان الخطأ في الاجتهاد ما يجوز ومثاب الوجه ان البلوغ اعلم وراية الخصومة
موجب الجواب ولا فائدة عليها وخامسها ان هذه الاخبار معارضة بما دل على المنع عن الأخذ بخبر الفاسق ومخوذ ذلك و
الدليل ان عموم من جهة فلو لم يقدم دليل المنع لانه ظاهر الكتاب فلا اقل من النكاح وعدم الترجيح والاصل عدم الترجيح والجواب
اولا بان الشبهة مرجحة للاخبار وثانها بان الواجب اخص اقل مورد امن الية فيكون بمنزلة الأخص منظر وثالثها ان الخبر الصغير
ثانها مقام التبدل بخبر الشهرة فيدخل تحت البين فلا غارض بين المقامين وثانها ان هذه الاخبار وموجبها في الخبر
الضعيف دلالة المنع معتد به في هذه الاخبار يدل على ان الخبر الضعيف مقام الاستصحابا ما منوا على الضرر ومثاب
انه لو قال المولى لعبد خالفه لا تفعل به ثم قال في مقام التبدل بخبر جرحه وان كان خبره فاسق مثالا لبيان الثاني عن قول الشرح ذلك
ان النصيحة بقوله وان لو يكن كما بلغه يدل على جواز الأخذ في المنع وثانها لا يجوز اخذ منه فيكون هذا اخص من ادل على المنع فقد
وثانها دور ان الامر من الا باخذه والكراهة بصورها الخ المذكرة في القسم الاول والوجه العلم انكراهه لافاء المسألة
وبدل على ان الاحتمال العقلية بمعنى انه لو علم الا نكاحا بعدكم مضرة في الترك واحتمل وجود هذه الاثبات بحكم العقل فيجوز
الترك بلا شبهة وكل احتمال الشرعي في الخبر السابق في التندب لكلام فامر كل محكي الاجماع فانه شامل لكراهة بقية
كلام نافله معتد بها هو المعلوم من طرفه الاضحية من عدم تفرقه بين الحكم في هذا الباب كذا الوجه الرابع بتأيد بخبر
الكراهة بالشبهة او باذخال الخبر الدال عليه تحت الخبر المتيقن منه على خوف امر ما الاخبار فتقول وان كان ظاهرها
مختصا بالمندوب فيثبت ذكر الجواب الثواب لفظ العمل المبدأ ومنه الفعل لا الترك لكن يقول ان قلنا بان ترك المكون
مشكوكا هو حاد الوجه بين فيه فالجواب الدال على كراهة يفيد استحباب الترك للثلاث فيفيد الثواب على هذا الخبر ايضا
باللزام فيثبت بخبر الاخبار ومجي فاعلم التسامح غايته جواز ما من الاشكال في المنظم منها ومثاب ثانيا ويزال هنا
بان اللزام كونه لفظ الخبر والعمل ونحو ذلك المذكور في الاخبار شامل في عموم من الصريح والعقل والكلام هنا كالكلام

غاية

في دلالة الاستحباب على الثواب فتدبر ان لم نقل بان ترك المكروه مستحب كمال انقول بان ترك المستحب مكروه فادخل هذا
الجهر والثواب على مثل جبر الان بان الجبر الدال على الكراهة مثلا يدل على ان تاركه من هذه الجهة مأجور ومعتنا
لان ترك ما طلب تركه والاطاعة ملازمة للثواب لعل اعم من الفعل والترك ويصل الجهر بهذا المقدر او يقر ان ضعف
الجهة بتجزيته في الايجاب الشبهة للفظه فضربا لمساخنة الكراهة لكن قد يقر ان لا نسلم كون مستحبات هذه الايات
بل لعل لما مر في ذلك وبدا على المسامحة في الكراهة مضافا لما مر في عدم القول بالفرق بينهما وبين التبع كما هو ظاهر
لم ينع كذا الفقه في موارد ما وثاقتها دوران الامر بين الاباحه والوجوب بصورها الخمسة للمنفعة في المقامات
السابقة في انقضاء تلك التكاليف لاعتد المسامحة في قول بالعدم لان ظاهر الدليل الوجوب لكنه لوجود الغاوص
او لضعفه وعدم الاعتماد عليه رجعت الى الاصل فتركنا العمل به فلا وجه للقول بان التبع اثر في التبع بفضله لا يصل
ولا يفضله الدليل وادلة المسامحة في الاخبار المنقولة قد عرفت اختصاصها بالدليل الدال على التبع وان كان ضعيفا
ولا يفضي الى الوجوب على التبع وقول بل يثبت التبع نظر الى ان دليل المسامحة لا يمتنع النصوص انما الاحتياط اعطى
او شرعا يقتضيه بخلاف ما نحن فيه بل ربما قيل بوجوب الاحتياط وان لم يكن هنا فلا معنى ويمكن ادراج المقام تحت
الاخبار لانه بان يوافق ما دل على وجوب الشيء المشكوك فيه دال على الثواب عليه فمقتضى النصوص ان من فعل ذلك في الثواب
وان لم يكن في ذلك كذا وبهذا يدلك الاستحباب فان تلك الثواب المترتب على الواجب فانما هو بالنظر في ان يتركه على ان يتركه
ويتركه ثوابه فلهذا في خلاف ما بلغه وان يتركه ثوابه وان يتركه ثوابه فهو خلاف المتبع ومقتضى المسامحة في الوجوب قد
مر انه مخالف للجماع قلت لا نسلم لزوم بقاء الوجوب الاستحباب بل هي غير لازمة وانما بانى المكلف بهذا الامر المشكوك
فاستلزامه بل هو ان له ثوابا ولو لم يكن ان يتركه فهل عقاب عليه ام لا لضعف الدليل فيجوز في ذلك الى الاصل وهذا
وهذا المقدر هو المستحبان قلت اذ انى العتقا عن التبع بالاصل فقد نفى الوجوب الذي هو مقتضى الجنس لا بقا العمل
ذهاب الفضل وبلوغ ثوابه رجحان غير جهة الوجوب غير محقق فان اردت بلوغ ثوابه ضمن الوجوب فقد يقضيه
بالاصل وان اردت ثوابه غير بلوغ قلت لا ارتباطا لرجحان المناشئ عن دليل الوجوب حتى نقول ان الفضل اذا
زال الى الجنس بل لغرض اثبات رجحان من ادلة المسامحة بمعنى ان عدم العمل بدليل الوجوب والخلود الى الاصل
لضعف الدليل لا ينجح الشيء المشكوك من عنوان انه مما بلغ على فعله ثوابه فان عمدا العمل غير صدق ذلك المقهور
فلازم بينهما فان اوله فبقينا الوجوب لكن يصدق على هذا المشكوك انه بلغ فيه ثوابه فبذلك اخبرنا المسامحة على ان
الاثبات به محصل للثواب ان خالف الجهر الواقع ولا ينعى بالمتد والما حصل ثواب بفعله ولم يثبت عقاب على تركه
فما لم ينعى المقام فانه منزهة للاقدام ورابعها دوران الامر بين الاباحه والجهر بصورها الخمسة وفيه القول ان
اقرنا القول بالكراهة للمسامحة والكلام فيه بعيد كالكلام في الثالث في جهر الاستدلال والفقير المحلل
عليك بما نشا من التام وتطبيق المقام فانه لا يتجاوز عن نوع دفعه وعمود من خامسها دوران الامر بين الوجوب
والجهر بصورها الخمسة لهذا من موارد المسامحة لغرض الادلة من الجانبين وعدم التبع في البين لا
يمكن الحكم بالكراهة والندبة لضعفه التضاد نعم على ما ذهب من ان رفع المضرة او الى من جلب المنفعة ومجمل
الحرام والمكروه مضرة والواجب المنفعة وبمعنى فاذ اغواضا لا يتحكم بالجهر الضرب وانما يرجح جانب المنفعة فالجهر
ان يقول هذا بالكراهة ترجيحاً للترك على الفعل وهو الذي ترجح في نظري الفاصرون اعرض عنه ما خروا
الاصوليين والاسناد واسنادا لاسناد يثبت بان ترك الواجب لغيره يرجع الى الحرام وهو الضرب قلنا فربما بين

ادخلناه كالمطلب في الثواب كالحاصل في الترك في المكروه والحرام اخذناه تحت الثواب على العمل مع الاشكال فيه في مقامه على
هذا فيمكن في صور الغرض ان يقول احد مبتدئهم الجرح على فتوى الفقيه فلو دل الاول على التذنب لكان في الكراهة
بعدم الاول لان قوله تحت اخبار المسامحة واضح دون الثاني وبما فيهم البلوغ المطابق على التراخي في الثواب على الفعل على
الثواب على الترك ويقع الاشكال في غرض الجرحين كما اذا دل الجرح بالكراهة وافتى الفقيه بالتذنب الاول وان كان من غير
الظاهر للبلوغ لكنه ترك الفعل التزام وتاويل لا يصرح والثاني ان كان من الاثر في الحقيقة للبلوغ لكنه ترك ظاهر العمل وظر
في بلوغ الثواب فيحتاج الى البرزخ وكذا في الصور السابقة سكتنا عن هذه الجمل بطلانها على قول لكل تحت الفاعل كذا
وثابتها ان المسامحة هل يجري في صوته ضعف الدليل موجب الدلالة او يختص بضعف السند والظاهر ان الملة ان كان الاختصاص
فلا يجري المسامحة فيه اذ ما لم يطرأ الدلالة لا يصدق عليه انه مما بلغ في فعله وتركه فوافق المصلحة المسامحة وان كان لنفسه
الفعل فالشك كاف في ذلك الوجه فلا يصح مما مر قالها انك قد عرفت ان جمل المسامحة يغرضها المنع عن العمل غير انها
وكذا قد منها ما عدا ذلك المنع بغيرها به انخصر من عموم دليل المنع لكنه قد ينفق المنع عن شئ خاص من الجرح يكون بينه
وبين دليل المسامحة عموم من وجه كالمنع عن العمل بوافي العامة فان ارشده في خلافهم وكالمنع عن العمل بالشارع لئلا يرد
كان دليل المسامحة على الضميمة فهل يؤخذ به على المسامحة او تركه على بالنهي جهان الذي يقوى في النظر المنع
عن الشاذ والموافق للعامة ارشاد الى كون الحق خلاف بخلاف المنع عن جبر الفاسق فانه ارشاد الى عدم الوقوف به
ببطلان فترك العامة بوافي العامة والشاذ جو كونها كالضمان في بعضها هل يشترط في المسامحة كون ذلك العام شريحا
في اصله يعوم او اطلاق في زمان ومكان وخالف عما يجزئه مثلا فيضيق عن ثابتة او لا يشترط فيجوز احدا عبادة جليل
بقاعله المسامحة لو جازها اخر ضعف جملها ومقتضى اطلاق الأدلة الثابتة والثالثة بينة فليكن جملها **مقتضى**
الفاعل ان يكون كل فاعله وتقييده في العبادة مطلقا لها سوا كان في الطهارة او الصلوة وغيرها من العبادات و
الاقتضاء الحال ان يقول بان اسمها هو موضوع للتحريم ولا يقع منها ومن لغائه وينبغي ذلك بنوقف على مقتضى
هذه العبادات لا ينبغي ان كلها يخرجهم من مثل الشارع ولو بانضمام شرط ولجاء الى ما كانا يفرقونها وبينها اخرى
هذه الجمل المركبة من حيث هو وكذا قد جعل الشارع ورب عبادة احكاما كثيرة دينية واخرية ولا ريب ان نظام الامور
الدينية بعضها الى بعض على نسق ترتيب يلزم هيئته خاصة فبغير هيئته الصور المركبة لا يمكن تحقيق مركبة وهيئته
وانما البحث في هذه الهيئته ان يدخل في الماهية المطلوبة وهي امر بغير عارض لا يخرج المأمور عنه اجزاءها وليس هي
المطلوب فنقول ان كون الهيئته ما خلا في العبادة وليس عبادة عن مجرد الاجزاء المادية والدليل على ذلك اناد الغرض من
الفاظ العبادة وسلب الى سمع غايته الهيئته في بعض الافراد كالفعل الكبر في الصلوة فضا معلوما ان الهيئته ممتعة خارجة
عن الماهية بل هي جزء صور لها موزونة مضافا الى انا وجدنا في العبادات ان الشارع جعل التقديم ويحذف ذلك منوعا
للعبادات وجعل لكل قسم منها احكاما ما وبسبب فكشف ان الهيئته لها مدخلية في الماهية على ان لظان الشارع في هذا التركيب
جري بغير طريفة الحكمة المبررة بين العقلاء ولا ريب ان ما نراه من طريقة العقلاء في احداث التركيب المختلفة في ادوية
ومفاجئة في ابيته والاثم في ذلك مدخلية الصور والهيئات في اثارها وغايتها ومطلوبيتها ومع اختلال تلك
المفاهيم عليها مع كل موجود خارجي مما خلقه الله تعالى في خلقها مدخل للهيئته بل الاسماء بغير مزار الهيئات الصور
دون لوازم مقتضى ذلك كون الهيئته ما خلا في مستهيا الفاظ العبادة ولا ريب ان ذلك على صفة اللفظ وعكس التركيب
بل هيئتها وهو معنى البطلان فان قلت اننا لا نذكر دخول الهيئته في الجملة في الماهية بل انك من الواضحات لكنه لا يلزم منه ان كل

وزيادة ونقصه مبطل لعدم تغير الهيئة بطلان الزيادة والنقصه ولك هذا غفلة عن المتعني في هذا ان الكلام ناره في ان
 هيئته العبادات هي هيئته هو عينه ان لا يندك مثالا ان العفو في اثناء الطوائف مبطل لا ونحو ذلك والكاشف عن ذلك احد
 اما الصديق عند المشعر فينبغي ان لا يندك مثالا ان العفو في اثناء الطوائف مبطل لا ونحو ذلك والكاشف عن ذلك احد
 اصل الماهية والاجزاء والشروط والمهيئ بطرفها الفرع والمقام الثاني ان بعد ثبوت ان الهيئة ذلك مثلا كما لو ثبت ان
 الزيادة عن سورة واحدة ليس من الصلوة والسورة الواحدة لا ينفصل عنها بالنقص لكن لا يندك ان لا يندك بطلان ولا يندك ان
 نقصان السورة مبطل كما لو كان ام لا مضمنا لفاعله ان نقص كل شيء يندك ان لا يندك بطلان ولا يندك ان لا يندك بطلان ولا يندك ان
 مما اعني في الفاظه مبطل لها والوجه في ذلك امورا احدها ما من ان الهيئة بعد ثبوتها داخلها غيرها الشارع عفا وصد الاشم
 بل فيها على مذهب يقول بالاعم لا ينفذ في شيء اذا اعم ليس مؤزاه بعد قيام دليل على الخصو ولا يندك ان لا يندك بطلان ولا يندك ان
 لان الجزء الاصح للمركب يلقى الجزء السابق عنه وهو هيئته معايره وكان في الزيادة لا يخلل الزيادة في هيئته للمناحقين
 فيغير هيئته المكي ذلك واضح وثابتها فاعده الاستغفار الفرع على مذهب يقول بكون الاسم للصحة بان الشك
 في كون الزيادة لناقصا ناعا يوجب لشك في صدق الاسم فلا يقع الامثال على مذهب من يقول بالاعم بان مانع
 المشكوك وانما ان يقع مانع من هيئته بغير ان الجزء الناقص مثل وان نقصا كونه مبطل باطله علم الماهية لكن فينبغي ان يربط
 النفس الاخرى في اجزاء العبادات المركبة انه لو كان هذا الناقص مبطلا وغيره مفعولا للمعان الاجزاء الباقية بغير تافه
 لفهية الارباطا ليرتبه والامثال لا يحصل الا باثبات الناقص ترك الزيادة حتى يحصل القطع بالامثال انما علم ثبوت
 التكليفية والتمها ان مقامنا هذا غير مرتبط باصالة الجزء والشرطية والمافيه ونحو ذلك ان الفرع ليس اصل الجزئية
 في الناقص علمها في الزيادة مشكوكا بل هما مفعولا فاذا اوارا ونقص فنقول مع قطع النظر عن حكم العقل بحكم العرف بعد
 كونه امثالا للما موزيه وهو معنى البطلان وراعيها الاجماع المتكفي على هذه الفاعلة في كلام جماعة من فاضل الناجز
 وخامسها الاجماع المحصل من تتبع كلمات الاصحاب في العبادات فانهم بعد ثبوت الزيادة والنقصه يبنون على البطلان
 حيث ثبت دليل على عدم المافيه وسادسها الصحيح المروي في كتاب الصلوة اذا استيقن انه زاده صلواته المكونة لم بعد
 بها واستقبل صلواته استقبالا اذا كان قد استيقن بغيرها وهذا الزيادة احسن المتعني من جهتين احدهما اشتغالها على
 حكم الزيادة دون النقصه وثانيهما اختصاصها بالصلوة لكن لظا عدم الفرع بين الزيادة والنقصه ان مركب النقصه
 اوله بالبطلان وافوى في عدم الصلوة امثالا عرفا ولا فرق بين الصلوة وغيرها لكون كل ثبوت فيمنه مبين على هيئته
 خاصه مثلقات من الشارع والخاص اصل الفرع بين الصلوة وغيرها في هذه الجهة غير واضح بل منصف محتمل لا يري
 ان العبادات الموسعة في وقتها يوجب المكلف في ايقاع الما موزيه في كل حصه فالبطلان للوقوف فيها اذا كان المكلف جامعاً
 للشروط فاذا لم يوافقه غير معدر باحدا لا عذر الذي يوجب سقوط شرط او جزء او نحو ذلك واما اصحاب الاعتذار
 فلهما الوجه في حفرهم كك فلم لا يبان بالما موزيه وان العذر بطريق المعذور او اخل او ظن او علم وقال العذر في
 الان الثاني من الوقت والاجزاء اللاحقة منه او الخبير غير ثابت في حفرهم والاول من اعماء المتكفي والبقية آخر وقت
 الامكان ويقضي بين راجح الزوال فلا يخلو وبين الما موزيه من زوال العذر فيخرج افعال الاصحاب في اكثر الفدا على
 الخبير والمترضي وابن الجنيب وسلا على النع مطر وجماعه من فضلاء من تاخر عن الشهادة على التفصيل والكل
 والكلام في هذا الباب مضطرب شداً اضطراب للشك في جملة من موافق المسئلة في وصفا للبدع ومن جعلها
 العذر عن حال الوضوء كالجوء ونحوها وكل في الغسل يتابع على الاكفاء بما يمكن غسله وكل في الغسل الطهر الثابت كون

على الشريط والحواسين أو الغد عن أصل الشار وعذر المكان بعد خلوه عن نجاسة أو شرب القبله بئاعه الخ
أو قد لما حثه بوضوء يغسل أو وجود الغد من استعماله أو الخوف عن تحصيله أو وجوب السلس البطن لا يغسل
مثلا من طهران الحث معها أو العجز عن القيام في الصلوة أو الأسفل أو إتيان الأفعال والادكار وكل الغد في تمام
الحج والعمرة وشرايط ولا يختص الكلام بالموسعة الموقفة بالخصيص بل بعينها والموسعة فإدام العلم بقضا الصلوة على
ما اختاره من المفاسد والنيابا باجازه أو محمل عن مبيت نظائرك فان كل ذلك داخل في محل النزاع فقول كل
مكلف بخطاب واسع إذا حصل له عذر ينقل به الفرض إلى غير أهول أن عند الاختيار هل يلزم الانتظار في الغد
حتى يأتي لما موبىه الواقعي الاختياري ولا يلزم ذلك بل هو مخير في أوقات فان الموسعة فله الأتيان في كل ما من
مقتضى تكليفه في تلك الحالة أو يفصل بين أحوال العلم فلا كراهة في الخيرة الإتيان خارج بل بل خاص لا ضالة علم لزوم
الناجى عدم بعين الإتيان في أحوال لا مكان ولا مستصحب بغيره الخ مع عدم دليل ضاح على وجه الإطلاق
الكافي السنة في أصل الواجبات الموسعة كقوله إذا ضم إلى الصلوة فغسلوا وان لم يجد ومات منهم أو أتم الصلوة
للولاء الشمس إلى غروب الليل من فاته فريضه فليقضها كما فاته في نظائرك لك من الخطابات الدالة على أن يجوز
وفى لما موبىه يكون المكلف ما موبىه بالآتيان بالما موبىه أمر مخير بالفتية في اجراء الوقت وبالفتية في
مده الغير في واسع فيه كان فيه ما أتى لما موبىه على حسب هو عليه في أي حاله كان من اجراء زمن التوسيع في
بالأقرب ولا كراهة في بعض الأجزاء فلا عاده عليه ولا فضا كما أنه لم يلبذنت واجبا لأن الخيرة شيء
والتوسيع فيه مخير في جميع أحواله ولا يباد لك أن الشارع جعل الواجب لما الوضوء مثلا ولغافله التيمم والغابر
الغفور وللغاد والقيام ونظائرك من الاعتدال جعلت عناوين الأحكام الشرعية في حال الخيا والخيالى
عن العذر مثل ذلك ولا ريب أن المكلف قبل الطهران هذا الغابر من المختلف عليه فانه هو مريض فانه صحيح ومريض
مسافر ومريض حاضر ومريض عجز وأخرى في ذلك فبما كان في الغد لغاير من وجوبه موضوعا للأحكام في المكلف في جميع الأحوال
ولا زمان فإيجاب الشارع على الإتيان مثلا فضاء صلوة الصبح مثلا وتوسيعه فإدام العلم منه بانقلاب الأحوال الكيفية
في مده عجز وفدرة وصحة ومريض وغير ذلك يقتضيه أن الشارع يرضى بالفتية في وقت راد المكلف فضاء ما مقتضى عجزه
تلك الحالة فلو أراد الفتية في حالة عجزه فاعدا في حالة عجزه بوضوء أو بغيره في حالة العجز عن تحصيل سائر طهارات ونحو
ذلك صلى مع الخيرة مع عدم ذلك كله بصلواته المختارة وبالجملة الخيرة في الأزمان مع العلم باختلاف المكلف في العنوان والوقت
ببعض الخيرة كقضا لما موبىه الأحكام لم يحبس اختلاف الأحوال ومضى على ذلك الصلوة اليومية والنيابات سائر
الموسم من صلوات الأوقات الحج والعمرة ونحو ذلك ومن هنا نقول أن العجز في الصلوة المشقة الحضر وبالعكس في حالة الأذال
حالة الوجوب لأن تكليفه في الاعتدال لا ينتظر ما يوجب العسر بل العجز الوكيل المتقيد به وروايت بل كان أن
يلقى في بعض أفراده بتكليفه لا يطاف حضورا في الأوقات التي لا يعلم آخرها غالبا إلا بتحديد وكما في فروع اختلاف
أحوال الناس في السفر والحضر وكثرة وفرة الأمراض لا عدا كما هو المشاهدة الأعضاء والأعضاء فلو لم في جميع ذلك
الانتظار ولم العسر واضح وقد تقدم في عناوين مشتركة فإبدل على أن فاته شرعا وإن كان لا التزام في جميع ذلك كله
بالناجى مما يكاد يحصل الإجماع على خلافه بل الظاهر من المقطوع من الحظ فإبدل على أن فاته شرعا وإن كان لا التزام في جميع ذلك كله
الزوم في المدة ومط فإجازة ثبوت الخيرة بغير الأعداد فلا تغفل فإبدل وبين غير أن فاته شرعا وإن كان لا التزام في جميع ذلك كله
في الجميع لا تارة في العباد والأعوام في الأعضاء والأعضاء على أن فاته شرعا وإن كان لا التزام في جميع ذلك كله

لما

لا يخلو

الى الصلوات على ما هم عليه من حيث هو ومرض فعود وعدم استنفاذ ومخوذلك وهذا كما شفع عن كون التفتك فكشف عن طريقه
 اصل من الشارع فكشف عن طريقه ورضائه بذلك لا ينافي عموم بلواه ليس بما يخفى على صاحب الخبره وخلافه في ذلك الطوا
 ولا ان يخبره كان لا زما لا شتم في نوافر في الاخبار والقنواي لعمو البلوى لا عذار ونوافر في السوال عنه ونقله
 مع اننا في خصوصه على كثرنا في باب لا عذار فابدل على ذلك سوى ربع روايات وحسن في باب التمسع وجود معارضها
 ايها وافني بالناظر هناك مطاوع على الفصل مشهورا لا ضحائ قد فوينا في طهاره الجناض شرعا على النافع لزوم القاب
 في التمسع مطاوع للخصوص المتجه العطف بموتها كركا سندره عن طريق هذا الباب لعظم لا يكف عنه يجر هذه الروايات
 ولم يجد من الفضا من يعني بلزوم الناظر في كذا وسلا وابن الجبند على ما نقل منهم مع ان العباد غير النفل ولم يخص بها
 وكنهم حتى يعلم انهم فاطون به مطاوع مع الفصل في جميع الموصفات وفي خصوص الصلوة في يومه في جميع الاعذار
 او في اعداها خاصة واما ما حملوا النص القنوي مع عموم التمسع بفضه بالجبري سلم لزوم ما ذكره هؤلاء الاساطين في التمسع
 والله اعلم ولا ان اطلاق الادلة الواردة في خصوص اصحاب لا عذار كما لا يخفى على من لاحظها ولو لا كون ذلك في
 والخروج عن وضع الكتاب لقلنا مثل ما في الجبابر والمسعودي والمطون والناظر عن العباد والصلوة والتمسع في الصلوة
 ونظائر ذلك فاض بالجبري التوسيع للمعد وكما اختار من ورن تفاوت وليس في شيء منها ادس بالناظر في نظار
 زوال العذر بل ما اطلعنا عليه منها مطلقا مثل قوله يغسل ما حوله ويمنح على الجبري والناظر في عدا ومخوذلك فليكن
 بالتبع التام حتى يوضح لك المقام ولا ان ما دل على فضله اول الوقت ولا اهتمام في عدم ناظر القرائن على حد يكاد
 يطلع نارك حد اعلا وعموم الادلة الدالة على السارعة في الغفر والاسباف الى الجبري والتم واللوم الواردان في حرم من يصح الصلوة
 ويخرجها الى اخر الوقت كلها مطلقا بشا ملا الذي لا عذار وغيرها ولا دليل يصح لغيره هذه الادلة او يخصها
 ويخرج احتمال زوال العذر والاثبات بالصلوة او غيرها من العباد على الوجه الاكمل والوافي الاخبارى عن صاحب
 لا يثبت في ذلك ترك القطع بالاحتمال في حصول جراول الوقت مشهور زوال العذر بمحمل القطع لا يثبت في الاوقات
 بحصوله ولا ان لزوم الناظر في جبري او الجبري في جبري معروض القوفا لاحتمال طهران للموت والسمو والعلة او
 مانع اخر من الكلف لانها لا يثبتان به ولا احتمال طهران عند زوال هذا العذر وانما اشتد المرض بحيث لا يتمكن من الصلوة
 وعروض حادث لا يمكن من السائر الجبري ومن على ذلك نظيره فالتمس على لزوم الانتظار لمحمل القوفا الواجب فيه
 او طهران بفضان او يذمها هو موجود في اول الوقت بمجرد احتمال زوال العذر غير ما نوس طريقه الشرع ومستبعد
 عن اهتمام بحفظ الحدود المعلوم من احوال صاحب الخبره ومن هنا يعلم ان القول بلزوم الناظر في صورة لا يجرى
 زوال العذر بمكان من السقوط والضعف وعليك بالترام مشربا القفا منه والتمس على ما هو المستفاد في نوع المد
 فان خصوصيات لا تكاد تضبط ولا ان المستفاد من طريقه الشارع كما استقر لك الشك في العنوان الا في ان وقت الغبابة
 في نظر الشارع اهم من سائر الشرائط والاخرا وكما لها السقوط مع التعارض بينهما وبين الوقت فاذا صار الاهتمام على
 الوقت سده المتابع من المستبعد جدا الزام الشارع بالناظر في اخر الوقت بمجرد احتمال زوال العذر وحصول الشر
 والجبر النافض سبها في الاعدا التي جعلت لها البديل في الشرع وليس مجرد نقص الظاهر من الاهتمام بالوقت في نفسه
 ان لا كفاية ببديل الجبر والشرائط المتعددة وادراك اول الوقت الى الاول من سائر الايام من الموجب للجبر في القول
 بوجوب الناظر مع ندرة فائدة مستبعد جدا والذي يوضح حجة القول بالناظر لان احد فمات لا يربى التكليف ولا و
 بالذات انما هو على الوافي الاخبارى لا يثبت من له به الامع عند الاخبارى لما كان الواجب موسعا بفتح

ابقاعه في امر من اجزاء من التوسيع كان المكلف بالان يكون في هذه الاثان مختار ومعه ورافعا له بشيوع العذر
 جميع اجزاء الوقت فلا يثبت ان الاختيار من غير ربح في نقل منه اليه وفي ذلك في العذر واضح فلو قال المولى العبد اني
 بما التزمه في امر من وقت من وفاء التها رشت وان لم يحد ما التزمه في امر لا يثبت ان هذا العبد ان اصبح ولم يحد
 ما التزمه في امر التزمه ان لا يحد له مفاد العفاء معلل بان لا يحد له من غير ان يحد له الاثان في هذا الوقت حتى
 لنقل اليه بدل بالاعتد منه فاعطاك فتمكن منه في اثان التها ورافعا له وبالجملة كما ان المكلف في العطف بالكل لا يثبت
 لا يبعد جميع افراده لان مع الفداء على فرد واحد يكون لكل مفاد ورافعا له للمستوف فكل الواجب الموسع
 فانه ينحل الى الجزء في اجزاء الوقت ويصير لها موزع باعتبار وقوعه في اجزاء الوقت الموسع افراد اعتبارا به ينحل
 منزلة الافراد لكل الطبع فلا يبعد ان التغير لا مع استيفاء العذر للزمان كله حتى لا يثبت من الافراد المرفوعة
 مطر ولا يعلم هذا العذر لا بالصير الى اخر اوقات الامكان فان بقي العذر ان يبدله وان زال في باصل لما موزع وثانها
 الروايات الواردة في باب التمسك بالذلة لزم الناظر في قوله لا ليس التمسك ان يثبت ان لا يثبت الوقت وعليه ان يطلب
 اما ما دام في الوقت ونظرا في ذلك فان التصريح بذلك محتمل وسننظر في ذلك في الطلب بين الله على الصير فاذ ان
 في التمسك ذلك لزم في غيره ان يثبت بعدم وضوح الفرق بينه وبين غيره والجواب عن الاول يظهر ما قرناه في تضايف في ادلة
 الكثير من توضيح ان هذا الكلام انما ينفذ لو لم ينفذ في خطا بل يحدل بعينه ان ينفذ في خطا بل لما موزع موسعا فلا يثبت
 في عدم سقوطه فالم يشوعب العذر جميع الوقت اما اذا عطف خطا بل يحدل فالا محتمل اما ان يكون خطا باعفا
 ناشيا من فتح تكتليف لا يظا واخطا باشتر ان كان خطا باعفا فالا يجوز الاثان بالبدل مع العذر لكن
 لا يبعد الاجزاء فلو انفق انه ظهر زال العذر مع بقاء الوقت وجب اليه بان باصل لما موزع وهذا معنا قولنا ان التمسك
 العطف لا يقتضيه الاجزاء واما الخطاب للشرع فان كان مفادا ما دام بقا العذر وفرضه مما لا يظهر من هنا سوى ان
 بالبدل مع بقا العذر وفرضه وبعبارة اخرى ليس فيه اطلاق يشمل حالة زال العذر فهذا لا شك لا العطف في عدم ان
 الاجزاء وان كان فيه اطلاق يشمل صورة بقاء العذر وزواله فظاهر هذا لا يبراهه الاجزاء وان زال العذر وهذا
 الاوامر المرفوعة في اصحاب الاعذار كلها واما شرعية مطلقة مفيدة لا غير فتمسكها ابدالا للماموزين فاذا اني المكلف
 في جزء من اجزاء الوقت بالبدل فظاهر الامر في اجزاء وهذا هو المراد من جواز الناظر في التمسك المعينه بالتخير الفرق بين
 افراد الكل المخرجه واجزاء الواجب الموسع اجتماع افراد الكل في وقت واحد فاذا تمكن المكلف من الاثان بغير منه فقد
 تمكن من الكفا في التمسك العذر بخلاف الموسع فان سبغ للماموزين في بعض اجزاء الوقت يثبت انه مفاد في هذا
 الحال في الخطا بل يحدل ونظرا في ذلك في الكل الطبع الافراد المكنة في الان المتاخر فان مكان بعض الافراد في الان المتاخر
 لا يثبت في وجود الكل ومقدور به بل يثبت في عطفه انه مفاد فلا وجه لطلب الفاس المقام بالا مكان بعض الافراد بالاول
 والجواب عن الثاني ان التمسك خرج بالبدل فذا فتمت به المشي فالحاق غيره لا دليل والمناط غير متع والفرق في مقدار
 مضرا على التمسك اطلاق الدليل الدال على البدل كما قرناه وبوجه الخطاب من اول الوقتان مختارا فاختاروا وان
 مضطرا مضطرا وليس الدليل في التمسك فان اطلاق قوله نعم وان لم يحد واما فتمت ما قد يفيد بالتصريح
 الدال على انه لا يثبت الا عند الصير في التمسك ان لم يحد واما في جميع الوقت حتى انتهى الى اخر اوقات الامكان فاذ
 فاللازم التمسك بخلاف سابق الاعذار وليس فيها ما يفيد الدليل الا لقلنا به مضرا فالا انه يمكن الفرق اية اعتبارا
 من غالب الاحتمال على التمسك فاما هو لفقد الما والاعذار الاخر فبالا لوقوع مثل الخوف وخوفه والغالب ان

لما اذا نظرت في هذا السد الشارح هناك باب النجس لم يجعله منوطا برفع الكلف بقه على ما تختار من علوم
 الفرق بين الرجا وعاصه نظري زوال العذر فيه في اغلب الافراد بخلاف سائر الاعذار فان لا بد لها غالبت زوالها في
 او فاق التوسيع نادر فرخص الابان من اول الامر جدا من فوات الواجب من اصله وهذا الذي ذكرناه حكما مقرر
 للدليل والا فامنع التخصيص من موهنا ظهر ضعف القول بالتفصيل حتى في مسئلة التهم كاذبه التي جاءه من اهل
 من باخر لان الذي علموه به ان مع علم الرجا بسقوط عند التكليف لا اختيار في العذر بخلاف ما لو كان رجا فاق
 لا يصدق العذر حتى يتقبل البطل وهذا ان دل عليه دليل خاص كما يدعون في التهم جبا بين الاختيار فلا كلام
 فيه بعد وجود المخرج عن القاعده والافضل القول عند نقول الاشبهه ان المراه من العذر وعدم وجوده او العجز عن
 القيام او بخود ذلك انما هو العذر الواقع في ما ان يصدق مع العذر في وقت من وقته في التوسيع ان الماهور به مثله
 فلا معنى لعدم جواز الانتقال الى بدل له من اول الامر ما ان لا يصدق حتى يشوع العذر الوقت فلا معنى للاكتفاء بعد
 الرجا فان لم يكلف مدخل في صدق الدليل فاقا فان الاحكام وجود سلبا جواز الابان بالبطل على حسب
 ما يزعم من العذر فاذا تكشف خلافه وزال العذر فاق لبطل على جزء ما فعله عن الامر الواقع في وقت فان كان لبطل البطل
 فقد اعترف بان البطل فرع العذر الواقع في جميع الوقت ولم يتحقق فظهر ان البطل ليس ببطل ولا اخر فرع جعل
 الشارع له بدلا لا يثبت نعم لو كان المكلف يعلم قطعا حقيقيا لو فرض حصوله او علمه اعادة بوقوعه في العاذات زوال العذر
 فان كان زواله من الاختيار كذهابه الى مكان فيه الماء او غسله الثوب النجس او فعله ما لا يعلم من الفراه الوجبه ونظايرها
 فلا كلام في لزوم التاخير بحصول المقدام وهذا الجاع اجبا بنا واما لو لم يكن زوال الاختيار باطل كان كذا ليس في
 الكلف لكن يعلم زواله عاده ان ممكن حصول العلم به كك المسلسل المبطلون الذين لهم اقرب معاده لسبع الصلوات والغير
 الذي اعينته البر والافاقه في وقت يمكن فيه الابان بالعمل المختار فيلحق عليه التاخير لا محال فظهر الفرق بين هذا
 وبين الاول ان عدم حصول المقدام لا اختيار فيه لا بعد اضطرار ولا بعد مثله لك من زوال العذر قطعا والام
 يتوهم مختار ومط بخلاف الثاني فانه وان كان يعلم الزوال بحسب ما ذكره لكنه مضطر لان داخل تحت الذي لا عذر العلم
 بالزوال لا دخل له في ذلك والذي يفتوى في النظر الماصر علم لزوم التاخير فيه كمن لا يعلم الاطلاق لا دلالة في القول
 بل لزوم التاخير لعدم وجود التكليف الا اضطرار في التمسك به وهذا خلاف مقتضى الادعاء ان العلم بالمستقبل لا يكره
 يتحقق غايه الرجا والثبوت وقد عرفت خاله هذا ما يتعلق بالكرامه في نوع المسئله واساسها والاستعمال يمنع من
 ذكر كلمة الفقر او الاله الخاضعه في المقامات وعليها بالتبع في موارد الفرع حتى يوضح لك حقيقة الحال **عقود**
 اذ انما فرض سقوط احد الاجزاء والشرائط الاختيارية الاولى والاضطرار فيه مع الاخر فالوقت مقدم على الكل فحين
 ان مر غايت الوقت لازم وان سقط بعض الاجزاء والشرائط وقد استغفنا هذه المقامات من الادلة الخاصة به
 دل في اصحاب الاعذار على الابان بالمقدور وهي كثير لا تكاد تحصى لذلك لا يضر نقص الموضوع في نحوها
 وسقوط الماتية وجود النجاسة وسقوط السورة في الصلوة عند الضيق واعتبار الشارع ركعة من الوقت
 عدم رضاه بالتاخير وسقوط الاركان في صلوة المظاربة والقصر في صلوة الخوف وسقوط الشرائط حتى يغلب
 غالبها كالاستغفار والاستسقاء والسائر واما حكم المكان وشرائط ما يسجد عليه فذلك وسقوط القيام والانتفا
 الى الالب لا احق من اياها ومخو به انما يثبت في مجرد التمسك وهذه كلها دالة على ان الشارع لا يرضى بوقوع الوقت
 ورضى بسقوط غيره من الشرائط والاجزاء الا لكل مقدور يثبت في حالة الاختيار غالبها ولا اقل من الاستئانة

منه مؤنة اوتى جوده فضا الشارع بنقضان العمل بهذا الثابت اهتداهم بحق الوقت فكل عبادة مؤنة اذا زاد الأثرين
فوات وفاتها او فوت بعض شرائطها واخراتها فمقتضى القاعده نقضهم الوقت ان نقص الشرط او الجزء الاضافي
الدليل على سقوطه بتعدد بشرط او جزء اول الدليل الخاص على لزوم الاثنان في خارج منه وتركه في منه وليس
غرضنا من الوقت الوقت الخاص بل المؤنة فادام العمل اذا انتهى الى اخر وقت لا مكان بحيث لا يكلف فيها بالوقت
حتم او الترتيب بعضها على بعض كفعال الحج والعمرة وان لم يعين لها اوقات خاصة في حكم الوقت فاما ان كان من الطوائف وضلوا
لازم الاثنان قبل الشروع فيها بغيره من أعماله وفش عليه سائر الأفعال والغرض الاشارة الى الضابط المستفاد من
كلام الشارع واحكامه المجموع المفترضة في ابواب لفقه ومصرحنا ورواها على من يجوز التيمم بوضوء الوقت مع وجود
الما مع الاثنان التيمم ما يتبع مع وجود الماء وفوات الوقت لم يتم دليل على انه مستوعب للتيمم كالفاضل المحقق في الدين
ابو القاسم بن سعيد فدل على الله لطيفه ومن قبله فالفاضل من باخر شكر الله مساعدهم باق فوات الوقت لم
يكن مستوعبا للتيمم في راع على شرطه التيمم اذا كلف الم يجد ماء في الوقت وحصل له من استعماله مانع فلا بد من حصول
الماء في وقت من اوقات وزوال العذر ذلك فلم يرض الشارع بذلك الصلوة والاثنان يمانع في خارج الوقت مع الطهارة
المأثرة وليس الداعي الى جعل هذه الابدال الا ارادة الشارع ووقع العبادة في الوقت وكيف رضى الشارع بالفتوى
والاضطجاع ويجوز التيسيرات في المطاردة ورضى بسقوط الاركان من دون بدل ولم يرض بالتيمم المجعول بدلا لا اذا
الوقت مع ان التراب لطيف به وروى المسلم عشر سنين كما في النص النبوي حيلة من تحول المشاخر من رفع الله درجاتهم
عجز عن شيق المسئلة عن ما خذها ولم ينطقوا لهذه الدفعة ولم يجدوا بدلا يحكم بدل على جوار التيمم بوضوء الوقت
ولم يغير الشهادة او لم يعلم الدليل في بعضهم وسلك الآخرون مسلك المحقق مع ان الحكم بغيره لله تعالى واضح بعد
ايقان الفاعلة المفترضة في بعضهم من حيلة القواعد المتفقاة من الشرع الكثرة والذوات المشبهة بالوقت
المستوعب لزوم الاثنان بالمستطاع وبه يتسك بها في لزوم تخفيف النجاسة كما وكيفا كالغسل مرة وان لم يظهر في غسل مرة
الولوج وفرق ثا البر ثا عدا بنا لوعده وفيما من غير التراب مقام في الطهارة وضوء الاقطع والنجاسة في عدا غسل الوقت
والمضمضة وغسل اليد والباشر في جميع ما تغيره وحكاية ما يمكن من الاذن الاثنان لساير الدعوات المتغيرة واعاد
مسببات الاستبراء وخرط وجلس الحائض مصلها ومندوبات الا حضا والوقت والغسل بالفرج مع تغسل الحائط
من شد روكا نور ومن زل الشارب فيام غير الساب مقام الواحد مقام الثلاثة في الكفر كفاية التكرار في صلوة المش
والمكر من البريع للبخاوة وطلب الماء وان لم يجد غلوه او غلوه من المسح مقام الغسل وظهر اليد موضع بطنها واحداها
مقام الاثنان والمكر من الوافد منها افكر من العوزة ولزوم الصلوة غاريا وما يمكن من البعد بين المراء والرجل
في الصلوة وارثا بقل المحذوزين لو اعتبار في تعارض المكروهين والحرامين فيام الاعتماد والفتوى والاع
والاستسقاء مقام القيام وبعض القراءة والرجعة والمكث والمكر مقام الكل الصحيح في المقدور من اجتناب الركوع ونحو
من سائر الأجزاء والشرائط واذن الفقد ومن المحقوق الواجبة المأثرة كلها والقيام في المعركة الرجلين لم يزل المش
في فض الكفارات على العدة ولزوم الكف عن العطران وان فطر ولزوم المقدور من الميا والاطعام وتقديم العتكة
اقل الطهارة في الاستسقاء العاخر عن الحج وكون التائب من الاثم الى بلد وصرف المال الفاسد عن الحج الوصفي في
وجوب لزوم الأثر الى الميثاق لو امكن في انتقال حكم العضو الأصل الى الزائد وقدر الضرورة الى الزيادة
او فعل محرر يقبل وفها واحبا بعض البلدة ونباع الرقي صفات الجار والهدى ونج هذا القرآن وان لم يبلغ محله

وامر دافا الشغل لى على اسر والمقدور من الامر معجرفا والى منكر وجر الحرد والاحكام ومراعات
الوكلاء والامناء والاولياء المصالح درجته بعلد رجه ونجح الواقع في البر من ون شرابطه ومصلحة فوات الفور وقوا
الفيد من فان ومكان ووصف وخاله ذاتي وعرضي في البند لى لا وقطار لك مما لا يخفى على المنيع وينفع المنا
يجب ان يقع عند غشاوة الابن ان بان لما مؤمن قبل لا يكون امور امعدته مستقلة غير مجتمعة تحت اسم واحد كما
الصوم والصلوة ونحوها وقد يكون امور امعدته مندرجة تحت عنوان يجتنب كل منها ما مؤدبه على طريفة
العموم الاصول كما بان شهر رمضان والوافل اليومية على حفظها في محل وقد يكون للمؤدبه مركبا على غير اطلاق
على كل منها اسم الكل كسر العود واداء الدين نظرها مما يطلق على الجاسم الكل كقراءة القرآن فليكون مركبا من غير اضافة
تدريجها لا يطلق على كل منها اسم الكل مع ارباط بعض منها ببعض بحيث لو اخلل احد هذا احتياط الاخلل الباقي كالصلوة
والصوم وقرائة سورة خاضرة والحج ويخوذلك وقد يكون للمؤدبه امر مفيدا خاصا اما بخاله كالركوع والسجود
او بوصف كالمشي الذي هو عبارة عن الحركة من مكان الى مكان مثلا بجري الرجل في وسطها او يضافه كما السدر
وما الكافور وقطار الخ من مود وان ومكان بحيث لو فات تلك الحالة او الوصف والاضافة والفيد لفات اسم
المؤدبه وان يقع هناك بعض من فدا مائة واخره وقد يكون مركبا من غير اضافة كالنوع المركبة من الاجناس الصو
ثم قد يكون الباقي بعد فوات المنع بحيث يصيد وعرفا وعادة انه من اقباض المجموع المركب من بقاءه والمقدور منه وقد
يكون من خارجا كالبصير وعلمه ذلك في نظر العرف ثم قد يكون هذا للمؤدبه مطلوب بابا من عبيد قد يكون مطلوب
بامر نوصلي كالمكان سببا لامر شرط او رفع مانع ويخوذلك وقد يكون مطلوب بابا لغيره من فدا ما ينبغي التامل
فيها حتى يتضح الامر فيقول لا اصل في هذا المسئلة من طريقتي السنه واثبات حدها ما رواه عن ابي الى ع النبي
ورواه الاصحاب كذا الفروع وهو قوله اذا امرتكم بشي فاقوموا ما استطعتم وثابتها ما روى عن ابي المؤمنين ع
في العوالي وغيره الميسور لا يسقط بالمعسور والتمها عنه ع ايضا ما لا يدرك كذا لا يدرك كذا اذا عرف هذا فاعلم انه
لا اشكال في لزوم الاثبات بالمقدور في القسم الاول والواجبات امور مستقلة غير مبطنة وبغير راحلها بوجوب
سقوط الخطاب منها ومقتضى الاستصحاب بقاء الوجوب في المقدور ولا شبهة في جواز انه في هذا المقام عندئذ
مجتبى مضافا لان ذلك مقتضى اطلاق الخطاب لان الامر يدل على مطلوب بلية للمؤدبه سواء بعد غيره وامكن
مع ان هذا القسم يحل فان بل محل ضروري لا يشك فيه مشكك ولكن الرواية الاولى غير شاملة له اذا الظاهر في ذلك
شئ في غير قوله منه ارادة البعض من المؤدبه الواحد المركب كما سبق فصل المقام لغيره فان قلت عموم ما دل على
الاطاعة يشمل لكل من يكون كل هذه الامور بعضها من الاطاعة او فخر منها فيندرج تحت الرواية بل لك الوجه في ذلك
اولا لان المراد في ملاحظة الامر الخاصه انفسها لا مجتبه الامر العام وقرئ بين المقامين ثانيا ان معنى الاطاعة الا
بأن المطلوب قد خول ذلك الخاص تحت العام فخرج كونه ما مؤدبه وبقيت اخرى وانقدر احد الامور المطلوبه فان
كان الباقي لا لزوم الاثبات مما لا يصل او اطلاقا ولجماع او فاعاد بخلافه في الخصصه فيصير بيان بالبقية اطاعة غير او
فروايات في عموم دليل الاطاعة وفاعده الميسور ايضا بالبقية الى الاطاعة فممكن ان يقع فدا امرنا بالاطاعة فنلزم الاثبات
بالاستطاع منها ولو لم يكن الباقي لا لزوم الاثبات مشهور الا احد الادلة المذكورة فلا يكون الاثبات به اطاعة حتى تكون
بالاثبات بها انما استطاعه فادراج المقام تحت الاثبات بالاستطاع من الاطاعة الغائبة فخرج ادراج المقدور تحت
الامر الخاصه او كبر فاعاد الاستطاع فيها بالنسبة الى تلك الامور حتى يصير طاعة فيلحقه الامر ليس كل مع منها

من النظر بآخر الامر ذكرها ولكن يشبه الرواية الثانية اذ لم يغير فيها واحد ولا تغد وانما المراد بان شي لا يكون سببا للشي
المفاد والممكن اما الثالثة فقد بنوهم عدم شمولها ايضا باعتبار ان الظاهر من كل المجموع المركب ليس كذلك بل هو
من المركب من الاجزاء باعتبار التركيب والوجود في الافراد باعتبار ذلك فقولنا لا يتركب من اجزاء يكون مأمورا
مختلفة الشخص كلها مأموراته او يكون ملحق بغيرها كما يجب ان يكون المجموع مركبا مأمورا واحدا وكله الوصف قابل
للمغيرين وقابل لزيادة الاعمال من الامرين فالخصيص بالمركب لا معنى له والحاصل ان ملاحظة مجموع الرواية بذلك على
دخول كلا الامرين فيه والكلام في القسم الثاني بعضه كاللزام في الاولى ان يكون الامور المعدلة داخل تحت عنوان
واحدة ما دخل في ذلك العام الاصول في الحقيقة بغير الخطأ بان معدلة فيصير اجزا الى القسم الاول في هذا العلم
الاول انه يمكن ادخاله تحت الجبر الاول ايضا مثلا يمكن ان يقال ان عدد يوم من رمضان لم يكن صوم بمضد وان كان
هو المستطاع من صوم شهر رمضان للمأمورية والدخول تحت الاسم الواحد ايضا فبما الخبر الاول ايضا وان كان خبر
الامور معدلة والقسم الثالث ايضا يجب ان يقال بالمدور منه من ان يشبهه فيجب فيه الادلة لما فيه من وجوب
لكن الاستصحاب خبره من حيث انه جزء اشكال في نظرنا انه يمكن ان المستصحب ان كان وجوب الجزاء من حيث خبره
ضمن الكل وبعبارة اخرى الوجوب للمقدسي فلا وجه لاستصحابه لان بعد سقوط ذي المقدس لا يبقى للمقدس علم
من هذه الجهة فلا بد من شق حكم المقدس مشكوكا في شق خبره وان كان وجوبه في نفسه من غير علمه في نفسه خبره
لستصحب لكن الروايات في هذا الاستسقاء بالغير لا يفيضة منها مع ان المسئلة لا تحتاج الى اجراء فاعاد المسئلة
بل الدليل الدال على وجوب الكل هذا دال على اجزاء لا تنشر كنه في الاسم فيقولون بانها في اللزوم من حيث ان بعض من
لما موريه المركب نجاء هذه الكلام السابق والا فلا حاجة في ذلك واتما القسم الرابع في الذي يقوى في النظر لزوم الاثبات بالمقدور ومن
لما موريه على الفاعل الا ما خرج بالدليل والوجه في ذلك امور احدها الاستصحاب في مدعى المناقشة منه ودعوى المستصحب
عبارة عن طلبية الحقيقة من كونها مفيدة واصلة مدعومة بما وثابها الاستسقاء فانه لا يخفى على المتأمن في الفقه
ان لقائل في امثال هذا المقام لزوم الاثبات بالمقدور ونقص اجزاء وغير ذلك ولا ريب ان المشكوك فيه يلحق بالغايب
النادر وقد يقال ان الاستسقاء غير ثابت فلا نسلم كون لقائل في الاوامر لزوم الاثبات بالمستطاع والمقدور وبعبارة
الكل يمكن دفع ذلك بانك ان ردت عدم الغلبة في هذا الصنف الخاص من المأمورية وهو المركب لا يربط في فقه فوس
لشأنه غير مضار لا يشبهه ان لقائل بعدم سقوط المقدور بالعسوة في نوع الاوامر كما فصلنا لك باشتراطها واثباتها
مع ان الغلبة الصنف ايضا محقق كما لا يخفى عن من لاحظ اجزاء الصلوة واعمال الحج ونظائرهما واثباتها في المعارض
بمثله فان ترى بقدر سقوط الاباض لسقوط الكل في أبواب الوضوء مثلا وفي الغسل ونظائر ذلك فاما ان يرجع الى
جعل ذلك في سقوط التكليف فاضله وهو واضح الدفع بان محقق الاستسقاء المعارض لما ذكرناه في نهاية البعد مع انه لو
تحقق لمعارض في خصوص هذا الاصناف فينبط اطمان بغيره انه لا يخفى الغلبة من الجانبين حتى يلحق المشكوك بالثابت
لكن يفي الغلبة في نوع الاوامر سيما اعراض الحاصل الاشكال في تحقيق هذه الغلبة عموما جدا في بعض الكلام في
حجته وهو غير مناسب للمقام وبنتيجة علم الاصول وثابتها الروايات السابقة والظن فيها من حيث استدلنا بغيره في نفسه
ولا موجود في اصل مقبر مدعى بان شهره هذه الاخبار في كتب الفقهاء في السنة الثامن من العوام والحوادث في انوار الظن
القوى بصدقه هذه الاخبار فاما على من الجبر الصحيح بالاصطلاح المناظر ودعوى ان الشهر لا يعدل لما في من مدعى
باشتهار الكلمة عند الفقهاء ايضا بل هذا الاستسقاء بين العوام والحوادث انما يكشف عن كون ذلك في الاعضاء الشاركة بل

هذا ما يدل على نوع موافقة حكم العقل ببعض ان ظاهر كلام اهل العرف والعقل ان هذه القضية انما هو على تجري عادة العقل
بحيث ان مرجعها في مخالفة فعل العقل فيكون الموضوع اذ هو مورد التأكد ان القضية العقل هذا انما يكون في الجملة
على اعتبار هذه القاعدة وبالجملة الطعن في الرواية من حيث لا ينبغي البس في حله مضاعفة حكمها فاعلم ان هذه الرواية
كونها ممتنع بها عند الاصحاب انما هي في الواقع في الفقه انما هي في الواقع في الفقه انما هي في الواقع في الفقه انما هي في الواقع في الفقه
الاهل الاخبار فيكون شتم في الفتوى ان لم تكن في الرواية وهي تشرح جازبا على ما حقق في محله نعم في الكلام في الدلالة
فيقول ظاهر قوله انكم نرا دية الطلب لو جاز فلا تشمل المندوب ولو تعدد بعضها لم يشمل الا بان بالبقية لهذه الرواية
لكن الظاهر عدم القول بالفرض بينهما مضافا الى ان المندوب ليس بمتباعد عنه بما لا يتسامح في غيره كما في ما وكفى منه احتمال الظل
والاحتياط العقل عند ورود راجع فالظاهر ان هذه القدر المشرع من الامور الحان المندوب في الحكم والشيء مطلقا منوطا الى
يشمل كل ما موربه وما تحق فيه من بدل هو اظهر ان الما موربه لانه من كل من اجزاء او ثباته بطول عليها اسم الواحد وكلية من
اما للبعض فمضافا فاما استطاع من دية بعض الما موربه والضمير يرجع الى الشيء ونسبة الرواية بيان لصورة تعدد البعض
دون الكل اذ لو تعدد كان سقط بلا شبهة ولو امكنه في حيز الامر ما صورته البعض فيجعل هذه الرواية فانها انما هي في الجملة
كون من معنى الباقين لانه فانها بالشيء ويكون كلمة اما انما في اي ادم انتم مستطيعون وبذلك هو الشيء اي فانها
بالشيء اي القدر وورس العلق محذرة اي المقتدر ومنه يرجع هذا الى المعنى الاول ويجعل ان يكون الموصولة مفعولا وشيئا
فيض المعنى فانها بالمستطاع الذي هو ذلك الشيء الما موربه ويجعل كون من ابتدائه فيكون المعنى فانها بالمستطاع
الكاثر من ذلك الما موربه ويجعل كون الموصولة مفعولا وكلمة من يتبعه بذكر عن الموصولة والاد فانها بالمستطاع
بعض الشيء الما موربه ويجعل بعض لهما ان اخر بعيدا ولا يبين وان كان في بادى النظر يمكن ان يكون اذا دار الامر بين مال
بعضها منطبقا على المقام وبعضها خارج عنه فلا وجه للمشكل بهذه الرواية فلتك مع قطع النظر عن احوال فواعدا
في غرض الاحوال لا يبين هذه الضوابط انما مع عدم وجوبهم عرف من يبين في البين مع وجوده فلا يصحح العقل
فأعده فتقوله لا لا يبين حمل هذه الرواية على اشتراط القدر في الما موربه كما هو مقتضى المعنى الثاني والرابع وبعض
الوجوه البعيدة بعد عن ثبوت هذه الغاية اذ لو ان في هذه اللفظة على غاي في غير مشروط هذه بيشي من كلمة الاصوليين
والعقلاء الا انهم من غير ان المقتدر الما موربه لا بد من الايمان به ان تعدد ايمان المجموع للركب هذه القدر من الفهم
عرفا بجهنما ومنكروا لك مكابروا لو ثبتا ومخالفة قواعد الاصول غير خارجا عن مجريها عند اشتبا العرف والمقام للمشرع
وثاننا نقول ان الحمل على اشتراط القدر في جملة كلمة فاعلى المصدرية وهو خلاف الاصل واول الفعل على الصدق
وهو كذلك وثالثا انه مستلزم لكون الخبر كذا لما دل عليه العقل والتقل من اشتراط القدر ودعوى انه لعل هذا
الخبر مفاد على غيره من العقل مدفعه عند النظر في خبره عماد عليه كتاب الله من ارتفاع تكليف الايمان كما ان
دعوى احتمال كون كل من هذه الخطابات لطيفة من الحكمة ان صدق كل منهما في خصوص كل منهما معلوم القدر فلا يكون
ناكدا مدفع بان البصر من لنا كذا كون هذا الكلام بنوعه مفيد فانه ذلك وظاهر الخبر انه مفيد ما يستحسن حكم جلد
ولو كان المراد اذ افاة غير لكان عادة ما في كتاب الله والتغير بعد جواز تكليف الايمان احسن لم يورد بهذه
الغاية الظاهرة في خلاف المراد كما لا يخفى على المصنف مع ان هذا لو لم نقل بان مع تكليف الايمان على بعض كل احد
لو قلنا به كما هو الظاهر فيكون ناكدا صافا وسهلا هذه الكلمات من اصله ولا يصح استعمال كلمة الايمان من
باء مع انه يتبعه لانه لازم على كل احتمال جعل كلمة من معنى الباء او نكبا هذا الجاز البعيد عن ظاهر اللفظ لا يخلو

من اضرار الجار وكونه محدوقا بغيره المقام ولا نسلم اولوية الجار من الاضرار سيما في المقام وبالحكمة فهم العرف وذو
اهل البيت في هذا المقام بكيفية مؤنة النقص في فهم الدلالة في تفهيد الشيء بالمرتب مع اقتضائهما ان الكلام ذلك لا ياتى
واضح انه لا يحتاج الى التفهيد يقولون ان مقدار الكل بل اننا ان نقول ظاهر الرواية ان امرنا لم يبق فاقول بالمقدور ومنه ان كلا
فكل وان بعضا فبعضا ولا يحتاج الى الخصم المدلول في البعض وخرج بعض الموارد بالادلة غير متنازع من سبيل المقام
اذما من غلام الا وحض مثله المطلق وبالحكمة لا لانه هذه الرواية عند المتأخرين في غاية الوضوح واما الرواية الثانية ففانها لا
في دلالتها ان الظاهر كونها لا للسيببية ومعناه ان الحكم الثابت للمبتسول لا يسقط بسقوط المعسوق وهو مسلم بشرط اثبات
اولا للمبتسوق لا بسقوط للمبتسوق اذ كان جزء الواجب قال ان يعدم سقوط حكم المقدم في التابع لوجوب الكل فلا ريب
انه قد زال جزا لوجوب الكل وان اريد عدم سقوط وجوبه في نفسه فهو غير مسلم حتى لا يسقط او يسقط فالمراد من الرواية
انه لو ثبت حكم المعسوق لم يسقط بسقوط المعسوق لا ينص بحكم المبتسوق وهذا لا يربط فيها بخبره فلو كان ظاهر الرواية اذ اذه الجلس
من المبتسوق والمعتسوق والمراد بالمعتسوق المقدر والمعتسوق المقدر وعقل الا بشرط ان كان كل ميسوسا كان جزء
عبادة او عبادة مستقلة لا يسقط بسقوط المعسوق فتقول المستقلة فيلزم الاثبات بها ولا يربط له بالمقدور واما
المعتسوق فظاهر الرواية انه ايضا لا يسقط بسقوط الجزء الاخر وبغيره فانه يصير مستقلا بعد ان كان متصفا بالجزء في الخطا
لنفس الجزء حكم حتى يبين ان رتبة الوجوب الطبيعي سقط وان اريد الاصل فلم يكن بل ظاهر الخبر علم سقوط ذلك المقدر
ومعناه العرف انه لا يعدم ايانه حال امكان لكل البدن ايانه حال غير غيره ولا التفات فيه الى ان هذه البدن هل هي كانت
الاستقلال او يتبع في هذا معنى في العرف واضح فاذا قال الشارع الجز المقدر لا يسقط بسقوط المقدر لا يربط على كلامه
بحتم ان مرادك بعدم سقوط اي شيء لا يفهم من هذه العبارة ان لا يجعل الجزء التابع في ضمن كل مستقل ابعاد فندفع غير ذلك
قال اذا نعت هذا الكل ففهم البعض مقاسر وهذا مما لا يحل عليه ايدا فمتصور اما الرواية الثالثة ففانها المناقشة فيه ان كلمة لا يرب
اخبار في موضع التثا ولا نسلم دلالة على التجرى وبقولنا لا نسلم كونها التثا لا يكون اخبارا عن طريقه الناس لغرض لغرض
وكلها من المصنف يمكن ان يكون اخبارا عن الظاهر وليس كذلك وروى وصاف لما فهمه الا صحاب مع انه لو كان اخبارا
لكان اخبارا عن طريقه العقل وظاهر التمام العقل بذلك وهو في نفسه كاشف عن لزوم سببها مع اطلاع المعسوق عليه
وتفهمه على ما هو عليه وبعد كونه انشا فاحتمال رافعه مطلقا لوجوبه خلاف المبادر منه وقد فهم في الاصول الجملة
الخبر المستعمل في الانشا ففهم اثباتها مقام الامر ببقائها مقام التهي في العرف ولزوم التخصيص المستحب غير خارج مع مكان
اذا علم ان التخصيص البناء على عدم استحبابا وهو متفق عليه في المشيخ فلا يلزم هناك تخصيص فلو كانا فيما سبقون كلمة
الكل ليست خصبة بالمجوع ولا يتجبالا في احدى بل في الامرين ومع جملة افراده موضع الشارع ووضوح هذه الروايات شريها
وظهور المراد منها كفا ناعا لا بد منه من التعرض لنفي الدلالة ولو كانا شرعا لبعض الوجوه صحيحا للامام فكثير المقابله
واما القسم الخامس الذي يفهمه النظر في اطراف الكلام ان يبين ان هذا المقام قابل للوجهين احدهما القول بلزوم
الاثبات بالمقدور ومن تفهيد المقيد كيف كان عملا بظاهر الدلالة المذكورة التثا والخبر اما في الرابع هنا ففهمه وثانها
القول بان القبول ففهم ان قسم منها بحيث يصير الحكم كصفا مائة المركب الاجزا العقلية يكون المحذور يدين عن غير ذلك
بحيث لو فاته تفهيد لا يفتا في ميسور من المأمورية ولا يفتا منه لا مستطاعا منه ففهم الجملة ليس لميسور من التخصيص
وكذا يدين بغير التفيد لا يدين عن في هذا القسم يقولون المركب يصير له بعد الكل بل هو من ذلك الثاني قسم منها
ليس لك بل هو كما هو عليه خارجية كذا السد فان حقه عبادة عن مرجح السد بالما ففهمه خبران خارجيا

وان كان بعد الترتيب واحد نظير تلك الصلوة في اللباس الفلاني او العمامة في الغلان الفلاني وتطابق ذلك من العنق
الى القدم كالقصور بالنسبة الى الاجناس في العرف بحيث يصدق على المقدور انه منسب من الما مؤبده ومستطاع منه
لا يخرج خارجي ممكن هذا القسم محي في القاعدة ويشتمل الدليل على هذا هو المحرر من هنا عرض الاستكشاف امر فائد
الشعر الموصي على راسه محرر بك الرجل في العبر الشك في ان هذا منسب من الما مؤبده ومستطاع من الما مؤبده وان هذا امر
غير ذلك ومن هنا يبين ان القسم الشاس لا يخرج منه قاعدة النسب والحد او ليس مستطاعا من العرف باعتبار المحرر
لوجوده في ضمنه والشرع ذلك ان المركب من الاجز العقلية بغيره بغيره الحكم للاسم باعتبار ان اصل العرف لا يغير
الاجز التي في ضمن المركب فوات الخرج بغيره فوات لكل ذل وبينا على ذلك لم يخرج فوات في الما مؤبده اذ ان الحكم
كلها مشتركة في حيز الاجناس وعرض من الاعراض فيمكن ان تعدد الفرض اعطاء محله جسمه واذ تعدد الصلوة
بمفهوم اكل الخبز فاما ان لا يفعل بخودك مما يقطع بخلافه وبالجملة كل مقام صا الشريك بعقلها او العقل
بما فوات الفيد فوات لكل لقوات لانهم الشايع للحكم وليس مثل هذه الاجز في نظر اصل العرف جرحي في مفهوم
الروايات ويجري في هذه القاعدة مضاقا الى ان المفهوم من هذه الروايات الاثبات بالمقدور والمستطاع نفسه من دون
انضمام شئ خارج عليه ولا ياتي المركب العقل وتطابقه اذ فوات عند الفيد لا يمكن الاثبات بالبقية الا في ضمنه بخرو
هو شئ لو يدل عليه الدليل فان قلت اذ يجب الاثبات بالمقدور ويجوز الاثبات بالفيد الاخر مقدمه واي مانع من ذلك
قلت ظاهر الروايات لزوم الاثبات بالمستطاع من هذا الما مؤبده والمحسب الوجود في نوع اخر ليس مستطاعا من
النوع بالمقدور بل انما هو طبيعة اخرى غير الما مؤبده وبعبارة انضمام هذا الخرج الى الفيد الاخر المقوم لنوع اوصف
اخر يخرج عن كونه ما مستطاع من الما مؤبده بل حقيقة باهية اخرى سائلة لاضافة الاول والروايات لا تشمل مثل ذلك
فيصرف في ذلك على المشكل بما لا يزيل عليه هذا هو الكلام في جهة الحكم التكليفي واما الحكم الوضعي كالشرطية والسببية
والمناقبية بخودك هل يحرم فيه هذا الكلام ام لا فنقول لو كان شرطا لا يترتب عليه فواجب بان الشرط
مقدمه فالظاهر محرم الكلام في الشرط اذ لو فرض جرح الخرج والشرط فالسقوط بالمقدور من الشرطية بغيره وكما
لا ينقطع انبساط الشرط اذ كانت مقدمة بغيره البعض الاخر وبغيره لا تستدل لان في هذا المقام يستفاد انما هو
في روايته المنسوبة وغيرها سبوق كذا المانع لو كان مانعا عن امر لازم واجبه الاثبات فرفع المقدور منه لازم وهذا
نقل بل زعم ان البعض النجاسة وان كان الياء في انفسها مانعا من الصلوة ويلزم تحقيقها بالفسخ فان كان مما
يظهر بالبرهان ويخود ذلك من الموانع وكذا في ازالة فضائل غيرها كقول المحرر من اللباس كذلك الكلام
في السبب الشرعي اجل هذه القاعدة في هذه الامور كونها في الحقيقة راجعة الى الاثبات بالمقدور من الما مؤبده فان
اثبات ما هو المقدور من شرطه وسببه ازالها فاثباته في الحقيقة بعيدا لدليل ثبت شرط ما يمكن اثباته
المستطاع وما يغيبه فائد وعلى ازالة وبعبارة اخرى بعد تعدد الشرط والسبب في المانع باجمعهما وامكان
البعض يقع الشك في كون هذا البعض شرطا او سببا او مانعا ام لا فاعاد المسئلة بغيره بعدام سقوط الممكن
من ذلك مع غلق الخطاب بالشرط والسبب بعد ثبوت عدم السقوط بثبت شرطية والمناقبية والسببية للممكن
المقدور وبمفهوم البعض مقام الكل بعيدا القاعدة واما لو لم يكن الشرط والسبب المنوع مثلا ما مؤبده
كاسباب المعاصات والصفات وشرائط العقود وموانعها فلا كلام في عدم جريان الروايات الا في المقام واما
الروايات الشاذة والثالثة فليشملها جميعا انما اذا تعدد بعض اجز الشرطية الذباخة او الاصطفاة او العقد والحق

ذلك او وجد بعض مؤلفيها لا يمكن كالبعض الواقع في البر التي لا يمكن الاستقبال فيها وتظاير ذلك في بعض الجواهر
 تلك المبهة وعدم سقوط المتكبر من السبب الشرط ووقع المانع لكن هذا لا ينفك كون ما فيه كافي في الشرطية والسببية
 بل يحتاج الى دليل فعم بعد ما قام الدليل على ان الشيء الفلاني مثلا انقضى في السبب الاختياري سبب شانه في لزوم انقضاء
 ما امكن من شرائط السبب الاختياري وعدمه فقام على المذهب فاضربا للزوم الا ان يكون في الدليل الثاني ما ينفك من هذا
 ان لفظة بعد في السبب الشرط الاختياري لا يند في المعاملات يختارون الى دليل بل على سببه شيء في
 الاضطرار كما شارة الاخر من العجي مقام العرج والعظم مقام الحذاء الذي ومخوذ لك وانما شكوا في الابتنان بما يعتبر
 في السبب الاختياري من هذا البتة فيمسكون بلزوم الابتنان بالمستطاع والمقدور من ذلك فبعضت وتدرج في لا يخلط
 عليك ان من هنا علم ان لو علم فيه العبدية والنوصلية جافه الخاطا ونزوم فيه الابتنان وان لم يدر عليه الاثر بعد
 زوال المقدور وعوض الامكان لا بد لبل مبني هذا تمام المقال على السبب استعنا **عن** ان من جملة الأصول
 المتفق على تشريع اضالة الطهارة وحيث ان الطهارة مطلوبة في مقابل الحدث وفي مقابل الحدث وان كان في كونه حقيقة
 فيها او بخلاف الثانية خلافه فمرف نفق في السبب الطهارة والحدث وقد يقع الشك في الطهارة والشك
 وعلى التقديرين اما ان يكون الشبهة في نفس الحكم او في الموضوع الصريح المصدق الخارج الموجب للشك في حكمه او في
 الموضوع المستلزم بعينه الشك في مفهوم اللفظ وعلى التقادير السبعة فاما ان يكون بين المشبهات علم اجمالي كمال
 ام لا وعلى التقادير اما ان يكون الشك ابتدائي اي من دون سبب علم باحد الطرفين او مسبوقا بالعلم بالطهارة
 او مسبوقا بالعلم بما قبلها من حدث او حيث في هذه سنة وثلاث صورته خاضعة من ضرب الاشياء في الثلاثة ثم المجمع
 الاثنان ثم المجمع في الثلاثة ومن جملة امثلة الشبهة الحادثة الحاكمة من الذكور من طين الا حلال وطين العالم واليه يهتد
 سواء فرضت هذه للشك وكان مع العلم الاجمالي ان واحدا منها موجب للحدث ام لا او فرضت الشك ابتداء او مع سبق
 طهارة نظير الميم الواجد للماء في انشاء الصلوة الغير الممكن من استغناء فانه يشك في ارتفاع طهارة وطهران حكم الحدث
 عليه وعكس ذلك اليهم في سبق الوضوء وجوب الماء فانه محل شك في ان الواقع حكم الحدث ام لا على القولين المعروفين
 وقد تقدم مناقج حقيقة في تقدم الوقت على غيره ومن امثلة الشبهة في الموضوع المستلزم الشك في صدق لفظ الحكم
 على من خرج عنه مدي او مدي في النوم كما يصدق على من خرج عنه مدي في غيره سواء فرضت ابتداء او مسبوقا بطهارة
 او بحدث ومن امثلة الموضوع الصريح الشك في ان الخارج عن الذكر هل هو هي او غير ويحي في الصور السالفة من امثلة
 الشبهة الحاكمة الشك في مجامعة عظيم عرف الجنب عن الحرام وكذا المسوخ ومن الشبهة في الموضوع
 المستلزم الشك في الفاعل وبها المستكرات المابعة من جهة الشك في مفهوم لفظ الخللها ومن الموضوع الصريح
 الشك في البطل الخارج هل هو بول ام لا او في جلد مطروح هل هو ميتة او مدي او في فضله انها ميا بول كالحمار
 مما لا يוכל كيم في فرض الشك لا ابتداء والسبب في فرض الشك في العلم الاجمالي على وقد نسكا بهذا الاصل في
 كثير من هذه علم اشراط المساوي السطوح الكرو عدم اشراط الامتياز في النظم في طهارة البتة لم يغير في المعنى
 التي يجرى وطهارة الماء في الجوف من علو المشبه من ايراد البول والفاضة في الدم امثال شيا وجهه والحواء التي
 لا يلحق اسم وعصير العنب فاغلا والماء والنيك داغيا والمستكر البابس وطهارة البواطن في وطى بل العالم في
 لولا الانجاع للركبة في دخول المجو في الخنثى في طهارة المسوخ وعرف الجنب الجلاء من الابل والخنازير في الماء
 المستعمل في الحدث وقبله في الخنثى في ماء الاستنجاء وغسالة الحمام وسور ما لا يוכל كبحر وسور المسوخ والجلد

احوال
 الطهارة

في استصحاب
الحبشية
المبحث الاول
في استصحابها
الحكمية

واكل الجيف الملا في احد المشبهين والثوب المغار الذي طين الطير في وخرج لاحدا عن محل المعاد او المشبه
به وفي اشباه الخارج وصوره الشك في خروجه عن المعاد او غيره في حقه من طين الدبر والخليل والودي واخويه
وواجبه المنع الثوب المشرى والمشتهى الخارج بعد الاجتهاد وان لم يبل في الدم الفافد لا وضاع في قول المشبه
بالفرجة او العذرة اذ لم يمكن اجتناب في وجهه في دم الحامل والشاك في البلوغ وفي غير الموال في المشبه ما لم يرض
ثلاثة والولادة من دم ومس البنت على قول ضعيف وورث الطهر بول الرضيع في قول وماله في المبييض وسرو
الاجزء الصغار المقتضلة عن الحي فانه المسك والبز من اكله في الخبز والمجهر في المسقوفة وولد الزا في اللؤلؤ
من الكافر في المسك والمجنون من لد الكافر اذ بلغ غافل الخبز في نظائره لك وصفا مما فان احدهما في الشبهات الحبشية وفيه
الاجاز الاول في شبهتها الحكمية بصورها الستة الذي يفتي في ضالة الطهارة فيها الصورها امور احدها
قاله الامثان وبيانها في كرامته بنى ادم وجعل اشرف مخلوقاته واعظمها خلقا لا تنفعا في الارض جميعا
واباحها له وقد حكم العقل بان ما خلق للخل لا تنفعا لا بد من با حنة وما لم يجم ينفع به وكذا يحكم بعد ذلك بان ينفع
ان يكون ذلك طاهرا ايضا اذ لا تنفعا بالنفس واجتاج الانسان اليها وعدم المناصغ استغنى لها بفضله الانقضا
المستلزم لا باخه والطهارة وقد دل بهذا الامثان بانها اخرى في مقامات متعددة ومن اعظم الامثان جعلها
طاهرة غير نجسة وقد يستشكل في صورتي احدهما وجود العلم الاجمالي بين المشبهات بالنجاسة فانه مع حكم
بالطهارة وثانها صورته كون الشك مسبوقا بالعلم بالنجاسة سابقا فان الاستصحاب يقتضي بقاءها في دفع بان
العلم الاجمالي او عن غير الحكم لا يدرى الى ارتفاع الامثان لوجود العلم الاجمالي بين المشبهات غالبا مع ان الامثان
ثابت بالعقل النقل بان الغرض ليس الحكم بالطهارة في موضع محرج في هذه الاستصحابا لانه ثبت بالنجاسة كشا الاله
الواردة على الفاعل بل جريانها انما هو فيها بعد الاستصحابا التبعي موضوع او معارضه بمثل ويجوز ذلك او في بعض
الصو الذي لا يجنبه للاستصحابا في غلى قول بعض كالشك في المنزل وحكم الاجتماع والحكم الوضعي ومطلعا في
على عدم الاستصحابا مع كذا في بعض قد بنا في هذا ما بين احدهما ان ثاغله الامثان لا يجنب في الاله الامور
ينفع بها غالبا واما ما كان قليل لا تنفعا نادرا لا استعمال فلا يجنب في هذا فام يفتي في نفسه كونه ويجايب بان
الاشياء المخلوقة ليس فيها ما يندد الانقضاء بها بل كلها غالب لا تنفعا وليس في الزم عموم النفع لها طهارة افراد الانسا
بل كل منها غالب لا تنفعا لها بغيره من الانسان في بعض من الزمان وهذا كاف في اثبات الامثان وبيان ثبوتها في
بعض الاوقات فاض بالثبوت في الجميع العلم القول بالفرق وثانها ان الامثان يقتضي بان الله تعالى يفتي ان يجعل الحكم
فيها ينفع به الطهارة ولا يقتضي بان يكون الاصل لك بل لعل لا دلالة خاصة وردت فيها حكم بطهارة ويجايب بان
الفرض عدم وجود الدلالة الخاصة في المشكوكات حتى يشك بها وكون الاصل الطهارة هو مقتضى الامثان وينبغي
اذا علم النجاسة ونفقه ان النجاسة حكم شرعي لا بد ان ينفق من الشارع لها احكام كوجوب الاجتناب وجوب الاخذ
عن الثوب البذل والاضل عدم كل هذه الاشياء في ثبوت الطهارة لانها صان لانها ثابته فان قلت كما ان النجاسة حكم
له في ثبوت تلك الطهارة حكم شرعي لا بد ان ينفق من الشارع فكما ان الاصل عدم النجاسة في ثبوت الطهارة الاصل
عدم مقتضى النجاسة فكما ان النجاسة فرع كون لا بد من وجوده في كل من يرفع بالا ضل اما اذا كان حلهما او
وجوبه دون الاخر فلا وبيان ذلك ان الطهارة والنجاسة مثل الحركة والسكون فكما ان السكون عما عني عدم الحركة
وعما لا ينبغي ان يكون الشيء عليه ولا قبل طرقة على وسبب يخرج جميعا هو عليه والحركة كونه وجودي خارج محجج

وجوده الى علمه وسبب قول الاصل علم الحركة فثبت السكون لا يمكن القول بان الاصل علم السكون فثبت الحركة لان ١٥٣
السكون كما ذكر امره في الامتناع لقولنا عدم العلم فكذا في الطهارة والنجاسة فان الطهارة لا تنبئ في العقل
لها معنى الا عدم النجاسة والنجاسة امر وجودي حادث والاصل علم فثبت الطهارة ولا يمكن اجزاء الامة العبدية التي
عدم لا ينفي عدم العلم وبعبارة اخرى ان النجاسة الشرعية لا تمنع لها سوى نجو الاجتناب عن الصلوة معها
والاكل والشرب عن ملاقاتها بطونه او عن نفس الجسد والتمسك بالمسجد ونظاير ذلك ولا شك ان الاصل علم وزود
هذه الاحكام عليه والطهارة في مقابل النجاسة فمعناها عدم بعلق الامر بالاجتناب عن عا فان احكم الاصل بعد
النجاسة فثبت الطهارة وغاية الامر عدم ثبوت الطهارة بخصوصها احكم الشرع لكن عدم النجاسة يكفي فيها هو
المطوون من قبل النظر من بعد فغايته في المقام ان غايته لا ميثاق عدم النجاسة بالاصل فثبت كل الامر فشرط
بالطهارة فانه لا يلزم من العلم على ان يقول لم يثبت شرطه الطهارة ان يثبت من هذا المعنى وهذه القاعدة في صحة
التشريع اما مع سبب الطهارة او التشكك الابدائي مع العلم الاجمالي عند فلا اشكال واما في صورة سبب
النجاسة فيعارضها الاستصحاب فيشكل اجر القاعدة وينبغي ان يوق مع حجة الاستصحاب واجتماع شرائطها من
بقاء الموضوع وغيره يقدم على الاصل لانه بمنزلة الدليل القاطع في الورد المزيل لحكم الاصل واما مع اختلاف شرائطها
فلا عدم حجية مطلق او في خصوص مقام مفروض التشكك على القاعدة الشك في النجاسة بطهارة الملازمة لهذا الشك
وطونه فاستصحاب الطهارة السابقه يقتضي بان المشكوك ليس بجسيم ان كان مجسما لجسم الملازمة بالمال فان كان
بالاستصحاب نفى اللازم نفى الملزم فان قلت هذه الملازمة ممنوعة ولا نسلم ان نجاسة المشكوك ليس لم
الملازمة في محكم بطهارة الملازمة بالاصل وينبغي الشك على ما كان من الشك قلت قد انقضت الاجماع على ان كل جسيم
مجبس كل جسم لا في نجاسة بطونه فثبت الملازمة واجمال بقا المشكوك على حاله مع طهارة
الملازمة انما لو كان اصل بفرض هذا الاصل بدونه فالاحتمال مدفوع والملازمة محتملة وهذا الدليل لا يشك في صحة
الشك ابتداء وسبب بطهارة بلا اشكال ما في صورة سبب النجاسة فيعارض استصحاب النجاسة المشكوك مع حجة
طهارة الملازمة الحكم بطهارة المشكوك باللازم ويجوز في المقام احتمالان ثالث غمال اللازم وطرح الموزوم و
العكس العمل بهما معا وما عليه العمل في مثل هذه المقامات انما هو العمل باللازم لانه استصحاب في طرح اللازم لو زود
الدليل عليه وان خالفه في بعض المدققين من المتأخرين في الكلام في حقيقة الاصول الرابع اصله الا باخذ ذلك
ان الاجسام التي يتعلق به فعل المكلف على امتثال منها ما هو منفعة خالصة عن مآلة الفضل وقد فرغ الاصول حكم
العقل فيها بالاباخذ فاذا اجزأ فيه اصله الا باخذ فلا زعمها الطهارة اذ لا شيء من الجسدي يباح واذا ثبت الطهارة
فيها ثبت في غيرها هو صحيح ايضا الا باخذ بعد القول بالفضل لا يقال يمكن منع الطهارة في غيرها هو ما موردا اصل
الا باخذ باصل ويلحق المقام بعد القول بها الفضل لاننا نقول قد تقدم ان اصلا عدم الطهارة غير صحيح فلا وجه للقول
بذلك مضافا الى ان الحاف مؤرد اصل الا باخذ بغيره غير ممكن للقطع بالا باخذ فيه ولا زعمها الطهارة فليفتح بغير
اصل الا باخذ مع قطعها وكيف يمكن فيك اللازم عن ملزومه الثابت قطعاً فندبر الحاشية في الفقرة اذ لا
شك ان للنجاسة احكاما تكفي في الامتناع بعلق بها كوجوب زالة عن المسجد والاراء ووجوب الاجتناب عنه في بين
العبادات والاكل والشرب في غيرهم بخلاف ذلك بخلاف الطهارة اذ ليس لها حكم لازم تكفي فاداشك في الطهارة و
النجاسة فالاصل براءة الذمة عن هذه التكاليف فثبت النجاسة بانقضاء ازمها وبثبوت الطهارة بارتفاع ما هو متعلق

فبعضها فان قلت جزان اصل البرائة انما هو في الم يثبت هناك تكليف مشروط بالطهارة كالصلوة مثلا اذ منع ثبوته
 الا بهين لا حذر عن المشكوك فلا اشتغال بالعبادة المقتضية للقطع بالامتنان المستلزم للاجتناب قلت ولا اجتناب
 اصل البرائة قد ثبت بالاجتناب وقد ورد في الاصول ورودها على فاعله الاشتغال فالشك في المانع وان
 افترق عقلا لا حذر عن المشكوك لكن اجتناب البرائة بل منع هذا التكليف به خص في المباشرة ورفع المانع مضافا
 الى ان ثمة المطلوب يمكن في مثل هذا الفرع بعدم القول بالفضل على الشك في المباشرة البهيم مراد في المقام كلام
 طويل اعرضنا عن ر الفة الطويل السادس الحصر العقدة وهو ان بين ان الوجه المستوفى صورة امور مستلزمة
 الحكم بالطهارة والحكم بالنجاسة والتجيز بين الامرين والثوقف في البين والاضيق بان يحكم على النصف بالطهارة
 وعلى النصف الاخر بالنجاسة كغرض الامارين في باب الدعوى والفقه والخبر باطل فثبت الاول اما
 الفرع فليس في ردها كما حررناها الامر للشك ومعناه ما لا مانع عنه من شرع واعطى مع وجود المناص هنا
 لا اشكال مضافا الى ان الفرع غير خارج الاحكام الجماعا كما من تحتها ولو عمل بها في الاحكام لا يحتاج الناس امر
 دينهم الى الا الى وصي النصف فيرجع بلا مرجع والثوقف في العمل لا معنى له للزوم بطلان الامور والمقصود التخصيص
 عنه والتجيز في الجماع ومسلمون لكون الشيء الواحد نجسا وظاهرا بالنظر في الاشخاص متعددة اذ اخذوا كل واحد
 خلاف الاخر وهو بين الفسا واما البقاء على النجاسة فيقال لا اصول ونحو الف للاجماع القطعي ان لم يقبل احاديث
 المشكوك يحكم بنجاسته السابع انه لو كان البناء المشكوك على النجاسة والثوقف لا شئ في ثبوت العموم البتة
 وشئ في الاجماع مع انه قد انعكس الامر لا يبق الا ملازمة هنا عطفه لا تافقون الملازمة العادية في الشرعيات معتبر
 لا يزال الصانع اسهل من سجد ذلك التام في جماعات المنقولة عن العباد واحد بعد واحد بحيث لا يشك المنفعة في
 كون اصل الطهارة معتبر عندهم التاسع سبعة الناس اجمعهم فانهم لا يرون بياض في المشكوكات في الطهارة
 والنجاسة ولا يجناطون عنه وليس كذلك الا لا تكثر ان اصل الطهارة حتى يعلم النجاسة العائرة للجماع المحصل فانه
 لا يخفى على من يرجع كلام الاصحاب في الفة انهم لم يستندون في المشكوكات الى هذا الاصل من دون نكران احدى عشر
 الاستدلال فانما قد تبيننا ونقضنا فوجدنا ان ما هو معلوم الطهارة من الاشياء اكثر ما هو معلوم النجاسة غير
 فلو شك في بعض الاشياء فالظن يلزم فيها هو الاغلب الثاني عشر لزوم العسر الرجوع لو ثبت على النجاسة المشكوك
 كانت ثمة كثيرا كثير من جهة منفقان في شرعنا بالاجماع والنصوص كتابا وسنة وقد تقدم بيان في مجته ولا يعارض هذا
 الادلة في جميع صور الشك التي عرفتها سابقا الا صورة سبوا العلم بالنجاسة فان الاستصحاب يقتضي بقاءها وهو
 وارد على اصل الطهارة كما اشترط الثالث عشر وثقة غدا الساباطي هو كل شئ يتطهر حتى يعلم انه قد زهق
 الوارد على اصل الطهارة في كل شئ لم يعلم نجاسة ولا وجه للقول بانه بيان الحكم الواقعي انما يجهل جعله فيها
 بقاءه وبدفعه كله حتى ما يبق من الدلالة فرع كون التطهير القدر حقيقة شرعية في المعنى المصطلح ولم
 يثبت بين معناها الغرض من المعنى الشرعي عموم من وجه لا جملتها في الطاهر النظيف والنجس الوسخ واقرنا ان الطاهر
 الوسخ والنجس النظيف فيحمل اداة المعنى اللغوي بل هو الظاهر حيث لا يثبت على الجواز فلا دلالة فيها على المطلوب
 مدفوع ولا بانه لو كان المراد المعنى اللغوي لم يكن العلم والجهل فيها مبدعيا ولا يصح ان يوقف حتى يعلم انه وسخ
 وثابتا بان بقاء النظافة ومقابلتها الذي طهارة الشارع لانها امران محسوسان في كل احد ومثل هذا الاحتمال
 مما لا يحيط به الجاهل فضلا عن فقيه ومنع مجته بضعف السند مدفوع بحجة الموثقة عند المتأخرين وبالايجام

بالشبهة والاجماع وهما شبهة اورد وهما وجه الدلالة منها ان هذا الرواية محتملة بل ظاهرة فيها علم طهارة
شك في طهران النجاسة عليه فتدل على استصحاب الطهارة حيث ثبت النجاسة فيكون مراد الاستصحاب لا يثبت
بها الفاعل كونه ومنها انه يحتمل لاداة الشبهة الموضوع وانتهى مقام الاستدلال به على الشبهة الحكمية و
الاحتمال مبطل للمشكك ومنها ان كلمة الكل على مقتضى الحقيقة يقتضي العموم فيصير معناه الاستغراق في الافراد
الخارجية الجزئية فلا يصح ان الشبهة الموضوعية الشبهة الحكمية لا يكون في الكل دون الافراد الخاصة ومنها
ان المبادىء من العلم هو العلم القطعي لا الظن الخاص من الابل ولا يحصل القطع بالنجاسة الا في الموضوع اذا امكن
ويشترط على ما هو على سند اود لاداة او معاقلة الخ على الشبهة الحكمية غير صحيحة ومنها ان ظاهر الرواية البناء على الطهارة
مطمئن من كون محض لو كان يشمل الشبهة الحكمية للزوم المقتضى بما بعد التخصيص لا يبعد مع انه مطلق ولو حمل على الموضوع
لبقى على اطلاقه وهو الاصل ومنها ان الحمل على الشبهة الحكمية مشتمل لكونها كبدل الادلة البرهانية بخلاف الحمل على
الشبهة الموضوعية ولا يثبت الحمل على التأسيس اولى من التاكيد ومنها ان مرجعها الشبهة الحكمية فالشبهة الشبهة
للموضوع انما اذا قل من ساقها لعمومها في الظاهر الثاني ولازم ذلك ان يكون كلمة نظيفة في بابها ما هو من افراد
الظاهر وما هو ظاهر بنفسه فقط فذكر ادب ما هو من افراد الغدرا وهو قد بنفسه كلمة يعلم مراد بها حتى يعلم العلم
القطعي في الشبهة الموضوعية وبالذليل الشرعي الظن في الشبهة الحكمية وهو مستلزم للاستعمال هذه الالفاظ في المعنى
وهو امر معروف عنه عند المحققين في الجواب عن الاول بامور احدها ان المبادىء منها الحكم بالطهارة في كل شيء قطعي
والحمل على معلوم الطهارة خلاف الظاهر ثانيا ان كلمة نظيفة في ظاهره والى على ثبوت الحقيقة لبقائها كما ان قوله
صادق فانه معنى ثبوت الحقيقة لبقائها وتالته ان ظاهر كلمة قد يكون قدرا من اصله لا كونه عرضا له
الغدرا ولو اريد ذلك ينبغي ان يقر حتى يعلم انه قدرا وان يحسن وخوها وابعها انه موجب لكون الرواية تأكيداً الى
الاستصحاب والتأسيس وانه منه وخامسها ان الشك من مجموع الخبر عند هذا الغرض غيره وهو المبيع والاحتمال
مضرب منقذ عن الثاني بان احتمال الورد في شبهة الموضوع غير مضرب غايته العموم والشمول كما هو ظاهر
اللفظ وبذلك يثبت المطلوب حتى لا نقول باختصاصها بالحكمة وعن الثالث بانه كما ان كلمة كل لا تستغرق في
فراد الجزئيات وهي لا تكون الا في الموضوعية فكذلك كلمة شيء شاملة لا افراد والافعال وكلمة كل ما هو لا يستغرق
افراد مدخولة كلها كان وخبرها ولا ريب ان اذا قلت كل نوع يقتضي استغراق النوع لا انها افراد النوع فاذا
كان الشيء شاملا للفرد والكل وكان كلمة كل مقتضى الاستغراق في الشبهة مدخولة فيكون المعنى كل مشكوك في
او نوعا شمول الشيء لظاهره حتى يعلم انه يحسن فثبت المقام هو المطلوب عن الرابع بان الخروج عن الغرض الخفية
لا مناص عنه اذ البينة ومخوذلك من الاستصحاب لثبوت الموضوع انتهى وليس لك بقطع فلا يكون المراد بالعلم الا العلم الشرعي
فلا وجه لاجراء الشبهة الحكمية اذ يحصل العلم الشرعي فيها ايضاً واحتمال اخرج مالا يحصل العلم القطعي منه من عموم كل
شيء وازاد ما يعلم من العلم القطعي منه وابقى العلم على معناه الحقيقي مدفوع باننا نقول ايضاً مالا يحصل فيه القطع
من الشبهات الحكمية عن كلمة كل شيء بقى العلم على معناه ودعوى ان هذا مستلزم للتخصيص اكثر مدفوعة بالمع
لبقاء الشبهة الموضوعية والقطعية الحكمية تحت العام وهي اكثر من الخارج بكثير فخصه الدليل ج عن المدعى بتجديد
القول بالفرق بين الشبهات الحكمية مضاعفاً على ان الاخراج عن كلمة كل شيء معقول اذ قبل حصول العلم بالنجاسة
يعلم انه من الافراد التي يحصل فيها العلم حتى يحكم بالطهارة والا حتى يحكم بعدمه فلفظ الموثقة عن الحقيقة في موارد الشك

مطر وعن الخامس بان الفحص هو معرفة الشبهة الحكيمه كل معبر في الموضوع عنه غايته ان الفحص الاولي عن الادلة الشرعيه
 وفي الثانيه عن اهل العرفه والخبره وما تروى في بعض المقامات من عدم الفحص كالدعم للمشيء والبلل الشبهة في الثوبان العلم
 الكاشف معبر في محوه مع لزوم الفحص مضافا اليه فينبغي ان يفرض بتخصيص كل شئ وكلها خلافا لاصل
 فالقبيد اول من التخصيص فتعلم الموضوع والحكم وينبغي في الثانيه بالعرض عن اساس من منع اولويه الناسب على التبع
 مطر مضافا الى ان ادلة البراهين تشمل الموضوع عنه فينبغي على الحمل عليها ان يثبت مضافا الى ان مع تسليم علم اليقين
 في الموضوع على محض الروايه بالحكم بل يثبتها الموضوع على ظاهرها فينبغي للمقامات مع ان اثبات الطهاره معبر
 البراهين وان كان ملزوما لها ومثل ذلك لا يثبتنا كذا وعن السابع باننا لا نسلم كون كل شئ نظيفه فلو لم يستعملنا في معبر
 بل اسندنا في معنى واحد وهو كون ظاهره نجسا بنفسه من افعال الطاهر النجس حيث ان الحكم فينبغي له لا انهما معينا
 مستفلا ان واما كلمة العلم فاللزام فيها الاستعمال في الطن العلم لكنه مدفوع اولا بانه لو اريد الشبهة بالموضوع ايقض الزم
 ذلك لان الظن الحاصل من الحجج الشرعيه معبر في الموضوع ايقض كما مر فابينا بامكان رادع القدر المشترك بين العلم والظن المعبر
 على طريق هجوم الجواز ونظير ذلك شائع في الاستعمال في الشرعيه وهذه الروايه لا شك في شمولها لما لم يكن بالمشبهة
 علم اجالي وكان الشك انما هو او مستوفى بطهاره واما مع العلم الاجمالي او شبه العلم بالنجاسه فينبغي الاشكال في
 ان الروايه مفيدة بعد العلم بالنجاسه والفرض هو العلم بين المشبهة ومن ان استصحب النجاسه فينبغي علمها شيئا فبقا
 ايضا الطهاره وبغيره اخرى بان ادلة الاستصحاب او بين هذه الروايه عموما من وجه فكلما جعل العمل بهذا الروايه يشمل
 العمل بالاستصحاب لكن يجيب على الاول بان الظاهر من العلم النقص لا الاجمالي هو منفي في المقام مضافا الى
 ان الصبر في كل شئ انه قد راجع الى خصوص المشكوك فلا بد في ارتفاع الطهاره من العلم بالمشكوك بالتحجيم وهو غير حاصل
 وفي الثانيه قد يكون ان الاستصحاب لا يفرض الدليل والذات ان الاصل في لواز الخيارات بالعبور به ليعملوا بالاستصحاب
 ممسكا بعبورهم وبالعقود واطرافه في الاوقات والاستصحاب في المعارضه فكذلك في المقام فان طلاق الحكم بالطهاره
 في المشكوك في الروايه لا يفرضها استصحب النجاسه السابقه لكن الحق فينبغي الاستصحاب ان علم شرعي الروايه
 مفيدة لعدم العلم وليس فينا نحن من قبل الخيار لان الدليل لا يجتهد في التوافق هناك دل على لزوم مطر من كون
 فينبغي فلا يفرض الاستصحاب ما نحن فيه من الحكم الظاهريه المتعلقة بما مل مضافا الى اننا نقول ان ادلة الاستصحاب
 لا تدخل فيها حتى يحكم بالمعارض العنوم من وجه ويطهر من نجاسات فانها ادلة للاستصحاب لا انفس الاستصحاب
 والمعارض اصل الطهاره انما هو الاستصحاب الخاصه المقامات الخاصة ويطهر او بين هذه الروايه هجوم مطلق
 الاستصحاب اصله فينبغي فينبغي فينبغي فاما على ان ظاهر الاحكام والاجماع على تقدير الاستصحاب على هذا الاصل
 فلا وجه للوقوف ذلك الرابع عشر من ادلة اصل الطهاره فتبين ان الماء بقوله كل ماء طاهر حتى يعلم انه قد روي بالا
 جماع على هذا الاصل فينبغي في سائر المشكوك كان يعلم القول بالعرف **الحجج الثانيه** في شبه الموضوع المستفاد
 وطهر عنان الماديه الشبهة الناشئه عن عدم العلم بمعنى المفظ كما افاض المفسر لم يعلم ان مناسبا من التبع
 ام لا واليه نجس لو يعلم انها تشمل في النفس سائلا لم يثبت كون معنى اللفظ لغة او عرفا مشبهة او رايه ح
 يرجع الى الشبهة الحكيمه اذ كما تكون الاشياء في الحكم من حيث يفرض الاصول والادلة وعدم الترجيح وعدم وجود
 دليل على احد الجانبين كان قد يكون للشك في شمول الدليل على المشكوك كما مثلناه فاذا دخل في الشبهة الحكيمه
 يوجب منه ما استلزمه من الادلة في اصل مشبهه حكم حرفا يحرف فغلبك بالنامن والاجرا واحدا ان بقا نعتي

الدليل بالرجال للفظ بضم الشكوك فيه من باب شبهه محض فاعلم في الواقع بخس اخل تحت اللفظ وفي بيانه وبين المشكوك
 من اصله فلا محجة فيه الاصول مد فوج بان مقتضى الاصل علم الفرق اذ لم يثبت الجانبة ظاهرة فيجوز فيه الادلة في ذلك
البخش الثالث في شبهه الموضوع الصركه والالهم الملحق بين الميمنة والمذكى البول بين غيرهما كقولهم الماكول
 والفضلة ليس كذلك والاصل فيه انهم الظاهر على الاصول والادلة السابقة وقد عرفت مضى جملة الى انحصار
 دلالة الوثيقة عليه ومنعها بالنسبة الى المقام الاول فثبت الاصل هنا اول في وثوقه في الحكمه مع ان هذا اول وثيق
 وجه اخر وهو انه يحمل مضى جملة من الاخبار بين في شبهه الحكمه في الاحباط ولا احتمال هنا للاتفاق من العلماء
 على البناء على الاصل في الموضوع كما هو المشاهد من طريقهم في الفقه والمعلوم من طريقه المسلمين في الاعضاء والامضاء
 فان قلت ما ذكر من الاصول الاجزاء في ذلك العسر عسر لك كمالها تجري في شبهه العسر محض واما شبهه في
 الموضوع مع العلم الاجمالي بين المشبهات المحض فلا يمكن ذلك لان الاصل في كل واحد منها مفاد في الاصل في الا
 فلا يخرج في اجتنابه والادلة ذلك على الاجتناب عن الجنس الواقع في ههنا موجود في الجمع مقدمه فلنا في شبهه
 المحض كالم من جملة من احدهما من جهة الطهارة والنجاسة والاخرى من جهة الحلية والحرمة والاستعمال اما الثاني فلكلا
 فيه موكول الى البحث في اصل اليزا وهو مقرر في الاصول واما الاول فلا يرتب البناء على الطهارة في كل فرد في الاصول
 السابقة ولنا اول في واحد منها بشئ لم يحكم بجانسه الملائمة في عدم ادلة في الجميع لا في جميع اجزائه بشئ ان كان شبهه تجري من
 مثل الثوب في اعلنا بان الملائمة في فرد واحد على ذلك الوثيقة المذكورة سابقا ولا ريب في المنادى منه العلم المفضل في الفهم
 راجع الى الشئ الخاص لا صلا في معنى حتى يعلم وجوه في بين الاستنباط فيكون كماله بخس في ذلك ووضح المقام الثاني في الشك في
 الطهارة الحدثية وفيه انجاش الاول في شبهه الحكم كاشك في خاتمة المذبح لتعاقب منس الهم من المنبلا عظم وظل في شبهه
 في وطى الدبر من الغلام والحق البناء في على مثل الطهارة بضوء المذكورة في صلا المسئلة ولنا عليه وجوه احدها ان اليزا
 من الاحكام المتعلقة بالحدث في لزوم الاجتناب عن اشياء والادان باشياء من الوضوء والغسل سواء قلنا بانها واجبات لنفسه
 او غيرها مقدمه بدخول الوقت ومطلقا اما على الاول فواضح لانه يكلف وضوء في الاصل واما على الثاني فانه وان كان قد
 يتجمل ان اشتغال الذمة بالغير يفضي اليه البقية ولا يمكن الا بالادان بالطهارة لكما نقول لا فرق عندنا في ذلك اذ
 بعدد الاصل في على خلوا الذمة من المحرمات على الحدث ونحوه فلا فرق في احكامه هذا الدليل يجري في صوة السنة كلها
 سو كونه السبب بالحدث المقدم الاستصحاب على اليزا ان الا اذ لم ينقل نجاسة او فصلنا فيه كما قبل او عارضه استصحاب
 اخر او منع من جزيائه في غير موضوع ونحوه الثاني اما عدم الحكم بالحدث اذ من المعلوم ان الحدث هو الامتناع عن العبادات والاصل
 عدم حصوله لانه فان قلت لا اصل عدم الطهارة في ذلك لا يهتض الطهارة حكما وليس سببا للدخول حتى يمنع واما هو
 عدم الحدث نظره فافترناه في البحث فما جرح في الثالث فاولم يتم في غير هذا الحدث بانه الحاشية الحاصلة عند عرض
 احد اسباب الدال على ان الحدث مسبب عن سبب كذا ان الطهارة لم يكن كذلك لا يوق ان الطهارة ايضا مسبب عن سبب كالوضوء
 والغسل قلنا انهم تركوا في بينهما في الحدث ومنه يعلم انه رفع مانع واما الطهارة في اصله عارضه في رفعه فيقول كلف
 الى ما كان عليه من عدم المانع الرابع الاجماع على عدم لزوم الغسل لا بعد سببا خاصة ولا يزيل الشخص عن وضوءها
 منظر فكذا الحدث لا يصغر غايبه ان الانسان عادة لا ينفك عن عرض احد الاحداث الصغرى فلو فرض في ذلك الشخص
 وعدم صدور حدث اضغر عنه الى ان يبلغ لم يجز في صلواته وضوء الغسل بالاجابة وهذا لا بعد فيه في العلم كون
 الصادر حدثا حكما باصالة الطهارة وهذه الادلة ايضا تبطل الصور الا في صوة سبب العلم بالحدث فيجوز الاستصحاب الا

المقام الثاني
 في البحث الثالث
 الحدث الاول
 في شبهه الحكم

اصل

ان يمنع مانع من مغاير وغير الخامس الادلة الدالة على كون الوضوء والغسل مفيدتين باسبابها خاصة كالقول والنجاسة
ومخوض الدالة بمضمونها على عدم الوجوب بدون حصول هذه الاسباب ومضى فلم يجز لك علم انه مظهر فلم يرد دليل فيه
نفي كونه سبباً لاجلها لا يجزى ذلك وهو الظاهر شرعاً السادس جلا في الادلة الدالة على جواز الصلوة والامر بدخول
المساجد وقرائة القرآن غير ذلك غايته ما دل الدليل على المنع عن ذلك المخرج حتى يظهر المشكوك فيه داخل تحت الاطلاقات
السابع ان انقض الشبهة المحكية بعد طهارة مبينة فاذا ورد عليها فلا ريب ان الاصل بقاء الطهارة فلا ينقضها
وكما لم ينقض الطهارة اذا عرض عليها فليس تحت لو وقع ابتداء بعد الفول بالقرن وبعبارة اخرى لا يكون ناقضاً
لا يكون موجباً لاجتماع الثاني في شبهة الموضوع المستنبط في الحد كما مثلناه في اول البحث وقد مر في الجنبه ان هذا
كالحكمة فيجوز فيه الادلة بما لها من الاخط واحد بعد واحد الثالث في الموضوع الصرف وله صور واحد كما مثل الشك في
الشيء الخارج انه مني ومنه في الحق فيه العمل بالاصل من الادلة السابقة بل هنا بالاولوية وثانيها القطع بمخرج مني
والشك بين كونه مني بدا عن الحق وان الاصل في كل منهما ما مر من الادلة السابقة بل هنا بالاولوية وثانيها القطع بمخرج مني
به لا الكلف لهذا المقام فرفع لطيفة حرجها في شرح النافع من زاده فليرجع اليه وثالثها بقاء الطهارة والحديث
الشك في المناخر وفي جريان الادلة هنا اشكال تام كما لا يخفى في جريان البرائة وجبره غير جبره بعد العلم بالشرطية وحصول
السبب فطهارة كون الشك في ارتفاعه للاحكام معظم الاصحاب بل زوم الطهارة عليه وهذا قولان خزان وتمام التحقيق في الفقه
وبالله التوفيق **مخبر** لم يخرج الاصل السابق الا التماسا المشهوره اذا علمت نجاستها وبها والبرج في الشك في ثابته
الى الاصل السابق نعم قد روي ان الاصل في الدم النجاسة وفواه بعض النجاسات من فلو شك ان هذا الدم من النجاسة الطاهرة والنجاسة
فالاصل النجاسة والوجه ذلك امور واحد لها المحقق المعبر قال كل دم نجس لا دم غير النجس بل جاع علمنا في هذا المبدأ
ثدل بمضمونها على كون المشكوك فيه داخل تحت مورد النجاسة ولا يخرج منه الا ما علم كونه من غير نجاسة في النفس فان قلت هذا
الكلام انما يثبت لو قلنا بان الالفاظ موضوع للا مورد المعلوم او منقضى لها حتى يصير المعنى حتى يعلم انه من غير نجاسة في النفس كما في
خلاف التحقيق فاذا كان المراد به نفس المرفان كان المخصص محالاً لفسط جبهة الغام وان كان مبنياً ومفيداً بالعلم كما اذا
مثل الاما علم كونه من غير نجاسة في النفس شي الغام مجزئ المشكوك وان لم يكن مفيداً به كما في اكرم في عينه لا الطول في ما شكك
في وثبانه طول الم لا لا يمكن التمسك بالغام لاننا لا ندرك ان الطول في نفس الامر خارج عنه فلا نعلم دخوله تحت الغام
ايتم فكيف يمسك بالعموم قلت في الفرض الاخر هو محل البحث ان اختلفوا في ذلك لكن يمكن التمسك بالغام في الشبهة في
الموضوع لان دخوله تحت الغام والمخصص مشكوك في نفس الامر فعمل بالظاهر للقطع بعدم خروجه عنها فقول في مشكوك
الغام له مطلق لا يرد من يثبت قطعاً ودخوله في المخصص غير معلوم في الشك في طوله فخذ بالتبقي في الحان العلم بالغام
في مثل الغام محل نظر الا اذا روي في الغرض على ذلك وهو محال امل مضاعفا الى ان ظاهر عبارة المعبر كونه على شيئا غيرها
من غير هذه الاصحاب ليس منسوبة اليها المشكوك والمعلوم وانما الغرض بيان الحكم اي نفس الامر في الموضوع فلا يقيد
على مثل هذا لاجتماع وثابتهما فويل بعد السؤال عن ثبوت البنا والصرف العقاب كل شيء من الطهارة وضوء من سوره
ويستدل لان مر في منفاه ومافان وايضا منفاه ومافان في موضوعه ولا تشبه بغيره لانه ان طلاق المنع
مع روية الدم في المنقار يدل على النجاسة والاكمان ينبغي التفتت بها علم انه دم نجس فمن الكلام فيه من جوازه
ان الغرض الغالب للشيخ هو الدم من في النفس ما عدا نادراً فاطلاق ذلك ينصرف الى الغرض المبادر على غايته المطلقا
وثابتهما انه وادى في مقام بيان حكم اخر وهو حكم شور الطهارة لا بيان نجاسته كل دم حتى يدل على نجاسته كل دم

صحا

مشكوك
في
الغرض
من
النجاسة
والعلم
بالطهارة
والحكم
بها
في
الموضوع
فلا يقيد
على
مثل
هذا
لاجتماع
وثابتهما
فويل
بعد
السؤال
عن
ثبوت
البنا
والصرف
العقاب
كل
شيء
من
الطهارة
وضوء
من
سوره
ويستدل
لان
مر
في
منفاه
ومافان
وايضا
منفاه
ومافان
في
موضوعه
ولا
تشبه
بغيره
لانه
ان
طلاق
المنع
مع
روية
الدم
في
المنقار
يدل
على
النجاسة
والاكمان
ينبغي
التفتت
بها
علم
انه
دم
نجس
فمن
الكلام
فيه
من
جوازه
ان
الغرض
الغالب
للشيخ
هو
الدم
من
في
النفس
ما
عدا
نادراً
فاطلاق
ذلك
ينصرف
الى
الغرض
المبادر
على
غايته
المطلقا
وثابتهما
انه
وادى
في
مقام
بيان
حكم
اخر
وهو
حكم
شور
الطهارة
لا
بيان
نجاسته
كل
دم
حتى
يدل
على
نجاسته
كل
دم

مشكوك وثالثها ان البار والصفر والبقا بالمالا كانوا باكون الجوان الذي له نفس ائله فالدم الموجود في متفارقها
 يعلم غالباً ان دم ذي النفس والاطلاق ينصرف الى الغالب للعلوم ولا يشتمل انا هو المشكوك وقد يجاب عن الاول جميع الغلبة
 ويكونا غلبه وجوده والندرة الموجبة للمشكوك انما هو ندرة الاطلاق دون الوجود وبان الحكمة فاضله هنا
 العموم ان ليس هنا فرقة معهود والفرق الفعليين لا وجه لتعلق الحكم عليه فيبغى ان يراى الطبيعة السائرة في جميع الاوقات
 وعن الثاني بانه وادى بيان نجاسة الملاء للدم من الماء الطليل وهو يسلزم كون الدم بما هو دم نجس الا ما قام الدليل
 على خروجه عن الثالث بانه لو كانت الغلبة صارفة لكان ينبغي اذ هو صرح في الجبهة لانه الغالب فيكون مفهوم
 الرابع انه لو لم يكن دم جبهة يتوضو منه ويشترط لا بد من الرواية على مجتهد يساير الدماء السائلة غير الجبهة والمساء
 في النعيم الى الاجتماع او دليل اخر يرجع عن الفرض ان الكلام في الاستدلال بالرواية وفي ما بعد في المطابق للدم
 السائل فقد اسقط اعتبار الغلبة الصارفة فلا دليل على محضها سائل فيبغى النعيم مضاف الى ان لفظ البار
 والصفر انما هو السؤال الجواب انما هو عن عموم الطهور فلا وجه لجعل ذلك ونشهد لذلك الثالث صحاح من يعقوب
 الرجل يكون في ثوبه فقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فبغى ان يغسله فيصلى ثم يركع بعد ما صلى في الغسل ولا يعيد صلوة
 الا ان يكون مقدار الدم بهم مجتمعا يغسله ويعيد الصلوة فيبغى ان يغسله فيصلى ثم يركع بعد ما صلى في الغسل ولا يعيد صلوة
 جميع افراد الدم خرج ما علم كونه طاهرا في المشكوك داخل فيه واحتمال اذاه العمد فيكون مدخوله النكوة
 الدال على الوضوء حتى يكون لتغيره الفقد وهو خلاف الوضع والاصل والوضع التركيبي في العمد غير ثابت وعوض
 ان ظاهره ان الاستنفاد العمومي فيمل ما كان طاهرا به فلا وجه للعمومي فيمل على العمد مد فوجبه بان غايته
 التخصيص فلا وجه لاجراء ما لم يدل عليه دليل ودعوى الغلبة في التخصيص البه منوع فقد بر الوابع صحاح
 اسم عمل الجعفر في الدم يكون في الثوب ان كان قل من قدر الدم لا يعيد الصلوة والوجه ما تقدم في السابقة
 الخامس حشده محمد بن مسلم الدم يكون في الثوب على ما في الصلوة قال ان رايك عليك ثوب غير طاهر وصل
 السادس وانه ان بصرت علم الدم في ثوبه قبل ان يصلى فبغى في صلي عليه الا غايته السابع روايته جيل باسان فيصل
 الرجل في ثوب فيه الدم متفرقا ما لم يكن مجتمعا قدر الدم والوجه في الجميع ما مر الثامن الاستنفاد اذا غلبت النكوة
 كونه من شئ النفس بما يباشر المكلف والظن يلحق المشكوك بالغالب في هذه الادلة ينقطع اتصال الطهارة الا ان في
 الاعتماد على هذه الادلة نظر ببيان من جهة عدم وضع الدلالة كما لا يخفى على من لا حظا الحق في الملاحظة مضافا الى
 ان صاحب الجمل يقول في الاجتماع على طهارة المشكوك من الدم وان كان يمكن المتأقضية باحتمال كونه من الاجتماع على
 اتصال الطهارة لا الاجتماع الخاص خصوصاً مع ما في كلام جماعة من المحققين من نفوذه اتصال النجاسة في الدم
 والمسئلة محل اشكال فلو ثبت في الطهارة شرح النافع اتصال النجاسة وهو الاوقوف بالاحتياط وان كان القبول
 به مشكوكا فيقول من اصول الرواية على اتصال الطهارة الحديثة فاعده الامكان في الحيف فلو شك في كون
 الدم الخارج حضا او لا بفعل فاعده الامكان ويحكم بالحض فيه وان كان الاصل الاول في الظاهر الكلام في هذه
 القاعدة يحتاج الى بيان امور الاول ان المراد من الامكان ما هو الامكان الشرعي العقلي فالجواب فيها ثابت
 امتناعه شعرا وان ممكن عقلا فلا يجزى في الدم المشكوك فيه في حالة الصغر كذا فيما بعد الباس في الحاصل على القول
 بامتناعه وان كان الاقوى خلافه وفيما زاد على اكثر المحققين لم يتجمل اقل الظاهر كذا فيما بعد فيه التوالى في غير
 من الشرايط المعينة الثابتة شرعا فان كل ذلك مما دل الدليل الشرعي ان ليس نجس فيكون كالمعد وعده حبيته

كدم الجرح والفرج والعدرة وغير ذلك والادلة الالهية الدالة على الامكان لا يشمل مثل ذلك الثاني ان محرم فاعده الامكان
انما هو في الافراد من الدم الطاملة لكونه حبضا وغيره حبضا باعينا بنفسه لا باعتبار احوال المرأة وبعبارة اخرى فيما كان الشك
ناشئا من نفس الدم لا ناشئا عن احوال المرأة وان كان موجبا للشك في الدم اية وفيه ثلث لا يجوز فيها ان كان الشك بين
الامكان والامتناع بان يكون حكم طرف الشك وجبا لا امتناع المحض بل ان كان الشك في الوجود والعدم
فلا يجوز في الختي فان الدم فيه وان لم يكن ان يكون حبضا لكنه باعتبار امكان ان يكون امرأة لا رجلا ففي الحقيقة يكون
الشك في هذه الدم من جهةين احدهما الشك في كونه اثنى وعدمه وبعد كونه في الواقع اثنى اية الشك في كون هذا الدم
حبضا وعدمه وان كان يرجع المال الى الشك في ان الدم حبض ام لا وذلك فيما لو كان لا ينفك مشكوك بالواقع والعدم
او مشكوك بالناس في عدمه فان الشك من ثلثان احدهما في فاعله المكلف المحض وعدمه وثانيهما في كون الدم حبضا
وعدمه فان اعتبارنا المستطاب الصغر واستصحاب العلم بالناس كالأول بالمتنوع اذ مع الصغر ولو شاع لم يمنع الجهر
وكذا الثاني في الحكم بالناس لم يثبت شرا عا في غير ثلثه فيجوز فاعله الامكان في الثاني لزال الشك في فاعله المكلف
بالاضطرار لا يجوز في الاول لثبوت عدم الاهلية ولولم يعتبر الاستصحاب في جهة المحض وان اعتبرناه بالنسبة الى الاحكام
الاخر نظر الى ان المحض منقطع مع الصغر اذ في وهو مشكوك ومكرو مع عدم الناس واقعا وهو لم يثبت ضار وهذا الشك
واقعا بين الامكان والامتناع فلا يجوز فيه فاعله الامكان على ما يقتضيه دلالتها وهذا كلام بالنسبة الى الد
المشكوك بغير وجه من الرحم او من خارج من جهة انه هل هو من افراده الدم الممكن او اياه من الاحكام والامتناع كما
الامثلة الشا فوى بعض شائنا المعاصر من عدم جريان فاعله في الامكان المحض انما هو في الدم الناجم
من الرحم واما الخارج في محرم فهو منقطع فلو شك في غير وجه من الرحم ضار الشك بين الامكان والامتناع وهو غير بعيد
بالنسبة الى الاعتبار لكن الادلة الدالة على فاعله الامكان مطلقا تشمل مثل هذا الفرض المعتمد ذلك انما هو دليل
وان كان هو بغير مثل الامثلة السابقة في ذلك والذي يقوى في التطهير فاعله في ذلك هو في بعض الازهار
ان كل دم شك في كونه حبضا يدور بين الامكان والامتناع اذ هو في الواقع لو لم يكن حبضا يمنع كونه حبضا
فاي فرق بين هذا وبين الامثلة السابقة وهو ناش عن وضوح التطهير في بعض الامكان انما هو احتمال
الشيء للطرفين واما امكن كونه حبضا في الواقع وعدمه فاحل طرفه وجود والاخر في الاول واجب الثاني منع
بجلا في مثل الختي فان الشك فيه اولاه كونه امرأة وعدمه فلو لم يمكن في الواقع اثنى فهو منقطع ولو كان اثنى فهو ممكن لانه
حبض فالشك في المحض هنا في ثلثين احدهما في مكانه وامتناعه ثانيهما في كونه حبضا وعدمه وذلك واضح
عند البينة والثالث ان محرم فاعله الامكان مالم يرد فيه نص على ما ذكرنا ذلك فلو كان مورد الامارة لم يعمل
بفاعله الامكان كما اذا شبه الدم بالعدرة فان الشايع جعل الميزان في معرفة الطوف وعدمه واشتباه الفرح فان
الميزان فيه انما هو الجواب كما دل عليه الرواية على اختلاف في عبارتها وعمل بها الاصحاب في التعارض بين ما ذكره
الامارات في بيان دلة الامكان عموم وحضور مطلق دليل الامارات في الخص منها فيعمل به نعم يعتبر على الامارات في
مقدار ما تشمل دليلها وفيما عد ذلك اية بكون فاعله في اعتبار العلم بوجود الفرح والفرج بخصوص لاقتضا
للبك وكون الشك ابتدئا او عموم للشك فيها اية والمستصحب المحض والفرح وضوح العلم بالامتناع والتعاقب وغير
ذلك من الاحتمال المصنوع كلام طويل وهذا فرع عنه لطفه وشيئا انما شرح النافع من اراءه وانظريتها
فان فيها مالم يسبق اليها سابق وبالجمل فاشتمل دليل الامارات من صور المسئلة بكون ايهما واما خرج عنه نظر الفقيه

البينة فالجميع الفاعل كما لو لم يمكن الأخبار بالامكانين من أصل الخبر فلم يتمكن كل واحد من بعضه من بعضه منطوقا
 فتعارض الفهم ومنه في الخبر فيجب ان يكون الفاعل في ما ذكرنا كفاية لمن دربه وهذا كآدم وهو ان بعد ما ذكرنا من
 من تقدم الامارة على الامكان فلهذا الشارع جعل الاوصاف اما في عند الاشياء بالاشياء كما جعل الامارة
 للفرقة والعند فلا ينفى مورد الامكان ولذلك ذهبنا عن مرده في المناجزة الى اعتبار الاوصاف والفرق ولم يجعله
 مقصورا على الضبط في ذلك العلم بالامكان لكثرة الاخبار المطلقة الدالة على اعتبار الاوصاف والحقائق ان يكون اولئك
 غير مانع من الفاعل لوجود مقام لا يمكن فيه التميز الاوصاف المتعارضة او وجودها في جميع الدماء او فسادها في الكل او
 عدم امكان الملاحظة ونحو ذلك ثانيا لما دللنا عليه على كون الصفوة والكثرة في ايام الحوض حصصا كما ينبغي ذكرها وبيان
 المراد منها على ما ذكره شيخنا الطائفة فادلة الوصف غير باقية على حالها مع ان في ادلة فاعله الامكان ما يمنع من اعتبار الاوصاف
 كما يستعمل في الفاعل لافراض الفاعل مضافا الى ان المتعارضين ادلة الاوصاف وادلة فاعله الامكان اما هو بالعموم
 وجه ادلة فاعله الامكان على الحقيقة وان لم يكن وصف ادلة الوصف على الحقيقة وان لم يكن امكان والجميع مع الفاعل
 لكثرة المرجحات من القوى والنسبة فادلة انها كما استسمع وقد يتجمل ان ما خرج عن الامكان فكل الدليل على علم
 فهو خارج عن دليل الوصف بفاعله الحقيقة فيكون ذلك الى كون دليل الاوصاف الخصة مطلقا لبيان الامكان
 فيما لا وصف فيه وعدم جريان الوصف في الامكان فيه ولكن نقول المميز في الفاعل ما هو الملاحظة الدليل في نفسه
 بعد ورود الخصة فينبغي على احدهما على ان نقول ان ادلة الاوصاف متبينة لافاقية ذغابة ما ذكرنا ان الحوض خارجا
 يخرج بحرفة ولذع ودلالة على عدم كون ماسوا خضا انما هو بالمفهوم الضعيف ليس في الروايات على ما ذكرنا
 ما يدل على ما لم يكن كانه لو لم يكن حوض فلا مانع من كون الوصف مارة حيث وجد والامكان حجة ايضا فيها الواسع
 الوصف دعوى ان صدور هذه الاوصاف في بيان ما فيه فندل على الحوض من تلك الجملة مد فوعده بان المعلوم كونها
 اغلبها ولا فاعله يعلم كون الدم حوضا مع فوائد الاوصاف كما هو معلوم من حال النساء فان الحوض على ما حققه الفهم
 من الموضوعات الجملية فان يقر فيه مع انه قد يتخلف الاوصاف الامزجة من الواضح عدم كون ذلك هو المعنى الكلي فالقول
 بان المشكوك فيه يدل وحكمه مدار وجود الاوصاف وعدمه مع العلم بان الاوصاف قد يتخلف بعيدا عن تلك الفهم شيئا مع
 وجود الادلة القوية على اعتبار فاعله الامكان الرابع في الدلالة الدالة على فاعله وهي امور احدها الاجتماع بقول
 في المعنى والمنه على كون ما بين التثنية والعشر حصصا على الاطلاق فيشتمل في الغادة وخارجها والمعلق منها و
 ما اشتمل على الاوصاف وعلى مخالفتها بان في عمما المحقق الثعبيم للواجد للصفة والافاقية لها وهذا الاجتماع وان لم يكن
 عاما لكن يثبت باحد وجهين احدهما ان الظاهر من الحكم بالحقيقة انها هو لكونه قابلا لان يكون حوضا ولا وجه
 له سوى ذلك فلكل فيما عدل الفرض مورد الامكان وثانيهما ان لفاضل ان الدلالة بان دم يمكن ان يكون حوضا فيكون
 حوضا وظاهر هذا التعليل ايضا نقل الاجماع على الفاعل ولو كان محض بعيد في المقام لما كان لهذا التعليل بعدد
 الاجماع موقع فالنسابة في سائر موارد الامكان لا بأس به مضافا الى الشيخ المحكي في الخلاف على اعتبار الامكان وان خالف
 الوصف بما في ذلك من زيادة بيان بعد وثانيها الشهرة المحكية في كلام الاصحاب على العمل بالفاعله وهي غايتها في الجملة
 المحكي ومجمل الاخبار الدالة على فاعله وهي محصلة كما لا يخفى على من لم يخطأ بها الاضحاب ثالثها ان الحقيقة في
 دم النساء ونحو هذا لا يصلح بوجه احدها القلبة اذ لا شبهة في ان الفاعل الدم الخارج من المرأة انما هو الحوض والاشياء
 ونحوها نادرة بالنسبة اليه فالمشكوك فيه بل هو بالغالب ثانيا ان دم طبيعي مخلوق باصل الخلق لا يد على الدم مستكون في الفهم

جعله الله نعم الاستعداد الرحم ولعلنا ما دام في الرحم وبعد خروجه اليه بيسر فيه لينا في ندى مريم فاعدا يحصل من غير
 من خرج وفرح او غير ذلك وليس يجوز لا ابتداء ابتداء بالاضالة الطبيعية وكل ما عدا فهو خلاف الطبيعة وكون الدم الخارج
 طبيعيا ارجح في النظرين كونه على خلاف مقتضى الطبيعة وثالثها انه لما كان ما عدا من الدم ما يحصل لعله خاتمة فني شدة
 في ذلك فالاصل علم حذر هذه العلة فيبقى كونه غير المحض متفق عليه بالاصل فيحصل ذلك لان الاختصاص في ان يرجع هذا
 الوجه لنا في نظر ان يكون المناط فيها الطبيعية وعدمها فلا وجه لعدمها وجهان في تاسيس اصل لا نألفون ان الدم في الرحم
 الاول ليس في العلة الخاتمة بل في المراتب الطبيعية على خالفها بمعنى ان طبيعة المراتب ما علم كونها ما يتكون منها الدم ونخرج
 فالاصل بقا هذه الطبيعة والاستعداد فان قلت ان كون الدم غير المحض لا يفي استعداد المراتب المحض استعدادها لا يثبت
 كون الدم منه فالدليل على هذا الوجه بغير علم قلت كما ان الطبيعة تقتضي كون الدم تقتضي خروجهما على مقتضى الطبع
 فيكون خروجه دم المحض ايضا من مقتضيات الطبيعة فاذا اشك ان هذا الدم من مقتضيات الطبع ام لا يقتضي القاعدا كون
 الخرج بمقتضى الطبع فندبرجد وانما هي الادلة على القاعدا فادل من الروايات على ان الدم اذا تقدم على العادة فهو
 محض وان كان يوصف لا سيما في كل ما هو ظاهر اطراف بعضها وصريح بعض اخر مع ما فيها من التغليب ان العادة قد
 تقدم وقد تناخر وبانه بما يجعل الدم ولولم يكن الامكان مفسرا في الحكم بالمحض لم يكن الحكم بها وخصه مع التقدم على العادة
 سيما مع مفارقة العادة الموجب للظن بعدم المحض في مقتضاها كونها في العادة فلا خارجها مع ان التغليب بالتفصيل
 دليل على ان حمل التقدم الدم على العادة كونه المحض هو المراد بقاعدا الامكان فندبرج خاصا مسما فادل من الروايات
 الكثيرة على المحض مجرد رؤية الدم منها الجمل المعمول به عند ابي ساعدة في اصابة الدم شطر ومنها في قوله عاينا فطرها
 من الدم وهذه الضوابط تدل على ان الدم الخارج مبني على ان يكون حيا حتى يعلم انتفاؤه باخذ الشرايط ونحوه ولولم يكن
 القاعدا في الحكم بالمحض مع الامكان لكان ينبغي الاستمرار على اعتبار حتى يعلم البطلان سادسها الاخبار الدالة في ذات
 العادة على انها اذا رأت الدم فيما بعد العادة بشرط العا والستشر حتى يكشف الخرافات الجاوز عن العشر وليس لك الا
 الامكان المحض بل هذا يدل على قوة قاعدا الامكان الذي لا ينشأ عن العادة يقتضي يعلم كون ما بعد ما حيا فاعدا في
 الشارع هذه الامارة القوية في بقاء الامكان فاذ ليس الحكم في غير العادة في العلم بالامكان بالاولوية لانه بلا معارضة
 منافض بر سابعها ما ورد في الموقوف المشهور بخبر ان الدم قبل العشر من المحض الاول ليس له العلم بالامكان
 ودعوات ذلك دليل في ذلك بعد ما بين العشر مدفوعة بانهم من ذلك ان ليس البناء الدم على الطهر حتى يظن بغيره
 حيا فاعدا مل وتامتها روايات الامارة في الفسخ والعذر فانما ذلك على ان الدم المطوف من العذر والخارج على
 الابرار الايمن على الخلف في من الرواية مخرج وما سواها دم حيا مع انه لا ملازمة ولا يكون منطوقا ولا يكون
 حيا اليه فكفاء الشارع في المحض بفقدان ما في الخلف دال على ان كان كانه المحض مع ما في الخلف الى ما في
 دال عليه وما سواها روايات الدالة في الحمل على ان الدم الخارج عنها محض شراب الباءة مع التغليب فيها بان الحمل
 ربما قد في الدم فان ظاهرها الحكم بالمحض والاحتمال سيما مع الحمل الذي لا يتوقف على المحض عما لا يثبت في الشك
 على ان المحض لا يجمع مع الحمل وجعلوه كالصغر والبأس فيها يعلم منه بالامكان بالاولوية الطبيعية وعاشها ما ذكر من
 الروايات على ان الصغر والكثرة في ايام المحض حيز المراد بايام المحض كقصر الشيخ المبسو بايام الامكان المحض واما
 العادة ومع تفسيرها بايام الامكان على الاطلاق ادعى الشيخ الخلاف عليه الجماع مضافا الى ان روايات الوصف تارة
 في مفاها خاصة ومقتضى القاعدا الاضمار فيها على موارد ما فلولم يعلم بقاعدا الامكان لغير ان المفاها شحا

عن البيان والبناء على الطراز حتى يعلم الحبيضة عما يقطع بنفسها بعد ما حطت هذه الأدلة وقناوى البصائر فلا وجه بعد
ذلك للمنافسة في القلب بانها منع حجبها وبيانها معارضه بالظن الحاصل من فقد الصفه فان القلب في مثل المقام محذور
الصفه كما قرناه ليس فانه للعقد بل وجودها المأذون للوجود بل قد عرفنا في ثبوت الحبيضة بدون الوصف في باب الامكان و
في باب العاده مع ما هو معلوم من طريفه النساء الا من يعرف من خبض من الخلق الوصف كما لا يخفى بدعوى ان اجتماع
الفاضل من شخصين في العشر وهو مسلم والنصوص الا عليه ايضاً مع ان المحقق الذي هو داخل الاجتماع منع من شخص
البناء ان يجزئ في الدم ولم يفل عند فقد ماؤه العذرة والفرق بالحبيضة في الغرض لا استفادته من التعليل ودعوى محذور
الفرق بينهما وبين غيره فما لعل توقفه في المبدأ لتعارض الأدلة او لوجود دليل على عدم الخبض راجع في نظره كما قال بعد
اجتماع الخبض مع الحمل الدليل وهذا لا يمنع من اعتبار ما عده الامكان والنظر في اجتناب التقدم على العاده بان ظاهرها
كون الدم واجداً للوصف بدعوى ان لفظ الدم ظاهر في الاسود والحاد العبيط ومسوا لا يشتمل لفظ الدم سافط حاداً و
ظهور لفظ الدم في المعنى الاعم من اجل الصفه وفاقدها مما لا يمكن انكاره وورد واجتناب الخبض الصاعده في مقام بيان حكم
اخر وهو كون الخبض مظهر للصورة لا ينفك في دلالة على اجتناب الخبض في قوله اي ساعدت ان الدم فقط شامل في ثبوت الدم للشك
في حبيضة مع انه امر بالافطار وليس الا لانه خبض شريعاً ان يجوز للمعارض اجتناب الاستظهار غير الدلالة لها على الامكان
كون الموقوف في مورد الاجتماع غير ماؤه للاستسماض على غيره ودعوى ان الفرض في صورته الاشياء بالفرقة ولو ثبت في
صورته الاشياء فاذا انتفى ذلك يفقد المأذون بعين الحبيضة مدفوعة بانها خلاف ظاهر الاطلاق في الروايات وضع في
الشيخ الرواية في باب الامكان منع دعوى الاجتماع مما لا ينبغي صدوره عن محصل فان فهم الشيخ ليس الا من استسماض من
النصوص والقناوى اي شيء وثق من ذلك فالعمل بما عده الامكان بعد ذلك هذه الأدلة الطوفية بمعنى والمنافسة
غير مستحقة كما استسماض في بابها ما استسماض في عده الامكان منها فان لم يعل على عاده المأذون او على عاده الاندابة
والاقران وعلى ما في الروايات مع تجاوزه عن العشر من نصف العشر في كمالها فان عده الامكان بفضه بالحبيضة لكن
دل الدليل على الرجوع الى المقادير المذكورة ومنها ما كان في الاوصاف حصل الاشياء بالاستسماض في الدليل على ان
الوصف ومنها الدم المستسماض في الشهر مع فله القواصل بين احاده عن اقرانهم فيكم منه بالحبيضة الواحد في وجه وان
افضت القاعده كون ما بعد اقل الطهر خبضاً اخر ومنها ما زاد عن اقل الطهر من الدم الثاني ثلثه مثوله فان زاد الى العشر
نقص القاعده اقل الطهر الممكن انما من الدماء فان القاعده بفضه بالحبيضة ولكن غير مفيضة لوجوه اخرى قد تكون في محلها في
هذه المناجحة يحتاج الى مجتهدون والغرض هنا تأسيس ما يكون بمنزلة القاعده الكلية وهذه القاعده في خارج باب القاعده
عن مرجع كثيره غامضه من ادعاء قبل اخطاها فابده هي النية لهذه القاعده وهي انه بعد القطع بعدم الحبيضة فاشك
في كون الدم استسماضه او غيره من مالفخر وغيرها فالظاهر البناء على انه استسماضه وهذا ايضاً كفا عده الامكان وادع
على اصل الطهر والمالك في ذلك كون الاستسماض طبيعياً بالنسبة الى غيرها لوجوه من عده الغادل وتكون في اغلب الكفرية مضاً
الى غايته بالنسبة الى سائر الدماء في شاك فيه بالغالب المعناد مع ان الاصل عدم حادثة على اخرى من جهة او غيرها مضاً
الى ان الاستسماض من غير ما في المأذون في باب الدماء كونه اصل بالنسبة الى غيره وكون الدم المعلوم عدم حبيضة محكوماً
استسماضه من ادعاء فلهما او ظاهرهما في الاصل فيهم فانه اذا خلل في اصله يكون بان استسماضه ولا يشك احد
في انه لعدم جرح فينبغي التمسك باصل الطهر بالبناء على الحكم على الحكم بالاستسماض مع ان كون الحكم بالاستسماض بعد
العلم بعدم الحبيضة موقوف في الاقران عند النساء وغيره في ثبوت دليل على هذه القاعده بل هو واضح عند من له ان يثبت

سأ

ولا يخفى أنه من عدم الفرض لهذا الأصل كونه الفقه والله العالم بما يقابل الأحكام **عنه** فدا عتبة العباد كما لا يخفى على من لاحظها الجرد وشروط أكثر من داني العالم بها غامضا هي عليها وقد باني على خلافها وهو عليها وينبش من فروع كثير من بعضها الاصحاب يفتح الضابط في ذلك حتى يرجع في الفروع اليه من فهم المطالب للفقه وفروعها غير الفروع المشكلة العامة المتكفولة في بالعبادة على كيفية مخصوصاته يقع الكلام بالفتنة الى الاحتياط من حيث الأحكام واخرى يفتح عنها بالنسبة الى الموضوعات فمنها مقامان المقام الاول في حيثية الحكم لا يربك الا في العباد على حيثية خاصا فان باني بها موافقا لحكم الله الواقع في اجزاء وشرايطه ولو احص مع اعتقاده بانها موافقة لذلك وامان باني بها مخالفا لحكم الله لم يفتح مع اعتقاده المخالفته وامان باني بها موافقا للحكم الواقع غير معتقد بالموافقة وامان باني بها مخالفا للواقع مع اعتقاده الموافقة فهذا اقسام اربعة لا خامس لها فليست عن الاقسام لما يوضح المراد القليل الاول هو الا في بها مطابقا للواقع مع اعتقاد المطابقة ومنه صورتيهما ان يكون الاعتقاد بالمطابقة على غير ثقل العلم القطعي الوجه الثاني الذي لا يخل من خلاف عادة اذ هو الميزان في الأحكام الشرعية والله ينصرف الى ان العلم في الكتاب والسنة وهذه العبادة صحيحة بمعنى حصول الامتثال وتب التواضع صحيحة بمعنى كونه مستقفا للفضا لو كان لتلك العبادة فضاء لانه ان العبادة على الوجه المأمور به فبذلك الاجر وهو اجماعي عند الاصحاب لا عرف فيه خلافا ولا يعرف المخالف هذا الفرض بين كون هذا العلم ناشئا عن اجتهاد أو تقليد أو وصل للعلم او لفرا من اخرا ليس له العلم بشي وادلة التقليد الاجتهاد اما هو مع عدم حصول العلم القطعي كما يشهد بتقليد الروايات لا يثبت السؤال عن هل الذكور العلم بضرورة عدم العلم فلا بد هل ثانيهما ان يكون الاعتقاد ناشئا عن اجتهاد ظني معبر عنه بام دليل على حيثية وهذا ايضا موجب لحصول التواضع سقوط الفضل لو كان فضا اذ الفرض موافقة الواقع فيجوز وغاية ما تدين في طرية الاجتهاد او التقليد عدم العلم وهو حاصل فقد حصل المأمور به مطابقا للواقع بطريق مجموع من المشرع ثالثهما ان يكون الاعتقاد عن تقليد معتبرا مع الشرط المفروض من حيث الفتنة والمستغنى والواسطة وغير ذلك وحكم هذه كالثانية والدليل الدليل ورابعها حصول الاعتقاد الظني من غير طريق معتبر اجتهاد او تقليد كما لو حصل الظن من مناقبة الاثبات والامتنان او ملاحظة كلام المعلم او مشاهدته الناس او اثره كتاب من كتب لفقه ومطابق لك كما هو الغالب في الاعوام والشا بل في كثير من اصحاب المعرفة والبصرة ايضا فانهم يظنون بمطابقة اعمالهم للواقع من دون اجتهاد وتقليد معينين وليس علما فطريا بل لانهم يجهلون بخلاف كلما التقوا لذلك كما يترجم يرون ويجهلون بخلاف عند الشك في علمهم بالتقوى لذلك غالبا ونظمت بعضهم بالمطابقة للواقع وهذا مفيد للامتثال بعينه حصول التواضع ان المأمور به باو بالتقوى لا عقابا بل عليه من حيث عدم تقليد بطريق مأمور به اذ هو لم يلتفت على التكليف بالطريق كما هو المفروض للتكليف بالانها عجزا عن عقلا ونظرا والعقاب على ما لم يعلم من دون تصحيح على مقتضى قواعد العدل فاحتمال ثبوت العقاب عليه ساقط جدا واما الصحة بمعنى سقوط الفضل لو كان فضا فبذلك قولان ذهب جميع من الاصحاب الى ثبوتها في ظاهر كلامهم فبذلك عبادات الجاهل يرون به من ليس بمفعل ولا يجهل ولا يفصلون بين المطابق للواقع وغيره ولا بين المفص وغيره ولعل هذا بناء منهم على شرطية احد الامرين في الصحة بهذا المعنى والذي يهوى في النظر القاصر عدم شمول كلامهم لهذا القسم والفرق بين مسئلة الجاهل وبين قولهم لا بد من الاجتهاد او التقليد لانهم يقولون بان الجاهل غير معتد بالظاهر من كلمة المعتد وكون علمه مخالفا للواقع فالجائز ان هو صوره المخالف لاه صوره الموافقة قد عكس قول كلام القائلين بعدم معتد به الجاهل الجاهل الغير المفص المطابق علمه للواقع مشكلة بل عكس وكيف كان فالسبغ الدليل لنا على صحة

ذلك وجوه من الادلة احدها انه انما بالما موزيه مطابقا لما في الخلق به مستفاد مطابقة وفاصلا لا امثال فيبقى ان يكون
مجردا والطريق انما عبرة للوصف الماهو الواقع وليس امر بعيد باهوت شرط للتحقق والاصل علم شرطية ذلك للتحقق والبرهان
والنيل على ذلك والاجماع عليه ممنوع بل معلوم العدم وثانها ان الظاهر من طريقه العرف في الغاذه ذلك فلو جعل الماهو في
طريقه الصغر في اواخره ونواهيته فاعتقد العبد على صدق راسمه من غير ذلك الطريق وان في وصفه الواقع لا يحتاج بعد
ذلك الى الاثبات به ثانيا والتمسك في ذلك انهم يفهمون كون الطريق للوصف لا شرط للتحقق الماهو موزيه وهذا طريق لا ينكر
الا ان يعلم الطريق شرط او ثانيا ادعا الا ولو في الشارع فليس عبرة طريق الاثبات والاعتقاد الذين لا يطمئن بهما
النفس غالبا وهو محل للزلل الخطر وجعلها كافيين في الامتثال لسفاه الفضا فاجعل الوثوق الحاصل من الخطر
الامارات الفهم الحاصل من هذه الحطة طريقا للتمسك كافيا بالا لوثوقه والفرض انه وافق الواقع ورابعها الاخبار الكثر
جدا المنتشرة في ابواب لفقه المشتملة على السواهي ان العلم بكيفية اعتقادها السائل فقال لا بأس بذلك مثال ان
يقول شككت في كذا وسميت عن كذا فانك بكذا او كذا في كذا ففعلت كذا فاجاب الائمة في امثال ذلك بالصحة حيث كان
عمل السائل اعجابه وموافقا للواقع ولو كان العمل غير طريقه في كذا باطلا وان وافق الواقع لما كان ينبغي هذا الجواب
كان ينبغي ان يقول عند الصلوة ولكن بعد ذلك ففعلت كذا حال كون السائل على ما يحكم عن طريقه غير
مستبعد جدا اذا الظاهر انهم كانوا يعتقدون ذلك من الطريق ومما رواه عنهم من المشغرين يقولون كذا والا فلا
وجه لكونهم غايين على طبق وجه شرعي ثم كانوا يكرهون السؤال هذه الروايات امثالها كثيرة لا يخفى على من راجع
الفقه وما يوجب ذلك جوابا لا اتمه اذا خالف عمله الواقع بالاغاذه فانه كاشف عن كون علمه على حسب معتقده لا عن
وجه شرعي وخامسها ما هو المعلوم من هذه الحطة الاخبار المذكورة من هذه الحطة طريقه المسلمين كون ثبات المسلمين خفا
وسافا على ذلك فلو كان مع ذلك يجب الفضا لا تنتشر الائمة الا على ذلك ولا تنتشر من ذلك بل انما يجب للمسلمين
فاظنه لغو البتة فلو كان ينفق شخص على اجتهاد او تقليد من ادل بلوغه مع انهم يجد ما يدل على لزوم الفضا عليه ولا
اشرا وسادسها ان وجوب الفضا مع ذلك موجب للعصر والرجح الشديد بين المنقذين في الشرع بالنصوص القطعية وبالاجماع
كذلك وقد تقدم محججه وسابعها ان ثبوت الفضا فرع صدق الفوات ومن في طريقا انما هو الواقع في ذلك
على الصحة فنقول ما ان يصد منهم هذا العمل لا يلتفتون الى الطريق الى حصول الوثوق بالحكم ما ذكرناه من سقوط الفضا
والعقاب حصول الامتثال والثواب داعر عن علمهم الانتفاء للمنية وحدهم التزموا لاعتبار الطريق في علمهم يحصل
الاجتهاد والتقليد بالنسبة الى العمل لا الحقل والاطمينان اما الكلام في طريقه فمفهومهم لكيفية الاعمال السابقة انما
هل كانت مطابقة للواقع حتى يدخل في الجحيم السابق ولا يدخل في سبيلهم حكم مخالف للواقع فنقول يعلم ذلك بالاجتهاد
او التقليد للمعتبرين او العلم القطعي لواقع ثابته ثلث صور احدها انهم بعد ما يحصلون الطريق المعتبرين بجهتها او
تقليدا وعلم قطعي يجذبون ما علموا سابقا مطابقا لذلك وهذا قد ظهر حكمه من علم لزوم الفضا وما ذكرناه سابقا كان
حكم السئلة بنفسها وهذا القسم الماهو بالنسبة الى بعض الغايين وثانها انهم يجدوا العلم السابقة مخالفا لما فيه
الان من الطريق المعتبر وهذا هو القسم الذي الذي ذكره فمفهومهم اعتقاد المطابقة وكان مخالفا للواقع وثالثها انهم
يشكون في انه هل كان مطابقا لهذا الم لا والرد بالشك هنا العلم من الظن انه هو معناه لغة ويعبأ اخرى لا يعلمون
ولا الخلق من جهة نسبتهم كيفية ما علموا سابقا في الزمان وهذا وجهها احدها العلم بل لزوم الفضا لعدم ثبوت
البراهنة مع وجود الخطأ الماهو للواقعة للواقع ولم يعلم فاصلها الامر في الاثبات ثانيا والرد بل الفضا او

فان قيل
الاجتهاد
العلم
البراهنة

كان مقصودنا من العلم ان يكون رتبة في وقت معتقدا للباطل بقوله لم يحصل العلم الآن بالخالف غايته الشك
 فيدخل في عموم ادلة عدم الغيرة بالشك بعد الفراغ فلا يوجب هذا بطلان العمل الواقع على وجه الصحة والظاهر هو
 القائلين بعدم المعتد فيه لو شمل كل احدى هذه الفرضين نحو احدهما ان لكما لا يغلب فيه وسبيل العلم اليقيني ولا
 دليل على العمل بما عدل ان جملتها والتقليد فيها عدل فاما غير موجب للخروج عن هذه التكاليف نحو ان لكما ان كان
 في التكليف بالخذ باحد الطرفين فهو في المقام غير معقول اذ الفرض عدم العلم به وعدم خطورة البطلان فلا وجوب
 للتكاليف وان كان البحث في الشبهة المستلزمة للبطلان بدونه فنقول لم يتم دليل على شطريهما وانما هما طرفان للوجوب
 الى المأمور به فاذا حصل الواقع فيهما فلا مانع من صحة بل نقول في حق ذلك ولم ياخذ باحد الطرفين ليعتدل في
 وجوب الشبهة بل من جهة انه لا يظن ان يكون ما اني به مأمورا به فلا يثبت له من هذا الوجه ثبوت ثبوتها فاستلوا
 اهل الذوات كمن لا يعلمون وفارود من الاخبار على الامر باخذ الاحكام من فقهاء الرواية والعلماء الزاهدين في ذهابهم و
 غيرهم والجواب والادان هذه التكاليف لا تغلق الا بالعالم بصدورها واما الجاهل الضعيف فهو غير مكلف بذلك لانه
 مما لم يعلم وثانها منع شموله لمثل هذا الفرض الذي لا بد من العلم في امثال هذه المقامات هو العلم العادي الذي يثبت بالنفس
 ومن حصل له هذا الظن ان من يبرأ من عقلة فلا يثبت له هذه الاطلاقات بعد مثل ذلك عالما باحكام عرفها وثالثا
 غايته ثابت من ذلك وجوب الرجوع الى المجهول غير المجهول ما كون لك شطرا بحيث يزيل الغاية عنه وان فهم العام حكم
 الله باعتقاده ولا يبرأ على طوق الواقع فلم يثبت هذه الادلة وثالثا ثانيا على النهي عن الاتباع بما واد العلم مثل قوله
 ولا تقف على اليسر بل علم ونحوه فانها ناهية عن غير العلم وما يخرج منه فيكون سدا والجواب بان هذه التكاليف لا تغلق
 الا على العالم به ولو اجمالا والحكم الوضعي هو نفسا تابع للنهي فيكون كونه بالصلوة جاهلا بان لمكانه في نفسه حكم
 الوضعي في ان يمتنع ويان كون هذا الفرض خلافا لانه ممنوع والوجه قد تقدم وراجعها ما ورد في الروايات على انه
 لا عمل في الفقه والعقود والعلم واجبا السنة ولا عمل الا بدلالة في الله ونظامه لك وظاهر هذه انما هو لشرطه ومقتضا
 البطلان والجواب ان ما يخرج منه فقه ومغزى واجبا سنة لا اخذ الاحكام عن طريقه المنتشرة المتفاهة عن صاحب الشبهة
 معتقدا كونه المأمور به وهو في الواقع كذلك على ما هو لفرض مثل هذا لا بعد علمه بغيره وبان الظاهر من كون العمل
 بدلالة في الله وظاعته في شرطه الايمان وعدم كون الحكم ما خذ من اهل القياس والاستحسان ولو سلم كون المراد اخذ
 عن ارشاد في الله بعد افتقار لا يثبت الاخذ مع الواسطة داخل في لا لا في الله وليس خارجا عنه ولا يثبت في ذلك
 الناس في الاعمال لا ارشاد في الله لم ياخذ منهم المكلف بالفرض الا باعتقاده ما يثبت في الله من الحكم لا يثبت في علمه الا
 بدلالة في الله دون غيره فلا وجه للبطلان وبالحيلة الحكم ببطلان عباد الله من لم يكن بجهمك ولا مقلدا له مع عدم
 علمه والفتاة باعتبار احد الاقرن وزعمه لزوم تعلم احكام الله واعتقاده انما انما في ايدي الصالحين والعلماء من
 ارباب الدين فاخذهم معتقدا ان ذلك هو المأمور به وصادق الواقع واخذ من المجهول بقوله لا يعنون ان يجهل به بل لانه
 انهم كسائر العلماء واضحاب الاطلاع على الدين ونحوه خط الفناء وليس عليه دليل على عدم علمه بل يباين عن طريقه الناشئ
 وسلفا ولم يكن هذا مسقطا للفتاة لا تنشر هذا الحكم اشد الانذار وقد اشترى خلافا واما حصول التوابع على ذلك
 وعدم ثبوت الغاية عليه فاما لا يثبت فيه القسم الثاني هو الا في الغاية في الواقع معتقدا للخالق ولا يثبت في الغاية
 غير موجب للتوابع لا يبرأ مطيع عرفا وغیرت بالما موري على وجهه فانه من هذا الوجه لا يمكن فضلا عن
 وموجب المعصية من جهة مقتضيه في تحصيل الحكم وتفاعله عن الجبر في سبيل الله واشان وامره وغير مسقط للفتاة

المصنف الثاني
 هو الامام
 الخليل
 في الواقع

ايضا لقوات الامور به عنه فليشمل ادلة القضا او بقا الامر الاول لو كان موضعنا غير موضعنا الوصف فلا زيم
الاثبات على نحو مطابق ومرة ثانيا لمعتقد للتحالف من اعتقاد ان هذا العمل غير مأمور به سواء كان باجتها او تقليد
او باعتماد من الامور الاخر فان كل ذلك سواء في ما هو هذه المسئلة ان لم يكن من الضرورات فلا شك في كونها اجتمعا
فاذا لم يكن للفظية والعقلية غير محتاج اليها القضا الثالث هو لا في العباد في مخالفات الواقع معتقد للباطنية وفيه
صور اختلف بها ان يكون اعتقاده المظانفة على اقطعا من الجماع او غير من سبب العلم وثابتها ان يكون اعتقاد
حاصلا عن اجتها والثبات ان يكون معتقد للباطنية بالتقليد ورايها ان يكون الاعتقاد الظني مع الطريقين
كاعتقاد اكثر العوام والنسوان هذه الاشياء اصل لولم يتكشف لهم الواقع وفي لم اعتقاد المظانفة الى حال الموت
فلا زيم في حصول الثواب علم العقاب واما البحث في القضا عنهم وبعلم ذلك من بيان الحكم في صوة الانكشاف
احتمال ثبوت العقاب على القسم الرابع بل القول به كما نقله بعض الشاخرين اما مني على منع الصغر هو كون المكلف
فاصر غير ملتفت لزوم الاجتهاد والتقليد واما مني على ثبوت العقاب على ما لم يعلم ايها الاول خلاف القرين
وخلاف الوجدان والثاني خلاف طريقتي العدل وبالحكمة لا يهمل البحث في جهة الثواب العقاب في تفصيل الكلام في
محل اخر واما البحث في القضا عنك منها متباين الرابع الاول في علم قطعنا وعما وبه وانكشف خلافا في العلم وحصل
الشك فيه هو واحد بها صوطا بل ان الشك في انها كانت مظانفة ام لا واسحق في هذه الصوة عدم الغيرة
الشك لا في شك بعد الفراغ وقد تقدم في العناوين السابقة ولا علم الا لثبات اليه هذا بالنسبة لما مضى
واما بالنسبة الى ما ياتي فيجب حمل الاطمينان الاعتقاد المعبر عن الصحة حتى يفي بضد الثبوت في ذلك واضح
ومع عدم الامكان في حصول الاعتقاد من تقليد واجتها في استصحاب الحكم العلم السابق والزم الاجتناب
وجها واثباتها حصول الظن للتحالف والحق ان هذا الوجه لا يجزى به اما لان من افرا د الشك للوقوف في البحث
ادلة الشك بعد الفراغ فلا يثبت اليه واما لان الظن غير قاطع على الاحتمال فاحتمال المطابق وقد كان في وقت العمل
معتقدا للصحة فاطعنا ولا يباين هذا الظن في ذلك القطع وفي العلم تقدم هذا على ذلك فيجوز الظن على العلم فاجز
حكم العلم بالنسبة الى ما مضى فوي من اخر اعلم هذا الظن مضاهيا الى ان هذا الظن ان حصل من طريق غير معتبر كاجتها
وعما بقد ثبت اعتبارها بالنسبة الى ما بعد من الاعمال ما بالنسبة الى ما مضى مع صحة عند العمل فلا دليل عليه مع ان العلم
السابق يجزى معتقدا بغير ما فعل على طبقه ولم يعلم كونه مخالفا للواقع وهذا الظن بخلاف العمل بخلاف ذلك العلم
بل احتمال الخطا في هذا الظن اقوى من ذلك العلم فلا وجه لوجوب قضا ما فاني بيئت لالظن ثالثا حصول القطع بالتحالف
وفي وجهان احدهما لزوم القضا الانكشاف علم الامثال للامر الواقع في وجهها في بيان به او ثابت في وجهها
للصواب وثانيهما ان احد العلمين ليس الى من الاخر والبرحيم من غير مرجع غير خاير وكما ان احتمال الجهل في العلم
الاول فكذلك العلم الثاني لعل الاول كان مطابقا للواقع والثاني مخالف له والا فوي جوب القضا لما سبق وما في
محل من ثبوت التكليف بالاحكام واقعا وجهل المكلف غير مستطعن لك واعتقاده بخلافه قائم مقام ما لم هو
والامر لا يضطر الى العقلي الثاني من جهل المكلف لا يجزى الا على حسب علمه ولا يجزى من الامر الواقع في ما لم يعلم
من باخر ان لم يكن تكليفه باعتقاده وقد ثبت في لم يكن مكلفا بالواقع لغير التكليف لا يطاق فلا معنى لوجوب قضا في ذلك
بان التكليف بالواقع ليس مطلقا حتى يلزم التكليف بالاطفاق بل انما هو مشروط بالعلم به فالبرهان علم لم يكن هناك
فاذا حصل القطع بالواقع ضامنا اليه امثال الامر الثاني في الحكم الاضطراري وحوصل الثواب بهذا وانكشف كونه مكلفا

القضا الثالث
هو الا في
بالعبادة
مخالفا للواقع
معتقدا للباطنية
لقه

بالواقع بكلباً معلوماً بالعلم وقد حصل ان كان الوقت بائناً فهو ممكن بائناً وان كان خارجاً فقد فاش عنه ما هو المطلوب
 الواقع فيجيب القضاء والمقتضى الكلاسيك اثبات التكليف بالواقع وعدم مانع من الجهل والاضطرار عنه محل اخر والغرض الاشارة
 الى الملك الجاهل انما بانها ما هو شي وما هو الواقع شي اخر ولا مانع من اجتماعها بائناً في القول بلسان
 احتمال الخطأ في المقام من القول المفروض حصول القطع في نظر المكلف بخطأه في الاول ولا يجهل الخلاف في النظر في الثاني واللام
 لم يكن علمه في نظره اذ احتمال الجهل لم يمنع من كون الاعتقاد علماً في خصوص الواقعة والمعمول انما هو نظر المكلف بنفسه مجرد
 احتمال الخطأ في العلم والقطع مطرد في نظرنا لا يتغير في ذلك وبالجملة فالكلف الفاعل بما الفاعل عليه السابق الواقع فاعلم بقو
 الواقع عنه فليس له عموم ادلة الفوائد على سبيلها وهو الحق والخطأ في هذا القطع انما هو نظرنا لا يتغير
 وهو لا يدخل في تكليفه انه هو مكلف بالقضاء متى ما علم الوقت فان قلت بل القضاء انما يقتضي بعينه مع الوقت الواقع
 كما هو ظاهر اللفظ وهو غير ثابت لاحتلال ما انما في الواقع لتساوي العلمين بالنسبة لاحتلال الخطأ في الثاني
 في معنى الوقت الواقع في نظر العقول المفتي بغيره اخرى لا يشترط في الوقت بالقضاء كون المقام علماً بان هذا الكلف فاعلم
 العمل فاعلم انما هو واقع الى نفس المكلف وهو الغرض عالم بان هذا الواقع فيحكم عليه بوجوب القضاء لا يعلم الوقت وانما
 نحن انما احطنا العلمين المتعاقبين على ذلك المكلف ليس احتمال الخطأ في الاول والى في الثانية وذلك واضح
 مضافاً الى ان صدق بل الوقت يعني عند ذلك وهو معلوم من الغرض فانه لا بعد من جهل المكلف باعتقاده الخلف
 مانعاً من صدق الوقت بالنظر المطلوب بالواقع مع انهم انما لا يقولون بالتكليف للجهل لانهم لا يوافقون الثاني في الظن
 الاجتهادي انما هو الجهد وهو ان كان بطريق الشك فكم من عدم اليقين بالنسبة الى ما يقتضي ان كان يتجهض
 الاعتقاد بالنسبة الى ما بان ان كان بطريق الظن الاجتهادي وهو السمع بالعدل على ان لا يجهل فضاء ما سبق
 ويجهل احدهما الوجه لان الظن السابق كان حجة في الظاهر فانه يكشف عن خلافه فاذا ثبت ان الواقع خلافه حصل الاعتقاد
 بعد الاثبات بالواقع وما انما يتجهض على حجة الواقع فانه كما في ما سادها فيجيب القضاء ولا وجه لنظر الكلام السابق
 هنا من ان لم يكن مكلفاً بالواقع انما لا يطابق وما كان مكلفاً بصدق في اذ فاعلم بطريق دفعه ما اشرنا اليه فانه انما
 العدم لان عدم التكليف بالواقع بل ان الظن السابق كان طريقاً اليه فاعلم بقبضه لم يكشف كونه على خلاف الواقع حتى
 يعلم صدق بل الوقت لان الثاني انما هو محتمل في حال الظن الثاني في كون الظن الاول مطابقاً للواقع
 ولا يقطع بالوقت والشك انما هو الفضا بالوقت النفس الامرية وطريق العلم وليس لظن بالوقت حجة في ذلك فانه لم
 من ذلك انه فائت حتى يجلب القضاء ولعل الخطأ في الظن الثاني ان كان الظن الاول فان قلت نسبة الظنين الاجتهاديين
 المتعاقبين كل لقطعين فكما حكيت في القطع بخلاف القطع بلزوم القضاء فلم يحكم في الظن بخلاف الظن فقلت ان
 طرنا ان الظن لا يوجب القطع بخلاف الظن السابق حتى يعلم الوقت فيجيب القضاء بخلاف العلم بعد العلم فانه موجب للقطع بما
 الواقع فقلت ان قلت حتى يعلم بعد قيام الدليل على حجة قطع شرعاً فيكون كالظنين الوجهين فقلت نعم ولكن
 بالنسبة الى زوم العمل على طريقه لا يوجب ماله بعلق بلقط العلم وقد عرفنا طريقاً منقولاً للوقت الواقع انما هو علم وكون
 الظن الثاني بمنزلة العلم في زوم العمل بعد ذلك لا يوجب كون فوات الواقع فيما مضى مقطوعاً انما الظن بمنزلة النسبة الى ما بعد
 ولا يثبت له ما قبله وهو انما كان كالثاني في نظر معتبر العمل بالاجراء المتعاقبين لا مانع من بخلاف القطع فانه موجب للعلم بما
 احد هما الواقع فيبصر مضافاً الى ان عدل زوم القضاء بالعدل بما قد نعتد عليه الاجماع وان كان بطريق القطع كما لو
 قطع بنفسه ما ظنه سابقاً بالاجتهاد المطلوب اجماع او وصول خبر من موثوقين فلا قوى لزوم القضاء ويعلم

بجهد منافر نام في مقام العلمين وحصول الظن بعد ذلك بل انما هو من بغايل العلمين كونه في الاول ظنا محتملا لا من حسيه
وذلك واضح الثالث في الظن التقليدي وهو انه لا يشك في العلم حكمه ما قرأنا الشك بعد وقوع العمل الا عبره سببها وان
التقليد لا يرد هذا الظن بالواقع بل هو بعيد لا ينافي في الشك اذ ليس الغرض من الشك في وقوع التقليد بل هو الشك في
كون القوم مطابقا للواقع ولا وان كان بالظن لا بمعنى الظن بطلان التقليد بل بمعنى الظن بطلان الحكم التقليدي فيه فبشر من
خارج او بعد ذلك الجهد فان التقليد لا ينافي في ذلك ويظهر بطلان ما مضى الحكم فيه بغيره كعدم الجهد وكعدم لزوم
الفضا والبيان مما امر الرابع في الظن الخارج عن الظن بغيره بل انما يشك في كون ما فعله مخالف للواقع اما بالقطع او
بالظن الاجتهادي كما لو بلغ مرتبة الاجتهاد او بالتقليد المجتهد بمعنى انه بعد حصول احد الطرفين المعبرين حصل العلم والظن
المعبرين الفاعل ما فعله للواقع والخوف لزوم الفضا لجميع ما ذكرناه في العلم بعد العلم والعلم بعد الظن من بقا الامر الواقع اجزاء
انما فعله بحسب ما يقع لزوم تكليفه لا بطلان مما ذكرناه وصدا القواعد فانه قد يقال انه لو حصل العلم بالحق لا يفي بهذا الكلام
كما في نظرية السابفة واما لو حصل ظن اجتهادي وتقليدي بالحق لا يفي به لوجه وجوب الفضا اذ لم يعلم مخالفة ما فعله للواقع والشك
في ظن الواقع والظن بالشك في ذلك الاحتمال المخالف فبما يكون كالظن بعد الظن قد ذكرت عدم لزوم الفضا ولكن نقول
ان الواقع بالنسبة الى التقليد والمجتهدين هو واحد مما اذ هو في الواقع مكلف بما وافق الى المجتهد سواء كان نفسه وغيره
فانما علم مخالفة راي المجتهد فقد علم مخالفة للواقع لان الواقع بالنسبة اليه لك اذ هو مكلف بما وافق راي المجتهد فبما
انكشف انه لم يوافق فقد نفى ذلك الخطأ في ذاته وبغيره اخرى ان المجتهد التقليدي واقع واقعي واقع اضطر الى هو ما فهم
بالاجتهاد والتقليد وهو الذي يسميه بالظاهر العقلي ليس هذا شي فاذ انكشف خلاف الواقع في الاول ثبت ذلك الا في
دونه فلو لم يكن الايمان اما الخارج عنها فله او امر ثلث احدها ما فهم بطابقه ابانة ويخوف من الايمان مع انه كان مكلفا بما
الواقع الى المجتهد فاذ انكشف مخالفة للواقع بمعنى راي المجتهد فقد نفى هذا الخطأ في ذاته لانه ينافي في نفسه
عندهم لو ان مقتضى التقليد والاجتهاد فضا انما انكشف انه مخالف في اصل الواقع اي لزم الفضا ثانيا والسر في كل ذلك انما
في لزوم الفضا وجوب تكليف في الواقع على ما فعله بمقتضى عقده فان ما فعله لا يفي في الاعمال العقيدة ما هو رايه واما الامر الواقع
فيبقي حصول العلم الى ان يمثل به ومن هذا يعلم ان الاجتهاد والتقليد وان كان بالنسبة الى الفاعل فاما ان الواقع
الاولي الاخبار راي بغير ثابت بالنسبة اليه فلو وجد ما فعله مخالفا لاي المجتهد وجب الفضا على مقتضى رايه فاذا ثبت ذلك بغير
مظنون المطابق للواقع فاذ انكشف مخالفة المجتهد فضا وجب الفضا اي كذا ذكرناه في المظن فان هذا العامي بعد العلم يقول
المجتهد بغير التقليد وقد تركه ومن ذلك ظهر انه لو وجد ما فعله او لا باعتقاده مطابقا للواقع فضا وجد فتوى العقيدة
مخالفا للواقع ليس عليه فضا اصلا لان المعبرين هو مطابقا لاصل الواقع ومطابقا لاي المجتهد فذا عجزت من جهة انه جازف
الواقع فاذا علم فلا حاجة الى المجتهد وذلك واضح مما فرناه القسم الرابع هو الذي مطابقا للواقع مع عدم اعتقاده المطابقة
كما لو كان شاكا في ان السوخر وام لا فاني بها فظا بقت الواقع ونظا بقت له وبالجملة كان غير معتقد بان ما انبه مطابقا للواقع
فاني فضا للواقع وقد بان ان هذا القسم غير معقول لانه متى لم يكن معتقدا بالطابقه فلا يعقل منه فضا التفت فلا
يكون مطابقا فضا لانه يكون بدون بنية القبول لكونه بغير ان يفي انما يعتقد لزم الايمان انما يعتقد انما مطابقا
لواقع بمعنى انه مع كونه لا يترك بمطابقه للواقع اعقده لا بد من ايمانه كذا فاني بعد التفت في الحق ان هذا الغرض لو
محقق يرجع الى ان اعتقاده ان هذا ما هو رايه وان كان شاكا في كونه واقعا او ظنا بعد كونه واقعا فيكون قد انفي
بالامور على حسب اعتقاده والتكليف الواقع اي معلق بالعلم فهذا يخرج مجتهد بعد العلم بالواقع ان وجده مطابقا

الواقع الرابع
مطابقا للواقع مع
عدم اعتقاده
المطابقة

فقد اجز عنه لغيره ولا نقضاً عليه الا ان كان مقتضاه عدم فوات شئ عنه واحتمال ان يقال ان الايمان بالواقع لا بد ان
يكون باعتقاده واقع ما مودبه وان كان ظاهراً وانما الايمان شئ باعتقاده ما مودبه بنفسه ان لم يكن واقعاً او مشكوكاً في
الواقع فكونه محجراً عن الواقع على فرض المطابقة ممنوع مدفع جميع شرطية اعتقاده الواقعية وانما اللازم الايمان بالما هو
بمعنى ما هو عليه في الواقع مع قصد التفرق هو حاصل واما كونه باعتقاده المطابقة وغير ذلك فلم يقدّر لئلا على شرطية
وليس ذلك الا كاجتهاد والتقليد للجمهور طرقياً الى الواقع فتضي صاورة العلم بسقط اعتبارهما ثم انه لا فرق فيما ذكرنا من حكم
الجاهل بين ان يكون جهلاً ابتداءً غير مسبوق بغيره غير ان كان نسباً بان كان محمداً الا انه او مقلداً ثم عرض له
الناس عن تلك الاحكام فترى ان ما في يده هو الحكم او خطأ معرفته الحكم ابتداءً او غفلة عما فيها فاذ لك كلمة داخل
تحت الاسم السابق فها حكمنا بانه صحيح مسقط للفتاوى في هذه الاية وما حكمنا فيه بلزوم الفتاوى حكم فيها ايضاً
كل والكلام لتبين هذه الدلالة ذكرناه كلها انما هي بناء على ما ذكرناه من عدم نبعية الاحكام للعلم والجهل بل كونهما واقعاً
مشرطاً للعلم كما عرفنا فلهذا نفى بعض الاحكام الشريعة لئلا على كونها منوطاً بالعلم يعني كون واقعها كك كما
قد انفق في مسألة الجهر والاختفاء والعصر الامام ولهذا يقولون بان الجاهل فيها معتد ولو في خلاف ما هو الواقع
ولعل الشرح ذلك قيام دليل وجوبها انما هو على العلم دون الجاهل فالعلم والجهل فيها متوعان للمكلف كاصل التسليم والضرر
وجودان الماء وفقدانه ونظائرهما من الاحوال الطارئة الموجبة لتغير الموضوع المعتمد وليس في غيرها العلم والجهل متو
لاطلا في الله لا يجوز معني المعذور فيه فاما كون الواقع هو الوجوب على الجاهل ايضاً لكنه مسقط الاعادة والعصا الطمان
الشارع ويحذفها منه وان كان الفرق بين هذين شيئا لا يفرق بينهما وبين الجاهل الا في الواقع عدكون واقعتهما كك فكن
جاهلاً بالجهل لا يجز عليه واضحا كالمعذور فينبصر ان بعد الاضافة المذكورة نقدر على استنباط الفرق في كل
من اخل بشرط من العبادة او شرط من غيرها او شرط شرط او شرط شرط او شرط جازها لاي حكم او سبباً او خطأ او عيباً
ففيه خلاف علمها او ظناً او شك في مطابقة فلا حاجة الى ذكر الامثلة فعلتكم بالنسبة المقام الثاني في حقيقة الموضوع
فتقول انما ان يترك بالعبادة بشرطها واجزاها بحيث يكون الموضوعات المعبر عنها بشرط او جزء او مانعاً او سبباً
لواقع مفهوم ما ومصدراً مع اعتقاده بالمطابقة فهذا الكلام في صحة الايمان بالعبادة على ما هو عليه ولو انقضى عنها
المطابقة كالموضوع في ابتداء اطلاقه او الصلي في ثوب يشك في انه من جنس ما يصلح فيه لا ونظائر ذلك فان كان محجراً
بذلك من قصد التفرق لا بد من بانه ما مودبه ام لا فها دونه فاسد ولو اجتمع معه نبية التفرق كنز في لزوم الايمان بما هو
وهو يصح كغيره باعتقاده المطابقة فان واقع الواقع فقد اجز عن الماموديم لانه في وجهه وان خالف الواقع فها هو
اذ الخالفه انما ان يكون خطأ او جهلاً بالمعنى الاعم شامل للنسب والفقلة وعلى التقليد من امانه اصل العبادة في غير
او شرطه وعلى التقادير ان يكون في مفهوم الموضوع واما ان يكون في مقتضى احدها ان يكون الخطأ في موضوع
اصل العبادة مجتبى كماله لو ظن ان الموضوع عبادة عن غسل ثوب البتة او الصلوة فها عن اعطاء مدين الطعام او الجعك
عن امساك ثلثة ايام ونحو ذلك فاني على حسنة او كان ناذر عبادة واعتقاده الصدق فيبين ان كان صواباً وهذا
العلم ان ظهر خطأ في الواقع فاني فلا كلام في لزوم الاعادة لانه غير محتمل ما مودبه وما في يده هو نفسه من امر حقيقة ولا يفرق
فيه لا يجز عليه في التوابع عليه فيبقى اطلاق اوله تلك العبادة ان شاملا له او معنى فله حج او موضوعاً في الايمان ما هو
واضاحاً ان ثبت في الاعتقاد انه هو فلم يثبت اوله فان ثبت اصل ذلك واضح واحتمال ان المراه الايمان بما علم المكلف كونه
كل وفلا في علمه شرطاً بان شرط العلم في التكليف ليس معناه كونه في العلم ما مودبه بل الماموديم هو الواقع منه ما حصل العلم

فان حصل وهو غير ان لم يثبت ان مبين في خارج الوقت فاما بقاءه من الشئ له فضا الوقت لا اصل له لانه ما حصل
ومثله ثابت فضا الوقت في هذا الموضع عليه الفضا لانه فان منه المأمورية الواضحة في ذلك واضح وثابتها الخطا في
مصلو العباد كما انه كان يدرك ان غسل غسل اليد فغسل فضا وظهر ان غسل كله او كان يعرف معنى صلوة العباد في
مصلو جعفر وظهر ان صل على عبدا ومخو ذلك من اعتقاد انه ما هو ليس من قران المأمورية فضا وحكمه كما في الصلوة الاولى
والبيان للبيان وثالثها ورابعها الجهل والنسيان او الغفلة عن معنى العباد او عن مصلو فضا في شئ اخر مكانها
لغفلة عن اصل المأمورية في المأمورية وحكمه كما في الصلوة الخطا من كون وقت والفرق بين الخطا وبين اعتقاد
للمخالفة الخطا دون الباقي وخامسها الخطا في مفهوم الجرح كمن يكون معنى الصلوة من الاية والركوع مطلقا لا يختص
ان معنى الجرح اعم من الموضع ومخو ذلك فان ظهر خطا في الوقت فضا بالما مأمورية وما في غير غير
الا عن امر الثاني في كون الوقت فضا بعد الوقت فضا ثابت له فضا الوقت لان العباد والعبادة فضا عند فضا
الثالث ومثله ذلك الجهل والنسيان او الغفلة وسادسها الخطا في موضوع الجرح بمعنى مصلو كمن يعتقد صلوة العباد في
فانتهى الكتاب في اعتقاد ان الركوع قد يخطو بهذا الاختراع ان كان يعرف حلا خطا الركوع في غير حصو او وقت غير
ينعم انه وفوق عرفان وفرض واحد من صور الغرام في الصلوة بزم انما للصلوة من الغرام واما ذلك الذي يفرض في النظر
عدم وجوب الايمان ثانيا لعدم بعد الاجل لا امر هو واحد بالاثبات بالعبادة مع العلم بانها ما مأمورية فضا في
لك وليس في ذلك هذا امر هذا بخلاف الاشياء في مفهوم الجرح كما في ذلك فضا في شئ من المأمورية شئ
اخر في غير فضا الامر هناك امر اخر واما في الجرح الثاني في القول بخلاف المقام فان المأمورية واحد وهو الله
فمنه من الخطاب كمن عرفه مصابغة محول على نظر المكلف فكما اعتقد انه هو ذلك في غير وهذا هو مثال لهذا
الامر هو مفيد في موضوعاته الخارجية بالعلم فيصير المعنى ان يكتفي بذلك الله عليه ان كان قد انشأ وليس اصل التكليف
بالمهنية المعنوية حتى يفي هذا الكلام في شبهة المفهوم في فضا في ذلك فضا في شئ من المأمورية شئ
دليل في مورد خاص على ذلك مع احتمال القول بامور الايمان ثانيا مطم وسابعها الايمان بغير مصلو الجرح غفلة
او نسيانا او جهلا ويجب الايمان ثانيا في الوقت وخارجة لبقاء الامر في شئ من المأمورية فضا في شئ من المأمورية
الامر ما هو في خطا لعدم اعتقاده بذلك المصلو بالما مأمورية فضا منها الخطا في مفهوم الشرط كالخطا في معنى الفرق
او العدة في الجرح في معنى سائر العدة او في معنى الاطلاق والاضافة في المأمورية كبقية النظر في نظير ذلك مما لا يحصى
فان ظهر الخطا في الوقت لا في لزم الاعادة في الجرح لا في لزم الفضا لان ذلك يرجع الى معرفة معنى الخطا
ومعرفة بشرطه في غير ما في لزم الاعادة في الجرح لا في لزم الفضا لان ذلك يرجع الى معرفة معنى الخطا
الخطا في حكم وفرضان مع العلم بالخطا في الجرح الاعادة والفضا الاطلاق الخطا الاول وفضا في لزم الاعادة
هذا الاعتقاد لانه اضطرر في غفلة ونسيان عن معنى الشرط او الغفلة عنه او الجهل به وحكمه كالخطا بل او
وغاشرها الخطا في مصلو الشرط كمن عم ارتفاع الجرح فضا او كون فضا في غير مصلو ومظهرها ما هو في مكانه
مباها او طاهر او كون وجهه القبلة ونظائر ذلك مما لا يحصى في شئ من المأمورية فضا في شئ من المأمورية فضا في شئ من المأمورية
النظر عدم لزوم الايمان ثانيا كمن في الخطا في مصلو الجرح في الجرح الا ان يقوم دليل خارج على
الاعادة او الفضا وبالحكمة الشريفة في هذا الموضع عدم لزوم ثانيا عدم بعد الاجل كون الامر واحدا مع ثانيا
عرفها المكلف لكن حيث ان الشرائط والجزاء ليس بها في موضوعها من الشرائع وانما معرفتها وطبقها المكلف

الامانة والا
تخلفات

مما اشترى الله محبت منبنا على عدم جواز الابطال بمقتضى القاعده فيقول لا ريب الا عند الاستغناء لقطع الصلوة الواجبة
 كما وردت في الروايات من ثمانية غيرهم وحفظ المال او غير ذلك مستوفى من العبادات ان يقم بالاولوية لان الصلوة اهمها
 فمضى جاز فيها جاز في غيرها وما علم من ان عند اول دليل على كونها مستوفى كلها اشك من الاعمال في جواز قطعها لعدم وجوب
 دليل على جوازها غير جاز للقطع والافس او كل عند وشك في كونه مستوفى فالصل على نحو ان لا كلام في ان هذا
 ما هو المحرر شرعا والاستغناء به حرام وقد دل على ذلك العقل فان العبد يستحق الاستغناء فيها هو محرم عند من لا يملك
 والعقارب يحكم عقوبته بان ذلك مبغوض عند من لا يملك ذلك العقل فانه على المنع من استغناء المؤمن والبنى او القران ونحو ذلك
 من الكتاب والسنة وهذا لا ينفك عن ذلك الاجماع بل يمكن دعوى الضرر وابقه عليه فانه ينبغي فيه الصيانة والنسب فضل العيون
 الاعوام وعلى هذا ينبغي في فرع كثير من مخرجه ثلوث المساجد والمشاهد المشرفة وثبوتها والبناء والعلماء وحرمة الا
 بهم والتخفيف عليهم والثناء النجاسة على القران او القاعة فيها وكذلك الثمن الحسينية وانواع المأكولات المحترمة وقطاعها
 كثيرة ولذا روي الامانة على ان من احدها الاخرى المالك عدم اعتنا به وحسن الفعل للمنافاة للعظيم في ذلك المقصد
 ليس الامانة وبعد تحقفا سوا كان في ذلك الفعل الصادر او الشرك بعد امانته بنفسه من وجب حثا الى التوبة كالأفعال الشنيعة
 بعد الغالبية التي هي في مقام الامانة كالفاء المحض على النجاسة او القاعة النجاسة على الضريح والحسنة فان هذا الفعل بعد امانتها
 وان لم يكن فاعلم فاصلا للامانة المحض ذلك عرفا او يكون مشركا فبالان يكون امانته او غيره او نفعها الاستانبار
 اضرب الامام او مد الرجل الى القران فانه يمكن كونه عادة او لغرض اخر واستعماله يمكن كونه لاهانة فان لاهنة لاهنة
 والاعراض مجبلة انها كما هو فاعاد المشرك او يكون مما ظاهره التعظيم كالمذبح فان ظاهره التعظيم لكن النية للمحتمل
 ذلك استنزه وتحميها ما وثقها ما يكون الفعل محض في الامانة محتمل في غير ضار فاعاد كما مثلنا به شيئا فانه
 وان عري عن النية لكنه محرم لانه استغناء فاهانة وكما كان ظاهره الاستغناء وان حثا فيه ينبغي اخرا فانه اية محرم
 لم يعلم فيه نية اخرى فمحرم له عن كونه امانته فان لظواهره في غير ظاهره بالاستغناء فان يستحق ظنه والاهنة مستند
 بالاضحى لا الامام ظاهره الامانة لو حثا ونفسها ولكن لو ضربه الاستغناء عن جمع خرج عن ذلك بل بعد تعظيمه وكذلك
 وضع شيء من ثياب الحسين في الدفان امانته محتمل لكن لو ضربه الشفقا لا بعد امانته ونظاير ذلك كثيرة ومن هنا علم
 ان لاهنة بغيره في الظواهر بل بعد عن مقتضاها ولكن لو جرد عن غير تعظيم او امانته فالمنع الظاهر فيكون محرم وانما الجواز
 التعظيم وعدمه فتقول ان قلنا باننا لا واسطة بين التعظيم والاهانة بمعنى ان ترك التعظيم امانته فيكون التعظيم واجبا
 تركه ويثبت بان بوق ان ما شأنه التعظيم لو ترك ذلك بالنسبة اليه بعد تحقفا عرفا اذ ليس لاهانة والتحقيق ان ترك ذلك
 الشيء عن مرتبة وعدم ملاحظة شأنه بل عن مرتبة فان المؤمن في خلاف شأنه اذ هو مجلس ان يقام له ويجعل له قاعة
 مما لمكان فاذا ترك ذلك له فهو امانته بالنسبة اليه ويحتمل فيكون محرم والحج ان ترك التعظيم اعم من لاهانة اذ قد يكون بعض
 افراف التعظيم لو ترك لا بعد امانته وان كان فعلة فقط فينبغي ان بوق ان التعظيم مشر ان حدتها من مرتبة الشيء والسلوك
 معه على مقتضى شأنه ومرتبة عرفا وعادة او شرعا وترك هذا الشيء امانته وهي محرمه وثابتها من امانته اذ على ذلك فانه
 امر مطلق في نوجا عالم فالقيام له وجعل مكان لا يؤول حفظ لم يشبهه وامانته بل في القعود عند غايته المأذات الكا
 معه غايته الحيا ومشاهدة وقت الذهاب خصوصا بعض الثغرات في زيادة تعظيم لو ترك لا يسمى امانته في هذا المقصود
 لا يمكن القول بوجوب باسئلام ترك لاهانة لما عرفت انه لا بعد ترك امانته الا ان يقوم دليل على وجوب التعظيم وقد
 استدلل على ذلك بقوله تعالى ومن يعظم شعائر الله فانها هي اقرب الى القلوب الكلام في كونه دلالته وناكر فيه اللغو بكونه

طويل لا حاجة الى كونه وذكروا ما هو المحتاج اليه في ضمن الوتر والنجف قول قد اورد على لا لانه بوجه احدها ان الظاهر بها
ذكره اصل اللغة والنفس في الشعارات مختلفة لغات وبعدها احدها ان يراى على انما من دين الله وطاعته عموما فبشأنها
المحرمات وهذا على كونه جمع الشعار وهو العلة والاضافة الى الله فكيف فيه يراى مناسبتا وانها ان يراى لبدن
خاصة وثالثها ان يراى مناسبتا للحج واعماله جميعا وابعدها ان يراى من مواضع مناسكة ومعالمة والذي يمكن الاستدلال
به على المدعى هو المعنى الاول وهو بعد المعاني لان الاله الشريف له مقام يبا البدن كما هو الظاهر من صدقها
كل في علمها فانها بعد ذلك لم فيها منافع الاجل مسعى الى منافع البدن من لغيره كونه بخود ذلك الى ان يخرج وكما
قوله ثم محلها الى البيت العتيق على محل الشعار المراد به البدن هو الكعبة او ما يليها من الاماكن كمنى مضافا الى نضج حبث
الغاموس والخواص وابن الاثر الى ان الشعار البدن والجمع شعاير وماعن يترجم من الشعار جمع شعرة وهي البدن اذا اشعر
وشوسنا منها عن الجانب الايمن يعلم انها هكذا وتظهر طلب الاستدلال على ذلك من جهة من المفسرين على الروايات
من تفسيرها بالبدن والعظيم بل عاين السمع في عظم الجدة والمنافع بالوكوب من غير عطفه الى الجمل على عموه معنى غائبا
دبر الله تعالى لظاهر الجواب على ذلك بان المفسرين ذكروا ايضا معنى العالم واداه عظيم معان من دين الله وخرج او غيره وذكر
كون المنافع في الاجر والثواب القوي وكون البيت العتيق والجدة واليه المعنوي وراى ان البيت العتيق على حدة مضافا
كما ذكر ذلك ايضا في الطبري والكاساني وغيرهم فلهذا الامور لا ينافي ذلك مضافا لان قوله تعالى والبدن جعلنا لكم من
شعار الله وال على ان المراد بالشعار جميع العالم لا النفس لبدن لان كلمة من ظاهرة في البعض مع ان ظاهر الاله مطلوب في العظم
للشعار من كل احد من جميع مضاف ولا يراى من المحرم الواحد الاله وواحد غائبا وهذا يدل على كون المراد بالجميع
لا خصوص البدن وتبين اخرى يكون هذه الاله بمنزلة كبرية كذا ثبت على مطلوب في عظم البدن ايضا فاذا انتفى الخصال الخمسة
بالبدن فلا وجه لمحضها سلك الحج او حال العالم لكونها ايضا من الخلق لصد الاله وبذلك افاقا على المعنوي وكون الشعار
معنى العلة اولى او فومعنى لفظا قد يربى بالجملة لا اجزاء في ظاهر الاله بحيث لا يسهل على البهيد لا عند التامل
الصحيح وانه غار الاله ايضا لا دلالة فيها على ان المراد بخصوص البدن من الشعار بل يدل على انه كما في الاله الاخرى فينا
ان الاله على فرض ثبوت المعنوي في الشعار لا يثبت الوجوب بل ظاهره ان عظمها من تقوى القلوب يراى ذلك من الوجوب
والجواب عنه بان ذلك اذا علم انه من التقوى فيمكن اثبات الوجوب باحد من احد هاتين التقوى اما هو الحد عن من خوف
فعلم من ذلك ان هناك شئ يخاف منه فينبغي الحد عنه عظم الشعار كما هو كذا فهو وليك لا خوف في مخالفة
المسبح حتى يحد عنه فكون من التقوى والحد اثاره العفا على تركه وثانيها ان هذه الاله يجعلها صغرى ثابت وجوب
التقوى بقوله مطلقا لا ينافي الاكثر الاثر بالتقوى لقوله تعالى واتقوا الله ان كنتم مؤمنين و
غير ذلك مما لا يحصى فبذلك على ان معناه التقوى في العباد للوم على غير المتقين الايات في الروايات فتقول عظم الشعار
من التقوى للاله وكل تقوى واجب لا لطلاق بال واما عظم الشعار لا يجب هو المطلوب ثالثها انه على فرض فادله هو
لا يثبت الا وجوب عظم الشعار لاجتماع واداه والذي ينبغي في مقام الاستدلال انما هو اثبات المعنوي والجواب على ظاهر
الاله لكون العظم من تقوى القلوب في كل من اراه من قول هو من التقوى بالاله وكل تقوى واجب فينبغي وجوب
الانه مقام دل الاله على عدم وجوبه وقد يستدل ايضا بما في الكافي من بن عمار قال قال ابو عبد الله ع اذا سئبت
الامر فاشتره هذا بل ان كان من البدن ومن البقرة والا فاجعل كبشاسه مناسبا فخر ان لم يجد فاجعل من لسان فان لم يجد
فانيسر عليك وعظم شعار الله فان ظاهره هو الوجوب بل الحق ان يكون العظم الذي لم يدخله حفظ من ثبوت ذلك

الامر

التي لم يرد في آخره فهو واجب تركه محرم والله يصف اطلاق العظم الاية والرواية ما زاد على هذه العظم
بواجب بل هو امر خارج بالفضل والنقل هذا المقدار يكفي في استدلال الاصحاب بحصول المساجد المشاهدة والبناء
شعائر العبادة وموافق الحج واخر المؤمنين بالقرآن وكيفية الزيارات عند جواز بيع المصحف والسلم على الكافر ومنع
وعدم جواز استنجار الكافر فيه المسلم اي عنه بخلاف منه ويحذف ذلك من الفروع المنشقة ولا يخفى على المتبحر العقيدة ما حكم
بوجوبه بما هو ذلك القسم من العظم وما حكموا به من انما هو ترك ذلك القسم ما زاد على ذلك من العظم لما جعلوهما المستحبين
كما لا يخفى على من راجع احكام المسجد والكعبة وكيفية الدخول والخروج فيها واداء المساجد وهذا هو حقيقة هذا المحل
وهذه القاعدة فروع لا يخص **عقود** الاغانة على الطاعة طاعة لله وطاعة لغيره ونوعا ونوعا على التزويج القوي في
على ذلك في المستحبين فروع كثيرة ومن هنا يعلم ان كل عمل مستحب لا يوقف على شخص لا يستحب ذلك القول في الاستنجاء
الامور من هذا الشئ بله واضناؤه ويحذف ذلك مستحب ويؤله ايته مستحب لا غانم لو تغارض المستحبين من الجاهل ان يحج
كما انه يستحب للشيء ان ياختار فضا ولا للبايع ان يعطى زيدا فعلى هذا انما يبايع ان يعطى الزيد للرجحان المستحب على
قبوله غانم ولو يبايع المشرك ان يخذلنا فضا للاستنجاء المستحب للبايع ان يعطى فضا لا غانم فبذلك فان فيهما بعد
الحكم لا يترك فكل من يترك العمل بكليته لا يترك الا فضا او فضا الاستنجاء عن الاخر ويترك رجحان لا غانم ويجعل المساجد
الاستنجاء من صلواته لان رجحان الا غانم تابع الاصل للمستحب فلا يوجب سقوط المستحب الاصل فلا غانم هذا والاصل
منه فان لا يمكن الا من انفسه لكن هذا لا يخص ذلك لانه على تقديم قول من يترك الزمان وكل او فضا الا انما في
الاغانة وكل منهم من يترك الفوز فيغالب الاغانة المستحب للبايع ان يترك طلبه فانه لا غانم للآخر على الطاعة وكل
لو طلب احد الاغانة المستحبين والمافيه لانه اغانة على الطاعة ولو طلب احد الاغانة المستحبين الاغانة فاما به لا غانم
مقتضى الفواعد ان مع الغاوض ان كان هناك ترجيح يقدم الرجحان وان لم يكن فانه يمكن الجمع بين الاستنجاء بين لعمرك
الاغانة المستحبين احداهما دون الاخرين حج من غير مرجح فالقوى السقوط مرجح بالمكان ونظر القاطن فيها اذا كان احد هما
على ترك المستحب الاصل على الاخر حكم الاستنجاء ويجعل التارك رجحان الاغانة بشرط الفصل بينه وذلك واضح والافاضة
على الاثم والظلم حرم لقوله نعم ولا تغاونا على الاثم والعدوان ودل عليه الاجتماع مضافا الى العقل المستقل فان موقوفه
ذلك مما يتركها العقل ليدل وانما التخييل معناه ان رباطا لافعال الكلفين بعضهم ببعض من لا يخفى في وقوع ظلم
الظالمين مع بعضه الغاصبين انما هو بائس او مود لا يخفى الا باضال الكلفين لا وجه لعد كل واحد منهما لغيره في تحقق
الظلم والاثم اغانة عليه لا يصح في العرف بانه عليه الا لزم ان يكون الواجب معاذا على الاثم والعدوان وان الاثم
الايجابا كلها من الله نعم وليس العبد الا العزم والفصل العقل فلا بد ان يكون في هذه الاثبات الا ان كانا هو شغل القضاة
ليس اغانة على الظلم في حد ذاته بل هو عمل مباح والظلم هو مكلف التارك وليس صانع السيف بائي الذار او من يهاط الزور
او من عمل الذار او من يبالى بعبدك او من يبالى لهم او من اجر الذار والذات لئلا يشترط الحرج او يباع اليه العبد في
الخسب بل صانعنا او فضا به ذلك اغانة في حد نفسها والضا بط في ذلك احد من احد هما الفصل والنية فكل من
عمل او باع او قام او فعل او صدقته فعل من الافعال بقصد تترك ظلم او معصية عليه بحيث يترك الله عليه سواء او
شترط ذلك بلسان لا بعد اغانة الاثم ولو كان بواسطة او وساطة وذلك ان في العرف واضح فمن يترك نفسه كانا يعقوب
انه لو احتاج الى ذلك الخلق من بوجوه اياهم حتى لا يكون سبب العطل شغلهم كان صوابا نية اغانة الاثم وان كان لا يترك
للعصاة الا بوساطة وكل من يترك نفسه خادما للسلطان بقصد انه يوامر بالظلم بفعله او يقصد ان يفسد سببا لشوكة

هذا هو المستحب
والله اعلم

وكثرة سواده وفوقه امر فقد اغان على الاثم وان لم يجد من الخادم فعل بعد ذلك وثابتها في العمل من الاغانة وعظمته في العمل
بعد الاغانة وان لم يكن صادقا من نظيره في العظم والاهانة وليس كل ثوبهم بعضهم ان الاغانة تابعة للفضد طمع بغير ذلك
في المشركات قد يكون العمل بحيث بعد ذلك معاونة للظلم وان لم يكن صادقا لذلك كما لو كان مثل الوزير والعمال والكتاب
والجنود فان هذه الجاعنة وان لم يكونوا فاصدين من زيارتهم وحبسهم الاغنا على المصالح والظلم لكن هذه الصغرة وهذه
الناصبين معاونة للقيام الشوكتهم وكل قد يكون ذهاب شخص الى غاصر ظالم يكون سببا لغيره وشوكة من حيث
كون سببا في الغرض في انه في عمله فان هذا السبب اذا كان من هذه النشابة بغير اغانة على المحرم وان لم يكن بهذا الفضد
ويحذر ذلك المكاتبه الى شخصك كما لا يخفى على المتامل في العمل ليس الا من يخطى بالفضد باقدا يكون نفسن لك العمل بعد
اغانة وان لم يكن في عمله فاصدا لذلك نعم فاما يكون ظاهر في كونه اغانة فلو عرض له ضد مغاير للناس مظلوم او نحو ذلك
بغير عن ظاهر ومنه فاما يكون مضمنا لا يتبع فيه شبهة الخلو فندشهم انه لا يفتقر الى حاله فهو ضد الاغانة على المعصية
ان يكون هذا سببا مستقلا او راجعا الى الفعل او يكون مضمنا الى شيء اخر كحصول المال وحفظ امره فيكون كل منها
سببا مستقلا في ذلك ويكون المحرم الكسبيات في محبة انتمي احد هاهنا ليعمله او يكون الاغانة مقصودا هاهنا بالذات
والمالك ابا او بالعكس فان هذه كلها اغانة محضه وهما لا يشترط في غيرهما لثبوت المعصية عليه فلو تولى الاغانة وفعل فلم
يترتب له معصية او فرض مانع عنه كمن اعطى سيفا القتل مظلوم فلم يقتله الظالم او اجر دار الخيا وبهذا الفضد فلم يترتب من
جعله فيه لا بعد هذا المعصية كحق عدم الاشرط فانه محرم وان لم يترتب عليه لكنه هل يجره لانه اغانة او يجره لغيره من حيث
ان الاغانة على الاثم لا يثبت الا بمحصول الاستبعاد صد الاغانة على المحرم فيجب فضده ذلك عرفا وان لم يوجب في الخارج فان
الاغانة عباد عن ثبوت الفضد فالمحرم هو لا يستلزم حصوله وان كان ظاهرا بعض المدفوعين عدم كونه اغانة والله اعلم
نعم يشترط العلم والظن بحصول المعصية فلا يحقق الفضد الى الاغانة الا بذلك وفي صور الشك ايضا لا يثبت صدق
الاغانة فان من لم يثبت في السبب اليقين باليقين بديانة معين على المحرم وان كان شاك في انه يقتله ام لا نعم لو علم العبد فلا
يكون ذلك الاغانة اذ ليس في الفضد الخفية هذا ويشترط ايضا علمه او ظنه او ايمانه بديانة عليه الا ان الفضد فلو عمل
بعملا فاصدا لثبوت معصيته عليه مع علمه بانه لا مدخل في ذلك كمن كان خادما للسلطان بفضدان يهينه على احد مع علمه بان قبل
وجوه وخلافه لا مدخل له في مثل ذلك لا بعد هذا العمل من الاغانة اذ انوقف على الفضد فانها موقوفة على كون العمل
له مدخل في ذلك مع كون الغامل محتملا في نظره ذلك ولا يحتاج الى حصول ظن او علم به وما ذكرنا بظهوره انطباعا ونافع
عليه الاصحاب في كثير من الابواب كما اشرنا في ضمن الا مثله في بعضها فندبر حتى لا يخلط عليك الامر وهذا تمام
الكلام في عناوين المشركات والعبادات وبقوله عناوين الخاملات
والاحكام بعون الله الملك العلام

مثلا

مثلا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَنُسْتَعِينُ

الحمد لله رب العالمين لعافيتي للنفوس والصلوات والسلام على خير خلق محمد وآله الطيبين الطاهرين **فصل عاشر**
لعامة الشك عنوان فندفع بأن الأصل للعامة كالعبادات القسائية بمعنى عدم ترتب الأمر شرعا لأن ترتبه
على أمر موقوف يحتاج إلى ثبوت من شرع فالأصل عدم ثبوت الأمر شرعا والظاهر كون البناء على أصالة الفساد في كل مكان
في ورود دليل على صحته مجمع عليه فيما بينهم وإنما البحث في أصله ثبت فاعده كونه يدل على الصحة أم لا فنقول الشك
في الصحة والفساد نادر يكون في نفس الحكم الشرعي كالشك في صحة الأمر من دون قبض والوقف بدون فصل القبر ونحو
ذلك والمراجع إلى الشك في الموضوع المستبعد لأنه لا يقع في غير فساد الدليل فيكون الشك في قبول اللفظ لذلك
الفرق المشكوك مودعا إلى الشك في حكمه لا بمعنى كون الشك سببا عذرا بمعنى بقائه على ما كان سابقا لمثل قوله
أحل الله البيع وشكنا في أن البيع هل نعم ما وقع بلفظ ملكك ما وقع بالمعاطاة أم لا ولازم ذلك بقاءها مشكوك
الحكم كما قال قبل ورود الدليل لعدم وجود دليل واضح يدل على صحته فمراجعة إلى أصالة الفساد ولو ثبت فاعده
أخرى وبأجل هذه الشهادة في الموضوع المستبعد واجمع إلى الشك في الحكم ونادر يكون في الموضوع الصريح كما إذا وقع
في الخادج ونحوه يعلم أنه لو وقع على الطريق فلا في كان صحيحا شرعا ولو وقع على طريق آخر مثلا كان فاسدا ولكن لا
يترتب من وقوعه على الطريقين مقامان أحدهما في شبهة الحكم والظاهر البناء في المشكوك في العقود على الصحة وبإلزام الكلام
في الأبحاث والوجه ذلك يخرج من أموعده الأول أنه لا يوجب للعامة أنما هو مقرر بطلان القسمة وليس
فخر غان الشرع بل لا يوجب أن المكلف يحتاج إلى نقل الأعيان بعوض وبدون ذلك المنازع بعوض وبدون يحتاج
إلى الشك والاستبراح والاستينان البناء والنكاح ونحو ذلك وتبطل من ذلك البيع والصلح والهبة والاعادة
والعارية والوكالة والشركة والمضاربة والنكاح والمزوجة والمسافات والجعل وغيرها من العقود ولا يلحق كل
من لم يترتب هذه كلها من الأمور المندولة بين الناس على اختلاف الأنواع بل اختصاص بل قد نداول بينهم ما ليس خلا
نحو هذه العقود في العقد فافهم فافهم فافهم على حجة جازمهم وبعضها يمكن شرحها بحيث يدخل تحت أحد

المذكورات وبعضها ما لم يكن فاعلم من ذلك تداول هذه الامور في الشارع فلو كان لشكوك فيه حراموا
 فاسد لم يضر الشارع فلم على ذلك مع ان ظاهر اتصال هذه التداول الى الشارع كون الشك قد يضرهم على ذلك
 ونفرضه دال على صحة مضافاته وهو معنى ثبوت اثر الثاني ان نقول ان الشكوك فيه بعد ثبوت تداولها لو كان
 فاسدا لاستلزم تواتر عموم الجوارح شدة الحاجة والفرض انه يشترط له بظهره فدل على عدم كونه فاسدا في
 الامر فادلت انه لو كان صحيحا لاستلزم تواتر مع انه بظهره فاعلم انه فاسد فلت حثان هذا شيء متداول عند الناس
 ومن المعلوم انه لم يكن بظهره فاستلزم عن كل ما هو بايدهم سيما مع علم الشارع وشكوكا فوايدون فيما اصلوه على
 الموافقة للواقع حتى يظهر من الشارع منع بيان عدم صحة الاحتجاج الى البيان فاهو كالتصديق في العلم عن
 عدم المنع بيان المحنة فان قلت قد عرفت ان مقتضى الأصل الاول في الفتا فاحل سكوت الشارع من باب الاحتكاك
 على ان المكلفين يبنون على الفتا لانهم يعرفون ذلك بعقولهم فيكون مقتضى الاحتجاج الى البيان منه فلت هذا
 اذا لم يعلم الشارع بارتكاب المكلفين به فاذا علم بعلم ان بناهم ليس على الفتا ما يظهر من الشارع منع صدور
 ظهوره مع ذلك دليل على الامضاء وهو المطلوب الثالث ان عمود قوله في الرواية المشهورة الناس ملوك
 على امولهم يقتضي صحة العقود المتغيرة عليها في الجملة وان لم يدل على ثبوت تفاصيل الاحكام وبيان ذلك ان
 المولى اذا اعطى العبد كل واحد منهم شيئا من الاموال فيمنع الاموال ثم قال كل واحد منكم مسلط على ما اعطاه اياه ولم
 يضر بالسلط شيئا دون يتي به فلهذا لو باعوا عدا ومكة غريم او شرك فلهذا وحذ ذلك فكلها مقبولة عندنا ولو
 في غير كغيره في عموم تسلط الناس على امولهم ان كل ما يتصرفون فيه بحسب ما يريدون مقبول عند الشارع بمعنى ان جعل
 لهم هذه التصرفات فامضهم ذلك واحتمال ان يراد تسلطهم على امولهم في كل الاشياء ليس الركوب نظائر
 ذلك من التصرفات ولا تنفاعات لانها اعد عليها لاطلاق ذلك ليس هناك شكك حتى ينصرف الى ما ذكره فلا
 قرينة صار فرعون الاطلاق ولا ريب البيع وشيخه فممن طرف الانشعاع بالمال والضرر فيه فلهذا تسلط الشارع على
 ذلك الاطلاق ودعوى السلط مع بقاء المال ما ليس له مدفوعة بان خلافه انظر كما لو قيل ان انظر من الرواية
 ورودها في بيان اصل السلط في الجملة وليس واردا في مقام بيان التصرف حتى ينسبك بالمال فلهذا فلهذا ومنه
 تسلطهم على ما لهم على نحو ما قرره الشارع من انواع التصرف وطرفها فلا يكون عموم السلط هنا الضم معاملة شكوك
 بل معناه ان كل ما يقرره من التصرفات وامضاءه في ثبوت كفاية الناس مسلطون في امولهم بالتصرف على ذلك
 الطريق ولا حرج عليهم ذلك اجبا عن بيان انصرف السلط على الطريق المقررة عظمها من القسط ويرقم على ذلك قوله
 بل انظر عند التمكن من مثل هذه العبارة انما الامضاء فصر المالك الى محو او بقبضه اي كل نحو تصرف فوايد هو
 مقبول عندك ومقتضى ليس معنى الصحة الا ذلك مضافا الى اللفظ فاهو يستدلون به كون الاسقاط موجبا للقبول
 وفي كون لاذن من جهة التصرف في نحو ذلك من المعامات يتفرع من قوله والشارع سلط على ذلك الاسقاط فلا كلام
 فيه نظير ذلك يذكرون في الحقوق والظاهر عدم الفرق فيقولوا ان ملكه لغيره فقول هو مسلط وليس فيه تسلط الا
 وتوقع ما ضله عند الشارع ونفسه يكونه على حقه والشارع حتى يحتاج في ذلك الى البيان لغيره من خارج عن
 البيان والظاهر في بعضه ان غير ظاهر فاذنبت المعامات في ما لكانت تثبت في غير انهم بعد القول الفصل
 من قال باصالة الصحة في بعض العقود قال بغير الجمع فلهذا في سورة المائدة بانها الذين آمنوا
 او قوا بالعقود ونحو ذلك لانه على المدعي ان يثبت ان الاحتجاج القبول الواضح بين المكلفين لا ريب في ذلك

الاذن

في العقود

في العفو لان معناه الرضا والاحتياج القبول مطبقين باخر فيمثل ذلك و بان معناه العهد والعهد الموك
 فيمثل الاحتياج بين ابيهما لان العهد من المعاهدتين ومؤكد كذلك لئلا يعفو على الذوام والنيات كما نرى في كتابها
 من اجل تحت العفو وظاهره من وجوب الوفاء بكل ما هو عقد وكل ما وجب له ف بان لكل من في العفو
 الا ترتيب الاثر شرعا فاذا افضى الشارع ما وقع بالوفاء به والعمل بمقتضاه فله كونه مؤثرا في ذلك بغير اثار
 لان من يصدق الا قبول اثره فقصوا بشارة وهو حاصل من الامر بالوفاء ولخص كلام اهل اللغة والتفسير
 الاثر اثنان صاحب الكشاف قال ان العقد العهد الموثق بشهر بعقد الجبل نحوه وهي عفو التي عقد ما عدا
 عبادة والرفقها اياهم وقبل ما يعقدون بينهم من عفو الامانات والمبايعات ونحوها والظاهر انما عفو الله
 عليهم من اجل حلاله ونحوه حرامه ان كلام قدم محلا ثم عفا بنفسه وهو قوله احدكم وقال
 الطبري ان العقد وكذا العفو مختلفان في هذا المعنى على اقول احدهما ان عفو اهل الجاهلية بينهم على اثار
 والموازرة والظاهر وثابنها ان عفو الله في حلاله وحرامه وثابنها العفو التي يعاقد بها الناس بينهم و
 بعقد ما المر على نفسه كعقد الامان واثابها امر اهل الكتاب بالوفاء بما اخذهم مشافهة لعل بما في التورية
 والاحتياج في قصد بني ناسا وما جاء به من عفو الله وقبولها القول الثاني كما رواه ابن عباس من دخل فيه جمع
 الا قول الاخر وقال الكشاف لعل المراد بالعفو ما هم يعفون التي عقدوها الله وبجائزتهم على عباده والظاهر انهم
 من النكاح لئلا يعقدون بينهم من عقود الامانات والمعاملات ونقل عن الرضا ان العقد ثلث اضر عقد
 بين الله وبين عباده وعقد بين المرء ونفسه وعقد بينه وبين غيره من البشر ظاهره لا ينفق كل عقد سوى
 ما كان تركه واجبا وفي تصاعدهم كل عقد من رتبته في ايات الاحكام قال الجليل كون المراد العفو السريع
 الفقهية ولعل المراد من النكاح لئلا يعفوا التي بين الناس غيرها كالايمان وفي الخبر الصادق ان رسول الله عقد
 عليهم لعل في الخلافة في عشرة موطن ثم انزل الله تعالى يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود التي عقدت عليكم لا موقوفة
 والحاصل من ذلك ان المراد هنا اما مطلق العفو او عفو امير المؤمنين او عفو الجاهلية وعفو الله على عباده
 وفي النكاح ايقاد العفو التي بين الناس سواء حصنها بالامانة او عمنها بالخير عدا او جميع لك ولا ريب
 الاثر اثنان بظاهره من الوفاء بادل على الصحيح فيما دخل تحت عموم العفو وان قيل لا شك في الجواز والقرين
 وسند ذكر عنوان اخر انتم فافهمه هنا بيان ما يدخل تحت عموم حتى ثبت في الصحيح في المشكوك منه فقول اما
 اختصاصه بعفو امير المؤمنين فهو خلاف الظاهر والخبر الواحد لا يكفي في الاختصاص على فرض تسليم ذلك لا سيما
 لا ولا يفيها غائبة لا يرد في ذلك ولا لا لا يخص عام من هذا الخبر وان بقي فيه شبهة ارادة العهد الجاهلي
 فيه مضاف الى ان العهد لا يبركونه انما هو اخل في بطلان ما يعلم ذلك من ما احاطت به كثير الايات المذكورة
 فيها مثل العهد والامانة ونظائر ذلك بل بعد التبع بيان غالب ايات الفرق ما قلنا على اوله والظاهر
 وهو لا ينافي الاستدلال بالظواهر مع انه يمكن ان يقال ان المشافهة امير المؤمنين عبادته عن وجوب طاعة وثبوت
 ولا يثبت وقوله مستلزم للابتنان بالنكاح لئلا يكون الخلف عنه مخالفا عما عدا ذلك الخلف عنه وبالحجة لا يرد
 في الاثر من هذا الخبر وما ارادة عفو الجاهلية فلم يحتم على تخصيصها بقرينة ولم يذكر في لفظ العفو والتفسير بعد
 عن بيان لا يرد مع مخالفتها ما رجح اكثر اهل التفسير كما هو ما ارادة النكاح خاصة فهو مخصص من دون
 تخصص في اللغة والعرف مع ذلك وغيره وقد عجم جماعة من اهل التفسير اللغة وكلام صاحب الكشاف ان كان طامرا في

لخصاص بها لكنه غير مسموئلا بل هو اجتهاد صرف معارض كلامه غير مع احتمال ارادة ما مع عقو الناس من الجلا
والحرمان كما في كلام الطبرسي انه رجع قول ابن عباس في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الثمرات الا اذا ذكرناه انما في الكلام من ذلك رجع
العقود والعهود والشكايك كلها او الاول خاصه ومع الثاني على كل تقدير فمع عقو الناس كما هو محل البحث فكل ما يتبع
عقد الوكيل في صحة وفساد العقد ما يحتمل كونه شرطا او وجوفا يحتمل كونه مانعا او للشك في كون شيئا شرطا او كونه
مانعا يحكم بالحق له خوله بخلاف العموم نعم في هذا كلام وهو ان لا بد للعقد بعد انعقاده من تحقق هذا العقد المتعارف في
ضمن الشارع او كل عقد يخرج او متعارف وتظهر الثمرة فيما لو اردت شرح عقد جديد لم يشر مقتضى فحين يكون العقد
في صفة لا لا بد له على الاول لا يمكن ان يضر بها الى المتعارف فيحتاج في حيل المشكوك فيه لا بد له الى العلم بان مع عقو
المتعارف والقرائن بخلافه وعلى الثاني في بطلان عقد فدخل رجع جماعه كون المراد المتعارف ولعل المراد ذلك
ان الجمع المحلي باللام وان كان بغيره هو ما لو وضع لا انه يحتاج الى عدم وجوه فربما العهد او يحتاج الى ان يكون العقد كما
ذكره نظيره في الاستغراق العربي ومثلا لم يقوله جميعا لم يصرح به وتوضيحه ان لا بد في كون العقود مفرقة بين الناس على
حسب ما يحتاجون اليه امر معاشرهم فاذا كان من هذا الشذوذ فلا يضر هذا الخطاب لا الى ما هو لئلا يكون
الاستغراق عرفيا عقودا من مضمون العقود فان ثبت كون عقد متعارفا في ذلك الزمان وقدر دخوله في
بنية شرط المشكوك فيه وما ينبغي ان يصلح باطلا لا بد ان اذا اشك في صحة العقد من جهة الشك في كونه متعارفا داخلا
في الامام لا يوجب الكلام في صحة المتعارف غيره فقول للزبان في ذلك حصوله متعارفا لان وعده فانه كاشف
عن الزمان السابق باصالة النسبة عدم التعريف لا يبعد في المتعارف في المتعارف غطر الى ان العموم الاستغراق في المتعارف
لعموم الافراد لا انواع على مقتضى الوضع والعرف وحمله على استغراق انواع مما لا يشاهد فاذا اشتمل الافراد على
فاما ان يراد من الافراد المتعارف او مطلقا على الثاني يلزم العموم وهو كونه على الاول فاللازم عدم مكان التمسك بها
في الافراد للعلية الوقوع من رجع الصلح وغير ذلك من انواع المتعارف في انواعها غير داخله فتنتفي ثمره لا بد في الاستدلال
او لا يتبع الشك لوجب التمسك بها كما في فرد نوع نكرة مضافا الى اطلاق الخطاب على التمسك بها في الافراد النادر
من انواع الغالبية بل في الافراد التي هي اشد نكرة بحيث لا يكاد يقع وليس هذا لعدم الاضطر الى المتعارف مع
نقول ان عدم متعارف لوجوه لا يضر دلاله العام لا بد من ابطال النادر وانما ذلك في المطلق مضافا الى ان المانع يمنع
الاطلاق وانما عليه الوجود الذي في اطلاق اللفظ عليه شعبة فمع عدم الاضطر في ما يبق من الامانات بين التمسك بالافراد
النادرة وفي انواع الغالبية قلت نعم الامانات في ذلك لكن يحتاج الى دليل اذا حمل امان يكون للفتنة فلا وجه
لادخال الافراد النادرة بل ينبغي عدم ادخالها لان الفرق انما هو مورد العقول فلا وجه لان في خروج النوع النادر والفرق
وان كان احتمال ارادة العهد من العام فلا يضر به نسو عليه النوع وهو مشترك بين النوع والفرق والحاصل لو بعد جمعا
اخراج انواع النادرة دون الافراد النادرة من انواع الشائعة واحتمال ان يكون السبب في جواز الافراد النادرة مع شمول
النوع في الجملة بخلاف النوع النادر الغير المتعارف في غير واقع اصلا مدفوع بمنع وجوب جميع افراد النوع الشائع في مختلف
باختلاف الحكم وضع عدم وجوه انواع النادر والمعالون بحل لا بد على المتعارف فيقولون بعد شمولها للعقود الموجهة
اذ لو كان مضافا فيكشف عن هذا وطاف في الشرع فلا وجه اعتبار عدم وجوه اصلا فلو علمنا ان الشرع في كل ما
عقد وطلبا بشموله لانا انواع ولا فرقا لانا انما النادرة الى حديثك في كونه عقدا فلا بد من ابطاله وان في بطلان لا بد
واو في الاستدلال نعم شمولها لافراد الشائعة من انواع المتعارف ووضح للنادر منها انهم لا اشكال فيه والانواع لنا

۱۵
افین

جہاں

اذ لم يكن احدان يقول كان بعض من هذه العقود غير معارفة الى وقت في سورة المائدة فلما اردوا العهود السابقة فغيره
سواء كان من الله او من الناس لم يدخل محل البحث الا صاحب فيه وخامسا ان المراد بسبق الذكر للوجوب للمعاهدة ظاهر كلام النووي
بيان حكم من الله كاحل الله البيع ونحوه ويحمل بقاء بعض من العقود غير معلوم الحكم فعام بغير سورة المائدة فلا يشمله الا في
منافض كلامه لانه سلم ارادة العهود من المائدة في النكاح البقي الاحكام الوضعية والعقود بين الناس من نحو ذلك وهذا الاشكال
ناظر الى عدم كون العقود الفقهية داخل في العهود بل احكامها الثانية من الله من الجلبية والتحية ونحو ذلك داخل فيها وهو محتمل
خلاف الفرض سادسا ان احتمال العهد انما هو مع مطابقة الحكم في السابق واللاحق كما في مثال البيعة الثوب لانه ذكره
واما مع نخذل الحكم فلا يتم الاضطرار كما لو قال يجوز لك غسل الانواط الجسدية ثم ذكر بعد ذلك ان يبيع غسل الانواط في نظر ذلك
ولم يثبت عندنا سبق الحكم بالعقود الفقهية ونحو ذلك من النكاح لبقاء الامر بالوفاء حتى ينقض هذا الامر واليه وانما سبق
حلالا وخراما او صحيحا او فاسدا ونحو ذلك وجوب الوفاء حكم جديد وان كان مستلزما لبعض ما سبق وهذا غير مذکور
من المثال بينهما وفي سابعنا ان ارادة العهد من الآية بعد بيان الحكم سابقا بغيرنا كيدنا ما مضى من الآية على الاحكام
محتاج الى ان نكاح الناس غير نكاح ولا يثبت ان الناس يسبقون في النكاح وهذا ما يؤيد عدم الاختصاص بالعهود الا لله
بعض لزومها وعدمها من دليلها المتين للاحكام وجوبا ومجرا ولا يحتاج الى قوله او فبالعهود وانما ان ظاهر كلام اهل التفسير
عدم ارادة العهد كما ذكرنا ما اتفقا وهذا من قوله الفرار بن علي في ذلك فانهم وان اختلفوا في نفسه ومقتضى الكفر لم يختلفوا
من حيث ارادة ما سبق قبل سورة المائدة والاعم والناس ان اطباء والاجتهاد على المشكك بها كيشف عن عموم الآية وعدم
كون ما يتجمل كونه صادقا صادقا ولا وجه للمشكك والاجتهاد في الاحتمال للبادر وما ذكره من كون ما بعد الآية ضعفا
لعمومه ان عمده في ذلك على مقتضى العرف واللغة فاي غرض يدل على ذلك ذكر بعض افراد العهود لا يوجب اختصاص بها
بل يدل على دخولها فيها فربما لا يخفى على المحقق العرف مضافا الى ان ظاهر كلام احتمال الحمل على ما سبق بل ظهوره فكيف يفعل
الخصاؤه فيما ذكر بعد من الاحكام القليلة وهذا ما يدل على ضعف الكلام السابق فانه يخرج عن ارادة العهد ما سبق
لانه ذكر هذه الاحكام بعد على دخولها في العهود جزوا واذ بعد بناء العهود على غير العهود كمنصور ان سنده في ذلك الى
كلام صاحب الكتاف وهو غير مفيد للاختصاص فلا يحظ بمعارض بكلام اهل التفسير المعتمدين للعقود مع ما منه من الوجوه التي
لا تظهر الكلام بذلك صامع وضوح المدعى ودفع لالة الآية الكريمة الظاهرة بمثل هذه الاحكام الا ان الواضح ان لا ينبغي صدق
عن منقعه فضلا عن فهمه ولا بعدا مثالا لك دفع في الفهم ولا غور في المطالب انما هو مخبر عن جواره الذوق السليم في
البحر الذي لا يلبق شيان صاحب الفنون سيما مع اطباء واجتهادنا اعلام خلفا بعد سلف على المشكك بها من كون
النكاح في هذه المناقشات ولا ينبغي ان نظهر تأنيدها فاما ما عالجنا انما هو ان لا يثبت على العهود من الجمع فيها
بان ارادة التاكيد والناس يسبقون لا ينبغي كون بعض افراد العهود كان ونحو الوفاء به معلوما قبل نزل الآية فيجب بالفتنة
لا ذلك لبعض التاكيد او بالفتنة الى ما عدنا سادسا وهو غير جاز ان ما دل على عدم جواز استعمال المشترا في اكثر من معنى
يدل على عدم جواز هذا ايضا فلا بد من الحمل على التاكيد والناس يسبقون فلا عموم وحله ما بالناس ايضا خلاف الاصل كما
الخصيص فالرجح مجتاج الى دليل وانما خبر بان هذا او هو من سابقه ان ما دل على النسخ في المشترا اما عدم ثبوت
سندنا هو فيما نحن ثابت لا يمكن انكاره ظاهر فالنوع الشافعي لو اذ غلبنا الوضعية وهو هنا في موجود وليس
كون شيء ناكدا وناسيسا من الاصل حديثا حتى يمنع منه ولم نجد ما نفعنا من ذلك فعلى المشترا البيان ونوعه عند
اهل العرف كاف في صحة ولا ينبغي في قيام الدليل بعدم جواز مع ما نقول محتمل على التاكيد في غير ما من كلامه من سبق

اكثر الحكماء وقد علم دخول محل تحت هذه الحجاب خسر العلم بغيره ونوع العقود وعدم إمكان تأخير حكمه الى اخر ايام السنة
 حتى يعلم بسوئه المائدة فيه المشكوك فيه داخل تحت الدليل من ان يقول غايه الامر الاجمال في كونه ناكذا او ناسبا ابتداء
 فنقول هذا لا يصح اثبات صحة العقود المشكوكه لاننا نقول ان كان هذا المشكوك فيه مما علم وجعلت فيه قبل هذه الآية
 فهو صحيح وان كان لم يعلم قبل ذلك فهو داخل في الآية لانها ناسب على الظاهر وهو اول من الناكيد فيكون المشكوك فيه معلوم
 الصفة اما بالآية او قبلها وهو المطلوب مضافا الى ان الحمل الشائعي يخرج بظاهر كلام اهل اللغة والتفسير فيها وعلى الاختصاص
 وكما لا يبعد الحمل على ما علم او ما علم خاصه كما لا يخفى على الفطن ورابعها ان العقد هو العهد المؤقت فعلى فرض المطلوب لا غنى
 صحة كل عهد مؤقت والعقد الفقهى مالم يقبض صحته ولم يترفع فهو غير مؤقت والزام من ذلك الدوام والتوقف اثبات الصفة
 شرعا بالآية على ثبوت الاستدلال في العقد المشكوك وتوقف ثبوته على ثبوت الصفة والزام التبعي ما عدا غير مؤقت
 ولو سلم حصول التوثيق بالعرف ايضا من دون حاجه الى شرع نقول بانه هذا لا يتحقق في مقام الاستدلال اذ مقتضى اثبات
 صحة كل عقد معروف وغيره وليس في شيء من ذلك الاستدلال وحججه ثبوت المتعارفين على عدم الصنع لا يجعل ذلك ثبوت
 لان ذلك انما هو معنى اصل العهد فان المردية العرفية لا يثبتان دون الصنع فمالم يثبت الاستدلال لا يدخل في الآية ولا للاستدلال
 والنجواب كما بان من غير العقد بالعهد الموكد صرح بدخول عقود الناس فيه وهو كما شفع عن زائدة من التوثيق معنى هو مؤقت
 فيها واللام صرح بدخولها وقا بانها غير ما وضعت بل كراهل التفسير كثير من اهل اللغة دخول ببيع ونظائر ذلك تحت العقد
 من دون اشارة الى كون الدخول من جهة لزوم الموجب للتوثيق وثالث بان يصرح اهل التفسير على العموم في ثبوت على عدم
 ارادة التوثيق اذ كروا بانها فائدة كروا الاخبار اطلاق العقد على هذه العقود العرفية غالباً وهو كما شفع عن دخولها
 تحت العقود والآية من دون حجة الى اعتبار معنى التوثيق وكفاية ما هو المعنى في العقد في حصوله وانما هو مسابان العهد
 لما كان يحقق من جانب واحد فيكون حكمه بالاجابين في توثيقه اذ لا ريب انما هو من الطرفين او ثبوتها هو من الواحد
 هو مؤقت في العقود كلها والاصل المعنى لا يفسر بعض اهل اللغة ان العهد يصير من جنات العقد لا يكون الا بين اثنين وسداس
 بان التوثيق ليس الناكيد واللبا لغة ولا ريب ان حقيقة العهد ليس في الآلهام وهو يوجد بعد العقد القليل من دون حجة
 الى شيء اخر والعقد الفقهى يترادف فيها الالفاظ بل الصنيع الخاصه الجامعة لشرائحه الدلالة وغيرها مما اعتبر فيها وان اهل
 الاوثق للعهد الصادق بمجرد التنبه بلا شيء من فاعله فاشترط كون العقود المقهنة عقد لغة فهو من جنات العهد مع اطلاق
 بعض اهل اللغة كونه بمعنى العهد او التواطين الشئيين فتدبر في خاصتها ان العقد اذا صاير في العهد فتقول العهد
 معان كثيرة منها الوصية والائز واليهد وغير ذلك وما نحن بصدد اثباته ليس لخاله شيء من ذلك ولو سلم ان يكون للعهد
 المعنى ليجوز عنه فادنه منه والآية غير معلوم فيمكن ان يبر الوصايا والآية للتوثيق او النكاح لغة لا ريب او يبر طلاق الآيات
 او يبر الا وامر باليمان والضمنا فان كانت خبر عينا الكلام من الوهم يمكن ان ما اولاً فذلك نفس اهل اللغة العقد بمعنى العهد
 لا يجعل في بل الهذ الشئ في هذا الكلام انما هو في اطلاق لفظ العهد وبينها فرق محقق اما ثانياً فان لمفسرين في معنى
 العهد داخل في العقود الفقهية كما ذكر في عبا اهل اللغة وعبا اهل التفسير فلو وجب للزم بالاجمال وثالث ان عقد هذه الامور معاً
 للعهد منوع اذ كلها مندرج تحت معنى واحد هو سمي بالعهد ليس مشكوك لفظاً حتى يقع الاجمال لا يخفى كونه مشكوكاً في ثبوتها
 فيطابق في اهل اللغة والعرف وانس بضايف اهل اللغة فاما لا يبر ارادة كل ما هو عهد والزام والتوطية وعنده هو
 شامل لساير ما ذكره كما يشتمل كل العقود هذا مع ما في كلام اهل التفسير كونه الاصح من الشئ على دخول العقود المقهنة في الآية المرجح
 لهذا الاحتمال المرجح عن الاجمال وسادسها ان العقد على ما علم من اللغة هو الجمع بين الشئين بحيث يفسر انقصا فاذ كان هو لغة

الاشامو

والايقاع المكونة في الفقه من الادلة الخارجة عما او اطلاقا كفاية في مقام الشك في جز او شرط او مانع نعم لو زيد احداث عقده
 او ايقاع جلي في مضمون لا يخص ولا يحد من سبب هذا الاصل بحيث لا ينحصر على النوع المتعارف حتى يشترط هذا المقام
 وهذا الفرض مع اشكاله وان قوبله سابقا فليل التمهيد وثانيهما في شبهة الموضوع من عقده او ايقاع صادر في الخارج يعلم
 انه من النوع الصحيح او من النوع الفاسد مع العلم بالصحة والفاسد من الادلة فيمكن ان يقال الاصل هنا انه كونه صحيحا لم لا يصح
 نجعل ان يكون مجموع او فوا بالعقود والموثوق عند شرطه وقطاعه لك مادام على الصحة غام شامل بهذا الفرض فطعا ولم
 يخرج من ذلك قطعا الا ما علمنا صدوره وما شك فيه فهو داخل تحت العمول بعد العلم بالخروج بحتم ان يكون اذ علمنا ان يخرج
 نكاح الشغار مثلا وعقد الغارسة والطلاق فيشاهد ان يقع الربوي مع المجرب ويخون ذلك عن مجموع العقود والشرط
 ثم شككنا في العقد الموجب في الخارج عن كلف فعل او غير كلف او معلوم ما يرجع هذا الى عدم العلم بان هذا العقد داخل في المحصر
 او داخل في العام نظير قولنا انكم تبني عم الاطوار شككنا في زيد مثلا من غير علم انه طويل وقصير فجمع الشك الى كونه تحت
 او المحصر وفيه للاصوليين قولان قول بان داخل تحت العام كما ذكر في الاحتمال الاول ولهم على ذلك وجوه احدها ان الظاهر
 او الغرض في الخارج في هذا الفرض بالعام اذ قولنا مثل كل كان فانه الاما هو من لبيسنا الفلا في فاذا وجد فانه وشك في ان من ذلك
 البسنان ومن غير ما كلف ولا يفهم من هذا الخطاب في هذا المقام الا كونه مقيدا بالعلم وان الخارج ما علم كونه من ذلك البسنان
 ناهو كك واقعا وطريقه اهل الفقه يجتهدون ان ليس الامر فيهم من خطائهم لك وثانيهما ان يخرج نوع خاص يصف خاص ذلك
 العام بل على كون ذلك الوصف لما خذ في المحصر من الواقع ويعتبر في علم من ذلك ان الدخول تحت العام وكونه من اول
 مقتضى لهذا الحكم وانما المانع هو هذا الوصف المخوف في العنوان اذا صار كك فلو شك في كونه من ذلك البسنان مثلا وعقد
 في المثال السابق في الشك في وجوب المانع مع العلم بالمقتضى في ريبك الاصل عدم المانع فيثبت الحكم واحتمال ان كونه من
 غير ذلك البسنان مقتضى للشك في موجب للشك في الحقيقة خلاف الظاهر من الدخول في الخارج المضمون من المحصر
 ظاهر في لبيسنا هو ما عرفنا ان المقتضى عبارة عن كونه من افراد العام والمانع ليس انضمامه في المقتضى فمقتضى قد برزنا
 ان العام اكثر افراد المحصر بحيث ان يخرج غالبها بل معظمه اقل من الدخول في الشك في كون هذا الفرد من احدى اقسامه فافهم
 بالعام ترجيح الجانب الغلبه وان كان من علمه ان هذا البسنان خاصا من الخطائين ان الظن يكون المشكوك من غير ذلك البسنان
 للغلبة لا يوجب الظن بادر في العموم من حيث اللفظ وان اوجب الظن بانه من افراد ماضون في الادلة فمقتضى بان لا يحكم بالكل
 هنا لا يخرج عن نوع دفعه والاعتماد على فهم الفطر للبيسنا رابعهما ان الفرد المشبه وان كان يجهل كونه من افراد العام والمقتضى
 في الحكم واقعا واللفظ ان كانا منصفين الى الواقع لكن بعد جريان الاحتمال والاجمال في دخوله تحت احداهما في الواقع فمقتضى
 الواقع يجهل كونه في الظاهر ولا يثبت في الظاهر دخوله تحت العام مقتضى لفظه عليه قطعا وهذا المحصر لا يثبت
 بالشك في حكمه كونه حكم العام عدا بالظاهر مع اشتبا الواقع وهو المدعى قول بان لا يتجوز في ذلك الفرد المشبه الاصل
 كان حكم العام موافقا للاصل كقوله كذا ما في الدرع جميعا الا الجنب فتشك في كون شيء من الجنب عند علي طريقا
 الموضوع الضيف بعد معرفة مفهوم اللفظ ان كان الامر لا يباخه الحسنا بالعام وان كان حكم الخاص موافقا للاصل كقوله اشكوا
 المشركين سوا اليهود فتشك في واحدانه ام لا فالاصل لا يثبت عن جوب افضل والاصل حره فقل ان نفس مائة من هذا
 معلوم الدخول تحت حاكمين واما القول بانه يدخل تحت المحصر مطع فلا يثبت على الظاهر انه في نفسه الاصل على الظاهر
 انه حال الاصل على الظاهر حيث يكون مطابقا له فلا يثبت دخوله تحت بل تحت الاصل بمعنى الاحتاف حكما والوجه فيه
 ان اشتبا الموضوع مع العلم باللفظ بعد خلوه في الواقع عن احد الطرفين لا يوجب الرجوع الى الظاهر اللفظ اذ قد علم عند

هو

اذا ظهر من الغام فكيف يعمل بظاهره ولا يمكن ان خاله مخدعاً بمقتضى هذا المخرج عنه مخدعاً
بل انما هو من اقسام ما خرج بنوعه فليس هذا ناداً ناجداً حتى ينفى بالاصل وكثير افراد ما هو خارج بنوعه لا يوجب ما
في الحفظ من غلبة الغام واذا وقع من غير اللزوم بالوضع الصريح كونه ناداً من اللفظ حتى يندرج تحت ظاهر اللفظ واذا
اقل العرف على الخاف غير ما كان موافقاً للاصل محل نظر بل ممنوع وان شئت فلا حظ فيها خالف الاصل حتى يوضح الامر
الاقدام انكالا على الاصل فيها من الخطأ ذلك ولا نسلم كون المبادر من اوصاف الحروف في الحفظ حتى يخل الشك الى
الشك في وجوب المانع ويظهر منه التمسك بالمقتضى بل الظاهر دخول نوع وخروج اخر وليس كون وصف الخاف مانعاً اولى
من كون عدمه جزءاً للمقتضى فندب هذا غاية الكلام في هذا المرام والذي يترجى في النظر لظاهرنا هو الاذخار تحت الغام
لوجودنا فيه وان كان خلاف ظاهره الا كذا في ادعى انما هم على التاخير ولكن يمكن عموماً الاجماع على كون طرفة الاصحاء و
طرفة الشرع على كون المشكوك فيه خلاف الغام فاذن فكما اشك في صحة قسمنا الى اقسام عاين العرف من باب الموضوع
الصريح فكذلك الصحة حتى تظهر فسادها فيكون مقتضى الاصل الصحة في الدعوى وغير ذلك وعلى هذا الوجه لا يردنا في
الحال بين صمدية ذلك للمعالم من مسلم او كافر ولم نقل بطلان معارنا ان الكافر سخطا كما قد يظن ان المان على ما فرناه صدق
العموم هو ان الجميع هذا اصل اخر وهو حمل فعل السالم وقوله على الصحة فلو صدق من عقداً وابطاع وشككنا في انه هل يقع
على وجه ان ساقداً لا يصل بضمي بالصحة وان لم نقل باصل الصحة في مطلق الموضوع الصريح وهذا ايضا الذي ينبغي ان عليه
مقام الدعوى وغيره انه يقدم قول مدعي الصحة ويحقق عني عن ذلك لكن يؤول عليه بالاجماع والاخبار الكثيرة وباننا نسبنا
وذكرنا لها ورفع الاشكال الوارد عليها في عناوين كفر الاسلام انشاء الله فانظر **عنوان** لا ينبغي ان
في المعاملة وهي العقود والابطاع غاش يمكن ان يكون لازمه بحيث لا يمكن رفع آثارها بعد تحققها وطريقا ان تكون شأنها
من دون عرض غرض على جواز الفسخ والابطال هو المستحب بالزوم ويمكن ان يكون ندائنا اذ لا يملك الفسخ والابطال الاثر
وان لم يكن هناك ما يوجب فسخا بمعنى كون المعاملة بنفسها وهو العبر عنه بالجواز ولا ريب ان احكامها قد يصير معلوما
شعرا وقد يقع الشك في كون العقد جائزا او لا وما قبل الاصل للزوم والجواز ولا اصل في البيان الحق ان الاصل في كل
عقد ابطاع على جواز رفع آثاره وضمي الاصل في ذلك لوجوه الاول ان العقد والابطاع اذا تحققوا يوجب بطلان شرعي عليه
من حصول ملك المعين ومنفعة وانتفاع او بيباينة ولا ينافي في ذلك لا شرعاً ولا عقداً وابطاع او نحو ذلك وبالحكمة لا ريب ان الاستبا
الشعري بعد تحققها يثبت عليها آثارها فاذا شك في اللزوم والجواز فلا ريب في شك في انه لو وضع هذا السبب هل ينظر ذلك
السبب التام لا بل هو باق على حاله لا شك في صحة الاستصحاب عدم زوال الاثر من ذلك او نحوه الا ان يشرع في هو
مفعلة للزوم فالعقد بنفسه يكون قابلاً لرفع آثاره بعد حكم الاصل الاستصحاب ببقائه انما يلحقه ما يوجب بطلان الاصلية
من الشرع لا يقال ان الاستصحاب لا يتجاوز العقد لا ينافي في مكان الفسخ او الاستصحاب بعبارة اخرى ما كان محلياً كان
وليس الجواز العقد عبارة عن عدم بقاءه على ما كان بل هو عبارة عن مكانه الامكان غير لازم للفعل بل هو علم
منها في الاستصحاب بغيرها في جواز العقد بالمعنى المعروف وانما هو من الفعلية الفسخ الكلام في امكانه لا نأقول ليس بالاجزاء
الا ان امكان الشرع يوجب لوازيل الفسخ وضع الآثار لوقعه والفرق ان الاستصحاب يقتضي بعد فسخ البقايين بوجود الاثر الباقى
يوجب بيباينة بزره والفرق انك شك في ان الفسخ والرفع هل هو اذ يقع لهذا الامر لا فاللزام شرعاً بالحكم بالبقاء وعدم الا
رفع وهو شأن لازم من العقد لا ينافي بل ما لو وضع لم يفسخ شرعاً والفرق ان المشكوك فيه لو فسخه لا يفسخه و
لا يستصحب بيباينة اخرى الاستصحاب مناف لا مكان الفسخ شرعاً بمعنى انه فاضل بنه لو وضع لم يفسخ وهو معنى الافتتاح

المعجزة بالزوم وذلك واضح لا يفتقر إلى دليل إذا علمنا أن السبب في هذا لا أثر له هو ذلك العقد جزوا وليس في ذلك مجرد علم في الحدوث
حتى يستصحب من ذلك احتمال العلة للمعجزة بل من المعلوم هنا أن هذا السبب في الحدوث يجب لو ارتفع هذا الارتفاع الأخر
جزوا والافتراض أن السبب في سقوط الفسخ والرجوع فلا وجه للاستصحاب أننا نقول ليس الافتراض الاستصحابي لا محال على أن
مقتضى بل المراد أيضا أن الآثار المشكوك في زوال علة الحدوث والمقتضى عن غيران بعد الفسخ لشك في زوال هذا السبب وعكس مقتضى
السبب في استصحاب الحكم الآخر له معا وذلك واضح نعم لو ثبت شرطه شيء أو فاقبه لعقد أو إيقاع أو ما أخر أو تقدم عن
المشروط ثم فقد الشرط في زمانه الموقوف أو وجد المانع كك بعد وقوع العقد أو شك في وجود الشرط وعكس فلا يمكن استصحاب
حكم هذا العقد لهذا هذا الشك إلى أثر من أصله وكونه سببا وعكس ذلك غير محال الافتراض هذا هو مسئله الشر
المناخرو بالجملة مقتضى الاستصحاب لزوم العقد لا إيقاع مطر الامع دليل على خلافه الثاني أن ظاهر الصنيع الماخوثة في
عقد أو إيقاع هو عدم الإعلان عن عقدان لظاهر من قولك بعد أن وزجتي طالق فيكون لما لك للبيع والبيع
مخرج العرف سلطان على الدوام بحيث لا يرد على ما يرجع فإذا كان المانع لك في العقد المانع للملكية الدائمة والارتفاع للزوم
دائم ويجوز الفسخ منافع هذا المانع الماخوثة في الانشاء فينبغي أن يصل أن معنى الزوم وعكس الإخلال ما خوثة في إطلاق ذلك
الصنيع بحيث يقتضي عرقا يكون المشاء دائما مطر كما في قولهم إطلاق العقد يقتضي يكون الترخيل وكونه من قبل الترخيل ويجوز ذلك
فاطلاق كل إنشاء بحيث يكون دائما فالفسخ منافع الأصل الانشاء وهو معنى الزوم إلا أن يجزئ قبل من قبله ويجوز كالمبيع
مختيار حتى يخرج عن ذلك لا يفتقر إلى الجاه وظاهرهما مملكتك للمنفعة سنة وانت تدعي كون المملكتك على الدوام لا تفتقر
مؤلفا سنة في الاجارة ليس بخوف هذا المملكتك بمعنى أن مملكتك في سنة بل تجدك للمنفعة المملوكة فيفسخ المانع أن منفعة
سنة واحدة مملكتك دائما وذلك واضح فلو أراد الفسخ بعد مضي سنة مثلا وإذا الرجوع الاجرة المثل للمنفعة في سنة
على ذلك لأنه ملكه هذه المنفعة بما يجب له بعد على منحه فندبر ويجوز أن معنى الصنيع باطلا فها إذا ضا الدوام فيفسخ الترخيل
الدال على صحة البيع وغيره من العقود لا على الترخيل ولا يحتاج إلى قبل آخر على الزوم مجرد ما دل على صحة العقود بعد كون
معنى العقد لا إيقاع باطلا منها فصد الآثار الدائم بل على كونه لا وما شرعا أن صحته قد ثبتت أهو عليه وليس إلا
الدوام وعدم قابلية الفسخ فيفسخك شرعا الثالث أنه لو لم يكن صانع الانشاءات دلالة على المعنى المدعى فيقول أن لها
المنفعة فدين بالعلية الزوم وعدم إمكان الفسخ ولكن يمكن القول هنا بأنه ليس كذلك مطر بل لا بد على هذا من منع العقود
وما لحظته في العرف فإن كان الناس يابن في إيقاعه على الدوام فالأصل فيه أن يكون لا ما شرعا إلا ما خرج وإن كان
غيره من على الدوام فلا يمكن التمسك بهذا الوجه فندبر الرابع عموم قوله فها أو فوا بالعقد فإذا دل على أن كل عقد يجب
الوقاية والدوام بالوفا العمل بمقتضا ومقتضى العقد فاممملكك أو نحوه ومقتضى لزوم الوفا البقاء على هذا الأمر إيقاعه حوبا
فلا رخصة لبطاله وهو المدعى من الزوم والأشكال الواردة على لالة الأية من جهة عموم العقود انفسخ إلى المعارف
على واعتبار الوثوق وعكس وشروطه للإيقاع وعكس ونظائر لك قد عرفت في فقه العوائن السابقان فدل على صحة
ذكرنا هنا دلالة الأية على أن كل عقد وكل إيقاع منغاري وغيره يجب الوفا به بظاهر الأمر مسئله الخصص ونحوها
قد عرفت فقهنا الترخي في أن هذا يدل على الزوم أم لا إذ يحتمل أن يكون المراد الزوم ويحتمل أن يكون المراد لزوم العمل
بمقتضا أن جازم الجاهل وإن كان ما فادرجعنا أن يثبت في ذلك العرف في عقد بيني في العرف على الزوم بين الناس
بحيث لا يترتب على مال نحو بعد وقوع العقد والإيقاع فيحكم فيها بالزوم لأن مقتضا ذلك والعمل بمقتضا ويجب
الأية وما يثبت في العرف على الجواز فيعني أن طرفة الناس فيه على الزوال دفع كالعارية والوديعة فيحكم فيها بالجواز في مقتضا

في العباد وجعل الجاني في حيا اليه على ما يقتضيه ابل هو اخرج للعقد عن مقتضا او ينفذ في ذلك الشرع بان ايراد ان لو فاقض
العقد لازم فان علم الشرع انه من العقود اللازمة فيجب على ابل على لزومه وان علم انه من الجاني فيجب على الجاني على جواز ولا اربا
الوفاء لزوم العمل بالحكماء في كل حكم يثبت على احد من اشرع عليه يحمل ان يكون له من الوفاء اعتقاد بمعنى انه يلزم
عليكم اعتقاد لزوم الازم وجو الجاني على بعد والظاهر وجوع الما ذكرناه قبله وهو البناء على الجزا الاحكام فان الاعتقاد
لا يدخل فيه ذلك ويطبق الشرع في العقد الذي يظهر من الشرع ولا من العرف كونه مبنيا على لزوم فانه يثبت لزومه من اليه على
الاول والثاني لا يثبت ولو كان ظاهره ان يعرف لزومه يثبت على الاول والثاني لو كان ثابتا من الشرع انه يثبت على اللزوم
يظهر لزومه على الاول والثاني لا يثبت على الثاني من هذه الابه وان فرض ثبوت اللزوم بغيره والذي يقتضيه النظر هو
الاول وليس الاستدلال من ههنا الاستدلال بالبداهة انما هو مادة الوفاء فان لو فاقض على شي البقا على ما هو مؤداه ولا
ولا يربط العقد شيلا هو لم يثبت او نحوه والوفاء بهذا المودة البقا على هذا الاثر بانه انما هو مؤداه وهو معنى اللزوم
لما والظاهر ان كونه لازما او جازيا ليس وجوب لا بقاء والوفاء وعقد الان لو فاقض الجاني بالازم ومن ثمة مل في دالة لفظ
الوفاء لا يثبت ببقائه ذكرناه وبكفي في قوة هذا المعنى ووضوحه فتم الاحتجاج بما ذكرنا ذلك واستدلالا لهم فيها وحاشا انما عليه
ولو يثبت هذا الاحتمال لا من ابل الله العلامة اعل الله مقامه بعض كنهه مع انه واقف الاضاح في الاستدلال في سائر كنهه
غير خفي ان غرضه من هذا المحرر بيان كونه يمكن ان يذكر كونه محققا في مقام الاحتمال لانه في ثوابه ثابا السبوت في
الاحتمال ان مقتضى النظر استعنا بالقوة التي في محضر قوله بان الوفاء هو العمل بمقتضا ان جازيا في جازيا وان لازما فلا ينفذ
ان يجعل وجوبا للنجاة الابه مع ما اوضحناه من السبيل في تدبيره في هذا الكلام وهو ان العقد قد يكون لازما من الطرفين كما
البيع والصلح والجاره والضمان الخوالة قد يكون جازيا من الطرفين كالوكالة والمضاربة والشركة والعدية والوديعة والجماعة
ونحو ذلك وقد يكون جازيا من طرف في لازما من اخر كالوصية فانهم يتولون ان جازيا من قبل الموصي لزم من طرف الموصي فانه لا
من طرف الموصي جازيا من طرف الوارث غير المعوض في الوارث على الاصح فمل الازم من طرف دون اخر لازم انما
او مركب من جوه قبل ان يترك كما هو المشهور في السنة من اهل العلم والوجه فيه انه وجب فيه الجواز واللزوم معا فانه ما عدا احد
ممنوع الفسخ باعتبار طرفه الاخر جازي وهو معنى الواسطة وفي ان هذا جازي انما يتنافى بين الجازي واللازم واضح في
اللزوم يرجع الى السان كنهه وهو عقد مكان الفسخ مطر ومعنى الجواز هو لا يجاب بمقتضى مكان الفسخ ولا يرب ان الفسخ من احد
الطرفين فسخ من الاخر لعدم مقبولية التفتك في بطلان العقد فابل للفسخ شرعا واما ان الفاسخ هو المتعاقدان واحدهما
او يمتنع فالربط لانه كون العقد لازما او جازيا لا يوجب هذا الوجه انهم يتجوز في صفة الوفاء هي الهيئة احكام الجازي
صحة باي لفظ وقع حتى بالجملة الاسمية في الوفاء لا يستعملون فيها ما يابل في قوله في العقود اللازمة ويؤيد كونهما من الجازي
عدم بطلانها بموت او جنون ونحو ذلك مما يبطل العقد الجازي واما احتمال الجازي باللازم فهو من المستبعد جدا ويجوز
الاجعل الجازي بمعنى مكان فسخه من كل حد ومن المتأخرين الازم بالبداهة وهو خلاف الظاهر والتخصيص لو لم يخط
الجواز واللزوم بالنظر في نفس العقد كما هو ظاهر من التوضيف فيلحقان بالجازي لانها في نفسها جازيان فابل ان لا يفسخا
ولا دخل العقد الفاسخ وحده في ذلك ولو اريد الجواز واللزوم بمعنى الرخصة وعقد في الفسخ بالنسبة الى المكلفين فيمكن
القول بالنسبة ولكن يلزم على هذا ان يكون كل عقد كذلك انما يتجوز الفسخ المتأخرين وليس سائر الناس في
فيكون لازم من جهة جازي من اخر واحتمال ان لا يابل هو الجواز والعقد بالنسبة الى المتأخرين لان الفسخ يابل ذلك بعيد
مستلزم للتخصيص نحو موافا بالعقد والدال على لزوم العقد وثبات ذلك ان محموم او موافا بالعقد انما دل على ان كل

احد من المكلفين انهم الخطا بمورون بالوفا بكل عقد عقد من أي شخص صدر من المعلوم ان صدر العقد الواحد
الف وجميع المكلفين على ان يلحق كل واحد مكلفا بالوفا بكل عقد من أي منهم صدر ومقتضى هذا بالمعافاة بين يحتاج
الى قبل ان لا اشعار في الاله على الوفا لازم على المعافاة بين وغيرهما ومقتضى ذلك يجوز للمعافاة بالالتسبه الى كل احد
فلو كان جائز نحو المعافاة بين غيرهما من غير ما ينبغي ان يكون ماعنا خارجا بالالتسبه الى خصوص المعافاة بين ينبغي
على الوفا بالتسبه الى الغير لا وجه له كما لا يوافق لغيره وجوب على الوفا على كل عقد بل الاله منها ويجوز فكل احد
بعقد فيه التسبب في الوفا بعقوده وظاهره في العرف التوزيع بمعنى ان كل احد يفي هو عقده لان يدا بفي بعقد غيره
مخو ذلك اذ وفاء الغير بعقد الغير معقول اذ ليس بمبدأ شيء حتى يفقد ذلك وليس الامر الا في دفع الاخبار والسياسة فبذلك لا
يقول صرف الاله على هذا المعنى ان كان يدعوى الفهم العرفي فهو ممنوع واصمار الضاف اليه وان كان يؤيد فيهم هذا المعنى
الظاهر كونه هو ثابت في وضعه وجوده وعمل اللفظ محكم وليس لك من قبل الرجال فوامون على التمثال انما هو من قبل
وهو مراد بالمعروف وانواع المعروف ان كان من جهة عدم امكان الوفا من الغير فهو ممنوع اذ يجب على كل احد جزم هذه الاشارة
هذا العقد بمعنى انه ليس له احد من غيره بل بالشرع لا من ملكه ولا ان يعطيه البائع لانه يخرج عنه ويجب جزمه من المالك الوفا
وضر في الديون ونظائر ذلك ما يعلم ان يكون الشيء مملوكا فان كل احد مكلف بان يجزم على هذا المال احكام ملكية المشتري
ولا يباين ذلك ما لا يملك وهذا كلام اخر هو ان العقد الجائز انما يكون مفسوخا بالاذن لا بالملك بشرعا مفسوخا فلا ينفك كماله
ظاهر على ان المفسوخ موجب جوع كل عوض الى ماله لو كان معاوضه وبطلان الاثر التبع عليه ولو لم يكن ملكا كالرجعة التي هي من
الطلاق والفسخ التي هي بطلان الالباب والرجوع الذي هو بطلان المعاري والودعة بخلافه وبالجمله معنى المفسوخ رفع الاثر وتجاوز
ذلك رجوع العوضين معاوضه على ما كانا قبل المعاوضه فان رجوع بينهما فبغيره ما وافقه ما والافضل ان تسببه عن ارباب الاحكام من
الضمان لكنهم حكوا في باب الفرض ان العقد جائز ليس بالارزوم والمفرض المطالبه في مشا وذكر وان المفرض مملوك لغيره بالمثل
الفيما ومع مطالبه المفرض ان بقي العيب وهما ما بينهما فاضان هذا ما اذا استشكل على خارج من تحول المتأخر من المعاصر
فلذلك هو الا ان المفرض عقد لازم وخالفوا ظاهره كقوله الفقهاء في ذلك ونحوه وان الحكمين بينهما ان لازم الجوع ارجوع
العوض بعينه مع انه ليس كذلك في الفرض لان تخيل ان القول بالارزوم الفرض شتمه من النفس فان الفرض لذلك المفرض مطالبه
والمفرض اذ لم يشأ كيف جعل كونه عقدا لازما وهذا ما هو مذكور في اذنان المشتري وكونا ظاهره والذات بخارجي
الثام في حل الاشكال وان لم احد من اربابا عليه من كلام فقهاء وغيره ان يفي انه ليس بعقد الفرض مثلا لا معاوضه فانه
مملوك للمالك بازاء عوضا فاذ ابدل المفرض احد العوضين فله ان يظل بالاعوض الاخر كما في تبعا للمعاوضا وليس
لاحد ان يقول ان مطالبه البائع الشرعي مطالبه المشتري المبيع فتح المبيع فان ذلك مضمنا للمقتضا ومقتضى عقد الفرض
ان يرضي لان يرضي مثله او فتمت به ذم المفرض ليس الا كما يبيع بالمثل والقيمة فاذا طالب العوض فقد طال بالمثل
والقيمة ولم المفرض الدفع انما يفي بمقتضى المعاوضه فله ان يفتحها حتى يبيع في العين بل انما هو طلب لازم بالمعاوضه
هو موكلا بقا العقد لا فاسخ نعم اذا قال المفرض فسخ المفرض ففسخ العقد لا يطل ان عمدا اذ في النص وكان العين باقيا فالأمر
على المفرض دفع العين لا يطل المالك باطل ما ينبغي جمع الى المالك المالك الاول وسقط عن مضم المفرض العوض كما ان المفرض
لو قال فسخ الفرض لا يجوز له النص بعد ذلك بالعين الموجود ليطالن ما اوجب المالك ورواها لاذن بزيادته على الموقوف
فالتكليف في ذلك ان العقد الجائز ان كان قابلا للمفسخ او جوع كل عوض الى ماله وبطلان الاثر التبع عليه ولا يفي بعقد
الفرض من لازم على ما تحمله بعض المتأخرين في الاجتماع على خلافه ظاهره ولا جائز بهذا المعنى ان لا يكاد يظهر على ظاهر كلامهم

عنوان

فربما بين وبينهما وانفسا من اجل النقصان كالمعنى في عقد يتصور في العين من غير ان يخلط بها لغيره العوض لا في العقد هكذا ينبغي
ان يحقق المقام وله نظائر كثيرة **عنوان** العقد تابع للعقد بضم وفتح من القواعد المعروفة الكثرة الفروع والجنس
معناها تارة وفي مدركها اخرى فمعناها ان لا يخلو في بابها من هو محتمل الا من ليس بها يمنع جميع احدهما ان العقد تابع
للعقد بمعنى انه لا يتصور الا بالعقد كما ذكره الفقهاء في شرط العقد مع الشرائط الاخرى فيعني ان لا يعرف العقد الا بالشرائط
والناشئة في الغالب والظاهر والسكران الذي لا فصل له ويخول ذلك فيكون الفاعل اشارة الى شرطه كون الفاعل فاعلا صاعدا
العقد وكلها وان يكون من غير الطبيعة عدم تخفيف بل في اذ لا وجوب للتابع بل من مبنوعه وهل العكس كذلك بمعنى انه كلما تحقق
العقد تحقق العقد لا فيقول له معنيان احدهما ان جنس العقد مستلزم للعقد وهو معلوم الاشارة وانها ان العقد
في العقد انما يعلق بشئ فهو محقق للثبوت بمعنى ان العقد يثبت في ذلك المقصود ويوجب تخفيفه وتبسيطه ان كل ما هو مقصود
في العقد والعقد بغيره بمعنى انه يعلق بالعقد ويغفل وهذا الوجه يقتضي ان يكون العقد متناهيها ان العقد تابع للعقد
ان العقد يشي بجناح الى موجب في ابل عوض وعوض بعد حصول هذا الا ان كان لكل عقد خاص من ثبوتها ونحوه ولا تارة
كثيرة باعتبار ان في فوريه وشرائح وروم ونحوه يوجب ويغفل واطلاقه فيعني ان يضاف الى العقد واحكام ولوازم وهو
هذه الامور كلها انما هي للعقد بمعنى انه لا يقع ما لم يقصد فاهو المقصود بفتح طاء والثاني في بيان المدرك واليخ في مقامات
تلك احدها ان العقد تابع للعقد بمعنى انه شرط في صحة العقد فلهذا يقتضي ان ما لا يقصد به ليس بعقد والمدرك من العقد هنا ان
اللفظ والمعنى في العقد الذي لم يقصد لفظه كما في النائم والساهي والغالط وهو من يرب لفظا اخر فيذكر غيره كما لو اذ كان في
فقال في غلط فان هب عن مقصود في الغافل وهو الذي يصعد لفظه من دون لفظه السكران الذي يشك في
وقد لا انما ظاهرا يصعد عنه للعاره من دون شعور وازالة المحضو وكذا العقد الذي لم يقصد معناه كما في الخازن فان
لذلك لفظ بعينه لا لكنه غير صادف وقع معناه هذا اللفظ ونحو هذا اللفظ ازالة الانشاء الذي لا يثبت عليه
الانشاء وبان لا يغير فاصد لوقع المسبق صديل للبعيد وهذه فاعده كونه سارية في العقود والدياغات كافة والوجه في ذلك
امر ان احدهما الجماع الاصحاب على عقد ثبوت لا تارة على الناحية من العقد كما هو صريح كلامهم في طوالب الفقه بحيث لا يشك
فيه مشك وثانيها ان مقتضى الاصل الا في عقد ثبوت لا تارة المحضو لانه الاسباشرع على الابدان ومن المعلوم ان احكام العقود
والايقاعات تارة كلها في العقد الاصل فلا بد في ثبوت هذه الآثار من انشاء الحقبة شرعية وليس الا ازالة العقود عموم محضو
ولا ينبغي ان ازالة العقود العامة كما ذكرناه في اطلال الصحيح والرقوم قد اعترف فيها لفظ العقد والشرط ونحو ذلك ولا يرب العقد معناه
العهد والربط والاقصد لا بعد عمدا ولا بعد غطا للغة ولا عرفا وكذا الكلام في لفظ الشرط واما الادلة الخاصة فقد
اعترف فيها لفظ البيع والاجارة والنكاح والطلاق والافراق ونحو ذلك ولا يرب كذلك بغيره فاهو المقصود واللفظ
الخاص عن العقد لا يستعمل في الاسامي فاعاذا لم يشمله الادلة عمومها فيبقى تحت الاصل الا في لا يثبت عليه الشرط
وهو لانه ويمكن ان يمتسك في هذا المقام بمثل قوله لا عمل الا بغيره وانما الاعمال بالبناء في ظاهر الروايات ان ما هي العمل
من وناية غير محققة فاما ان يحل على معنى الحقيقة الظاهر يكون الاعمال التي تحقق بغيره خارجة عن العموم واما
ان يحل على معنى الحقيقة انه اربط بالحيث فيكون المدرك عند الصحة الا بالبناء ولا يرب عموم الاعمال انما يشتمل العقود والاقاعات
ايضا فيدل على انها لا تفتح بل ان العقد هو المدعى وحملها على في الكمال وروايتها بالاجمال كما صرح بعضهم ووجهه ان
الاو بعد عن الحقيقة والثاني فرع عند الحقيقة وعده وجوب المجاز فيرب هذا اليك فان قلت ان المبدا من اليك الظاهر
في الروايات ليس العقد بل الظاهر في هذا التفسير لذلك متسك الفقه لها في اشارة وضد التفسير في العبادات لا يمكن هذا

العقد

الاستدلال الامع ظهور اوده ضد الفرض ليس الكلام في العبادات في اشراط الفصد المطلق اذ هو مما لا ينقل عن افعال المختار
كما ضوعا عليه فظهر لك في عناوين العبادات في الاستدلال في هذه الروايات على ان ذكره فلفظ يمكن ان يكون بالنسبة بمعنى الفصد ^{بخصوص}
بفصد الشيء بل على وجه وثبوت تحققة الشريعة ممنوع بل معلوم العذر الاستدلال هنا في محله نعم في الاشكال في الاستدلال
بها على نسبة العبادات في الشنا بخر يصح به وثانها يمكن ان يكون المراد من النسبة هنا فصد جند ذلك العمل ونسبة اخرى ان الفصد ان
كان معنى النسبة لكنه يقرب ذكر العمل بل الاعمال المفيدة للمعونة في الخبرين يفهم ان المراد بالنسبة فصد غاية العمل والجمعة المقصودة منه
فيصير المعنى لا يعمل في لا يكون عمل صحيح الا بالنسبة فافهم المقصود منه في جعل العمل لا جله فبدل على ان صحة كل عمل بشرط فصد غاية
الجمعة شرعا او عقلا او غاؤه ففعل في ذلك فلا بد من العبادات من فصد الشيء في الغاية التي شرع لها العبادات هو التقرب ما بان ففهم ذلك
او لشك في الغاية والمبشر هو التقرب للارام المطلب كما استثناء في بحث كون لما هو به عينا في المعاملة لا بد من فصد لتفعل في ذلك
او بخلاف ذلك في انما في الغايات التي شرعت للمعاملة لا جلتها فلا يسير في من النسبة خصوص الفصد التقرب لا مطلق الفصد ومن
العمل خصوص التقرب بل الظاهر من العمل الا في من النسبة فصد الجند المقصود والقلة الغاية فيكون نصو الا شرعا او من العمل شرطا
في من ذلك لا في شرعا وهو كما في اثبات المدعي فاما في من مظاهر الافهام فاعتبار الفصد في المعاملات من هذا الوجه في
شبهه فيه نعم في الكلام في ان هذا الفصد في الاتباع بعينه في موضع حال الاتباع ذلك واضح وفي العقد ايضا بعينه حال الحكم كل
من الوجوب لافا بل هو من جانب واحد ولكن هل يعتبر بهذا الفصد والشقوق في المعنى لفظ والغنى كل من المتعاقدين في كل
من الاجابات في مجموع قال النابغ فصد تعقل اولي وذل فصد بطور اخر فقال القابل فيلزم يصح ولا بل العبرة كون
كل منها فاصلا فيهما هو من جهة واحدة والاولى اعتبار الفصد في ما ذكرناه من ذلك فان المتبادر من ذلك العتوانا هو ما كان المتعاقدان
فاصلين في مجموع الايجاب في قبول فضا قال ان العقد هو الكسب من الايجاب في قبول فلا بد من كونها فاصلا في مجموع شئ
يكون العقد بينهما مع الفصد والتوزيع يكونان احدهما فاصلا في الايجاب في الاخر في قبول وكليهما فاصلا في احدهما او احدهما
فاصلا في احدهما خلاف الظاهر من النصوص في هذا الاشكال هو ان ظاهر ما ذكرناه اعتبار فصد اللفظ والمعنى
ولذلك اخرجنا هذا في شكل الاستدلال في عقد المكره مع ان الاحتجاج في باب العقود اطبقوا على صحة عقود المكره ولو تحققت
وان لم يقبلوا في الاتباع من المكره وان في عقد ذلك بناء منهم على ان الاتباع لا يكون موقفا على امر اخر ويحقيقه
في باب المتعلق انهم ولا ريب المكره كالفصل في اللفظ في المعنى فافهم عقود المكره بل هو الرضا ولا يصح عقد الفاعل ان
رضي بغير ذلك ولما في هذا الاشكال مما ذكره شيخنا الشهيد فلا بد من شرح الشرائع والمعه ولم يتجاسس عنه ولكن الاشكال
غير وارد والجواب بين والامر سهل ان لا كان محتاجا الى بيان معنى الاكراه وتحقق ان المكره فاصلا للفظ والمعنى معا لكنه
فان الرضا وهو في فصد المعنى خلاف الفاعل فانه غير فاصلا للمعنى اخرنا في بيان المسئلة الاكراه والاختيار الا في الشرط الفاعل
الشئ وبالجمله العقد للفظ والمعنى في صحة العقود بالمعنى الا في عقدية وهذا احد جني ففهم العقد فانه المقصود
وثانها ان العقد تابع للفصد ان كان له ولو ادره وحكامه بمعنى انه فاصلا في فصد شئ منها لم يضر ان اصل العقد لا يتحقق الا
بفصد الايجاب في قبول ومعناها كل لا يصح الا بفصد متعلقه من عوض الموضع الموجب القابل بعينه ان لا يضر
العقد من فصد المبيع والشئ في البيع والزوجان في النكاح ونظائر ذلك وفي فصد الخاطبة الخطابة في المهر ففهم مطابق
بعوض مطلق وان عين بعد ذلك وكذا لا يصح لو قال بفصد لم يفصد فاصلا ففهم القابل ان قال بفصد ذلك احد
مبطل كما لا يصح لو لم يفصد القابل في قبول ذلك الايجاب الصادر من الرجل العيان فلو سمع فأنك يقول بعينه ففهم ان ثبت
لهم في وان صادف الواقع ونسبة اخرى العقد له ان كان هو المتعاقدان والعوضان وقد لا يكون عوضا فيكون

217

دالة على اعتبار العقد في هذه العقد واركانه دون حكمه وثابتها فيام السيرة القطعية من المسلمين في هذا وحاشا على من
فصل الاحكام في العقود والايضا ان بل هي محصورة لا يكاد يطالع عليها فبقدره فضلا عن عام فكيف يمكن القول بعد ذلك
هذه الاحكام مع عدم العقد والاشياء اطلاق ما دل على ثبوت هذه الاحكام لهذه العقود ومن من يقيد بالعلم والعقد
ولا يركب اسم العقد واسم البيع والطلاق ويحذف ذلك فيحقق بعضنا الاركان فاللزام منه قول الدالة على ثبوت
الاحكام على هذه الاشياء عموما ومخصوصا لما يحذفه فالوجه لهذه الشرطية وبالجملة لم يعرف من يرضى لا يفتي اعتبار
في ذلك وتخصيصه في ذلك من جهة هذه الفاعلة المطلقة فانها هي من فصول الفهم او فلة التدبر فانه لا يطبقها على هذه
احكام واللوازم وراعيها ان يكون العقد ثابعا للعقد بمعنى ان يكون كل عقد من العقود فينبغي ثابته العقد فيه وهذا
لواحق في الاركان من العوضين او الايجابين او المتعاقدين فلا يشبهه فيه فان كل ما يتعلق فيه العقد فهو من العقد
دون ما عدا ويلزمه الثاني مع اجتماع سائر الشرائط واما الوفاة في امور خارجية فان كان العقد ثابته على العقد بحكم
الشرع من الآثار واللوازم الخارجية كما مثلناه فلا يثبت فيه حصوله لكن من حيث اصل الشرع لا من حيث هذا العقد
بمعناه انه لو لم يكن فاصدا اي كذا في ذلك ولعل العقد فيه ثابعا للعقد بل بالعكس ان كان العقد ثابته على
العقد لو خلى بنفسه فهل يغير العقد بغيره ان يؤثر فيه باعتبار هذا العقد ولا يغيره ان كان العقد ثابته على
ما يثبت لو خلى بنفسه كقصد علم الفقه في النكاح الذي هو وعد الشفعة محلها ونظائر لك وبقيار اخرى ان بعضه
في المعاملة وفي الانقاع عند ثبوت بعض احكامه لشرعيه التي لو لم يثبت عند الثبوت جواز ثابته ان بعضه يثبت لا يثبت
لو خلى بل قصد كقصد الفقه والارث في المنقطع وقصد حيا الفقه في النكاح بغير سبب المعقود وقصد الحاضر في العقود
قصد الخرج من الاصل في الوصية ونظائر لك وكل من العقدين قد يكون مع لفظ ال على ذلك بغير اعتبار هذا المقصود
الخارج شرط في ضمن العقد وقد يكون من دون لفظ وان في ضمن العقد بل في الفاعلة قبل العقد وثبوت المتعاقدين على ذلك وقد
يكون بالمعاقلة بعد العقد مع وجود العقد حال العقد وقد يكون مجرد قصد ونوايا بحيث يعلم احداهما بالآخر فاصدا
وقد يكون مجرد قصد من علم من الاخرين ولا نوايا عليه فمنا صور ولا يخفى على الفطن الفار من صور جعل شرط
في ضمن العقد او قبله او بعده وقصود العلم والنوايا كلها داخل في باب الشرط التي يجب عنها في اللواحق وثبوت هذا للخبيا
اللفظ والعدم والمفارقة والعدم وكفان مجرد النوايا في عدم وثام الكمال في خط الشرط الضمنية وما يلحقها والسر
ذلك كله من مسئلة بغير العقد لا قصد ان كان من فروعها كقصد الحقيقة لو قلنا بقصد هذه الاقسام بشرط بغير
الحقيقة داخل في الاركان لانه حكم العوضين وكما يجوز منها فلا بد من بفتح ما هو الصحيح منه لفاصل فاصح منه بغير
العقد وما قصد لاحد الوجوه الاثنية وقصد الشرط بغير العقد لانه مستلزم لتعلق العقدين لا يقع بغيره فوا
الشرط كقوله لا اراد انما البحث في مجرد كون احد هذه الامور مقصودا للمتعاقد من دون شرطية ونوايا فهل يكون هذه
العقد ملغى لا يثبت عليه ثابته العقد ولا يثبت عليه ثابته العقد ان يثبت من غير ثبوت ان قصد عقد وثا لا يثبت الا يثبت ان
قصد وجوده ام لا بل يبيع العقد الفصل لا يغيره ان يقع ما قصد لانه لا يخلو بالاجماع بل يغيره ان صا الفقه في
الوجود والعقد شيئا لم ينبع من الشرع وليس في الفاعلة بل يغيره من جهة العقد يكون هذا لا يثبت ان
العقد باعتبار انضمام هذا العقد وان لم يضاف ذلك بل القوي في هذا الدليل على خلافه بحيث لا يكون له كلف لسلط
فيه بطل العقد فيبطل العقد بغيره وبغيره اخرى هل مجرد العقد من دون نوايا وذكر لفظ بقوم مقام الشرط
بوجوبه العقد بغيره وقصد ام لا يثبت القول بالبعيد لا مواعدا عموما دل على نفي الضرر انه لو لم يثبت في العقد

سواء كان فسخه وجوبه ماله لانه لو وجد له ماله لم يوجد له ماله لو وجد له ماله لانه لو فعل هذا الفعل على ان يكون له ماله
فسخه ولم يفسخ على ما سؤ ذلك فالزامه بالحكم الذي مضى خلافه فخر من ومن سببها انها لو لم يكن له ماله ففسخه ففسخ
العقد ولم يعلق الحكم عليه لكن ينعى ذلك فعله فيخل على انه لو لم يكن كذلك لم يفعل ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
كون اوقبه خارجه وهو خال لا ينعى على ما فسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
يخل الشطر ضمنه فان لم يلحظ بعنوان المعلق والربط والحواله لا تترك هذا الفصل لان ادلة الشرط انما يلزم بها ما هو لا يلزم
المعروفين المتعاقدين لو قلنا بان الشرط بنفسه كذا هو واحد الوجهين ولو قلنا بان لزوم الشرط انما هو بغيره في العقد
والخلافه الى الكيفية وصيرته كالجزم من الزمان ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
كيفية وليس مجرد يخل ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
لا يفسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
بنفسه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
لازم الطبيعة ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
على ان يفسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
ليس الا انما يفسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
على كل امرنا ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
نفسه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
في الدنيا ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
الاحكام وجوازها على العفو سؤاوى ولم ينبذ بالعموم ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
وقبولها اجابها او كون خارج هذه الرواية اكثر من اهلها وانظر فيها الى الخ العموم للمعنى منها ولو فرض عدم الرجوع الى الخ
الاصل والاصل عندنا هذا الفصل ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
او فعله عليه والفرض هنا عدا العقد لا يدل عليه وليس المقام غيره ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
العقدانية لم ينعى في ذلك ان العقد ضمن على طاقته وانما على القول بان الشرط بنفسه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
ما كان فيه المفاوضة قبل العقد فان القول السابق لا يلزم بنفسه لا يقيد العقد بالاحتمال الرجوع ومع العلم بالبقاء
يرجع الى مجرد الفصل الثاني على ان ما ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
العلم بالفصل ومجرد التواطؤ من دون مفاوضة قبل العقد لا يبعد ولا في امثاله ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
ففسخه
الكلام في كونه بهذا العقد ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
فيما تعلق العقد بوجوده وعلا ولا ينعى ثبوتها على محضه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
تابع لما مضى منه وهذه الفصول الاعتراف بالخارجية التي تؤيدها المتعاقدان لا يفسخها منعها بالعقد ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه
بعثه ففسخه
ولا من قوله اشترط ان لا يكون شفعه بل ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه

معلقا بالعقد حتى يلبيه وان كان لو انعقد خلافه لم يفعل نعم لا ينبغي هذا الكلام في صورة المفاوضة قبل العقد او في اثنائه فان
نما يخرجنا الى الترخيص كونهما فاصلا بين العقد على هذا النحو فيبقى العقد والكلام فيه مرتبط كونه وشبهه بالعقد
عقده وسيستخرج حكمه في باب الشرط فقلنا نحن لان العقد لا يحكم والاولا من المشتبه على العقد غير الزم وعقد العقد هنا غير
معتبر بعقد عدم شرط بغيره بل بشرط لا يشترط غير نافع ولا مضر وانما اللازم فساد اللفظ والمعنى المقصود مع كنهنا من اختيار
تقليد اطلاقا وتعيين افعال وانفصالا فوري او متراجلازم او خارجا على كنهنا المتعقبة وفسادا وكان من المتعارفين
والعوضين وما يفهم مقامها على حبسها والعقود والادبها فان نعم بوضعنا كالمكان حدتها انه متى لم يفسد كنهنا
المقصود حتى يقع على نحوها لا بد من ان يابى عليها ان يفسد فان العقد لا يفسد الا في حاله لا في غيره وسنحفظه بشرط
العقود انما هو العقد واحد من الكيفيات لم يات بديل عليه كما لو فسد الترتل في الجواز في اللفظ مطلقا وعكس في اللفظ
دال على الترتل وفقد الزم في اللفظ اعادة هذا المقام البطلان لعقد الدالة الاولى وعقد العقد الثاني في كل منهما غير
او العكس فيها الكفايا احكاما في اصل الكيفية بخلاف الاحكام الخارجية بعبء اللفظ في المقامات وبعينه العقد في المقامات
والكيفية في النظر الصحيح ان العقد الخارجى عن اللفظ لا يجزى فان كان فاصلا للتوعد وفاضلا لوقوعه جازا من هذا اللفظ
مع انه بظاهر مفيد للزم فيلحق حكم ظاهر اللفظ ولا غيره بالعقد كك وما يعبر من العقد الى اصل المعاملة فقد حصل
واما اللفظ الخارجى عن العقد فيا بطل المعنى لا اثر له ولا يسل كقولهم وفيه هو فاصلا للمبيع او اللفظ المعبر عن اللفظ
لاشبهه اخر قد برر ثابته ان مقتضى شرطه فسادا لا كان وفقد الغاية ان لا يحكم بالصحة الامع العلم بحصول العقد او الشك
في الشرط فتقول لا يلزم الخاف او افترانه كان فاصلا لما ذكره وعقده يثبت ذلك لان العقد شيء لا يعلم الا من قبله وسيجى
المشتات بيان الوجه فيه ان كان لك نفعا بالنسبة اليه دلل في قوله من حيث لا يراه به بل من انحصار الطريق ولو انكره
انه ذكر في اللفظ شيئا وقال لم اكره فاصلا معناه بل فاصلا شيئا اخر ولم اكره فاصلا بالمره فلهذا يحكم هنا بالفساد لا بطلان العقد
هذا المراد ولا ينبغي ان يعلم الا من قبله فتقول فيه حجة وان الشك في حصول الشرط يوجب الشك في صحة العقد فخرج الى الفسار
او يحكم بالصحة ولا يقبل انكار العقد لان الظاهر من حاله جازا فم على المعاملة كونه فاصلا المعاملة فانكاره بعد ذلك غير
مستوعب وقبول قول فزع الشك في المقام وفعله السابق بظاهره حجة في وجوب العقد كما لو انكر العقد ثم انكر ان كان العقد
مدفوعا بغيره هذا الظاهر عليه كما بان في صحف فعل السلم مضادا الى الاجماع على ان الشارع ظواهر الالفاظ حجة كما شققت
القصود فيسئل بها عليه ولا يسمع بعد ذلك انكار العقد الا مع قيام دليل يدل عليه وهو المتعمد ما يبين في ذكر الفقهاء
الحقوقي الثاني انه لو دفع المشتري عن مال الغريم ثمنه عن مبيع وفقد الشراء لنفسه دفع البايع عين مبيع لغريمه وفقد البيع
بذلك الثمن لنفسه او عكس بان دفع عين مال نفسه شتر لغريمه مبيعاً فان بعض المعاوله على ما ذكره العوضين ومن ذلك الغير
المقصود ان كان لما لك مباحا فبفسد العقد وان كان المباح غير مباحا لاجازة ومقتضى هذا الكلام على بعينه العقد
للعقد حتى الا وكان وذلك خلافا لفرزاه فان زيد اودع دينارا هو عيان فماله ليشترى ثوبا فانما هو يشترى مملوكا
لا لغيره مع ان المقتضون يكون الثوب لغيره وكذا لو دفع الغاصب المقتضى على ان يشترى شيئا لنفسه فيبيع لما لك المقتضى
مع لجازة في اللفظ صحت على المحقق الثاني بان دفعه المعاوضة انما قل كل من عوضين الى مال عوض الاخر لا الى غيره والا
لمخرج عن كونه معاوضة فتح نقول لا يلزم بعينه العقود للمقتضى يقتضيان بيع الملك للمقتضى فانه العقد لا يترك المقتضى
وغيره ليس بمقتضى ولا وجه لاثار العقد فانه لو لم يترك المقتضى لكان الملك لغيره باليد بغيره والمعاوضة التي اشار اليها
المحقيق الثاني من مقتضى المعاوضة انتقال كل عوض الى من قبله فانه لو عوض الاخر يقتضى كون الملك لما لك عوضا

فبغير ضمان المباح البطالان لقوانين شرط العوض بالنسيئة المالك وقوانين جواز العوض بالنسيئة إلى العوض فالحكم بالعوض
وقوعه للمالك لا وجه له لا يفي أن صحة المعاملة للمالك إنما هو بحسب الظاهر وعدم سماع دعوى كونه فاصداً للشخص الآخر كما ذكر
سابقاً لا نأخذ بقول المفسر لكلامه في صوغ الشارح بل المالك يحكم الواقع فنقرر أن المالك قال في دفع هذا المال واشترى زيد
فباع البائع بهذا الوجه فهل المالك ضام للمالك أو لا يذنب ظاهر كالمحقق الثاني أنه للمالك سبباً أن هذا الموضع يفسر
في بيع الغاصب بشرط أن لا يملكه المشتري بعد ما كان ملكاً لغيره فإنه وإن مضى كون العوض الآخر له لا يوجب عليه أن يملكه بغير
للمالك العوض جازية لقاعدة المعاوضة وبالجملة ليس مستثنى من هذا الحكم الظاهر كما ذكره فيما لو ادعى المشتري
كأنه اشتريه زيد فلم يضر ذلك بقطع أو ادعى الوكيل في الشرع فأنكره الموكِّل فإن البيع يصير وليس في البيع البائع الشرع ظاهر والكل
كلاماً فيها تعارض المفسرين في المالك العوض كان هذا مع علم من المفسرين أن هذا هو كالمحقق الشيخ وغيره وقوع المعاملة
للمالك العوض بلا اجازة أو معها كما في بيع الغاصب بخلافه على ذكرها ومقتضى الفصل وقوعه للمقصود وغيره وقوع الغا
فينبغي البطلان للتحالف الشرطي في كل منهما فافهم الحكم بالتحقق والخلص من هذا الإشكال الجواب واحد أن يفي فاعمل البعثة
للأصل إنما هو من الظواهر التي يمكن أن يخرج عنها ما يدل على كماله في النكاح بغيره والمهر والشرطية
في بعض المقامات فيقول هذا البطلان ظاهر أنها في صحة بيع الغاصب بشرط أن لا يملكه الموكِّل بل على ما عدا هذا الفصل
هذا ونظيره من دفعه بغيره يكون الثمن بغيره ودفع ثمنه يكون البيع بغيره إذا كان في غير جوازها أن يفي للوكِّل المهر في صحة
الغاصب بشرط أن يكون المقصود انتقال العوض الآخر شرعاً إليه بل في مقام يكون مقصود انتقال العوض الآخر بشرط
وبتفصيله وببعضه الآخر يبيع فسر لغيره بالمعاملة أن يكون الثمن ملكاً له شرعاً لأنه لا يمكن له أن يملكه بغيره وبما خالفه
بالبيع وبتفصيله فإن كان في الواقع يكون ملكاً للمالك فيفسر أن يجوز والمشتري أن يبيع وكل دافع البيع والثمن نفسه فيكون
الثمن لزيد والمشتري لا يملكه بذلك لا انتقال إليه بالمعاملة بل هو الداعي لهذه المعاملة فيجوز أن يملكه بغيره فافهم
فما يمكنه الغير بهذه المعاملة بل من غير وبالجملة نقول أن هذه الصور ليس فيها قصد المعاملة مغايرة لما ينبغي أن يقع عليه
المنافي فيصوغها بغيره في العقد مع تحقيقه وإن كانه وثالثاً أن يكون الفصل الذي يبيعه العوضاً كان له ظاهر الفصل
من شرط أو نحو ذلك الفصل الثاني في اللفظ ولا يملك قصد الغاصب العوض له بغيره العقد وكذا قصد الدافع لو أن العوض
للغير يملكه في اللفظ بل إنما هو مجرد قصد من دون ذلك بغيره بهذا الفصل فإن لم يملكه العقد ما يدل عليه فإن قول الباع
اشترى زيد وقول البائع له بعثك يدل على أن الانتقال إليه وهو المقصود من اللفظ فإذا وقع خلافه لم ينافى المقصد فافهم
لأنه إن مجرد جعل الخطأ هو الغاصب يدل على قصد الانتقال إليه فإن لو كمل الخطأ لم يوجب له بعثك مع أن الانتقال إليه في كل
خطأ يوجب بعثك مع أن الانتقال ليس إلا ذلك صرحوا في باب النكاح بل زعمه الزوجان لا يوجب الخطأ الوكيل بأن يملكه بغيره
الوكيل في البيع وبالجملة كون ظاهر العقد مع لا يدل على كونه مقصود الانتقال إلى الحال الفعلي والغاصب الوكيل في ذلك
فإن ذلك فلا بد أن نقول أما إذا لو قال الغاصب بعثك على أن يكون ثمنه ملكاً له في دفع البائع من ماله بعثك على أن
يكون الثمن منتقلاً إليه فلا بد أن نقول البطلان في هذا المقصود ما هو خلاف قاعدة المعاوضة ونقض عليه في فصل العقد لأن كماله
الفاصل هو من إرادته وليس كالمحقق الثاني وغيره في أن هذا المقصود هو من إرادتهما أن يبيع الغاصب الخطأ في البيع
وأما في دفع ماله ثمناً أو ثمناً ممنوع عدم وقوع العوض المقصود كما في المحقق الثاني بل ينبغي أن ينتقل العوض الآخر إلى المقصود
دون ماله العوض لمقابل له ما ذكرناه من فاعله الشبهة للفصل وأما فاعله المعاوضة المشار إليها في كل ما يمكن
القياس عليها بأن مقامه جازية فإنها فان قصد المالك دفع الثمن على أن يكون البيع لزيد يوجب له أحداً مما عدا كون هذا

التي في هذا الباب فكل من يدين بالفسخ البه فكل من يدين بالفسخ البه فكل من يدين بالفسخ البه
 بهذا المال الفسخ لهذا القول افترضنا وحيث هذا المال يدين فضا ملكا له وحيث ضابطه في شريته وفساده فيفسخ بالفسخ
 الفسخ في قوله اعطى عبدك عني نظائر لك وان كان مخالفا للفا عند فسخه في خاصها ان يقول ان عقود المعاوضات ليس الركن فيها
 الا عوضا ولا يجاب بان المعاوضات في المبادى بالمعاوضات من وجه من وجهها لا يتجلى والقبول سواء كانا ملكين ام وكلاهما او
 فصوليين وعاصيين ولفظ في المعبر فضا للمعاوضات بالفسخ طبع مع فضا للمعاوضات بالعوضين المعوضين في كل
 باب في شريته الاجاب بان وان هذا المعاوضات من وجه من وجهها ان ما له هذا العوض من هو وان لا انتقال الى من يحق فليس
 اركان للمعاوضات وفيها اخرى ان لا بالمعاوضات من وجه من وجهها لا يتجلى والقبول لا يستحق العوضين والعلم بمسئول العوضين
 غير شرط فضا خلافا لغيره لان من ينقل اليه او عنه العوض لا يربط له بالمعاوضات بل المدار على المعاوضات من الاجاب بان العوض
 هكذا ينبغي ان يحق المقام **عنوان** من جملة القواعد المسئلة في قوله ان العقد ينحل بالعوض والفسخ في اموال
 ان المراد من العقد فضا من الارتفاع فضا ان البيع والصحة والهيبة والاجارة والوقف والوصية والشركة والمضاربة والمساواة
 والمزعة والوديعة والرهون الفرضية النكاح ونحو ذلك ينحل بالعوض فكذا الطلاق والظهار واللعان والابلا والافراء والعقود
 والشفعة ثانيا على انها ارتفاع والاذنية وجه قوي ينحل بها افعال على نحو ما ذكر في العقد كهيته ودلا كما سبق فصل وان كان
 العقد عينا فمما ظهر افعالها على الارتفاع الا ان الوضعية المسئلة واحدة لو استهضنا على الفاعل اجماع الاصل لا يمكن المانع في
 الارتفاع بل يعلم دخولها تحت هذه القواعد فضا ثانيا انه ليس المراد من انحلالها على العقود عدوها عقودا معدة قطعا
 بحيث يعدل في بيع واحد متعلق بامور او بامر مركب في طلاق واحد متعلق بثلاث ثبوتها لانه ان يبيع ثلث يبيع او
 يطلو ثلث طلاق ان الحكم منه تابع للاسم والضر من الانحلال انما هو انحلال الحكم فيكون لعقد الواحد حكم العقود المسئلة
 بالنظر في الاحكام اللاحقة والمراد من الانحلال ان العقود ينحل له لا العقود من حيث هي فخره فالبعض بمنزلة يبيع والطلاق بمنزلة
 طلاقا وهذا لا يخفى على الانحلال لما كان الحكم فضا لان العقد ينحل له في موده فلا يمكن حل البيع النافذ للعالم في بيع واجبا
 وان كانت المنافع تابعة للارتفاع لا انتقال الكنه ليس هو البيع المنفعة ولا يدرج احدها في الانحلال الى حد يمكن فسخ عقد
 مستقلا في الشبهة فيمكن انحلال البيع المبيع عقد اجزاء المبيع القابلة للانقراض بالبيع وانحلال الاجارة الى اجزاء
 بمقتضى الاجزاء المفروضة في العين المستأجرة القابلة للاجارة المسئلة ومن هنا علم انه لا ينحل طلاق امرأه واحدا ولا
 والظن انها امرأه واحده لا عقودا وانما كان مكان نكاح بصفه وكذا طلاقه وما شابهه فيطلو بالانكاح
 لو ظهر بصفه الزوج ملك النكاح لعدا مكان الحل في عقد من كذا لو كان بصفه املاوكة للغير لم يرض ما كذا في انكاح
 وثالثها ان المسئلة في هذه الفاعل اموالا ولا يظهر اجماعهم على هذا الانحلال كما نشيبت في الفروع الكثيرة فانهم يدينون على
 البعض في نحو ويمنسكون بهذه الفاعل غير نكر منهم كما لا يخفى على المبيع وهو الحيز والثاني الاستيفاء فانما يتبعها
 العقود والارتفاع فضا في انحلالها الى عقودا بالاجماع او بصفه كذا في الدليل عليه كما اننا وجدنا انهم يقولون لو يلف
 بعض المبيع او ظهر مستحقا في البيع في الجدة وكذا لو كان بصفه املاوكة كالحيز في الجدة وكذا في الاجارة ولو عقد على ابن
 قطره احدها اخذ صحته في الاجتية ولو طلق او ظاهر او عن امرأتين فظهر احدها فافادة للشرط مضى الارتفاع في الاخرى كذا
 لو ابرأ من ظهر فضا في احدها ونظائر له في المزارعة والشركة وغير ذلك من العقود كثيرة فانهم لا يقولون بطلان العقد
 من سبب فضا في بعض اجزاء المتعلق وفي بعض اقسامه علم اجماعهم على ذلك وفي مقامات اخرى ان العقد عليه من شدة
 هذا الاستيفاء في افعالها انما لم يعلم فيه في الحل الثالث ظاهر هذه الاسباب الشرعية انها اسباب للفسخ والفسخ

[illegible]

بالعشاق فك هذا مسلم ولكن كون النصف بالنصف لا ينفك كون هذا النصف بالنا في المشتري الخصال النصف الاخر ولا يستلزم
كون هذا الشا الباقي في نصف النصف الخصال الشا النصف اذا لا يبيع من اج احكم ما لو اشترى النصف بالنصف فلهذا الشا اذا لو
كان مشتريا بالنصف فلهذا كان الحكم كما تقول لكن المشتري كل واحد من النصفين بزيادة النصفين من النصفين فلهذا كان المشتري
اي يجوز في المثال المطابق ما اذا قال بعث النصف بالنصف الاخر بالنصف الاخر فبذلك من النصفين يعني مجموع الشاين
للمشتري فاذا لم ينفذ شيء كان الباقي للمشتري الخصال غايته ضمان البايع للمعاوضة فليسقط من النصفين مجبها هكذا ينبغي ان يحق
للمقام وثا لثا فلهذا نسلم كون هذا الجها لا نسلم كون هذا الجها انما فاعله لا اولها الى العلم وواجب نظره في مقامات هذا كما
وهو ان الفقهاء اذكروا ان بعض الصفقة للمعاوضة واما قوله بالاجازة في بيعه بذلك ضرر ولو كان العقد يجل الى عقو للزم من ذلك
كون حكم كل من البعاض للزوم العقود ليله ولا يربك بطلان عقده بوجوب الجواز في عقد اخر فينبغي ان يكون الاجزاء كما تقول هذا
من ثا وبذلك الخلال العقد على عقو واللزم من بطلان العقد في بعض بطلان في الكل لان العقد الواحد لا يجمع فيه الصلح والفساد
وقد علم ان الفقهاء بنو على عقد الربط او اما قوله بالاجازة فلهذا بل من جهة ان البايع مثلا والمشتري او نحو ذلك الذي لا يبيع
المعنى فيجعل الاخران يحصل له بهذه المعاوضة لانه ظاهر حال المعاوض عليه لانه يريد الدفع والمكسب في ذلك فلهذا ظهر
الفرد والموجب للضرر ويذهب بالاجازة لان الرجل يفسد الربط او نحو تمام الاجزاء ولا يلزم البطلان في كل الجها وقما ذكرنا
سابقا كفاية فراجع وثا يرفعها ان الظاهر ان الخلال العقد الى عقو في جميع الاحكام الاما لا يبل على خلافه ومقتضا ان كل عقد
او اقطاع مشعور باجموعه في ما فاضله شرط او جذا فاع في بعض بطلان ذلك وجه الباقي فلو كان بعض البيع غير مفذور على نسلم
او غير مفذور او العاقبة بالنسبة الى بعض غير ذلك ولا يلزم الاجازة فلهذا ون الباقي ولو تحقق الاجازة في بعض البيع ففوا
من العقو فيقول فيبيع المشتري في الجها بالنسبة وانما فيه بعض مشاينا وعلله لعقد اجازة وبالجملة فلهذا من حيث الظاهر
وينبغي ان ما يشترط بالبيع كالهبة والوقف والسكنة ونواجة الوهب والشر والسلم اذا حصل القبض في بعضه صحيح بالنسبة للباق
وان بطل الباقي او بعضه او توسع وفيه وكذا في الجها لو كان بعض العقو عليه خيرا كثيرا اشترى اشترى احدى احو او نكاح فلهذا
في عقد احدهما لا يفسد او يفسد ولو لم انعاق الباقي لو كان من ينعتق على المملك ان بطل الباقي وينتق الشفعة فيصالح لو كان
مشقوعا فانه كما يبيع المشتري فيكون ذلك ضمانا لا يفاض لان المبيع قبل القبض مضمون ومن مضمون العقد من بيعه او يفتا
ولو احقه من التوابع الا احقه لكل شيء في مسائل الشارح في عوض ومعووض او طلاق واشراط او نحو ذلك ومنها
ايه شرعية الاقالة فانها كما يجوز تمام العقد يجوز في البعاع بالنسبة لانه غير له عقو مسئلة لشرع فيها الاقالة واما على بيان
الجواز في البعاض في غير نحو ذلك فلهذا الجها على خلاف الفاعله ولو ثبت في العقد من حيث هو مجموع واطع كك ولو لم يربط
لفهنا يثبت في البعاض كك ولبيل عليه وبالجملة بعد ذكرنا الاخلال فاللزم اجرا حكم العقو المستقلة على البعاض فلهذا
معارض نعم فلهذا لم يثبت وعنده ما هو اصل بعض الثمن في السلم بطل الكل وعلوه بان بطلان الموجل لشرط التفاضل في بطلان
الحال العلم معلوم في البسيط او ما يراه ازيد مما يراه الموجل فلهذا في بعضه الطاعا الصحة في ذلك لما يراه وهذا الجها غير
وقد اخرجنا في الصلح اي على ما في فان كان له لم يبل على البطلان فلهذا الاقالة وبالحصة فانه عليها من الفرق في البعاض
مفزع لانها هي فلهذا في انواع الجها وبفضل الكلام يحتاج الى الجها فلهذا ومنه في السلم والعلم بمقام وخصاها انه
فلهذا ان الخلال العقد الى عقو فانه هو بعد الحطة مشعور فانه فان البيع يجل الى العقو فينبغي ان يغلط بعقد وان كانت
المنافع ايضا فلهذا في البيع ببعاف لا ياتي ان البيع يجل الى البيع ويجازة اذا عرف هذا يعرف ان الخلال في وقف على مغلط
العقو حتى يفرق ان شيء في شيء خارج نحو ذلك ان شاء الله ضبط معلوما العقو الواحش ومبنا وفي الخلال

للعبه هل هو على الماعذ لا نه عوض فافان من احد العوضين ام لا وبتفصيل يحتاج الى بيان ان لا وصار خلافة في الاعراض عنها كان او
منفعة او لبس بل خلافة فيها ام لا وفرن بين صف الصفح وسما الاوصاف والادخال وان البنا وجوانته وحيث المسئلة من رفع
بنا ما يعلو به العقوف وخره المحل ونوضحة هنا انش فان قلنا بدخول صف الصفح العوض صا الارش على الها على جري
كل معاوضه وان لم نقل بدخولها كما هو لا قوى فلا يكون على الماعذ بل عليها الدليل في البيع فيقتصر عليه او يستر الى غير مقتضى
مناط وحقولا مطلقا فانظر لتبعية المقام بقول المالك العالم وينبغي ان تشر هنا الا فائدة مهمه هي كالتنبيه لهذا العنوان وهي ان البعض
للصفقة لا يشر على غيره في ابواب لفقه احكام كثر من خيار ونحوه وقد يجوز في ذلك المجزأ كما يستقام من مباحث الصفقة وغيره فرفع
كون الصفقة واحدا حتى ينعقد لو كانت العقوف متعدده لا يوجب بطلان احداهما انما ينعقد الصفقة فلا بد من بيان ايضا بطرف واحد
الصفقة ونحوه فاحسن يفرج عليه مسئلة البعض احكامها فتقول لا ريبك الماعوضه تشمل على اركان شدة العوضا و
المعاذات الايجابيات كل منهما قابل للوحد والتعدد فيكون بعد الايجاب والقبول وبالعكس كذلك في غيرها وذلك واضح
فالمدار في وحدة الصفقة ونحوه اما على الوجوب القابل والايجاب والقبول او العوض والعوض فمخبر ان تكون تعدده
موجبا للتعدد ووحده وجبا للوحد وانما عبرنا بهذه العبارات حتى يتم البيع وغيره واما على المكيه من الاثنان بصفوا والتثنية
تصووا والاربعة والخمس والستة وتمام الصفح الحله من الاحادى والثلاثى والاربعة والخمس والستة والتثنية من الصفح ستهن
صو ولا بد من التام ان ان المالك على ان يشر فيقول لا ريبك تعدد الصفح لا يوجب تعدد الصفقة ولا يمكن فرض تخادها مع تعدد صفها
كان للمعاذات الايجابيات احدا او اكثر ان كل من يفرض العقد يقتضيه معوضا منفرا بها بل يوجبك يكون شئ من احد التثنية
فازاء ما مقابل الاخر ولو على الاشاعة والوحد يقتضيه كون العوض ازاء تمام المعوض مساعا ولا يمكن مع الاتحاد اخصاص
من العقد يخصصه مع غيره من الصفح بل لا يجعل العقد من تعدد اذ ان تعدد مقتضى ان يكون اما ازاء كل منها مما اذ اعني الاخر وهو
تعد الصفقة ولا ينعقد فرض اتحاد الايجاب والقبول للمعاذات بل ان تعدد المتشقي كان تعدده بالعقد كذا وفرض كتاب نحو ذلك
فمنها يوجب لا يقتضي تعدد الصفقة وان كان العقد من حيث التثنية بان يكون كل منها معوضا على حدة فلا يفتقر الى باسها التثنية
في جمع العقد التثنية لو قبل بعث ان لو كانا باجسمة ووصفقه واحد ولو قال او اثنتان وكذا باثنتان فهما صفقتان وان
الحال الايجابيات وهذا الكلام مجزئ في التثنية فان تعدد بالعقد لا يقتضي تعدد الصفقة كما لو باع دارا بغير من كتاب تعدده
في التثنية يقتضي انها للعوض والتمتع يكون مستقلا بالتثنية لا يكون معوضه مستقلا فيجمع مال الكلام الى مال المكي
العوضين لا يشر بتعددهما واتحادهما كما ان الايجاب والقبول كل بل انما المدار على تعدد التثنية من حيث التثنية من مقتضى
اخرى ان لو خط معايلة واحد بين العوضين بحيث يلزم من ذلك معايلة كل جزء من احدهما بجزء من الاخر على الاشاعة
ومفهومه ان لا ينعقد صفقة واحد وان لو خط معايلتان بحيث يلزم عنهما مكان معايلة تمام الاخر كالك فهو تعدد الصفقة وانما معايلتهما
الاشاعة على العين المفروضة ومن قلنا بعض الصفح الا ان يصفق الما والمصفق الاخر فانه تعدد الصفقة مع انه غير مانع عن ابدال
معايلة كل من العوضين لكل جزء من العوضين بحيث يلزم من ابقاء الاشاعة في الخارج كذا مانع عن معايلة كل منهما فان
مفهوم الصفح المجزئ عوضا في الاول غير قابل لان يكون مقابل النصف المجزئ معوضا في الثاني فامل جيدا فانه من مظاهر الاعمال
ومنها التثنية على الفرق بين عوى النصف المشاع والنصف المعين من احد شخصين دعوى من الاخر مع كونها اياها في المال وان
نظمت الفرق تاني الشهيد بين وليس حله واما وحده المشعرى البائع والايجاب والقبول فلا بد وقلنا هما حكم كما حفظا
نعم هنا كلام للعلامة على الله مقامه في حجب الصفقة فالوابع الشريك حصه من لسان حصه من او مثلا فالشفع حله
معا واخل كل واحد بان يستقامه وان لا يلزم ببعض الصفقة المشرك لتعددها بتعد المتشقي فوه المحققان ولم يتعرض

الحال

له في الحكم ونظيره في الحق اعدته كونه انه لو منع طرئاً من ذلك فباللغة فالتشبيه لخذ الطرئ خاصة لا تشفعه
وان شاء اخذ الجميع وظاهر هذه العبارة انما انه لم يقل انما لم يمنع بل منع بعض الصفقة والاخر عليه ما اورد المحقق الثاني من
المجموع ان لم يكن مطلق الصفقة ولا تشفعه له فيها سوا الطريق فكيف اخذ الجميع وان كان منعها فكيف يجوز له البعض للصفقة
والذي يفتنيه النظر ان يقر ان تلك البيع لا يوجب بعض الصفقة ولا يجوز للشئ ان يمنع بعض الصفقة وما ذكره في الفرض
من البيع ليس انما الصفقة ان لم يمنع جازي بل ان هناك شفعين لعل السبب هو الشك فاشكره في البتة لا تشفعه
ولكنه في الدار شفعه من احكامها ان يجوز اخذ واحد اسماً الاخر كما يجوز اخذها واسطاً منها وان كان الصفقة واحداً
جواز البعض انما هو الصفقة الواحدة وقد اشار الى ذلك المحقق الثاني من شرح الفواعل الظاهر ان ما ذكره في التذكرة انما ناظر الى
اعتبار تلك الصفقة وان ذه المحقق الثاني في ما ذكره في اعتبار العقد من نوع خفاً وبالجملة الضابطه في الصفقة وتعد هاتما
فيها فاما ما قيل لا يجوز من العقود والباقيات البنية والرضا والقرينة عليه حكمه في
على البيع فلا يكون العقد حر البنية والرضا مطلقه وانما هذا المقام من البنية هو العقد في الرضا او الوفاق والرضا هو
كراهة النفس وتوقعه والقرينة هو طلب نوع ذلك في الخارج ولا خلاف ان ما ذكرناه وهو الوجه الفاطمة مضاف الى الصلة عند
الانكاح على ما جعله الشارع سيما وادلة العقود والباقيات لا يشتمل على ما كان من العهود او خصوصاً ما لم يخلو البيع
والطريق في غير ما يجوز ان العقد الذي يربط عليه الآثار كما ذكره في العقد يكفي فيه العقد لا انه يسمى عقداً فيدخل في عموم
ما دل على الوفاء بالعهد والزم على نفسه مدفع بان مرادنا هنا بالعقد هو قصد وقوع العهدة او باقائه هو ليس عقداً
جزواً سيما مع اعتبار المشاورة في البنية ومجرباً في الثواب على قصد العبادات والقرينة عليها كما دل عليه قوله في البنية التي من
عمله لا يخلو كونه كراهة للعامل والحل على ذلك مجرباً في ما من كونه المرفوع على عهدة غير عهدة الثواب لا يكون المرفوع
على عقد او باقائه عهدة او باقائه عليه الآثار بل الفرق بين المقتضين مما لا يخفى على ذي بصيرة وكما انه لا يجوز ولا يجوز
بالعقد القليل بغيره بغيره الشا العقد والباقيات في القلب لو جردوا هذا الصانع في ان لا يشيعر هو نوع الدليل لا يشيعر
ان ما دل على الصحة غير ما دل على كراهية وقايتها ان الفصو والنشأ المعاني في القلب ان كان في الباقيات يمكن تركه في
لا يحتاج الى طرئاً في العقد المحقق الى الجانين لا يكاد يعلم وجو العقد القليل للمعاني بل هو غير ممكن لا يربطنا طرئاً الشا
الحكم بمثل هذا المدعى بعد جده في الشا ان جففة السبب لو كان هو عقد القليل للزم العلم بحصول هذا السبب وهو منفرد
كان يلزم ذلك لو كان ذلك شرطاً للفظ البنية لكن الاهتمام في الشرح اصل المقصود في فوي من التوابع وهو احد ما قولنا
بفتح في التوابع ما لا يفتقر الى ابطال رابعها ان المعلوم من الشرع ان جعل هذه المعاني انما هو لقطع الجواز في الشاوع وهو
لا يتحقق الا بانا طرئاً في محسوس في كل احد خامسها الاتفاق على مشروعية العقود ولا يربط كون عقد القلب فلا يشا
لكان مشروعية الغوا بالمرء وسادسها الجزم في السابون اما جمل الكلام ويحرم الكلام الدال على حصر السبب للفظ خرج
من خارج وفي الباقيات تحت الفرض المناقشة سند مدفع بالانخبار وضع دلالة انما على الحصر ليس محله والذي يمكن ان يحصل
وجهاً كفاية امور لا يعمد قوله على كل امر ما فوي ان رابعها في عقد قلبه كما اوطاها او باقائه فوي خصوصاً في
هذه الصفقة فينبغي ان يحصل ذلك له شرعاً للرواية وهو المدعى غايته خروج الفصو للمعاني بالمرء الغير الشرعي لعدم انكا
خل الجزم على الاجتناب لا سئل ان الكذب بل جازية الاشياء لا يكون ان نشأ الحكم وهو المدعى في الجواز ان الظاهر في هذا الجزم
غير من الاخبار من ان العمل لا ينفذ ونحو ذلك خصوصاً ما فوي عن علي بن ابي اوفى انكم لا يجوزون ما فوي مع ان الظاهر منه
انه ما لم ينو فلا يحصل له كما هو مضمونه كون تقديم الجزم في الحصر ليس مقاماً في حصول المدعى مضافاً الى المعارضة

لقولهم ليس الانسان الا ما سعى في الارزاق المتبادر من السعي هو العمل فجزء النوى لا ينبغي حصوله ليس مناسبه فيه والرجح مع
 انه مضاف الى مضاد ضم السعي بل الى الجاع والادلة المتقدمة والثاني انه وان لم يشمل العقد القليل خصوصاً لانه العقول كونه يشمله
 نحو او فوا بالعقود العقدان كان يحسن العقد فالقيل ان يقر عهد وان كان يحسن الوط فهو واضبط والجواب ان العقد كما
 مر هو العقد المؤكد والبرهان انه بما لا عليه لم يكن مؤكداً مع امكان منع التسمية به عهداً مضافاً الى كون ما ذكرناه من الادلة
 موجبة للشك في قوله يحسن العمول يخرج عنه انا على تقدير ان العقد في المعارف والحوادث واضح والناظر ان اللفاظ لا ينبغي
 كاشف عن المقصود وبالله تعالى وليست غير الا من باب لمفاد في حقيقة نفس السبيل المعاني والالفاظ لا يدخل الحذف في السبيل
 فانما هو لفظ هو لفظ حقيقة ولا حاجة الى اعدا والجواب ان لا نسلم كون الموتر حقيقة هو الفصل السليم انما هو كونه العقد في
 الثاني والركن الاعظم وهو غير مانع من انضمام جزء اخر اليه وان شئت من غايات النظر في التسمية الذي يورد الى هذا المقصود
 الاستدلال مني على محو من الاستحسان فتقول معارضته له عليه انما هي ان الشارع في العبادات لم يعينها في البك يقول وفعل
 ولم يكتف بحجب الفصل عقد القليل كما مع بعد ما يترك كالآخر من الخارج عن التكلم والمريض لذلك لا يترك الا على محض الاخطار
 بالبال فيما عدا ذلك اعتبر تمام القول والفعل بالثبوت في الاعقادات واصول الدين التي لا تدخل اليها العمل الظاهر
 لم يكتف بحجب الاعقادات القليل والا فمواصل لكل خارج من عانيد بل زاد ضم القول والفعل في التسمية وان الشارع لم يعين
 مجرد الاشياء القليلة العادية بل عليه لفظ وفعل علاقه وسبب الشيء في العالم بل ينبغي ان يكون الاهتمام ان لا يثبت
 على الغائبة والشاخر والمشاريع فينبغي ان لا يكتف منه الا بشي ظاهر لكل احد هو اللفظ كما شفع في الفصل كما في سائر المقامات
 العقل او الفعل الدال عليه على بعضه بل كبر بعد ذلك فان قلت ان هذا الكلام انما يثبت في العقود وما في اللفظ على الذي لا يثبت
 بالغير فلا سبب في اللفظ الذي هو بين الله وبين عبده كالنذر والعهد والميثاق فان الله تبارك وتعالى عالم بما في الصدور
 ولا يحتاج الى لفظ ما لا الى شيء اخر فيجوز ما عقد عليه على شيء يحقق الثاني بل ان كان بما يمكن نحو صد لفظ النذر والعهد
 والميثاق على مجرد العقد القليل فليس محموله ولو فوات ذروهم ولو فوات عهدك وحفظوا الميثاق وانما يؤخذ من هذا عقد ثم
 الايمان بخود لك فلا وجه لاشتراط الدال عليه ومن هذا ذهب شيخ الطائفة على نقلها عنه على انعقاد النذر مجرد العقد
 ويجعل النذر من النذر المعنى الشامل للعهد والميثاق لانها في الحقيقة نوع نذر كما ان النذر عهد بشي مع ما في خطه فاشهد
 به مما ذكرناه من علم الله تعالى بالسري من عدا الحاح الى اللفظ لا كونه كاشفاً ومركباً في الشيء مستلذاً لا يمكن ان يكون ما يثبت
 بانعقاد سبب العقود انما بالعقد القليل اذا علم وان كان نادراً وكذا سائر اللفاظ من عقود وشيخ يجوز لك فان مقتضى
 هذا الاستدلال انه متى ما علم محقق السبب هو العقد كفي هو في اللفظ معلوم لمن يفقه فقلت ولا ان ظاهر هذا الكلام
 بل على ان المعترض يخجل انما اعتبر اللفظ كاشفاً وقلنا بان السبب هو عقد القلب ليس كذا بل انما ان العقد لما كان شيئاً
 محققاً لا يتطبع عليه غالباً ومبنى الشارع على قطع الشاخر فينبغي ان اطة الاحكام بما ظاهره لا يخفى من هذا يعلم انه لا فرق
 بين اللفظ والعقد والظاهر انما مراد واحد مجرد علم الله تعالى لا يكتفي في كون السبب هو عقد القليل بل لا فائدة من
 الادلة على اعتبار اللفظ مضافاً الى ان لفظاً عليهم القول بالقرن والشيخ وان خالف في مقام لكنه وافق في مقام اخر
 اما نحو صد النذر والعهد على عقد القليل فليس مستلزماً حقيقة وان اطلق مجازاً ولو سلم اطلاقاً حقيقة فتقول
 ان الفرض الظاهر هو ما دل عليه من فعل او قول في نفس البه لا بل وان كان عاماً وبالجملة فانفاق لا يصحح على
 اشتراط الدال ان يكون الموتر والسبب القول والفعل على نحو سبب كروهم للشيخ بل على اعتباره فلا حاجة الى
 التطويل في ذلك **عقود** ان نذكر ان مجرد عقد القليل غير كاف في الابدان بل عليه والدال ما الفعل او القول

والكلام انما هو الفعل فيقول الفعل الدال على الغاملة اما في حالة الاضطراب وعنده الفقد على الكلام كما في الاخر من محو
اما في المختار وعلى التقديرين ما اخرج الدلالة على المراد بحيث يقع فيه شك عادة واما مطلقون الدلالة واما مشكوك فيها
انقسام الاقسام الفعل الاقسام المظنون للدلالة كما في الملازمة للمناظرة والمحضا ونحو ذلك الدافع القابل للمنته
والغارية والجازة ونحو ذلك مع حصول الظن بالمراد بالقرائن نحو عند الاكسابه لوجودها ظاهر وانما في العلوم من يتبع
كلماتهم في الفاظنا حيث يشترطون للفظ والفعل الصحيحين ثابتهما ان ذلك متاخر وعنده الدواعيها اذا فرض انها
كما في قطع الجاذبة للتنازع ولا ريب ان لا يرفع بالفعل الضيق فالثابت انه لا يربط الاصل في كل معاملة النفس الامارة عليه الدليل
ولا ريب ان دلة العقول والادب اعان باجماعها لا ينصرف على ما هو لدلول عليه بشي من الدلالة بل لا بعد ما موقوفون للدلالة
بغير اوصافها وظلالها ونحو ذلك فيبقى تحت الاصل الاول من الفضا وذلك واضح الثاني في الفعل المشكوك ولا ريب ان الوحي
الدال على عدم كفاية المظنون بل عليه ان لا يكون له ومقتضى الاصل عند ذلك ان لا يثار الا بمؤثر وليس المشكوك فيه منها بل كل
الاوله فاذكرناه من على اعتبار الدال على الفعل الذي يدل على عدم كفاية المشكوك ان لا يلبس الزيادة الحقيقة لانه يحل الثاني في الفعل
الصحيح الدال على المطلوب في غير غيبة الفعل بالمعاطاة وهو قد يكون من جانب مع القول من غير ما يكون من الجانبين يكون
في عقول المعاضد وغيرها ويكون في الادب اعان الدلائل المظنة للفعل الدال على التكاسم والطلا والعقول والافراد والبيع والرهون
ونحو ذلك في الاقسام حتى تكون على وجه الغرض من كمال الامثلة في اعمالها يعلم انطباق الدليل عليها فيقول ان النجدة
في المعاطاة يقع في مقامات بالنظر في ما عطفها في الادب اعان العقول الجانبية والمعاضد ونحوها بالنظر في ما عطفها في ادائها
الاباحة والملازمة او جوازها بالنظر في وقوعها عند الجانبين ومنها معا بالنظر في كونها عقلا مستقلا او ملحقا بغير
باب من العقول المعاضد او في جريانه في الادب اعان الحق عند كونه شيئا في الادب اعان المعرفة من الطلا والظواهر وانما ان الادب اعان
والعقول والافراد ونحو ذلك في الاقسام حتى يكون ذلك كله على اعتبار اللفظ الصحيح بل في بعضها على صانع خاصه وظاهرهم على
الحال في كون ذلك شطرا وعلما فانه الفعل في ذلك الثاني وان كان من باب الادب اعان فان اخرج المراد مثلا عن الشبهة الطلاق العبد
على الحد لا بعد الطلاق وحدها لا يورثها وتاثيرها اصله عند الترتيب للآخر المصطفى عليه والاصل هو النفس واستصحاب
بقاء المراد على الجليد والعبد متعلق بالماو كونه وبعثا اخرى مستصحا اما كان قبل هذا الفعل شوكان علم ونحو ذلك في الجليد او يفسد
الحالة الثانية ان لا مستصحا بجهة ما ولم يدل هذا دليل على كون المعاطاة طاعا لا مستصحا الا دلة الدلالة على صحة هذه الادب اعان
اما الفصوص الخاصة المتعلقة بالحكم على اسم الطلا والعقول ونحو ذلك في غيرها ولا ريب ان شيئا من ذلك لا يفسد على مجرد الفعل وانما اصل
به ما يقتضيه من اللفظ واما ما ذكرناه من قولنا ونحوها بالعقول ونحوها على اعتبارها والعقل المصطلح ولا ريب ان الظاهر منه بعد شموله
الادب اعان انما هو القول والعهد المؤكد لا يكون مؤكدا الا بالقول واما عموم المؤمنين عندنا وطهم فنقول ان الشطر ان كان
محمدا لا يبطر فلا يبطر له الادب اعان الا على كل من يخطى على طلاق العبد وان كان بمقتضى الالتزام فلا ريب ان الظاهر من ذلك
ما وقع بالقول لا يجرى الفعل والنية مضافا الى الظاهر من الرتبة هو الشطر الواقع بين المؤمنين بعضهم مع بعض لا يبطر ولا ريب
الله ولا ريب ان الطلاق والعقول ونحوها لا يشرطها واقعا بين الزوج والزوجة والعبد بالجملة فادخال الجملة الفعل محنة
مشكل مع انه ينافيها محموا انما يحل الكلام ويجزم الكلام وبعد الغرض فانما يرجع عليه او يثبت انما في الاصل النفسانيها
مع ان دلة الشطر مفيدة بعد تحالف الكائنات السند بعد لانه الاجماع والثابت على عدم كون الفعل مؤثرا يكون هذا الالتزام فاما
الكاتب السند في كونه التزاما وان لم يحالفه كون الشطر فيه مشروعا وانما الشطر محموا وانما المعرفة المذكورة سابقا انما يحل
الكلام ويجزم الكلام ولا ريب ان الادب اعان لها احكام يجرى عنها وتجليه وذلك النص على ان المحل هو الكلام لا غير مطر ويجز

وجود الخصص من بعض المقامات لا ينافي كونها في الباقي والخارج المحصر عن ظاهر غير محصر لا نه خلا السبا ومناف لهمم العرف والخصص
اولا من ان لا ينافي البس القصر من اولا من جهة المكي من التحليل والنجس حتى ياتي انه لا ينافي كون الفعل محلا لفظا ومحرا ففظا بل
الظاهر ان الملامح حصر كل منهما في الكلام والمفعول لا يحل في الكلام مضافا الى ان هذه الابطاعا فيها التحليل والنجس شي منها
محلا لفظا او محرا ففظا فاذا كان الفعل في الجملة اجتمع الامر من فيه والسبب في ذلك ان احد الامر من اما التحليل والنجس
مناف للاجماع بل الضرر ومثل ما مر في هذا الحكم النذر والعهد والمبين نعم اما البحث في جملة من الابطاعا التي هي تشبيه العفو
كالوقوف على الجها الغاشية والوصية لها والاذن الموجه في باخر النصف مستحق الضمان في غير ذلك من احكامه مثله الاجازة و
نيل الزاد والواحدة الموجب لوجوب الحج على المبدل والواحدة بالشفقة بنا على انه ارفع والذم ينشأ على انه وصية لا يحق
كما عليه اكثر الحق عدم الجواز في الذم بل امر من الوجو السابقة نعم في غير ما ذكرنا فهو في النظر كونه منشأ للامر لوجهين
احدهما انه يصح البدل والاذن والوصية والوقوف بالفعل المقتضية لذلك كما نشاهد في العرف ان من يوجب مجدا ياتي انه ووفق الامر
ومن في محصر غير شره في هذا ولا يفيد بل وبساط فوضعة مشهورة تام او مسجد او مخدك وكذلك لو اتي بالمال اعطاني اية بد
ولو فعل فلا لا على الرخصة بقاء ان فيه فيجد صدك هذه الالفاظ التي علق عليها الحكم ببيت الصخرة ونسبنا في مخدك الانجاء
فانه ينفذ الاذن لك مصطلح في الذم ون السابق فان من باع مال غيره لشخص المالك فاخذ الثمن في سلم البيع الى الشخص ينفذ
لانه اجاز عرفا وكما به في المثل في عطا المشبه ينفذ انه اجاز عرفا وكان من غير عطا المشبه فاخذ المشفوع بقاء لانه اخذ
بالشفقة ان جعلنا هاهنا من الابطاعا ومثل ذلك الصنع فانه كما يصح بقوله فينفي ينفذ باعطا العوض واخذ العوض فكذلك
استقاط الحقوف فانه كما يصح بلفظ الاستقاط يصير بالفعل الدال عليه ويؤيده ما دل على ان النقص للبيع مستقط للمعيا وبالجملة
المبران صحة هذا الابطاعا في الفعل انما هو صدق الاسامي التي علق عليها الحكم على هذه الافعال كما يصح على الالفاظ فيصير
اطلاق في الدلالة على ان شرط الحكم عليها يخرجها عن الاعمال مخصصا العو الجمل الدال على ان في الكلام لا يحل ولا يحرم فنفذ
واما الابرء ففي صدق بالفعل مشكل الظاهر انه لو صدق الفعل بحيث ل على الاستقاط كفي كانه سائر الحقوف ان كان ينفذ
سؤال جوابا فنذكر بل يمكن ان ياتي انه في ما حصل منه فابدا على انه اسقط حقه كفي كان يكتفي به وبانيهما ان يشر المسلمان فانيما
وصتها على كون الوقوف في الاجازة والبدل والاخذ بالشفقة والصنع والاستقاط بالفعال كما يكون بالاقوال ولا يمكن في
البادء والحكم بالبطال ان ذلك كله لا يرجع الى افساط طرفة المسلمين كانه ولا يرب هذه طرفة مشهورة في الزمان ان
هذا البعد كما لا يخفى فلهذا في العوض الكاشف الحكم الذي هو الوجه في السببية بل انما انقول لو لم يكن هذا كافيا في
هذه المقامات اشهر من انما لعمو البلوى في هذا الحاجد مع انه قد انعكس الامر فضا كفاية الفعل في هذه المقامات عند الحما
الى القول من الوافضات وهو من الدلالة القوية على صحة الفعل في ذلك ونسبنا لانه عليه المقام الثاني في سببية بالنسبة الى العفو
الى ان ياتي كوقوف الخاص الصدق والعطية والسكينة والخصايس الهبة الغير المعوضة والودعة والغاوية والمشاركة الاختيارية والوكا
في جرح الوصية للجهة الخاصة والوجبا والكفاية والضممان نحو ذلك فنقول ان في مقتضى اضا عدم شرط الابطاعا جعله انشا
سببا عدم شرط الابطاعا بل على كفاية الفعل في ذلك وليس الدليل في هذا الامر ان لا يثبت من الخطر دلا لهما بالنسبة الى الضد
للاورد لعدم جوبد على العفو ثم احدهما جرحا البس المشهورة التي هي العادة في استبا سببية الخطا فنفذ ان يرب جرحا بها الضم
بالقول كذا العطية بل كما ينفذ بالقول الانادار او كذا الهبة فان جرحا الهبة بالفعل والافاض لا يمكن شعور من المسلمين
وكذا الودعة والغاوية والسكينة فان الناس انما يعبرون مؤلهم او يورعون ويؤنسوا كونهم يرب وضع المال المضاعفة ولا يخفى
في شية اخرى في غير هذا او مطلقه فنقول ان في الفعل هذه العفو فاما لا ينفذ ان يشكك فيه واما الوقوف السكينة ونحوه فاما

وغيرها غير محقق بل لو ثبت كونه ملكا في المعاوضة لكان في غيرها بالاولوية فتدبر وانتظر ونحو ذلك كفاية للمعاطاة عقد الزهر فانه
يجوز فيه الكلام في الشك في العفو المجانية حرفا بحيث المقام الثالث كون الفعل سببا في عفو المعاوضة ومنه يجتان احداهما بالنسبة الى
النكاح الدائم والمنقطع والآخر فيها عدم كون المعاطاة كافيته لوجود احدها اجماع الابحاث خلافا وسلفا على اشتراط الصيغة الخاصة
فيه بالاجابة وضو لا ويرى عند ذلك عنهم مخالفا لا يحق في ثابتهما بجرنا طريقه للمسلمين على غلبة العقد بحيث يفرق بين النساء الصبيات
ذلك فمنها في الحقيقة ضرورة لا يحتاج الى الاستدلال لكان هذا كذا قبل فخرنا فانهم كانوا لا يثبتون كونه عقد صريح كما هو
الظاهر عندنا بالبداهة كما قد وثقنا لزوم المحر والبيع لوني من النكاح على مجرد الرضا في النكاح على نظر المان النكاح امر مقصود
للمسلم في النسب مطلوب كسفر امر المعاش والمعاد به وذلك في سببنا طرنا بظاهر لزوم وزايعها ان المعاطاة سواء قلنا بانها باقية
او تملك سبق في محل انما جازي يمكن فيه التفاسخ والنكاح لا يفسخ فيه الا باحدا سبقا خاصه اجماعا وخامسها اصل الحجج في الفسخ
ولا ينقل عنه بالاباحة الا بدليل الوجه في المعاطاة اما جريان الشبهة عليه هو المقام غير محقق بل المعلوم خلافه وانما دخوله اطلاقا
النكاح لا يثبت لفظها العفو على ان النكاح حقيقة في العقد والوضوح لا كونه حقيقة في العقد فلا يشمل المعاطاة ولو كان
مشككا لزم منه الدخول في بعض الدخول بخلافه بل لو سلم كونه حقيقة في الوحي لا يعقل دخول المعاطاة اذ الغرض كونه
مقبولا لا باحة الوطى المحرم بل في سببنا لا يكون الشك في سببنا لا باحة نفسه هذا واضح لمن له ادنى مسكة بها بعد التدبر عليه فلا
يزال مع عود اداة النكاح الا العقد المعاطاة للبشر ولنا هنا كلام حاسم لما ذكره الاشكال في القبول لقال هو ان ذكرناه من اذكرة
على عدم المعاطاة في النكاح كلها باقية وضد ما روي انما هو محمول على دخول المعاطاة تحت اداة فيبقى محلها النساء اما المقام الدليل
للحجج لغير محتمل لانه لو كان محتملا لكانت باقية منها ما ذكرناه سابقا ومنه انه لو كان المعاطاة كافيته في النكاح لم يفتقر الزنا الا
في صورتين احدهما صورة الاكراه وثانيهما كون الرضا على غير فاصد الحلية بذلك الفعل بل في صدد الحلية الله مع ان ضروري للمسلمين
فمنع وقوع الزنا ولو مع الرضا في النكاح على ما يعرض العين ويبدو بل هو الفرض الشائع من الزنا فكيف يعقل كون المعاطاة مجزئة
والكلام الا ان يقولوا لو سلم عموما لدليل ان ظاهره على كفاية المعاطاة في المحلل في المروج ولم يعم ايضا لدليل على اخرية الرضا على كل
ايضا ينقطع بعد كفايته وثبات ذلك ان السبب المحلل للنفقة والمساك على احد القولين في المعاطاة ان يكون سببا في ما قبل النفقة
الاباحة او تملكها فاذا كان المعاطاة انما هو لسبب في ذلك فيقول لا يثبت النكاح انما هو تملكها لان النكاح بالبيع او تملكها للنفقة
على احد الوجهين لا يثبت كما يحق بعد ذلك ان المعاطاة لا يحق بعض العوضين وبعض العوض فهو تلك المعاطاة
كالبيع والبيع والعين المستأجرة في الاجارة ونحو ذلك فلا يحق المعاطاة في النكاح الا باعطاء المهر وبعض منفعة البضع وبعد
ذلك لا يشترط هنا في بعد المعاطاة انما هو تملكها ولازم ذلك وقوع الوطى الا ستمناع نحو ما لا نرى من سبب محال و
للمعاطاة يحصل بعد ذلك فان السبب المحلل للنفقة بالبيع لا يفتقر في سائر انواع المعاطاة في سائر المعاوضات فان هناك ايضا
يحقق المعاطاة بعد الاخذ فيقول ان هناك معاوضة بالمعاشرة بالمال او هي باقية للمساكين فان لما كان بعضه في الغير
سواء كان هنا معاطاة ام لا فاذا افضت فهو بضع سبب لا مانع منه ويحقق بذلك باحة في النفقة بعد ذلك والتمليك على
احد الوجهين محال النكاح فانه ليس للمهر تملكها بنفسها ويحقق بضعها الا بسبب محال فاذا اذوق البضع على محال كيف يكون
بنفسه لا يمكن ان يكون في النكاح بوجوب تحصيل النفقة في الكلام في كون الوطى حلالا ولا كيف يعقل كون المحرم
محال الشيء اخر فان قلت ليس النكاح الا كسبا عفو للنافع كالاختصاص ونحو ذلك لا يثبت المعاطاة فيها الا يسلم ان استيقا المنفعة
بما قبل البضع للغير فيض المنفعة فليكن هذا البضع من غير الزهر فيض البضع فيكون معاطاة محلالا للنفقة فان ذلك وكذا ان يرض
العين فيض المنفعة فيا لو كان العين من المال الذي دخل تحت اليد كالحجر والدار ونحو ذلك وانما في مال يدخل تحت اليد كانه

منه

مستلزم لعدم تحقق النقص كما ان سائر النسخ الفاسدة لا يجوز النقص بالانقاف والجواب عن الاول اننا لم كون الملكية بهذا الوجه بل لو ثبت ان لثائق معاظاتهم بقصد والملك بقولنا انه مود لا يندى فيها منهم بخصو في النقص في العوض مع كون العوض الآخر سلبا لهم ولا ينفوا وتحتال عندهم بان كون ذلك على طرفة الملك والعامة يعوض كما ان ذلك يظهر من طرفة منهم مضافا الى التبعيد فتوى المشهور بان لا يقيد الملك وسلب السلبين لهذا الفتوى كغيره فيقول كونهم فاصيد ما لا يقع شعرا فان ذلك في غاية البعد لو كان منهم من يقصد الملك فلعلمه من ذلك ان المعاظاة مقيدة للملك لان القول بانهم يعرضون فاما ان يكون مقصودا وان كان مقصودا بالورثة فلا وجه لزال الاباحة بعد الفلح لو فرض كونهم فاصيد للملك ايضا نقول ان بعد فرض مشروعية هذه المعاظاة انما هو كفاؤه الاباحة دون الملكية كما هو المشهور فيصير القيد للملك من العوض الزائد على اصل الاداء وليس كقصد الزوجه النقص في النكاح المنقطع او الارث ويحتمل من الامور الزائدة التي لم يجعل الشارع للمعاظاة مؤثرا فيها وهذا القصد لو كان ايجابا لابطال العقود لانكر الناس لهم من جهة عدم غلظهم بالاوزام بقصد وما لا يشرع عليه شعرا وقد مر تحقيق الحق فاعده بعد العفو للفتوى والجمع نعم لو لم يكن بشرط هذه المعاظاة بل غير ذلك لكان ذلك للمعبد لا باحة يمكن توجيها كلام العلل الى المشهور لا ينفي الاذن هنا بسبب عدم تحقق القيد لما خوفي القصد في الرخصة ولكن بعد قيام الدليل على ان هذه المعاظاة مشروعة من جهة ايجابها ولها مذهب لا باحة فلا موضع لهذا الكلام ولعل نظر الفاضل على ان ذلك لا يقيد الا باحة الامر جهة الرخصة من املك كما اذا كان في سائر المعاظاة لان هذه مقيدة بغيرها ببقا فمده والظاهر ان المشهور يدعون شرعية هذه المعاظاة با الدلالة النقدية وهو كونها من مقيد لا باحة دون الملكية لان اباحة من جهة الاذن بمعنى ان لا خصوص المعاظاة في ذلك وبالجملة وان ارجح لهذا المطلب في كلامهم مشاهير اصحاب الكرام المشهور هو ان قدر تقييد ولا ثبات في الود والنيكاد وبذلك يندفع كلام الفاضل في دفع الاشكال ولا يحتاج الى الرجوع السابقة في الجواب عن الثاني باننا لا نسامي خوله بخلافه العفو حتى يلزم من ذلك افاضة الملك بل نقول انما معاظاة مستقلة ليس اخل في الابواب الاخر كما ان جماعة من المشايخ سبوا بحقيقة نش فعل القول بملك ودفعوا النص الى الباب المذكور كما هو ظاهر كلام الفاضل ان ريد منها العفو للملكة في غير النكاح المعاظاة ملكا حتى ينفصل عن الملك كما ان ريد كلها يقيد باحة النقص ولو لا باحة فالتزم الاختصاص كيف ان الاجبا خصا لا شيئا في الابواب المذكورة فتصور اخل في المعاظاة يقيد الاثا وهو مضمحل منهم على ذلك الاختصاص فيما يقيد في العفو المعروفة فلا يخل هذا كله شيئا على عبد القول بان المعاظاة الواقعة في عقود الملكية يقيد الملك كما يستقام من ظاهر كلام المشهور وان قلنا بانه يقيد الملكية كما في قوله بعض المعاصرين انما من ينقل بل بما تزل كلام المشهور ايضا على ان اباحة كما يستحقه فلا موضع لذلك الثاني ما مر ولعل الغرض هو ان على المشهور ان يثبت ان اباحة وفقدت المانع بنا عليه ايضا فقد تلح من ذلك ان المعاظاة يقيد الا باحة غير العفو للملكة بل كما ان لا يوجه عليه البراءة كما بوجهية اما في الملكة يقيد الا باحة في النقص بغيرها بالجماع من الاختصاص في الفاضل ان يرجع عما افق في التماسا والوجوب الوارد في ذلك فلو عرفت انها واثما لم يقدرا على فعل الاخر اذ اخلوا بخلاف ذلك وهذا هو الظاهر من كلامه الا ان هذا انما هو من جهة الصيغة ليس لثائق من جهة سبب التام فلو سلم كونهم ملكا فالاحتجاف لو فرض ان غير ملك ايضا فنقول لا يكون هذا كسائر العقود الفا بل هو يقيد الا باحة كما مضى عليه المصنف الرابع في انه يقيد الزوم لو وقع في هذا العقد لا يزم من الملكات ولا يقيد الزوم في الاول من في ثانيا الشيخ الاجل القيد من المشايخ من الملوك الوقع المقدس لا يذيل وذهب الثاني للمشهور بل كما قد يعرف في ذلك سواها بل الظاهر كما حكاه بعضهم عند تحاليف المعبد ايضا وهو لا يرجع في النقل بعد معرفته هذا النقل عن المعبد ككلام القائل ولو كان ايمان بالجملة فالخالف الصريح انما هو المقدس لا يذيل ولا يمكن ان يكون كذلك على ناهي الله سبحانه في التناهي مع العز في الزوم امور احدها ان المعاظاة داخل تحت البيع والصالح والابحار وغيرها من العقود في يقيد عليها الاسم وفي ما دخل تحت سببها اول على الزوم

علم وزود الاختلاف كبقية الصنيع لو زود هذا النكاح والبيع والمزارعة وغير ذلك من العقود كان ينبغي علمه بان ينعقد بل انما
من ذلك الاختلاف ان كان متعارفاً في من الأثر فينتج كالمستلزم من كفاية الصنيع في المعاملة متصفاً قالوا انما هو العلم
وزود الاختلاف في علم الصنيع انما هو من علم الناس ذلك الضمان لان العقود ليس من الامور المتضمنة من الشارع بل كان الناس يتفرق
ويعاملون بها فلم يكن حاجه اليها الصنيع والمباذنة فوضعت في موضعها وضبطت ما عدا ذلك كالمقابل للاجماع القطعي من الاحتجاج عليه
لا يبعد لزوم غير متصور نعم قد يفتقر الى لزوم بالاسباب التي ذكرها عن غير انتم انما هو الحاشية ان المعاطاة هي هذه الملك
ام لا بل انما هي الضرر ظاهر كالمستلزم من حيث انهم صرحوا بغير ذلك الصنيع بانه لا يفتقر الى المعاطاة بل يحتاج الى بيع
الباخره وهو في حقه من المعاصر من من البيع الاجل الكبر الشيخ جعفر الغريفي في شرح القواعد انه لا يبعد للملك والمساكن من المعاطاة
للقابل ان يملكه فانه الملك وجوه احدها ان الاصل عدم حصول النقل والانتقال لا بغير اللابيل بل يفتقر الى بيعه وهو العقد للفظ
واما المعاطاة فلا بل علم كونه نافلاً وتامها ظاهر انما هي الاصل على انه لا يبعد لسوء الا باخه كالمستلزم كذا انهم يفتقر فيها كل
من بيعها وهو من الوضوح بحيث لا يحتاج الى النقل والبيان والثالث انه لو كانت المعاطاة ملكة لزم كونها اعانة ايضاً فانها اذا
تحت عبودتها العقود والوعاها فليدفع اذا وقع في موضع العقد للادام والناظر الى بطلانها من البيع على ان غير علمه فكذلك المقتضى وانما
ان ما ورد من الاخبار الدالة على انعقاد المعاطاة بل كفاية في الخاصة بل على انه ليس بملك وان لزم كون الصنيع للمالك
لعدم الحاجة اليها وهو خلاف ظاهر الدلالة والقناوي في حقه بعض من ذهب الى كونه مقتضى الملك من اساطين من ما خرج وجوه الدلالة
ان المعاطاة داخل تحت لفظ البيع والصلح والجاره ومخوضها من عقود التملك وينبغي كونها ملكاً للمالك لا نقاش على ان البيع ملك
ومخوضه من اقاله الدلالة الواضحة في خصوصها العقود على كونها ملكة ومنع دخول المعاطاة تحت هذه الدلالة مما لا يمكن
ارتكابها لان المعاطاة من الافراد لا يقع الظاهر بل يكون نحو انفس الدلالة اليها فكيف يمكن منع شيء منها وانما هو ان البيع
يطلق على مطلق النفاض للمقابل ان يكون بيعاً او صلحاً او هبة مع ان هذا ليس من باب الحقيقة بل انما يطلق مع معلوم
كونه صلحاً فليكن المعاطاة كذلك وهذا لا بد على من خوله تحت البيع ومخوضه مدفع اولاً باننا منع اطلاق البيع على ما
هو المحمّل لهذه الأمور بل انما يطلق البيع على النفاض الا مع قصد قصد البعثة فان من طاع على انما قصد الهبة او الصلح لا يقع
البيع والاخر واستلزم قطعاً وانما هو بطلان البيع على النفاض الضمن من دون اطلاقه بانما فصل البيع فانما هو من حيث
كون الاصل في نافي الاختلاف ان يكون بيعاً او صلحاً نافي النافع ان يكون جازاً ونظر الى الفاعل والفعول فاعطى البيع والجاره
المشكوك انما هو لمد الفاعل فلا وجه لذكره دخول المعاطاة تحت اسامي العقود والثاني ان قصد المعاطاة انما هو
التمليك والمعاملة تابعة للقصد في نافي المقصود ذلك فينتج وقوعه والزم على جواز الضرر بانه لان باخه انما هي
التمليك ولو لم يكن هناك ملك لا يتحقق باخه فكيف يمكن جواز الضرر دون حصول الملك وبعدها اخرى ان طرقت الناس
المعاطاة قصد التمليك وهم معتقدون بحصول الملك لذلك قالوا لمد الفاعل على اطلاقه في بيعه المعاطاة وهو الشبهة
انما يدل على معرفته على الحق للمعارف بان الناس هو كونه مقتضى الملك ليشاء الناس عليه فيكشف عن فهمه للعصود بل
ولا يمكن انما كان يفتقر باخه الضرر وهو الامر للملك المقصود فلا مانع من عدمه لاننا نقول بعد اطلاق المعصود على الفهم
يعتقدون الملك ويلبسون على ذلك ولا يفتقر للملك احكاماً من غيرته من غير فلو لم يكن هذه المعاملة مقتضى التمليك فلا
يلزم شيئا من ذلك ولو اكتفي في عدمه فيجوز افاده الباطح تجري نظيره هذا الكلام في سائر العقود للملك ايضاً لا محالة ان
يقع فيها ايضاً بانما يفتقر الى باخلا للملك والمشتك في ذلك بالاجماع وغيره بعد وبالحجة فلا وجه لهذا القول بل قد يشوب
قصد هم الى التملك نعم لو فرض انهم عرفوا قصد التمليك لكان لذلك وجه كما مر اليه الاشارة فينتج الوجوه في ذلك

الى غايته الناس حتى يعرف الحال والظاهر انهم يقصدون للمالك كالا ينفق على من يبيع الثالثان طريقتا للمسلمين فلهما وجهان
 احكام الملاك على العتق فبالعاطاة اذ لا ريب في كونه غير تاربعه وثلثا لخاصة وموجباً للجنس والركن وسائر الحقوق بعد اجتماع شرائطها
 وشغلها الوضعية بحصولها استطاعة الحج ولا يلزم من ذلك بالفحص العوض القابل بانه هل هو باق حتى يبيع المال على المباحة
 هو الفرض بعد الاخر حتى يحصل المالك بالتلف كما هو حال الوجع مع انه لا ريب في مقتضى الاستصحاب انما العوض الاخر على ما هو
 عليه من ريب في غير تلف ملك شرعي وان لم يكن على النصف منه بل يصح كونه للمالك كالبائع الوفاق والعقود والوطى والتحليل فلو لم يكن
 مجزئ القاض مع الرضا في مقصد الملك فاي يوجب بعد ذلك ويعد استثناء الطريقتين على ذلك فاللزم على المشهور ان لكل واحد من
 احدهما منع استثناء الطريقتين على ذلك وعند تسليم اجزائ احكام الملك عليه وهذا لا ينعهم بعد وضوح الامر بانها التواخيلا
 هذه الضرفان في العبد الضرف من دون ملاحظة تبعه المعاملة للفضل عند المناقاة في ثبوتها باخام مع انهم غير قاض لها ولا مانع من جريان
 احكام الملك من الحقوق والمعاوضا وغير ذلك على الباعث اسو كان هناك علم بعد النصف في العوض الاخر واشك في حصول النصف لانه
 ريب في حصوله في مقصد وفرضه في البيع غير واقع في المعاملات فخرج المعاطاة عنها بعد عاين مقتضى الدليل وجرى احكام الملك
 على الباعث في القافة للمعاوضا وجميع ما دل في الاصول الملائكة كونه على اعتبار الملكية ومثل ذلك لا يمكن الا في ما يمكن من ثبوت مسند
 ظاهر القول بان احتمال التلحق العوض الاخر والنصف فيه كاف في ذلك لانه موجب للملكية بدفعه بان الاحتمال غير كاف في التلحق
 الى ان الاحتمال المذكور بدفعه باستصحاب حصول التلف الغير في العوضا على الاباغة وعده حصول الملك وتالفا القول بان العتق
 النافذة في البيع والوفى الخاص بخود ذلك استلزم حصول الملك لخاصة بضمها ثم ينقل منه الى المتقول لانه يقع النصف بعد حصول
 الملك فاجب في مقام ثبوتها في الزمان مع تقدم الملك على النصف بالذات كقيد العلم على العلول ويجب حصول الملك قبل النصف زمان
 يصير بان كان تكفي في حل الاشكال في علمه في جريان حكم الملائكة المباح وقد وقع تطهير ذلك في مقامات من ابواب لفظية لبعضها
 منها الوطى العتق الرجعية فانه يفتقر الى وجع بمقتضى انه يقع به الوجع او لا يتم بتحقيق الوطى الاول فيقدم الرجوع كان حكم الاجنبية
 فلا يجوز وطئها ومنها كون العتق متبعا للملائكة قوله عتق عبدك عنى فان العتق لا يكون كذا الملك فيقول الملائكة ان من ينقل العتق
 الى الامر بالعتق فيكون ملكا له ثم يفتقر هذه وحاصل هذا الكلام جعل مثل ذلك فاعده كذا في التلحق للمعاوضا كلها فلا مانع من كون هذا النصف
 في المعاطاة متضمنا لحصول الملك ثم بعد ذلك يقع الاثر للملائكة ولا يلزم من ذلك محذور وهو بدفع من وجع ومنها ان هذا الملك
 الضميمة لو قلنا بانه قائم فاقوى في الدليل في بعض المقامات فيقتصر عليها ويحتاج في التمسك بغير الدليل وهو غير متحقق فالأصل
 ح تسليمه عن المباح من غيرها ان ذلك مستلزم لكون النصف ملكا للعوضين والنصف من جاز ملكا للعوض الاخر وهذا غير متحقق
 مع انه ان اقتصرنا على انما ربه الملكية مع كون المقصود منه الملك لزم من التمسك باللفظ المشي والكل ان لا يصح ان لا يعبى عند ذلك قصد
 التملك وان قلنا بانه مقصد الملك مطرحة لورثه بغيره التملك بل قوى على ذلك فلا ريب في الدخول في الملك فمراغ مع موزن في الاحكام
 الحوزة في بعض المقامات التي ليس هذا منها فان قلت نال لورثه بغيره بانه مقصد الملك فلا اشكال في انه مقصد للزوم كما بان في بياننا على
 القول بان المعاطاة بنفسها مقصد للملك يلزم الاشكال في افاده النصف للزوم كما ذكرته في افاده الملك من اختصاص مقصد للزوم ولغيره
 قلت بطلان ملك الاموال في غير هذا الباب في النصف ملزم مطرحة كما ذكره في الجارثان وغيرها ولا مانع منه وفيما سار افاده الملك على افاده
 للزوم مع انه في امره ولا وجه لوجوه الفارق فان للملك الفهر غير متحقق في الزوم فانه مقتضى مع ما كان في كثر ومنها استلزام
 لكون تلف العوضين مقبنا للعوض السمي في الظاهر ومن احد ما مقبنا للجانبة الاخر مع ان مقتضى افاده ان التملك بالتمسك باللفظ
 لا واقع عليه الرضا فان قلت انها بعد ثار رضا على جعل العوضين ما هو لست في الجانبة في لوجه التملك الضميمة لانه انما اذا
 على وجه التمسك بهذا سقط جازا بافلا به على العوض المقابل وان نقصا عنه فقد قدم التلف على دفع ما هو ان في لا يجوز له الرجعية على

الزاوية فقلت لا تم كون مجرد الرضا غلى لك كافي في بيعتكم الفاعل فان في الاحداث هذا المال الذي فيه عشرة وعشرون عليك عشر
 فالتلف المحاط به عشرة عشرين بحكم الرضا لان المال كان على الاثر الجائز بعوض مني ما يحقق الضمان فالفاعل بقضى يار انما
 القيمة ولا يخبر بقول المالك وعليه عشرة عشر حتى يجعل لك مسقطا للعشر ويؤى كانه لو اذن بالانذار بخانا اسقط جميع العوض بك
 في قوله وعليه عشرة عشر اسقط الضم والعوض لانه الحصة اسقطا لانه لم يجز ان قوله اذا التفت هذا بعينك عشرة وانما اسقطت
 منه عشرة لا ينفع في شيء الا اسقاط فرع اشتغال الدية وليس هذا الا كقول الزوج اسقط نفقتي شهر فانه لا يسقط بذلك فان قلت
 له لا يكون قوله انك المال وعليه عشرة عشر بمنزلة قوله انك الضم بخانا والضم مع العوض فقلت ظاهر قوله انك وعليه عشرة عشر
 العشر عوضا لجميع عقد رضا الجائز غايته رضا بالعوض لان في رضاك ذلك قبل حصول الرضا غير كاف مع انه لا معاملة هنا
 بوجوب اشتغال المال بالعوض المستحق هو المفروض في عقد الرضا الحاكم بتمام التل والقيمة مضافا الى ان هذا في حق
 فرض الزاوية لا يكاد يتم اذ لو ان التلف وعليه عشرة عشر مع ان فيه عشرة فكيف يضم العشر في مجرد قوله كان رضا المثلف بك
 لا يجعل من منه مشغولا به بل يصح في هو فاعاد المثلف مثلا وفيه ولا يجزى مع كون الملك باقيا على ذلك فالكمل لا يكون الا في
 الامور الجارية في التل والقيمة دون ماسمى في مقام المعاوضة والاباحة فان قلت فكيف صح ذلك قبل التلف ذلك من المعاطاة
 بما اخذ من العوض فلم لا يكون بعد التلف كذلك فقلت تلف في يدهما واضمح اذ العين ما لم يلف فهو مباح للمعاوضة ولو عوض بغيره
 فاذ اشكك فذا ملك منه وانما بعد التلف فاجمع الى القواعد وهي تفتقر اعتبار التل والقيمة مضافا الى ان الموضع يخص بغيره
 الا فلام على الاثر في ما لو وقع التلف في زمانه فادعني ذلك الى الالتزام بالعوض للمقابل ما بقى على التل في ذلك العوض
 بلزم به فلهذا الوجه ان مقتضى مقابلة المشهور حصول الملك بالتلف مع ان التلف لا اسقط له حصة من ملكه وبعد حصول التلف
 غير موجود في ملك والقول بان حصة الملك قبل التلف ثم يلف فلهذا السبب من وجه من وجه ولا ريب حصول الملك مع التلف
 الذي هو معاملة على العوضين ومقتضى قوله الملك او لم يكن حاصلا بالتلف فغايته ان جواز الفسخ والرد انما هو مع بقاء
 العوضين مني ما يحقق التلف من الجائز ومن احداهما يقع الجواز ويذهب الى الزوم لكن الملك لا يحقق الا بقاء التلف لا يفسد منه
 الخامس ان الزاوية لو لم يلف في الاصل لا يستلزم تحقها في التمام مع جريان شرط النقص على اجراء حكم الاصل على التمام واحتمال ان
 لو ان التل يكون ملكا مع كون الاصل غير ملك لصاحب الملك مع ان ذلك خلاف ظاهر المشهور في القواعد ولا دليل عليه كما
 حال كون حصة التل ملكا لنفسه لا لغيره فان هذا من الغيرة يمكن ان اعرف هذا فاعلم ان لصاحبه التلف ان يملكه ان يملكه
 بما ذكرناه من الدلة وانما التلف في على الاباحة فمع سعة نص المصنف والاردن في ظاهره من المشايخ عن علي فادته الملك ثم سئل عن
 ادواتهم من الاباحة للملك الغالب في نظير ما اطلقوه في اباحة المتاع والمساكن للشيعة في باب الحش وحكي هذا الحال والاذا عجز المحقق
 لتفاوت فلا اشتغال في المقام وتبدل هذا الحال انهم بعد ما يذكرون عند كفاية المعاوضة وفادته اباحة المصنف انه يلزم بحصول الضرر
 او بالتلف هذا مما يلزم على انهم يذكرون بالاباحة مع ما يلزم للزوم الله هو طبيعة العقد كما يبيع ونحوه فابقا بالملك ولو كان ملكهم
 من الاباحة مقابل الملك للزوم ان يقولوا وملك بكذا او يذكروا مع انهم لو بيعوا لكان ملكا بالتمتع ان المعاوضة هي الغالب بين
 الناس لا ريب في الاحكام المبني على ملك ما ان يهد ولا يحمى فكيف يقولون هذا التعدي والقيام ويبنون مسئلة الزوم واحتمال
 كون تمام على ان المصنوع المعاوضة لملك في حال ان يلف فيه بخلافه لا يفسد ولا يملك بل يملك بكذا لا يستلزم عقد
 حكم للملك عليه حال من الاحوال هذا مما يجب نظام العالم فبصرفه وانما كون الملك مسئلة للزوم فتقوا ام اجمع على انه
 لا يفيد الزوم ونحوه الا في بعض المقامات وولاه لعلنا بالزوم انهم ولا يلزم من ذلك لغوية العقود او اعتبارها بغير
 لا فادته للزوم كما ات عادته الناس منهم على ذلك لانهم كل ان اردوا انضباط الامر سبوا على غير العقد فالقول بان فادته الملك

ما لا مخرج منه عند تعرضه للمكاتب مع العيان والركاب كلفان خالصة عن البيان هذا هو مقتضى الانضمام صحيح القدر لمن كان
 يمكن المناقشة اذ لا يقول الملكة انهم ما لا يخفى على القدر المندرج عن كرها وذكر اجوبتها في حق الطول والعرض النسبية على
 جهات الكلام للعارفين الفقيهين مقام السادس في بيان ماهية المعاوضة التي اعتبرها لا ريب ان المعاوضة لا يتحقق الا مع بعض قلو
 لم يكن هناك بعض اصلها او ارضاء بما وضعت في بدايتها بما لا بد الا من رتبون بعض فلا يتحقق اسم المعاوضة ولا حكم ولا يتبع
 الادلة بل السبب هنا على عدم اعتبارها وانما التثبت ان بعض الفرض لا يتبدل في ولا يكتفي الاستدانة ام يكتفي الاستدانة كالا مبتدئ فلو كان
 ما لا يتبدل فانه يدعى وقال عمر طائفة بدو ارضاء على المعاوضة فهل يجرى للمعاوضة ام لا مقتضى الأصل وظاهر لفظ المعاظة
 على ثبوت لا تارة على ذلك والادلة السابعة من شرط وغير هذا لا يستلزم هذا الفرض بل يمكن ان يكون السبب هنا على عدم الكفاية ومخرجها
 استدانة الفرض مقام الفعلية سائرنا بشرط فيه البعض كالتصريف والسلف والرهن والوقف وغير ذلك على القول به كما هو
 الاقول لا يوجبها مقامه هذا لان المداخلة هنا على اسم المعاوضة لا الجماع على العيان وكونه معقد الجماع وهو
 غير ادنى عليه على الظاهر لا يشك في ذلك عليه واما على شمول الادلة وهي غير شاملة للفرض على هذا فلا يكتفي بالاستدانة البعض
 ولا البعض في ذاته من الجانبين وان قلنا يجوز اتبع الدين بالدين وقلنا ان المعاوضة معاوضة مستقلة لا يابس فيها يكون العوض
 دينين لكنه لا يصح من جهة عدم المعاوضة وان قلنا بان الدين بعض بل فوي من لا عرف من لوجه بقا ولا يكتفي انما يجرى الخطية
 فيما لا يتبدل فان ذلك لا يتحقق اسم المعاوضة وان كان ذلك في بعض البيع بالنسبة الى الحكمه ولو انهم وهل يشترط حصول البعض
 الفعلية من الجانبين ام يكتفي حصول احدهما ام يكتفي حصول البعض من الجانبين والعوض في بعض البيع بعض المبيع في الاجارة
 فبعض العين المستأجرة ويحوز ذلك ويحوز ثلثه مقتضى الأصل وظاهر لفظ المعاظة اعتبار الجانبين ويؤيد نفسه الاصحاح بان
 عطا كل من المتعاملين طلبة بدو عوضا عما في الاخر وحيث ان الغد في اتيان شعبة هذه المعاملة هو السبب ولا ريب جريا نهائية
 صوف في المعوض فبذلك ان حصول النسبة للمعاوضة انما لا يتحقق انفسا بين الناس في المناصير من القول بانها انما كسب
 الجانبين في الحكم بنفسه ذلك كله وعنده ثبوت الاحكام عليه فلهذا ينبغي الاستشكال في صوف في المعوض خاصة والظاهر
 كونه من اثار المعاوضة والعادة غير جارية بصدد اسم المعاملة عليه بل الظاهر في بيع العوض بدو المانع مثلا امانة او فضاخنة يقع
 للماملة بعد ذلك ولا يصح ما ذكرناه سابقا من عدم كفاية البعض المستدام لان اسقاط ذلك انما هو لو فرض في الجانبين انما
 في جانب العوض فلا مانع منه ويكتفي حصول بعض المعوض طمع لثمال القول بان بعض العوض انما مع فضاخنة او فضاخنة كان في المعاوضة
 ويكون ذلك نظير السلف لكنه خلاف الغالب والمعاديل في المقام السابع ان المعاوضة هل هي محصورة في كل باب لفعل الله هو اصل
 فيكون مقام البيع بجوار مقام الاجارة وفي مقام الصلح صلحا وفي مقام الهبة هبة ويحوز ذلك وهي معاملة مستقلة
 مقتضى حصر الاصحاح اجواب المعاملات في الامور المحصورة وعنده ذكرهم للمعاوضة عنوانا اخر يدخل فيها ان كان مقتضى لفظ البيع
 والاجارة ويحوز ذلك من الفاظ المعاملات ايضا مقتضى كون المعاملات خلافا فيها وما يوافق الفقهاء في البيع ويحوز صرحوا
 بان المعاوضة ليست فليكن يمكن ادخاله في هذه الاسماء صرحوا او بان العرض ادخاله فيها بالصلح والعرض لا جاز الاحكام
 للمعاملة بهذه الاسماء عليه ولا ريب المتبادر من هذه الاسماء هي اعم من لفعل القول والفعل في اللبث والنفذ والنفذ
 وهو مخرجها وثابتا نقول لا ريب عند صحة هذه الاسماء عن المعاوضة وثابتا نقول ان نفس الاصحاح انما هو لفعل هذه المعاملة
 دون انفسها فاذ ذكره في بعض عقد البيع دون البيع لنفسه مضافا لان هذه الاستدانة من كل اعم منها على فليكن بان ينفذ
 الا باخر وما على ذكرناه من التملك وتزنا كلامهم عليه يصح فهم من عند كونها معاملة اعم من الزم لاخر وجهه على اسم
 مضافا لا بعد كون هذه معاملة مستقلة جدا مع ان اصل القول في الجانبين على المعاملة بالمعاوضة فيجوز من العقود المبيحة ولا

يجعلون خا رجاءها ويجزى مختلف بعض الاحكام كعدا غيبا او ضبط الاجل في الشبهة فيه وعكس المداينة في معاوية القول
وعكس الحظ بلوغ المعافاة من عكس الاثر بما للفايض الصروفه وتبين ذلك مما يختلف في احكامه مع العقد للمفطى النجلى
معاوضه مستقلة كما في ان جئت فلنا باننا رجاءنا على العفو والظم جريا جميع الاحكام المذكورة في ابواب العفو والرجاء في
المعاذات والعيوضات غير ذلك من احكام الجوازات واللفظان الشروط ويخوذ ذلك من النوايع وغيره ابينة في المعاظاة واخيرا ان قسم
البيع ويخوذ القول في الفعلي وصرف الادلة والشروط والاحكام كلها الى المفطى والرجوع في الفعلي مط لا الاصل والفا على خلاف
الظا ذل ولو تكن الفعلي هو الفد السابع فلا اقل من النساء في لا وجه لصرف الادلة الى المفطى نعم لو كان هذا الحكم ثانيا في جامع الاصحاب
ولو يكن هناك دليل لفظي يكون المشكك في اجرائه في المعاظاة بان لا يصح اخذها بما يخلو للمعاظاة في العفو والبيع والصالح ونحوها
في كلامهم منصرف في العقد للفظي فاجماعهم على حكم في البيع لا يدل على كون المعاظاة كذلك وهذا كلامهم هو لو لم نقل بان ثبوت الاصحاب
اخراج المعاظاة عن الزوم وانما ساءل المعافاة في الحكم التي علموها على لفظ من باع او من اشترى في كل ما ابينة في المعاظاة انما
لو قلنا به كما هو ظاهر في بقية الحال بان الحكم الثاني بالنص والاجماع الامع بغير محرم باختصاص بالعقد للفظي والا ففقط في المعا
هو العفو وليس في هذا الكلام فروع لا يكاد يفتى في هذا بغير الفحص للبيمين يخرج الكلام فيها والمشيقة في هذه الفا على الا
مع دليل يخرج ويثبت في وضع الكتاب ليس الا للاشارة لا الضوابط اخر ضاع عن الكلام فيها في كل مقام ومن ارادها فليخرج فيها
لا ما كنهه في الفروع كما ان سببا للزوم في المعاظاة لها عرض عرض وشحنها ما كنهه في شرح النافعة في هذا المقام ولا يترك
نفا على كل تصرف وغيره في كونها ما لا هو لبقا على الجواز فيثبت للزوم والله العالم **في قوله** لا يصح فاعدا
المعاظاة من سائر الافعال مقام العقد لا يفتى في حال ان خبا وبلا كلام لا اصل للاجماع في الكتاب والاشارة ايضا نعم يلزم من ذلك
بآخرة الصغر لو كان كما شفا عن الرضا وكذا في حال ان اضطر الى بيعه مط لا اصل للاجماع الا في الاشارة لاخرى لم يطلو العاخر
على انكم كما سبب افانم مقام اللفاظ ونعينا اخر اشارة الاخرى فاعدا مقام اللفاظ جميع ابواب النسخة كانه في قوله وثا وذكرو
في صلوة في غيرهما وثبته وعقوده وبقا عامه من وثا واطا في وغير ذلك وبالحاجة كل مقام يعينه اللفاظ في قوله والاخرى الاشارة
مقامه والوجه في ذلك ما هو احد هاتان بوان الاحكام غالبها على اللفظ الا في سبب الشرح لكل فوف في بعض مسائلهم في بيان اللفاظ
اعين في بعض المقامات فبعد كما في الصلوة ونحوه في بعض غير السببية او الشريعة وفي اعين بعض الدرب في سقوط طعن الاخرى
لاستلزامه لتكليفه في الايضاح فاما ان لا يلزم منه شيء اخر او يحجج الاشارة وعلى العقد ثبت في الاشارة كافيته والغرض ثبات كفايته
لا لزومه ورويه اما هو بالقبول ببقا عده للمبسو ومخففه الفروع وفيما اعين سببا او شرط فانقول فلا عني في الشارع لسائل
نوع مجسدة في سبب طعن في صفو الاخرى اما هو ذلك وان لم يكن من مفعولة الاصول افراد الاخرى في لسان خاص اصطلاح جدي
وثا بان في ان طلاق في غير غيره وبيع والاعين وظاهره وطلق ويخوذ ذلك من اللفاظ للوضوغة بهذه الاستنباط على الاشارة
الاخرى ايضا في بعض ما بعد اشارة للفرق انه طلق مثلا او فوا ويخوذ للفتى في اندرج ادلة الوضع والتكليف فيكون
لا يبي ان الظاهر في هذه اللفاظ اطلاقها على الاثا طردون الاشارة فلان هذا الكلام اما في مثل النكاح في قوله يقول كذا او في
كذا ويخوذ له وجه لكن هذا بقوله العدل القول والفرقة والذكور ويخوذ لك من المظن بالسالم كذا في قوله عليه وآله في
لم يكن عا جاعله واما في الوضوء فانتفع انظر في ادلة الله بل يقول في هذا الطلاق والبيع ويخوها على اشارة الاخرى في البيع
في العفو ما وثا انها اجماع الاصحاب خلافا وسلفا على كفايته الاشارة في الاخرى في هذه المقامات كما يظهر في كلامهم
وزايجها الانجاعات المحكية هذا لا يستفاد من هذا في هذا المقام **في قوله** انما لو لم يكن اشارة كافيته للزم من ذلك
العصر الشدند والبرج الوكيد وهما منقبان في الدين بالنص والاجماع وسادسها في قوله والنص كفايته الا اشارة للاخرى

فقول
في قوله
في قوله

في بعض المقامات كقراءة الصلوة وغير ذلك ويلجأنا عند بلوغ القول باللفظ قطعاً فلا يشبهه في الآخر من هذه الجهة وإنما الخجعة مؤ
القول بالاشارة هل يعبر فيها بالدلالة على المراد قطعاً أو يكفي فيه الظن المستند الى الغالب للعدا كما في الالفاظ عند جامع من الفقهاء
بعض الابواب بالقطع كما في الشاهد الثاني في الوصية فان يكفي الاشارة الدالة على المراد قطعاً وظاهراً كما يكون قطعاً فيها
للدلالة في الرجوع ولازم ذلك عند كتابته ما هو الظاهر المدعى بالغالبه وفيما خرون يكون الاشارة منبهة على القصد وظاهره ان
من كونه بطريق القطع والظن كحوان فبان ان الاشارة كاللفظ يكفي فيه ما هو الظاهر المعنى بمقتضى العادة عند أهل الخبر
ولا يعبر فيه القطع بالمراد لان الدلالة السابقة كما يشتمل مقبداً للقطع يشتمل مقبداً للظن ولا شئ من اشتراط افاذه العلم العسر
الخرج بل العذر بما لا يكاد يخفى على من لم يعم بهذا الكلام ممن هو من أهل الاشارة المعنوية كالآخر من يخطو طال العذر فيه
بحسب صانعه كما بالاشارة كمنطوق السنان اما من كان فرض العذر فيه زاد كما عند فعال المسما بالمرض ويحذر ذلك بخلافه في الشخص
بذلك من غير ان الكلام بالاشارة فالتقوى عند حصول القطع من اشارة بالظن لا يكون الظن لان الاعتماد على الاشارة
بجعل الاشارة بمنزلة الالفاظ الموضوعية في الاستدلال به كالاعتماد على الالفاظ على قانون الوضع بخلاف غير المعنوية فان
اشارته ليس بما هو خاص على المراد كما لو وضع بل ما هو بالاشارة العادة القابلة لكل شئ والظن غير كاف في مثله ما لم يحصل القطع
فقدرة الظن ان هل يعبر في اشارة الآخر ان يكون على طريق اشارة الآخر من يعبر ان يكون استعماله الاشارة على نحو ما هو
عند سائر افراد الآخر كلفظ بالنسبة الى سائر المتكلمين من هذا لئلا للشك ام لا يعبر في ذلك وعلى الثاني هل يعبر في تلك الاشارة
معنوية عند نفسه ولو كان مغايرة لاشارة سائر الآخر من هذا المقام كما لو اخرج الآخر لنفسه اشارة لكل طلب غنا
ذلك وان لم تكن على طريق اشارة سائر الآخر من ام لا يعبر في كل مطلق اشارة المعنوية المراد منها وان لم يكن تلك الاشارة معنوية
الظاهر ان كون اشارة معنوية لا فرق الا من سائر افراد الآخر على اعتمادها وفيما سده على الالفاظ لا من سائر افرادها ما هو على العلم
والعلم بخلافه فلا اشارة فانها الهامة له من الله سبحانه ونعم على حسب ما يحل بباله من الكيفية ولا يمكن تطابق خبرين ذلك فضل
عن كل مع ان دالة الاشارة مطلقة ثم المعنوية للكل وغيره واما كونه معنوية عند نفسه فالظاهر عندنا ان يعبر في ان لا يكون فانه
المراد مع كون اشارة بهذا الوضع معنوية له حيث يقوم مقام اللفظ واما غير المعنوية فلا عبرة به الا مع حصول القطع بالمراد
في مقام لو كان الخصم مدعيه كما في القول والوصية ويحذر ذلك الثالث ان الآخر لو اذنه في مقام عفا وابتاع باشارة غير
معنوية على ذلك وقصد به المعنى فقلنا ان كان بالنسبة الى الغير لا عبرة به واما بغيره واما بغيره فانه فيل يحجب عليه ان يلزم به ذلك لظن
فان على سبيل الاشارة من النص الاجماع ولا يجزى بل في رتبة لا يضر فيها الى الاشارة المعنوية وان الاشارة في الآخر كمال الالفاظ
لصاحب الظن فكما انه لو كان الناطق بلفظ البيع وقصد ان يجره او بلفظ العطاء وقصد ان يظن ان او بلفظ ماله وقصد ان يظن ان
لم يصح لكان الغير يحجب الالفاظ فذلك الاشارة فلا عبرة بخصيصتها ومن ذلك يعلم انه يحجب في الاشارة ما في بعض الالفاظ
من الحقيقة والمجاز والكناية والمخبر والمخون والعطف والصحح والظاهر ويحذر ذلك فكما ان بعض الاشياء العنوية من الاحكام والشر
كلها انية في الاشارة وعليك بتطبيق هذا الجرح على ما شئت ويزيل الاشارة من اللفظ فان هذا هو الضابط في المقام والقلم
القابل لا تحليل الكلام الرابع ان هل يشترط في الآخر لو ان الاشارة في جميع المقامات لظواهر النص الوار في كتاب الصلوة في الفقرة
اعتباره وبذلك عليه اجتهاد فاعلم المفسر ان اللازم على الآخر من حيث الاشارة والتمسك بالالفاظ الخارجية فاعلم ان سبيل الثاني في العذر
فيما في القول بخلافه ولا يفرق في الحال بين الكناية في الموضوعية ذلك ويجوز ايضاً احتمال عدم القول بالفرق بين الصلوة وغيره من
الاصل عدم تحقق الاثر المبدئى والاشارة مع قولك للشاهد فيكون ناعداً فيتم حكم الاصل ويمكن ان يكون
ان ظاهره ان يفتى على العفو والاقبال ان كون اشارة كقولك في قوله للشاهد فاعلم المفسر ان الثاني في المكيان خارجاً عنه

العقلية وما يحكيه من الثانية دون الأولى ونقد العقل في الفرض ممنوع انظاره إطلاقاً لأصحاب عدا شرطه لا سيما وان شرطه
في الصلوة للنص الذي يفي في النظر ان شاء الآخر من ذلك منزلة الكلام ولا غير بلوك المشا أصلاً نعم فام الدليل عليه النص
وهو ليس بنجزاء الاشارة ولا من معوماتها بل هو تكليف خرم لو كان المعادة في الاشارة لوك المشا بحيث ان الآخر ان اراد فهم
يعني بلوك المشا بحيث ان لوك لا يعتمد ان اذ هذا المعنى فلا بد من تخفيفه بخلافه لوك له مدخله وبنائيه المسئلة على ان
اشارة الآخر هل هي اشارة الى اللفظ او الى نفس المعنى فعلى الاول غير لوك المشا وعلى الثاني لا يعبر الوجه فيه ان لو كان
اشارة الى اللفظ فنقول في ثمانية اقسام الدليل على قيام الاشارة مقام دالة الصو ونقطع الحروف واما قيامه مقام حركات المشا
فلا ولو كان المقصود فقول ان المسئلة ما هو المعنى وهذا غير اللفظ كاشفة عنه ويكون الاشارة في الآخر كاشفة عن ذلك فلا
ينبغي للحرك المشا ان مقدمه اللفظ وحيداً لفظاً ولا وجه للتحريك في النظر بخلاف الرجلين السعفة لوك المشا في المشا في الطرف
مع انه لو لم ذلك لزم اظهر الصواب ان لا يجهل بله وهو مفقود من ههنا يمكن ان يفي بالفرض بان العبادات والمعاملات اذ
العبادة في العبادات بنفس اللفظ بعد اذ لا يرتب عليها افاضة ذلك المعنى لفظاً اخر وبالحكمة لخصوصية اللفظ فيها مدخله
وان كان المعنى اية مطلوباً في الجملة او كالمعنى في بعض المقامات اما المعاملات في العبادات والمعاملات في ذلك لا يصح مع عدم العلم
بمعنى اللفظ او مع عدم قصد الانشاء وتحوذ لك واللفظ افاضة غير فيها لكشفه لان مع على الآخر لوك المشا في العبادات
مع الاشارة ان لا يجهل في المعنى عام اللفظ بالمرء ولا يمكن فيها الاشارة الدالة على المدعى ان كشف الاشارة فام مقام
كشف اللفظ لا يستلزم لوك المشا في هذا الوجه عند غير المدعى ان يجهل الاشارة ان يجهل الاشارة في العبادات والمعاملات في العبادات
كان من ورن في اوصاف العضو المعادة ولا اشارة ظاهر النص في الاشارة في القران وفي اوصاف المطلقات على الغالب كونه بالاشارة
واصله انما يحق في آخر غير غير الاشارة في اوصاف غير كالم الأجنحة وعظمه ونحوه في اوصاف عدا شرطه والحق في ان
الآخر من الذي عاده بالاشارة بالبدن والاصبع او باليد او بالرجل او بالعين او بالشفة او بالاسنان او بالرجل
او بالركب او بالاسنان او بالثقة او بالرجل او باليد او بالاصبع او باليد او بالرجل او بالعين او بالشفة او بالاسنان او بالرجل
الغالب في الآخر من الذي عاده له كالمصريح بخود ذلك فان كفضا بالآخر من الذي عاده له الا اصبع لانه الاصل في الاشارة
والشفة في الدلالة ويجعل عباداً خصوصاً السبأ وان لم تكن غيرهما راجعاً للافتان لم يكن فيها كشم بان ذلك بالمرء في وتحوذ لك وتبين
اخرى على الخط الا في افاضة المعادة في الاشارة السادسة ان هل يعبر في الآخر من كفضا اللفظ في افاضة باله على الزنا في المعاني كلها
اولاً يعبر منها ومفضل الكلام ان يفي ان الآخر من ان يكون ان لم يكن الا في الاشارة في افاضة باله على الزنا في المعاني كلها
فيها واما ان يكون من غير ثبوت المعاني لا يعرف اللفظ واما ان يكون من غير ثبوت المعاني لا يعرف اللفظ واما ان يكون من غير ثبوت المعاني لا يعرف اللفظ
لكن عذر له عارض فصار آخر من كذا لا يعرف معاني اللفظ لعدا طاعة بالعبادة وبمعنى خصوصاً اللفظ المقصود واما ان يكون
من غير ثبوت المعاني وعلى الثاني ان يكون الجنب بالنسبة الى اعني اللفظ دون المعنى كما في الذكر والقران والواحدة في العبادات
في صحة العبادة فيها اللفظ ولا يعرف العلم بالمعنى وعد ولا استحضار وعد او بالنسبة الى اعني اللفظ دون المعنى كما في الذكر والقران والواحدة في العبادات
والوصية ونظائر ذلك واما بالنسبة الى اعني في الامران كالطلاق والعنف والنكاح وتحوذ لك ما يعبر فيه خصوصاً
اللفظ واما قصد المعاني في صافقول لا يرتب سقوطه لك كالمعنى يعرف ثبوت اللفظ ولا المعاني يعرف ثبوت المعاني كالمعنى
الاصم الاصل في المعنى الاشارة الى البنية في الجملة مع قصد المعاني وان لم يستحضر اللفظ ولا معانيها الخاصة لعدا مكان لك
في حقه واما يعرف المعاني المترتبة دون اللفظ فان كان مقام اعني في خصوص اللفظ كالفرائض فيعلم فيه لزوم استحضار
المعنى حتى يفهم مقام اللفظ ويحتمل على ذلك في قيام الاشارة مقام اللفظ وبعد عدم وجود استحضار المعاني على جميع المشا

۱۲۹

المسوق

وجوبه على غيره هو المجرى فانه مقام اعين منه المعاني والالفاظ كالطائر من هو فمجرى فيه ايضا عدم الزوم لان المعاني
المشبهة انما اعينت من جهة خصوصية الالفاظ وانما لولم يعينها لفظ لغاية فلا وجه للاعتبار استحضار معنى اللفظ ثانيا
بما ذكره الاشارة وقصد اللفظ ويجعل الزوم لعدم سقوط بالمعنى ومنع الارتباط بينهما وهذا هو الذي فعل في هذا بقصد المعاني شيئا
في الذم من يشبه هذه المعاني لئلا تكون الاشارة كاللفظ ولا يمكن اشارة الى الالفاظ لغير معرفة ما هي وانما في مقام اعين فيه
المعاني لا غير مخصوص لفظ فاللفظ كلفته لئلا يكون له ان يكون كلفته لغيره الالفاظ على الترتيب بالعلم هو المدعى وانما من
يعرف الالفاظ دون المعاني في مقام اعتبار الالفاظ كاللفظ فيجعل الزوم استحضار الالفاظ ثانيا في الذم مع الاشارة وهو
الصحيح الا فمجرى اللفظ بالاشارة وان لم يكن في الذم لو لم يكن مضمون ذلك ان الالفاظ من الاشارة الى اللفظ لا يعقل بدون
مضمون اللفظ لان لا يمكن القول بالاشارة الى المعنى المعلوم اجمال وهو بعيد في مقام اعتبار المعنى لا غير بخصوص الالفاظ و
اشارة كما انه لو مضى لفظ ليد على ثلثة دراهم وشار اليها ولم يعرف معناها لكانت في عدم الفهم بل لان اشارة على اصل المعنى
بجانبه من اشارة للمعنى من الاشارة وان لم يكن اشارة الى طبق الالفاظ وفي صور اعتبار اللفظ والمعنى كالطائر في الزوم
عليه لخصار صيغة انشغال اللفظ بها وانشارة اليها واداءه معنى انقطاع علفه التكاثر وان لم يكن له خصوص معنى انش
ظا لولا ان اللفظ المعنى وانما من يعرفها معاني مقام اعتبار اللفظ خاصة كما ان اللفظ يستحق في استحضار المعنى وان عرفه في
صوره الاعتبار بالمعنى فالمعنى هو اللفظ لان المعنى الاشارة المعنى له وان لم يقصد المعنى على ذلك فيحصل بتركيب الالفاظ وصور
اعتبارها معا كما في التكاثر والطلاق يستحق اللفظ بالترتيب معنا على طبقه وليس اشارة معناه الى المعنى بل المعاني ان كان ال
فيما هو الاشارة الى الصغر هكذا ينبغي ان يحق للمقام السابع ان الالفاظ من المعاني لا يخرج عن النطق في العضو واعتقال الانسان وطلع
او غير ذلك من العوارض السبعة فيما بعد به بحسب سبب ثبوت النطق كالآخر في هذه الاحكام اذ العلة المستفاد من كلام
الشاعر هو العجز والجماع ايقظ ذلك ويذكر في غير ذلك الفارق وفيه المناط والمسلك بل الزوم العجز والجماع واصله عند
وتجوز التوكيد ويخوذ ذلك نعم يبقى الاشكال في التكرار المنوع عن التكرار في الالفاظ بالآخر من معاد كذا والفرد بين طول
الزمان الموجب لتعويض الاخر في العضو له وبين ضرورة الوجوب للزوم البعدي فيجب ان يكون من العجز باعتباره والفرد بين كون
الزوم معنى او ميا طر لوان في صير جوهرا في معنى هذا كما في **عنوان** هل يعين في العفو واليقا عات العيش
او يعين كل لسان بلسان او يصح لاهل كل لسان بكل لسان ويصح بالمعنى من الالفاظ بقاها الاكثر لشرط العيش
وقد نص على ذلك المحقق الثاني والثالث في انهما متوافقان على صحة بكل لغة كالأفراد الوضعية نحو وقد استقامت جماعة
من المتأخرين ومن مشايخنا المعاصرين الاكتفاء بكل لغة فيما عدا التكاثر بل يجوز في التكاثر ايضا تخصيص في ترتيبها منهم السيد
الاجل الاستاد السيد محمد الطباطبائي قدس سره والظاهر عدم الخلاف في جواز افراد الوضعية والوعدية والوكالة و
يخوذ ذلك من العفو الجارية بالغة كان كما هو المصريح به في كلامهم وبذلك يخرج عن ذلك شبه الناس كما قد مضى الى هذا المعنى
بالدلتية التي تقع في العيش وانما البحث في العفو اللازم وانشاء كل ما من الالفاظ كالألف والعفو الظاهر واللفظ والألف
ونظما للفظ والجملة البحث في غير ما اجمع فيه على جوازه بكل لغة اجمع الظاهرون باشرط العيش بوجوه اعدادها الأصل والمزاد
عند حصول النقل والانتقال لئلا يثبت على الاطلاق او العفو الى الملكة النماذج الدليل على سببته والدليل على ذلك ان اللفظ عليه هو
ما وقع في العيش وما عدا ذلك لبا عليه وثابت بان اذ العفو مسموما وخصوصا انما يصرح في ما هو الغذاء والشايع في من الخلق
ولا يترك للمفارقة ذلك انما كانت الصيغة العيشية وهذا ليس جماعا لاهل الاصل بل الغرض هو ان لا يخصوا اذ لو كان
غير العيش جارية بالهاتين الصيغتين وتالتهما الزوم الناس في هذا الشرع اذ لا ينبغي كون معانا لثمة انما هي اللغة العيشية خرج عن ذلك

ما خرج

[illegible]

حاصل بالمعاطاة او غيرهم الاباخر بعوض الرجوع الى الملك بالضرر وهو مع المعاطاة محتق مضافا الى منع حصول الصنيع لم الفاظ
الصنيع فانما كذا في الجملة بقوله عليها كل احد مع ان الزيادة وتعلم افعال الصلوة والذكر والعبادات فلو روي على العقد والرفع
بلا اشكال مضافا الى تعلم الصنيع في جنس تعلم الاحكام كالنظر في جنس الرجوع مضافا الى ان جواز التوكيل رفع العسر والمجح بالمرء
سابعهما ان العينة او كانت شرط لا تنشر في الاخبار يعلم الصنيع العينة على الناس لا خلاف لا لسند ولا اشهر من ان المسلمين
ذلك فمنهم من زعم ان الشارع كان اوجب المشرعين عالميا بالعينة والصنيع فلا حاجة الى التعليق مضافا الى ان هذا لا ينشأ في العنا
دون المعاطاة لوجوبها احدهما وجوب البدل للمعاطاة والعنا ذات وهو المعاطاة وثانيها جواز التوكيل في المعاطاة دون العنا
فما السبيل لرفع ذلك دون المقام من جهة ذلك وهذا واضح لرجح طريفة الناس ومن اطلق الجواز في النكاح لاحظ هذا
الا دلالته ومنع الاجماع المدعى على النعينة وليس في ما هو اللازم الاحتياط من امر الفروع وجعل الباب مفتوحا لكل من اخل وادله
القول بانشرط العينة ايضا وان لم يكن المضاف فيهما بان يستفاد المحرم ممنوعه والاصل مندفع بما ذكر من ادلة النعيم والثواب
انما هو بما علم وجهه مع ان الكلام انما هو الصحة والبطالة في العينة لا في زعم الانسان بل العسر او محله وذلك لا يلائم على عدا الجواز والصحة
طالع لا لانهما هو على عدم اللزوم بغير العسر ومجرد عدم كون الفاظ في غير العينة مستغلة لا الانشاء فادرج لمنع النقل في العينة ايضا
لبيان الاخبار عن منع الخلع في العينة وكونه مقام العقد فيمنع عن الانشاء ودفع كونهما احتياقي في خصوص مقام العقد بعد
جدا كما ان نحو كونها احتيقنة في الانشاء وفيهم منها للاختار في الفاظها لاخر ابعدها عن سقوط العقد ولو سلم النقل فانه في
الافاظ المشقة من مواد العقود والافاظ كلفظ بعثت انظروا ونحو ذلك مع ان العقد العيني لا ينشأ من هذه الفاظ كما بان
دعوى كون كل ما هو موضوع للانشاء صحيحا وكل ما ليس كذلك باطلا مخالف للاجماع القطع وتعلم ذلك باق في خصوص هذا الزامه عدم
وجوب الادلة في السنة الاخر لا منع الجواز لو وجد اللفظ الموضوع للانشاء مضافا الى ان هذا النسخ يصير في العقد الجواز من
بان له جاز لا من جهة انه غير عيني وكل ما في حيزه العينة وعدمه في الحقيقة والمجاز والاشارة المصدرة عن منع والمقيد
لاظن انهم مشكل في العبادات لا مدخل لها في هذا المقام لانها بعد ان تخصه مجازا المعاملات فان العينة فيها بالمعاني والافاظ كلها
ومجرد مسئلة الظل واللغة والالفاظ ونحو ذلك لو ثبت فيها الاقتصار على العينة في نثرها هذا لا يسلم كون سائر العقود كذلك
سواء مع المعاطاة بوجوبها بغير منها جازية بكل لغة كما اشترط الله واجماع الاصحاب بعد وجوبها في موضوع بل ليس كذلك
الدال على الجواز بالعينة وغيرها وبالحيلة مقتضى ان مقتضى ان مقتضى من العينة عند نثرها احكام من الزعم وغيرها ما وقع في
العينة وان كان القول بالجواز بكل لغة غير بعيد بعد التام لا في النكاح الدائم بل بالقطع ايضا لشمس الاجماع والاشارة
في امر الفروع والظاهر ان بعد الجواز بكل لغة لا يختص هل السابلسا بل الجواز بكل لغة في اللغو من العنا في جهة بعد الجواز العقد الثابت
لكن بعد القول بصد العقد والجواز بكل لغة كان في قولهم في الجواز **عقود** اختلاف في الانحاء في ضبط الفاظ العقود
اختلافا فاحشا فمنهم من اقتصر على لفظ واحد ومن اقتصر على لفظين ومن اقتصر على الفاظ ومنهم من اعتبر خصوص ما يشترط من
اسماء العقود ومنهم من كراهية في معنا ايضا ومنهم من اعتبر في ما يؤولون منهم من ليس الى الجواز فيمنع منهم من اعتبر الجواز ان طرقت ومنهم
من اعتبر الصراحة كيف كان منهم من ذكر الاقتصار لا الايجاب في القبول والاطاق ومنهم من ذكر الصيغة الخاصة ايضا ومنهم من ذكر الالفاظ
والقول ثم قال في الصيغة الصريحة هذا ولا يخفى كل ذلك على راجع كما انهم اعرضوا عن النقل تحاشا للطويل وفي الكلام ان المختار
هنا الجواز في الصيغة امور بعد هذا الاقتصار على لفظين من مواد العقود خاصة كبعضها الحرج وكنه لو دعي
او ثبتت ان شرط الزعم في ذلك غير ما تانيها اعتبارا لكل ما ينفذ هذا المعنى حقيقة مثل شريطة مع العينة العينة بقاء على الشرط
بإذن البيع والاشارة وملك العين والمنفعة على احد الوجهين بالحيلة كل لفظ بعد معانيها بالوضع وثالثها الاشارة الى الجواز

العينة

التي فيها اعتبر مطلق الجواز للمعنى وما صيرها اعتبارا لغيره لا لئلا يسووا كان حقيقة واجزا ما في بيان
وحيث ان لفظ يكون فهم ذلك المعنى من سائر الحواشي اولا اجل اصل وضعه وكثرة استعماله وغاربه ولو تجازا او لم يتجازا
وهو ما لا يفتضيه النظر الصحيح ان المبدأ هو صراحة اللفظية افادته المراد بجوهره وبالقرين والوجه ذلك المبدأ والظاهر
اجماع النحاة على هذا المعنى بعد التام في كتابهم على اختلافها فان الظاهر من اختلافهم بهذا الشأن ان خصوص هذه الالفاظ
ليس معها الحكم بل للبيان عند ثبوت الاشتباه ولذلك ان عليهم ان يفتضروا على المحققين في الجواز ان لفظ يكون المأخوذ به من حواشي
الاعمال ان لفظ المعنى بما شاكل ذلك والظاهر ان مقتضا بعضهم على الصنيع المأخوذ من المواد والمخصوص الآخر المذكور مثال يتردد
التي كبرهم كافة التشبيه غالبا مضافا الى ان مثل العلامة والمحقق والشاهد وظاهرهم اختلاف في كثير من المصنفين في تعداد الصنيع
بل كل واحد منهم اختلف كل امة كثر وحله لك على نجد الراي والعدل والاعمال اختلفا فيهم الى القول بالاثبات وهو
الحصير بعد ثبوت البعد الثاني في تحليل ما عندهم من جواز بعض الالفاظ بان صير في هذا المعنى عكسوا بعض بعد عن افادته المراد
وعكسوا ما في نواحيه من جواز بعض الالفاظ في الجواب القبول وصيغة الصريح كما امسك الدال على ان المعنى الصريح الثالث
ما هو المعلوم من طريق هذه الشريعة ان المعنى الثالث لم يثبت على خصوص الالفاظ بل في غيرها من الالفاظ فاما غير
كواشف في وجهه لا يقتضيه على الاشتغال من الجواز ولا على على خصوص الحقيقة مع شدة القول بالامتناع كما استدل
فيمنع ان يكون المراد على فهم المعنى لكن جعلت ثبوت الشريعة غالبا انما هو على قطع الشايع والتنازع والحق ومجوبها
من الالفاظ ان كان في متار الفهم فالحكمة تقتضي ان يكون المعنى السببي على اللفظ المتعارف الواضح الذي لا على كلفها
بجناح المخرج بعيد وتبعها اخرى تلبيح الشريعة فاض يكون العلم والامانة في كل مقام فبذلك على ان المأخوذ به من الحقيقة
على الافهام الرابع ان الدلالة الخاصة مثل حال الله البيع والصحيح جازي في ذلك يشمل كل ما وقع بلفظ صريح دون علم اما
الثاني فلا يها اطلاق فيصرف الى العموم والمتعارف وهو ما وقع بالبيع في قطعها واما الا والذليل في من هذه الالفاظ خصوص لفظ بعد
وصالح مع اجتماعها للشرائط والا لم يمكن المسك في مقام الشك في شرطية شيء بهذا الاطلاق بل المراد منها ما يفسر بعبار
العرف وصلى وانما عنده ويحوز ذلك ولا يثبت صفة في البيع بكل لفظ صريح والخاص من عمومها العقود ايضا انما تصرف في
هو المتعارف بالبيع او الشخص لا يراه الجاهل مع الشرطية في توجيه الجاهل المسقط للشك لا ولا من ذلك شمولها للفقو
الصريح مطردون غير هذا ان المبدأ هو العقود المتعارفة في من الخطأ والقد المعلوم من ذلك ما هو المأخوذ من قول
الصنيع وما علم اهل العلم متعارف في ذلك الوقت فكيف يفسر كل ما متعارف صريح لا نقول ولا الظاهر لثباته في زمان
كون لفظ متعارف في هذا الزمان العقود دون ذلك الزمان بعيد وثانيا نقول ان المبدأ في حقيقة ما ذكرنا انما هو على كونه
متعارف فاجعلنا انما فهمنا ان المعنى في الفاظ العقود الصريحة وهي تحقق في المتعارفة وكل عقد متعارف في صريح معبر في زمان
على متعارف دون ما اذا هو المأخوذ اذا تعارض زمان صا صريح او ثانيا ان بعد ما عرفنا مضمرا لا يحسن الى اعتبار الصريح بصيرته لك
عبر في قوله تحت العموم والالفاظ في ما علم استدل في دخوله من انصهر على المحققين في مسك بالاصل على ثبوت علم من
الدلالة وقد عرفت فغير بالاجماع الذي تعلقوا على عقد الجواز في منعه اولا وباحتمال زاده الجواز البعيدة ثانيا
وبعد من هذا بالاجماع المحكي في المحصل على جزم ملكك بالبيع مع انه تجاز فان قلت ان ملكك حقيقة في البيع لان مشترك معقول
اطول على الفرد مع الاشارة الى خصوص من الخارج او ان هذا الاطلاق يصرف الى البيع او مشترك لفظي بين مطلق التملك
والبيع او منقول على الاول والثاني ولما وضع بالوضع الحرفي فماذا تجاز قلت كونه حقيقة بالاشتراك لفظا او بالنقل او
بالوضع الحرفي في اصله متناف للامارات ووضع اهل اللغو اما كونه من باب اطلاق الكلي على الفرع فهو وان كان يحمل

بادى النظر انه فاسد بعد التام الذي لا ريب ان المقصود منه مقام العقد انما هو انشا المملك ولا ريب ان المملك الكلى غير متغير
 الا في ضمن احد انواع من بيع او صلح او هبة او نحو ذلك فانشا المملك الكلى غير مشروع قطعاً فلا بد من وضاحك الخصوص
 في الانشا وهو مسئلة لا زادة البيع مثلاً من المملك وهو عين المجران فقد برحدا واحداً الى صالة البيعة من البيع
 فلا يحتاج الى قصد الخصوص منه من اللفظ واضح الفساد اذا اصل الوجود في اللفظ وحده واللام وقوع قصد الانشا على
 المملك الخاص فلا مناص عن المجازية والجمع من حيث المتأخرين الى كفاية اي افظ كان من دون اعتبار خصوصه مطاباً لما عدا
 الشرطية ويجوز انما يحل الكلام ويصح الكلام ويجوز الاخبار عن كرا الصبغ المخصوص بالعقد ولو كان غير المخصص لشمس
 ويؤثر مع انه لم يثبت بل انفس المصنف ان الاخبار الواردة في ابواب العقود متشعبة غاية الانشراح على اختلاف الالفاظ والكيفيات
 وليس في ذلك الا من جهة كفاية كل لفظ في العقد ولا ريب ان هذه الادلة كلها لا تثبت بها من اعتبار الالفاظ الصريحة اذ
 ليس في الاخبار الواردة في ابواب العقد على الجواز وليس فيه صراحة الا نادراً مع اننا اذا نظرنا بعض الاخبار الواردة على عقد الجواز
 ببعض الالفاظ الكاشفة عن عدم كفاية كل لفظ ولا يخفى ذلك من لفظ الوفاء الواردة في ابواب العقود وبما نشير في بعضها في
 البحث الا انتم وحاولوا الاخبار عن الصبغ ممنوع بما فيها ما يدل على ان الصبغ كان معلومة عندهم بحيث لو خرج واحد منها الى
 غيرها لا يحتاج الى السؤال عن حكمها او نحو جليل الكلام ونحوه ممنوع والظاهر ان الحكم غامض لا اتيه لكل كلام وقد تقدم
 البحث وليس الادلة عمومية او اطلاق يشمل كل حق يمتسك به الصراط الصريحة بالاصل الذي يثبت كونه داعياً الى المصالح الكفاية
 كل لفظ مع عدم الدليل عليه ونحو الفقه لظاهر اتفاق الاصحاب انهم لما روي من ان العراض على باب المعاطات من خبر احكام الملك
 على المعنوي من المعاطاة مع فتوى المشهورين انما يفيض بنفسه لا يملك بل يهبط الناحية اذ ادوا التخصيص ذلك بالقول يكون
 كل لفظ كافياً في المملك وحديث المعاطاة لا يخلو امر لفظ الا نادراً بل لا يخلو اصلاً فيصير لفظاً تحت العقد المملك و
 يرتفع الاشكال عن البيان ولا كنهما لا يسمي ولا يغيره من جوع اما اوله فلا يفتي المشهورين بالباخرة انما هو المعاطاة المعروفة
 الغير الخالصة عن اللفظ غالباً فلا ينعف ذلك في رفع الشائض والاشكال لو ان من ذلك رفع الشائض كلهم وانما تاتينا ان
 لو قلنا ان كل لفظ مملك فانما نقول به لو قصد النقل والاستقال باللفظ وجعل سبباً للمعاطاة ولا ريب ان اللفظ الصا
 من الناسخ للمعاطاة لا يندون به سواها ولو ان المملك فانما يحصل بالفعل عندنا لو قصد المملك كما قلنا اولاً باخرة
 ظاهر المشهور واما اللفظ فلا ما عليه لشيء منها كما لا يخفى على المتأمل **عنفون** اختلافنا في اعتبار المالك في العقود
 او كفاية الجملة الاسمية بغيره او المستقبل كذا وصيغة الامر بغيره او صحتها بالاشفها م ونحوه مع الجواب نعم ونحوه وكذا في القول
 او كفاية ما هو الصريح في المدعى بعبارة كانت والدوام الدليل الخاص بما دخل وخرج غا وجوب قول اجمع من غير المتأخرين
 باقوا واحداً ان الصراحة مع غير بغير شرط اسبقنا من الادلة وهي كل بغير المأذ بغير المنة ولا ريب ان الامر بعيد عن مقاصد
 العقود والمستقبل محتمل ان يراه بالاشفها م او يراه به جرد الوعد فلا صراحة فيه في الوقوع والاشا والجملة الاسمية صريحة
 في الاخبار فانخصر في المأذ بعد ما عدا ذلك عن المدعى كغيره فانها انما هي في المأذ بالاصل الوضع على وقوع ذلك الفعل في الز
 المأذ في الوقوع في ان المملك الذي هو المقصود بالعقد اذ في المأذ في الوقوع فان قلنا بانه منقول عن معنا الاخبار فلا كلام
 فيه وان قلنا بالمجازية فهو اوجب من غيره في قصد هذا المعنى المجازي جكاً وان قلنا ان ادلة العقود وعموماً واطرافها لا تشمل
 غيرها هو المعنوي بين الناس ولا ينبغي ان يكون المعنوي لا جهة فقط دون اعدا افضله المأذ مما ثبت سببته وما عداها في بحثنا لا حصل
 وزادها من اكثر الاجمال الاعتبار بالمأذ بل الظاهر انما فهم على ذلك انما خرج بالدلائل خاصتها حكماً في الاجماع على
 عند الجواز في المأذ في من سائر الجهات المجتوبة لشمس العمل للعقد بالاصل مع ما لا يبرهنه الا حينا ط واخرج من بان اصراً

بعض

[illegible]

ولا إلا لفظ ذاك وإما أن يكون الفرق بينهما بأمر معنوي هو أن يقال لا يجاب عبادة عن البند باحداث ترجيح يكون
هو المقتضى في الحضور والكد لبند البند الفعل القبول عبادة عن النفعال الله هو بمنزلة رفع المانع عن ذلك المقتضى فلو
قال الزوج مثلاً فوجئت فقال الله فقلت وزوجك نفسه فالأول لا يجاب وإن صدق الزوج لأنه الذي
أحدث الأمر وجد المقتضى في المعنى وفاضاً من طرف المرأة هو رفع المانع والآن نفعال لذلك الفعل وهذا مع كون الرجل فاضلاً
لأنه الزوجية لنفسه جعل نفسه زوجاً للمرأة ونحوه ولو فاضت المرأة أو لا زوجك نفسه فليست تكون نفسها زوجة والرجل
زوجاً فهي مجتبه والرجل قابل لو فاضت النفعال من ذلك الفعل وإن قدم قوله من زوجك بعبارة أخرى لو فالزوج من زوجة هو
بذلك النفعال من ذلك الزوج بحد المرأة بعد ذلك فهو قبول وإن تقدم وإن زاد إحداث النكاح فهو موجب المرأة أيضاً
بعدم الفاضل نحو قول المشترى ابتغى المشتري فاضلاً لنفع البائع ونقل البيع إليه فهو موجب ولو زاد
قبول ما يجاب عنه البائع بعد ذلك من البيع بغيره ما ليس بنفسه بغيره ذلك من الملك والمملك واستباح من ذلك فهو
قبول وإن تقدم ومن هنا يعلم وجه التضمن بالقبول لأنه محقق في إرادته النفعال غير قابل لإرادة الإحداث والتأخر وبالأ
بجانبه أنه صريح في إرادة الفعل ومن ذلك ظاهر أنه لا يمكن الشارع في لفظ فاضلاً أنه يقدم أو يؤخر إذ لا يمكن استعلاء في معنى الإيجاب
والإحداث لأنه لا يجاب بعد بل غلط فهو من واقع فلا بد من تأخره وهو محقق في قبوله وتأنيبه أن الشارع لا يقبل وقوعه على
الفرق الأولين لا يجاب القبول ولو نسبنا إلى كل ما تأخر من قبول فكيف يقبل فاضلاً أن يثبت على الفرق الآخر فكذلك
بغيره من أن القبول عبادة عن النفعال يحل لأن نشأ القبول متوقفاً على كون الإيجاب منشأ قبله وقبول الفعل لا يتم بغيره بعد
مستلزم لنفعال النفعال على الفعل هو محال فلو كان القبول على حقيقة لا يمكن تقديمه ويصير اللفظ الآخر الذي يقع موقع لفظ
فليت نحو إذا أراد من حقيقة القبول كلف القبول لا يقبل معناه البعد ووقع مقبول فالمانع من بصره فليكن لا يوجب
مانع من إنشاء قبول يقع بعده سواء كان بلفظ القبول أو بغيره فيفقد الحكم كونه راضياً ومثلها ما يستبعد من مضمون الإيجاب
لأننا نقول إن راد من إنشاء الالتزام والرضا فهو أيضاً الإيجاب أحد الشيء وهو خارج عن حقيقة القبول وإن راد به حقيقة
القبول فلا يجوز أن يقبل القبول والرضا أن إنشاء الخلف في المنشأ يقدم القبول بهذا المعنى أما مستلزم نحو جبر عن القبول
بل هو إنشاء الذي هو خارج عما خفيته وأما الخلف في القبول عن جبر القبول وأما الخلف في إنشاء المنشأ وكل ذلك لا يوجب
حقيقة المنشأ بل يوجب العفو عنه وبالحال حقيقة القبول مع كونه قبولاً يمنع تقديمه على القبول وذلك فضل الشهيد
الشافعي جواز تقديم القبول على الإيجاب مقدماً عندئذ إن هذا القبول لا يكون في معنى الإيجاب فيخص الشارع فيها وهو قبول القبول
في العقد سواء كان عقد قبولاً من جهة كون لفظه كذلك كلف ابتغى نحو أو كونه من الطرف المقتضى في العفو فلفظاً أنه من
المشترى قبول ومن الإيجاب أنه العقد ونحو ذلك غير لازم لا يوجب جواز تقديمه لأنه يصح الإيجاب بل هو إيجاب حقيقة وإن كان لفظه
في معنى القبول لأن كل ما لم يوافق إنشاء وإن أحداً الأمر فكل من ياد بالحد فاضلاً ذلك صحيح سواء استعمله قبولاً أو إيجاباً لأن
القبول بهذا المعنى إيجاب عمود له العقول بل لا شك في ذلك إلا طلاقاً فليجوز جبر في ذلك عن نفسه ولا يلزم البناء على أمر
لرفع ذلك ليس هذا بقابل هو إنشاء ولا مانع من استعمال لفظه وهو قبول القبول لأن الإيجاب هذا أحد الالتزام لما كان لفظ القبول
مما هو صريح في هذا المعنى غير قابل للصيرورة إلى المعنى الإيجاب من معناه عند مانع لفظي لا مانع عقلي لأن كونه إرادة الإيجاب من لغة وعرفاً
لا يمكن من قبله أيضاً ولو راد من لفظ ابتغى بغيره ما هو حقيقة معنى القبول فهو أيضاً غير جابر المقدم لا مشاع إنشاء هذا المعنى
قبل وجوب مقبولنا مجداً ولأننا نرى أن الجواب لا يكون بذلك مع كون القبول على حقيقة والمذكور ينكر وقوع كونه في القابل
لغيره بغيره بأنه إذا تقدم بغيره في الإيجاب يستبعد عنه جداً وتفصيل الكلام أن يرد من ذلك الحال يستلزم المقام وإن كان ذلك مستلزماً

يبقى بها الفصل الثاني في الظاهري واللازم من مجموع الاول افعال القول بالانحياز عند تحليل الفاصل بينهما والفاصل
اما الرد والابطال كما اذا قال انكسار او نكسار مثله فقال ما اردنا ان نوضحه قال ثبتت واما الكلام الاجنبى كما اذا قال انكسار
فلان جاء وطلعت ثابته وكان صدره من الوجوب من القابل واما الكلام المعلق بالفضل كالنظر الساخنة في ضمن العقد وذكر البيع و
المنع وضمنها او ذكر المشتري ومخوذلك واما السكون من الجانبين وهذه الثلاثة الاخيرة اما ان يكون الفصل في طوبى لا يحجب
مباحث احد ما في تحليل الرد بين الانحياز والقول والحى لم يطل الانحياز فلا ينعف القول بعد لوجوبها ان لا يصلح لكل عقد
الفتش اخرج ما دل عليه الدليل والقرض المنع من المبادر نحو ادلة العقود لاجناسا وانواعا ان تشمل مثل ان ذلك الرد بها العقد
ان مثل العقد لا ينعف عقدا ولا ينعف اوصافا اخرى لفاظا العقود لاجناسا وانواعا ان تشمل مثل ان ذلك الرد بها العقد
والرد بين النقل والنتقال ومع تحليل الرد لا يكون هذا رديا لان عقدا او القول بعد ذلك فخرج بقا الانحياز لسابق وقد نال
بالرد فان قلت نشأ في بطلان الرد والاصل بقاء صحته بمعنى اهله للناظر في صحة القول قلت الظاهر ان له اهله فيهما
هو نوع لوجوب القول في ان الرد بين ان له اهله فلا وجه للاستصحاب فان قلت نزل الالهية وانكشف عنها بالرد فهو
بالقول بعد ثبوت الالهية او لا للصحة لوجوب القول لا وجه لادفعها عنها الابهة القول بالرد والقرض ان القول في المحقق
لان القول قلت ان رد ثبوت الالهية للصحة لوجوب القول في تحليل رد وهو مسلم لكنه لا يحلل الرد وان رد ثبوت الالهية
للصحة ولو نازع القول عن رد فهو غير ثابت او لا حتى يستصحب فيه جمل وبالمجمل الشك في ان حوضا موجب للثبوت في اول الامر ومنها
اجماع الاصحاب المصطلك فيهم في ابواب العقود بطلان عند تحليل الرد كما لا يخفى على من باجماع الاجماع المحكي المستفيض على ذلك
ومنها ما اطلقوا عليه وعقد الفسخ في كل مقام ان لم يمسكوا بالسلطان وان جازة في مبادر ولا بطل العقد ولا ينعف الجازة بعد ذلك
مع ثابته ان انحياز القول فكيف يحجب ان انحياز حده قال لا يتم بطلان الرد ولو لم يمسكوا بها ان دل على شرطه الوضو والفضل
في العقد مثل قوله انحاز عن الرضى بخودك من المخصوص فدل على شرطه للعقد مجموع فحينئذ ما يحلل الرد في التناقض شرط
الرضاء انشاء العقد مع ان ظاهر الدليل ان مجموع العقد ويخو ان يمسكوا بالسلطان انحياز القول عن الرضا فوجه
بانه خلاف ظاهر الدلالة والقوى في المصنف في ان انحياز الرد لا ينعف صدره عن نفس الوجوب في القول بان قال
ما رضى من ردك وطلبت ويخو ذلك وبان صدره عن القابل وفهما معا فلا ينعف بعد ذلك ان رضى ما على القول ولا في اجتهاد
العقد الجائز والملازمة لا تعاد الدال على ذلك كله فكما يحلل الرد بين الانحياز القول بطل العقد نعم لهم كلام في الوصية فان
المشهور ذهبوا على ان الوصية لو رد الوصية في حقه الموصى فله ان يقبل بعد وفاته وهذا بناء ما ذكرناه من القاعده متافاه
ظاهره فيقول لا شئ ان لو رد وصية الموصى فلا ينعف القول والراضى الميم ان ان يجعل وصية جدي فله ان يرضى على القاعده
واما الوصية فيقول هل عدا ان يرضى بها يخرج بنصر اجماع او ان يرضى على القاعده او عدا ان يرضى بها يخرج بنصر اجماع الوصية بالرد
في حال الحى كما ان الرد بعد وفاة الموصى قبل القول بطل الباعا وخو ثلثة ومقتضى التحق ان يرضى ان النص لا ينعف عليه فيه
على ما يدل على ذلك واما الاجماع فهو غير محقق في بطلان كلام الشبهة الثانية في الوصية ان يرضى بها في حال الرد وظاهره ان يرضى
الاجماع حجب الحكم للشبهة واما القاعده فتعني بغيرها بان يرضى بالرد للرجاء انما يرضى لو وقع القول في الرد
حينئذ يقول الوصية بعد فيها جده وفاته الموصى على الشبهة لا ينعف بالرد في حال الحى كما ان الحى الموصى لا ينعف بالرد
كما لا ينعف بالقول بل ان يرضى هذا في الوصية وليس كما بان ان يرضى بها في حال الرد في حال الحى كما ان الشبهة
في الدلالة فلو كانت المسئلة معناه على عتبات القول ويخفى الرد له لكان ينبغي ان لا يقول ان وفاته انما لا يرضى بها في حال الحى

القبول وعدم ابطال الرد اذ لنا ان نقول ان حق الوصي لا يجوز بالقبول للوجوه المذكورة في محله ولكن نقول ان ههنا الانجاب على
بطلان الرد على ما ذكرناه من الرد وما يقال انه لعل عند رجوع الوصي ان رد الموصى له يصح غير ان وصيه جديده ولا غيره فيها
بخصوص لفظه من دفع بان بعد بطلان الانجاب لم يبق الا السكون وهو لا يكون وصيه جديده الا لزم ذلك في العقود الاخرى و
عند رجوع الوصي انما ينفع مع بقاء الانجاب مع بطلان سبب الجلاء ان قام اجماع على ابطال الرد ههنا في السجدة والا ففقد
القاعدة البطلان لو اعترضنا القبول في الجوه ولو لم نعترض الجوه فبنيان ولعل الوجه فيه ان البطلان لو اظهره لكان
الاصح ارجح فنهيم كما ان الرد يبطل بطلان الانجاب او البطلان في انما الانجاب او القبول كان يبطل بطلان العقد والقبض
ايضا كل عقد يشترط فيه القبض كالوفيق والسكنى والخبائس المبنية والضرر والسلم والوقف على قول والفرض والصدقة والوجه
فيه عند حصول الملبك كالمحقق القبض في رجل ساط على ما له فله ان لا يقبض ويبطل كانه لاخر ان يمتنع من القبض عند
لزمه عليه وعموما او فبالقبول اذ دل على الوفاء بمقتضياته وليس القبض منها بل هو شرط يمتنع انه لم يحقق لم يصح لان
كل من بعد يشترط فيه القبض محله القبض والقبض في ذلك واضح ما رد ولو فرض بطل العقد السابق لبقاء الرضا في
حصول الملك ولا ينفع القبض بعد وبالجمله الكلام في الشرط كالكلام في الجوه وهذه فاعده ففقدته والظاهر ان ابطال الرد بطلان
بائن العقد والقبض حيث يشترط محل اجماع بين الاصحاب لذلك فزعوا ابطال الوصيه مع الرد بعد القبول وبطل القبض على
شرطه في الوصيه وظاهر انه على فرض الشرطية لا كلام في البطلان وثابتها تحلل الكلام الاجنبى وفي حكمه من الشرط الفاسد
ويجوز فقوله ان يكون فسد من يكلم به الخراض عن الانجاب ولا فان كان لا ولا هو مرجع الى الرد بالالتزام اذ لا فرق بالرد بين
ان يكون بالفعل او بالقول بالمطابقة او غيرها من الدلائل والميزان في الرضا مع وجوب ما يدل عليه وجود الدلائل هو الغيرة
الكشف عن الباطن بشرط ما ذكرناه في بغير العقد القصد والحكم وان لم يقصد الا غرض فان كان بحيث يوجب الفصل الغرض وينقطع
به ابطال العقد يبطل ايضا بعد ثبوت دلة العقود مثله والظاهر اتفاق الاصحاب على ذلك وان لم يكن مما يفسد العقد عرفا فيه
وجها من الشك في الدلائل ومن ثبوت العود ما لا قوى القصد وهذا هو الكلام من حيث العقد الفصل اما ابطال الشرط الفاسد بخوجه
من حيث الشرطية والعلوية فيقيد القصد فذلك مسئله اخرى ينبغي ان يعلم ان الاتصال بهذا العقد انما يشترط في العقد اللزوم
من وجهين وكذا ما في حكمه لو لم يكن من طرف واحد او مثل الشريك والمضاربة والوديعه والغاريه والوكالة والجماع والوصيه فلا يفسد
فيه تحلل الكلام الاجنبى مع عدم الاعراض بالرد وذلك لاجتماع عليه والشرع عند الصلح في شمول ذلك ولله الشان في ذلك والظاهر انما هو
من احوال العقد كقوله بفساد الشيء الفلاني بالبيع الفلاني بشرط كذا وبشرط الجبا ونحو ذلك وهذا غير خارج في الصحة لانه العقود التي
ولا في اللزوم لشمول العود ما واصله عند المانع وظاهر اجماع الاصحاب لو طال الكلام بحيث خرج عن العقد عرفا فيه شك في ان لا يور
البطلان في حال اللزوم للوجوب في الحكم وابعاد تحلل السكون وهو في العقد الجاني لا باس من الدلائل في تحلل الكلام الاجنبى
بل عند البطلان ههنا لا ولو فيه واما العقد اللزوم فالجواب في بطلان تحلل السكون الخارج عن مناد العقود لظاهر اتفاق الاصحاب
على فوزه القبول فيها فز يبرع فيه والاتصال عند ثبوت القبول بانواعها واجناسها على العقد الواقع في انشاء اما يكون ذلك خارجا
عن انهم العقد اذ لا يكون حرم بطلان الانجاب في قبض كل منهما كالكلام المستقل هو انما يخرج عن عقد بطلان الدليل اليه وعندهم في كل عقد
فيه عند انشاء الناقض في غاي النطاق في رد القبول على ما ورد عليه الانجاب وكذا وبغض الجبا يكون بينهما فرق من هذه الجمله
في ان اتحاد العوض المعوض الشرط والزم ان كان سائر القبول الماخوذة في العقدية الانجاب فلو قال نعم وانما الحث الماد
مثلا بغير شرط الجبا الى الوفاء في اخرج الشرع العوض الى سنة فقال بطلت نصفه بغيره او كله بغيره وهي مع الدلائل بغيره او بغيره
بشرط عند الجبا او كونه اليوم او ليلة او بشرط في العوض انا جبه في شهر وغير ذلك من التفسير بطل وكذا لو قال هبك بكذا فيكون

[illegible]

ممکن

فالبشر العقول بالعلم مع الشخص المعين من جهة مقتضاها انما كان العقول المسكنة في القلوب لا في الشك في بعضه في الطرف في وجه الشخص
 منقذ في الملك الواحد في ذلك لعل جواز ذلك في الجملة من جهة كون المصنوع حصول ذلك العمل في شخص كان ولا غير خصوص
 الشخص بالجملة مقتضى انضواء ذلك في نظامه الاصحار بعينها هذه الشارطة الا خارج بصل واجماع وفيه في شرائط العقول مثل الباقي
 والعمل والرشد والخيال والسماع في بعض المقامات والاعمال في بعضها ايهم نذكرها في عناوين الشارطة العامة التي اكد اختصاص
 لها بالعقول والابقاع **عقود** في شرطها النجاسة في العقول والابقاع في مقتضى العقول من شرف على انما هو احد هاتين
 العقول والابقاع في مثلها وبقا وسلبط او نحو ذلك قد يكون معلوما في نفسه على بعض اشياء بحيث لا يحق للمعنى في كسرتيه
 الوجوه فان مثلها التي في مثلها كان ومنفعة موقوف على وجود ذلك العين والنفعة في الخارج على حسب وجهه المرفوع في وجود
 العين وان يتعلق الفرض العقد بوجوده والمنفعة في زمانه فيمنع من ان ينقاع لانه لو لم يكن له لم يحقوا هذه العقد والابقاع فلو لم
 يبق واضحا في وجهه وقت الدار والدار في ذلك لم يكونا موجودا في الخارج بطلان بالبحر في معنى وكذا في عقود المناقاة والار
 والمرعى والمسافات في ذلك لو كانت المنفعة غير متحققة في وجود ذلك العين في مقتضى منها تلك المنفعة لم يكن للعقد
 معنى ونحوه في النكاح فلو قال النكاح بدين لا يثبت له من اصله او كان له لكانت مناه في حال النكاح فلا عقده ونحوه في الطلاق فلو قال الطلاق
 طالق امة انه نكاح امة في الطلاق فلا طلاق ونحو سائر الايقاعات في معنى وكذا بطل العقد بانقاع العين لمقتضى منها
 المنفعة الا انما فلو قال جرتك نفس اليوم وانه انما البطل العقد في معنى وعلم في ان كل عقد وانقاع معلوم حقيقة على وجود
 العين المنفعة الوارد عليها العقد بطل او بواسطة التعلق كما في الوكالة ولو كانت في بيع فسر وقد نلف بطل او كما في ذلك في انقاع
 فنقول لا فرق في هذا المقام بين ان يقع العقد والابقاع في غير قول مثل ان يبيع على ان يبيع على شرط الوجوه فيقول ان كانت
 موجودة في الطلاق على وجود المرافعة في نفس المرافعة المطلقة عليه ام لا لا الظاهر ان النجاسة في المعنى ليس شرط في من المقامات
 لانه غير متعلق بمقتضى الواقع فلو لم يكن في اعتبار النجاسة لانه لا يتعلق على ذلك من بطلان قطع او لا يوجب انما الصيغة
 عن ذلك في اللفظ وان كان معلوما في ذلك ليل عليه بل هذا مؤكدا هو مقتضى المقامات في العلم في بيع العلم بوجه ما هو متعلق
 العقد بواسطة ايد وبنها في لم يعلم لم يصح عليه عقد الا فيقاع وهو في غايه الظهور من الوجه للقطع يجوز لكل الغائب في كل
 الحاضر في طلاق المرافعة الثانية ونكاح الولي الصغير في الغائبين في كل ما يمكن ان يكون هذه كلها مطلق الوجوه
 شرعا ايضا لا يستحب في ذلك كله البقاء في ذلك الحصة في وجوبه في النجاسة في العلم بالوجوه شرعا وهذا المقدار في النجاسة في ان يحصل
 القطع الواجب ولذلك في بين مستصحب الوجوه ومستصحب العلم فانه لو كان في النجاسة في بيعه لا يعلم انما فاما ان لم لا يجوز ان
 يزوجها الشخص او لو لم يكن له بل في كماله في ذلك ليل عليه بل هذا مؤكدا هو مقتضى المقامات في العلم في بيع العلم بوجه ما هو متعلق
 وبطلان عقده وان صار في وجود البذل في الخارج كذا لو طلق امة التي تحمل تروج وكله له اياها بعد عقده فانه لا يفسخ الطلاق
 وان صار في التزوج في نفس الامر في وجود ذلك في المقامات في البذل او بقاء فان كل مستصحب الوجوه في بيعه هذه العقدان صاف
 الواقع وكل مستصحب العلم بطل وجوده في الواقع لكن لما في ان يمنع ذلك ويقول لا فرق بين مستصحب الوجوه والعلم في عقد حصول القطع
 الوجود والرد بين الوجوه والعلم والنجاسة في بيعه هذه المقامات على كل حال انما الواقع لا يخفى على فرض العقد في كل
 المقامات في قصد الوقوع على بطلان الوجوه ان كان هذا بعد بطلان النجاسة في مقتضى الوقوع على بطلان العقد في كماله في الفقهاء
 في بعض المقامات فليكن في المقامات كذا وان كان هذا معلوما في هذا التعلق في خارج لان التعلق بعينه عن بطلان العقد الاثر
 معلوما في نفسه على ان فانه معلق بالتعلق فليكن في المقامات كذا فليكون مستصحب الوجود من مستصحب العلم معلقا وفيه ولا
 في بطلان على اعتبار وجوب معلق العقد مطلقا فيقول ان المستصحب في وجوده في بطلان في بطلان في بيعه فانه لا يفسخ الطلاق
 فيكون انما

على جواز بيع مستحق البذلح هو نفس الموجود كذا التوكيد في بيع فرس شينير او دار سيمك مع ان جماعة ابو النخعي وهو الصحيح
واوضح منه التوكيد في مثل عيال وعقبه وشركه دار وقبضه وبالجملة لو لم يملك كل على اعتبار الموجوده معلقات العفو ابتداء
مع الواسطه كما ذكرناه فيما ذكر في محسني الوجود نحنه ومسحني العبد يكون خارا جاعنه ويصير مسئلة الشيخ محمد بن عيسى
الاثر على الاطلاق لكن هذا الدليل لم يثبت فكيف انما في جواز تعليق العقد سواء بعد شموله العفو وهذا وجوه اخرى من غير
مر البطلان مني ما صار كلامه ينعقد ان الاثر المتعبر فيه قول لا فرق بينهما في عدم حصول الاثر كما يصادف الواقع والوجود
في ذاته معلوق البطلان في ذلك اللفظ لا في وجهه لما بعده لو يضره تركه بل هو يتناول الواقع فلا ينافي لشرط عقد ولو قلنا بان
معنا الشيخ على احد البطلان في كماله البطلان وغيره هو كما في ذلك فيرفع الاشكال بالمره والمصلحة من المصلحة في سببنا بسط الكلام
فيها في البطلان ثم ومن هنا يظهر ان تعليق الوصية بالموت يتعلق بالتدبير كذا انهم فيها في البيع فبني لان ذلك مخصوص بفرض
الوصية والتدبير ان ليس معنى الوصية المملك المطلق بل التملك الخاص كذا الوصايا وليس معنى التدبير العفو بل الوصية بالعفو كما اقر
الاكثر لاحقا معلوق البطلان في وجهه كما لم ينعقد فان ذلك باطل وانما ينافي انه قد يوقف صحة العقد على ايقاع شرعا على بعض الاشياء
كما ان جهة الطلاق مشروط بعدم كونه خالصا او في طهر الواقعة او سماع العدلين في بيع الا انه مشروط بعد كونه تام الاولاد وبيع العتق
في التخييل موقوف على عدم جبره خيرا والتوكيد في محل شرط التعليق كونه مشطرا بالباشرة ولاخذ الشفعة موقوف على الفداء على
الشرع البيع موقوف على الفداء على التسليم ولا ريب في موقوفه على وجود المالك والكلح موقوف على كونه في عقد اذا انزل في
شرائط الصيغة على من لا حظ الفسخ اجمالا فضلا عن التفصيل فالحق في هذا فقد يكون جوهده الشرائط معلوقا ولا اشكال في البيع وفيه
يكون معلوق العقد في الاشكال البطلان فيكون مشكوكا في قول لا يملك هذه الشرائط كما في محل ليست شرطية بل هي
اشرط معلوق منها حين العقد لا في ايقاع بل هو شرطية واقعية فان اذقوا جودها في نفس المصلحة العامة وان اشقوا منها بطلان
فقد يرفع العقد والايقاع مطبقا في طالق وانما بعدا وعقدا هذا المعنى الصحيح وهو معلوقا من اشرط الصيغة فيقول البطلان
ان كنت طاهرا وهذا عتقك لان كان لما موجودا وعتقك هذا ان لم يلقا خيرا وعقبتك كقولك العتق ان لم تكن طاهرا في عقد
بغيره اخر في مقام شك في وجود شرط مرفوع لرب الصيغة يقع العامة مطلقا ثم بالخط الواقع فان صار في وجه الشطر وفقد المانع
ولو بدليل شرعي من اجل او غير ذلك من الصفة والافعال لعل في شرطه يوجب ذلك الشطر او فقد ذلك الشطر وفقد المانع فيقول
اقالا بان الواقع كما في شرط الماهية وما الى الشيخ على احد المقادير في نظرنا ذكرناه في الاموال وبيع هذا القسم الكلام في انه لا يكون
ان الشطر والمانع مسحني العفو وفيما يكون مسحني العبد فلو كان الاصل على طبق الصيغة من جهة الشطر وفقد المانع فهو يكون في
حكم مقطوع العفو فيجب في البيع ولو كان الاصل على خلافه كما في سببنا وقد شرط او وجوب مانع فذلك بمنزلة العلوم البطلان
فلا وجه لايقاع العامة ويمكن ان يكون ان جعل الاصل اوجب البيع بل يكون في العامة ايقاعا ضد ايقاع الاثر على عقد وصفاة
الشطر وفقد المانع وهو في الصوابين متحقق لان ان كان هذا تعليفا بل هو عتق كما ذكرناه في القاماتين لا يابن ايقاع مع انه لا يكون
الاصل على طبق احد الطرفين اما لعدم العلم بالحالة السابقة والمعارض او في ذلك الزمان البطلان في المصلح وجو الشطر وفقد
المانع حين المعاطاة ولا يمكن انكسارها بعد ذلك كما لا يجوز في غيره بل في الاثر في نفس العقد اعلان ان يكون هذا العامة معلوق
في الواقع في صحة على ذلك الشيء ولا يكون كونه في اللفظ الا بان الواقع بمعنى كون الجرم والبيع على ايقاع على ذلك الشيء ولا يكون
هذا مانعا للشيء في نفسه فانه في اللفظ وعقد سواء اذ على فبطلان في كونه في اللفظ ايضا ليس هذا على فبطلان العامة بل هو قيد لتعلق
بمعناه اذ وقع الاثر على ذلك الشيء وهذا اما لا بأس به وثانها اننا نعلق عليه العامة ما عدا ما يعبر عنه واما هي و
بغيره اخرى فليعلق عليه العامة لان لم يكن له دخله في الحقيقة في الحقيقة انقسام باعتبار كون شرط او صفة بطريقه لا لزام او

العلق في العلم بوجوده وكونه في الحال والاستقبال ومن لا موزعة المعلقة المنكحة في احد طرفيها المعاملة من العوضين والعلاق
 او تاهو بمنزلة في مثل الطلاق والعتق ونحوه او من الامور الخارجية فمنها ما حدث في الاول في الشرط الاختياري لما حوز في ضمنه العتق
 الجائز او اللزوم المدلول عليه بعبارة المؤمنين عند شرطهم وهذا القسم كما سنفصل في بحث الواو الخ وليس مضر بالنتيجة
 ليس من العلق المضرب شي في ليس الوجه فيه ما يجب بعضهم ان المراد من قولنا بشرط كذا او بشرط عليك كذا ونحو ذلك هو ان
 والشرام فان الشرط في العتق بهذا المعنى فيكون هذه المعاملة بمنزلة ما ملين بين بيع وشرط وليس من العتاق في شيء بل هذا يتبادر
 بالشرط العلق لكن العلق ليس بالفتنة الى الانشاء والصيغة بان يخلو قوله العتق في شرط بين من العتق وبين الشيء المشروط
 او بيان صفه لانشاء المعاملة كما في شرط الخيار ونحوه بالجملة كما سنا في التبرع والعلق بالفتنة افضل من انشاء دون الربط والعلق
 في الموضوع فانه خارج لضمير العتق وسياق الواو الخ لذلك لا يشرع في توضيح بالامير بل عليه الثاني العلق الواقع في المتعلقة
 الرجعة كقبض الموضوع الماخوذ في العتق كما في قولك وكذا في بيع العسر ان بشرط زيد وان كان العتق العتق فيه وان
 جاز الحاج وقد لا يكون الفقهان يقولون انه ليس بعلق بل هو قيد للعتق والمرد ان لا يقول ان التوكيد معلق بكذا بل
 وكذا ان العلم الواقع في الوقت الفلاني او بالوضع الفلاني فيصير هذا فهو بالشرط ان تحققت فقد والا فلا يكون ضوابطه
 من هذا الباب لوضعية ما في سقلا اذ سنة كذا وليس هنا ان لا يثبت الوضعية بل غرضه ان يثبت العلم بالكون للموكل كذا
 فان ضابطه في محل ولا فلا وضعية وكذا الوجه ان ما في الوضعية ان يحجز عن الوضعية ونحو ذلك بشرط الا بشرط والافتقار والا
 تضام على بعض الفروض فان كل ذلك سلب على المضرب بالفضل من حيث الوجه في الفرض كذا وليس من العلق في الانشاء كذا
 قوله من رعيك فله ان جابه يوم الجمعة فانه قيد للعمل المجعول وبالجملة الفقه بكيفية ذلك اذ في نفسه ولا يحتاج الى استيفاء الا
 فكل عام رجع الشرط والعلق في هذه المتعلقة هو موضوع العتق فهو خارج عن المسئلة وغير مضمرة في الحجج الثالث العلق الواقع
 لا ايضا للوضع كالعين العتق للملكة لها كقوله صا حيا بعتله وهذا في هذه الحظ ان كانت حرة والمنفعة من العتق
 للملكة والمنفعة من كونه وفقدان حلت استسكانا او جونا وذا عتقك هذه الاثر ان كان فيها احرار منها ونحو ذلك والعلق
 الرابع الا موزع الخارجية كالعلق على طلوع الشمس فعدم الحاج او نحو ذلك ومن قبل ذلك والانت طالع ان كنت في ذلك
 او زجلا ان كنت ابريد ونحو ذلك وهذه الامور لا تخو شرط في العتق بل يكون بلفظ الشرط وقد يكون بادا وان مثل ان
 اذ ونحوه على التقديرين اما مطلقا بالماضي قد يكون اما معلقا بالحال قد يكون اما معلقا بالمستقبل وكل من ذلك اما
 ان يكون معانوم الوقوع او يكون معلوم العتق ويكون مضمون الوجو او مضمون العتق ومشكوكا في وجوه وعده فهذا اما
 العلق في فذير ما صلاح الفقه بالفتنة الامر المستقبل القطوع الممنوعة كقوله ان طلعت الشمس الامر المستقبل المشكوك
 في وجوه وعده اعم من الظن والسك لا صلاحيين بشرط كقوله ان جازيلا ودام الحاج ولا بد من الكلام على هذه الامور فاما
 وابتا فان وجه المسئلة ورفع بعض الشبهة الواردة على المطلب في بعضها احد هذا العلق بوصف الموضوع او ما خارج اعتبر
 من الما في بلفظ الشرط مع العلم بحصول كقوله انكنا بشرط كونك قد حجبت او بشرط كون الحاج جانبا من مس مع العلم بان يح
 الحاج جاء وهذا ايضا مما نصرت في صحة التبرع العتق لان المعلق على شيء حاصل لا يوقف حصوله من قبل علمه بوقوع الشرط فاصد
 للتبرع العتق وليس هذا الا علقا صوبا فالعتق قد وقع والانشاء قد صدق منه جزا وبما من دون توفيق وعجز الا بشرط اللفظ
 غير مانع منه خاتمة اللغو ومثل ذلك لا يثبت في عتق العتق الثاني هو الفرض السابق مع كونه بادا وان الشرط كقوله ان كنت
 حجت وان جازي الحاج امس وانما هو ان هذا كالا ول بعد العلق مضمون الفرض السابق لا مانعا من كون هذا اللفظ وصحة
 الفرض في قوله ثم اذ ان الشرط لصراحتها افاده في العلق ليس كلفظ بشرط لانه قابل للسببية والعليل بخلاف ذلك في فصيله

[illegible]

واجتماع مع جملة من غيرهم فبعضها يمنع البعض الآخر من فعله فبعضها يمنع البعض الآخر من فعله
الصالح فانه ليس بغيره فبعضها يمنع البعض الآخر من فعله فبعضها يمنع البعض الآخر من فعله
التي تنفرد فلا تقدم من ان العفو ليس من الخصال الشريفة بل انما هو محمول على العقل على نحو ما جازى اليه
ونظام امورهم وهذا كله كان موجودا في من قبله فبعضها يمنع البعض الآخر من فعله فبعضها يمنع البعض الآخر من فعله
ح بعد ذلك في ضبط المشقات للموارد انما هو ناجز عليه طرفة الناس كل ما لا ينافي الدليل على ارجحة ما خرج عن القانون العرفي
لا يتصور ذلك فيحتاج في صحة الى بيان خاص لذلك جعل الاستصحاب ان الله عليهم في كل ما يضايق بغيره فبعضها يمنع البعض الآخر من فعله
الناس في ذلك النوع فمن العفو ما هو لمصلحة الانتفاع كالنكاح ومنها ما هو للمصلحة على النقص ومنها ما هو للمصلحة على ما هو
بغيره في المنافع ومنها ما يعلق بالحق ومنها ما يعلق بالاشياء او بالناس فلا يكون المعلق شيئا موجودا في الخارج مقبلا ولا يكون في وقت
في الخارج كلها مشاعا فلا يكون معناه معناه فلا يكون معناه كليا ونحو ذلك من المنفعة فلا بد في الضبط من رسم منها حتى لا يؤول كل عقد
منه جهة ما لانه لا يصح ان يكون معلقا بما لا ماله له ولا له بالمال اخص من الملك او المملوك فلا كان للانسان لسلطه عليه شرعا في
النظر في المال اعتبارا في غيره في العادة فبعضه المحظوظ في حق غيره ونحو ذلك من الاشياء المحظوظة في كونه مملوكا لملكها لا يجوز فيها
واظهارها الا بالاذن لكن لا ماله لها فلا يجوز وقوع مثل ذلك في عفو المعافاة فضلا عن البيع والصالح والنكاح ونحو ذلك ولا يلزم كل شيء لا
ما ليه له لا يكون عوضا في المعافاة او في عفو المعافاة كالعفو المجاني كالهبة والعقبة ونحو ذلك فلا ينافي بانه يصير في هذه العفو ما لا
يقع في باب المعافاة وليس سعيها في المصلحة المطلقة بغيره فبعضه المحظوظ في حق غيره ونحو ذلك وان كان في شئ من الهبة ونحوه
لانه نظرا الى الثاني ان عفو المعافاة كالعفو في الجناح والوكالة ونحوها انما هو في ملكه ان يكون العفو مقصودا للعفو وليس كعمل يعلق
به هذه العفو فبعضها في الجمال من الاعمال الغير المقصود للعفو كالذهب الى الاماكن الخفية في حق غيره او نحو ذلك لا يعلق به المعافاة
لكن في حق رفعه بعد ذلك في ذلك الوقت في هذه الاعمال ما يخرجها عن العفو ولو بالعارض يصير كتاب التوبة الى غاية الذي ينص اليه
فيه لصحة نظام الجماعة مع انه في الحقيقة نوع من العفو الثاني ان العفو للمعافاة في الذمة كالمعافاة في الحقوق او بغيره فبعضها في
ثابت الذمة حين العقد بخلاف ما يعلق في الذمة قبل ذلك فيسبب عاقلة قبل حلول اليمين ونقطة الزمنية او نظرا الى ذلك فانه حاله يعلق بعد
بالذمة فلا وجه لعلق العقد بها انما معناه صفة لهما الفصل فتقول لا كلام في ان البيع لا يعلق بالاعتبار لانه فيقولون ان
البيع نافذ الاعتبار فلا يقع البيع منقعه ولا حقا ولا انتفاعا واما التمسك بكونه حقا ان البيع من عقود الا موال السخى ليس كذلك
نفسه ان يعلق بالمال في بعض الزمان ولا يكون متقاعا ايجها بالولوية من عفو المملوك ولا ملك حقيقة في الانتفاع به او في غلط
نعم الكلام في ان العفو هل يكون منقعه ام لا ظاهره ان لا يخلو صاحب العفو من البيع عموما لانه لو كان منقعه فبعضها في حق غيره
صحيحا نعم سبب المنع التمسك الاكبر الشيخ جعفر العزقي في شرح الفوائد على بعض الاعيان كانه من وجوه والى ان يفتلح من فقهائنا
في ذلك نكل على ان له ماله قابل ان يكون متبعا الى ما اخرجه الدليل بحسب طبعه وصفا مانعة وسببها الموانع والمبطلات في بعضها التمسك
وكذلك غير ذلك في ومنقعه مقصودا لانه قبل ان يكون ثمنا الا اذا منع عنه مانع ولا يخلو في حق ان الوحي بالفعل غير متبعا
بمقو المعافاة في العفو كالمعفو بالمعنى وهو الكلي الثاني في الذمة باعتبار وجوهها فبعضها في حق غيرها في حق غيرها في حق غيرها
كلام مع جواز البيع وسائر عقود المعافاة في الاعيان والنافع وهو للملكية عرض من الاعراض المعروفة ولا يربط العفو في حق غيرها
محل موجب فبعضه يعلق للملكية لمنفعة العاقلة او بالعين المعقولة ولا يربط عفو المملوك كالمعافاة في حق غيره من المملوك و
هو لا يخلو مع ويؤم موضوعه فيكون منقعه الفا على اشتراط كل ما يكون فيه مملوك من العفو بوجوه المعافاة فيكون ما عدا
خارجا بالمعنى هذا اصل نفع في اكثر الموارد فلا يجوز ان يكون العفو في الاعراض ولا في الاشياء معناه معناه في موارد

هل

لنعم لهذا المقام فاعلم ان البيع مؤداه العاين لا يربك العين لشمولها على اوصاف كثيرة بخلافها الغائب وثقلها الغريب بل
المعاوضة على ان العين المبغية تجتنب ما جعله الصفقة العوض على المبيع المركب من اذنان الوصف بقيا اخرى هل الاوصاف بالانواع
ام لا ولا تجتنب كلام البيع بل يسميها المعاداة وصفا العينة وغيره فان الصفقة ايضا قد تلاحظ بانها كالسكنة والركوب فتؤخذ ذلك وقد
تلاحظ بالنسبة الى اوصاف المنفعة كالاعتبار ان الشيء في الزمان غيرة على المنفعة وتنفق في التمتع ان كل معوض من عين او منفعة
في العقد المضاف الى العوض اضافة فادته ام هو مع اوصافها وهذا يحتاج الى حد لها بالنسبة الى اوصاف الصفقة غير صف الصفقة وتاثيرها بالنسبة
لا وصف الصفقة فنقول في الاثر
سواء هو عين او منفعة في الصفقة ونفصا فيها فان الحظ مثلا اذا كانت على اوصافها فادته ام كانت
صفقة فلها فاعلم اخرى فليس على ذلك غيرهما من الاعيان الاخرى فانها ثقلا وقيمة بها مبالغة في مكانة مكانة وان خروجه وان خروجه
الاغنيا المعقولة بالنسبة الى كون غايتها الشخص الفلاني او غيره فكون لا اوصافها بخلافها القيمة بها ما شئت فيه ومنه ما يجتنب الشخص
الغريب والحق ان لا اوصافها التي ثقلا وقيمة بها الرغبان كانا كرها في مسئلة واذا خرج للعوض على خلاف الوصف بسلطان الغائب على الفسخ
كما ذكره في حق الوصف عند اعداده نفى الصريح كنهنا عليه ذلك الماعدا لكون الظاهر من البحث ان الاوصاف على ان الاوصاف بانفسها غير
بالعوض بحيث يكون مسطوحا من العين بانها بالاعوض غيرة عن جوه الشيء فادته ام اعتبارا منه واوصافها من غير ان يادته القيمة و
نفصانها انما ايقن جزم المعوض لذلك الصفوة اعلم ان قول الاوصاف لا يوجب اليقين في الصفقة بل يوجب الاحتياط في نظر الزم الضرر لكنه
لا يفت من المعوض جزئية بسط من العوض شيئا مقابلها ومجربا في الصفقة باخلاصها في الاوصاف فكل ما جزم من العوض في ذلك هل
المبالاة بالوصف المذكور فاعلم ان الصفقة النوع المميز بين انواعها يختلف باختلافها في الحظ والشرط والقيمة فاعلم ان اذلة
في الماهية لا تظهر في صفات الاسم وبفوقها انما هي بغيره بوجوبها لان اعمالة وبالحاجة الكمال في اوصاف الصفقة وادته ام انواع الصفقة
عنها بالنسبة المتوقعة فان قيل ان المبيع اذا كان مثلا في الحظية الحرام بان على ذلك الوصف فلا يربك الوصف ان لم يكن انما الحظية لكن بعد
اعتبارها في البيع بغيره اوصافا من المبيع كالنوع فاما ان يكون ثوبها مبطل للمعاملة كما خرج من غير الجلبس فان يكون موجب البق
الصفقة اذا الغرض انما يادته مقابلها هذا المجموع الكلي فاعلم ان اعتبار ذلك في المبيع لا يقتضي كون خراج المعوض من المعاملة او المعوض
عينا عن الحظية كون الوصف لما خونه في نظر النظر والوجه احتمال تفكك الوصف في هذا من العرف فاعلم انما يكون في نظر أهل المعاملة
المبيع فكل يكون شيئا من العوض مقابلها وهو الاعيان في الماهية وان كانت في اجزاء المصنوعة لا يقع عليه المعاملة فان ثوبنا
بعد الحظية الحرام بعد الحظية الموصولة لا يقع الحظية والوصف قبله في المعاملة كلها من البيع والصلح والمزاد والمساواة
والاجابة وغير ذلك لا غير الاوصاف مقابلها العوض عينة ان لا بسط من العوض شيئا مقابل قول الوصف بل ما ان قبل ذلك
وكما لا يفتقر في ثوبنا شيئا بل يربك يادته من غير ما هو في الصفقة فنقول لو دفع الى الفاعل ما هو على وصفه حسن على ما ذكره المعاملة في
القبول وان لم يكن هذا عين ذلك الوصف المشرط لان الوصف ليس معوضا عن سبيل المعاملة بغيره واعتبارا انه هو بعد الصفقة وما يقع
اليه الدافع ما هو على فلا ضرر والعين السبعة قد وجد في قبول ثوبنا ما وصف الصفقة انما الصفقة في الاعيان الخارجية هي اصل الصفقة
على خلافه ما ان لا لاف في الخلق والصفقة المستلوك فيه يكون ما واما ان خلقه الله انا هو على مقتضى الطبيعة ولا يربك الصفقة
عينا عن كون الشيء على ما هو مجربا لخلق الله ان صلبه والعين على الشيء بالعارض الاصل عند عرض ذلك العارض للمعوض ما هو
مقتضى خلقه وغايتها ولذلك ان سائر الاوصاف لا يادته من كرها في المعاملة لا خلاف الاعتناء بخلق الوصف الصفقة فان عكسها خلقه الله
الناس على المعاملة بانها على كون الشيء على طبق الاصل فكان عكس ذكره متبذره وذكره لو فاق صف الصفقة وظهر منها ما يربك
العاقل فاعلم ان لا يربك في العقد ان الصفقة بعد قيام هذا الاصل بغير كل شرط الصفقة وقوله بوجوبها اذا عرفت هذا فنقول قد
علم من ذلك ان الصفقة عبارة عن كون الشيء على خلقه الاصلية ولازمة من ثوبنا المقتضى من ذلك النوع او الصفقة عليه والاعتناء من المبيع

لا يربك

الخرج عن الخلفه الاصلية زياده او نقصه كما ورد في الروايه فنقول ههنا صفه الصحة المعاوضة الجزء من المعوض والجزء من المعوض
 معايا بالعرض بحيث لو فاق القيمة لم يكن من ذلك سقوط جزء من المعوض في ذاته ام لا يجزى بعضهم انه جزء وذلك لو جازا حلهما
 ان الصحة من الاوصاف الدالة عليه بحيث انه عبارة عن كون الشيء على مقتضى خلقه في منزلة الفصل للمعوض الناظم تحت الاسم وفيه
 ان الاسم لا يرتب وضعها الا اعم من الصحة والفساد لعدم الصحة لتسليم بباد القدر المشترك وبقول الصحيح الى انهما هما كذا
 الاطلاق كما لا يخفى في الاسم اعم من كونه صحيحا او فاسدا وعلى فرض كونه منوعا ايضا لا يلزم انفسام العرض بالفساد البه ادلو
 كان منوعا لان بطلان المعاوضة لو خرج معيبا لانه غير الجائز ثانيا على هذا التقدير مع انه ليس كذلك فبان ان الصحة من الاوصاف الدالة
 بها القيمة فلو لم يكن شيء من العرض مقابلها لكان يباذه القيمة بسبب نقصانها بقوتها وهذا لو كان سببا لكونه جزءا من العرض
 مقابلها بالعرض لزم ذلك في سائر الاوصاف ايضا اذ الاوصاف كلها لا ينفصلها القيمة وثقا وثقا بالرجوع الى ان الاجتماع قائم فيها على عدم
 كونها مقابلها بالعرض دعوى ذلك لعل خرج بالدليل لا لكان مقتضاها على بعض العرض ليس بانه من القول بان يباذه القيمة
 ونقصانها بسببها اعم من كونها مقابلها بالعرض فاعلم ان عدم التبعض في ان ذلك لا ينافي مع ان العرض لا ينفصل عن العرض
 وتالفتها ان الاجتماع قائم على البيع اذ اخرج معيبا فلهذا لا ينافي بين الصبح وبين ان العرض هو ثقا وثقا بالرجوع الى ان القيمة من العرض
 وهذا ليس لا تبعضا للصفة كما ان اذ انلف بعض البيع او ظهر مستحفا انفسا من المشتري له الجواب بان هذا البناء بالفساد من
 الغير باني من الكمال ليس الا في الاعيان اخرى عن ذلك ففما المعلوم ان صفه الصحة بعدة مقابل العرض وذلك ان العرض لا ينفصل
 في ذاته الا في بعض الصفات صفه الصحة مضافا فلا جاز ان بعض الاحكام الجزئية فيه بانه لا ينفصل عن غيره كما ذكره الفقهاء ولا يخفى على من راجع فيه
 ان قيام الاجتماع على ذلك في البيع لا يجعلها كاشفا عن كونها مقابلها بعوض بل هو حكم بتبطل الدليل ايضا لو كان الارش على الفاعل
 بحيث لو كانت اسجرا الجزء من العرض انما هو جزء من البيع لزم كون الارش من العرض بعينه مع ان الفقهاء ابا على ان الارش انما بعينه العقد
 الغالب فيقول على ان ذلك عارضا جازا لا يربط له بالمعامله دفعا للضرر المشترك وبالحكمة كما ان هذا هو الاصول على ما لا يخفى
 ذكره من الارش ايضا لا يلا على الجزئية والمعاوضة بعوض للمدانة ذلك على العرض لا يربط المعوضون للمعامله ليس الا للهيبه والصحة
 من الخارج في عينه يباذه القيمة ويشاء الوتيرة فاذا خرجت بعينه فلا يرتب نحو البيع تمام اجزائه وهذا وصفه ففقدانها بالكلية
 لا عرف لجعل الارش على الفاعل وجهها بعينه عليه والحوار صفه الصحة ايضا كسائر الاوصاف وشيخنا حكيم الارش في البيع انما هو الدليل
 فان دفعها على سائر المعاملات كالقسط والجاره ونحوها فانما هو بالنسبة للنفخ وليس احرى انما دفعها بعد هذا من المعاملات الاجتماع
 على اتخاذها ولو لم يكن ذلك دليل على عدمه ففقدانها على الدليل في ثبوت الارش غائبه فانه يثبت المعاملات لآخر الخيارات الوصف
 ونخص الارش في البيع ويحيط بالمال هنا كالم في تطبيق الارش على الفاعل ولعله من اذ ان شيخنا مؤسسي حقه العرض عندنا
 عليه في خطا العيب هو ان لم يرد عندنا ان البيع قبل القبض ففقدانها بالبيع ولا يربط بين تلف كل واحد من البعض فلو تلف البعض
 سقط بجسما من اثنان فلو اختار ان يبا ففقد رجع في الحقيقة الى عوض الجزء الثالث ما يخصه من الثمن بالفساد والكل لزم الجمع بين
 العرض والمعرض فالارش في الحقيقة ضمان لنا لانه غائبه هذا المقام ليس بالارش في مقام اخر بالمثل والقيمة في مقام اخر بطلان
 والقيمة في مقام باجره المثل والقيمة للجمع صفا الثالث وهذا الكلام لا يربط بقاها انما هو يتبين الارش على الفاعل حتى
 لا سائر العقود ويجعل الصحة من موارد العقود من معلقا في كل معاوضة بل في كل عقد لما الاول فلان هذه الفاعل وهو الضمان
 قبل القبض انما هو مخصص بالبيع وما يملكه من العقود باجماع ونحوه كالجاره ولم يملك قبل عام على ان كل عوض من معوضه
 من موهبة وعلى صاحبها ولو كان يباذه لما لا يجد هذا لم يحصل القبض ذلك واضح فلو سلم هذا المطلب انهم لم ينفذ في التبرك الاول
 الاخر انما حكم الارش وجعل الصحة كالجزء وانما ثابها لان هذا هو ما دخل تحتها بالانكاف في مقتضى كون ذلك مخصصا بالعيب كل وصيف

[illegible]

[illegible]

الاشراج على السكنى والركوب بل منفعه كل شي انما هو بحسب المصلحة وعلى ما بعد في العرف منفعه ولا يربك اللبن منفعه للمرضع كالخمر والحشيش
والأمنه للرجل الحام والغلف منفعه للارض ويخوذ ذلك وان كان كل من هذه المنافع اعتبارا بالو حطت بنفسها كبريا اعتبارا بنسبتها
الى موضوعاتها فلهذا منافع العرف فلم يخرج على ذلك الا جاز به في حقها على ضعفها من كونها نافعة للمرضع دون العاين المالم بالعين
فانصد بذا من مستعمل في الحيا ولا يربك في هذا الفرض ليس العاين المستاجر الا البير والحام والمريض والمريض هي فيه على حالها لا ينفك
منها شي وانما قلنا هو منافعها عرفا فلا تخالف فيها لما عدا اصلا ويجعل هذا الكلام ان المنفعة لا يمكن ان يكون منضبط بل يوردها
العرف فان قلت لا يربك التمر بالمسكين البشاش بغيره منفعه والصوم والحلي بل السهل البصر بغيره منافع للفقير فيجب ان يخرج استبعاد الفقير
لذلك مع انه لا يخرج قلت بعد تسليم على الحق ان العرف يفرق بين ما ذكر في بابه من حق هذا الفقير لها وجو مستعمل ناله مستعمل فان
الميزان في ذلك هو العرف لا يربك ما التمر ^{لا بعد ملكا على ما يخلو في البشاش ونحوها وبالحكم فلا مانع من ارجاع المنفعة الى العرف}
جعل كل ذلك من باب المنافع التي تنقل ^{بها} بخاره وانما ان يقول ان المنفعة المضمونة هذه المقامات فانها المضمونة المصطلح عند الفقهاء
من الجاهل في المرضع والاشقاء البيرة وذلك لان غنما في الارض والدجول الخروج والكون في الحام وليس المضمونة ذلك ان اعتبارا بهذه الاشياء
كلها انواع كما سنده في نواع مغلطات العقول فان النواع لا يخرج بها كماله ^{الاشراج} جاز في الدار المستأجرة فان الدار المستأجرة لا يربك منها
الاشراج المنفعة لكن يستعمل التمر في البيرة كما ان الكس في الاستبعاد والتلخيص والمدا لكنا في ويخوذ ذلك فيجعل جميع الاعيان النافعة في هذا
المقام من مثل النواع الا حقه والتحقون جعل هذه المقامات من باب العقول المستعمل في هذا وان كان من حصره الرضا فان الفقهاء
ذكروا في باب الجاهل وحقه استبعاد البيرة الاشقاء والاشقاء ممنوع وان ذكره الشهيد الثاني ان ما كان في بابه بغيره مستعمل البيرة
ذكر الرضا في الكتاب بغيره الا جاز به على كون الاشراج من باب الجاهل وكما في رآنا الاشراج فانها كلها عاين بلفظ الجاهل
فلا وجه لجعلها عقلا مستعمل وكذا البيرة الاشقاء والاشقاء في البيرة اشقاء الجاهل الجاهل ولسهيه المرضع اشقاء
بناء في انما اشاء الجاهل بالمعنى العام وان جعل له الشارع احكاما خاصة ونقول في بيان في الاطلاق فينا بالادلة ولا يلزم من ذلك في الجاهل
اطلاقا على الرضا وانما جعل هذه الاعيان النواع والمغلفات فلا وجه ايضا لان النواع البشاش لا جعلها اعتبارا بغيره فيجعل ان كلا
فرضه فاما بغيره بل المراد بها ما هو نافع داخل في الاطلاق عن كماله في بغيره واللبس من نواع للمرضع والجاهل ولا الغلف
من نواع الارض سيما ان النواع بغيره مع كون اشراجا بالعرف عن كون مضمونة بالذات كون المضمونة اسوأ وهذا ليس كماله ليس المضمونة الحام
الا ان الممرضع الا الذي كان يخرج في بغيره فيجعل هذا النواع مع ان ذلك مستلزم من اجور استبعاد الشا الحام يجوز لك مع انه خلاف الاجماع و
ليس البشاش الا ذهاب العين انما جعلها من باب الجاهل بغيره المنفعة الا كل ما بعد في العرف منفعه وضعفه ولا باطلا ولا اجتماعا ان المنفعة
المضمونة في الاشراج المنفعة الحكمية دون كل ما بعد في النواع ومنفعة بالمعنى العام وثانها بان الصحة الاجماع كل منفعه بهذا المعنى يستلزم صحة
الاستبعاد للارض جميع علف البشاش البيرة والغم ونحوه كالبيرة والصوم ويخوذ ذلك فان كل ذلك بعد منفعته في العرف فبغيره في الجاهل
اوسع من ذلك كله مع انه خلاف الضرورة فكيف يعقل الفقهاء ذلك ولو لم يعم فاني روي هذه المقامات في العرف في ذلك جعل مثل اشراجا
خارجا عن ذلك ان جاز به بغيره البشاش والاجماع وكذا الحام البشاش البشاش على ذلك والشرع مشعر بها كذا في يوم العشر الحرج لولم
يشع ذلك وما عدا ذلك مما يمكن ان يكون من هذا الباب كاستبعاد الجاهل الحلي والصوم ويخوذ ذلك فكلها باطلة ونظير ذلك من المقامات الفاضلة
بين الناس لا يثبتها في ليس البشاش عاين فيقول بغيره بالبشاش في الحام بل اصحاب الذين الذين المشعرين فيخرج عن ذلك فان الحكم فيها
لا دليل على مشعر بغيره بالبشاش وفيما عليه دليل في الصحة سوا جعلها من باب الجاهل او مفاعلة مستغلة او في النظر الفاضل ان كان
الفقيه لا يخرج عن مخرج الوجوه المصحة فاعدا ان البشاش مورد الوكالة فاشع النبا فيه كائن عليه العظم وكلما اشع البشاش لا يصح الوكالة
فيه وفي المحقق الثاني والشهيد الثاني في بيعا للعلل والشهيدان كلهما لم يعلوا عن الشارع بصدره من مباديها وعين جاز فيه

التوكيد وكلما غلب الغرض بصلته من فيها شرعتين تنافيتهما لا يجوز فيه التوكيد وهذا أمر عظيم كونها من قبيل القسم لا من قبيل البيع
والخو أو الضمان أو الشك أو الفرض أو الجح أو المساماة ونحو ذلك والنكاح والطلاق والخلع والصلح والرهن ونحو ذلك والتوكيد والغايرة
والاخذ بالشفعة والائتمار والودعة ومنه الصداقات استيفاء الفضا والحذر ونحو ذلك من قبيل القسم لا من قبيل البيع
والعقود والكتابة والنذر والهدية والوصية من الجائز ومنه الوصية من الممنوع مانع كونها من قبيل القسم الثاني كالطهارة و
حلبن عيسى والربيع والوصية من الجائز ومنه الوصية من الممنوع مانع كونها من قبيل القسم الثاني كالطهارة و
الصلاة والواجبة من الممنوع والوصية من الممنوع مانع كونها من قبيل القسم الثاني كالطهارة و
فان حكمها لا يتعلق بالمباينة فمن لم يترك القسم بين الزوجات والطلاق والعدا ونحو ذلك انما هو عند الله تعالى ومنها ما لم يعلم
كونها من قبيل الجائز كالتوكيد في السلم وفي جواز النكاح والوصية والكتابة وفي انباء الدية على المباحل من سبطا او احدا من اشخاص او غير
ذلك وفي الاطلاق والشفقة على الاحمال في الفضا على بعض الصور التوكيد على الاقرار وطهارة النوافل والستحباب من الاديعة وغيرها
من لزوم اذاعة الزكوة والخمس كالفراغ في حقه فنفول اصله كل عام شدة في جواز التبتا وعندها من عليه
الوكالة وما بينهما من جبا واجازة ونحو ذلك العام الاصل في ذلك عند الجواحي يثبت للبلال لم يغيره من الفقهاء في ذلك انما كان ما
ذكرناه بعض ما يجوز فيه النيابة وبعضه لا يجوز فيه ذلك ثم احالوا معشر ذلك للبيع وانما سطر والادبيل التفصيل في بيانهم من ذلك
انما يهرج احد الجانبين لم يكن هناك دليل يدل على جوازها ولو هذا لكان ضابط النبوة سماع ما يترجم من الزمر في بعض المقامات من جبهة
ثم دهم كون هذا الامر بشرطه للمباينة لا يرد ان الاصل الفاعل مع احد الجانبين يمكن ان يكون الاصل عند الجواحي
احد ما اصله عند النبي في الشرع على غير ما افادنا من عقدا وانما مع فان ذلك المشكوك لو صدق لمباينة مطلق ما جوله تحت الاول
ثم نعلم ان انما الجواحي في الدنيا او في الاخرة بخلاف ما افادنا من ذلك مشكوك فيه والاصل عند النبي في انما سبطا او احدا من اشخاص او غير
او في المعلق بل لا العقل بما كان عليه سادها وهو معتلة فاذا ذكرناه من ضالة عند النبي لا شرقة تالفتها ان الوكالة من العقود المبررة
والاصل الاول في هذه الفضا حجة بين الادبيل لم يرد على صحة دليل في سوما علم جواز النيابة فانه يعلم ذلك لا دليل على صحة نبينا في
الفضا وادبيل ان الظاهر من مقتضى الاصل انما هو لا جاع على جواز الجواحي الا ان كان هناك دليل على ذلك بخلافه جواحي اعتبار الجواحي
لا دليل من هذا وقد ورد في الحديث وعلمنا انما هو لا جاع على جواز الجواحي الا ان كان هناك دليل على ذلك بخلافه جواحي اعتبار الجواحي
ان الظاهر من ان الامر الشرعي كما ذكرناه في العبادات هو المباشرة بمقتضى اللغة والعرف فيكون ذلك قد اذنا لم يعلم ما سطره في جواحي الادبيل
في المطلقا الشرعية والجبا كانت ومضجيه عينية او كفاية ونجبا اخر كلنا هو مطلقا من جواحي ما موه يكون مقتضى الفاعل في انما سطره
وعندها النيابة والوكالة في هذا دل عليه الدليل كما دل في ذكرناه من الجواحي في اكثر العبادات في المباشرة كما هو المتعارف عند الناس وعندها القول
بالجواحي الوجوه احدى ان الوكالة عند من العقود وكلما سادها من جواحي فساد في جرح فيه الا فانه سادها من جواحي فساد في جرح فيه الا فانه
ذلك انما هو في الشبهة الحكم في العقد مع العلم بالموضوع لاجلما استدلوا موضوع وطاخ في من انما سطره في جواحي فساد في جرح فيه الا فانه
يجوز فيه الوكالة اجاعا ما يجوز فيه النيابة يجوز فيه الوكالة بلا كلام وهذا اصح حجة في كلام الفقهاء حيث ذكرنا ان النيابة في الوكالة ان يكون
لغيره ما يجوز فيه النيابة وموارد الال شئنا الله هو محل بحثنا انما هو من شبهة الموضوع لاننا نعلم انه مما يقبل النيابة حتى يجوز فيه الوكالة
او ما لا يقبل فلا يجوز ولا يركب الا صلح في شبهة الموضوع ليس هو الصلح لاننا نخرج عن جواحي فساد في جرح فيه الا فانه سادها من جواحي فساد في جرح فيه الا فانه
النيابة ولا يركب ان ما يخرج من داخل الشبهة او المستثنى منه فكيف فهمت في ذلك ايضا العود ومن هنا يعلم ان يجوز دليل عام في خصوص باب
الوكالة ايضا لا يقع في هذا الوجه فضلا عن جواحي فساد في جرح فيه الا فانه سادها من جواحي فساد في جرح فيه الا فانه سادها من جواحي فساد في جرح فيه الا فانه
ربح خرج فلا يقبل النيابة عنه فيشر شكوك فيه من انما سطره في جواحي فساد في جرح فيه الا فانه سادها من جواحي فساد في جرح فيه الا فانه

باننا ان اصل في شبهه الموضوع ايتم الصيغة كما ذكرناه سابقا فراجع وثابتا نقول انك تسلم خروج عال يقبل النيابة عن الوكيل بل
 كما خرج عن كل الوكيل صار هناك يقبل النيابة ثم لو ورد محقق بل فقط عال يقبل النيابة لكان موجباً للاجمال لكنه ليس كذلك ولو كان
 مثل ذلك لما بقى بالتمسك بالعمومات في مورد الشك بفتح التمسك بعام مطلق فان كل شيء وكل ما ظاهره خصيص بالتمسك بالتمسك
 فكما انك فيه فبغيره شاع في دخوله تحت العام او المخصص الجواب كما ذكرناه من ان ما خرج هو الجواب عن الجواب فخرج وكذا في العمومات الاخر
 فانه لا يثبت ان لا احداً من هذه العدة لا يجوز في فرع الامر فيها كان المكلف ما هو بالانسان لا نأقول ليس معنى الوكيل ان لا يثبت على الوكيل ما انتم فيه
 على الوكيل فيكون عمله فاما مقام عمله الا في ذلك من شرط ان لا يثبت عليه والى فله معنى الصحة الوكيله وانما ان النيابة كان با
 العام لا ونا لا يشترط فيه بغيره في الشك ان العمل في ما وقع بغيره ولا ما دل عليه من الاله احكام الوضع فيكون بيعاً وصلى او
 غسل او نظاً ثم لك من الاله فعله فيكون بغيره وان كان عباده فلا يثبت النيابة الوكيل من ان ياتي كون العمل بالعمومات
 الوكيل فيقتضيه عموم كل امر ما نوى حصوله في المقتضى لا يتم فيكون العمل بالوكيل بغيره عليه التاثير المترتبة عليه لا يقتضي صدقه من الوكيل
 او من الوكيل في هذه المعنى يرجع ما يثبت ان المباشرة في الطائفة لا يثبت في ذلك ما ذكرناه من الموارد فبغيره في كون العمل بالعمومات
 ما يثبتها وجدنا ان العالين في الافعال الجوانب الاستنباط والوكاله كما علم ذلك ما ذكرناه من الموارد فبغيره في كون العمل بالعمومات
 في ذلك ولا يجوز فالظن بالغالبة من الجوانب الظاهر من كلام الامام في الانفاق على ان انك فيه لا يحكم بغيره النيابة والوكاله لا يثبت
 على من لا يثبت في نفسه فافترناه سابقاً من ان لا صلاح الا والمباشرة هو قيد لا موقوفه فلهذا فام الاجماع على ان لا
 يجوز فيه النيابة لا يجوز فيه الوكاله فيبصر العباد الذي هو مورد الاجماع بغيره الجواب عن الجواب فافترناه سابقاً من ان لا صلاح الا والمباشرة هو قيد لا موقوفه فلهذا فام الاجماع على ان لا
 وان لم يثبت هذه العباد في نفس لو كان ادلة الوكاله دليل عام اي بغيره في ما يجوز فيه النيابة او بغيره في ما لا يجوز فيه النيابة
 فيبصر بغيره في هذا الاجماع لا يفتقر في شيء مع ان العمل بالمعنى بغيره في ما يجوز فيه النيابة او بغيره في ما لا يجوز فيه النيابة
 النيابة فيه اشبه وينبغي ان لا يثبت في مقام ثبوت اي مقام لم يثبت هو كالم آخر **مخول** في نواحي العقول ومجال الحكم
 فيه كل عقول يعلقها هو موافق لموضوعه ثابت في ذلك عرفاً وعادة او شرعاً وهو لا يفتقر للمعامله ولا يكون عالماً بالادب
 ولكن لا يكون له العقل في العقول او يعلقها في نظر العرف فيجب ان لا يعلق في اللفظ في المعقول او طلاق في المعامله فيقتضيه نظام ذلك التابع
 في العرف فانه يكون له تبعه ثابتة بحكم الشارع بحكم بلزوم الحاقه على المعقول وان لا يكون له المعقول في مقتضى هذه الامور تبعها بالانواع
 فالذي يكون ثابتاً في انما في وجوده لا يشرع في بغيره على السبيل كما ذكره الفقهاء في الواضعي باعطاء صدقة زينة اعطى
 بغيره او باعطاء سبيلها اعطى في انما في نواحيه في الرتبة فيبصرهم على ان لا يعلق في اللفظ في المعقول او طلاق في المعامله فيقتضيه نظام ذلك التابع
 وبعضهم لم يجعلها بمعنا السبيل وطرحوا الرتبة واعتمدوا على وجوب الرتبة على الدخول في مقتضى وكذا في نحو الطالع الله لم يوجب بيع الفحل
 بالنقص التابع العرفي يحتاج الى دلالة العرف على السبيل فان كان المعقودان من اهل العرف العام فيدخل هو تابع عرفي وان كان من اهل
 اصطلاح خاص فيدخل هو تابع اصطلاحهم ويخرج في ذلك مسألة بغيره في العرف في اللغة ويقتضيه بغيره في مجال الحكم العام
 بان الماد او الا في بغيره وثبت في الفقهاء ذلك مثله في نواحيه كفتح الدار واساس الحائط والعقول والسلم المنيب الى ناديه
 ومزاج الفهر ومزاجها وثبتا العبد والامر وهذه المذكور في العرف في سائر العقول النافذة للعباد من بغيره وصلى واصداً وعوضاً
 ويخول ذلك ان يدخل هذه الامور تحت اللفظ عرفاً وان كان في الفقهاء باب البيع وذكرنا في باب الجار مثل القسي انعام والحرم والبيع
 والبر عنه ورفع الاجال والمحل للمدانة الكفاية وكش التلخيص وخبر الجناحة والصبيغ في الصبيغ ونظير ذلك وانما في النام في ذلك في
 على ما في نواحيه جميع ما يثبت في جرائرها من عقوبات اعيان المنافع عوضاً كان ومعوذاً او بغيره في المعاقبة فان الماد على دخول
 ذلك تحت طلاق اللفظ عرفاً في اصطلاحهم واذا عرفت معنى التابع لا يثبت لك شبهة في اتباع ذلك التابع الحكم لدخوله تحت مقتضى الاله

[illegible]

وانما يثبت القبض في هذه العتق فانما هو كمالهم ان اطلاق العتق يقتضي التناقص في هذا المثل الذي لا يثبت مقتضيا العتق فقولنا ان
العتق المملك وما شاكله كالمقتضى القبض في الجملة حال او موقعا لوفاء بالاجل لا يقتضي نقضا العتق ذلك بقولنا اطلاق نعم اطلاق
بقتضيه الفوزية ولكن ينبغي ان نقضا العتق للمقتضى ليس بجبا عن جوب القبض بل المراد ان العتق يقتضي عدم كون مقتضى العتق او من اراد
الا زنه له شرعا ونو صحت العتق الذي يقتضي التملك من دون حاجة لا القبض لا بد منها من القبض لان المال في ما مملك الغير وجب الترفع
في المالك لعد جوا وضع اليد ابتداء واستند على اطلاق العتق بالذنه ولا يمكن ان يكون هذا لا يجيب المالك بالذنه ان نقول ان ذلك لو كان المال
في اليد اذن للمالك والحق في تعيينه اننا لا نملكه اما لو لم يكن هناك اذن سابقا له لكان هو المقتضى لان المال قد انتقل بالعتق ولم يخصص للمالك
الجديد بالبقا في هذا ولا بد من الترفع نعم لو عرض عليه فخصص البقا لا يجلب الترفع بعد الاعمال المطالبة واما العتق الذي لا يتم الا
بالقبض كالموت وغيره ومن العتق العتق السابق فلا يجيبه القبض لان الوجه السابق لا يستلزم ان المملك يحصل بالقبض ليس بجوب
نفس العتق حتى يجيب ذلك بالموثوق به للملك المالك وهو له من مقتضيا العتق عدم من ذلك فالترفع بما سطر بالقبض اذ هناك من جوب
القبض هناك من مقتضيا العتق في حاشاها فانه جوا وفي الكلام في ان القبض من اجل الجا ايمان ذا وجب للملك فام يوقف على القبض
من الجانب الاخر في الوجه بمقتضى لا يجيب احدهما القبض مع امتناع الاخران عصيا احدهما لا يحصل للآخر العتق مع انهم حكموا بالقبض
وفي بالان لو لم يملك من ذلك بل منع ذلك وحكم بوجوب الترفع ان عصى الاخر امتنع لعله نظر في اطلاق العتق في العتق لا شرط
يمكن القول بان لظاهر من ادلة اللغة ايضا كون القبض اداء القبض كما ان المالك اداء الملك ولذلك يشترط في هذا كونه اداء
وغيره ولا اطلاق الا ذلك يقتضي بلزوم الترفع من قبل ان يجمل ان يكون من الجوا حفظا لغيره فانه باخر باقر هو بقر ما عتق
في اعيانهم كان هذا الترفع له وجه ويمكن التسليم لا عليه بمثل قوله نعم ومن عتق على كتم فاعتد واعلمه بمثل اعتد عليه و
مقتضا جواز نفعه من الخبز بل نفعه بالعتق كالم ارفع كذا لا يصح اعطاء شي من هذا القضا لكتبه وبالحكمة فوقف وجوب القبض
من كل جانب على القبض من ان غير من مسئلة اطلاق كون العتق من خالها في مشا فثبت ان الجوا يقتضي الصلح ويجوز ما مع كون احوال
حال والاخر موقعا فاللزم على جانب المالك القبض لكن لو عصى ما منع لان حل الاجل من الجانب الاخر من يوقف المقتضى فذلك
القبض العرضي الاخر لان كل ما صار خالها لان التناقص كان مقتضى اللغة فانه قد ارفع بالقبض ليس بعد ذلك الموقر
منع حتى الاخر عتقا لا بعد ان يوقف من ان قباض لا يوقف على القبض من الاخر ارتفاع انقضاء العتق بالاجل ولا مقتضى
للموقف غير نعم لو قلنا بان التناقص لفا عتقا لا ذكرنا فكتبه من العتق بمثل ما اعتد بغير التوقف في اتيه وان حصل المنع او لا
مقتضى الجا ولعل حكم القضا بعد جوا امتناع الزوج عن التمكن في تسليم نفسه للزوج انما كان الصداق موقعا وان عصى
بذلك لان حل الجوا ان كان الامتناع لو كان لصدا حاك ابتداء بهذا الاول ومقتضى التناقص لا ذكرناه من عموم الية من غير الجا
ان القبض لم يثبت حقيقة بغيره بل هو باقنا العتق والعش فكل مقام ذكره لفظ القبض كتابه سنة او وورد اجماع فالظاهر ان
فيه لا عرف فاما هذا في هذه صارت في الشا بمقتضى العتق العتق المطالب للغة ان خذ باليد ولذا لا يوقف القبض
او ان يفيض بحيث يفيض اليه الثاني بمثل في الاول لا بما عتق وكون القبض في هذا المعنى مما يشبهه نعم قد ورد في الكتاب والنسبة
اشترط القبض واستينبه في اللغة ان الشا اليها سابقا مع انها اعم مما يكون في ذلك خذ باليد وغيره فبالر فام يمكن حل القبض مع هذا
التعميم على ما في الحقيق ولا يثبت بعد جملة على الحقيقة والجازي بان لم يثبت القبض باليد فام يمكن منه ذلك والفتنة في مقتضى الشا
فيما لا يمكن به بالظاهر اذ هو عمومي الجوا وهو مطلق اليد المعنى لا لا اعطى الملكية بمقتضى الشا عفا والاستقلال استاقتضيه
او حله بجبا او كماله ليس بركبة او قد علمه او جعله في يده او سلط عليه فكذا في مقتضى العمل مستلطا عليه كل من اراد ذلك لا يجمع
كلام محقق في ان القبض المنقول نقله في غير التحلية والعلمين الشام وان كان ذلك اول هذا الجا لا ذكرناه نوع خفا في اليد

[illegible]

[illegible]

من

[illegible]

فإذا كان الشرط قد انقضى أو كان موقفاً متعلقاً بالذات أو وقع أصل المؤكل معاً فانه الثاني الشرط الماخوذ من العقد المذكور لم يكن
الذي انما هو من الغرض في التحريم لا كالم في صحة الشرط من الدلالة وإنما يتحقق الشرط ولا يصحها في قول أحدهما ان الشرط
يجوز ان يمتنع كإصل العقد ويحرم من غير ان يمتنع عنه عليه كما في أصل العوضين في الظاهر ان ذلك هو مذهب أكثر المشهورين وحكي على ذلك لا يجمع عن ابن
في القيد والبرز في السهر وما في الجملة ذلك مع اعتصامها بقوله الأكثر مضافاً إلى عموم ما دل على وجوب الوفاء بالشرط وحصوله في وقت
القول بالشرط من هذه الجملة وعموا ووافوا بالعقود الدال على وجوب الوفاء بالعقد المقتضي بالشرط للمربط به المستلزم للوفاء بالشرط مضافاً على ذلك
على لزوم مقتضى الشرط بالشرط السابق فان في المشرط فلا يتحقق إلا فيجوز الحكم لأنه في الممنوع نعم لو تضمنه على الفسخ فلا يتحقق بالجملة
حكم أصل العوضين من هذه الجملة التي لا يتحقق إلا في وقتها ان الشرط يجب أن يجمع في جملة الممنوع من المشرط فيشرط انما في الجملة
والفسخ ولعل الوعد بان فوات الشرط موجب للفسخ وعلى صاحب جبراً ما يجازي على الأداة وما يصح العقد المشرط فيه حيث لا يهل على تعيين
أحدهما لا يتحقق ذلك ولا يتحقق ضعفه لأن كان الاحتياط على أحد حقه فلا وجه لفسخ العقد المحكوم شرعاً بل هو من ذلك معارض له لأن ما كان
أن يلزم يجوز الاحتياط أو ما أن لا يقول يجوز الفسخ لا يبعد مكان الاحتياط على الشرع فهو فاقطع الشرط وهو ما يظهر أنه لو كان الشرط
أخذ الشرط من دون فوطه في المشرط فله ذلك كما لو سلط المشرط على البيع فإن أخذ وإن لم يجره بالبيع غير الشرط في صحة البيع فله ما أخذ
فليس فيه العقد لأنه فوته على نفسه بل لم يفسخ على ما كانه وتاثيراً ما حكى على الرأس من أن فوات الشرط يفسخ الممنوع المشرط على ما يجب
الجملة أن الاحتياط لا ينافي الشرط إلا جعل العقد عرضاً للوفاء في غير مقتضى الشرط انه إذا لم يحصل فله الفسخ وهذا منافق لما دل على وجوب
الوفاء بالشرط ما مر في فاعله الاحتياط الممنوع ومبرحه التي منع لزوم الوفاء بالشرط وافتاده الشرط المعلق بهذا العنق وقد عرفت أنه خال عن الوعد
والفرض أن الشرط لا يجزى العقد والشرط معاً على سبيل الربط فيكون كالجزء والعقد محكوم بل هو من الشرط مسلط على الطالب بالشرط
فإذا لم يمتنع من نفسه ما أوجب فيه العقد فلا يلزم القول بالجملة مع القول بالوجوب الوفاء به بوجوب الوفاء فلا وجه للجملة وأما
أن جوب الوفاء كلف على المشرط لا حول للشرط فيه حتى يظاير به بعد عن باقي المظاهر ومن المعلوم أن جوب الوفاء عليه كجوب المشرط
فانه لو عني عنه لم يجز في ما صاحبها لم يحرم المشرط على الطالب في الحفظ والعقد لا يدخل في ذلك حتى يترتب له مكان لا يستفاد
وإدعاء عدم وجوب الوفاء لا ينافي المشرط على الجواز وهذا أوجه من السابق لأنه مثلاً ظاهره ما قد مر من الدلالة ومن هذا الوجه لو كان
الشرط مقتضى الوعد وهو ليس به المتعارفين حتى يجعله كلفاً على المشرط والمشرط الزام فاشترطه بصل العوضين الماخوذ
في العقد المذكور بواسطته لا يخرج المعلقين من جعل العقد له ولزومه ولا ينافيها وخامساً الفرع بان الشرط الذي يكلف العقد
في تحقيقه الشرط الوكالة التي هي من جوهه فانه لا يلزم الاحتياط له لأنه واضح بوقوع العقد ليس شيئاً أو متوقفاً بعلق عليه
العقد حتى يوجب الترتيب الوفاء به كلفه في ذلك كشرط العتق فانه شيء لا يكلفه حصول عقد البيع مثلاً بالاحتياج ووقوعه في بعضه
بغير ذلك وهو شيء ممكن الحصول والعقد معلق عليه والمعلق على الممكن ممكن هذا التفصيل بينه وبين الترتيب الذي هو الترتيب
وهو من معنى على احتياطه في المعلق في الشرط بالجنة المقدم وقد عرفت أن الشرط ليس لنفس الماعوضين إلا أنشاء الزام وليس له
باختياره كونه من خارجاً كما شرط حكم أصل الماعوضين الزام والاحتياط الثالث في بعد الشرط من الحكم الاحتياطية بالجملة والظاهر
أنه لا ينافي من هو لا يغير عنه الاحتياطية بالشرط بغيره خبراً ناشراً عن الشرط الذي إذا فاق على شرطه وخيار الشرط من الجواز الأصل من الشرط
بغيره الشرط الجواز في العقد فيكون خيار الشرط معناه ما يحصل من شرط الجواز ولو كان التمسك بالعكس فيكون خيار الشرط خيار
فوات الشرط وخيار الشرط اشتراط الجواز كما كان له إيقاعه وخبره وبالجملة فوات الشرط يوجب الجواز وعلوه بما هو أحداهما من جوهه ذلك
فإنما هو مقتضى الشرط فإن شأنه لو تنقضى قبل عقد أو رد عليه الفاضل الخاص بالشرع أن الشرط هنا هو مقتضى الزام على تأخره
من معنى الشرط ولا يربط لذلك بالجملة في العقد عند تنقذه نعم من هذا لو كان لشرط أصولاً فيجوز أن تنقذ عند التنقذ فلا يعل

[illegible]

الحال فلا يفرغ اشكاله منه ففعلت هذا بهد الكلام السابق ان كل شرط في مخالف الكتاب منه يعجزوا وجسوا ولازم ذلك سقوطه
الشرط من اصله فاما ان يراد بالمال الموجب لسقوط الاستدلال ان يحمل على معنيه مجمع هذا القول في المحقق المعاصر عوايد والمداد في مخالف
ان يثبت حكمه في كتابه منه وهو بشرط صدق طلبه او وضعه كما انه قد يثبت ان الامر في الشرط بها فليست خلافه والطلاق بهذا الوجه
كونه سببا او بشرط عدم السلبه على ما لا وبشرط ان يكون له اثر في ما اذا اشترط عدم النص فليس من هذا الباب انه لم يثبت فيها النص بل هو
والمخالفة الجواز لا عدم النص فان شرطه هو جزم جواز ذلك الشرط لا يثبت ذلك بل الزام الشارع بالشرط يقتضيه في قول لا
شرط خلافه بل يثبت الشرط بل يثبت الزام وفي ما نحن فيه كذلك فليست الزام عدم النص لا يثبت جواز ما لم يكن له لازم وكذا شرطه فليست جزمه
وذلك ما يثبت جواز مخالفة الكتاب لسنه لانها مع ادلة الشرط في هذا الكلام يخرج من جزم احدهما ان نفس المخالفة باقية
بما فليست شرط صدق ان لا يثبت ذلك بغير الحكم بها على نحو لا يمكن بشرط خلافه علم ان الشرط كما هو لا يغير ظاهره من الطلاق في نحو ذلك
يجزى عليهم جزم المسلك بجزم الشرط في مقام ان المخرج صحة الشرط في الكل في نفس القول لم يعلم جزم ان الشرط لا يمكن الا شرطا ولا يقع
للعجز والاحتمال لا بد اخرج ما علم مخالفة الكتاب لسنه فالمستوك فيه يصح ان شرطه وان على خلاف ظاهره ظاهر كتابه لسنه لاحتمال هذا فليست
اشراط الخالفة بعد هذا بل مضافا الى كمال بعدهم الحكم المتخرج من الكتاب لسنه بخلافه لثبوتها بشرط الخالفة لانه لا يكاد يخلو لثبوتها
على الشرع فان الاطلاق في نحو ذلك لا يثبت هذا المعنى وان ريد ثبوت الحكم في ظاهر الكتاب لسنه وان كانت ثبوتها للثبوت فخرج ما خالفه
في المسئلة مستغنى وثابتها ان شرطه كون النحر لا والمخالفة ونحو ذلك لا يدخل في الشرط في ضمنه وهو في ذلك منه على غير ما
وبغير الحكم لا غرض للثبوت فيهم ان شرطه في الحكم من قوله الا خالف الكتاب لسنه في غاية البعد وسيجي لهذا الكلام ما يثبت بعد
ذلك وثابتها ان ظاهره من المردم في مخالفة هو مخالفة بالمطابقة في مخالفتها باللائم ونحو ذلك ولا يثبت الشرط عدم النص في المال
ايضا مخالفة الكتاب لسنه فان مقتضيهما انفسا الى الكفر ملكه وقوله ان عدم النص غير ثبوت في ان عدم النص بطريق الزوم مضافا الى
المقتضى بالشرط الزام عدم النص لاختياره او وجه لقوله فان الزام التمسك به لان كل حكم ثابت بالشرط انما يقتضيه الزام الشر
والا فالشرط لا يثبت حكما فلو قال بشرط ان لا يطأ الزوجة ولا يمسك عليها او نحو ذلك كان الحكم المضاف ايضا لزام الشرع فان ثبت في الشرع
هو جزم الوطى والشرع وعدمها لا يثبت جزمها مع عدمها من الشرط الى مخالفة الكتاب لسنه وادعيا ان اخرج شرطه الى الواجب وقيل
المخرج من مخالفة الكتاب لسنه بدهي الفساق ان الواجب المحرم ان كان ثبوتها في حق الزوج مطم بحيث لا يمكن بشرط خلافه فيجب عدمه
الحكم في الشرط مخالفا للكتاب لسنه مثل الطلاق فطحا وان لم يكن كذلك فيغادره الدليل كما ذكره لكن الفرض ان ليل الشرط مقتضى
مخالفتها فكيف يعقل النفاذ في ثبوتها في مخالفة الشرط بل ان الشرط لا نه داخل في مخالفة الكتاب نعم لو كان محمولا والتميز في مقتضى
بالا لم بشرط البيع خلافه لزم النكاح في مخالفتها من الفرض انه لا يمكن فكيف يمكن ان يثبت غرض ليل الشرط مع اطلاق الكتاب لسنه
الفاصلين بالوجوه والتميز وعلا من لا مكان فقد ينفق منها اية ثابت عدم جواز ثبوتها بالشرط فلم يكون مخالفا في مخالفة الكتاب لسنه
ولذلك يقتضيه لفظ ان بيان المبدا في مخالفة الكتاب لسنه مخالفة ثابت منها بالخصوص على نحو يعلم ان الحكم كذلك من دون غلط في الشر
ينبغي اخر وهذا القيل ليس الا كقول اطع اباك ان بما خالف الشرع او قول الرجل بعد ان اطاع واستمع قولك لا يخالفا لمر الله فان معناه
ان امرك بالموافاة والقيدين مثل اية من الخراف سواء كان الزام الشرع او الزام الكلف بنفسه يكون له اذن مع قطع النظر عن امر
الامر منه بل حظ الشرع فان كان للشرع امر مني جعل في هذه الواقعة فالمعنى ذلك وان كان الشرخص ذلك او سكت لم يحكم
باحدا الطرفين فالمعنى ذلك ان الشرط فان مقتضى الدليل ان الشرط ايضا من المان ذلك حاله في ما الفعل والترك فان كان
منهاك للشرع حكم باحد الطرفين الزامه في الشرط لو خالفه كغرض طاعة الحق والامر مع طاعة الله وان لم يكن كذلك فالمعنى
الشرط وهذا واضح لا اشكال فيه فمقول كما ان الحكم الشرعي وضعه او يكتفي به او ان شرطه في غيرها هي علمها كاشترط حرمة المال او

تعلق

شرب وعصا من الغاصب على كونه البيع ملكا ومخولك فلا ينبغي عليك ولا يحتاج الا انما في حق الفقه الكتاب الكتاب السنن والسنن في الفقه
 مثل ذلك اذا كان الحكم بالبيع فانه المكلف ان شرط امره من شرط ان شرطه يجب فانه كالعقد لا يتم له بل الشرط مثل ذلك في البيع
 الا استثناء وهذا ما ينفوه بل جيب عن الفقه في قوله ان شرطه وان شرطه لا يكون الصلوة واجبه او الجناحة
 غير موجب للصلوة من الشرط الوفاء وهذا غير مفيد حتى يثبت كون الشرط مخالفا للكتاب كالم يفتتح منه النكاح وحيث
 الشرط انما هو الامور المقتضية في حق المالك اشراط الفعل والترك لا يغير نفس الحكم فاذا صار كذلك فنقول شرط الفعل يوجب
 وشرط الترك يوجب لزوم الترك فان كان الفعل المشروط حراما كشرع الحمر نكاح الحائض فشرط مخالفة السنن والكتاب كذا لو كان
 المشروط منوعا منه كشرط ان لا يضر ولا يفسد نظير ذلك في السنن ومخولك وانما لو كان الفعل والترك مما رخص فيه كطلاق
 الزوجه وبيع الدار وكل الزمان في اليوم الجمعة والدار والمسكن مكان يجوز لك مما كان احرما للشارع ولا يوجب اشراط فعله كشر
 من دون شك ان الشرط في مخالفة الكتاب السنن وفولنا ان اشراط عقد يتخذ ذلك مما خالف السنن انما هو النص الخاص ببلد
 فاحصل الامر ان كل شرط يعلق النظر عن لزوم الشرط ولو حظ الشرع لم يثبت فيه ما يدل على ان شرطه يرفع او تركه فلا مانع من اشراط
 كالا مانع من اشراط ما يوافق الشرع في لزوم الفعل او الترك فيكون كالنذر على فعل الواجب ترك الحرام فيفتح ما حقه في
 البيان ان على الشرع معارف لا مانع من اجتماعها فانه في بعض اشراط عقد الشرع في المال يتخذ ذلك للمسلمين منه في الفقه للكتاب
 والسنن بل انما هو مخالفة العقد في نفسه العقد لو شرط في عقد المليك عقد النص فيما يملك به او يمانع اجماع النسيب عليه اخر
 العوا وظهر هذا الكلام ان في اهل حراما او حرم حلالا فيترك كل شرط ملزم لاحد الطرفين ولا بد من ذلك كون كل شرط محرم حلالا
 او محلا لحرام ولا بد من الاستثناء في هذه العنا على نحو ينطبق على المدعى مثل تلك الخبر الواردة في الصلح ان الصلح جائز
 بين المسلمين انما اهل حراما او حرم حلالا وكلها من بابي احد وهذا ما وجدنا في بعض موارد العقود في ضبط مود الصلح والفاضل
 المذوق للشرع ابدع هنا انهم نظروا اشارة في هذه مثل العقد في مخالفة الكتاب السنن من قال فاعل حرام هو الشرط وهذا التام مع
 اشراط حرم حلالا وحيث حراما مع اشراط عقد فعل حلالا فلو انك لشرط حرمه النص في المبيع او عليه النظر في وجهه وجعل يكون
 من هذا الباب بخلافه لو ان شرط عقد الشرع لو اجاز الله هذا الشرط فاجب له الوفاء به بحكم الحال لا سيما ان نفس الشرط محال في
 لان اجاب الله ذلك الشرط محال ويجوز ان يحتاج الى التفسير في الزاوية ومناضيل الاستشهاد ان الله تعالى في قوله من شرطه من شرطه
 الطلاق والزوج بالزوم كون ان طلاق العوا ويجوز في اشراط الواجب واجبا للمحكمة فيكون ذلك بان يعلق بالوفاء
 المشعرا عليه لغوجها فان قيل ان شرط عقد الفعل ويجعله حراما عليه فلما ليس له مجرد طلب الفعل بل جعله حراما وافعله يكون
 المشروط حرمه الفعل في نفس الامر فما كان قبل الشرط مع قطع النظر عن مخالفة الوفاء لا يجوز محال ولا يجوز فلما ان ارد حصوله
 وافعله وان ارد يملكه كشرط فليكن باحكم الشرط ذلك فالشرط كالنذر في العلق بالباح وللخطوط هذا الجاهل افاده واستحسان دلة
 الشرط كما استثنى الله لا يدل على الشرط الغير المقتضى من المعلوم ان غير الحكم في هذه المفسر ان لا يفسد لغيره لغيره ان يكون
 المحل ان فاد لك شيئا في حله خوله تحت لغيره في حله الاستثناء وبالحكمة مطلقا مثل هذا الشرط مما انقضاه ولكن ليس في قوله
 ما اخرجنا او حرم حلالا ذلك ان حلالا المبادر وطما ودعوانا عد ذلك لا يجوز في مقتضى فانه لو شرط ترك فعل واجبه فعل شيئا
 فلا ريب ان الشرط واجبا لحرام بل هو حلالا من العباد في تركه شرط ترك الواجب لباح او شرط فعل الحرام ان الشرط لا يكون محلا
 ومحلا بل الجواب الله الوفاء بوجوبك فلا يفسد ذلك الى الشرط وقال في اخر العباد في ارضه من شرط كون الحرج لا بعد ان ارد على نفسه
 ان الشرط لا يوجب له بل يوجب الله انك ان اردت ذلك او عا فذلك وان اردت الحكم الشرط فليكن في مقتضى ان شرط ترك الحرج فذلك انك
 ان يكون ذلك حلالا او حلالا فيقتضيه الشرط ذلك وان اردت ان حكم الشرط ذلك من غير ان الشرط معناه ان الشرط هو محال

الحرام عليه مع عكس الشبهة فالقضية بين المتأخرين وان كان يجزى فيها جري النظر لكنه في الحقيقة لا بعد في مضافا الى ان المتأخرين في هذه
العبارة فاذا كرم من ثلثه لم يكن لا كون الحرام في قولنا ان معنى العتبات يكون الشرط والالزام بحكم الحرام الواقع ان مبدأ الحكم
بالحرمة على الحكم بالحلية ونقيا اخرى ان الظاهر من ذلك ان تحليل الحرام عبارة عن تحليله مع بقاءه على حرمة واقعا وظاهرا ويجزى
تحليل عبارة عن تحريم مع كونه حلالا كل وليست معنا الا الالزام بالفعل في الاول وفي الثاني انما الغاية بان يجعل الحرام حلالا
في اصل الواقع وبالعكس فلا ينبغي تحليل الحرام بل هو تحليل الحرام في الحكم بالحرمة بالحل وهذا المعنى المذكور واضح عند الفقيه وبالحالة كون الحرام
من هذه العتبات ما ذكره مما يقطع بخلافه في النظر في العرف وقبل ان هذه العتبات جملة ولازم هذا الكلام ان يحتمل ان الشرطية بينهما مضافة
عن الجمل انما تحفظ في الحل على هذا الفصل لا بد ان يتبين صحة كونه شرط لا دليل خاص من النص والاجماع وقبل ان المراد بالحل في الحرام هنا
ما كان كل باصل الشرع لا بتوسط العقد بمعنى ان حلية الشيء فيكون بعد حصول العقد كحلية الثمن والانتفاع ونحو ذلك بالبيع ونحو
وذلك الحرف كعدم جواز فسخ العقد على جواز استرجاع العوض فيكون ذلك وقد يكون الحل في الحرمة في شيء ثابتا على وجه لا يدخله بالعقد
كحلية الماء وحرمة الخمر ونظائر ذلك فان كان ينسب قبل الاول فماذا يجزى تحليل الحرام في الحل في الحرمة في شيء ثابتا على وجه لا يدخله بالعقد
ولعل نظره ان الحل في الحرمة الخاصين بالعقد بعد لم يحصل فلو وقع العقد خالفا لشرط او جاز في الحل في الحرمة واقعا وواقع مضافا
بالشرط فليس تحليل الحرام وتحريم الحلال لان الحكم يقع من اول الامر على الحل في الحرمة ولا يكون هناك شيء محرم يحل بالشرط بل
مضمون حلالا انما لم يزل في تلك الحال بالشرط والعقد وقع على طاعة كان حراما وهو لا ينعى ذلك وذلك في تحريم الحلال فان من شرط
في ان جازة مثلا ان لا ينسبها غيره لم يحرم حلالا ان حلية استكان لغيرها هو فرع ونحو الا جازة مطلقا غير مضافا بالشرط والضرر ان وقع
مضافا من اصل وقوع الاستكان غير جازة في غير تحريم بالشرط فقد يقال ان ربط له بالعقد فان الحلال حلالا لا يربط له بالعقد
وكذا الحرام فاشترط ان لا يربط له بالعقد في وجوب التحليل والتحريم للباطل بالشرط فمضافا هذا الكلام لا اعتبار عليه من هذه الجهة وليس
المعنى تفهيم الدليل كما زعم الزركلي في هذا تفهيم الدليل لان عبارة عن تحصيل كون الشيء حلالا وهو هو الشرط بالشرط بالعلم بالتحقق
الا بالشرط خلافه ليس شرط الحلال واقعا هو ثابت من الحكم بل انما دفع لثبوتها بنفسه لا طلاقا ولو عكسها بقا بان ذلك جواز الشرط
بان شرط استكان الدار البعده للبايع وبين شرط استكان دار غيره للمشتري فيمنع جواز الاول لانه احل اربابا بالعقد وان الثاني
لانه حلالا هو حرام باصل الشرع وبذلك القول بان تحريم الثاني انما هو مذهب الاذن اما معناه فلا والشرط محتمل الاذن فلا يكون
محال الحرام بل انما هو حلال مع الاذن بشرط الشرط في ذلك فلهذا في مقام التحقيق للمدعي قبل ان المراد ما احل حراما او
حلالا فانما كانا سببا الفاعل عليه كونه ان الحلال في الحرمة في الشرع منعلمان بالماهية فالشرط للحل في الحرمة كالجزم في الحرمة والشرط
جعل اختيار الطلاق والنجاع ببدا ارضه وقد قال نعم الرجال فوامر على النساء وعلى فباش للشرط المحلل للحرام وفيما لو اشتد ان لا
ان لا يبرج علمها فلا بد ان لا يشر بغيره بغيره اشكال لعل نظره انه ليس فاسد سببا كمالا وانما هو خارج فدر عن حاشا الفاعل الكلي فلا يشمل
الرواية مثال ذلك وهذا القول يجوز راجع لا فادركه الفاضل للعناصر الزماني في حقه يظهر بعد النامية اطراف كلامها ولا يترك دعوى
ذلك في العبارة مضافة وحلالا وحرما ووقع في الرواية على طرف الشك وهو يشمل الكل والجزء ايها وتحقق في الجمل لا وجه والعمامة في الفاعل
تحقيق الحرام على نحو ينطبق على المدعي يكون مستفاد من الرواية لا يجزى التحريم البطلان والا حتم ان بعد فقولنا لان يثبت تحليل الحرام و
يجزى الحلال ليس المتأخر ومنه بغير الاحكام ان لهما كان عملا معاصر الزماني وجعله الظاهر من الرواية بان المراد منه المنع عما هو حلالا شرعا
والالزام بما هو محرم شرعا ولا شبهة ان كان حرمة وحليته منوطا بحصول العقد بعد لم يخف فاشترط للتعلم ان لو كان العقد مطلقا
لا يقتضي جواز او اخذ فمما لو كان العقد مطلقا لا يقتضي المنع عنه ليس من هذا الباب كما بينا في كلام القائل السابق هو من هذه الجهة
فان لم يثبت عليه بغيره فانما هو محال وحمي بطس الشرع فقولنا شرط المنع من لذل والالزام بالثاني فيكون الرخصة فعل الحلال

معلوماً بحيث يقبل المنع بأمر آخر كالصلوة الواجبة ونحو ذلك وكذا المنع عن فعل المحرم كشيء من هذا القسم لا يمتنع ذلك نحو الرضا
ومحذور مثل هذا الشرط وهو يكون الرخصة المنع مطلقاً لا يعلم أنها هل تأبى بلان التقيد بأمر مطلق أم لا في بقاها من ذلك الشرط
على الزامه ومنعه ما دل من الشرع على تحريمه أو جوازاً أم لا إذا قال بفعله وشرط عليك أن تقبل عهده فقول عند الحق كان حلالاً لم يصل
الشرع والشرط قد مر عليه لو طال بفعله وشرط أن يكون سكتاً ذلك لا سنة فقد حلل نفسه كان حراماً عليه نظراً إلى ذلك بقاها من وجه
من أحد الجانبين فعلاً وشرطاً كما لم يكن لك على هذا الضامن هذا الذي أوقع الإشكال وحله أن عند الحق كان حلالاً مطلقاً والشرط عدم
وجود ما يمنع من أن يكون ذلك فلا يمتنع فيه فلا تارة إن بعد معلومته ذلك فلا يمتنع بطالان الشرط وإن كان من الثاني فيفعل
أن يجوز لم يلزم العفو مكره شرعاً وعند العفو ليس حلالاً مطلقاً بل بعض الصور فتقول لا يمتنع مع قطع النظر عن الاستثناء فيقول ليس لشرط
العفو جوازاً لعدم جواز اشتراط ما يحل الحلال فتقول لا نسلم كون عند العفو بعد الاشتراط حلالاً حتى يكون الشرط محوياً له وبقياً آخر
احتمال أن يكون الشرط ملزماً وعليه يفج الشك في أن ذلك العفو حلالاً لا لأن ذلك من ثبوت ما لم يعلم بثبوت الحلال المحرم على العفو
يقول مطلقاً لا يكون تخلف ذلك في الحلال أو عكسها للمسلم إنما هو حلله عند العفو فإما يكون هناك ملزماً فإذا جاد ليل الشرط وكان ملزماً فخرج
الحلال عن موضوعه الذي كان فيه حلالاً وبذلك الموضع آخر فإما يكن الحلال حراماً بهذا الشرط أبداً وذلك يقول إن فرضه يمكن أن لا يمتنع لا يمتنع
على إطلاقه بل يمكن أن يكون هناك أم لا محال من أن يفجوه وهذا الشرط ذلك مع قبول ذلك من غير أن يكون سكتاً وإلا فغيره وأدركه وبقياً
بهذا الموضع المحرم الموضع محللاً بأصله بلزومه لأنه محال الحرام فإن الحرام والحلال لا يمتنع لأن بذلك وبالحجة عند الإشكال أن
كان شرط محالاً هو حرام بذاته ومحرم ما هو حلالاً لا يمتنع فيكون شيئاً القسمين الحلال والحرام منها كون الشرط محالاً هو حراماً
اقتضاه الرخصة فيما منعه لشرطه ومحالاً لا يمتنع اقتضاه المنع غار خصه من الشرع وهذا لا يكون إلا مع ثبوت موضوع الحكمين بحاله كالحال
المعلق لذلك لا يمكن تحريمه بوجه واحد كالحرام والموالاة لها حلته وحرمه فإما لا يمتنع في نفسه وحاله ويخوذلك فلو جازى حلل الحرام
أو حرم الحلال لا يمتنع بغيره لم يمتنع السابغة الحالة أخرى فغايته لها في الحكم فإن ذلك لا يمتنع بل هو محال الحلال كان ذلك
ببطلان موضوعه الخارجيه إذا شبهته أن قال الغير فليس من الحرام الحلال لأن ذلك كان محالاً لا يمتنع في نفسه فبطلان أصل أن الشرط لا يمتنع
منه ما كان مخصصاً للحرام لا يمكن تعليله حالاً بهذا الشرط ويخو وما كان مانعاً عن حلال لا يمكن المنع عنه بلزومه من الموانع في هذا العناء
لواطاف في العفو كان معناه ذلك فإن الرجل إذا قال لصديق طبعاً في كل ما لم يخال على حراماً ولم يختر على حلالاً لا يمتنع منه
أنما كان حلالاً وحراماً لا يمكن الخلف والنجاء وزعمه لو امره الصديق بأكل خبزاً طرقتاً على شرباً بالحصول لم يكن مانعاً للكلام ذلك
أصله وأما أصل عدم جواز الشرط عند الشرع أو عند الشرع عليها فإما يمتنع في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه
الشرع والشرع يقول مطلقاً بأن لا يمكن هذا القول بالشرع ولكن لا يمتنع على محذوراً من ذلك وعنده شرعية الزام من ذلك والحاصل أن
موارد التصويتات على المبدأ بالشرع والحاصل على غيره من الحكم بعد الشرط على أن يكون عليه من الفقه قبل الشرط من أن لا يمتنع في نفسه
وبذلك يمكن شرعاً وإن كان كل شرط مغير للموضوع في الجملة في كل مقام لكن عرض كونه ذلك بغيره فإما لا يمتنع في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه
لشرطه في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه
الكلام محل آخر هذا أن الشرط لا بد أن يكون من لا موانع له ولا استثناء له سابقاً لعداها كان لو فاعل بعد ذلك ومع أن الشرط
يجب الوفاء به شرط الأمر الواجب في المأخوذ ويخوذلك غير جائزاً فإن الشرط ليس بغيره لعداها ولا لا موانع ولا لا موانع ولا لا موانع ولا لا موانع
مربطاً بالعدا كما ذكرناه فلا يمتنع في المحال بل يمتنع في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه فإما لا يمتنع في نفسه
كونه بلفظ الشرط ولعل ذلك صريحاً في ذاته في التعليق مع أنه غير مقصود ومطابقه الدال للمدلول مغير في العفو والشرط يرجع إلى كونه
في العقد وإنما أن الشرط يمكن أن يكون من تأبى الزامات الشرع كالتدوير في نفسه بشرط أن لا يمكن الزامه حتى الواجب تأبى على جواز العفو

الشرع

[illegible]

[illegible]

بعضه بالعلوم المحصول خارجا عن العلم والعلوم المحصول خارجا عن العلم والعلوم المحصول خارجا عن العلم
لا هذا ان عرض الجمله بغير المدققين لكن ان شكك ان السبب ذكره في العلم ان الغرض قد يكون بالمدخل فافهم العوض هو منفع خارجا
وقد يكون بالمدخل كاس الجوز واشترط العلم وهو معقولا عما قد يكون بينهما وهو حال الجوز في مال الاجاره والمضارب ونظيره
كل هذا ان هذه التثنية من ان الغرض مع ان الجواز في مال الاجاره وقال للمضارب شيئا عن علم العلم بالمقدار وهو عينا عن الجوز وقد كان
الغرض عبارة عن الجوز المحصول الجمل البضعة فليس من ان الغرض ما هو من الجمل فبين كلامه في ان الغرض لو كان له ما ذكرناه وبعد
الظاهر ان في السبب من علم الجوز خارجا عن العلم ليس بالمعنى المذكور فانه بل الظاهر ان هذا عينا عن الجوز في مال الاجاره
عبارة عن الخط فيكون معناه عينا عن العلم على ان لا يعلم منه حصول المقتضى في الخط معناه حصول المقتضى في الخط معناه حصول المقتضى في الخط
عبارة عن العلم في مال الاجاره او معا ولا ان الجمل بهذا المعنى معناه للغير مباحين ولكن بينهما عموم وخصوص من وجه بحيث لا يمتنع في العلم والغير
شيء اخر غير ما في الباب انه قد يجمع بين الشيء في موضع من العلم او ما يمان ما قد يتحقق فيها الجوز او لا يتحقق فيها الغرض حتى يتبين العلم من وجه بحيث
الوزن في الجوز له ما واشترط من شيئا محصورا في العلم لا في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
هنا ان لا يمتنع من علم حصول ما يقابل العوض في كل ما كان فهو يقابل العوض في الجوز في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
المضارب من موان اجتمع الغرض في العلم ولا مانع منه اذا اطلق في الغرض عاين من جهة كونه محصورا في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
العاملة لا يعلم كونه بمقدار هو مقتضى العلم في مال الاجاره وان كان معلوم المحصول في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
على هذا المعنى انما في الجمل في العلم في مال الاجاره ولكن الظاهر ان الغرض عبارة عن العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
دون غير بيان ان يحصل الوتوفيق في حصول ما يقابل العوض في مال الاجاره فان الغرض في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
في المثال السابق لا غرض في ذلك انما في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
الغرض في مال الاجاره هو مقتضى العلم في مال الاجاره ولا دخل في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
غالب ان السبب في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
كونه مقتضى العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
العلم في مال الاجاره هو مقتضى العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
ان يجمع بين شيئين في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
عما اقدم عليه في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
اما لو ارد ذلك في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
بالخصوص ما فاعده الغرض في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
الحال في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
بجواز ذلك في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
ايه مختلف في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
بذلك في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
ان يرفع الغرض في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
والامتحان فكله في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره
لا غرض في العلم في مال الاجاره فانه لا يمكن ان يتحقق في العلم في مال الاجاره

[illegible]

كل منهما لا حدهما ولا يلزم غير البتة اذ المعلوم من ذلك ثلثك كلنا المفعولين بكلمة الاجزئين غائبة في البان بان بان احد العليين ينظير
الا جاز على الاخر لقول الحق العكس كان الخياطين ثوب واحد ونحو ذلك ونحوها لا تصدق كلها وان كانت حدهما بعد بان لا ينفذ
الحال لا يبر هذا البحث بغير شقين يتبين كما لو كان ثوبك القوس بلهم او السيف يد ثابته غير جازية ان ضد كل منهما فلا بد من قولها
وحصولها منع الجميع بل ان لاداهما ولا نه البطالة وبالحكمة فوالا حدهما لا جازة ليس ضد المعاني فدين بل للبعد الخارج
لوفر ان بان بكلمة العليين لا ينشئ الاجزئين محققين الا جازة لكن في ذلك الخارج غير ممكن ان لا جازة تعلقت باحد الاضداد وهذا وجه
جلي وان لم يتغير له احد من الاضداد فيها علم والله العالم بالحقايق وهذا ايضا اخر عرضنا عنه اشتغال بالاهم وان كان على ثبوت العقيدة المبتدئة
في الفقه **عنوان** من جهة اللطائف للمعاني في ثبوت اعتدال كان وايضا المعاني لا يثبت كونه مبطلا وهذا نص في ذلك
عما ذكرناه في بحثنا في التبيين وانما البحث ان بطال المعاني هل هو مانع عقلي او وضعي وشري للمسئلة يحتاج الى رسم مفهوما الا ان
ان الاشياء في الاحداث والابتداء والمردية علم يكون سطة بين الفاعل المختار وان سوا كان فيقاله القلبية او الخارجية ونوصفها بالباطنية
هيئة للشخص خصوصا فاذا اراد ان يوجد بغير حركة تكون علة لوجود القيام وهي المساهة بالابتداء والاشياء فاذا جعل بغيره ان يوجد
ويشاه فاذا حصل القيام في الشاه واحد وقام يحصل بغيره بغيره وان وجد بعض العلة وكذا في الفعل القلبية فان العزم على ان يحصل
الابتنان النفساني به بغيره وبه يتحقق العزم في غير ظرف تام الثانية ان كل لفظ ينكم به المنكم كاضرب وزيد في اموا علة احدهما
اللفظ وثبوتها مع التوضيح الواضع اللفظ بازانة والتمهيد لانه الذي هو امر في قوله وهو صلب المعنى من ظرف نفس في المراد من الخطاب
ورابعها نفس الصورة المجردة التي هي جرب اللفظ الموضوع عند العالم بالوضع ولا يركب المنكم بغيره كاشاء وجد اللفظ وبلغه
الاشياء والصور الحاصلة في ذهن الخطاب مع المعلول لعلة الشاه فالتسا للفظ والدلالة والمعنى مشتركة بين الاشياء والاشياء وانما الفرق
بين ضمير بغيره حيث يكون في اللفظ والاشياء في الخبر في الامر الثاني وهو وضع الواضع هيئة اخرى كعب الجملة بازانة ووجه
الفرق ان معنى الاول الطلب القائم بنفس المنكم ومعنى الثاني التسمية بغيره بغيره والقيام في الخارج وحيث ان معنى الاول الجملة
الاشياء ومعنى الثاني بغيره لا يسمي اجزاء ان كان مكانه عن مجموع لانه ابتداء واحدا وكذا في صيغ العقوفان فيكون ثباتا كونه موحدا
لعلمه وهو النقل والطلب ولا كان اجزاء كان كما عر وجود نقل سابقا ولا حتى الثالثة ان الطلب في غير فهم الغرض وطريقه الشاه هو
عليه وظاهره بغيره في النقل هو كذا المطاوع فيكون الشيء محبوا عند احد لا يستلزم طلبه فان الغرض والرجح الاستفهام والنداء
الفرق الذي كلفنا امونا ثباتا على المحبة العلة وهما داعيا لا طلب الفعل والطلب بالتفاني قول واشياء او غير ذلك ومعنى الامر
الطلب هيئة الطلب يكون لاداهمة موضوعه بالوضع العام لموضوعها الطلب في غير الامر الطلب في كل الامر الطلب في كل الامر
الشيء هو غير بغيره في النقل الغرض وهو خلق علة المنكم عن المال يجعلها للشيء وهو موقوف قبل الشيء وبعد ويزيد في النقل
يجب منع انك في الوجود عنه وهو ظاهر غائبة ان لث في بعض هذا المعنى من جهة كقولك بغيره بغيره في النقل للشيء في ثبات
حيث يكونان لبيان في الامتنع مط كذا في بعض المجموع وقد بغيره بعد فان كذا في الصور ان بعد الغرض في غير الاشياء في غير الهيئة
يرجع اليه لاختصاصها النقل الغرض لا في مفهومه الا بغيره ان الوجود والاستيعاب الحاصلين من الامر ليس بغيره الطلب انما هو وصفه للطلب
من حيث كونه مطلوبا وظرف حصوله انما هو ظرف حصوله المطلوب لغيره على الطلب في غير سلبية عنه وتختلف عنه في الواجب في قولنا اصل
والطلب من قولنا بغيره كونه من اول الزمان اذ كان المطلوب في ظرف الوجود وان كان في الغد فوجوبه في الغد
وكذا في الملوكة في الغد في غير العوض في ظرف وجوه موضوعه والمنفعة المنفعة عن الغد مملوكة في ظرفها وان حصل السلطنة
الان في المناسج مسلط في ذلك ظرف وجوه والمنفعة مملوكة ومسلط عليها في ظرفها فبغيره في هذا المقام فيقول ان الاشياء
لا يقبل العقل على ان لا ياتي في غير بغيره بغيره في ما علق في انشاؤه وحيث وجد فلا يعلق اصل وحيث

فان قيل انه علمه بالمشا لا يتخلف في جوده فحيثك فمشا فلا المشا كما هو لو اخرج عند الوجوه للعلوم متعارفا لغز وفدائنا ايضا
بالا تفاوتان معنى الازم فيك وصنع العفو هو لا نشا وفدائنا لنسبه بذلك باعينا حصول معناه ظهر انه لا بد من حصول الطلب عند قولك
انه من اجل نظر الملكة عند قولك بعث عفا والازم اما هناك نشا او تخلف العلول عن لعله الثاني والا والاول خلاف الفرض الثاني منفع
عفا لا بعد فرض كونه علمه وفاقا انه لا بد من صحة قولنا اكرم زيد ان جاءتك فليكن علمك الطلب على الخي وهم لان الطلب لا يثبت حصوله عند
النجا واما الخي فبالطو في طو فيه وهو الازم فالطلب مطلق والطو فيه مثل قولك ان يذهب منك مجيبا عفا فالطالب بالان المطو
مفروض عند ان لا يظفر والمخاطب مطلوب منه ان مجيبه عفا كما هو ظاهر العرف فيلزم من عفا الفرق بين اكرم ان جاءتك واكرم ومجيب
ابا لك فلذلك لا يتخلف والعرف في صور وكلاهما اريد به الاكرم المفضل لا تفيد الا لذه ولو فهم منه الثاني كان بمنزلة الخرج عن رادنه ذلك الوقت
وضرورة العرف فاض بالنشا قبل المضموع فان المثال يعلق التكليف المكلف به وهو الخي فلان ان ردت من التكليف الطلب من نوع
جه اذا لا يفي في العرف انه ليس بطلب اكرم ومجيب بل بان انه طالب وان ردت في الوجوه فهو مسلم ولا راع فيه لانه صفة له طو فيه
بغيره كما فرضه من ان المثال يحصل طلب طالب مطلوب منه حال المطو فيه فانه كما ان الاجازة المفترضة يحصل التسلط والتسلط
بالفعل المتعقبة ظرفي جوهها فيلزم من سقوط التكليف عند عفا وجو الشرط مع ان الوجوه فاض انه علمه بكونك شقو فلان ان الطالب
فهو ساط وان ردت الوجوه فهو غير ثابت كما فرضنا انفا قبل ان ردت نشا الطالب الفعلي فتم جدا وان ردت لا يشترط او المتعلق فلا يجد
والا فحيث في نشا التكليف لا يشترط فيض في الفعل فينبغي الاطلاق في الثاني فينبغي التفسير والتفسير الفعلي بعد ان نشا في الاستحالة
تخلف العلول عن لعله لكن التكليف الفعلي يعلق على العلق لانه ليس بالنشا وعلمه بل علمه فاضه فيجب جدا لشرط صاسيا اما وحصل
بالفعل نظير للملاءمة بالشر فان العقد هنا النشا الملكية معلقة لانه علمه فانه لها دون الفعلية فاذ تخلف العقبى صا الملكية فعليه وجو
علمه فانه بالنشا السابق والشرط الاخرى كانه الطالب حيا فخرج من الجملة فها نشا ان سفتان معلول وانما على النوعين وليس
تخلف للنشا الفعلي عن نشا العلق تخلف العلول عن علمه فانه فلنا اول انه لا يرضع الطالب الفعلي مع ان ظاهر العرف حصولا فرضه
وانما الثاني هو الوجوه لنسبه لظرف موصوفه وانما ان الطالب يعلق على العلم مقدم وطعا فلا منفع لا نشا اذا عدم العقد منفع والجملة
من غير وجو لا بفعل فانه بصيغة اهل به الطالب كاهو ظاهر وهو كان ثانيا قبل قولنا اضرب وليس ادهم من نشا الطالب جدا اهل به جزيا
مقدم وجود الطلب ليس لا عدل نشا او تخلف الفرض والا هذا المعلق وهو كذا اذ هو ليس بالنشا كما فرضه والنظر بمسئلة العرف
فانما ان النشا هنا الفعل العرف وهو من خارج العقد بما فيه امضا التبريد العقبى فليس هنا منشاه معلق بل المعلق اذ الملك الشرعي هو
عقبى في الملك العرف ايهما يقسم في خبر معلق والفرق بينهما كما اطلب النجاسة والعقبى في اذ قبل بعثك بشرط ان يقضيه الكافي فينا لفظ
وملكية معلقة ونشاهه الفعلية فالنشا الاول مقارنت الوجوه والازم تخلف العلول عن العلم والاخر ان عند حصول اعطاء الكتاب
يجب ان لا نشا السابق كونه فعلية عند حصول الشرط فيلزم فعلية الملك لان نشا السابق علمه فانه والازم التخلف بل هو مضموع
لشرط قبل ان لا يكون عطف وكفى في انشاء وتوقعه الصبر والسلم اذ لا يمكن جعل المنفع ممكنا فلنا لا يقبل الملك العرف بعد انشاء العقبى
لان لا نشا اول هذا كما فرضنا هو وجوب الملكية فلام وجودها طعا والاولى ان نشا الملكية بل هو شئ اخر وهو خلاف الفرض نفس الانشاء
للملكة عفا بل الثانية اذ هو لا نشا كما فرضنا الكلام في حصول المنشا الفعلي المتأخر بالنشا المنفع وحصول الفعلية بغير الفرض في الشر
فان فرضنا لم يجعل لشر لا نشا من اخرج عنه حتى يلزم جعل المنفع ممكنا واما الاخر هو الفعل العرف حاصل من جه ان نشا لكون الشئ امضا
من فان العقبى والازم ولا يدخل في المقام ومع ذلك كله نقول ان قبل العلول لو كان ما هو كذا الطالب كذا فاطلب من اطلب ان جاءك
على سبيل الوجوه وللول الهبة انا هو لطلب الحاصل باللفظ فليكن فعلية العقبى في الوجوه لا يعلو لئلا يظفر في وجوه بل
يلزم انشاء العقبى في معنى صيغ العفو ولو سلم ان الملك هنا بمنزلة الطالب في الاخر ليس كذلك بل هو المملك والمملك بمنزلة الاكرم فلنا

فانما التملك ان حصل الملك بعد سنة مثلاً وعند عجي بن عبد الله الشافعي ان نشأ التملك بجاهد بال فعل والملك التملك
عبارة عن شئ من مفعول التملك فلو تخلف عن تحلف العلول عن علته اذ لا يفضل السلب بال فعل من حصول السلب
الاتصال منع الانفكاك عن الفعل بمجرد ان فعل التملك مع عدل لا يثبت له ملك وكذا الحال في جميع المضار كما في قوله في الفقه الاول
فيما يثبت ان يكون المملوك اية بال فعل مع ان موضوعه المنفعة المنفصلة عنه وكيف يوجد العرضية والموضوع فلما اولا لا يثبت
ذلك وانما هو بغير الوجوب المحقق ظرف وجوباً في السلب الا ان يحصل السلب كل على بقى من مضار مسلط عليه ظرف وجوب
ثانياً بغير هذا قبل التملك فيكون المورث ملكاً ومسلطاً عليه ظرف وجوباً وثانياً بغير على المنفعة وكذا البايع للمسا مسلط عليها ومسلط
عليها في ظرف وجوباً فقام ظرف ان امتناع التعليق في العقود على الشرط المتأخر عطف بعد يثبت كونها انشاء ان التملك في مفعول
المنشاء كالضرب ثم السنة الاثنية او منفعة فلا بأس بغيرها في الواقع عطفاً وشعراً وعادة والحاصل ان انشاء التملك في مفعول
الظاهر فكما يمنع نقل الثابت في مكان المكان اليوم عند فكك يمنع نقل ملك من مال الى اخر البوعدا وان مالاً فله من وجوب عن
البحث في التعليق بالشرط المتأخر مع عدم العلم بوجوب كقولك بغيرك الحظ ان كان شرطاً او كقولك في بيعها ان كان شرطاً فله هذا
ايضاً يمنع عطف فلا يثبت بوجوباً ما جازية ذلك في البيع وهو محال وليس بالعلوق على الشرط المتأخر فلا يثبت بوجوباً ما جازية
دليله في منشا البحث في بطلان البطلان في ماله البيع والصفة مثال الوكالة دليل على عن العلة في الاجتماع على بطلان الاول صحة
الثاني فنقول ان التعليق على الشرط المتأخر غير مشروع في هذه الاشارة ان منعه في بعض المواضع بالضرورة كالبيع
اذ عاين ما يمكن ان يوان انشاء فاعلم ان معاً الايجاد يمنع تخلف الوجوه فاذا قال بغيرك بغيره حصول الملك والملك في مفعول
يكون جزءاً مع الجمال في الصفة في جملة جوده فانه في حصول الملك ويحل العلة فلا يحصل مع انشاء خاص جزواً والمشتاق في جملة قطعاً وان
هو تخلف العلول عن العلة فالت لا يجزى بالتقصير لو كاله فان انشاء الوكالة علة تامة لحصولها وفي جملة كون العقد الموكلة بغيره مثلاً في
في البلد حيث شرط ذلك في حصول المشتاق وهو الوكالة لكونه على احد العقدين وان هذا التخليف مع الاجتماع على صحة العقد او
لا يخص في كل من يثبت ان انشاء فان بعضها ليس علة تامة مطلوبة على احد العقدين كما في قولك نعم الرجل زيدان كرهت ان نشأ المدة
على ذلك العقد في الوكالة في هذا الفصل فالت هذا الحكم ضرراً في البيع الاستسليم المشتري على البيع كان الوكالة كان كانت مطلقاً غائبة
الفرق بالاصلية والبنائية وهو لا يصلح فارفاً فاذا جاز السلب على الشرط بعنوان الوكالة على احد العقدين فلم لا يجزى السلب بعن
لما كرهت على احد العقدين في هذا الكلام نعم الوجوب ليس الوكالة في ملكك كالتملك في ملكك وان عرفت بان حصل
الوكالة جزواً ولكنه على احد الثمنين فلما ان نقول للملكية خاصة لكونه على احد العقدين في مثل التذرع والعمد والمهين مثلاً اذ اعلى
معنا يرجع لا انجاء ما كرهت نعم فان غنى التذرع الوعد بشرط وهو انجاء فلما قد تقرر ان انشاء ما يحصل من غنا ولا يثبت الا التزام في التذرع
بقوله الله على كل مال بالعلم بالشرط كونه الوعد بان ان العلة لا يثبت الا التزام ولما السبيل التام هو الصيغة لكنه على كرهت ثانياً بالحل
وهو يثبتان مضادة هي في البحث السابق وهو التعليق بالمتأخر شيان احدهما في الشرط بين الوقوع والعلم فيرد الملك اياً لو وجوب
والعدم وثانيهما انه على تقدير وجوب الشرط يكون الملك من جهات حصول الشرط لا من جهات العقد فان موضوع البيع في هذا كانه انجاء للملكية
بعد منه بالانشاء الحال وليس منشا الامتناع الوجبة الاولى وانما هو الثاني في ثبوتها انه لو ثبت بان الشرط يسبق لكونه صحيحاً ايضاً لما خسر
العلول عن العلة وهو العقد للموضوع لايجاد الملك ثانياً ولو لم يكن كذلك لما حكمنا بالامتناع بمجرد الرد اذ العقد لا يمنع منه كافي الشرط
المتأخر المحل ولو تضمن الشرط في محل الوصف فيضد بقوله بغيرك هذه الحظ ان كانت جملة نقل هذه الحظ الحمراء
وهو المعلوم ان العقد التام لله في وعلة تامة لنقل مفعوله فاذا قال بغيرك الغرض لا ينقل الحظ بجاهد ولا يلزم تخلف مفعول على
اصل فاذا كان المضمون من العبارة ذلك فان كان الواقع خرافة ورد العلة على مفعوله ومض من تخلف ان لم يكن كذلك كما يمكن

هنا على بل يكون مثل بعثك مكان انكحها او بعثك الفرس مكان بعثك البئر فكما ان تخالف ذلك عن هذا لا يمنع ان ليس معلوله فلهذا العلة
علة بالنسبة اليه فكذلك يقع الخطأ ان كانت العلة لا تنقل الخطأ فاذ انقل الموضوع انقل العلة ولا يلزم التخلف اذا وجد
وجدا بالعلة فاشبه انك لا تعلم بان العلة والمعلول مختلفان الواقع وهو ممكن وبطلانها في الواقع وهو ممكن وجعلك بالواقع وهو ممكن
ان يربط واقع فالمنع العقل هنا اي شي من ان النقل معنى نفسا في ذا العلم انه يقع ام لا يقع فكيف جعله النفس لا يربط النفس
بشيء من النقل المقصود هو الخطأ للوجود في اذا علم خلافه سقط العلة فان النقل ليس الا التسليم وهو مسأله على هذا الخطأ في
كان التوكيد لسايط على المال جزا لو كان كذا وليس في قوله خلافه الا الكشف عن العلة بالنسبة اليه هو التوجيه لا تخالف المعلول عن علة
بشيء فام لا نقول في البحث السابق ذلك فان بعثك ان جازيد علة للنقل والوجود في الجلي ان العلة لا نفس المقصود والمفروض كما اعترض به وقوع
صنع العقول على المقصود بعد ان لم ينس تخلف المعلول بل العلة فلهذا في بين المفاين لانه قد تابع عليه الصيغة لا نشأه
وهو النقل في الجلي ليس من معناه فقد يربط وقد لا يربط فثبت ان معنى نفس النقل هو معلول للصيغة لا نشأه على انما لا نشأه
فخالفه عند تخلفه للمعلول بخلافه لنقول فانه يحمل الوجود والصيغة وضعك حدث النقل الفعل لما قصد نقله للصيغة المصطلجا
وجبت ان نقل المقصود يقع لا نشأه بقول النشأ ولا تخلف كانه لو وجد اخر من جليته بل نقل بجلا في البحث السابق فانه لو نقل بامر من القول
بقوله ان نشأ والعلة وناخر المعلول وهو النقل لان هذا الا عان الحال نظير ما نحن فيه فربما يصير بسببه لا يدرى نه النشأ او شجرة
ضربت راسه بسبب الفاعل فقد يثبت عليه النقل على تقدير كونه انسانا مع انه لو انكشف انه شجر لم يلزم التخلف بعد تحقق فرض العلة
فانه ثل لو كان انسانا جازما وجب الحمل بالواقع لا يوجب عدم امكان صدق العلة الناشئة من الفاعل المختار وهذا غير المقصود يكون النقل
النفسا لا كالفعل الناجية لا يجوز لاخره عنه ويرى بالقياس والعلية عن الفاعل المختار مع الشك في انه موزع هذا لا نقل الى كونه
جائزا بالانتماء الى احد الطرفين ان هذا اذا كان من غير انما يهون ان الانشاء جزم بالنقل من غير انما يهون ان الانشاء جزم بالنقل
والاخر غير قابل لمنع الانشاء والجزم بانه لا يربط فوغة الوكاله والذ من غير انما يهون ان الانشاء جزم بالنقل من غير انما يهون ان الانشاء جزم بالنقل
والذي نقول قد بينا انه لا يلزم من القول بالامتناع في البحث السابق القول به هناك ان لنا طم بكن من ذلك الحيلولة جليته ناخر المعلول وهو
هنا منسك ان على احد الطرفين اثر مؤثر فاذ ان عكس الاخر لا اثر له مؤثر في غير مؤثر فاذ ان ان الانشاء علة فاصلا فلهذا لا ينسك
ان شاء فما الرضا به الخصم من ان يربط من القول به هناك القول هنا فاصلا في الكلام فيما ذكره وحيث لا امتناع وهو عند حصول الجزم
مع احتمال فقد المقصود قد سبق منه بعض الكلام فنقول بفرض السمت في صنع البيع الا حياطي والنكاح الا حياطي وهكذا مع انه نقل
احدا منها علة جزم الصيغة او لا ثم شك في صحة فلا يربط الشك لا يفسد في قول بل يوجب كونه في الواقع صحيحا محلو كالتشريع وكذا
في النكاح مع ان النقل في وجه صحيح بعد الفرغ للقاء علة السابقة محليا فاذا اربط الصيغة ثانيا احتياطا فمعنا انه جازم للنقل
لو لم ينقل البعد السابق لا سيما انه يحصل لخاصة ما ان نقول بانه لا جزم على النقل والانشاء مع انك كابر في التوجيه اجم عليه انه قد
احتياطا لانه باطلح وان قلت بانه اخبار كانه النذ فلهذا يقع فاذا كان اخبار كان لكل ذلك فافتر بين الصيغة الاولى والثانية
وان قلت انه غير معقول خالفه من روافد العقل ومن روافد العقل جزمه الا امتناع العقل بل جزمه الشريعة وامان
نقول بانه جزمه وقد جزمه في المدعي وكذا في الطلاق مع الشك في بقا الزوج مع انه لا كلام في صحة نقل عن بقله فان قلت هذا
بالاستصحاب قلت لو حصل النقل بالواقع يصحح فان ذلك لا يضر لان الجحيم بطريق العبد لا يربط الوصف هو لظن قلت الجزم على
الانشأ ام نفسا واقع لا يباطل بحقيقة الشريعة والاستصحاب وان نادى النقل لا يرفع الاحتمال والنفس في حمل للوجود والعلة كان
الجزم في مفعول الشريعة لا يجعله نمك فظهر ان شرط المقارن لا مانع من التعليق به اذا افكر التعليق في المقام ولا منافاه فيه
وانما البحث ان نشأ قولك بعثك الخطأ ان كانت حمل من جليته بل يوجبك واقع شرعي ام لا فنقول انما ظاهر التعليق فيه منع

هذا هو المطلوب في الامور العقلية

عنك وان جازية الوكالة ويجوز ان يقول المعلقون ان الشرح للمفارقة عن غير خلاف لان الشك انما هو ان كان يمنع لوجه آخر شيئا امنا
يحقوق كذا امور واحدها ان المعلقين يوقفون على شي من ذلك الامور الخارجية والنفس لا يمنع ولو منعها لا يعاقب بشي وانما المعلقون
لا نفس له من غير ذلك في باب الاحتياج للمنافع والاشياء الاختيارية والاضطرارية وبالجملة كل ما هيته موقوف على منع يوقفها بنفسها على
شي من جوهها واذ كان وجوها فاقبل المعلقون اصلها انما هو حصول وجوها حاصل بعاقب وتوقف الشئ على شي آخر غير ما يمنع
وتابها ان الفعل الصادر عن لقا على ما لم يصدق عنه فبالمعلقين النجس وهذا الاحتياج بعاقبه والاحكام الوضعية والاشياء كذا
للمؤمن ان يقول العبد اطلب منك بغير هذا الشئ بغير ان يقول اطلب منك بغيره اليه الفاعل في وضعه فاصد عن لقا على غير ما بالمعلقين فطوال
يكون اليه في البيع كونه في الموطون في ذلك اليوم فان لما هيته بنفسها لا يعاقب وقاله ان ساء الافعال كالقيام والضرر والملك
للمعينة بالمصدا لا يطلو ان يعلم وجوهه في الموضوع لها في الخارج فيقول المعلقون في موضع الموانع فلو ان زيد يبيع ثمنه لزيد لغيره
فان لا يوقفه من انظاره فانها اسم للفعال لا للملكات ولا لشعدها ذات سمو كانه صرحا بل بانه كالضرر فيلزم وجود المصلحة سميها او شعدها
في ريبا كما لو وجد المصلحة ولم يرفع المنافع فان ارح اهله للوجوه اشده الى ولا يجيب لو ان رفع المنافع حصل كما انه لو كان يبيع شخص فان
بانه ولم يلقه الى البطلان في اخره وكذا لو الفاه ولم يرفع عليه وكذا لو وضع عليه ولكنه مبول بالعتبة في منع من ان يبيع له ان يوقفه
اخره وان لا يرفع من موه اطلاق هذه الاقوال على اركانها او على مقتضاها انما بالكره فاسد جلال واشبهه طم ورايها انه قد يوجد لفظ وضع
لغيره الاستعداد والفايئة كره من الملقين والفايئة مخصوصه كاسم الملكات الخاصة من الضاغات بخوها ومثله كون العبد يبيع الى
مستعد اللغو بعد الوفاة ووجوه هذه الملكات انما هو مجموع جوهها الخاص هو كاهله واليجادها انما هو ايجال اصله ولا يلقا في افعالها
ايضا الا على معناها بعد وجوها وان كان ملكة فان لفتها لا يطلو الى اعلى القوة الواسعة الخاصة الى الواسطة بين خطوه وعدمها كوجوه
المصلحة مع المنافع ولفظ الاصلية مطبق على الاصلية الخاصة لا على هليته الاصلية وخامسها ان ييجاد الافعال ان كان مستعدا بان يبيع
فان ييجاد الضرر عتبا مع الايجاد وهو مفهومها فان الفعل ييجاد بشي فهو الروح والبيع ييجاد بشي هو جني الى وراج ومجموع اليها
والوجود هو الفعل والبيع وان كان له فيكون في موهها فان الفعل ليس له الهية المحصورة وليس انما ييجادها حركة فوجوه
في الخارج تحقيق القيام ومن عليه في ظاهره وسادسها ان الاشياء اذ كانت ايجادا فلو يعاقب بالافعال لا يوقف لفتها انما
في كره في ريبا عليها هذه الهية على الحركة لا يبيع الاشياء فاما لان الاشياء المعاني يبيع من المعاني التي يوقف مفهومها الا بجلوتها
للمفوض من الاخر او لو يعاقب بالافعال المعاني فاشياءها مفوض اليها في الخارج فالشئ البيع يجمعها والاشياء المملوك يجمعها والوجوه
وكان يعلقه بالشيء الى الامور الشانية منها احد الشاينة بحيث يحصل به الاصلية ويعاقبه بالافعال احد الافعال ذلك كما في المثل
والمعنى اذ عرفت هذا فتقول بغير على هذا ملحة الصنيع للموصو لا لاشياء طابيه وغيرها اذ يبيعها علم ان الصنيع موصو لا لاشياء فيبيع
خلف عدوله عنه ولا يقبل نفسه لعلها في ايدان بل احط ان لا يبيع في عاينها الا في الشاينة او الفعلية فيحكم على كل حقيقة فافترق
المفوضا وكذا ليدان بل خطه معلقا لفتها انما احتيا ومنافع وافعال حتى انها يقبل المعلقون لا يصفون ان يصفه الصنيع وكذا
الصنيع وكذا الهية وكذا الاجازة ويحضر من القوة النافذة لغيره من منفعة هو لاشياء الفعل فيمنع ان يملك الفعل عنه بحيث كما في ربه فلو
قال يبيعك او ضا حيا او وهما كانا في حذر او جرتك هذا العبد منه ان كان من منفعة خياطه وهو يعلم بالخير فانما يبيع
هذا المعلق على نفس نقل الله هو المشا من موه وكر الاشياء لان الفعل جازي يملك بغير عرفان ان اشياءه يوجد كذا في الضرر للفعل
حصول حصول الجوه واداء الحصة فتقول فلو ان لما هيته بنفسها لا يعاقب ووجوها ايضا بعد حصوله والمفوض من الحصة
موجوها في اخره فان في الواقع على التقديرين يستحيل في هذا الحصة الموجو بوصفها ويعاقبها في الاجماع على طائفتها من جهة
ذلك فان قلت فلو لم يستحيل المعلقون العاين فلو لما يبيع من الما وان كان بارا اذ هو يبيع للما لا لافعال هذا الشاينة

الله تعالى وهو موجود بجميع بعثته واما هو كذا وانما ان الخاطب له هو المطلوب المبدأ وهو له وجود وهو قابل للعقل
 فما حصل من طلبة العقل انما ان الخاطب العاقل في هذه الما ومن عليه كل الطوائف والوجوه المشترطة بالشرط المفار من والآخر وليس بشي يعقل
 في النشأ ولا في النشأ الموجود وانما هو فعل الخاطب التام يحصل حين الطلب كذا الكلام في اننا لا ننقض ان كان خباطا مثل البيع اذ ليس هنا
 الا شيان المنشأ وهو فعل المنفعة الغير القابل للعقل والمنفعة كذا وليس شي نالت قابل له فيمنع هذا العقل فان قلت فانقوض البيع الا
 الاحتياطي لنكاح والطلاق في ذلك من شي كذا قلت لا يربك مع البيع والطلاق فيحصل بذلك عرفا وهو النفاذ الخلق لانه كنهية بنفسه
 ومنه عرفت ولعل ان النفاذ العقد السابق غير منتهى حقيقة اذ هو يحقق مع عقد العقل ايضا فاذا باع شخصا معكافا فقال من شي
 ابيعا باه فقال بعت قال لا عرفت فلم يعلم بعد ذلك من هذا الفعل العشر النشأ ولما باع في بيع الفرس لم يعلم ان الفرس غير موجود
 فانه انما لا يربك على ذلك العقد لانه لم يحصل المعنى العشر في المعنى ففعل عن الشكوك فاما لو قصد بقوله طالق في البيع
 او قال طالق ان كان موجودا فلا يمكن كونه للطلاق في ذلك النشأ المطلق لانه امر متقضا بوجوده في طالق لا يمكن ان يعقل شي غير
 هذا لانه لا يشترط الواقع ولا يفرض الخا ان يكون كذا وعكس ما ذكره من اجل انه لم يحصل في ذلك النشأ المطلق لانه امر متقضا بوجوده في طالق لا يمكن ان يعقل شي غير
 لان من امر متقضا بانه اشياء السليط والفسط وما خاصا غير قابل للعقل والمنفعة كذا هو متعلق بالسلط وهو يعلم يحصل فيمكن
 ويعلمه ويكون له كذا وكذا اي ساطك على الفرض الخطة ان كان حرا من قبله للنصر كالكرم في اكرم زيد ان جازك ولا قال
 الشبهة في المنفعة ولو جعله هذا النص صرح مع اشتراط النشأ في الوكالات فان قلت فانقوض النذر والظواهر والابدال والمكاتب وال
 فانما يقع بالشرط والعقل في بياض الاثر ويقوم الاحتمال مع ان القول الصحيح في بعضها الجماعي وفي بعضها قول بها معروفا كما نص عليه
 في البعثان قلت قد سبق من ان النشأ يمنع تحلف المنشأ عنه كذا المنشأ اقسام فنقول النذر انما انما بالان
 او اعطى شي فالنشأ وهو كذا انما فطعي الحضور بالانشأ غير معاني وانما المعلق هو الثالث هو المنفعة وكذا البعثان فان
 ثانيا وهو متعلق بالنشأ غير موجود قابل للعقل وكذا النشأ ليس بهاء النشأ العفو حتى يفي انه يفتخر في ما بعد الوفاء بالوفاء
 الا هل يهون وهو كون العبد مستحقا للعفو بعد ما اذ هو معنى الانشاء فيمنعه النذر وهو حاصل من حين العقد ولا يعقل الاثر ان العفو
 بنفسه يعقل انما عا فانه قلت لا ملك كالوقوف في بعض الوجوه وهو كالعفو النافذ وليس فيها شي نالت قابل للعقل ولا نفس من شي حتى
 في غير ما هو كذا في الافعال غير فعله لا بد من حقيقة النشأ كذا منشأ انما كذا الابدال الخلق والعقل في متعلقه من فعله ان العفو
 موجود قابل للعقل في متعلقه من فعله كذا كذا انما لا يهون وهو حاصل من حين العقد ولا يعقل الاثر ان العفو
 اللغات على المنفعة وهو معتمد على الصد والكذب اصل الطلب فليخص من لك ثوبا مغن ما هو قابل للعقل وما هو غير قابل ومغنا
 بايقان بعاد عليه ما لا ينبغي واشتد عند الجواز في مقام كان انما هو لعل انما كان ليس هو دليلا بعد وفي المقام مباحث متعلقة
 بالكلمات السابقة عرضنا عنها مخافة الا طناب الغرض من ذلك كله انما ما يفيد من طرف الكلام في الباب المنبئ لا يخفى عليه شي بعد
 المنبئ **عنوان** من جملة المظان للعفو فاعده في السبل لكافة المسام وهذه الفاعلة كثيرة الفروع ولا يخفى انما بعض
 بالانما فروع اخرى يربك عليها واليحي هنا يقع في امواكها انما انما في هذه الفاعلة من الفروع المذكورة في الاصول الفقهية
 يكون المباحث على غيرها انما عرفت انما كذا فخر في جمع العول في على مسلم والحكم عليه فلا غير باذنه في احكام الاموال لانه لا يهون
 له ولا فلو لم يهون في الميراث وعنده في حق له في ذمة المسلم من جانب الله من كونه او خسران كفاؤه او خسران له من الحق في الميراث
 من نفس المكلف من سئل انما وصيته او وقف او خسران له وهذا شرط الاسلام في المستحق انما عرفت انما خسران له من الحق في الميراث
 والعمد والميراث انما كذا الكافر وجبه كذا كل من يشترط ان يهون كذا كذا في وجوه وفي الما بالان من مسئلة اخرى وعكس لزم طاعة
 الكافر فاما ان كان مسلما او مجبلا علم فخره في الكافر ان جمع شيئا الشرط وعدم جواز الوفاء للعفو بالمسلمين عا جاز

هذا لانه لا يشترط الواقع ولا يفرض الخا ان يكون كذا وعكس ما ذكره من اجل انه لم يحصل في ذلك النشأ المطلق لانه امر متقضا بوجوده في طالق لا يمكن ان يعقل شي غير

المنبئ

[illegible]

المؤمن بالنصر بالله ذكرناه بدل على عدم جواز الإيمان بالكافرين بغير موجب لقوله في السلب الكافر عليه يجوز ولا يخرج فاعمالا سائر
ذلك فهو صحيح كونه هاهنا محض وسابغا قوله ثم لن يجعل الله لك فرقا على المسلمين سبيلا وجه الدلالة ان الله ثم نفى جعل السبيل له المؤمنين
عليه على سبيل العتويين ان لم يجعل له سبيلا عليه فكل ما يكون سبيلا للسلب الكافر على المسلم من الموانع فهو غير مجعوله وكل
ما هو غير مجعوله فهو باطل اذ ليس الصحيح الا ما مضى ونحوه وحديث السبيل عام بعم انواع السلب المذكورة في المواركا لا يخرج هذا
اشكالنا **احد** ان لا يبعد ما قبلها وما بعدها يعلم منها ان ليس مقام تباهجكم الشرعي على وجهها الحكم اذ هو لا مشايخ بنا
نفس الان ان الجوان العتوي لا يصح عظمه بهذه الموانع والفرق في السبيل من السبيل كقولنا من هذه الاحكام الشرعية فان على الحكم التوقيف
للسبيل غير مجعوله من الشرع وثابتها انه قد وردت تفسيره ان الموانع في سبيل الجحيم فيكون المنع ان الله لا يجعل الكافر على المؤمنين سبيلا
يجوز لغيره ان يظن ان الجحيم في سبيل الكافر بعد ذلك وهذا لا يدخله الموانع والجواب اولان السبيل المنع عام شامل للجحيم وغيره ونحو
لم يترك السبيل فنقول بل قوله في العتويين ان ذلك هو الموانع وهو لا يخصص انما يخصص الكافر الجحيم الواحد الكلام مضافا الى
ان هذا يخصص من وجب تخرج الاخر وهو مستبعد من جعله في الجحيم ان لا يترك من السبيل الجحيم خلافا لظاهر كلامه مع ان الجحيم لم يترك
الجحيم بنان احدا فردا الجحيم كالمؤمنين انما نقول ان الكافر لو كان مالا للمسلم ونحو ذلك من طرف
السبيل الذي تنفيها بالاعتناء كان ذلك من اعظم الحجج الكافر على المسلم فان جعل للملك والولاة من عظمها فاجزى الدال على ذلك في
ذلك ايضا فلا ناهلنا انما ان الكافر من المؤمنين ان لا يترك جميعا لبيان انهم مقيدين العتويين فيكون الا على ان نعلم جعل سبيل الكافر
من افراده المسلم فيبعد سبيل العتويين السبيل لبيان في جعل السبيل لكل من الكافر على غيره المسلم او لبعض افراد الكافر على كل من
او لبعض منه على بعض منه ولا يثبت المدعى الجوان ان ظاهره ان لا يترك منه المبالغة والتعطف على الوصف لاداء الجحيم المفسدة
ومعاني الجمع المحل باللام فيكون المنع ليجعل الله سبيلا للكافر في موانع من هذا الظاهر من انهم مع انهم من انهم على السبيل بعض على كل
لكل على بعض على بعض فيثبت العتويين نادل على الاشارة في التكليف الاحكام اذ لا يترك للمسلمين العتويين وان تركوا فيثبت
الكافر والمؤمن جعل عنوانا هذا الحكم والحكم الثابت على بعض افراد العتويين كالمسلمين والحاضر لبعض موانع ذلك من عتويين الاحكام ببعضها
افراده مالم يدل على الخصص لبيان شرعي فيمنع في انه في اول الكتاب من عتويين الاشارة او بعبارة الباقين يعلم القول بالفضل والاعتناء
رسلنا الكافر على المسلمين في مثل منعه من ذلك من الطرفين والسبيل فلا يترك منه سبيل الجحيم والذكر في هذا الكلام المنع
على الواجب والجواب ثانيا ان لا يترك هو السبيل المحض من الله وهذه كلها سبيل السلب والموانع لغير الجحيم ليجعل الله ثم لن
على المسلم غير موانع الطرف الباطلة لا دخل لها في المقام وخاصتها ان المؤمنين احسن من المسلمين في الايمان ان سلام المستقر في الشرع
والاعتناء بالولاة ايضا كما يدل على ذلك قوله نعم لم يؤمنوا ان يؤمنوا اسلموا ولا يدينونهم انهم ان قالوا بكم فلا يدل على سبيل
على مطلق السلم والجوان ان الايمان ليس التقيا الا طاعة وهو خاص مع الاسلام وكلها معجزة واحدة في نفيها ان ما هو في
والعمل على العتويين والتعطف ونحو المصطلح فيثبت خطابا في القرآن في نصرة الله مع ان فيها من محمود بل الاسلام منها على
العتويين مضافا على القول بالعرف وهذا اشكالنا في اجازة ذكرها بعد ما نعلمها ان هذا لا يترك في هذا الحكم بين افراده
الاعتناء وانواع الكفر في بيان من انحل السك وغيره فان كل محكوم يكفر في حكم فيه ذلك العتويين في ضعف الشبهة في عتويين
العتويين انحل السك ولما طرأ على الاجابة في فتاوىهم ومعاذنا عنهم وثابتها ان حكم المخالفين ليس حكم الكفار العتويين الكلي
وان كان كذلك للمؤمنين لما فيهم كلام كثر من جهة النص على اصلاهم واطلاق اسم المسلم خارج عن عموم الكافة ظاهر اللفظ
والباطن ما يدخله من مواد من الروايات على كثرهم على كونهم حكم الكافة في الاخرة دون الدنيا لما في اجراء حكم الكافر عليه في العقبة
وزعم العتويين الجحيم وبالحجة المستندة على اخر واشترط الايمان بالمفادات كذا في بعض ما عتويين في السبيل له من ابراهيم من

بما لا يتبعه عقل او شرع كبيع الخش والذبل والمراغة على ارض ما لها بالمره ولو لم يثبت في القادة او على ارض لا يمكن من رعيه وزرع
عنان يبيع فيه شيئا من الجن لا يؤول او جعل عوضا للجن فاما ان نفع فيه او جعل العوض له ان نفع فيه كرفع صخر او ذهاب الارض فاما ان
ذلك وكما المضاربة ليشترط ان يشترط ان يبيع نياض فظاهر ذلك ونحوه الرهن الذي يشترط ان يبيع نفسه كجاء في فكاك الرهن وفتح العقد
وان لم يؤول الى اقله على ارضه كخذه حظه وحفظها ونحو ذلك وبالجملة فانه في سائر ضبط موارد العقود المعينة على العمل
انما هو ما عليه طريقه اقل الناس عادة اكثر العقل وما خرج عن ذلك مما لا يتصل به عندهم ويندرج تحت افعال السعير ما يجب التماس
هذه بعد ما ملئ سفيره من العقل من العقود انفق في اي لا يكون يندرج في هذا المقام فروع كثيرة حكم فيها الاجماع الفسار وليس شيء منها
قاسدا الا لا يجر كونه معا لغيره من البيرة الا مثلا فليكن على استحقاق الفروع المستوفى كمال الاجماع ونفقة الاستلزام اما عقوده
الثالث ان لو جاز بطلان هذه المعاملة العامة انما يتبين ان الفاعل لا يملك الفسار انما هو جازا المعاملة في زمن الشئ على هذا الدوال فيكون
في ذلك الصلح والبطالان فيكون نصير من ذلك كما يتبين ان يكون انما هو معناه اقل الناس هو لا يكون سفيره لو فرض
ان في ذلك ان كان يصحدها بمقام معا لغيره ففوق العقل كما هو المتعارف بين الجمال والذات في زماننا انهم فلا يسلم اطلاع المعصوم عليها
في ذلك الوقت ليس في العقل فاذة فليكن في العقل كالمعصوم في العقل من غير وعنه ولا يكون امثال هذه الاموال في زماننا في حق
المعصوم لو فرض ان اطلع عليه ففمنع الممكن في ذلك الوقت عن الوقوع ولو سلم ذلك كله ففمنع عند الوقوع واطباء الاجماع على البطلان مع انجبه
برائش هذا المقام كاشف عن عدم الوقوع والمنع عن ذلك كله مضافا لان محموله في ذلك لا يكون بالباطل ان كان يكون بخلافه عن
مراض شاملا لذلك لان الباطل في العقل ليس اما ان يقع فيه ولا اطلاقا من العقل لا يجر منه الباطل شرعا لزوم الدوام لان ثبات البطلان
شرعا انما يتحقق بهذه الازمنة غير المستقلة فكيف يعقل اذ ان الباطل شرعا مع ان البطلان ليس حقه شرعا فخر ما يجب عليه اللقب وكشف
عن ذلك بمسك الاجماع ابطال كمال المعاملة الفاسدة ولو ان هذا الباطل شرعا فلا وفيه التمسك به مع ان اشتراط التجاوز عن ارضه
على ما عدا ذلك متكوم ببطلانه وادخل تحت كمال الباطل في ما نحن فيه ليس بان تجاوزه عن ارضه فان قلنا ان التجاوز في صورة المعاملة
فيكون اخلا تحت تجاوزه عن ارضه هذا على حقه لا فاشتهه فلك ما ولا ان التجاوز في زماننا ما هو وصلا لاجل حصول المال ولا ان المعاملة
اذا كانت سفيره فاما ان يكون طريقه او احد فاما ان يملكه كالحشر او محوفا او ما بعد ذلك لكنه لا يملكه فيها هو محض فبيع للمالك
على العقلية من هو خارج عن اسم التجاوز ولو سلم قبول لفظ التجاوز على مطلق المعاملة انما يجوز ان يحبس الوضع العقوي بقول المقلد
التجاوز فاما البيرة ما يجب يندرج فيه مطلق الا في رايه مطلقا فيخرج الا في رايه الساتر بعد المعاملة ولا ان البيرة السعيرة خارجة عن المعاملة الغالبة
فلا يدخل تحت السعيرة فيبيع تحت عموم الاكل الباطل ولا ان الفسار او محو او فوا بالعقود والمؤمنون عند شرطهم بخلافه من العوض
كاحل الله البيع والصلح جاز في غير ذلك من اذلة المصلحة في احوال العقبة التي يمسك بها في اتيان الصحة في شيئا من المقام نظر الا انظر
ايضا في المتعارف الشائع وما عليه طريقه الناس ما لا يقصد العقل غير مندرج تحت ذلك مضافا الى ان نفعه من غير الشئ المتبع
لا يندرج فيها وبنسبها من ذلك الفصل وما يؤول به المقام بل يكون حجة الباب لا تجزئ لغيره من الضرر الى ان البيرة عليه الا من حقه
صلا ومثل هذه المعاملة عن غايبا وهو ما لا يرضى الشبهة وهو ان مؤاذا ان هذه المعاملة غير حصة منها عند الشئ وغيره في نظر
ان قلنا ان المعاملة السعيرة يكون فاعله احد طرفيها وان لم يكن فيها نفع بالنسبة الى الجانب الاخر كما علم ذلك من امثلة في النسبة الى الجانب
بغيره تحت لذة التجاوز والعقود ويتم في الجانب الاخر انهم بعدا مكان التفكيك فلك ان اخرج رعيه عن ذلك فاذم انه لا يجر على المتعارف
وكون احد الجانبين يندفع لا يجعله متعارفا وثابتا بقول ثابته البطلان بالنسبة الى الجانب الغير المنفع وبثبات البطلان في الجانب الاخر
بعد التفكيك مع ان الدخول في لذة التجاوز يجر ذلك محل نظر لان التجاوز ما قصد فيه الانتفاع من الجانبين مما نحن فيه ليس من الباطل على
كل حال انما ان احد هاتين السعيرتين مختلفا بخلافه ممكنة والرضاء والجناس الى عواصر غير ذلك مثلا فشرع الماء على الشئ من

مانع عن تناولها عطلا وعرفا سفرة الفلاة ليس كواعطى الأجره غاشقى ليشظا به الشفاعة الجبر الشد بالحق الى الشمس سفرة
 السجنا الذائبة للركوب السفة ملك والحاصل لخصوصا فخلته المام وان كان بعض انواع المعاملة كما مثلنا لها سفا على كمال
 لكن لا يتحقق ذلك بالمعاملة المعادة نوعا فلو كان صفا من زمان ومكان وبالبسمة الشخص من فدية تارة بانها ان المعاملة السفة
 اذا غلبت غرض صحيح هو من مقاصد العطل ولا بد من كون الغرض المعتمد محجوا على السفة وكذا السفة الثانية بالاجتناب لا يقع السفة
 لا غرض صحيح على ذلك بل يمكن عكس الغرض معاملة لا يحصل فظا لعل الية وما امكن حصوله وباقا منه لا يتبعه ذلك وهو
 ما اعتد به بقوله كالصديق من حال نحو فبصر عيوان من جهة البطل المعاملة لغاى منى الشارع بها وفادتها كذلك كبرى النجاسا
 في كثير من المعاملات السلة من جهة الاصول كالتجارت الاصول من جهة دلالة النية على الفساد وعلى ما نحن فيه اعم من ذلك والغرض الثاني ان
 المعاملة النية عنها فاسدة سواء كان ذلك من دلالة النية على الفساد او من جهة فنية اخرى او قاعا شرعية كما فسرناه في محله الدلالة والمشهور بان
 الاصول بين ان النية لا بد على الفساد المعامل وفيه الخفى جماعة لان النية لا بد عليه وما يرجع من فنيها ثانيا التفصيل بين النية المعاقبة
 باركان المعاملة وبين غيرهما لا اقل على الفساد وان الثاني هنا مذهبنا لا جاز لنا ان كرها وفديته على ذلك التفصيل المحقق الثاني
 خاشية القوا على حيث كرهنا من المعاملات المحزنة او الكاسية ان قال هذا المعامل كرها فاسدة لرجوع النية الى الاحاد العوضين و
 احدا للمعاملة في هذا التعديل لشيء هذا التفصيل لان كان اعيان اعم بالجملة انما من تلعب طرقتة الفقهاء حكمهم بالفساد فبطلت النية
 احدا لكان كفايا فلهذا منعوا اية الفساد بعض المعاملات مسكبان ان النية المعاملة لا بد على الفساد ان النية قد يعلق بالمعاملة نفسها
 وفادتها على مجزئها وقد يعلق بوصفها اللزوم وقد يعلق بوصفها المقارن وقد يعلق لامر خارج والمسئلة ماثلة في كتب الاصول
 عرض لنا ذكرها والعلم بانها الوجه الفساد للمحل المصروف فتقول لفظ النية بنفسه ذو دلالة خارجة لا بد على فساد المعاملة باى وجه
 لغاى لا بالمطابقة ولا بالضم والوجه خارج ولا بالانزام لعدم اللزوم ومدلول النية انما هو التجرى من النية عنه والعقارب على فسادها في التما
 لا دخل في ذلك بل هو اثره على التبع عنه اية كما في صورة النية لا مخرج كالتبع وفادتها فان حرام قبول للعقابا لنية ومع ذلك لا يثبت
 المشهور بل الكل على عدم فساد التبع في ذلك وبالجملة لا ملازمة بين التجرى والفساد دلالة لانها فرع اللزوم نعم فتقول ان النية فسادا فبطلت
 المعاملة فاسدة اذا كان النية متعلقا باحدا لكان وجوبا ولصحة معظم الاجماع عليه بل اعم الى الفقهاء كانه يستدلون ببول القفه
 في ما لى على الفساد كما ذكره المصنف وهو ما حصلنا به ولا نقول بانه دل على الفساد كما ادعى البعض حتى يستلزم النقل مدلول النية الظاهر
 انه على معنا القفه والعكس لكن هذا المشك والاجماع كاشفا على ما عرفت فبطلت عنه على ذلك وجود دليل على كون النية عنه فاسدا فتكون
 النية اياه محققا للوجوه ويحى الفساد بنفسها عند الفرض وقد وجبنا الفقهاء صور يعلق النية ان كان فسادا لم يكن على هذا المعنى
 مغايرة صور يعلق النية لا مخرج فعلمنا بالبيع الثاني في الجماع الك نقله المصنف في غير على ذلك كما هو مذكور في علم الاصول ومجملنا على
 الدلالة شرعا مع اعتدائه بقبول كثير من النجاسات فلهذا قلنا كرها من المعاملات النية عنها لا كونها
 فاسدة بحيث علم فسادها من اجماع او شبه اخر بحيث لم يثبت فسادها اذا كان الغالب من ذلك الجهل الشك منه على الغالب من الفساد وان لم يثبت
 فيه شيء على فسادها من رتبة الوان في نكاح العبد غير ان سبكه لا يوجب كونه فاسدا بل عصى الله بعصيته وهذا التعديل لا بد على ان العقد
 لو كان منه معصية الله كان فاسدا لا بد من معصية السيد به معصية الله فبطلت على هذا النية ان يكون فاسدا لا نقول ان الظاهر من النية
 ان معصية الله انما يبطل بعينه انه لو كان العقد محررا باصل الشريعة لو فغ فاسدا لمخالفة لو كان التجرى لا مخرج فانه غير مبطل وهذا يدل
 على التفصيل الذي اشترطه الميراث في التجرى ان كان فاسدا على اصل المعاملة بخلاف كون سبكه حادرا كان العقد لونه الفساد وان كان مخرج
 فلا ونكاح العبد غير نسيك ليس من جهة نفس العقد ولا من اجزائه وان كانه وانما هو في القفه المولى فان قلت ان هذه الوان
 تدل على كون العقد المنة وشره ايضا باطلا كما لو حلف ان لا يبيع او ان يزوج ونحو ذلك لان العقد فاسد معصية الله فبطلت كلك بل الظاهر ان

عقوبات

ولا يشترط العتبه والماضيه ومخذلك لما يشترط في العقوبة عقوبات
او لبيان الساطع على الفسخ ويعقدون جو الفسخ الكلام في ان من يظن انما الشك في ان احداهما في ذكر السبب الذي ذكرها العقوبة الفسخ
في العقوبة لا يثبت ثابتهما في بيان الضابطه ذلك والوجه كون هذا لا سيما موجبا لغير الفسخ مع ان اصل العقوبة على الزوم فنقول فاذكر
العقوبات من سبب الفسخ المجلس البيع وكون احد العوضين حيوانا لثلاثة ايام وشرط ان يكون احد المتعاقدين له او لا يجبر وامر بشرطه
الوافقه في بيع كان وعجز عن تحصيل العوضين مع ثبوت المنفعة وعلمه على العود وتأخير احد العوضين عن ثبوت ايام ونحوه لعرض احد
العوضين مع ثبوت المنفعة وعدم سعة العوضين فاما فسخ البيع وسبب المتعاقدين والعيب في العقد والبيع قبل القبض
في البيع والا جازة ومخوفا من ارجح القطا في بيع الضر لان الشك في عدم البيع في وجهه وصل الشك منه في بيع الانعام
والكذب في واسم الى الخطا في العوضين كونه بالان بالما والخطا بالان في مخوف في ان الشك على المشترط ونحوه الضيق في منافع واحد
او متعددين وان خلا الاول بخلاف الشك في المعدن من العيوب ايضاً فليس الشك مع بقا الثمن في ذمته ونحوه العيب في طوبى اعسا الضامن في العقد
وكذا الشك او الكفالة في وجهه في عام لا يثبت منه ما هو اشد منه مما عاين العقد والنفطاع لما في انما لا يثبت منه وعرض العقد الشك
او العقيد الذي جاز وطرف منافع في سببها المنفعة عام للكل وخاص بالوجه ونحوه الخسار والحق والحق الجذام والبرص والرض على خلاف البعض
في الزيج والجنس والجذام والبرص والعجز والنفاد والفرق والعقل الرقيق والرجح وكونها فانيه او محرم بان لا يشك في التلذذ الاخر
في الزوجه وظهور الزوجه انه او مبعوضه مع اقدار على انها حرة وظهور الزوجه انها على ان حرة وظهورها ثابته
اقدار شرط انها يكون عجز الكاتب على طالع الكاذبه وغير ذلك مما يطالع عليه المنفعة ولكن جازة من هذا الشك منصوص وكثير منها غير منصوص
بالخصوص فمثلها المجلس عليه الاجماع والخبر المعروف البيضا بالجنات لم يثبت في وقتها الجنون ايام بالمشك في الفسخ شرط الجنان
بعين المؤنوع عند نشر وطرفه في الفسخ يقول من جلد عيان فانه حرة ونحوه ونحوه الجنون النكاح يقول انما يبر النكاح من الجنون والجنان
والبرص والعقل ومخو ذلك ولكن العذر في هذا الباب ثبات الجنان في هذه المقامات كغيره من العقد لان اصلها هو محرم حال
على الضر والضرر كما حققنا في مجزئنا بذلك ان محمود له الزوم من قبل او فوا بالعفو ومخو مد على الزوم الوفاط سوا كان هناك
ضرر او لا والضرر في الضرر ذلك على الحكم الله بنسبته الضر والضرر منصف في الشرع كما ان الضرر الواقع من العقد البطلان في بعض
سوا كان من جنسه لزوم العقد ومن جنسه اخر فالنفاد من بينها بالعفو والخصم من وجه مورد الاجماع ما اذا لم يضر والضرر من الزوم العقد
فادله الضرر ينفي الضرر وادله الزوم يثبت الزوم المستلزم للضرر فيقدم فاعاد نفي الضرر لهذا الوجه احداهما ان الضرر محرم والوفاء بالعقد
واجب فيضيهما من باب اجماع الحال بالجرام مع عدم مكان الجمع ولا يثبت في هذه الصوره يحكم العقل فيقدم في ان النفي لان في المسئلة او في
جلب المنفعة فان قلت كما ان فعل الجرام مفسد فكذلك الواجب فلا وجه لجعل التاذه في المنفعة بل هو ايقض مفسد لا يبرهن فيها
فيما انصافا قلت المفسد الذي في ترك الواجب في فعل الجرم اصله والتا في مقدم على الاول بل يقول ليس في هذا من المفسد العقاب
بل لا بالمفسد ما هو كما من فاهيه الجرام موجب العقاب في الجرم فالواجب الجرام بالنسبة لا العقاب سوا وانما بالنسبة للمفسد الكاثر
والناظر الذي في الواجب يقع لا يثبت في الجرام ضرر في مقدمه في الضرر او في وجه المنفعة ومن وجهه في هذا الذي في هذا
في بعض الامور ثابتهما ان لا يجزئ مقام معارض الواجب الجرام وعندما كان القول بها بنوعا على ثبوت جانب الجرم كما ذكرنا في مسئلة
اجتماع الامر والنهي كل في بل يعجزوا اجتماعهما فاداهما النهي فالتا في الجرائم والاحكام والعلل الجرام المحال له
ومقتضاها الجانب الجرم فيشوق على مقابلة ما في الوجوه فيثبته في المحال في مقابل الجرام وذلك بها من قبل الكاثرنا على ثبوتها في
الضرر كما لا يخفى على المنفعة وخاصتها فاذكرنا في من نفي الضرر ان هذا القاعده عقليه غير قابلة للتخصيص فاذكرنا من نفي بعض
الضرر فلا يجزئ عنه بالامر بل عليه فارجح ما حققنا في ذلك البعض في الجمله فيقدم ادله نفي الضرر على ادله الزوم العقابها لا يشك في

وهذا المختار ان لا نأخذ من اذلة تحت ليل الضر كما يظهر بعد التام لا حاجة فيها الى اذلة خاصة وان رفق بعضها فندبر في
هذا الشك ان هو ان لا نقي الضر بل على انه منسحق في الشر فلا وجه للعين المختارة اذ اذلة الدليل من لزوم طرفي رفع الضر
واما ان ذلك هو المختار فلا لا في هذا الدليل وانما في هذا الكلام بوجه الضر فراجع فمثل العين والعيبة التي انما يوجب المختار رفع الضر فيه
بأنه ما به القاطن انهم مختار المال ومثل المال ونحو ذلك ويندفع بان تدفع الضر وان كان له طرف منعه لكنه لا يوجب في ذلك
منه ضرر اخر سوى الجوار ونفسه فلا يوجب الضر فلا يوجب ذلك بالذات فضا فلا ان لا يوجب الضر في ما هو مختار عند الناس دفع ذلك
الضرر في عين الشك لم طرفا معينا ولا يوجب الثاني للمعاملة اذ اقل واحد منهم خدعة وتبدل ليسا ضرر بالآخر اذ اذلة دفع ذلك
يعملون عند مالك وعطفا وما انك ادفع ما به القاطن ونحو ذلك فهذا هو المختار في ذلك فاذ كان له حكم في القدر لا يصلح ان
يسمى ان الضرر الثاني من المعاملة انما يوجب له في طرف واحد ولا يلزم الاطلاق لعدم جهة دفع الضرر للمالك في ذلك المختار
فدبر هذا الشك الاخر وهو ان لو بينا على انما المختار في الضرر لزم من في الكف في غير عظيم في ليس بها معاملة ولا يوجب في طرف واحد
غالب اذ جهات لزوم الضرر من الاضطرار كما لا يوجب في كف يعقل القول بان دله في الضرر يثبت المختار ويندفع بان الضرر الموجب للمختار
اموثة واحدة ان يكون هذا لا يباح فيه عادة ولا يوجب في طرفه الثاني من هذا العقد فضا فضا من اذلة الضرر فانه يضر
الا فانه لا يوجب بل يمكن ان يكون ان لا يباح فيه عادة لا يضر را اصلا وانما ان يكون الضرر ناشئا عن المعاملة وعن المنفعة فلا يوجب
سما ولا يوجب في غيرا اخرى في شرط ان يكون الضرر ناشئا عن جهة المعاملة في جهة العوضين فلا يوجب ان ينقطع المانع للضرر عن
مع انه ليس من جانب المنفعة فانه وجه الدفع ان ينقطع المانع بوجوب كون الارض للمعاملة ما عليها ما لا ينقطع منها فاعطاهما مقابل العمل على الفاعل
مع كون عمله ما يقوم ومطالبة العمل من اضرار عليه من اذلة المختار بهما وهذا ايضا مستقلا من الضرر الذي يوجب دفعه على احد الكفان فانه
كان لزوم من جهة لا من جهة اخرى او شي اخر لا يوجب في الارض ولا يوجب في الضرر لانه لا يوجب في دفعه على الجانب الاخر كما كان
ناشئا من جهة واحدة ان لا يكون الضرر مما اقدم عليه كما لو اشترى مع عليه العيب العين ونحو ذلك فاعطاهما فضا فضا من اذلة المختار بهما
الاخر ايضا وان كان سمي الضرر لكونه ناشئا عن جهة واحدة من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما
المختار له بل ان لا يوجب في طرف واحد ولا يلزم من ذلك عدم اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما
بالا فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما
للمنفعة في السكنى والحيض والنفقة والصلح لو كان على منفعة يوجب الجليل مع العين كذلك في البيع والبيع العين بل
القبض فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما
السبق عليها او تلف لانه المعينة في الزمان والضابط في ذلك كله بعد الزمان والعقد في البطلان فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما
فلو عمل بمقتضى العقد غير تعاون به من غير ان يوجب فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما
تلفه او ما في حكمه بحيث يمكن الوفاء بالنكاح فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما
باب المعاملة او المعاملة التي لا يوجب بها القول بالانضمام والغرامة كالمراشعة والمساواة في بيع والابحار والصلح يمكن
ان يوجب لان من القول بان العوض والعوض العين اذ اختلف في قول ببقاء العقد على لزوم المثل والقيمة على عدم انضمام
لو كان الشخص باحده من المثل على ان لا يوجب وجوب دفع المثل والقيمة فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما
مثلا والمؤخر او من قبل الجحيم فانه كذا وان المشتري والمشتري فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما
فلم يوجب ذلك فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما فضا فضا من اذلة المختار بهما
الرجوع لا يوجب باجوه المثل ولو تلف للمنفعة بطل القبض بشكا بقاء الضمان على الغاصب على الوجه اذا اختلفها بقصد مضافا لانه

فانما

لا فزع الفهمان بيان لكل الباعض في الجزو الوصف فكل الوكيل العين والمنفعة هذا الموجر والبايع فله المشتري والمشتاوا الرجوع عليه
بالاوقش سواء كان العقب بفعل الله او بفعله او بفعل اجنبى فكلما كان ضمان لكل للمعقب الفرض بين صورة الثلاث والتلف والضرر
بين الاوصاف واصل العوض كلا وبعضا حيث هو انما في البطلان وهذا الاشكال ارد على ما دعى كون المشترا للفرضه على الثمن
واما الوكيل بان صورة التلف تحكم بالبطلان انما هو ليدل على خاص من اجماع او من الاكادان فمقتضى الفاعل الضمير والفهمان وان الضمان
هذه الصورة ثبوت الدليل والا كان مقتضى الفاعل البطلان انما هو ليدل على الاشكال بوجه الله يقتضيه لفرض ان يكون له الوثابا لفقدان
بترجم ايضا العقد على مقتضى من الملك والله الملك واجرا الاحكام الا كحده علمه في صورته كون التلف بفعل البايع مثلا هو بفعل
اجنبى فلا مانع من ثبوت العقد على مقتضى نظر الله ان العين النافذة كانت ملكا للمشتري بهذا البايع فثانها مطلقا لغيره والضمير في
العقد على مقتضى من الملك يرجع للمشتري على عوضه ما له التلف بحيث لا يخطن غايته ما كان للعين خصوصية فانه لا يمكن استبعادها
جبر هذا الضرر بانها فان شافى واشترى القران كان في نفسه وان شافى بغيره على ملكه ويرجع على تلفه بمثلها وفيه وانما هو
كون التلف باقربا منها وانما لا يجب على البايع دفعه باصل العقد انما هو من المبيع وفقدانها لا وجه للتكليف في الاطراف وانما للتلف
الضمير فلا وجه لدفعها فبفعل العقد وبغيره اخرى كمنع من هذا البايع قبل القبض في ضميرها بالنقض لاجتماع وان كان اذن المشتري
لم يكن له بعدا بغيره بل ما دون هذا ولكن هذه الفاعل انما دل على ضمان العين في غير وجهها اخرى كمنع من هذا البايع فمقتضى الباعض على البايع معناه
من ان كل ما لم يبيع وليس في ذلك بغيره شئ في هذا وهناك سبب الضمان وهو تلك في الوجوب للبطلان والضمير ما دل على ان من تلفه
فهو ضامن في صورته الا تلك فهنا اجماع سببا للضمير فاعلم ان المبيع الذي دل عليها النص لفقدان الاجماع وفقدان الثلاث والتلف
فمنها اذلة العقل والتلف للمشتري بالتحريم بان قطع النظر عن كل الثلاث الرجوع لضمان اصل المبيع وهو الضمان لا ضمانه انما
هو بغيره معناه كون من لم يبيع فله البطلان الرجوع الفرض ليس في ذلك شئ في ذلك صرح من ان البايع قبل القبض وقته وعلى
البايع بان معناه كون تلفه من ماله لا يفيض الزامه بالتلف الفهم ولو الا لاجماع على الضمان بهذا المعنى لم يكن له وجه لانه قال المشتري
مع ان من يبيع كونه كسبا او اقاما فانما لا يكون له عدا الضمان مع ان من يبيع الا لاجماع لكن بالمعنى السابق بان قطع النظر عن ذلك والرجوع
للفاعل الا في مطلقا للتلف بالبطلان الفهم باقربا كان او غيره بخلاف صورته التلف السامو فان فيه الاوجه للضمير سواء في البيع فله
ان ضمانه عبارة عن كون التلف من ماله باقربا دل عليه النص لا وجه لضمان المثل والفهم في يكون المشتري لسلط عليه وليس عند الدليل
لوثابا العقد هو دل على ذلك في خصوصه انما في العقد وفقدان مبيع بل في المال ولا تكليف المبيع العقد ولا لا في دليل الوثابا على قطع
لثالث الفهم الا في ذلك واضح ومما فيه انظر ان التلف السامو في هذا البايع ليس على اطلاقه فوجبا للبطلان بل انما هو صورة ومقتضى
لضمان غير فاعله البيع لو فرض ان البايع عصى البيع ومنعه عن ملكه عدا انما ضمانه غايته ضمانه الفهم والمثل والفهم كسبا والعصا
لوثلف العين بهذا البايع باقربا منه واشترى البايع من ماله العقد واشترى بايع من ماله العقد واشترى بايع من ماله العقد واشترى بايع من ماله العقد
فقد الوفا بالعقد عبارة عن فوات ما يتعلق به العقد بغيره ومن حصل ذلك ولم يكن هناك سبيل فهو مفسد لسياسة عن ماله البطلان
لاختصاص الامر بذلك وعلى بيان دليل الضمير في هذا الضرر هو كصورة التلف باقربا منها وفيه مع ذلك كون هذا البايع باقربا منها
لو كان هذا السبيل لاصلها لكان المضر بغيره من غير ان لم يفهم فان شافى اخذ فاعله ضمان المبيع وفيه على كون التلف من
بايعه ليجوز عود وان شافى في اخذ فاعله اخرى وجب للضمان كالا من بايع او اجبتا وعصى بكون له البطلان فاعله
فما خذ لتلف الفهم ويطرح جبره الوفا انما لا خلا للمشتري عن ذلك فله في المقام فانه من مظاهر الاقحام وانما الحكم بالان في صورة البطلان
وان كان من قبل الله فلا يفرق فمقتضى ما نحن فيه لان انما ثلثا بان الانش على الفاعل معناه ان من من المثل في حجة ماله ان من المبيع

فان قيل لا بد ان ينطبق على ذكرنا هذا ان نعلم ان لو كان بطلان الكمال فكذلك انقضاء الوفا بالجزء مبطل للجزء فاستخرج ما باراه من المتن
وان قلنا ما باليسر على الفاعل ان يوصف بالوصف الوصف في مقابل الوصف لا فرق بين وصف الصحة وغيره وانما هو شي فصح
به النص لان جماع الاذليل في غير ما اذا تضمن النفي لم يضر من الباب في نفسه من غير ان يكون له وصف الصحة والوصف في غير ما بالوصف
حققة حتى لبعض هؤلاء وانما لا بد ان لا ينشأ من غير ان لا يخرج بالذليل في غير ما يخرج على الفاعل من لزوم البطلان وفلما تحقق
الوقوف انما ان لا يرضى على الفاعل وعنده من ضبطه معطفا العقوبة لا من ان عليه فراجع والمسئلة فروع منها في نفسه على ما بالبيع
في كلمة الاصحاح بالله الوفاء **عنوان** من جملة المبطل استدامة المؤن والجنون والاعراض وانما انما ام قصر لكن البطلان
بها انما هو العقوبة الجارية في ذلك وجعل الشبهة في ان ان البطلان منها من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة في باب الوفاء وهي
معقد جاز من طرفه مبطل في كل واحد منها وقال ذلك لا خلاف في كون الوفاء من العقوبة الجارية فيبطل على بطلان من غير ما يخرج كل منها
عن هملته التكليفية وجنونا وانما وقال في المضارفة ذلك لما كان هذا العقد من العقوبة الجارية فيبطل على بطلان من غير ما يخرج كل منها وجنونا
وقال في الوكالة مبطل الوكالة بالمؤن والجنون والاعراض في كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة
من يبيع كلمة الاصحاح ان العقد الجارية فيبطل على بطلان من غير ما يخرج كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة
والكفالة والصحة والمساواة والمزاولة والمساواة ونحو ذلك فكل مبطل بالثلاثة وان كان بطلان المؤن في بعضها لا مرجع للمؤن في بعضها فصح
الوفا ونحو ذلك وبالحالة الكمال هذا ان هذه الامور الثلاثة لو لم يكن هناك حيلتها لم يطل العقد الذي نعلم ان هذا كغيره من
كافة شروط البتة في غير ما يخرج كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة
الفروع وذلك لان العقد الوفاء بالعقد على ما هو عليه ووجهه عند البطلان اوضح من استصحابه فيحكم العقد اطلاقا دل على الصحة الشامل
لشبهه المؤن والجنون والاعراض ودعوى ان في الصحة في تلك المقامات وفوق بالعقد ونحوه غير ان في غير ما يخرج كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة
بان المصداق انما لا يلزم بان الحكم التكليفي والوضع في كل ما يثبت الصحة في العقد كما يثبت في ذلك ايقه صحيحا لم يحقق هذا البطلان
مبطل والمؤن والجنون ونحوه لم يثبت كونه مبطل لعدم البطل عليه وانما العقد لم يكن من الجنون والارزوم كالمصداق في حكم العقد الذي لا يسخا
حكم العقد وعدمه في غير ما يخرج كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة
والوجه من انما لو كانت كغيره من الهبات التي لا توجب الرجوع فيها فانما ينفذ العيان عقلا او شرعا او ما لا يقدر على قوله في غير ما يخرج كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة
ملحوظه بالارزوم ايقه في عند البطلان بالمؤن والجنون والاعراض في كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة
في بعض هذه العقود لا خاصة في الاجارة وغيرها فبذلك المسألة في ذلك بعد القول بفضل ايقه مضافا الى الفاعل وانما العقوبة الجارية
كالوديعه والغارية والفكره والمضاربة والجنون والوكالة والسكنى والمطافعة والقرض في قوله عز وجل والوصية ضامنكم ومعظم اوصيائكم فيجبوا
البطلان بها من اجكام العقوبة الجارية فيبطل ذلك كباقيها الثلاثة وان كان ذكره في بعض الابواب كغيره من الوفاء والمضاربة والوكالة
لكنه ليعمل في ارضاء العموم في غير ما يخرج كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة
الشك في المضاربة او كالوديعه والجنون والوكالة لا يكون في السكنى كالعارية بل في غير ما يخرج كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة
السبعة من ذلك جماع الظاهر ان كان وانما الشبهة في ذلك وغيره المسئلة في ذلك وفي غير ما يخرج كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة
ايضا هو وجهه في غير ما يخرج كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة
بالجنون او غير ذلك مبطل في الفرض في غير ما يخرج كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة
الكلام في حكم البطلان في غير ما يخرج كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة
الوصية وانما موث الوضعية في بطلانها في غير ما يخرج كل واحد منها هذا الموضوع فاني وانما من اجكام العقوبة الجارية في ذلك في الحقيقة

حق الشبهة الواردة على جوازها وحملها على غير ما دللنا عليه من وجوبها في كل حال
 بعد بطلانها فانما هو للبيان لا لغيره فارجع في انما دللنا عليه من وجوبها في كل حال
 في حق الموضوع وان قبل الموضوع او بعد وفاته ما لو قيل ان موضوع جوازها او اعطاءه الاول او الموضوع الثاني في البطلان وجهها والقاهر البطلان
 يجوز الموضوع او اعطاءه من القاطع على اشكاله ان يكون اشكاله على الاجتماع وانما الموضوع فلا شك ان جواز الموضوع وبعد وفاته لعلم
 نفس الدليل من اجماع الموضوع لا نقضا فاعلم لذلك ولعل هذا الحكم من حيث هو كونه الموضوع عقدا جائزا او غير جائز هو عقده لازم وان كان القاطع
 فيه الفسخ في بعض الاوقات كمن لم يفسخ البيع وبطلان جواز الموضوع اعطاه للبشر خليفته كونه عقدا جائزا بل ان جهة طرأ البحر للبطلان المضطر مع
 منع البطلان منها انهم يمكن ان يمتد وجهه والى غيره وطرأ البحر لا يمنع من صحة ما مضى من الشروط بالتحكم الوصية خارجة عما مضى وان كان
 منشا البطلان في القاطع فلا بد من ان لا ما فيها انفسوا فيكون في حق القاطع هذا ما اشار اليه الاجماع ان البطلان من حيث هو جرح احد المتعاقدين
 على اهلية التكليف الضم والظاهر ان البطلان من ذلك ان يجوز وجهه على اهلية التكليف لا يشتمل على جرح احد المتعاقدين ولا يفسد على هذا الوجه
 لان ادلة الموضوع الدالة على صحة العقد موقوفة على ثبوت اهلية التكليف لان الحكم التكليفي في ما مضى من القاطع او لا من وجه الحكم الوصية
 منبسط على العقد والظاهر ان الجرح عن اهلية التكليف يجرى مجرى اهلية الضم لا البحر عليه ويؤثر في جواز العقد فلا يفسد على وجهه
 من البصر فانه سلبا لغيره كالفسخ لو تضمنت ايدا او تضمنت ان لا يضمن من البصر فانه سلبا لغيره كالفسخ لو تضمنت ايدا او تضمنت ان لا يضمن من البصر فانه سلبا لغيره
 والظاهر ان السكوت والتمسك انما هو لثبوت اهلية التكليف لا لغيره فانه سلبا لغيره كالفسخ لو تضمنت ايدا او تضمنت ان لا يضمن من البصر فانه سلبا لغيره
 الوان في عقد جواز البطلان العقد الاول بارز فاعلم ان سلبا لغيره كالفسخ لو تضمنت ايدا او تضمنت ان لا يضمن من البصر فانه سلبا لغيره
 يكون بهذا الولي انشا العقد بعد جزمه وان شام فاعلم ان البطلان من وجهه نظر الى ان الفسخ يعلق العقد فاذ انشا
 فاعلم ان جواز العقد بعد جزمه وان شام فاعلم ان البطلان من وجهه نظر الى ان الفسخ يعلق العقد فاذ انشا
 عليه وفيه هذه العقدة يحتاج بالانقضاء اهلية الضم اذ لا فرق بين ان بدأ ولا سدا منه ذلك فيرفع الاثر في زمان الجواز والاعطاء وعقود بعد
 ذلك يحتاج الى وجوه فخص جزمه وليس ويجوز وهو موقوف البطلان ولا يمكن ان يكون بعد جنون المالك والاعطاء ينصير المالك اليه لو جازى
 ان الاذن لم يصلح للمالك بغيره كونه اهلية الضم له ومضى ذلك غير ما ذهبت عليه المصالح في ذلك الوقت وهو في الحال عدم رضاه
 بالضم لو كان ذلك الوقت عالما وشهدا او اذن الولي لم يحصل له الضم ولا يمكن ان يكون في ان جنون العامل واعطاءه لا يوجب البطلان
 اذ لا مانع من جواز ضم جزمه في المانع لو جاز وهو العقد فانما يقول ان العقد فلا يفسد كونه هذا الرجل العامل مثال جزمه فاذ انشا
 الضم بغيره ان العقد انما كان معلقا على البالغ العاقل المكلف فاذ ازال او وصف خرج عن كونه معلقا العقد فانه سلبا لغيره
 العقد لا يفسد ذلك الشيء ولو ضل المستلزم يحتاج الى بسط الكلام في تفصيله في المقام وفي الحقيقة قول المستلزم لا يفسد من وجه العلق في ذلك
 ان البطلان في ذلك الوقت انما كان سلبا لغيره كونه اهلية الضم له ومضى ذلك غير ما ذهبت عليه المصالح في ذلك الوقت وهو في الحال عدم رضاه
 في الجواز انشا الولي في ضمن احد المتعاقدين لا يفسد كونه اهلية الضم له ومضى ذلك غير ما ذهبت عليه المصالح في ذلك الوقت وهو في الحال عدم رضاه
 وبطلان عنه يكون الحقيقة بعد الوصل ليس مستلزما له ومن وجوه لزوم هذا الفرض ان ضمير بعلمه وانما في جزمه وطرا فاعلم
 من الضم له والى السلطان على ذلك وليس في هذا الضم بهانه كونه في الموضع من وجهه ما جاء في الامضاء والعقد وانما بها طريق جزمه
 الولاية لذلك المضمض يجعل الى امره في ان ضمير مستلزم الى جعله وليس له شيء من الضم له ولا في الواقع ولا في الظاهر لا يجعله فانه انشا
 يكون الثاني في حال الضم له كونه لا يملك بالانابة فيكون ضمير المولى الاصل موجبا كذا ولا يملك انما اذله فانه سلبا لغيره على الضم له وان كان
 الاصل في حال جزمه اهلية الضم ولا يكون ذلك ما جاء في الامضاء والعقد وانما بها طريق جزمه وطرا فاعلم
 الواقع في حكمه في الواقع فان ذلك الموضوع الذي جعل مستلزما على المال ويجوز لكنه لا يعلم ان يملك من الشرع وهو لا يكون له العلم وقام مقام

[illegible]

مخوذ لك وذلك لا يتجمع مع الواحد لا بعد ان يكون ذلك كالمفهوم مقام بغيره لك الواحد الغير المعين ويلزم فروع ذكرها فان لم يتجلى
هذا الفرض بل حركه خارجا الى كذا وان قلنا ان احدا من تلك المراتب قد خرجنا عن عتبة البداهة ويلزم منه عكس ما نرضى من الباقين فبما
اجماع الاصحاب المستدلون على البداهة من ان يكون اجزاء خارجا وان قلنا بان ذلك ضامن من هذا الغرض اليك وعكس امكان الجمع بينهما للزوم
لكل العوض وعكس امكان المعين للزوم الترخيص مع مخرج اتم فوان لا يخلو الكرم وخو سبيل الضمان المنكر للمفارقة مضافا الى مفارقة الكرم
والله بان يفي ان يفي هذا ان الحكم بظاهره لئلا يلد ضمانا كذا حاله منهم ولا ينافيه كون لا اذا غاب ذلك فاننا بيننا بعد ذلك في معنى الا انه اعلم من الباقين
وان لم يمتد الوصول الى صاحب الحق بان يكون حق الاثر فيقول اذا ادى احد منهم فقد ادى عن الباقين لانه حوالا فافاد ادى سبط الصفا كما لو سعى
الاجنبى فيقتضيه لك من ان يار الواجب في كونه الكايف على ما يراه الا انه من وجوب لكل السقوط بفعل احدها ولا مانع من ذلك عطفه فلا يهزم ان
الجميع طلبه يمكن غلبه بامو متعده بسقوط بفعل احدها ولا مانع من ذلك عطفه فلا يهزم ان الواجب في كونه الكايف على ما يراه الا انه من وجوب لكل السقوط بفعل احدها ولا مانع من ذلك عطفه فلا يهزم ان
سقوط بفعل احدها في حق الواحد لا بفعل غلبه بالدم المتعده وليس لك على سبيل التبعض الحق في كونه كذا فانقول لا ينافي
بان انهم بعد الحق في الدم بظاهره لئلا يلد ضمانا فان كل منهم مشغول لانه على المال بالحق فاذا ادى احد منهم جعل الله ذلك مستطاعا
ويجوز ان يكون بالاداء امتناع بفعل الحق الواحد بالدم المتعده لا يمنع من حوال الفرض الا انه لا يخلو على الدليل على البداهة الظاهر ذلك وبما انهم
انتهى السط على ان احدهم يكون ضمانا ان يكون كل منهما مسلطا على النصف مستقلين وذلك هو الحق الاشاعة فكل منهما بالسيطرة
على النصف شيئا حقيقيا في الحق الا انه في بيان لما خفي بالبداهة ان لا يتسوى احد منهما على جزء من المال بل يكون سبيل كل منهما
بالاخر في كل منهما لو لم يكن له كرم اخر سبيل بالمرة لا على كل لا على بعض فكون سبيل كل منهما بافهام الاخر فيكون الجميع كرم مستقلين
على الجميع كرم مستقلين سبيل البعض على بعض وهذا هو الدليل كبر ولا يفتقر الى الخال هذا الصواب والصوره لكون كل منهما ضامنا للنصف في الا
فواضح فلو ان الصواب لم يلد وهو السبيل وهو خاص لكل واحد منهما في النصف في المال كذا اذا دخل الثانية تحت الدليل فظهر ان كل
كل منهما عارض حاله ان السبيل انما السبيل هو الجميع كرم مستقلين على احد منهما الاستقلال واثبات البداهة في كرم بالافهام والوجه في المال
في الضمان ان هو السبيل كذا ان الظاهر من النص يكون الضمان على كل من يتسوى هذا ان كان الجميع كرم مستقلين لكون الضمان على الجميع كرم مستقلين
في ابعاض وحدها كذا ان الضمان فاما الضمان لا يخرج من نوع علمها فبما كل منهما ضامنا للنصف فانه لا ينافي ان يكون الضمان على كل واحد منهما
المرتب في الصواب بالاشارة ان هذا هو الصواب فافوا بالجلالة شبهة في دخول هذا الفرض تحت الدليل عرفانهم في شكل
شعوره لبداهة الضمان والمراد بالبداهة الضمان هو البداهة المتعده مع بداهة ذلك لا يفتقر سبيل ان على النصف حتى يكون ضامنا لبداهة كرم
بالمال كذا كونه ما ذكرناه سابقا بحيث يكون الجميع كرم مسلطا على المال بخلاف ان المال لو ارتفع لم يكن للغا الصواب ولو ارتفع الغا
لم يكن للمال كذا سبيل فيكون كرم مسلطا على الجميع فبما يكون هذا الخارج هذا اخل في دليل البداهة في كرم لبعده النصف لا يكون
داخل في الضمان وهذا من كل سبيل صوابه البداهة التي يمكن جعله في بين صورتي الاشارة في البداهة كذا انما سابقا ان يمكن
في ان البداهة كرم مستقلين احد منهما اخل في دليل البداهة انما اخل هو كرم في ان كان كرم مستقلين فبما انما سبيل كرم على الباعض بالبيع كذا
او خيرا اذا كان بعضه ضامنا وبغضه ليس لك كذا المثال المفروض نظره في كذا لو كان مع الاجنبى والمشتبه معه ومخوذ لك وبغضه انما كل
ما ذكره كذا مع بداهة عامته في الاشارة في الحكم بضمها بالخارج الاجنبى وبغضه اخرى البداهة شأنها الضمان لو استقلت نظر في
ان البداهة الاجنبى لا تسقط على المال كذا ولا بغضه حتى يحكم عليه بالافهام وبداخلها الخ الدليل والجميع كرم مستقلين بداهة حتى
بعض على الخ لا ينافي بعد ذلك ان المراد من الخ من البداهة كذا فيقتضيه الاصل ضامنا الضمان كذا انما ينافي انما
الفرض بينهما واضح ما ذكرناه فان حوال الجميع كرم مستقلين لئلا يلد الضمان على ابعاضها لا يمكن ادراج الجميع كرم مستقلين في كذا
في صوابه كذا على كذا وهذا من جملة افواه فيكون هذا الجميع كرم ضامنا ولا ينافي التبعض على اخره غايته في الباعض عدم الضمان على المال

[illegible]

[illegible]

[illegible]

واذلة ان المتكلم في قوله ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 للمسلم والمسلم ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 وذكر الاصحاب ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 ما يحصل منه في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 وقالوا ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 على ما قيل في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 به ولم يرد في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 بمقتضى ما يكون سببا في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 عرفوا على يدهم بالمباشرة والسبب في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 الاجتماع في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 ثم في مسئلة الاستدلال بالمباشرة في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 والعرف في الاستدلال بالمباشرة في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 ان الملاك على ذلك فلو كان كمالا في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 في كل واحد من الوجهين فلو كان كمالا في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 ورسول في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 غرضه في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 ضمير في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 عرفهم استنادا في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 على ان الملاك على الصلابة في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 ان المباشرة في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 المباشرة في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 العرف في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 يستدل به في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 ولعله في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 وضع الصلابة في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 عليه فاما ان يكون له في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 لانه خارج بالذات ان يكون له في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 هو بعيدا لا دليل على انفع الصلابة في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 في ياله في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 بعيدا في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه
 ان في نفسه كمالا في نفسه ان لا يكون له في نفسه كمالا في نفسه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الخ لا يثبت بالصحة كما يفرض على السبق والتميز فلا يثبت بالفاسد بغيره والثامن ان يكون محققا له فكل من يرضى لو كان العقد
 صحيحا فكذلك في الفاسد فما كان يثبت بالفاسد والاختلاف الا في رتبة الاخر بعد عاينهم من الجبا عزا ومختصين بغيره من
 معتد ومختص من مائة لما يظهر من مسئلة انهم يباينون معا فان لم يثبتوا في رتبة العقد المذكور مضافا الى ان المحقق الثاني يظهر من كلامه ان
 المراد بالوضع هو العقد فانه قال كل عقد يثبت بصحة يثبت بالفاسد فلا وجه للحيل على المعاني الاخر مع ان الحيل على احد الرتب غير الاخر
 يثبت في ثلث اقسام لا يثبت على من يملكها والحيل على المعنى الرابع يثبت غير صحيح يثبت بالفاسد لا يثبت بها في غير وجه من ظاهر الجواز
 ولكن الفاعل عاينهم معا عليها عندهم مع اختلاف في رتبهم في ضمان العمل والمعنى الثالث ان كان يملكهم او غير الموقوف لا يثبت العقد من
 لكنه لا يملكهم من وجه اخر كما يثبت في صحة وفاسد خالبا عن الرجوع كما يلزم هذا البحث في الاختلاف السابق يثبت وان كان العقد المعكوف
 من الشياخا ل من الوجه وبغيره يثبت على الفاعل لا يثبت على الضامن لانه في ضمانه بالتمتع فلا يجمع فثوبهم بذلك مع اطلاق
 على الفاعل لو كانت فساد المعنى فاذ لا يثبت في الاختلاف الاول يثبت في الاول بغير من ظاهر الجواز ويظهر من معنى لفظ الضمان في الرفع للعرض
 لا يثبت كون ذلك الفاعل نال وهو لا يكون الا في المعاد وضمانه لا يثبت في المعنى الاول فلا يملك الرجوع في مثل يثبت في ضمانه الفاعل
 بالوضع منها ان الضمان الفاسد مشروط بالقبض بخلاف الصحيح فانه ان الضمان لا يملكه كادارة فانه على شرطه وكيفية يثبت
 مضافا الى عقد الفرض يثبت ما قبل القبض فابعد فان الضمان قبل القبض على المالك الا ان كان صحيحا او فاسدا وبعد القبض على الفاضل
 سواء كان صحيحا او فاسدا فهذا الكلام ناشئ عن عقد النازل وان يثبت على ان ما يحقق قبل القبض من التلف لا يثبت في انا وفي الصحيح والفاسد
 فيكون في اختلاف قولنا لا يثبت بالفاسد كما لا يثبت في صحيح منها ان الضمان يثبت في النافذ كالمعكوف والصغير يثبت في الكل غير موجب الضمان على
 النافذ مع انه فاسد ولو كان صحيحا لكان هنا ضامنا والوجه بان في مسقط الضمان ان لا يملك مسقطه والظاهر ان المالك يملك
 بيان النوع لا خصوصيات الا اذا جاز في جازح لا في الضمان فالا ان كلامهم لو حمل على عموم يثبت يكون معناه ما يثبت بصحة يثبت بالفاسد او
 كان على ذلك الفرض صحيحا يثبت على غير الموضوع وهذا لا يمكن منه في هذا الفرض الصحة او نقول ان قولهم في عكس الفرض اعلم من كون
 السالبة بانها في الموضوع والحمل وهذا نقول هذا يثبت في ضمانه لا في صحيحه لا في صحيحه فلا ضمان فاسد من وجه الجهد وان كان في طرفه كالمالك
 في الضمان منها اخرج ضعف انه لا يثبت قبل الدخول في العقد الصحيح فانه لا يثبت في العقد الفاسد فلا يثبت في قوله كما عقد يثبت
 بفاسد ومنها اخرج عقد المكاتبه فانه يثبت بصحة ولا يثبت بفاسد كما قال وجه للمعنى **عنوان** في سائر اسباب الضمان
 وهي امور احدها الضمان الحاصل باصل الشئ على المكلفين يثبت في المكلفين لا في غيره سواء كانت مشروطة بقصد الفرض ام لا وفي هذا الباب
 زكوة الابن زكوة الاموال الشرايطها المفترضة الشرع والاحكام ما يلزمه الا ان يثبت بعندها ويثبت وفيما يثبت في الشرايط والصادق
 عندهم المكاتبه على التمسك على انتشار افرها كالفان الحج وكفارة الصوم والوطى الضمان للظهار ولا يثبت في غير ذلك من هذا الباب فحقا
 الاولاد والابناء والازواج والمالك في وجه وضمان العاقلة للدينه ويخوذلك فان هذه ضامان خاصه بخلاف الشئ انما او
 بعد عن سبب المكلف ففسد ثابتهما الضمان الحاصل باحد اسباب المعاد وضمانه اذا جعل في الضرر من بيع او صلح او اجارة او جعلا او
 او شيئا او نكاح او نحو ذلك من العقود فانها يثبت في شئها لانه بمقتضاها على حصة جعل في ضمان العقد وذلك واضح والثاني
 الضمان الحاصل بنفس عقد الضمان اي المهر وهو اقسام ثلثة الاول ضمان المال الثابت في ذمة الغير وهو الذي عقدوا عليه في الفقه بابا
 وذكر في الشرائط واحكاما معينة ومن الشرائط الغير فيه كون ذمة المضمون عنه مشروطة عند الضمان لان حصة المضمون عنه على اقل
 المال من ذمة وهو فرع الوجوه في ذمة الاول ولذلك ذكرنا ان ضمان المال الجاهل قبل تمام الاجال لا يثبت على العاقلة قبل جاول
 الجز ويخوذلك غير صحيح ذلك واضح الثاني لعدم المال بواسطة المهر بالنفس في الكفالة فان العقد يثبت انما هو المهر
 يثبت في المكاتبه لانه يثبت بعد المال ولو لم يثبت المكفول كما ذكره في الكفالة وهذا الضمان يثبت بواسطة المهر عند النفس

نافعا

[illegible]

البند ولا ينفق بغية ذلك الاحتسا المأخوذ منه نظروا هل الاحتساب في هذا الفصل والواقع او هما معا فلو زعم ان في المأخوذ وضع الضرر وعنده
 كونه الواقع كانه احتسابا قطعاً واما لو لم يكن كذلك في الواقع دفع ضرره فيكون الاحتساب ام لا وجهها والظان مضافه الواقع شرط وموجب الاحتساب
 بانه احتساب غير كافي بل لا بد من كونه في الواقع دفعاً للضرر لانه المبادر من لفظ الاحتساب ولو زعم انه ليس دفع ضرره فلو ان في الواقع في ذلك الوقت كان
 قبل ان ينفق ذلك الاحتساب ام لا فيه وجهها والله يفضله النظر لعين الفصل ايضاً في هذا لفظ الاحتساب ويجوز كونه في الواقع دفع ضرره لا يكفي في هذا اللفظ
 كما يفسر به العرف في ما كان ضده الاحتساب وانما في الواقع وكان دفع ضرره فهو داخل في الاحتساب في كل موضع لم يعلم الضمان في ذلك الموضع
 الكلام السابق الظان بعد تحقق موضوع الاحتساب لا يفرق الى اهلان مكان علم المالك وعنده فلا يضمن من ثبوت المالك دفع الضرر وان لم يكن
 اعلم ان المالك فيبصر بعد تحقق الاحتساب ان نفق الثلث بفعل الخبيث عليه مضافه فعله المصلحة الواقعة في الضمان من جهة الكشف عن عدم
 الاحتساب وان نفق الثلث في نفسه وانه لا يثبت في الاحتساب على الحسن ان كان يملك ما لم يفسد في الدفع والايضاح صاحب علمه بالثبوت
 وهذا اشكال وهو انهم ذكره في باب اللفظ ونحوها من حيث الاحتساب لا ما للشرع عليه كالدفع للرجوع والضرر في ذلك الاحتساب مع جهل اذ بانه ونحو ذلك
 من الضمان ان صاحب المالك يضمنه المالك وعلموا اجزاء بانه احتساب محض المالك ومع ذلك حكموا بانه لو ظهر له انه مضمون في هذا الاحتساب
 يجمع مع كون الاحتساب مستقلاً للضمان والدفع ان كل ما بالضماني من جهة كون الضمان احتساباً بشرط الضمان لان ان ظهر صاحبه فهو ضامن
 بظهره وان لم يظهر فلهذا فصل اليه الضمان في المجمع المركب وهذا الاحتساب واما بانه الاحتساب اذا لم يكن احتساباً للناس الضمان بعينه
 احتساباً لانه الاحتساب افرع وهو غير ضار في المقام نعم لو كان مع الضمان مع عدم امكان الوصول للمالك فلا شبهة في انه احتساب
 الظاهر من تتبع كلمات الصحاح انهم اجمعوا على ان الاحتساب يضمن كل ما هو مذكور في الاثر وفداً شرعاً ان الغطاء يقع على ذلك ويندرج تحت
 هذه القاعدة ان يقع الضمان عن كل ما لم يشرع وعن هذا الموضع ان يكون الاحتساب والامتنان محسوب مع قطع النظر عن ان ذلك
محمول من جهة اسباب اسقاط الضمان عند الاستسما فان لا يضمن من ثبوت المالك في ثلثه في ما زاد من ثبوتها على ثبوتها فاما من
 الغد في التفسير وهو هذا الباب يعلم الضمان الودي من علمه الخواذ اضع جباية فيضير ولو لم يكن الوصول الى الحاكم وعنده ان ذلك لا
 المهر في التفسير وعامل الضمان في المستعبر عام المأخوذ منه والمساواة والمساواة القايض للعين المشارة والوصول الى المأخوذ من المالك
 والمبلغ لما انقطع مع الشرط والامانة فاما ما لم يشرع في الامانة المالكية فمحمولاً ان يكون المالك والمساواة اثباتاً لانه علمه
 ما كان له باذن من لشم في اثباته عليه بطلان المالك كالمسألة في الاثر على الاموال المولى عليها من محكم وهي وانما
 امين لا يحكم فانه استسما من الشرع ويدل المالك على الزكوة والتمسك به بعدا ولم يفرط في الاداء واليد على المالك ومثل التوبة الطارة
 الوجه ولما لا ما ختم من يد ساق وغاصب يطلع المالك والظن من كلام الفقهاء ان الضابط في الاستسما ان جواز الدفن من ثبوت المالك
 في وضع اليد والقبض فان كل مقام محقق في ذلك فهو داخل في الاحتساب بالامانة في غير شعبة الضمان هذا مشكل من جهة انها انهم حكموا
 ضماناً للقبض بالسوطة فاعلم على اليد اخذ مع انه مضمون باذن المالك ومنها انهم كروا ان المال للقبض من العقد الفاسد مضمون
 كما ذكرناه سابقاً مع انه مضمون باذن المالك ومنها ان المال للقبض من الاقباض في عقود المعاوضات مضمون على صاحبها وان كان بائناً
 في يده باذن المالك ومنها ان الغاصب الذي له المالك في البقاء به ولم يصحح بانه وكيل في القبض من يده في قبضه عليه ويجوز الدفن
 في البقاء ليرفع الضمان وان لم يرفع الضمان لانه انما كان صاحب المالك صاحباً له ما ذبح الضمان مع ان ضامن من الجاني ويخون
 كل اذن من المالك والتمس في الضرر موجب علم الضمان لوجه ومنها ان كل المالك في الاحتساب دون الاحتساب مع ان ضامن من ضامن ان الضمان
 والطبيب نحو ذلك فما ذبح في الضمان في المالك مع ان ضامن من ثلثه يده عندهم ونحو المالك والمالك في الاحتساب في غير ذلك من المالك
 مستقطلاً للضمان كما في الشرع يضمنه بطلان يكون ان لا يضمن من علمه ان المالك او السهم في قبض المالك والقبض فيه لصلة المالك
 الضمان الضمان في نفسه لا للمركب في المالك لغيره هو كون هذا الضمان للمالك ما دفع ضرره من جهة حصول دفعه مع كونه مادراً من المالك والتمس

فهو اخص من كل ما دونها كما اوضحنا في قولنا مثل ان مثل الشكر ذكرنا هاهنا في المتن المساجد والوكبان نحو ذلك
من حكم فيها الاصح بانهم امثال لا يمتنعون الا بالحد والمقيد ليس المقيد بالصلح المالك ومن جهة ذلك سمي امثلا واما فيما ذكرنا احرام الامثلة
فليس كذلك ومحتاج بل يفتح الجنب في هذا المقام البسط في الكلام مفعول ان ضائع والطبيب الاجير نحو ذلك انما يقيد بالصلح نفسه هو
الاجير والمالك انما يقيد باناء طلب الاصلاح دون الاقسا فليس للمالك انة الصرفة يمكن من تصرفه في ماله المالك فحفظ لصلح المالك ولكن
الضد والمالك من قولنا لصلح في المالك وعنده الفايض بالسوق فانه ان كان فيه رخصه للمالك لكن جملة الفايض اهلها هو ملك خطه منسلة
نفسه ليس من الغني الخلل والمالك للفقير بل بعد الفاسلة شبهة كونه لصلح الفايض لا يراى العوض الفايض وكما ما بقى في المالك
فيما لم يصرنا في نظرنا الا في ارض من الجبابرة لخر لصلح غيره ولذلك لو كان للمالك في فوضه فضا امثلا للمالك لا يضمن في وضعه من ذلك ان
المالك للغاصب البهاق فانه لو وقع الضيق والعصبة والفور في عن العاصم لصلح المالك نعم لو وكله في الفايض فانه كان كذلك ووقع الضما
وبالجمله الاستسما عبا عن كون هذا الاذن لا يفاض لصلح المالك وانما انما املت في مقامات لا مائة وجعل كل واحد كعوض الامرين ليس
من جهة الاذن وهو اعم من ذلك كما سببنا في قوله بعد ذلك فالا مائة مسألة والاذن مسألة اخرى يختلف الكلام بالبحثها في غير الاذن
في معنى الا مائة اما من جانب المالك او من جانب الضيق هكذا ينبغي ان يحق المقام واذا مررت في موضوع الاستسما في قول الوجبة علم ضمان الا مائة
امو احكامها الخ الخ المعروف من انه ليس على الامين الا ان يقر فانه ناسا والضمانات بموجبه مسئلة منه المقدرة فالا لغرامة منه ما تلف في ماله
لمدول الخ في ثابتهما اجماع الاصح فاما ما عدينا على ذلك فانهم يمسكون في الموارد التي اشترط اليها وغرنا في عدة الضمانات ما بين من ومن فكل
على ذلك فيعلم من ذلك اطرافهم على ان الامين ليس عليه ضمان وهو الخ وتالتهما اجماع المحكمة على ذلك حدا استقضا من التواضع على
اختلاف الموارد والمقامات في ثابتهما ان الامين بعد كونه فاض المالك لصلح المالك فقط على ما بينا من معنى الاستسما ان يكون اخل في جملة
المستسمن فانه ان احسنا بسقط الضمان في العوض السابو في اجماع الكبار فاما سببها ان ضما الامثا بوجه الاستسما انما يوجب الاستسما ان
فيلزم من ذلك الصغر الجرح العظيم المستعان بالذمة والراية لا يحتاج الناس في فاض المالك في المالك فلو كان هذا مضمو عليهم لا منسوقا
عن الفايض عند من الضمان ويزيله المعطل للوجوب الجرح وسببها ان الضمان على الامثا بوجه الضمان وعليهم بلا سبب في الشروع في دفع الضرر
في الله تعالى لان يقال انه يقيد ذلك فلا قدم على ضرر نفسه باضر الغير وهذا لا يتم فيها ان مكلفا بوضع اليد من قبل الله فاما من بعد
ان لا يذنب على هذا النسخ فيكون لصلح المالك المالك والى الله بدل على كون الضمان على الفايض لو ثبت يكون كالاذن للصح فيه بعد
في الضمان ذالقة في تقوم مقام الضمان وشيئا ان لا يذنب لكونه اضره المالك على عدم الضمان مسقطا لوفاءه فيه كذلك ولا يخفى ان الاستسما
رافع لضمان اليد الماله واللفظ فهو ضمان من كذا لو تعد او فطر اما لو تلف به من دون بئانه على الاثقال والتلف فيه فلا ضمان عليه ذلك
واضح **عنوان** من جملة السقطات للضمان هو ان لا يذنب المالك اذا اقدم على اسقاط احرام ماله وبقي على عدم العوض فيه
سقط ضمانه ومنشأ كونه مسقطا للضمان ان سبب الضمان انما هو احرام ماله وهو اسقط بنفسه فاد من الخ على انه لا يخل مال فخر الطبيب
نفسه فادام على عكسها فادام بنفسه في غير العوض فلا وجه للضمان فاد من الخ والمالك لا يخل على الخوا باعه والعطير والبر
باعمال والاموال من ذي غرضه على البيع البه ولا فارق بين ما ورنه فيه النص غير ما ورنه في اذلة الضرر والضرر من البرج في طبع الخلة
من ومن ضما تطرأ ان حبنا اسقط احرامه وادام على ضرر نفسه من ذلك بطلان الضمان انما هو لو وقع ضرر المالك المنفي في الشروع فاذا اقدم
المالك على ضرر نفسه بنفسه فلا وجه للضمان مضافا لا يظهر من اجماع الاصح على ذلك خلت بعد كون في نفس الضمان ان المالك فادام عليه
منها في مسألة عدم جواز جوع الشتر من التابع العوض فبين مع عليه بالفضولية في صوت التلف فانهم يعلقوا اجماع فيه على عدم ضمان العوض
وعلاو هذا ان ليشه فادام على ذلك ومنها فادام المشتر مع العلم بان العبد يجوز له من يبايع العيون فانه لا ضمان على الباي لان المسقط
فادام ومنها في صورته معاوضة الكا من النافض كجود الصغر فان افاد ماله لنا فادام على ذلك فادام فلا ضما على الفايض لا يجرى

على هذا السلام ما كان عليه عندك على وجهه اذ عرفت هذا فالكلام في هذا المقام يقع في مقامين احدهما بالنسبة الى كون الاستسقاء
موجباً للمنافاة بالنسبة الى الضمان والآخر في محل الجحود فانها بالنسبة الى هذه شيئا لا يثبت الشك في الاستسقاء من غير الجحود المقام الاول بالنسبة
الى الضمان فيقول قد عرفت ما ذكرناه في استسقاء الضمان فلا يكون له اليد وله يكون الاستسقاء في ذلك يكون له اليد وله يكون الاستسقاء في ذلك يكون له اليد وله
فمنه فلا يكون خطا بشيء من ذلك فلا يكون يفتقر الى بعض العقد القاسم فلا يكون سائما بل العقب في هذه الضمانات
كلها يندرج تحت الضمان ثلثة اقسام اما ان كان حاله من دون ما عليه حتى يخلو فيه كالعبدان الصغار وبعض افراد الماليات والعبيد كقار
وتحريمه في الوقف سجدا ونحوه وظاهره ان كان في هذه الامثلة نوع من منافاة وتاثيرها ما كان عملا للحوادث كضمان الاستسقاء في الجحود
والدين بخلاف ذلك وثالثها اما ان كان من الجحود كالزكوة والاعمال النذرية واعمال الكفارات وعلى التقادير الثلاثة فاما ان يكون السبب
لوجوب اشتغال الله في دين الاسلام موجبا لاشتغال الله في الكفر ايضا فيجوز ان يثبت يعلم الكفار من دينهم انه مضى وعليهم سؤال الكفار في دينهم
او غير دينهم لا يسلك فيجوز ان يعتقدهم في دينهم عدم الضمان وان كان شرع الاسلام موجبا للضمان فالاستسقاء اذ عرفت هذا فيقول
ظاهره ان الجحود الحق لا يخلو من سؤاله وان كان بضمانه وان كان في الجحود لا يستغنى عن الكفار بالسؤال واما
الحقوقي السبب وان كان بها يتعلق بالحوادث ايضا فليسقط عنه بالسؤال لم يجز في كل ادم الفصل ان ما كان في دينهم موجبا للضمان
ام لا في المقامين واليهما في هذه الفقرة في كل ادم في غايه الاجمال ولم ينعزلوا الا في نوع خاص من احوالهم اعلمنا في العبادات فلا بد من تبيين
القول في ذلك على حسب الدلائل فينا ان الجحود في حق الله المحض مع عدم اعتقادهم في دينهم والظاهر ان الاسلام يجزها مع
لجبرها لظاهر الجحود فلا يجوز عليه نصا العبادات الدينية ولذا المالكية التي تعلق به ما من جحود ويحرم الجحود في دينه وهذا
القسم واضح الدخول تحت الجحود فانها في حق الله ايقم مع اعتقادهم في اشتغال الله في دينه كالكفر كما لو كان في دينهم ان فعل الجحود يوجب عتق
وفي غير ذلك فم اسلام هذا الاسلام يوجب ذلك ايضا ام لا وجهان من اطلاق الجحود من جهة الظاهر من الجحود ان الاسلام يجزها مع
مسلمها لاشتغال الله ويصير اخرى ان كان الاسلام يوجب الجحود من الاسلام فاذ اسلم الكافر فليست له اشتغال الله في دينه على
الاسلام من جهة دين الاسلام ليسقط عنه لاما اشتغال الله منه بسبب يمكن الجواب بان المقام ايضا كذلك فان اشتغال الله في دينه مثالي في
المذكورين لو نظر على غرضه في الكفر لاشتغال الله الواقع لان الدين منسوخ او باطل من اصله غير محجوز من الدين ومجوز الاعتقاد لا يوجب
الضمان فلا ضمان من جهة غير الاسلام ولو فرض انه من جهة الاسلام لانه مكلف بالدين مع من ليسقط بالاسلام في الدين والحق والحق والحق
بالله وبان الجحود في كل الزكوة ونحو ذلك مع عدم اعتقادهم في دينهم والحكم في هذا الفرض كالاول وظاهره ان الجحود في الدين لا يوجب
ذلك كله من جهة دين الاسلام وكلام الاصحاب ان الجحود المخلو من الاستسقاء لا يهدون به العبادات الدينية فانهم صرحوا بسقوطها عن
الكافر بالاسلام وادبعها الحق المشرك مع اعتقادهم بها لو كان معتقدا ان من دينه شيئا لفرضه يوجب الله له ولا ينافي في سقوطها
الساكن الثاني في جحود الاستسقاء الذي سبق ذكره ويندفع بما قررنا هنا في دينه من خلاصتها حقوق الجحود في الدين مع اعتقاد
في دينهم كالدون وضمان المخصوص بمخول ذلك والظاهر ان الجحود لا يستوجب خول هذا الفرض تحت قولهم بعلمه وحقوق الجحود
مستحق ولعل الوجه في ذلك ان الواجب لا يضر اطلاقها لهذا الفرض ان المباد ومنه العبادات وهو غير بعيد مع احكامه اذ ذكرناه من الوجه
ان اشتغال الله في دينه ليس بجائز الاسلام فان مقتضى الدعا كما ذكرنا ذلك والظاهر من الجحود التي توجب في دين الاسلام ولم
يأت الكافر ان الكفر واقع منه ولو وجب له عدم الاعتقاد به في الاستسقاء لان كل ضامن حاله الكفر ليسقط بالاسلام وان كان هذا
ذلك ولو ترك الكفر طاعة امر ولا يمكن ان يقرن هذا ايضا يمكن ان يقرن انهم انما منسوخ او باطل من اصله فلهذا الضمانات ليس من جهة دينهم
لان من جهة دين الاسلام في الواقع فلهذا في اشتغال الله في دينه من جهة قضاء في الغافل بذلك والاما استسقاء النظار ولا دخل
لجائز الدين في ذلك والشرع في هذه الامور مقرر لما حكمه العقل وجز به بطريقه في الجحود على سقوطه وان كان الدين على خيلته في ذلك ولا

فجئنا الثاني لأنه ينبغي ثبوت قبل الإسلام فيه مخالفة الخرج على ما مضى من الخطاب بعد الإسلام فلم يكن قبل الإسلام
شيئاً مما يجزئ ولذلك اتفق الأصحاب أن الكافر إذا أسلم قبل حلول الحول بدينه ^{مثلاً} وجب عليه الزكوة لعل الخطاب عليه هو مسلم فلا يجزئ الفدية
والربع الفريدين أسباب النكاح بقدر سبب الوضوع فجئنا ذلك لئلا يخلط ويحوى ولا يجزئ الثاني لسبب حصة النكاح والخامس لأن سبب النكاح
الثام في حالة الكفر لا يجزئ ولا يخلط ولا يخلط لا يصح الرضاع الكامل والثالث والواو لا يجوز ذلك من حيث كونهما سببين لمحرمة النكاح أو غير
ذلك من الأحكام سوى اعتبار سبب النكاح لأن سبب بعضه حال الكفر وبعضه حال الإسلام كأنفسا الطفلة في خبر النكاح والرضاع
لو فرض كمال النكاح حال الكفر فلا سلام معاً فنقول إن الإسلام بهذا الثاني في حاله بلية النكاح والخامس ما هو من غير ذلك في الأول
لأن حال النكاح العام وعدم انصراف إليه وورود خبر الجارية السليمة من سبب اللفظ الهند بذلك والسنة في غاية الإشكال يحتاج إلى دفع
الاحتياط سعة الحال وإن كان القول باليمين ذلك كله غير بعيد سببه المحذور وهو موافق الكلام في ما هو من جهة النكاح للسنة أحدان المخالف
الكافر في هذا الحكم بغير أن لا يثبت فيه أصح مما يجزئ بل لا بد من بيان ما يجزئ في حالة الإمان ولم ينعزل إلا بغير المسلم وإنما
ذكرناه بعض المقامات في ظاهر كلامهم في الحلق في ريباً من موافق السقوط لو كان المخالف في الكفر لا ينف على ما هو منه بغير من جهة
لم يقضيه باعتقاده كما ذكرناه في الصلوة وثانيها السقوط لو أنه موافق لما ذهبنا إليه إلا أن كان مخالفاً له في ذلك مخالفاً لمذهبنا وإن
وافق مذهبنا فإنه لو بعضه في ذلك في حقنا تأملنا لحظنا الأثرين فيمنع أنه يسقط في قولنا هذا ومنه فهم كما ذكرنا في شرابطها إذا علمنا
البشر في الفقر بغيراً أخرى وضعها في موضعها ولا يسقط ويحمل السقوط في الحاقها بالكافر لا بد من الاحتياط في الكفر على ما هو بغير
من تقدم وبعض من غير يحمل عدم السقوط في شرطه الإمان لما منع عن حصوله أمثال في حال الحلق في سببها التكليف لما منع عن السقوط
ويحمل سقوطها لم يكن مفقداً في حاله الحاقها بالكافر في حال العلم وعدم سقوطها كان يعقله لما دللنا في الزام محققه ويحمل سقوطها في
به على مقتضاه من يحمل سقوطها لم يعقله أصله واعتقاده ولا بد من احتياط في الروايات الخاصة واردة في بارز كونه وغيرها فإن
كافة المقامات ليدلنا من السبب والافتقار الفاعل عدم السقوط وإن كان المخالف بالكافر لا يفرق له وجهه والظاهر أن لا يجزئ لقوله في غير الزكوة
أولاً في الحلق ولعل الكافر أشرف من المخالف وجهه فلا ينبغي المخالفة في هذا الحكم الدال على اللطف بالنسبة إلى الكافر بعد الإمان وثانيها أن
الكافر المنحل للإسلام لا يجوز والظاهر أن لا يجزئ في هذا الحكم الدال على اللطف بالنسبة إلى الكافر بعد الإمان وثانيها أن
الحكم وهو مشكل لأن لبيان من يخرج هو لا سلام المستوفى بغيره لا بد من الإسلام فيه ويمكن الحاق هذا القسم بالمخالفين في النكاح
فإنهم من جنسهم غائبان فيقسطهم داخلهم في الكفر وبالجملة فيحكم هذا القسم من الكفر محلل في رد واما ما دللنا أن الكافر إذا أسلم والمخالف
إذا أسلم فهو من جنسهم أمّا معتقده كما لو فرض أن المخالف يؤمن بغيره في الصلوة وأما في شأنه ويخو غير من العبادات ويفرض الكافر في الصلوة
فإنه لو أسلم في شهر رمضان هو لم يأت بشيء من المصطورات أصلاً فلو لم يجز في القول باليمين في حاله في هذا القسم أمّا ما دللنا عليه
بالمرء أو يجزئ منه في ما بقي في حاله الإمان الإسلام فيما بقي لا بد من الإمان به في العلم في سائر أوقافه لا بد من
قبل الإسلام والإمان فيما هو من جنسهم وإحاطة باللائحة هو الأصل وما يجزئ أن الواجب الموسع إذا أسلم الكافر فلا يضر من قولنا
مفاد لدنا ما جاء مع الشرط خالفاً عن الموانع وهو لم يكن فيهما قبل السقوط منه هذا التكليف لم لا يسقط وجهاً من يعلق الخطاب قبل الإسلام
فيكون في أحدهما عموم الجرم من إيمان الخطاب في الوقت الموسع والسبب في اشتغال الأمر في شمول الدليل بهذا القسم بشكل
الثاني بان هذا التكليف واحد في سببها للنسبة الباقية أدل ذلك فيه وإحتمال كون الإسلام كاشفاً عنهم سقوط هذا التكليف عنه إلى
الدخول في قوى السقوط سبباً بعد ما لحظنا أن الواجب الموسع فادام العمل كصلوة الزلزلة وقضا الصلوات البوشر ونظائر ذلك إلى غيرها
والندوة في ذلك في سببها بالإسلام لا بد من قولنا في الكفر إذا أسلم في شهر رمضان في ذلك الوقت في وجوب قضاها
عليه وإن في ريباً في الواجب الموسع فادام العمل في غير سببها بعد ما لحظنا أن قضاها موسع بحسب الرخصة الوضعية وإن كان موافقاً

كالنمرة

فقلبه فان ان هذا عن كراهة بمعنى انه علم ان كل امر هذا ناش عن كراهة بذلك فلا يجوز الشر فطعا عند تحقق طيب النفس عند صدق الذن
على ذلك لا يثبت وان كان عن حياء ومخوف ذلك كما هو الغالب الوضوح بان الناس فاحشون في ذلك اذن رضوا والقطع بان ذلك لما يجب على
وطبه ما مضى غير مضر لان ليل الرضا اعم من كون الرضا للناسل والربا والحي او الله تبارك وتعالى او لمضد جلتفع او بخوف ذلك نعم
صوة الاذن الصغر مع القطع بعدم الرضا وكونه مكرها لا يوجب منها الضم فلهذا الغام الثاني في الحكم الوضعي وهو رفع الضم فقولوا اما في
الاذن للداخل الضم فقد يكون صرحا لا يبرهنه انه يقول الاذن في ذلك فيها فعل من المضمين بخلافه ووزنه عند المخوف ذلك وقد يكون ناسبا
اعم من الاجراء عند ولا يثبت بان كون ذلك بطريق حياء او انشاء وكن الاذن لاسبابه قد يكون مشملا على نفي الضم او فلا يكون مشملا
عليه الاذن في المشتمل على نفي الضم فلا يكون ذنا مطم وقد يكون ذنا مجالا اذا عرفت هذا فاعلم اننا قد ذكرنا تحت الاسمين ان الاذن
بنفسه يرفع الضم ان نظر الى ان ما صدر من الخصم في الضم وهو اعم من كون مع ضمان وباقية وانما ذلك بقية المواردين ان كان كثير فاعلم
مخوف مع وجود الضم كما في المعصية والسوء والمضرة والعقد الفاسد والنافع في الضم المعاقبة والمال المقتضى الماذون في ضمان
ويجوز انما اذا صدق المالك المالك المكون في الخصم المالك النافعة بالصانع والطبيب الكارخي والملاح والاجرة ونحو ذلك وكذلك المالك الذي يملك
الزوج قبل النكاح لزوجته وبغيره لا يملكها وبغير ذلك من الناس المطعون والضمان اذا تلفت فانه مضبوط بان الزوج لهما ما هذه النكاح فيتم
الزوجين بخلاف ذلك ليقوم بالثبوت فانه مضبوط على فرضه مع تحقق الاذن فانه يجوز ان الاذن يقول مطلق مسقط للضمان مسقطا فقول
الاذن اذا كان مفيدا بعد الضمان فلا يثبت في كونه مسقطا للضمان المكان الضمير بالعدا وهذا مورد الاجماع والمضامين في الاذن وكما في
الان من جهة الضمير بعد الضمان وليس كذلك في الجملة التي حصل الاذن منها في لفظ او اشار فانه مقام اخر في الجنب ولا فرق بين الاذن
اللاحق والسابق في ذلك اما اللحق فانه في الحقيقة يكون بطلان لا يثبت لفظا بل يقع بكل ما دل على سقوط الحق واما السابق فيجب اشكال
فدخولها هو ان لا يفرق بينهما في سقاط ما لم يوجب يقع كان ضمان ما لم يوجب يضر ولذا ذكرنا ان الزوج اذا سقطت نفقة المالك سقطت الضمان
بغيره ويجب ان يثبت ما ليس بمتاين في ذمة الزوج فيكون ثابلا للاسقاط ولذا ابراهيم القاطلة قبل حلول النكاح اذا كان كذلك فقول الضمير
المالك بعد الضمان عليه اسقاط ما لم يوجب الضمان انما يخفف بعد الضمان والاذن في ذلك ينفع الاسقاط فلهذا وقد بان هذا ليس اسقاطا
للضمان على الاذن حتى ينفع قبل المتوفى بل ان كان الضمان ثابته يثبت على النافع الذي يخفى ذلك اذ لم يكن ذلك عن ضمان المالك لذلك الدالة
على حلالة مال الغير ضمان نفسه كقول المالك الله باضا صاحب كمال المضامين في عقد الغرامة عليه فهذا الاذن محقق باضا حتى لا يتحقق
الضمان انما اسقاطا على فرض ثبوت فلهذا منشا كون الاذن المضامين بعد الضمان مسقطا مع قطع النظر عن حلالة الفطنة و
الاجماع من المعلوم ان الضمان هو الاخر ما لم يسلح وعلمه فاذا بدل برضا فلهذا سقط احرام ما لم يسلح بنفسه وجبه الضمان
واما الاذن المضامين بعد الضمان فلا يثبت في انه يرفع النكاح ولكن يفي الضمان على حال العموالة وعند رافع له وعلم المالك في بين الحلالة وعند
الضمان واما الاذن العار عن الضمان فانه يرفع الضمان على ذلك يرفع ان يثبت فيه فقول هل الاذن المجرد الخالي عن الاثرين ينقص سقوط
الضمان فيبطل منه الاذن ذكرنا انها من اعمها مع وجود الاذن ما خارج عن القاعدة وبذلك اخرجنا عن ان الاذن يرفعها بالحق
بالضمان والضمان وان كان الضمان مستفادا من الفطنة الحالية او الاذن المجرد عن الضمان لا يرفع الضمان وقد ذكرنا ان الضمان على القاعدة
وما سقط منه الضمان كالضمان ونحو ذلك فانما هو بطلان الفطنة على الضمان والمسئلة انما ترفعها الا ان كان نكاحا فانه يثبت
على الخطر الا مثله والموارد والذات فيضبط النظر الصريح لا يثبت بمحمول دلة الضمان والسلك في كون الاذن العار عن الضمانين موجب
بوجوب الرجوع الى اصل الضمان لم يرفع دليل على ان الاذن ينال المقصود مسقطا من جماع ولا يرفع الا مثله السابقة على القاعدة
نعم لو كان الاذن مطلقا بغيره لم يفسد من حيث الضمان ان لم يصرح به فلا يثبت في السقوط والاذن المطوف في الحقيقة يرجع
الى التقييد لانه حال وتيقن اخرى يكون معا انك ماذون في الضم سواء اريد بوجوبه لا فاحصل الاقسام اربعة الاذن

موضوع

[illegible]

الجبوت والادهان متباينان في السكون والليان لا يربط اختلاف العشر مع التباين في السكون فلو كانا في السكون
 ذلك لكانا في مركب من اللحم والنوى لا يربط اختلاف فيهما وعلى هذا القياس جميع ما بقى ان متساوية مركب من اجزاء لو فصلت عليها التفاضل
 في القيمة لقطعوا باقياً في دفعه ان لم يبالوا بالاجزاء في الجبر التي يطلق عليها اسم الجذلة المطلقة الجبر وما عرضت عليها من الاجزاء فانها هو
 ما لا ينفق فيه الاسم وهو غير الفرض اعترض على هذا القياس بان لا بد من ذلك عند كون الذاهم والذاهب متباينين في القيمة الصالح من الاعمال
 في الوزن في الاستدلال والاغراض ووه وضوح السكة ومضاهاة في القيمة وفي اصل الجواب في الاعراض واصل التعريف نظرنا
 في التعريف قلنا المتساوية ان كل من فردا متساوية في القيمة لان كل جزء من اجزائها متساوية في القيمة فلا وجه للقول بانها في الاجزاء
 الا على فرض اختلاف اللفظ على ان يكون في مجموعة من بعض فرد واحد الحوى تكون الافراد المتوحد في صفته ايضا له وان قيل ان الجبر بالاجزاء
 لكن في الاعراض على التعريف في جرح على طرف من الدفع اية اما على التعريف فلا بد من علمها ما اورد عليها ولا من مسئلة العشر والليان للنوى واللحم
 فانها ليسا متساوية في القيمة مع انه من اجزاء الفرد الواحد وانما يثبت على التساوي مع ما على اللفظ بان المراد بالاجزاء ما يطلق عليه الاسم
 فبان لا بد من ذلك عدم جريان مسئلة الجبر في كل شيء اذ ليس كل شيء في الذاهب وفيه متساوية في اجزائه اسم فان الذاهب اذا فصلت يطلق عليه نصفه
 انه درهم بل يطلق على نصف الحصة والحصة في ذاته الاجزاء يطلق عليها الاسم بوجه مخصوص المراد في الفرد لا بانها لا ينفق في بالاجزاء
 فلهذا ما في الاعراض الدفع فبان اختلاف السكة والوزن في ذلك ان كان ما يتفاوت في القيمة فيصير في اختلاف النوع كسائر الصفات
 في المتباينة هذا ينبغي ان يكون النوع الواحد متساوية وانما يتفاوت في القيمة كما هو الحال في النسخ والاعراض ما في الجبر والدفع فبان
 الاجزاء لما يطلق عليها اسم الجذلة لا ينفق في دفع الاعراض بل يمكن بقسمتها العشر والنوى فيجعل في النوى مقدار من اللحم لا يوجب جرح اسم اللحم
 ولا يثبت كون كل منهما ثلثا من اجزاء نوع واحد في الجبر في القيمة فثبت ان ثباتها ما عثر الشبهة في الفرد ومن ثمة ما تساوي
 اجزائه ومنفعة وفقر صفاته ومن النقص على هذا بالتوب نحوه فانها متساوية في الصفات والصفات الاجزاء ليسا بها في النوع الواحد
 مع انه يتباينان متباينان وهذا الاعراض في على التعريف الاول فان يثبت اجزائه في النوع الواحد متساوية ويمكن دفع جميع تساوي في
 اجزائه ولو في النوع الواحد فان ترى هل الفرق بل تكون في القطعة الواحدة باين طرفه ولو فرض التساوي في فرد واحد لا يوجب كونها متساوية
 اذ المراد على الوجود الغالب الا في التساوي في القيمة والمنفعة يمكن في كل جنس ومن هنا يمكن دفع تعريف اللسان في ثباتها ما في
 عن شرح الارشاد للشبهة بانها ليسا في اجزائه في الحقيقة المتوحد فان كان المراد من ما كان اسم القليل والكثير من واحد في السكة
 في الحقيقة المتوحد في الاسم فلا يثبت تماثلها في القيمة كالارض في القليل والكثير في الاسم سواء في السكة فانما هما
 كثيرها ينفق في الاسم غالباً وانما في الحقيقة المتوحد هي متساوية في القيمة والصفة والتساوي فيها يوجب التساوي في هذه
 المتوحد في التعريف الثاني لعل الاجزاء في الزيادة وان جرم بعضهم يكون مرجعه المعنى الاول فاما ما في السكة انما في الكيل
 والوزن كما سبق بعضهم وينبغي للمعايير فانها متساوية في البيع بالكيل والوزن بالالجبر نحوه وبالطريق فانها متساوية وان كان البيع
 يما في بعض البلاد كذلك يمكن القول بان المعيارين بالوزن يتبعه كل من جنس ان معيار الوزن فلا يضر بتباين نحوه ذلك فقولنا جلد
 مع لعل ان مع كون السكة متساوية في البيع غالباً بالكيل والوزن فيدخل في التعريف يمكن القول بان المعيارين في البيع بالكيل
 والوزن فيدخل في التعريف انه ما بالكيل والوزن مع جو الاسم فيه وسادسها انه ما بالكيل والوزن في التعريف بعضها ببعض في السكة
 في فصل السكة في التعريف على التعريف الثاني بالشيء التي يوجب فيها بيع بعضها ببعض في جو السلم فيكون كونهما متساوية في
 كالقافم في جرحه واما منع ذلك فيهما وسادسها ما في الجبر انما يوجب على هذا التعريف ان كان المراد من الاجزاء ما يطلق
 عليها الاسم فقال لا بد فالوجه في ذلك الاجزاء ان كان المراد اجزاء الفرد كصنف الحصة والذاهم ويخوفا في دفعه ما من الاعراض
 في العشر والليان نحوه فان من اجزاء الفرد الواحد مع عدم تساوي القيمة في ثباتها في الجبر الاخرى في صفته فالحقيقة الواضحة في الجبر انما في العشر

[illegible]

[illegible]

بُعد المؤلف

مفعلة الضمان لزوم الدفع وهو محال واصغر من ذلك الخيال كون الشيء مضمونا بعينه الوقت والكل والكل بانقل الفهم للمفعلة
نظر المفعلة ضمان المفعلة والثالث يمكن ان يعمد في دفعه في وقت المطالبة وهو مضمون على الضمان بالمثل لذلك الوقت
او بالاعتناء الى ان الوقت مضمون على ان يعمد في دفعه في وقت المطالبة وهو مضمون على الضمان بالمثل لذلك الوقت
في القول السابع على ان يعمد في دفعه في وقت المطالبة وهو مضمون على الضمان بالمثل لذلك الوقت
من جانب الفهم وفي ذلك الوقت مضمون على ان يعمد في دفعه في وقت المطالبة وهو مضمون على الضمان بالمثل لذلك الوقت
احكاما في الفهم وفي ذلك الوقت مضمون على ان يعمد في دفعه في وقت المطالبة وهو مضمون على الضمان بالمثل لذلك الوقت
ووجهه الى ان وقت ضمان الاخر ومثاله ذلك العلم بان شغل الفهم باحد هذه الفهم وعدم وجود الفهم في وقت الفهم
صحيح والوجه في ذلك الوقت مضمون على ان يعمد في دفعه في وقت المطالبة وهو مضمون على الضمان بالمثل لذلك الوقت
فوجه منه بالاعتناء ووجه الكونه وكذا في وجهه خمسة عشر مائة فاجعل الله عبادك قال عليه السلام في كل يوم الفهم
لا اله الا الله في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
لا اله الا الله في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
ما بين الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
الفاصل في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
يوم الخلق في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
من الايام فهو مسكون عنه والظاهر منه هو العلم عند الفهم وان عرض عنه الاخر في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
يقوم في ذلك اليوم صحيحا ومعيبا وبنزول الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
ضعفه انما هو في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
كان الفهم عشرين كان خمسة ولو كان زعمان كان عشرة وبالحكمة في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
المالك في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
اصطفا على ما بيننا عليه من كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
الابواب مع الاخر في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
او في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
او غير ذلك فالخلاف في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
يعينه فذلك السبب في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
اعبر مكانه من غير يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
صحيح في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
يعينه في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
الغيب في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم في كل يوم الفهم
والله اعلم بالصواب

[illegible]

بنسبة احداهما الى مجموع القيمتين الى بقية المجموع فيخرج فيها بقية الركيب ذلك واضح ولا يخفى في كلام الشهابي هذا من الدخائل اعلم
لان هذا الخرج ان كان مجموع غصبه بخلافه فقد عرفنا ان هذا ليس هناك هبة ولا يحتاج الى التمسك باحداهما الى البيع بل يقوم قال كل من المالكين على انفسه
ويكون مضمونا على الفاضل كان لا لفاصل بين الفضة ولا يحتاج الى الجع ولا لا نسبة ذلك واضح وان كان مقام جمع بينهما بعقد محو محبت
صار في الهبة مضمونة العوض وان لم يكن ملكا للمالكين بل ما هي حصل من ملك المالكين هبة لها فبذلك يقولون في هبتها من غير ان يبدل
التم ليس في ان منفرد بين باء اداء المجموع المكنة اذ احدهما غير مجاز وبطلان فيه العقد فيكون الحق للبذل كما لا ريب في ان ثلثة اشياء احبها وهي
للمضام والفضة الاجتماعية فلورد الغرض على الشرع في غير النسبة فيه احد الجوزان التي هبتها من غير ان يبدل البايع مثلا كان ذلك
ظلم على الشرع واعطى للبايع ما هو زايد على حصة لان البايع مالكا لغير هبتها اثنان زيد مثلا مالكا لآخر في هبتها كل وفيه المجموع خمسة
وثلثه هبتها البايع ودفع المشرع الحق ثلثه فلورحط فيه الواحد للكل بطل فيه البيع لعدم اجازة زيد مثلا في هبتها ان كان النصف
والنصف وانما هو النصف فيلزم ان يرجع المشرع ثلثه مع ان اقلها منه ان بعد لانه يبيع في الاخر في هبتها اثنان بلزم ان يبيع عند
البايع ثلثه مع ان هبة مال اثنان الثاني باء هبة هي ليست ملكا له وقد فاق على المشرع فكيف باء البايع عوضها كما ان على ذكره القوم
لوقوم المجموع خمسة حصة هبتها بائنه يكون النصف وثلثه الخامس في المجموع فلورجوع بذلك النسبة للزوم ان يرجع المشرع على البايع ثلثه وثلثه
هي حصة النصف البايع ان يبيع عند البايع اثنان خمسة يكون بقية ظلم على المشرع لا سئل ام فوات الهبة الركيب على المشرع عكفا قاله
من المخرج عند المشرع لا بمقدار هبة مال له وقد يبيع في اقل على مال وهذا يخرج عن اداء على القوم نظر لان ملا حظ في هبتها ما مجموعه عام في الحصة
ملا به المشرع وهو مال البايع منقوض ورجوع المشرع على البايع بما به التفاوت بين مال البايع في المجموع يكون عكفا لا يبين ظلم على احد في
الخمس بين البايعين بقية باء البايع انما هو حصة من باءه التمر الذي هو النسبة على الفضة التي هي خمسة بواحد فان لواحد وثلثه الخامس
كان اثنان باء البايع والاثنان باء مال المالك الاخر والواحد باء الهبة الركيب لان هبتها ما ينقص في واحد الجوزان وفي
فان على المشرع ما هبة ثلثه وقد ارجع من التمر ثلثه وثلثه الخامس هي حصة الفضة وبنيته من باءه التمر في عند البايع في هبتها لثلاثة
ونسبة الزيادة في التمر هي خمسة فلهذا هذا العنصر يرجع ما تحمله بعض طرقاتنا وهو هبتها ما مجموعه من يقوم مال البايع منقوضا بقية
مقدار نسبة مال له في المجموع في باءه وارجاع الهبة للمشرع فان كان اقلها من يقومها احد هبتها من هبة مال البايع في هبتها
في احدها من التمر ثلثه النسبة فلا يخفى على كلمة الاصحاب ما من الحق على ما اوضحنا ذلك المالك بعوض الله نعم واما هبة القوم في النصف
فظهر في بعض اصحاب الاصحاب وورد في صحيحه ولا يقوم مال اقلها لكونه لا يوصف فاقول لذلك الوصف الرجوع بالتفاوت وان فيها لو
القائمين هذا طريقا استعملتم ان كان عقد معاوضة رجوع من العوض بذلك النسبة لانهما على العوض المذكور وكون ذلك في النصف
العوض المذكور في الصحيح في نظره ولورجوع الاما به التفاوت في بعض الصور المجموع بين العوض والمعوض كما هو واضح وان لم يكن في
في عقد معاوضة كعصبة الا في حجابية ويخبر فالرجوع على التفاوت كيف كان هذا الكلام في الاوصاف الاجزائية فانه في بائنه في الصفة في
بذلك الرجوع الى النسبة التفاوت في التمر خذ من يقوم بين العوض والمعوض في بعض الصور في بائنه في الصفة في بائنه في الصفة في
التفاوت في حجة ذلك كما هبة وارتفع العنصر في العنصر لجمع واما كيف في يقوم التمر فان كانت موجبة منفصلة في السئل
وان كانت موجبة منفصلة فيقوم العين فاقول لها فالنفاذ في التمر واما في المعدوم كتمر البشاش في السنين الهبة فالذي غرض
له في باب الوصية عبارة عن يقوم العين مسئولة للمنفعة في تلك السنين العينة اذ اريد ذلك لا ومؤيد لوارثه لكونه في هبتها مع
مناهي اذ النفاذ في النفاذ والتماء واما التهم في المنافع والمخالفان كانت موجبة مستوفاة فالرجع لاما هو المعتاد من
اجرة التمل على التمسك به القومون ويقتضيه ظنهم لو لم يكن له معناه واما المعتاد كمنفعة سنيان معناه للملاد او العباد او
او بخلاف ذلك فيقوم العين واجبة المنافع فيقوم مسئولة المنافع المقصودة اخرى فالنفاذ هو هبة المنفعة فتلعب

[illegible]

فقد روي ان الناذية انما يحصل بنقل المال من حاله المضمون الى حاله اخرى ليس فيها ضم او هو اما بنقل المال عنها
او بقوله في المال والى كماله والى كماله العام والخاص اما بزيادة المال من له الاثر الضامن عما في ماله اما بزيادة من
او بقله عنه اما بالنقل الى المال على نحو لو كان لغير كان عليه ضم الا بالغير كما لو طعمه لغاصبه من ماله
بانقرضه فانه لا يرفع الضمان الا على الشاهد الثاني بان لا يضمن له ما لا يضمنه بالغير بل هو ماله ولكن العرف يسبيل آخر للضمان
فكيف يكون مستقفا فندبر بعبارة اخرى في نقل المال من لغيره الى مال من له الضمان من لو كان مضمرا
من غير الضمان فكيف يقرر في براءة من الضمان من ان يستعمل في الغار وكذا السبيل الى المال على المال بقوة براءة الضمان
او دفعه فانه رافع للضمان الوجه في ذلك كله ما في ناذية الضمان الى المال من نواخل في ماله خبر اليه هو لئلا يرد من كماله
المحاصر لانه ان يحمل من هذه الجهة بركة ريد من المبادر والناذية الى المال من لخاصة في ذلك اما ناذية وكل الغاصب
فلانه يحكم بالبدل اما الناذية الى وكل المال او لغيره ونحو ذلك من قام مقامه فلما قل على قيامه مقامه عموما والاذية
فلما قل على الادلة على جوازها بانه تعارض مع مذهب المدعي منطوق قبل الابداء ويقدم المنطوق واذاء المبرع بعددنا اليه
على جواز الوكالة كالوكيل في ذلك بالتدليل ان ذلك موجب لرجوع الضمان الى المال لورجوع المال الى الضامن
من يكون التلف بفعل المال هو مستلزم للمباينة والتساقط واسبيل الى ذلك هو ان لا يضمن من قبله من الضامن
والاجماع قام على عدم اشتراط الاختصاص في ادعاء حقوق بالنسبة الى حقوق البائنة وان كان شرط بالنسبة الى الثواب وغيره والعدالة
ظهرت في نوازل في كون الغرض الوصل الى المال من يحكم واما كونه باختيار الضامن فلا مدخل فيه ولا يفتقر الكلام هنا
على هذا المقدار من مضاف وهو ان على من يضمنه من يضمنه على مال واحد او بالمال واحد ان يضمنه من يضمنه من يضمنه
كان الاثر كالدفع او لا يبرر ويحذف من رجع الى ما ذكرناه من الاحتمالات فان قلنا ان الضامن الواحد لا يضمنه باختيار البائنة لكل
بل لروية على ذلك ان قلنا بان الضامن من تلف العيني يضمنه البائنة بغيره وان ابرأ غيره وقلنا بان كل واحد منهم كما
هو الحق فلا يكون ابرأ منهم موجبا للبائنة الاخرى لتعدد الحق في الذم على ما خففناه غايته فاقام الدليل على دفع الواحد
عن البائنة لم يقدّر بل على ابرأه كونه الامر في حكم الدفع مسلم بالنسبة الى نقل البائنة لا يوجب لاحكاما فندبر عن ان الوكالة
والسياسة ما يلحقها من بعض المباحث عنوان لا يبين ان الوكالة تنزع الناس انما هو لله تعالى وفيهم فاهم وانفسهم للبيعة
لقولهم نعم البائنة او بالمؤمنين من انفسهم ولا تهم لان من كان البائنة مولى فعلى مولى بالنقل المتنازع لا يبرر بغيره بل سائر
الاثر يضمنه المذهب يدل على المحرر قوله نعم انما وليكم الله رسول الدين امنوا الا برة واما بعدكم فلا يبرر الا بالاصل والى
عدم يثبت ولا يبرر احد من الناس على غيره للتسليم في المخلوفة المبررة مالم يملك دليل على يثبوت الوكالة ولا يثبت في مقتضى احكام
توفيته لا يبرر الا بالاصل عليها الا بالدليل قد ورد الدليل كتابا وسنة واجماعا على ولا يبرر من الناس على بعض منهم وقد ذكره
الفقيه في البيع في كتاب المحرر في كتاب النكاح في الطلاق وغير ذلك من المباحث على حسب تقسيمه لمقام وفي بيان احكام الاثر والامتنان
وموارد هذا المباحث المتعلقة بها من التعارض في النكاح وشرط المصلحة في ضمانه وعدم المصلحة او غير ذلك من المباحث لا يكون
في كتب الفروع وحشا بنا بنية على ادلة خاصة كل مقام وغرض في البائنة كما لا يخجل فاعذ بك في الفقه طوسيا الكلام في ذلك
تذكر هنا مورد آخر يوجب النسبة للبائنة احدها ان الولي على المال الغير على نفسه على ظاهره من استنفاد الفقه وتنبع مقاماته
انما هو لا يبرر الجدل في غيره لما كان من طرفه ام لا يبرر او اختصاصا بما كان من طرفه لا يبرر منشاء اطلاق النص
والفقوى لظاهر النعمان والضمان ما كان من طرفه لا يبرر الا عند اطلاقه فترد ام لا يبرر الا ولا يبرر الا وان علمه لا يبرر
ولا في نفس مقام من المضافات لا لا يخرج من حيث هو ممكن وان يضمنه ولا يبرر بالنكاح كغيره على نحو كونها مضافا

بنا بنية على ادلة خاصة كل مقام وغرض في البائنة كما لا يخجل فاعذ بك في الفقه طوسيا الكلام في ذلك

اولا

بما هو موقوف لا يخرج من الاقرار بغيره فلا يصلح عدم الدليل والوقفي للاب والابن السابق الترتيب بالنسبة الى من جرت المذاهب
بالنسبة الى ما يليهم والحاكم الشرعي وعدل المؤمنين وكل الاب والجد والوصي المولى والحاكم والزوج وكل الموكل وهكذا مع
الموكل فان ذاك في الموكل ووصي الوصي على نفسه يكون فادناه في التوقفية والمقامات التي لا يشرط فيها انضمام الاول يجب
الدفع لشعره ولو اخرجنا الزوج نظر الى كون البحث في ولايته المال ولا ينافي التوقفية في النكاح فهو ولا ينافي الزوج على وجه كل من
حيث هو زوج فصاعداً ينفرد بذلك لم يذكره الفقهاء في ذلك الاول في مقام من لمقاماً فخلد من ائمتهم في الفقر ولا ينفرد
المالك النفس هو خارج عن ذلك ولو اريد بها هم ولا ينافي الاطاعة وضوفاً لا يستعمل الدابة ودخلت تحتها من آخر كلام الضيف
وصاحب الميراث فيكون ذلك للزوم اطاعتهم في بعض الامور فبما ان المولى عليهم على ما يظهر من المنع الصغير ذكره ائمة غافلاً
او مجنوناً شبيهاً او سفياً او مجنوناً مطبقاً كان او ذوا الدار وبالغا او صغيراً او سفياً بالغاً او صغيراً ذكره ائمة غافلاً
بعض الامور والممنوع عن ذاك الحق الذي علمه المبكر ان كانت بالغه رشيده على قول فلو كان له مال على الصغير المالك والنكاح
وعلى المجنون المتصل جنونه بالصغر مطع على قول المستقبل المتصل سفهه بصغره او مطع في قول ولا ينافي الجحد مجتمع مع ولا ينفرد
الاب المولى عليه النكاح كل من موقوفاً في العقد في نفسه وبطل لا يخفى مع النكاح من يقيم عقد الجحد في نفسه بالنسبة
والاجتماع وان كان الفاعله البطلان لعدم مكان الجمع عدم المرجح وعلى هذه القاعدة تعاض الاول ما مطع حتى في تعارض
مع جبالاً ينفرد في نفسه في الحافه بالنكاح لا ينفرد في نفسه في تحت القاعدة وكل في المال لا انهم مع التعارض بطلان والوقفي ولا ينفرد
لما مع فقد هاتما لو كان وصياً للاحد الوالدين الاجباريين على ولا ينفرد على الاطفال بطل مع وجوب الاخر لا ينفرد في الوصي
استغناء وكذا وصي الوصي لا يجمع مع المولى الاجباريين مع الوصي الوجه الرابع المولى مجتمع مع اب جحد لكن لا ينفرد استغناء
مع المولى ان كان آخر لان المولى لا يسلط لاحد عليه غيره بالكل وكل واحد من الاولين مجتمع مع غيره هو تابع لميراثه
الموكل فيجتمع مع ما يجمع به الموكل ولا يجمع مع ما لا يجمع مع غيره ولا ينفرد في الحافه لا يجمع مع شيء من الاولياء السابقة لانه
ولم من لا ينفرد ولا ينفرد لا يجمع مع الحاكم ولا مع الاولياء الاخر على ما يثبت بيننا وبين الحاكم بحكم الحاكم ولا ينفرد في
تابعه للتوقفية ولا ينفرد في الوصي في التوقفية على النكاح لمن الموصيه ولا ينفرد في النكاح عليه في قول معترفه المولى في الملوكة في المال
والنكاح ان قلنا بان الملوكة يملك الحاكم في من له ولا ينفرد على من يفضل جنونه او سفهه بالصغر في قول معترفه
المولى الاجباريين او وصيه ينفرد في من ينفرد بالكل لكن ينفرد جنونه او سفهه بعد البلوغ والتمتع العقول بعد ذلك على ما كان الحاكم
ولها عليه مع وجوده على تفصيل ينفرد في الموكل في على من يملك عليه لا ينفرد في مال كان في نكاح وهذا مبني على تفرقة متعلقة بالاب
اعرضنا عنها وانما ان نقصنا الوصي في المصلحة بالاجتماع وطواصر الامة ولا ينفرد من دلة الولة بان ائمة هاتوا ذلك والغرض
الاصل في النفس المالك المولى عليه التوقفية جرح في ذلك ولو كان الاقسا سابقاً لما اخرج الى لا ينفرد في كون الشرط عليه او لا ينفرد
في بطل التوقفية مع نكاح عدم المصلحة وان اعتقد هاتما عند وجهها الا في المولى فان له التوقفية كيف شاء لانه مسلط على ما له في
في الاب الجحد باستطاعه عدم الفسخ عند غيبا المصلحة ويثبت ذلك اطلاقاً ولله ولا ينفرد في ما غاب عنه خروج المفسد بالدليل الاول
على غيبا المصلحة وبطل على ذلك ما و من النص على جواز اضربا الطفل على جوارحه على نفسه مع عدم مصلحته في ذلك
وظاهر توافق على جوارحه من دون مصلحته بشرط عدم الفسخ في كل كلام الا في اضربا في شرط المصلحة في نص المولى على
نعم ذكر عدم اشتراطها في الاجباريين الشبهة في قواعد اعتقوا الا في كل شيء لا ينفرد في معين من الشتر ان يكون الحاكم ينفرد
له وهو المعبر عنه بجو ولا ينفرد الحاكم الذي ينفرد اليه لفقهاء كثير من الباحث كما في جرحه في ما ينفرد في الزكوة في بداي استنبط بعد الوصي
الى بطلان التوقفية وجوب دفع الزكوة ابتداء او بعد الطلب لغيره في اخذ جنس ارض الذي منفعها ولا ينفرد في مال الاما في ميراث

من لا وارث له وفيه توفيق الخراج الوارد على العفوف على اذنه ولا ينفذ اجرا الحد وفيه القضاء بين الناس في اداء دين الممتنع والارث
حلف العهر على اذنه وفيه القبض في التوفيق على شجاعاته ونظاير ذلك في توفيق النفاص من مال الغايبة اذنه ومن الحاضر
في جبهه وفي بيع الوفاق حيث يجوز ولا يرد وفي قبض المثل اذ منع البائع قبضه عن كل متع عن قبض خضر في الدين لما يوجب
صاحبه بيع الرهن المتساع اليه لفساد اذنه ونوبله جاره الرهن لو امتنعوا بعين عدل قبض الرهن لو لم يهربوا بعينه
ما يباع به الرهن مع نفقة النفقة في باب الحجر المفلن على السفيه قوله في قبض وبغير الغايبة واوجب الى الاخذ في اجبار
الوصية على الاجتماع والاسبيل اليها في ضم المعين الى الوصي العاخر وفي غل الخاسر على القول بعدم اعتبار النفقة في
الوصي فمنه اذ وصي امر وامان فيه وكان وانزل وفيه تزيج المحبون والسبيل اليها بعين في قبض المهر وضوئها البيع من اجل
العين بعن الحكم من اهل الزوجين اجبا المنع على اذنه النفقة في طلاق وفيه المفقود وفي اجبا والمظاهر على احدا الا من
وفي اجبا والمولى كل واختلج اتفاق الملقط على اللعيط على اذنه ونحو ذلك من المقامات الاخرى التي لا يخفى على من تتبع
قائم بقولون بهذه الامور ويحكمون بمجموعها على لا ينفذ الحاكم الشرعي لا ريب ان النابح حاصل لك بصيرت من خصومكما
يكون نايبا لهما خاصة كالفضا ونحوه يكون كجبه عامة انهم وذلك نايب لك بغيره الغيب للنايبة وعلى هذا الفان في نايب من
العينة فانه انهم يمكن كون كون لا يشرط في العمول والخصوص فلا بد من على خضره ما من الا ينفذ ولا ينفذ الحاكم كجبه علم اهل
بقبض العموم ولا ينفذ الا ذلك لا ينفذ ولا ينفذ الحاكم الشرعي انشام احدها الاجماع للحصل فبما ينفذ انهم لا ينفذ
حتى يثبتك به في محل الخلاف هو كل لو اردنا بالاجماع الاجماع القائم على الحكم الواجب الغير القابل للخلاف والخصيص هو
ابعد الاجماع على القاعدة بمعنى كون الاجماع على كل مقام لا بد لغيره على لا ينفذ الحاكم فالحاكم ولي له فاما من المنك
بغير مقام الشك فيكون كالاجماع على اصله الظاهر ونحو ذلك في الفرق بين الاجماع على القاعدة والاجماع على الحكم وانفع
وهذا الاجماع واضح في شئ كل الاحتجاجات بانها منقول للاجماع في كلامهم على كون الحاكم ولما ينفذ الا لغيره على لا ينفذ
ونقل الاجماع في كلامهم على هذا المعنى لعل مستفيض في كلامهم هو انما النصوص الواردة في هذا الباب فاما واذ لا ينفذ
من كون العلم اذنه الانبياء وهذا المعنى وفيه روايات كثيرة ولكن الكلام في ذلك لغيره الذي بعد الاجماع عن سنده والوثوق
بغيره الشهرة الرواية بل الصورة في بعضها فنقول ظاهره هو انهم فلان وارث فلان ان كل ما عدا هذا نقل اليرساع عند ولا
ان الانبياء كان لهم الولاية على العينة مطلقا لانما كان حكم الله على عدم قبضه ثبوت هذا المعنى في العلم ايضا وهو الذي
وير على هذا القسم من الانبياء اشكالان احدهما ان اضافته الالهي لا انبياء يقبضه يكون المرد من العلم الا وضلا فم
وثمة الانبياء دون العلم اذ الظاهر من الاضافة كونه من دون واسطة لا مع واسطة ولا ريب لكثير وصيا هو وارث
العلم في كل امة لا يكونون الا وثة الا وضلا وذرته البقية مع واسطة فيد والامر بين حمل الوارثية على ما هو بالواسطة
وبين حمل الاو العلم على الا وضلا ولا ريب في الخصيص من المجاز غايته تشاى الاحتمال المسقط للاستدلال بالظن
ان حمل العلم على الا وضلا او ضح سببا بعدد تفسيرهم في بعض المقامات التي ذكر في اللفظ من كتاب سنن وثابتها ان الانبياء
من كونهم ذرته الانبياء كونهم وارثين في العلم ولا بحث في ذلك اذ ليس العلم الا العلم ولا ينفذ كون الخبر اذ لا ينفذ
العرض من تلك بيان شرف العلم حتى لا ينفذ من فقر العلم او عدم وجود المال عندهم ففادهم فان العلم كان من فضة
الينة وقد رثر العالم كفي بذلك شرفا لولا انما انظره فرض عدم ثباده ذلك كفي في التقييد ما واذ في الاجماع ان الانبياء
لا ينفذون بها ولا ذرته وانما ينفذون علما فان لظن من ذلك اذ اذ العلم من الارث ولا ينفذ على ابناء الولاية بوجه
من الوجوه قد رثا بعين المراد من الرأية لو كان كون كل من من افراد العالم وارثا لكل من من افراد البنية لكون العلم

بل ممکن ان بنان الوضیاء

الفصل الثاني

النفصيل هو غير المدعى ليس بمسئلته مضافا الى ان الخبر الاخير الخبر الثاني لا يمكن جعله على العلم ابل العلم ان المراد بينهما
الاثر لانهم جميعا الخلق بعد النبيين فضلهم على الناس كفضل رسول الله ورسالة العلم فلو جعل عليهم لزم حمل هذا الكلام
على الجواز والمباغاة والنفصيل لفظ جميع الخلق كما انه لو جعل على الاثر لزم تخصيص العلم او ارادتهم منه مجازا واحدا ليس
باولي من الاثر لان في رفع الاشكال من الاخير بانزله لواء الاثر فلا وجه له قوله بعد النبيين كان بمننا افضل من انبينا
بنو اسرائيل كما ورد الاختصاص به من اذاه العلم امنا ولا يمكن ان يقر لواء العلم لزم تفصيلهم على الاثر ايضا اذ لم يستثنهم
في لوائه لانا نقول استثننا النبيين باثباتهم فانهم بعدنا ثم لا يثبتنا بالنبيين المرتبة والعلم اذا كان بعد النبيين
وكانوا بعد الاثر ايضا فغير نعم ما دل على كون فضلهم كفضل رسول الله يدل على اثبات الولاية بظاهر المشبهة لم يجز فيه ما قر
من الاشكال سابقا فتم ما دل على ان العلم احكام على الملوك كما ان الملوك احكام على الناس على ان العالم حجة الامام على
الناس وانهم كانوا في انبياء المحجة وظاهر الخبر لا دل اثبات الولاية المحكومة لهم على من هو حاكم للناس في هذه العبارة يدل
على كونهم حكاما على الناس بالاولوية بل مثل هذه العبارة لبيان في العرف لا فائدة ذلك لكن كونهم حاكمين انما يقتضيه الولاية
في القضاء والقوى لو سلم ذلك وهما لا يجتمعان في غيرهما فلا يدل على ذلك وكل كونه حجة على الناس بانه ما يجز به
عليهم يوم القيمة بالبلاغ والاذن حتى لا يتغير في النفصيل لا يمكن الجواب بعد العلم ولا اطلاع والحق بغيره كون ما يقوله
العلم احقا يجب بناء على الامام وبن ذلك من يثبوت الولاية بكونهم كالفلس لا يثبتون ان العلم احكام على الناس عن تعليمهم الاحكام و
الشرايع الموجبة لغيرهم في بواطنهم بعد انقطاعهم عن الابواب لا ان يثبت ان ذلك على كون النبي والامام بمنزلة الاله
وكون العالم بمنزلة وصي الاله هذا مبني على كونهم حكاما ولا يخفى ما في هذه الاجابة الثلثة من الظهور والولاية بغيره فتم ما يقوله
غيره خطه واولا بغيره خدج هذا الدين على كون من عرف احكام الامم وعرف شيئا من فضائلها فهاك انما ضاع على الناس
ويكون له عليهم كالرعية على الامام والرعية على الامام على حد الشريك بالله وهذه الاجابة لا يقتضيه الولاية بالقوى
والفقا ولا يدل على كونهم وليا مطلقا كبقية الناس نعم يدل على اعين احكامهم وفوقهم كما استدللنا على ما فيه
من الخشوع الاشكال فمنها ما دل على ان العلم اولى من الولاية وان مجازي الامور والاحكام على ان العلم الامنا على الحكم
والحرمان كما ورد في الخبر الطويل هذا الخبر مع جبره بالقوى والاجماع المفقول يكفي دليلا على كون الحاكم ولنا في مقام ليس
هناك من الشرع على الخصوص يدل على كون جبر بان كل امر من امور المسلمين نكاحهم وعقودهم وبقايتهم ومراعاتهم
وسائر امورهم من الاختلاف الدفع وغير ذلك وكل حكم من احكامهم على ائمة العلم اخرج ما خرج بالدليل بقي الباطن تحت
القاعدة المدلول عليها بالنقل الموافق لعمل الاصناف فدل هذا ما يمكن ان يحل في هذا الباب من النص والقوى قال
الشهيد في قواعد في الضابط في لاية الحاكم ان كل نصيب وقع التراجع فيها في اثبات شي او نصيبه وكيفية وكل امر فيه خلا
بين العلم اكثرت الشفقة مع الكثرة واجتنب بينه في المفهوم كالارشاد في التقفات والى ضرب المدة كالايداء والظواهر
اولا الا لئلا كالتحيز الى الحاكم وما يحتاج اليه من القضاء بنفسا وطرفا والحد والنفير وان حفظ مال الغائب كالوجع
واللفظ ان انتهى كلامه دفعه من شانه وجعل الفاضل المدقق المعاصر في عوايد وطهفة الحاكم كل شبهة في امر واحد فان كل ما كا
للبنية والامام فلم يزل ذلك الا ما دل الدليل على اخراجه ثابتهما كل فعل متعلق بمو العبادية في دينهم او دنياه لا بد من كونك
به ولا مفسدة اما عقلا او عادة من جهة توقف امر المعائن والمعادا واحدا والجماعة عليه اذ انتظام مو الدين او
الدين بامر شرعا من جهة وود امرها واجماع او نفقضا وضرا او عسرا ورجح او فسقا على مسلم او وراد الاذن فيه من
الشارع او دليلا عليه لم يجعل خليفة لمعين واحد واجماع ولا لواحد لا يعينه بل علم لا بد منه ولا اذن فيه ولم يعلم

المأمور به والمأذون به وهو حقيقة الفقيه كذا في مقامه حاصل غرضه ما علم من قواعد الشرع لا بد منه الا ان يثبت مع عدم
 معاونته الا في بر من الشرع فينتهي ان ياتي به الحاكم واستدل على الامر الاول بالاجماع وقد ذكره وبما سطر الاجماع وقد عرفت
 فقولنا انها على هذه الكلمة لا يتناول على الخلاف في مسئلة الخبر الاجتزاف قد عرفنا الاشكال واستدل على الثاني بالاجماع ايضا وقد
 عرفت وبان كل امر كان على ما فرضناه لا بد ان شرط الشارع له شخص او المقتضى ان لا يكون غير معلوم والفقيه صالح له وما فيه من الجلالة
 كافية في كونه مقتضى ما مع كل من فرضه لينا في الفقيه داخل فيه غير مشكوك فيبقى بالاصل ان ينظر على ذلك انه لا يمكن كون الشخص
 مقتضى ما لا يمكن كونه من قبل الواجب الكفاية الى لا يغير بينهما بل من الواجب ان الكفاية قطع الان سقوط هذا التكليف
 بفعل واحد من العلم ان الثاني ليس محل بحث لاجماع عليه فلم لا يكون واجبا كفايا بواجب من علم وقد علمه لا دخل في ذلك كما
 ايقن الشرع ولو قيل في الجواب اننا بالواجب الكفاية في على خلاف الخطاب على كفاية المكلفين لا انه يسقط بفعل البعض فيكون هنا
 ايقن قد علق الخطاب على ثبوت المكلفين منهم المحكام والتعلق بالعلم مقطوع به لكن نشك في كون الثاني ان الثاني من مقتضى
 وعدمه والاصل عدم السقوط فلا بد من مباشرتهم او قيام دليل على السقوط بفعل واحد من العلم ان الواجب الكفاية
 ما علم منه المختص الغرض بشي وليس سقوطه الا خصوص الغرض المصلحة الواضحة في فهم اللغوية الا ان يثبت بعد ذلك فلو فرض ان ما في
 من الامر ما لا بد منه لا مرعها او معاش فلا بد من ثبوتها في النظام وكل من يثبت في نفسه السقوط للعلم في العلم في العلم في العلم
 واعماله على ما فرضناه بعد العلم القطع بان المراد ليس مباشرة كل احد ان قلنا انه لا يثبت على ذلك غير الحاكم ايقن في الضابط وانما كل
 من لا يثبت لا يجب عليه هو لا يثبت في الواجب الكفاية على الكل اذ هو بغير مشروط بالعلم والقدرة كالتواجب العينية فالتامع كونه غير
 مقتضى لا على الحاكم فان كل ما يثبت عليه الحاكم يثبت عليه عدل المسلمين فثبت ثبوتها ان لو فرض عموم الخطاب للمكلفين فلا وجه
 للشك في السقوط بفعلهم ولا شبهة في كون ثبوتها للمكلفين ما هو بغير مشروط بالعلم وان قلنا ان غير الحاكم ليس بمكلف فلان
 الفرض عدم تعيين المكلفين ان علم كونه مكلفا فان كان من عدم التعيين فذلك يوجب الكفاية الثانية لكل احد ان كان
 من قصد الشارع خصوص الحاكم بلزم اوله خلاف الغرض لان كفاية في مقام لم نعلم من كفاية بغير مقتضى هذا الفرض يصير التكليف
 معلوما وثانيا لا يربك مقتضى الفواعل عند قصد خصوص الحاكم ولا يمكن المعاصرة باضالة عند قصد النعمان في نفسه علم
 الخصوص منه ولا يحتاج الى قصد للنعمان حتى يخاص بذلك بعبارة اخرى معنى ما كان التكليف ثانيا ولم يعلم المكلف في الظاهر شيئا
 الكل من ذلك لا يحتاج الى الا لا قصد النعمان مع ان مقتضى ادلة الاشتراك بعد علم التعيين عموم الحكم لكل مكلف فلو فرض ثبوت
 قصد النعمان مع قصد الخصوص وثنا فظهر ما يقوم ادلة الاشتراك في التكليف على النعمان من ذلك يندفع احتمال القول بان التجماع
 يوجب حذف ما يثبت لعدم الاجمال ولا بعده معلومة الفرض ما كان خصوصي من اي مكلف كان ولو فرض اجمال فهو ان افقنا الاند
 بالمشقة بمقتضى فرض مباشرة الحكم للشك في سقوط فعل غيرهم عنهم لكن هذا على الاشتراك في التكليف يوجب كونه كفاية
 على الجميع مستلزم لسقوط بفعلهم كان لو قيل ان مقتضى الفرض ثبوت هذا الاثبات على احد من المكلفين لو لم يلزم من ذلك
 الوجوب على الحكم فلا اقل من الجواز اذ هو بغير كسائر الناس ليس اقل منهم واذ ثبت الجواز ثبت الوجوب بالاجماع المركب فلان ان
 بذلك الاجماع الدال على الولاية فلا وجه لتسميته بالاجماع المركب لا يربط وان اريد من ذلك الملازمة بين الجواز والوجوب
 فلنا الظاهر الجواز ولا غير فكذا الوجوب مقتضاه الوجوب الكفاية وقد سلمناه وان ذلك من ثبوتنا الوجوب في التعيين على كفاية
 بالخصوص في نفسه مضافا الى ان مجرد صدق الفقيه للتصديق يقتضي التعيين جلالا لانه لا يقتضي ذلك الجلالة وقد وجب التعيين
 على غيره اذ ليس جميع ما فرضنا في الجليل من غير ما هو بالعكس بالجملة فانعمه الاجماع وقام من لا يختص بما ذكرناه
 في بعضه لولا ذلك لما اقتضى كونه شيئا لا بد منه ثبوت على الفقيه بل كان سبيله كسبيل الواجبات الكفاية نعم لو اردنا اثبات

39

الشرع فلا نسلم كون تصرفه احسانا اذ في قاعدة الاحتسان اخذ مال الناس بغيره منهم والتصرف فيه للاستخراج ونحو ذلك لا بعد احسانا
بل هو موجب للضمان مع تلف اموال الانعام والعتيق ونحو ذلك ولو فرض صد الاحتسان فيشكل انضال الاحتسان اليه ثم لو لم يفتضا
الى ما يستفاد من نفاذ الاحتسان على عدم كون مثل ذلك حكم الاحتسان ولو فرض خوله الاحتسان في نفسه فلا يثبت هجوم ادلة الجبر والاحتسان
على البر التفتوي وهو ما صرح به احداهما منع كون كل تصرف مال المولى عليه معناه ان على البر التفتوي لعدم صدقه وافتقاره ثانيا
منع كون ذلك معناه ان البر مع التمكن من الحكم ولو بالناخير كما هو المفروض الا فلزم ان يضيق كل حكم مال الغير باسناد ناجح ونحو
لا نه معناه ان البر مع التمكن من الحكم ولو بالناخير كما هو المفروض الا فلزم ان يضيق كل حكم مال الغير باسناد ناجح ونحو
بعد الجواز والاحتسان او الواجب جهة كونها معناه ان البر مقتضاها الى عدم الشك في هذا الخطا بل كذا في المسئلة والقاسق والقادر
والخالف المومن فيلزم جواز تصرفه لنفسه البق مع انه مخالف للاجماع فان قلت فذلك في خرج القاسق في هذا المقام مثلا بالاجا
والنقل كذا هو مشله فيكون كل احد مكلفا بالمعانة على كل بر تفتوي لا القاسق في اموال الغير قلت انظر ان قوله ثم وتعاون
مسوق لبيان حكم العقل بمعنى ان بعد كون الشيء بر وتفتوي فالمعانة مطلوبة وهذا المعنى يحكم به العقل وليس بل لا للتخصيص
القاسق والناخير في الحكم والظن ان ذلك لعدم كون ذلك معناه ان البر بل هو لا يثبت على دليل بل عليه مضافا الى ان كل
البر التفتوي في هذه الاية مفقود على باللام ولا عموم فيه حتى يشمل المقام ان فرض كون من البر التفتوي في غاية ملا في تصرف الماهو
الناخير اطلاق البر التفتوي عليه من المتدبان في الاعمال الصالحة ما نحن فيه ليس فيه قطعاً ولو سلم كون البر التفتوي عامين فنقول
المعانة ليست عامين بل هي مطلقه وكل معانة لا نسلم كونها مأمورة وبالجمله لا لا اشكال لهذا الاية على ولاية العدل قال في
ومثله ما بعد من ادلة الجبر نعم في هذا شيئان يمكن التمسك بهما الاول ما مر من خبر الوصية فان ظاهره كون ذلك مبنا للحكم شرع
وهو ما يشرع العدل في منظمهم على ذلك ولو ارد عليه بظاهره فانه فرض الجواز وان امكن الرجوع الى الحكم اجبت عليه بان المطلق
يعتد به في جواز تصرفه لغيره عند وجوب المولى العام والخاص مع سبب الخبر بل على اعتبار عدم وجوب ما هو المرجع في مثل ذلك
فيكون مقتضى الادلة في ذلك لا يورد دابة لا عمومية لعدم بطلان على صوة لزم التصرف في الاصل الى البر التفتوي ونحوه بحيث يمكن التمسك
الى التمكن من الحكم فان ذلك لا يثبت جواز التصرف فيه كما مر في ذلك ظاهر الخبر في مطلق الوصية ومن بعد جواز كون كل واحد من
فيما هو راي لا يمكن ناجحه الى التمكن من الحكم فلا يشترط وجوب المصنف والموصع في مود السؤال عادة ورنه لا يستفاد من
ذال على التعميم وهو جواز تصرفه لغيره مع عدم جواز من يدين برجع اليه سواء كان من الاموال او من غيرها فيكون مقتضى الوصية الى الوكيل كالانعام
ونحوه او من الاموال لا يجوز فيها الناحير بالجمله بل على ما لا يمكن الناحير فيه في كمال التصرف ولو ارد بان الخبر وارد في الوصية مع عدم
وجوب الوصية وهذا ما علم عدم امكان التمكن من المولى لان الامانة في ذلك الوقت لم يكن ملبثوا اليه في ولايته في مثل هذا المقام لكان
حصل الياس من الوصية الى المولى لعلنا يجوزوه وهو عام في المدي اجبتا ولا بان الفرض ان ظاهر الخبر هو سبب الحكم في وصية لا وصية
ليس في وصية في تلك الواقعة حتى يقول بان ذلك لعدم حكم صوة الياس لا يثبت فرض الوصية بل ان الوصية قبل التمكن من الحكم وقابل لصو
امكا الوصية بناخير التصرف والحكم وادعى على الصوتين هو المدي في ذلك لا يثبت ذلك في الوصية بل في غير بعد القول بالفصل فذلك في
قوله ثم الموصي والموصى في بعضهم او في بعض فان ظاهر الاية دليل على ثبوت الولاية لبعض الموصين على بعض اخرج ما لا يكون موقفا
عليه كالبائع الى شيد الحاضر القادر مثلا بالدليل في ما يكون مولى عليه تحت الدليل كذا في صوة وجوب المولى الخاص القادر
المانع عن لاية العدل من حيث هو عند الدليل في البائة وبره عليه من مقتضى الاية ولا يثبت على بعض في بعض وهو محتمل لانه لا يثبت
المعنى كالبائع الحاكم والوصية ونحو ذلك لانه اى بعض كان يدل على لاية العدل والموصى بطاى من كان من اى راده
البعض الا بغيره في يثبت لاية العدل ويمكن الجواب بان ظاهر البعض الشك في راده البعض المعنى في الواقع خلاف الظاهر يحتاج الى

فمنه وهي في المقام متضمنة وصرح بقوله ان الظن من قبل الامة الشريفة وهو قوله تعالى ما من من بالعرفت منهم عن المنكر كون المراد هنا بما
لبعض الحاكم فانه لا بد له ولا بد من الامر النهي بآيات الامر النهي واجب كفايا لا يختص بالحاكم بل يجب على سائر الناس كفايا والظن
من الامة ان الامر بالعرفت من الشاهدين عن المنكر المقيمين للصلوة وهم العدل والبناء والبن ليس كذلك ولا يبق ان لا يثبت الامة العدل
على مال الغائب مثلا ان يمكن كون الغائب منهم من العدل والبناء والشاهدين لا نأفعل ولا ليس ظاهرا لا بد له ولا يبق ان لا يثبت الامة العدل
او البناء على غير العدل بل الظن كونهم والبناء وعند المتعلقين بهذا الحق وليس هذا المراد ظاهره ينصرف الى اطلاق في غيره ان الظاهر
من الامة اثبات الامة الامر النهي لا نزاع فيه قوله تعالى ما من من قوة التفسير للولاية والمراد اثبات الامة الا موانع النفوس
ويمكن التمسك بالطلاق كونهم والبناء ومنع كون ذلك تفسير بل الظن كونهم تفسير بلهم منه الاستحسانية مع امكان
ثبوتهم بعدم القول بالفضل بعد ثبوت الامة العدل على الامر النهي سيما مع امكان ادراج المعجزات والحدود وتحت ذلك انما
النهي عن المنكر فانه بعد ثبوت الامة على ذلك يثبت في غيره بالاولوية فضلا عن عدم الفرق لا يبق ان الظن من المؤمنين هو المسلم الغائب
بالحق كما يدل عليه الامة الاخرى المناقضة وهو شامل للثالث الفاسق فلا وجه لخصيص الغافل بالولاية لا نأفعل
قام الاجماع والنفس على ان الفاسق لا امانة له فكيف يجعل له امانة ما لا الضيق في التفسير الغائب نحو ذلك هو خارج بالبدل
لا يبق ان هذا مستلزم لخصيص اكثر من الثالث كما يدل عليه قوله تعالى واكثرهم فاسقون مضافا الى ان الوسطة
بين الفاسق والغافل موجودا واقية خارج عن العوم ولو جعلنا المؤمنين شاملا للثالث والتفسير والتفسير نحو ذلك كان خارج اكثر
مما ثبت هو من غير فلا بد من اذنه في اخره لا نأفعل ولا ان هذا ليس بابا لخصيص بل قوله المؤمنين بعضهم ولنا بعض قوة
التفسير فيكون تفسير المؤمنين فيهم في مولى عليهم هو كذلك ولا يقيم هنا ولا يختص بل كان الصبي والمؤمنين داخلين في الامة
لكنوا تحت البغض المولى عليهم خروج البعض اليه ليس بولي ولا مولى عليه غير خارج لكان له هذا الفرق ليس غرضا من الامة
اثبات خصوص الامة العدل بل الولاية مطلقا فان ثبت له خصوصية انما يبق على اطلاق الامة العدل انما اثبات ان كون
ثالثين لثباته لسفله وضعف وقصور ونحو ذلك كونها بعد ثبوت العدل موجودا فضلا عن كونها اكثر الا في ذلك
لو كان من باب الخصيص فيخصيص اكثر انما هو لا سيما العرف وهو تابع للمعاني والاعتناء انما لا يخفى على المتبحر في
انما يحمله في متعلق الولاية ولم يبين فيها ان ولا يبق على المال وعلى شيء اخر لا نأفعل المبدأ ومن اطلاق الولاية في ذلك
والنفس فاذيل فلان في فلان يستفاد منه ان امره بما له ونفسه بيد كما هو المتعارف في هذه الامة استدل به الاجماع
على الامة العدل في كل باب نفوه بالقبول هو مولى جابر لذلك لا نفع قطع الطريق عن الخرجات للقطعة والاحتمالات العرفية فيخصيص
الامة المولى بخبرنا يا يوصيه العنصر بالفقوى كون مقتضى القاعدة ان كل ما كان حاكما ولها فيه اذ قد ائتمروا بالولاية لعدل
ولا يعتبر فيه العدل لا اطلاق البعض في الامة الشامل المواحد صريح خبر الوصية فانه جعل الولاية للثقة وما يوجب بعض عباير الاعمال
من اعتبار العدل لتعريفهم بلفظ العدل ليس مراد جوازا ولو افسدوا ولا يبق على صوته نعت الحاكم وعدم امكان اخبر النصف في
رضي المنكر من الحاكم وامينة فيكون مستندا جازعا لانه الحسنة للثقة مضافا الى ظاهر الامة والخبر لكان حوط في النظر
افضل الى الفتوى ولكن المختار ان مع نعت الحاكم لا يصلح الامة الفاضل في كل ما يملكه عليه الامة الا ما اوجب له اللب في القضاء ولا
ونحو ذلك **عنوان** من جملة القواعد المقررة في الشرع توجه البينة على المتعجب اليه على المنكره في مقام الدعوى بل
على هذه القاعدة مضافا الى اجماع اصحاب الخبر النبوي المتفق عليه من ملا حظرة سنة بعد ثبوت الغائبة والخبر له بالقبول وهو
البينة على المتعجب اليه على منكره في القواعد بحسب الابدان في الجثة بينا المراد منه ما تقول لاريك الدعوى ما لم يخفوا لا يخفوا
هناك مدع ومنكره معترف بها يتوقف على معرفة الدعوى وظاهره ان العتبات كون الدعوى ملزمة بها في اعينها كونهما حيث لو انكر

المنكر كان المدعى به يقع وما لم يخفى هذه الامور قلبي من مواد النص لا بما بلغت اليه فتقوله هل هذه الفتوى مأخوذة من لفظ المدعى ومن
دليل خارج من قبل على الاول هل هو حقيقته شرعية واصطلاح للمشرقة او غير عني ولغوي كما نقل من يحمل ان يكون لفظ المدعى
قد استلزم حقيقته شرعية هذا المعنى الخاص كونه جامعا للفق والاربع لما يكون مع ما يجي من اعتبارنا في اللغة الاصل والظاهر ان يكون
امرا حقيقيا او كونه محلي وسكونه مع ذلك بقرينة هذه الحقيقة قد ثبت من اشغال المواد والخاصة الواردة في الروايات حيث بين في الشرع حكما
بنوعه البينة واليمين فغيرها من ذلك ان المراد بالمدعى هو ذلك المحتمل كون ذلك حقيقته عدم المشرقة مع استعمال الشارع مجازا ويحمل بقائه
على المعنى اللغوي والشرعي لا صلا ليعلم النقل بالمعنى الشرعي محتمل لما هو جامع لهذه الفتوى المذكورة فالملغة الشرعية انما هو على طبق المعرفة لا يحتاج
في اثبات ذلك كله الى دليل خاص محتمل لما هو عني من ذلك لكنه يضر الى ذلك ان نصرا اطلاق محتمل لعدم وطما وانما يثبت ان رده هذا الفتوى من قبل
من نقل فتوى الله بقبوله لنظر الصيحات لفظ المدعى كلفظ المنكر بان على معناه التوكيد والعرض وليس له حقيقته شرعية ولا ملزمة بغيره كماله
عدم النقل وعدم ظهوره في الموضوع الجدي من كلمة الاصطلاح او لا من النص مع بعد النقل في مثله مع بقاء استعماله وانما هذه الفتوى استعملت معناه
العرض حقيقته والظاهر ان يكون دليل خارج والاحتجاجنا بغيره من احد هما بالنسبة الى الفتوى الاربعه فنقول لا بد من ان الدعوى لا تكون
لا يخفى الا ينفرد بها فالدليل على شي واحد ولو نفى كل منهما او اثبت كل منهما فلا نزاع ولو نفى احدهما اثبتا شيئا والآخر شيئا اخر فلا محذور في ذلك الا اذا
رجع بالنزاع الى شيء واحد هو محل النزاع وكذا لو اثبت كل منهما شيئا او نفى كل منهما شيئا اخر فانه لا يخفى نزاع الا اذا رجع احدهما الى ان ينفي
معارض ذلك او واحد النفيين الى اثباته معارض للآخر وبالحيلة لا من نفى واثبات وادى على شيء واحد ولو بالجهتان لذلك لو اثبت احدهما ما عارض
الاخر خاصة لا يخفى الدعوى كما لو قيل في اطلب منك عشرة دراهم فقال لا يسألك منك فضا فانه غير متنا للدرهم وانما الداهم تمام الدار
او يبيح ويبع ويخون ذلك ولو اثبت احدهما ما عارض في الاخر العام تخلف لادعوا كما لو قال له عليك عشرة من ثمن مبيع فقال لسع عشرة الف درهم
لك لان الفتوى لا عم مسند لم نفى الا خصل بغيره النفي والاثبات على موضوع واحد لو كان بين المبيع المشتري من مبيع كما لو قال له عليك
مثقا اما الذهب فقال ليس على شيء مسكوك فان الذهب اعم من المسكوك وغيره كما ان المسكوك اعم من الذهب لا يخفى ان المدعى كان التخيير
ورده على شيء معناه بطلان البينة المدعى ان فعله من المدعى بما اثبتته الفتوى لك ليس فانه الاجماع فتوى اهل علم من جهة لا يشاء نفى مثاقير
النفي والاثبات على امر واحد لو بالمال انما هو من مقومات الدعوى فالغنى لا يخفى دعوى وانكار لا ينفى واثبات لكل هو مغاير صوره
فهو راجع الى ما جازا واعتبارا كونه بحيث لو اثبت المنكر ابق كان هناك نفع للادعي فالنفي ان هذا ليس هو مقومات الدعوى فان كل امرى شيئا بغير
مدعى ولا ينفى كماله فيكون العرض للغة فالنزاع ان وقع في مسئلة عليه لا يثبت في نفسه ما ادعى من منكر ما ادعى من الحكم بغيره فذلك هو
قال نابل ان الجزع الغد في وقع من الحكم المكان الغد في وقال الاخر لم يقع من وعرض له ما فيه بحيث لو وقع لاضر على احدهما لا يقع كما
لم يكن وقع في هذا اية بغيره من عيا ومتكنا اعتبارا هذا الصداق ما يجهه وروى هذا الرواية في مقام السياسات المدينه الجعولة لحسم النزع
المورد الى لفظ اهتم الشارع بالعرضه هو المقاصد كغيره من ذلك بالنسبة العرض الغد في التمسك في ذلك اما الجزع النفي والاثبات
لن لا تفرق فيها الا محض العلم ولا يقول الى غير نفع شيء من هذه الامور قلبي من هذا الاصل من حيث نظر الشارع وليس هناك امر وجب اعتباره في النظام وتقول
الامور بخلاف الدعوى المتعلقة باحدى هذه الامور فان حسم فادى بها من الاضرار بان التي لا يجهض عنها ولذلك يقول ان هذا القائل انما
موقوفه الدعوى لا في غيرهما وانما من جهة انظر الى لفظ المدعى على الدعوى المذكورة في واما لا يقع فيه لان الغالب لو وقع بين
انما هو للدعوى المستعمل على نفع كل وعينه ذلك ليس مما يجزى الجواز في الشارع ونظا بان الشارع من نصيبه على قانون العرف والعادة وطبقه
العقل فلا يثبت على ذلك وانما من جهة القول بن الخاصه في مقامات الاستشهادية النص على الحكم على كون المال ومنه ذلك لا يخرج النفي والاثبات
كيف كان اما من جهة اجماع الاصطلاح على عدم توجه اليه من البينة غير مثل ذلك بل يحل في اعتبارا كون الدعوى ما يقصد العقل للشارع
ما لا يثبت به كما ان عدم دونه في ما هيبة الدعوى بحيث لا يثبت به ترك على ما يظهر من العرض في ذلك ان كلام الاصطلاح في توجه اليه من المنكر

بذلك نرفع المدعى او لعرف عليك بالنفع التام واما اعتبا كونها ملزمة فانما هو فرع من فروع كونها فاضلة نفع المدعى عن غيره
المتكبر او بالاحتياط اذا لم يرد بكونها ملزمة عن غير فاضلة للنفع عن غير احتياط او المتكبر لا يكون له جرح عن فاضلة لم يكن كذلك وهو غير
مقبول ورفعت فانك هنا المتكبر لا يتوجب له ان لا لعرف بوضع مثل ذلك لانفع فيه المدعى لو فرض كون الاضامن مسلما ووقع
الاحتياط العقد بوجه الدعوى كما لو فرض فاضل عن غيره بوضع صيغة الجبلة من شرط عقد البيع انفع صيغة هذه الملة
وان لم يقضه حيث كان هناك فائدة فادعى المشتري ووقعه بغير البيع وانكره الاخر ليعتد على صيغة البيع بوجه المدعى في كلام
الشبهة الثانية من اعتبار كون الدعوى ملزمة ان اريد بها قول الفاضل اناه من حقوق النفع وعقد اشقي على فرض الاثر فهو جرح في
ذكره بلفظ الملزمة وان اريد بخصو الالتزام فهو جمع كونه اخص المدعى بيطبق الاشكالية عليه لا ينكف عن ختم الفرض الاثر في ذلك ايضا
ان يمتنع بالاحتياط بالجلية ليس لغرض المناقضة والازداد انما الجرح لبيان المراد انفع ان هذا الفصل ليس الا دخلا في ادراكه في جرح
اعتبار في مقام هو الدعوى غير واضح واعتباط في مقام غير واضح اما اعتبار كونها ملزمة فانه في اعتبار المدعى لاعتقاد فاضلا
بما يقوله لا طائفة لا ساكنا ولا متوهمها واني انما ابرزه في صورة التغير الجرح من ان كان في الواقع بطل اشك او توهم فان اريد منه التغير
الاول فلا دليل على اعتباره ولا اعتد الدعوى على البرز في صورة القطع وان لم يكن مقطوعا بل كان مقطوعا بخلافه وعقد صحة سلمه
وبناء على اعم منه علم دليل صالح للتفصيل بكون المدعى طاعا بما يقوله ليس بشرط في مقام الدعوى بل الظن بكونه كذلك بطلان
اعتقاد المدعى عدمه فبما انما لا دخل له في صدق الدعوى ونجته فلا دليل على اعتباره وان اريد بالبراز الجرح فانه في مقام اعتبار
منه لا يقبل بقوله جرحا وفضلا كان يقول عليك عشرة قطعاً من غير ابرار الحكم بضمون البت كقوله عليك عشرة ولا ينافي بين
الضمون بالظن والشك يعني ان ما لم يصرح بالحد من انما الجرح والاعتد الاول لا دليل على اعتباره لصدق الدعوى وبنيان
الاعم منه علم وهو محض فضا سيرا الناس واما المغة الثانية فمقتضى الاعتد واعتباط ولعل الوجه من ان الدعوى لا يثبت الا بال
او لا تبرز الملة بالبرز ولا الدعوى لا بد منه من جرح مخلص شرع وهو ما بينه وبين المتكبر واليه من المرد في فعل المتكبر باليهن على
المدعى لا يمكن اخاف عليه بعد كون طائفة او ساكنا ولا يثبت الدعوى لافان ثبت عليه حكمه هذا ليس كذلك وانكره اخرون فقال بوجه
الدعوى ان صرح بالظن او الوهم نظر ان الدعوى بطلان ذلك ايضا ولا وجه محض من الوهم فلا وجه للتفصيل الذي يخرج نظره
ان الدعوى بطلان بالظن لا اعتقاد و بطلان القول المدعى عليك كذا باعتقاد او ما جرح الاعتدال المسأى والمرجوح في صدق المدعى
به نظر لان قول القائل اني املك ساكنا معناه ما ذكره لا اعتقادك بطلانك بطلانك مثل ذلك لا يثبت دعوى فاضلة عن غيره
كون الاعتدال مرجوحا في نظره وظاهر كلام الشبهة الثانية في جرح الوجه والقول بسماع الدعوى مع شك الوهم ايضا ولا ارى لذلك حجة
اصلا بعد عدم الصدق قطعاً ولا اظن احدا يقول به وفصل اخرون بين الامور فمقتضى الاعتدال لا يطلع عليه بالقطع غالباً بالظن والسرقة
دون ما لا عشرة الاطلاع عليه هو ذلك استوجبه الشبهة الثانية في اعتدال ذلك ناطقاً الرجوع صدق الدعوى في العرف لا ريب في فضل هذا التوهم
الحقينة لا يحصل القطع وطريقه التمسك في الشناعة في ذلك يحجز الظن لحدس بطلان لا يبرز في صورة القطع في القطع الواضح وهو ما
يعبر اليه اعتبار الاثر بضمون القطع وان كان في الواقع طائفة في الشيء مما لا يطلع عليه بيقين يكون الدعوى بطلان على صورة الظن
ايضا وبالجملة ان كان الدعوى بطلان في كل مقام كذلك وجرح غلبة الاطلاع لا يثبت اذ لعل هذا الفرض لم يحصل المدعى الاطلاع
وان لم يتحقق بذلك اما بالاعتقاد او بالانصاف قلنا ان دليل الدعوى بطلان ما هو بضمون الجرح فانه يسمع ما هو مع البطلان
مطموعا يمكن القول بان خصوص الظن لا يطلع لا مدخل له والميزان صدق الدعوى وهو يختلف بحسب المقامات فالبشرى الذي يجرى لثأته
فيه بالاطلاع والعلم لوجه فيه بالظن لا يثبت دعوى البطلان لا يثبت الاطلاع عليه بعد دعوى وان عير بالظن لا يخفى فاضل من اشكف
فقد جرح القول بطلان الدعوى مع الظن فالجرح العموم اذ لا دليل على اعتبار صورة الجرح لا يثبت انظر الى طائفة الى ما هو بضمون الجرح هو

عل

والفاعة ونحو ذلك ويمكن ان يرد من الحكم انما كان ظاهرها اصل شرعي وعقله وبعينه اخرى الحكم ما كان هو المعنى ثم يمكن ان يقال
الدعوى بجمع هذا الاصل في الحكم ولو فرض المدعى على يد غيره اخضا فممكن ان يرد الخفاء على حسب الشرع من كان كذلك عفا ايضا
ام لم يطابق في الحكم الاصل بان يرد به الخفاء سواء كان كل شرعا اليهم ام يثبت على لغة الحكم بمعنى الاول ومخالفة الاصل في الثاني
اقله اذا الغالب فيها هو حق شرعا كما هو خفاء عن اهلها كما لا يخفى والمرد من قوله هو ذلك لو ترك الخصم يترك وبعينه اخرى هو الذي
يخلو وسكوته كون المدعى هو الذي يثبت من التنازع فلو سكوت فلا كلام لاحد عليهما كان قوله موافقا لظاهر الاصل او مخالفا
لهما وسواء كان فيه خفاء او لم يكن ولكن في الغالب ينطبق على مخالفة الاصل والظاهر انما يورد عليهما زيد اذا ادعى عليه غيرهما
فاجابه بان في ادعاءه ذلك فلا ريب في هذا الفرض ليس المسمى بذلك المدعى بغيره بل المدعى على ذلك المدعى على الاصل عدم التاديب في لغة
استعمال اللغة ومخالفة الحكم انما لو قلنا بانهم يعملون بها وغيره او ادعينا ان العادة جارية بعدم الدعوى بعد قبض المال في الحكم من طلبة
الناس لم يرد لو اعتبرنا السيرة والعلمية في الدعوى والترك مع ان تركه ما يترك بل يطالبنا بغيره فممكن لو ترك زيد يترك وهو
ليس مدعى في هذا الفرض والحقوق هذا النقص غير قابل ولا ان هذا دعوى بين اشغال في مشقة في الجملة ان ادعاه زيد في ادعاء غيره
لتاديبه فقد ادبر اشغال الذم وتبني الدعوى في هذا المال الذي يخفى يحصل البتة ولا يكون هنا مطالب بتركه بل هو الذي يترك
وزيد لا يقبله بل دعوى الاولى في شغل البتة وهناك كان زيد لو ترك ترك وفي الدعوى ترك من هذه الجملة ولا كلام لزيد بعد ذلك
طالبه بالحق المبرر فيكون المرد لو ترك ترك من هذه الجملة ان كان يطالب بالترك كما هو فبغيره اعتبار التجدد والظاهر ان جود هذه الغاية
هو ما لو ترك ترك وينطبق ما علمه من انما يقع عليه غالبه او ما مخالفة الحكم في كمال الشك والاضطرار بالظواهر العربية و
العادة لا يضطر لها ولا خصوصية لبعضها على اخر ولا من ذلك سماع قول مدعى على فغيره كان مقدر المنة ان اعطاه كذا وسامع
قول العمل الزج على نفي سماع قول العدل على الفاق فيخوذ من الظواهر من هذا الباب فيقع بعض العامة عدم سماع ترك
حينئذ ان فرض ملكه الا او نكح ابنته واسماجه لسانه وان كان منسأ عدم السماع هو مخالفة لغة الحكم بحسب العادة وبالجملة ياب
مسئلة المدعى على مخالفة الحكم في هذا المعنى ما يبعد النظر في انه خلاف المنبأ من المدعى عند الانشأ وان كان من البعيد شرعا البناء
هذا الامر العظيم الذي عليه مدار نظام العالم وبقاء السباسبان على امر غير مضبوط بخلاف العادة والاحوال مع ان بناء الشرع
على الضبط في نظرية هذه الامور كما يعلم من جعل اليد سببا للملك والفرش سببا للحقوق والولد في خوذ ذلك لان المعلوم من الشرع ان
نكاحه في المدعى المنكر من بناء الجملة فلا وجه لتقديم قول احد هما ومطالبة الاخر بالنسبة الامر غير موافق لما هو حجة مبنى
شرعا ثابت من مقام الدعوى تاديبه بمسألة يدفع معا منه قول المسلم المدعى لو بيننا على الظاهر هذا المعنى لم يكن له وجه
الشيء الذي لا يعتمد عليه بنفسه لو ضل من دون معاض فكيف يعتمد عليه مقام المعاضة والدعوى ذلك واضح وما ورد في
مدعى الحكم في بعض المقامات لا يصلح موجبا لكون المدعى بالمدعى خلافه بل لعدم الدليل عليه ولم يبلغ في الكثرة الى حد
استفاد مفيد الظن كاشفا عن مفهوم لفظ المدعى المنكر حتى يعتمد عليه ذلك فلا وجه لاعتبار الحكم بهذا المعنى بالمرة ومخالفة
الاصل بواقع قولنا من يخلو وسكوته والمنكر في مقابل المدعى باي معنى ضرا به فممكن ان يرد انما الحكم الاصل في مقام الذم
بالخالف سقوط الدعوى وانفسا العقدا ويخوذ ذلك ولا يثبت انه ايقن بخارج الى دليل اخر ومخالفة للقاعدة بل هو من
فروع القاعدة السابقة فان المدعى الواحد يخلو في دعوى من يكون كل من المدعى المنكر متعيا ومنكره ومقتضى القاعدة
حج توجب اليقين على كل منهما حتى يسقط دعوى الاخر بقاعدة اليقين على من انكره وبالجملة هنا بطرود الخاف ما كان كل من الطرفين
مدعيا ومنكره او سبعا الاشارة الى مقاماتنا ومنشأ من المنكر على كل منهما ان يفي عليهم اليقين **عقود** الارباب في بعض
الدعوى فيضج كون احدهما مدعيا والاخر منكرا فينبى الحكم باليمين المنكر باليمين المدعى فيضج اليهم في بعض الشئون ان هذا

الشاخي وكون كل منهما مدموماً ومنكر إجماعهم بالتحالف قد يقع الشك بين هذين الفرضين فاما صوابهما القرضين الا بمر فواضحه
 لمن يطلع كلام الاصحاب فانهم ذكر في كل واحد من العقود والبقاعات الاحكام مما بين الشاخي وبينها للاستخراج والانتفاع الدقيق
 لما ذكرناه وانما الاشكال في ادراج الفروع تحت القواعد فيجوز عن صوابنا في المذهب ضرورة ان الفروع هي القواعد بنوعها وادراجها كما في نحو
 اخذنا كتاباً في هذا الفن كما لو قال اخذنا كتاباً في هذا الفن فافهمنا في الاخر انهم عرفوا في خلافه مع قيام العين بنفس الميزة بالشيء المتعبد بالاجتماع
 المفقول وان كانت القواعد تقتضي خلاف ما في الفروع كما ذهب اليه جمهورنا من الفقهاء في بعض النسخ لضعفه وانما التنبية على ادراج الفروع تحت القواعد
 وطرد في فهم ذلك بينهم كما لا يخفى ولا فليس في هذا المسائل امورا يحتاج اليها فاعلموا في هذا ما فاعلموا بالتمام التام في الناطق في غير
 المتعبد من المنكر فانهم من طارح الاعلام سيما في بعض الفروع الحقيقية ونسبوا البعض الصواب فيهم بغير ثبوتها على نحو ما يتركب فينا
 امورا واحداً وانما اشارنا سابقاً الى المدعى من مخالف قوله الاصل في الاصل اما البراءة او الاستصحاب او اقله الشغل واما اصله
 الحقيقة في العقود والبقاعات اما اصله الحقيقة المعقولة للمعقولة الحارضية من عين ومتعده اما اصله العلم المطلق
 الاعم واما اصله المتكبر في البنية السببية فلاش في دعوى كل شيء بوجوب شغل من شخص لم يعلم اشتغاله بذلك سابقاً لاجتماع
 اثبات من هذا الباب هو في نفسه او كونه متلفاً له او متعدياً او متطابقاً او غاصباً او جانياً او فاضلاً له من غير انما فاعلم
 تحت ذلك او بنا على شيء من العقود الموجبة لاشتغال الدائم بوجوبه بعبارة اخرى لا فرق بين دعوى كون الدائم مشغولاً مع استكراه
 عن كمال السبب بين كل السبب الموجب للشغل وبينه ان يعلم ان في السبب بين كونه على نحو سبب الشغل بحيث لا يكون له صورة اخرى محتملة
 لا توجب للشغل الا لم يكن دعوى للشغل ومن هنا سائر البنية لبعض المتعقبات ضرورة دعوى الرخصة لهم مع انفاها على العقد
 والدخول وانكار الرجوع اشتغاله من المسئلة لا يتصل لنكاح بل كل عقد متعاضداً او تبرع المتعاضدان وان كان احدهما وصلاً للعقد
 اليه كما لو قال البائع هل بعك هذا المال بعشرة فقال نعم بعينه بذلك فقال له مالك واعطى العشرة فقال له مالك لاخوك على
 قائمه وهو ان لا يفرط بالعقد الدخول بوجوبه في الشغل الذي قطعاً لا يشرع بصيرته لبرائة بعد الاشتغال في اصل المشغول له
 على ذلك سائر العقود لكنه ليس كذلك في العقد لا بوجوبه في الشغل الذي قطعاً لا يشرع بصيرته لبرائة بعد الاشتغال في اصل المشغول له
 وهذا لو شرط البائع لا يلزم من كون منه مشغولاً وكذا يجوز ان يكون العقد على مال ثابت في ذاته الرخصة او البائع فوفى العقد
 مشغولاً عن غيرهما ولم يشغل من الرجوع ولا المشتري من ذلك يظهر ان دعوى السبب بان يكون على نحو وجوب الشغل في هذا في
 الحقيقة لا يكون محمولاً لان العقد على ثمنها فاعلم ان البنية في شيء ثابت في ذاته او دعوى اشتغال الدائم او سبب بوجوب الشغل وكذا
 دعوى كل شيء بخاص لا يستصحب كدعوى البرائة عن دمه مشغولاً او دعوى مؤنحة او انقضائه اجل ثمنه باصل الشئ او مجموعته من
 المكلفين او دعوى بائع او شرطان جونا وعرضه من عقلة ونحوه ودعوى تلف ما كان موجراً او خذلك وكذا في كل شيء يثني في صحة العقود
 والابقاعات فيما يتعلق بغيره كدعوى فوات شرط من شروط المتعاضدين او من شروط العوضين او من شروط الايجابين او من شروط
 المتعاضدين بنفسها ودعوى شرط مفسد لبرائة دعوى عدم تحقق ما هو شرط في الصحة كالقبض ببعض العقود ان جعل نوع العقد منها وان
 الاثر عليه لا يجمع منهم فعد ذلك دعوى النفس الابنية وكذا دعوى وجوب عيب الاموال المتعاض عليها او المتعوضه بنقص ضمان او غيرها
 العيب على نحو وجوب الثمن لغيره كالمالك كالمالك بين العقد في قبضه البيع والاجارة ونحوها فانها متعاضدة لاصلها الصحة في الشيء وكذا
 دعوى وجود شيء مسبوق بالعلم متعاض باصله كدعوى وجوب عقد من العقود او قبض او اذن او ائلا في خيانة او نقص او تعدا او شرط
 خيانة او شرط او بعض اجل او نحو ذلك فان من انكر وجوه فعليه ان يبين ما لم يكن مدعى بما في حجة اخرى كدعوى ملكية متبادلة الغير
 او انساب متفرقة الغير فانها متبادلة من اصل هذه الامور التي ذكرناها في علمها هذا المسائل المتفرقة كتب الاصحاب او من
 خارج ثابتهما ان الدعوى تعلق بشيء في ذاته او بشيء في الحاجة فالأخر اما ان يتعدى ذلك بالمر او يبقى ذلك ويلتصق بشئ اخر سواء كان

المدعى به عوض عقد من العقود او شرط شرط او ذكر اجل او كسبة للبعض كونه هنا او و غيره او مال معين من اعيان او غيره او بغير حجب
 تعلو بغير غير المشروط بصفة خاصة بعدد او كان متعلق عقدا كالكامل او نحو ذلك وبعبارة الشبهة المدعى بها ان يكون الاخر بغير
 بسكن او بغير شيئا اخر فعلى الاول لا يجزئ مفرقة المدعى والمنكر وحلى الثاني فان كان يكون ما البينة او خلافا لما فيها بحيث لو ثبت
 ما فيها لثبت ذلك بغير زيادة فيكون من باب الاول لا اكثر فيكون المنكر من نفى الزيادة كما لو قال البايع ان البائع من قبل المشتري كان
 وكذا لو اختلفا في زمان في المهر بخمسة وعشرين من مجلس واحد من وصفه احد قس على ذلك سائر الصور والفروض ان كان ما البينة
 عبرة في اصل تحت ما فيها اما الاختلاف مجلس خمس من خطير مع عشرة من شعاع كدبر وعسل او كغيره من ثوب ووصف كمن من حجر او غير
 من بغيره او ذاك مع ذاك في غير او فسر عترة مع خاشا ونحو ذلك فلهذا الفرض كل منهما مدعى ومنكره فالبينة او قد يكون المثلث
 اية احدهما مدعى والاخر منكر اذا وافق قول احدهما الاصل من الاصل لا خلافا في المعنى الى نفى ثابتا كدفع الحول الى المناجاة بعد
 فانه راجع الى عدم البينة ويؤيده ونحو ذلك واثباته انه على تقدير شبهة المدعى والمنكر وعدم وضوحها الا بذكر الشرح
 انما هو الصريح لعدم طريق غير وفي استعمال الشرع اية وجه بناء على عدم خلافا على احدهما او اياها على امكنه ان كان فرض
 لا يصدق على احدهما المدعى لا المنكر كالحاجة في الكور والافان فيمكن الفرقة اية بناء على نفى دليله وقدرها بقاء ونحو
 فوجه الخلاف على كل منهما فية فقط كلاهما واما يتحملان هذا الخلف للفرقة اية بناء على نفى دليله وقدرها بقاء ونحو
 او لم يره عليه البين لا في الاصل لعدم ثبوت الاحكام للاختلاف الخلف على نفي الغنى من فسخ وانفسا او سقوط او نحو ذلك لا يمكن في
 ان الصواب الوافق المحتمل في اربعة فان كلاهما اما مدعى او منكر او مدعى ومنكر واحد مدعى والاخر منكر او ليس احد منهما مدعى
 ولا منكر اما الاخر فيقتضي الوضوح الشاوي وحيث كل منهما التمتع لنفسه كذا الاول لا يعقل كون كل منهما مدعى الا مع فرض كون
 الاخر غير باضربا او غاها الاول فيكون ذلك منكر او يكونا مدعين بكون منكر منهما غير معقول وكذا كون كل منهما منكرين لا
 مدعى فالحظر الظاهر في الواقع اما يكون احدهما مدعى والاخر منكر او يكونا مدعين فلهذا على تقدير كونهما مدعين فالحظر
 في محله على الفرض الاول معقولا ربي ثبوت البين على احدهما ولكنك مشبهة بخلافان فليسقط الدعوى فاما لا يمكن على فرض وجود
 البينة لاحدهما اشكال الامر على القول بعدم سماع بنية المنكر اذ لعله صاحب البينة وكذا في كونها غير كونه كالحالف
 فليسقط الدعوى ويجعل على القاعل من ثبوتها وانفسا ونحو ذلك كما يظهر من موارد الخلاف لا سيما انما على فرض حصول الشك
 في ثبوت الخلاف وهو دعوى البين باجدهما يمكن هنا الصواب ان احدهما العلم يكون احدهما مدعى والاخر منكر لكن دفع
 البينة في العكس واثباتها عدم العلم بوجود مدعى ومنكر معين اية بنية كمال الشك من اصل مفرقة المدعى والمنكر ومن مفرقة كون
 المدعى منكر البينة والمنكر مدعى اما الصواب الاول فلا ريب بوجه البين على المنكر المعلوم كونه كذلك وان شك كونه قد
 يقر واما بوجه البين على الشك المشكوك كونه منكر افعلا خلافا للقاعدة فيفسد من على الاول لا بوجه البين على المدعى لا بعد تفريق
 كونه مصداقا للمنكر واثباته فلا ريب فيسقط الدعوى بين واحد وهذا اغلب صور الشك كما لا يخفى على من راجع خلافا في الصواب في الخلاف
 والخالف في الدعوى المرفوعة في شأن العقود واما الصواب الثاني فيعلم حكمه اما سبق خصمها انه في صورة الاختلاف في قول
 كالمشترى والجزء والمهر والشرط كما لا خلاف في شرط امر او بغيره او الاجرة في الزيادة والنقصان وبعبارة اخرى كما
 كان الشارع في الاول لا اكثر في باب العقود وهو غالب الفرض المذكور في كل الاحوال فان كان البين على منكر الزيادة والوجه
 ودينا بغيره فالحالف مدعى ان العقد شيء واحد معين قد شك في وقوعه كمن قال هذا منكر فاما يدعى بكونه الاخر ليس
 هذا كدعوى مال في الذم اشد ان يصح كل منهما على الأصل فيحذفان من دفع القاعل اذا امكنت رجوع الى القاعل في مثل النكاح
 والى اية المثل في مثل الجعالة بعد العلم ومثل الشبهة الثانية في الشارع في ذلك الجعالة في باب الجعالة ان كان الاختلاف في المظنة

قال الجاعل في ذلك محتمل قال العامل فلان هذا موضع خالف تخالفه كل من الكلامين بل اصل عدم مرجع وان كان النزاع في
الاستحسان كما لو قال استحق عليك مائة فقال له يا محسنين يحلف منك الزيادة لاصلته البرائة وهذا التفصيل محتمل في سائر الحقوق
مع انه لم يذكر في المتن وجوه الاجارة ويحتمل فيكون في الاختلاف في الفل وجو ثلثة الخالف حلف منك الزيادة والتفصيل
في صورة النزاع وهو ان يحلف منك الزيادة مطابقة لوضع النزاع في اللفظ اي فان الاصل في اللفظ وان كان معاضداً لكن الاصل
الحاكم هو البرائة عن الزيادة سلم عن المحاض على ذلك بل كل ادم الاختلاف في كل باب **باب ثلثين** كما ذكرنا من ان اللفظ معناه
والمنكر وهو من جملة المناقضات فاما من ذكرناه كفاية في ذلك كلفنا في جميع الخوارق وعند من لم ينظرنا ومن هنا نشبه على
الاشكال المعرف في نزاع المشرك في الشفعة قد التزم في نزاع الرقبة والرقبة والرقبة ووثق الزيج كون كذا حامداً بما
وشبهه المقامات التي ينبغي في اثبات الاحكام التي يفضلها فلا في العوض من تعجيل ونحوه فان البحث في اصله عدم التعبد هل
دوام النكاح وحلول النكاح مثلاً ام لا بل هما من لوازم الاطلاق الواجب واصل عدم الاثبات في ذلك فاختاره وهو خراج احكام
الاطلاق فيحكم في تنازع الرقبة بالتمام وان كان بعض مشتاتنا المعاصرين يمنع من ذلك فليدبر **محمداً** كل من يسمع قوله فعليه البرائة
منكر ان كان ومذموم كما في فصله في نفي البتة احد المدعيين يقول قول المهر في الاثبات على الرهن ويقول قول الرهن في نفي البتة
عن الحق المهر من يرون غير ذلك او غير احد الرهين ومن الاخر ويقول دعوى الشريك شراء شيء لهما اوله ودعوى الرهن في الاثبات على
الوديعه وقوله المستاجر الا نفاق وقوله الامتناع في النكاح يقول قول الوكيل في النفس وفي ثمن المبيع في النزاع وهو المشرك فيكون
في الشفعة في احد الوجهين دعوى الوارث بعد اجازته ما زاد عن الثلثة في النكاح وقوله دعوى الغاصب في النكاح وهو اللقط
في الاثبات فكل ذلك مما قدم به قول المدعي لكنه يبين عليه ما مقامات فوجبه البرائة على المنكر في الكثرة بحيث لا يعدل بحسب
باجلثة الله يسمع قوله ان كان منكر فلا كلام في ثبوت البرائة عليه بموجب القاعدة السابقة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة
في اثبات ان كان مذهباً فان كان سماع قوله بعد البرائة من المنكر او من الحاكم بعد نكول المنكر فلا بحث في ثبوت البرائة
عليه ولا يقدم قوله في الاجل في البرائة لم يردده ولو نكل سقط دعواه التي في مقامات لا يمكن فيها رداً البرائة عليه في جازته عن بحث
وان كان سماع قوله ابتدأ من رداً البرائة في النكاح والاشارة في المواضع التي اشترطت وعبر في ذلك كما ينظم بعد التبع فلا يرجع من البرائة
ايتم الا في ما دل الدليل على غير ذلك الواحدة في ام واحد هاتين الاجتماع في كل متعلقان من قوله فلا بد من البرائة من البرائة
بما جاز في نفي البرائة في ثبوتها لا يفتقر على من يرجع كلامهم وليس هذا اجتماعاً في المواضع الخاصة في لا يفتقر في مواضع الشك ولا
اجتماعاً على الاستغناء في ثبوتها لا يفتقر على من يرجع كلامهم وليس هذا اجتماعاً في المواضع الخاصة في لا يفتقر في مواضع الشك ولا
على ثبوت اجتماعاً في ثبوتها لا يفتقر على من يرجع كلامهم وليس هذا اجتماعاً في المواضع الخاصة في لا يفتقر في مواضع الشك ولا
في النصوص كلام الاحكام في الغالب في من يقدم قوله البرائة عليه نكاحاً لا يستبعدا ولم يخرج عن ذلك ان مواضع نادره
حداً بل هي ايضاً ليست من باب الدعوى في الشك في ثبوتها لا يفتقر على من يرجع كلامهم وليس هذا اجتماعاً في المواضع الخاصة في لا يفتقر في مواضع الشك ولا
ثبوت البرائة فيما يثبت بالبرائة كما هو كثر من المواضع والاجتماع في بعض مواضع الشك في ثبوتها لا يفتقر على من يرجع كلامهم وليس هذا اجتماعاً في المواضع الخاصة في لا يفتقر في مواضع الشك ولا
المفارقة للتمام في ثبوتها لا يفتقر على من يرجع كلامهم وليس هذا اجتماعاً في المواضع الخاصة في لا يفتقر في مواضع الشك ولا
مواضع الاصل والظاهر في خلافه في الاصل او في المواضع مع ان قول المدعي بل ان يثبت على البرائة بالاولوية لا يثبت قوله في نفي
من قول المنكر فكيف يعقل سماع قوله بلا حجة اصله مع ان قول الاقوى لا يسمع لا يفتقر على من يرجع كلامهم وليس هذا اجتماعاً في المواضع الخاصة في لا يفتقر في مواضع الشك ولا
اقوى هو البرائة ومما دل الدليل على عدم الحاجة الى البرائة فلا حاجة الى البرائة لان قول المدعي في ثبوتها لا يفتقر على من يرجع كلامهم وليس هذا اجتماعاً في المواضع الخاصة في لا يفتقر في مواضع الشك ولا
الاقوى اما مع الدليل على عدم ثبوتها الا بالبرائة سقط البرائة من الاصل في ثبوتها لا يفتقر على من يرجع كلامهم وليس هذا اجتماعاً في المواضع الخاصة في لا يفتقر في مواضع الشك ولا

ظاهر الفصل

ظاهر البصيرة البينة واليه ينفي خلق البين على المدعى فان قوله مسموع بالبينة ومسموع بلا حجة واما البين فلا لانقول في البصيرة
 ٣٣٩ كان كنهه مقام البصيرة بمعنى وجوب البينة او بيان المنكر فان مع البينة لا حجة بمبينة كما لا حجة بمبينة مع بين المنكر ايتم في ما دل الدليل على ذلك
 اعتبار البينة مقام قد خرج عن التقابل كون البين على المنكر فلا بد من ثبوت البين على المدعى بالاولوية من المنكر في ضوء التقابل كما
 عرفنا وبما دعوا الاولوية من موقوف انضمام البين مع الشاهد الواحد المدعى فان قوله ان انضم اليه خبر العدل الواحد لا يسمع به الا بغير
 كما في المايلان فكيف يسمع هنا بلا بينة ولا يمين لا يثبت انضمام الاولوية بثبوتها وطرحها دعوى تبطل المناط والمساواة وعدم الفرق
 بين المنكر والمدعى في ذلك فاذا ثبت المنكر في المدعى كان او عدم الفرق بين القول المشكوك وبين القول الذي لا يثبتها النص والاجماع
 على ثبوت البين فلهذا سادسها ان الظاهر من قوله البينة على المنكر واليه على ان تكرار ان احدهما ثبوت الوظيفين كون كل منهما الواحد من
 الشخصين ثانياً انما لا يسمع قول احدهما بلا حجة وبعبارة اخرى مساواة العبارة بقبول يكون الاحتجاج في الدعوى في تقديم قول
 احدهما لا حجة وبرج من المستل او الواضح وانما البحث في تعيين ذلك جعل الشاع الوظيفين عندهما واما ان اصل الاحتجاج يرجع
 فهو مسلم ونظير ذلك في العرف واضح فان صورة اختلاف بل هو غير لو قال فإين ان قول زيد لا يقبل الا بيمين فيكون قوله لا يقبل
 الا بيمين فيقال له علم من هذه العبارة مضاداً الى معناه الفهمين ان قول في ثبوتها لا يقبل الا بيمين فلهذا سادسها ان الظاهر من قوله البينة على المنكر
 يدل ببيان على الاحتجاج كنهه كان ليس الا بالبينة واليه في ما دل الدليل على ثبوت البينة فالحضرة في البين في ذلك
 واضح وسابعها ان مقتضى الاعتبار العقلية كونه كان المشدعين من جهة كونها مثلاً مسلمين مؤمنين مثلاً بين كونه
 في نظر الشارع لا وجه لبرج قول احدهما من دون ثبوت حجة وكاشفاً عن الواقع رادعاً عن الباطل مع ثبوتها سادسها الاحتجاج والاركان
 بعد ثبوت كل منهما لا مرجح سواء البين لثبوت البينة بالدليل لاننا لا بالاجماع ولو فرض وجود دليل يطلو في بطلان قول المدعى بحيث
 يكون ثانياً البين الظاهر فلا بد من المناط في زمان كان اطلاقه مسوقاً لبيان سماع القول بلا بينة فلا بد من ثبوت البين في ثبوت
 البين بفاعله اخرى كما ذكرنا الاصحاق فان كثيراً من كون النص مسموعاً ومنعوا من لزوم تأخير المتأخر عن وقت الاحتجاج فيكون من تأخير
 عن وقت الاحتجاج اطلاقاً لا يشاؤون البين من فاعله اخرى نعم لو كان مرجحاً في ثبوت البين ومطمح بحيث يدل على ثبوت كنهه البينة
 فلا يخلو من سقوط البين في الاصحاق في باب العبادات الما لبه كالركوة والخمس فيقول سماع قول المالك في الاذان وسماع قوله
 في اختلاف الشريط وسماع قول الفقير في دعوى الفقر ومن بينة وبه في علمهم استدلوا ذلك المنص والاجماع في هذه المقامات الا
 ثبتت فاعلاً للحكم لا يحتاج الى شكل او خلاف ذلك منع عليهم جماعة ونوفوا لغيره في المسئلة مقام اخر محتمل مقتضى الفاعل على
 سماع قول المدعى الا بالبينة ولكن هنا فاعله اخرى وهو ان كل شيء لا يعلم الا من قبل المدعى فيقول قوله بنية فلهذا سادسها ان
 البناء العنوني السابق للذكر فانه مؤدوس سماع قول المدعى مع البين فان علمها فيما لا يعلم الا من قبل ومن هذا الباب قول مدعي
 اداء الركوة والخمس نحوها مع اختلاف شرط الوجوب على احد الوجهين من هذا الباب اي سماع قول الرقعة المستقيمة الى الحج
 المالك في دعوى عدم الخوف عليها وظهرنا السداد مع عوى الرقعة الخوف عليها فان ذلك شيء لا يعلم الا من قبل الرقعة بنفسها لان
 الخوف امر نفسي ومن هذا الباب اي سماع دعوى جبر النكاح بعد وثق الطرف الاخره فيجب ان يكونا ولفظين انهما دعوى الى التمسك
 الطبع اليها كما ورد في النص في دعوى الزوجة حبساً في فدية الخلع كما ذكره في باب دعوى سماع قول المطلق في عدم الفدية في طلاق
 الرجعي بوجوب وضع ذلك وكل سماع قول النساء في طهر الحنفية في العدة ورجو البطلان على دعوى الصغرة في اختلاف الام والاب
 استلج الشاع على العانة بالدعاء في علم من الفصل نظيره تلك ما طلع الملبس في الوجه فيقول قول المدعى فان من بنية ام
 احدهما طهر الاجماع القطع من الاصحاق على ذلك فانهم في المقامات يكون سماع قوله مع عينه بحيث يستفاد منهم كون ذلك
 من المسئلة المنقولة على عدم التكبر فيهم ذلك وتعلمهم بانه شيء لا يعلم الا من قبله ثم لما كان الفاعل على الجمع عليه عندنا كما

الثالث الحجة وهو تكليف متعلق بالبرهان وهو يصير بنفسه يعرف تكليفه نعم متى ما عارض خوا الغيرة فلا يسمع بل يوجب هذا الظن
كما لو ادعاه ذلك في إطلاق البنايات في الرجم بعد خروج الغلة فانه لا يسمع لا بتبصير ولا بتجربة فندبر **عقود** **و** **بذلك**
فواعد مختصرا شارحا لبعض الشبهة ونشير الى ما هو الوجه فيها على سبيل الاجمال حتى يستدل عليها في مقام ما عارضه النكول
ليس حجة على النكول الاصل وعدم ذلك شر على المدعي بعد ان يكون لنا اليقين للتبصير كما قد من فعل الاشارة كل تبصير الله سبحانه وتعالى
وظاهر الص علم بشوق لا حدها الا بالبينه واليهين ما روي في بعض الاخبار من ان بالنكول يلزم من الحجة فضيلة واقعة لا ينسب اليها
او غير مسكونة في قبيل ما هو قوي منها نعم استثنى الشبهة واضع وقال يحكم فيها بالنكول كدعوى المالك بتبديل النصاب والخراج
النكول لو قلنا بان يسمع مع اليقين بكل دعواه ليس من هذا الباب كصحة كون المدعي غير المالك مع نكوله كالفائدة وناظر المسجد
والوقف الوجه ونحو ذلك مع نكول المدعي عليه الوجه في ذلك عدم وجوبه للفقهاء الا يمين المنكر او الفضا عليه بنكوله لعل
جواز يمين المدعي هنا ونس على ذلك غيره فاعدا الحلف لا يثبت مال الغير غير جازم والوجه فيه الاجماع وعدم امكان الاطلاق على
افعال الغير غالباً ولا الحلف هنا هو كسوف الوثوق بالواقع ولا يوجب حلف الغير جواز علم الاطلاع عليه بما اطلع عليه من الملك
والمنكر والحد في ذلك علم ما اذله والاشارة في ذلك اليقين الغير لان مقتضى الدلالة كون اليقين البينة على المدعي المنكر لم
يقم دليل على جواز التباين والوكالة والوكالة لا يثبت مقتضى الاصل عدم ترتيب الاثارة لا يعلل بثبوت كون يمينه كمين الاصل لا دليل
عليه وهو صلا المنكر على الوكيل والوكيل اوصى بنحوه عليه اليقين كما ان المدعي يصلح ان يعلم بنحوه عليه اليقين بالمرءه
مدعوه عنه بذلك بل دعواه دعوى الاصل وانكاره ككون دعواه وانكاره ان يباين صاحب الاصل والمولى عليه لا يفتقر كون
حلفه كك فتدبر به من صور واختلاف فيهما كما صنع الفلاس الحلف مع جوازها قد تبدل له ومنتاع ورثة المدين من الحلف مع
شاهد يدين المدين فان لم يحصل فيما جاز حلفه لغرضه مع شاهد اذ لم يكن هناك شاهد رد المدعي عليه اليقين ونكول ان يمينه
القول بالبرهان فيهم وضوء احوال الى اهل الجايزة ودعواه ان المرء مع نكول المرء الى اهلها فانه يمين احلاف الا انه في وضوء الضمير
لام ولا يبعد فوجدت قوله بعد الوفاء وهناك لو ثبت انه لو نكول الوتره عن اليقين يحصل احلاف الم الولد كما ذكره الشبهة في غرضه فاعدا
الحلف اذ لا يثبت ان في يمينه الا شاهد اليقين المرءه من المنكر والحاكم مع النكول يمين المدعي كما لا يعلم الا من قبله واما على كمينه
وعلى التفتيش ما على فعل نفسه على فعل غيره في هذه اقسام اربعة اول الحلف الكلي على البت لقطع الاثر الحلف على فعل الغير
على فقه العلم والوجه في ذلك ان سببا در من الادلة كون الحلف ايثانا ونفيها على نفس المدعي كما ان البينة عليهم نقوله اليقين على من يمينه على وضوء انكاره
لا على عدم علمه بذلك فكونه على البت لما هو مقتضى الادلة مع الحلف على عدم العلم لا بعد من حلفا على ذلك المدعي وانما في وضوء نفي فعل الغير
حيث ان الحلف بغيره لقطع وضوءه هو لا يمكن ثابا حصص في فعل الغير لعدم اختصاص وعدم جريان اصل عدم الفعل الخاص بغيره بل
القطع بصحة فعله كونه على فقه العلم هذا من الحلف ما لا يعلم ومن هنا ظاهرا ان فعل الغير لا يخصص له فنقول لا بد من كون اليقين على
البت الا يثبت ان يمكن الاطلاع عليه غالباً ولذلك لو كان فعل الغير ناجلاً لنفسه حيث يمكن ان لا يطلع له الحلف البت كما لو ادعى عليه
جنايته يمينه وانك نظر الى ان اليقين لا يثبت له انما والعقل يثبت ان ذلك فرع اليقين فينبغي للدعوى ان يجعل في ما يمكن الاطلاع عليه بغير
القطع ويمكن ان يجوز في ما لو ادعى جنايته عليه لو قلنا بان البينة لا يثبت له اية فاعدا كل الم يمينه من الشريعة في المعاصي بغيره
والوجه فيه هو ما دل على اليقين على المنكر والامر بالمعروف ما دل على الاعانة على البر والتقوى مما جعله اشراده بغيره العاقل لا يكره
سكون الشارع من بعض المحاصو علم جواز بدله في الاعلى العقول في ذلك من حيث موكول ان نظر الحاكم لانه طريقه الامر واليهم في
بما ان يمينه مضافا الى ما من عموم بل لا يثبت فاعدا فاعل الجايز في اليقين بالبرهان الاجماع مع خلل الحد الادنى في الثالثة
فولان معرفه ان مبتدأ على معرفة معنى الوفا بان يراجع الاحوط الفصل في اربعة استحقاق الاحكام الدم وان كان يمينه يمينه استحقاق الجا

كلما انما اعلم علمهم الحاصل في الثالثة فاعلم كل ما لم يتر فيه الشرع من الحنايا وبغير الحكومة والوجوب في عدة الصنائع بغير العلم
خارج ما ورد من الشرع النص على اعتبار ما لم يتر في البلية تحت السبيل بمفهوم محقق او معصا بالجنابة وبوجود ما لم يتر في هذه القاعدة
في العبد بانه على ذلك فاق ان لا يتر فيه وفي طرقة البتة نعم لو زاد في بتمه من غير الحرد في الحنايا بل لا يتر في العاصم بغير وجود ما لم يتر في
وفي الحنايا بغير العلم على ذلك فاق ان لا يتر فيه وفي طرقة البتة نعم لو زاد في بتمه من غير الحرد في الحنايا بل لا يتر في العاصم بغير وجود ما لم يتر في
بمعنى البلية على العلم ان حد الملوكة نصف حد الحر ومقتضى عموم الادلة الشارحة الزايف والقاذوف واللاط ويخوذ ذلك بالخصوص كما
خاصة المساواة في الحد في ذواته بل بكم الحضر المساواة في حق المسلمين النصف من حقوق الله وذكر من الاول لقدر في الشاة الشرع
والشرع وهذا يمكن ان يكون بمقتضى الادلة المطلقة ولكن الاصطلاح يظهر منها انهم عليه قال الشهاب الثاني ان رواية النصف اوضح
واختار المساواة اشهر والافق بالاصل النصف **عنوان** افترا على العلم على انفسهم جازية وكذا في كل قول من الخبر القوي
والعمل الغرض على اعتبار سنده بعد تلقي الاصطلاح بالقبول بل العاقل يتردد على كل ما يتعدى ذلك من الادب ان الملل بغير نصيب الخبر فقد
القاعدة امور احدها الاجماع المحصل على حجة الاثران على المقر المستفاد من تتبع كلامهم وثانيها منقول الاجماع على هذه القاعدة
في اعتبارهم فوفقا لاسنفاضه وثالثها كون العاقل يحكم بذلك كما يشهد بالكون لك في روى الملل والاجماع بينهم سوا العقل بذلك فتردد
ورابعها جريان السيرة المستمرة فيها وحديثا في كل عصر مصر على ذلك الكاشف عن كون فرض الشارع كل ولا امتضاء لذلك لم يبق لك
ولا شتر خلافة وتواتر مع انه قد انعكس الامر بخاصة ما ورد من المنصوص الخاصة بمقامات على اعتبار الافتراء كما في باب ما لم يتر وغيره
ولا قابل للفرض بينهما وبين غيرهما ولا فارق بين المقامات وشماسها عموم الخبر السابق المشهور وهو العلم في استدلال الاصطلاح بكل باب ليس
ذكرناه من اجماع محصلا او نقلا وكذا السيرة من قبل المجازات التي لا يفسد بها في هو الشك في الاجماع على حجة الافتراء من حيث هو كاشف
حجة كلما يقتضيه عليه الافتراء بل من كون مجعلا عليه بالخصوص ان الاجماع على القاعدة ليس الا بالخبر الصحيح العمول بل من مقتضى افتراء
ولذلك يقبل الخبر في شمسك به في هو الشك اوضح من ذلك منقول الاجماع فانه في قوة الخبر بل هو خبر في الحقيقة والمنصوص الخاص به
صحة عدم القول بالفصل بنبش حجة الافتراء من حيث هو افتراء فلا يخفى الدليل النافع في هو الشك على عموم الخبر فله نظير هذا كما
في المقامات السابقة بانه وبالجملة لا ريب الاثر ليس في مقتضى جلد الشرع ينصرف في استماع والمشتبه به هو ان على معنا القول
وهو من القرائن بفتح البوت والافتراء بفتح الالف في الاشارة على هذا ظاهره الضم والعلة في جمع على باللام معيد للمعنى باجماع اهل العربية
والمراد بالحق ان كان مقتضى الاباحة فيكون يتكون معناه ان اثبات كل عاقل في شمسك على نفسه جازية ليس بحجيم والظن ان المراد بالشك
والام يمكن الافتراء بالعاقل على نفسه خصوصه فانه يجوز على غيره اية مع ان الظن في الخبر الاختصاص مع انه لا بد من مواز الاستدلال به
الخبر كما لا يخفى وان اردنا الاباحة لجواز افتراء المحبون اية لانه من باب الان يقابل المراد الجواز الشرعي في العمل وفعل المحبون وقوله في خطابه
من الشرع بل هو كما قال الله تعالى ان الظان الجواز هنا بفتح المضمر والنق وهو المبدأ ومن سبب العبارة وان كان لفظ الجواز لو حال في نفسه
لا بد على ذلك بالخصوص مضافا الى بعدا زاده مقتضى الاباحة هنا نظر الى ان الافتراء انما هو كسابر الاقوال التي بين في الشارع ما لم يتر
فيه وما يجل الاثر اية من ذلك فمما رافق الوضع صحيح مباح ما خالفه من حرام مع ان ابا حنيفة هو على طبق الاصل فيما يتردد في كماله
بمخلاف اعادة الحكم الوضع فانه يصير سببا وهو اول من لا يكتد مع افتراء العاقل على نفسه ليس بمباح على الاطلاق بل هو محرم
فيما خالف الواقع او كان اضرا على نفسه بما لا يجوز وكان ظاهرا والمماحج عليه خفاثة في العمل على الاباحة مستلزم للخصم في الكثير
بل خصصه لا كغيره في العمل على مقتضى التفوق فانه لا يخصص فيه اصلا هذا كل مع فهم الاصطلاح انما هو اوفى في نهيه في الباب ما ورد ذكره
الرواية في المتعقبات والقائمة شاهد على اعادة الحكم الوضع فيكون حاصل المعنى ان ما يشهد كل عاقل على نفسه بنبوه عليه فهو
نافع عنه ما في حقه ولا يحتاج من جهة العمل على ظاهره بغير ان ربي مغيرة ليس بنبش الواقع فلا وجه للحكم على الكل ان الظن

من الخبر كون الاثر انما في حقه وقوة عبارة عن البناء عليه فرض كونه في الواقع كك وهو لا يقتضيه كون الواقع كك فان الحكم يلزم
 اتباع البنية مثلا لا يستلزم كون مدلولها مطابقا للواقع بل هو المتبادر من التيقن في نفسه كونه على نفسه ان لم يكن المتعلق كونه
 الى ما سبق من خبر ان الاثر انما في حقه وقوة فانه على نفسه لا على غيره ولا لتفع نفسه او جعل قوله على انفسهم متعلقا بالغايب دون الاثر
 فيكون المعنى ان الاثر انما في حقه وقوة فانه على نفسه فان كان محض خبر على نفسه فلا يثبت ان كان منه رفع خبره في نفسه دون غيره
 من خالفهم كان نفع فقط لم يحصل اصله وان كان خبره ولو غيره من غير خبر على نفسه فلا يثبت ان كان منه رفع خبره في نفسه دون غيره
 لان معناه محض خبر لا قرار الحضي بالنفس فانه وانما خبره في الجبته يحتاج الى اتمام الجمل او اقراره على اقل محض خبر على نفسه فانه
 وعلى كل حال ان خبره مفيد للمراد وليس المراد به الخبر كونه بعيد عن نصيب الشارع مع لزوم الكذب لو تعلق على اخباره لان اقراره على اقل محض
 خبره نفسه ولا يقتضيه بل المراد ببيان الشك الحكم وكون الاثر انما في حقه وقوة فانه على نفسه لا على غيره فانه في نفسه
 خبره اخذ به شرعا وتبقى الكلام هنا في بيان احدهما ان الاثر لا يرد مدلوله لفظ القبح مع قوله لا لفظ القبح بل كل كلام دل على
 المدعى عند العرف اقراره ونحوه سواء كان بايضا الكلام او بالصدق في بعد السؤال او بالجواب بما يستلزم قبول ما ذكره قوله
 بعد قوله عليك عشر فان العطف فرع كونه كما قال لذلك عقدا الاصح هنا بايا الفير الاقرار عن غيره وليس خلاصهم الفعاط
 الاثر انما في حقه وقوة فانه على نفسه لا على غيره فانه في نفسه لا على غيره فانه في نفسه لا على غيره فانه في نفسه لا على غيره
 كالعلم انه وغيره بالبيان ضد كونه اقرارا او اثباتا فانه لا معنى من اللفظ منقوض في الظاهر وكذا استلزام صدق الاثر على غيره فانه لا
 ترتيب الحكم ولا يحتاج بعينه الى تتبع الخبرات او كنفات الفهم وفرضنا الكلام ما لا يقتضي ولكن ينبغي ان يعلم ان المبين هو
 المراد عرفا وان كان يلزم عن الفهم المراد بغيره فانه لا يثبت خبره وان كان لا زما عقلا ومن ذلك نفي الحكم فانه وقع بينهما التام
 فان المتق عليه مثلا لو كان شامدا على فلان في رتبة من يكون اقراره في رتبة من بعضهم نظر الى ان هذا الكلام مستلزم لثبوت الخبر
 في الواقع عقلا فانه هذا الكلام اثبات للحق كونه مستحيل الا نفي اذ كلما لم يكن الحق ثابتا في نفسه لم يكن فلان ضايفا على تقدير الثبوت
 وهذه المقدمة فطرية بعد ان ثبت متعكس بنفسه كما كان ضايفا على تقدير الشهادة فالحق ثابت في ذاته المقر للمقدم ثابت باقراره فكل الحاشا
 اولا يكون اقرارا لان العرف لا يثبت في هذا اقرارا بالاشغال بل يستعملونه غالبا في مقام التعليق على الامتناع ويثبتون به ان لا يشهد
 على ذلك اصلا ومن ذلك حكمه ذلك بظهره ان الدار ما هي في العرف اقرارا وما هي في نفسه ليس فيه واللازم العقل غير نافع وثابتها ان الاثر
 يكون بالاشارة الفهم عند الخبر العلم بالصدق عليه عرفا من دخل تحت الجور وما من من دليل قيام اشارة الاخر مقام الكلام مطرقة
 فرق بينه وبين غيره في كونه بالكتابة مع لفظه على الكلام لا اشكال في عدم ترتيب الحكم عليه لعدم صدق الاقرار عليه ان علم كونه فاصلا
 او شوهه كما بناه اذ ما مع الخبر لفظه اقراره على الاصل وعدم صدق الاقرار نعم الاشارة كالقول وتالها ان الشيء المعتبر فلا يكون الاثر
 يكون حقا وقد يكون نسبوا الى المال فلا يكون عينيا فيلزم وقد يكون كلييا في نفسه وكل ذلك داخل تحت عموم الحق لما فيه من جمل المتعلق
 فان اقراره على اقل محض خبره في اي شيء كان ولا فرق بين الاقرار بما لم يعلمه وبين اقراره بما لم يعلمه لان الحق لا يعلم التفصيل
 ويقر بالجلل حتى يحصل البرائة بصلح ونحوه ويرجع نفسه في البير بقدر ما يمكن ان يثبت انه على اقراره ويمكن ان يثبت انه على اقراره
 عليه من هنا انشأ الفرض في ذلك اختلفوا في امثله والاضابط ما ذكرناه ورايها ان الضر على العاقل فلا يكون من انكاره لانه في قوله
 كما لو قيل ان هذا مالك فقال ليس هذا مالي او شئ من هذا الحق على ان الاستحقاق عليه مخوف ذلك في غير ما يكون بل بلفظ النفي
 كما يكون بغيره الاثبات في هذا اقراره داخل في عموم الاقرار ولا يلزم الاقرار ما كان اثباتا فالامر هو ضرر او سبب للضرر واما النفي فلا بد من
 من الاقرار بهذا لانه انكار او يقول ان النفي واقع في مقابل اثبات كما في مثال المقرض بعد انكاره انما ائتمنه الاخر ولو وقع بؤكلا
 لنفي خبره اقراره كما لو قيل ان لا شئ في هذا المال شيئا فالا استحقاق ليس هذا مالنا نعم ليس في نظره ذلك والتمه نظرهما في الجمع

من النفي في الاثبات كالقول هذا ليس قائم ردو قال ما قبل بدفع اليه ولا لاننا نكاد بعد ان ردنا له بيعنا فلو لم يكن لا ردا
لشيء مبدع مرفوع يكون لا ردا لنفي مرفوع يكون انما كان في ما قبل انك لا تبيعني فلو لم يكن العيب نافي بعد بيعه
ليستحق البعده ولو فرض انما غشونا في ما كان في المحسوس انما بد بغيره لبيع ولو انك استثنى عليك شيئا بغير النفي انما قلنا
وعينين فالباع قد نفي المحسوس انما بد بغيره لبيع ولو لم يكن انك استثنى عما نفي فقال استثنى عليك شيئا بغير النفي انما قلنا
ان المشتري اذا ابتاع بغيره لبيع ولو لم يكن انك استثنى عما نفي فقال استثنى عليك شيئا بغير النفي انما قلنا
عدم الفرق بين النفي والاثبات والاثبات عينا رده عن غير شيء بغيره على نفسه في ان كان انما نافي وبقيا وليس في الاثبات الاثبات المصطلح
حتى لا يثبت صحة النفي وما بقي ان بعد نفسه للمعين عن نفسه والمخفى عن نفسه راجع بعينه انما راد الاخذ باخذ ما لم يخرج بالنفي عن ملكه
كانت عليه سائر الحق الاصل في مقامات عدلته فليس جهدهم العبرة بالنفي بل من حيث ان هذا البدل والذمة انما راد انما راد
وقال ليس ما والفرض ان البدل ما عمنه على الملك في بيعه في ما كان انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد
التباعد وتحت ذلك وما بقا في احوال الغش في اعراضه انما يثبت اقل الاثر من انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد
الاخر وهما معا كما هو لغا لبيع وعقد فرض بقا انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد
وقال في احوال مثلها نقول في عطف ما ذكرنا ولا استثنى في ذلك من دون بحث في شئ منكم انما راد انما راد انما راد انما راد
المجل وعطف جمع الى اوجه التمثل حيث كان العمل بالاذن فلو كان اوجه التمثل فانه الغالب من نفسه بدفعه المحسوس فلا يستثنى
سوى المحسوس لو فرض ان الغالب جمع عما كان بذكره او لا استثنى عليك اوجه التمثل كنت كاذبا في كلامك الاقل من انما راد انما راد
يلغى تمام اوجه على مضطرب ارفع في دفع المعاض ان هذا كما اقر على نفسه فذلك ايضا اقر على نفسه بالنفي فليس للمطالبة وان كاذبا
في المطالب مشغول الذي ظهر الاصل ان المفرد على نفسه بالنفي بل انما بالنفي ولو رجع عن قوله السابغ ليس له مطالبة ما نفاه وان كان المطالبة
ايضا فله بذلك نعم في قوله العين الخا بغيره فلو علم انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد
وجب المقتضى ان لا يثبت بغيره بل الله تبارك وتعالى ولو قيل بان كل امر على نفقته ونفي ملك ونفي استحقاق في مال اذ رجع صاحبه مع
كون المطالب مفرقا له بالحق يستثنى ذلك لانه مطالب النعمون ومن معارض كان وجهان من دون فرق بين العين التي لا رجع الثاني الى
من رجع التمثيل الى النفي كما لو قال انك على كذا فقال ليس عليك ثم جاء وقال اعطى ما لي عليك انما راد انما راد انما راد انما راد
لك على شيء فله يوجب المقتضى انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد
دعواه او ينعاض النفي والاثبات السابقين ويلتصا فطان ويصير هذا دعوى جديد بداهة رجع فيه البينة واليمين لا وجه للاقرار في
ذلك وما يقال ان الاقرار اذا عارضه نفي المصلحة فهو ساقط لان عدم المعارض يربط التقوى نظر الى ان الجمع بينهما غير ممكن بل يخرج من
مخرج مخرج فليسا فطان مضادا الى انما استغنى عن الاقرار في العلم لو افترض وجوده في المالك اقراره بالنفي وجب منعه عن
الاخذ وعدم جواز الاخذ ثم من ذلك التكليف بما لا يطاق فلا وجه لحكم الاحتجاج بالثبوت وعدم جواز المطالبة هكذا افاده بعض
وكي ذلك محل للنظر من جوامع او اقل الاثر ان البينة من البينة في كون النفي دخلا في الاقرار لم يستل ان كان في مقابلته اثبات لا دليل على حجة
الانكار بنفسه بل بغيره من حيث انما نافي فلا نفرض كونه كذلك فلا معارضه هنا لجواز التزام كل ما يحكم اقراره اما المقتضى بالاشتغال ايضا
لتزام النفي واما المنكر فعند المطالبة وليس معنى عدم المطالبة عدم الاخذ كما فهم الفاضل المعارض حتى يلزم التكليف في الابطاف
بل عدم التسلط على الاخذ انما يعطى فيصير محسلة ان المقتضى نفسه بالثبوت يحجب على النفي فانما راد انما راد انما راد انما راد انما راد
واما لا بد من جوع على كل حال فهو خارج فانما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد
بلا شبهة وانما لم يبلغه وعرضه لم يخرج الثاني الى انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد انما راد

بما لا يطاق بل في ذلك حتى يخطئ الامر بمقتضى الحجج فاننا يمكن القول بعدم كون الشيء متعاضدا للثابت غايته انه لا بد ان له حقا عليه الغير بشئ وهو لا يتبادر عدم علم الغير بممكن الحكم بوجوده وجواز المطالبة اذ رجع المنكر على كراهه وقال طائفة من ما اقرت به كما في الرجوع على العيب انكرها وبالجملة يحتاج بتبيين هذه المسئلة البسط فهاك شرح حال بمنعنا عن الاستنجاء الخامسة ان الاثر في فرضه ضربا لغيره لا يعتبر بل هو اقرب واستقل من دون مدخله من نفسه اما التركيب من فرض نفسه ضربا لغيره فيكون الفرض باطلا لان انفكاك الحكم افراده الشريك في داران تصف هذه الدار لثبوتها فيصير الفرض على نفسه ونشره ويترك الحكم في الشريك باخذ تصفهما ما وبقي النصف الاخر من المقرر والمقرر مثلا واو بالنسبة على الوجهين في محلهما وكل او في مخرج خصه حصه شريكه فانه يفتقر في خصه نفسه من لا يكون اصل الشيء الذي اثير به في ذاته فبالا لانفكاك وان كانتا لانا والوازم فبالا لتفكيك كالاثر وباني بعينه فلهذا لا يقال هي كون شئ مشترك او الواقع وكالاثر بالزوجية والنبوة ونحو ذلك من الامور الا بالباطنية الغير لقابلية للتفكيك ونظرا الى ذلك بقاؤه احكام الزوجية والنسب بخلاف ذلك على المنكر دون المقرر فيكون بينهما محسب كاهم والوجه من ذلك ان هذه الاحكام لا بد وعدا وجوب الموضوع في الواقع بل المقرر للزوجية ونسبها فان ثبت بالنبوة كالمعلم في الواقع مع خيال كذا الشئ في مخرجها جعل الشارع الاثر سببا لثبوت الحكم على المقرر كان الموضوع في خصه بمنزلة الثابت لغيره فبالا احكامه وكون الموضوع في الواقع مالا يقبل التفكيك فانما يثبت الحكم عليها معا وعدم ثبوتها معا انما يقع لو كان الحكم تابعاً للواقع ولو كان بالتبعية فبالا لتفكيك في ذلك الدليل كونا الاثر فانما هذا المقرر ضد ما ربما يذكر كذلك وهو ان الموضوع الواقع به بناء احكامه على علمه لا يثبت على من يحمل من علمه بان فلا تدر وجهه من غير علمه احكامه فلا يجوز له كالحاكم اخها وامها ونكاحها الا بغير ذلك وان لم يكن في الواقع زوجية له لان العمل بالمعقود واجب من يعلم بانها زوجية لا يثبت عليه حكمه ان كان في الواقع زوجية لان الاحكام مشروطة بالعلم في النكاح فيض النكاح الى المداور على الاعتقاد وافي الواقع او خالف فان كان كل في ارباب فلا تدر وجهه فقد اخبر عن اعتقاده بذلك وان علم به فيثبت عليه حكم العلم ومن يكره غيره عالم فلا حكم عليه هذا ليس حكم الموضوع الموافق ولا حكم الاثر بل حكم الشارع بل انما هو حكم الاعتقاد واللازم الابتاع المعلوم باقراره وهذا الوجه ينطوق به لان العمل عليه بعض المعاصي لان الحكم الناشئ عن الاعتقاد لا يلزم بغير الشارع بل يحل على الاعتقاد والمقرر من ان بابا لا اثر بل من المقرر بما اثير به ولو كان ذلك لا عقاده ليس له التكليف على ما يعتقد وهو يصيب بنفسه مضافا الى ان الاعتقاد اذا دار الحكم مداره فينتج ان المقرر ارجح بقول انكاره لا يكتشف عن انقلاب اعتقاده الموجب لتغير الحكم ولا يمكن منع ذلك لان الاعتقاد شئ لا يعلم الا من قبله فينتج سماعه وهو انه يثبت كفاً كان وهو شئ قابل للتبني والتجدي على ما لا يخبر ولو كان من اعتقاده فقال في اعتقاده فلا تدر وجهه لكان في اجراء حكم الاثر على ذلك اشكال فان السداد مما دلل الاثر وان يحمل المقرر على الواقع فيثبت الحكم للموضوع بعيدا بغير كون الموضوع المقرر كالمواقع في نظر الشارع لا ان يخرج عن اعتقاده بغير ما يعتقده فلو قال هذا كل باعتقاد ولا نسلم كونه اقرا ولو قال هذا كذا كان خاسرا وان كان الاستغناء لغيره لا يقول الا ما يعتقد ولا يلزم فيه لمطابقة الواقع وعلى فرض كون الاختصاص على اعتقاد الاثر فليس ثبوت الحكم صحيحا كونه معتقدا ذلك بل صحيحا كونه الاثر مثبتا من غير ما هو وكان معتقدا الاثر في نفسه فيما لو اثير به ليس يعتقد به ولعلنا ان ثبت يعتقد ذلك لا ينافي انكاره ان كان في داران فيكون ان كان في دارين لم يدره وعلم الناس يعتقد ذلك لكن لا ينافي ان في احدى الدارين اعتقاده لا يعتقده الا بالاعتقاد بل لا يستلزم الا بالاعتقاد المشهور فيقبل الاثر ويظهر به وان علمنا ان غير معتقد لما يجوز اقرا العقل ونحو ان الاثر انما يثبت في ما كان معتقدا لغيره فيمنوع بعد ذلك للتفتيش على ذلك مع ان كون المقرر معتقدا لا يعمل الا يكون هذا الكلام في الاعلية فلا شك في الاعتقاد غير ان لفظا والمقرر من قوله انه مدخل في الواقع بحسب الوضع وليس الا على الاعتقاد بل هو محتمل عدم كونه معتقدا وما ذكرنا في موضع ما سبق ان في مثل هذا الاثر

عند ان الارادة ثبتت للموضوع ولا يلزم في الارادة موضوع العلم بالحكمة لا قصد هاد ولكن لا قصد لفوقنا ان ارادنا ان نعلم على انفسه
جانبا لاثبات الاحكام على ما افترع بمحض كونها افترع بمحض كونها في الواقع بالتسليم للشرع فان من افترع بالارادة لا يثبت
به اننا عليه محقق الموضوع لكن يفرض خفية فاعلم فينتج حكمه وكذا في المشتك المشتك بثبت لا بعدل لكن الانذار
بوجوب ضربه وماذا الحكم ولعلم يكن كذا لم يكن لقوله ارادنا ان نعلم على انفسه فاعلم ان هذا العبارة بحسب لغتها الصريحة
في اثبات الاحكام وان لم يثبت به الموضوع ولا قصدنا المقترن بانه ما دفعه بان ظ كلام المفسر على الموضوع فثبت على حكمه كذا
لوقم العمل بالمعنى كذا انما البهس باقيا من غير ما عرنا النظر على ما اشرنا سابقا فراجع وسابغيا ان ظ الاصطلاح انكم ما اشرنا الاور
بعد تخلفه غير متصور وحسب لظا في الونة فانه زال على الموضوع سواء عطفه بما ينافيه من نكارهنا وبطل اوله عطفه من كونها
ان كذا تخلف فيهم والارادة فلا يصح ما ينافيه من ما لم يخلف فيسمع لانه يخرج فلا يرعى الا ارادة كذا لانه صنف الا ارادة
فمنع الخلاف بينهم في مسائل الاستثناء بعدل الموضوع الفصل في الوصل في مثل قوله على الف من من مبيع لم اقبضه تخونك كذا
صنفه على معرفة ان الاور يخلف بالجزء الاول من الكلام فيكون ما بعد ما ياله ولا يخلف الا باسقاط الكلام بمحض ان علم تخبير
بما ينافيه من قبل ما اخذ في فهمه اوم الاور فالما بقتل الاقطاع عرفا لم يخلف في مفهوم الاور فان ذلك يتفاوت بحسب لغات
وحسب لغات حيث ان السلسلة عرفية فاعلم معرفة كون هذا الكلام في العرف كذا ما واحد او كذا من ينافي اخرهما اولهما فلا
فاية في اطار العرف في ذلك نسبة الاور انما يثبت في مقام وجوب على المقترن وفيما اخبر لا يكون الا ارادة معاضع فعل المفسر ما لم
يكن منك من بخاصة يعمل على اذنه فلو اقر واحد بان هذا المال لك في ملكك انما يذوق ان ليس ما تم قاله فثبت كذا لانه اذ يعرج عن اقره وقال
هذا ملكك ولم يكن يذوق على هذا المال فاعلم ان على تصرف المفسر فعلة لا بخاصة فله وليس على التميز بتوقع الاجازة من المفسر وهذا في
امكان جعل المال للمفسر لا محالة كونه وقت الاور ملكا ان يذوق انفسه ملكا للمفسر هذا لا مانع منه اما في صورة عدم الملك
اما بحسب لوقا كما لو قال هذا مال نبيهم من نخل فصل بحيث يمكن جعله سبب ملك ذلك الوقت فثبت تخلف مع هذا الاور نسبة
بحسب اصل الاستثناء كما لو اقر ان هذا المال لك في يدك وفعل على الفقراء او وقف بقول مطاف ولم يذكر لوقا فثبت كذا في
وتخوف ذلك نابع من ذلك لاننا او صنفها او صنف في غير ذلك ما لا يجوز في الوقف من وجوب معاضد على ذلك فيفسد بالارادة
بما استثنى كل من غيره ان الاور في بانه ليس ملكه ولا يمكن جعله ملكا له بحسب الفرض فلا يصح ما ناض في الوصف فترك الحكم
بقضه النفس بقضاء ما هو مسمى في الملكية على ما هو مسمى في خلافة فان الاور ربما يكون مبتدأ على اغراض هو اعلم بنية وفصله
محمول على الصحة كذا ان نعم مع وجوب المعاضد بقا الاور وبحكم بطلان نص فان وعمر او اقره فعلة لا يعتد بان ذلك فثبت
عنوان قال الشهيد القواعد البنية حجة شرعية والمحملة في البنية اموالهم ان يكون حجتها مقصورة على ما و
فيه النص الخاص كقيام الدعوى الحكومية على نفاصل ذكرها الاصل في كتاب الشهادت ذكرها في كل باب من القواعد ما يكون
مثلا بحقيقة الادلة الخاصة والوجوه في ذلك ان الموضوعات المتعلقة بها الاحكام انما تارة بما الامور الواقعة كاهو مقف
مدولة في الافا والاطر والواقع هو العلم لما دل على ابتاعه الهوى عن ابتاع غيره فاعلم كونه في الواقع كل فغيب به الحكم متقنا
كان لو تكلفنا وما علم على فلا وما شاك فيه فالمرجع الاصل سواء وافق الحكم الجملي وخالف قيام البنية مقام العلم بقول
مطلق لا دليل عليه القياس باطل فيقتضيه على ما قد فقه النص واهم عليه الاجماع واما موارد الشك فلا تها في القول بحجة في مقام
لم يعتبر فيه العلم بدليل خاص بل بالآخرى الاحكام الشائبة للموضوعات المطلقة لا يفرق في الحال في بونها من كونها معلومة وانما شته
بالبنية واما الموضوعات البنية فبالعلم فلا عبرة فيها بالبنية كالطهارة والنجاسة فان السماع بحكم الطهارة في الموضوعات المشبهة
بغير العلم انما يحسن في الحرمة والحلية حكم بالحل خذ يعرف ويعلم ان حرمانه والشك في علم بوجه حكم بغيره انما يحسن في الحرمة والحلية الحكم

مفتاح

ويحذر ذلك فان في هذه المقامات لا يعتبر بالبينة لان ليس يعلم والدليل قد يفتقر لمقام باعتماد العلم والوجوب في ذلك ان البينة لو فرض له دليل
 عام على حجة لغاها قال على اعتبار العلم في ذلك بالعموم والمخصوصين ومقتضى دليل البينة فاض باعتبارها سؤا كان هذا لا يعتبر
 العلم لا ودليل اعتبار العلم في عدم تغاير الحكم بدنه سؤا كان هناك بغيره ما وهو في ما وقع التناقض ما ان يكون البرهان لا
 اعتبار العلم لمقتضى عدم تغاير الحكم بدنه سؤا كان هناك بغيره ما وهو في ما وقع التناقض ما ان يكون البرهان لا
 لم يعتبر به العلم بل خاص فليس هناك ما يتعارض دليل البينة لا عموم ما دل على انه غير واداء العلم من كتاب سند ودليل البينة احص منه مقتضى
 التوافق في الموضوع والاحكام والخصاص بالبينة بالادلة هنا فالعدم وجود دليل عام للبينة بحيث يشمل صورة اعتبار العلم بالمخصوصين فيها
 والمقتضى من فإولى الاستصحاب الاستدلال البينة هو صورة عدم اشتراط العلم بالمخصوصين مقتضى علمه فلا يبرح في كل مقام من مقتضى الدليل
 الدال على حكم ذلك الموضوع فان كان بلفظه ملحق مقتضى التوافق فيكون البينة حجة بغيره وان كان مشروطا بالعلم فلا يكون حجة بغيره
 علم اعتبار بعض ما خرج بالبينة بالاختصاص هنا هو من هذا الباب قال في القول بحجة البينة مقتضى الاندفاع الدليل على اعتبار التوافق المزمع
 بالبينة ثم اذ لا يعدل به وهذا هو الذي يظهر من كلمة الاستصحاب في ما لا يوافق الا بواب عليه مشايخنا المعاصرين والوجه في عموم حجة البينة ان
 يمكن ان يكون امورا احدى الاجزاء المتصلة بكلمة الاستصحاب في هذا المقام من ذلك تكبر فهم في ذلك ويحصل هذا الاجماع من كلامهم من حيث
 منها انهم في كل موضوع من الموضوعات كالطهارة والنجاسة والوفاء والقبلة وكافة العقول والاقايع فاستدلوا في النكاح من
 وضاع ونحوه واستدلوا في غير ذلك من الزمان والاداء واعتبرت جنائزهم ويحذر ذلك الى ما شاء الله كلما يكون بحجة البينة وان كان
 ولازمه والامن شدة فهم في مثل مسئلة النجاسة والوفاء كما لا يخفى على المتبحر في كلامهم ومقتضى ان في مقام ما ذكرهم بالثبوت بالبينة بطلانها
 حجة بغيره وانما قاعده مقام العلم وبه في قوله تعالى في قول خبر العدل الواحد هذا التعليل منهم قال على بناءهم على حجة البينة بالانفراد الدليل
 على خلافه ومنها انه لا يبرح عدم كون كونه المقامات التي يعتد بها على البينة مفوضا بالمخصوصين مقتضى الحكم بغيره وان
 اعترض احد منهم في ذلك وباجل فظهر وهذا الاجماع من كلامهم فاضح من تدبر ثابتهما منقول الاجماع على حجة بغيره في مثل بعض الاستصحاب
 بل القم انما لا يبرح هذا الاستدلال من وجه اخر من مشايخنا المعاصرين صرحوا بالاجماع على ذلك وهو ان ارسال الاستصحاب هذه المسئلة
 ارسال المسئلة ان يعطيلهم بمهم او نه حجة البينة فاض بذلك قال في الاستدلال وهو بغيره من الاستدلال انما فان بواب لفظة ذلك
 النص في الاجماع على حجة البينة كبر فيها وليس وار الشك في صحتها الاطراف فليست تلحق بالثابت يعرف ذلك بالمتبع وكثير الموارد
 تقتضي الحاجة الى الاستدلال في الموارد واداء بان للموضوعات لا يبرح كون اكثرها خفية على اكثر الناس عتبه ان كل صنف من الناس كان
 لهم سلطة في معرفة صنف من الموضوعات لكن الغالبية في الغالب فاعوان على الاحكام على العلم انهم يعطيل الاحكام غالباً وزعم
 المخرج المبرح فلا بد من كون شيء معتبر في الشريعة بوجوب الوثوق به في الموضوعات فلا يلزم ان يكون البينة من شهادة اربعة وخمسة
 ذلك نعم يعني البحث في حجة العلم الواحد با في البحث فيه خاصة ما ان لو دار بغير هذه الموضوعات ما رخصوا العلم لكل احد من العسل
 والمخرج الشديد المتقيد بالنقل والاجماع فكل المقدم فيثبت حجة البينة بعد القول بالفصل لكل من غير ما سؤا العلم نقد اعتبار البينة
 وسأشياء ما رواه بعض المتقدمين من علمائنا ومعاشر بنيام الحجة في هذا الباب هو قوله اذا شهد عليكم المؤمنون فابوا والقسم على
 تخالفا الى من معتبر بالبينة على وعلى فرض عدم اعتباره اية بحجة الشهادة العظمى والاجماع المنقول وما من اوجه الشك في ذلك
 في الدلالة والظاهر من الشهادة هو الاختصاص في العلم بالمتعلق بالغير على الظاهر وان كان متعلقا بنفسه لا سيما انما لا يبرح العلم بالاثبات على
 النفس بغير اتيان عن علم وبشيء شهادة كما يدل عليه قوله تعالى فكونوا مؤمنين بالقرآن وما بين القسط شهادة الله ولو على انفسكم وهذه الآية تدل على حجة
 الاقرار وقد تضمنت بعضا من مقتضى العلم في باب الاقرار والحاصل ان مقتضى المعرفة والعرف كما في فصله ان الشهادة
 هو الاختصاص في العلم على شاهد علمه من المتعلق في الخبر على انه عموم فيصير المتخذ ان خبركم المؤمنون عما اطعوا عليه فابوا في اي

[illegible]

بغير قبول الشهادة والحقنة خلاف الظاهر من هذه الايات عموم حجية الشهادة وهو يصدق على العدلين قطعاً وعلى الواحد ايم يقصر كلف
 واللغة لان الاجتماع قام على اختيار التعبد في الشهادة وناسخها ما دل من كون البينة على المدعى لا يوجب ضد البينة على العدلين لان
 البينة ما به يثبت الشك وليست كاشفة للعدالة كما يحصل البتة اعرف فلا وجه لما جرح ان هذه الرتبة دل على كون ما به البينة على العدلين
 وان كان ما به البينة اي شيء فهو موقوف الى الشك على ما يمكن ان يقال ان البينة حقيقة في شأنها هذه البينة زماناً وما قبل بل قبل
 الشك اي كما ايطاعون البينة على الشهادة فيكون المعنى ان الشهادة على التمسك لا تتم لذلك الا السماع والقبول قطعاً وكل موضوع
 من الموضوعات من غير تحققها فهو موقوف لغيره في خبره لو فرض ان البينة على الشك في الدعوى لا يكون له في الناس قبول يمكن بعلمه شيء
 باي موضوع فرض حتى يكون داخل في الدعوى المتعاقب لا يخفى ذلك على المتدبر ولو لم يمكن فرض الدعوى في بعض ما يمكن بغيره بعد العلم
 بالفضل الا ان ذلك كله لو تم لا فائدة في ذلك بالعدلين في مقام الدعوى وما مضى فلا لا نقول ولا ان يشوبه بالعلم في مقام الدعوى
 بغيره يشوبه بما في غير ما لا يشوبه في كل من قال بشيئاً لموضوع بالعدلين قال بغير المتأمن لم يفرق بين الدعوى وغيره وعاشراً
 ما ورد من الايات في وجوب تحمل الشهادة وما يشاء من العلم على كتمانها كما دل على ان لا يثبتها واداره في نفسه مذكورة في كتب القواعد
 من ان لا يثبتها في جميع الدعاوى ولو صرح هذا ليلما ما تعرضنا له في العلم بالحق والبناء على عدم حجية شهادة العدلين الا بما جرح وان كان
 شيء من هذه الادلة لا يباين عن نظر من بعد ذلك في هذه الاية وسليم الاحتجاج في باب فلا يثبت من الحكم بذلك وفي هذه الايات والفتا
 التي اوردناها كلام من جرحنا كما نافع بعدتها في دعوا حجية العدل الواحد في ما دل عليه لادبيل بالخصوص كقول لو جرح خبر الواحد
 وهو ذلك فلا يثبت كما دل الدليل في غير على اعتبار الشك واما في موارد الشك في ما يرد وفيه الاحتجاج كما اتفق ذلك من التمسك بالثبوت غالباً
 حيث يقول في قبول خبر الواحد خبره والمنشأ الشك في ثبوت الادلة بحجة خبر الواحد حيث ان العدل عتبه في قبول خبر الواحد الاحكام
 الشرعية هو الاجتماع والاختيار المتواتر مع المصلحة في ذلك مع ادلة اخرى وكلما لان الموضوعات في لوم دلالة البينة المستلزمة ذلك فيكون
 المتمسك به في عموم حجية خبر الواحد كقولنا ان الشهادة ايها الا ان الاولى محل شك اذا ما ان الشهادة مقبولة بالغيرية من نص
 او اجتماع سواء جعلت من باب التخصيص ومن باب التخصيص فليدبر **عبارتي** الشريطة العامة للمباشرة في عبادة او عقداً او ايقاعاً
 بلوغ واعمال الرشيد الاستيلاء والايثار والعدل والحرية والاختيار والفضل **عنوان** لا يشتمل على عدم التباين في الادلة
 فان الموارث والذات والقيم في الخصم لا تدفع الا لفظاً وتوجد في الجرح على البينة كالبائع والوجه من غير الادلة وعدم
 وجود المتخصص فان ثبوت من احدى اقسامه في لوم جاش من المباحات في عدلها وعلى البينة ما احتلت من ان ينفذ شيئاً من ذلك
 او نفس من غير وجود ذلك كالبائع في البينة كالبائع من ومن فرفق فذلك يقول انه يملك بالخطأ في الاصطلاح وفيه سبب في اختيار
 ودعمون هذه الادلة انما ينص الى البائعين كما انما ينفذ كسوق سائر التكاليف الغير المتعلقة بغير البينة من غير
 ذلك للفظ لا يوجب عموم لغيره ومنها مضاف الى ان العلم من هذه الادلة الموجبة لاعتناء حجة المباشرة لفاضة بغيره في الحكم
 في أي مورد كان ولو قيل ان الحكم الوضع مستلزم حكم تكليف غالباً او مطر الحكم التكليف في جميع ما يقع اوصى به من احوال وتوجد ذلك
 لا يتعلق بالبينة كما سبق في لوم الادلة من قبل المرفق فلما استلزام الوضع التكليف كان لا يمكن اعم من الاطلاق والتفصيل
 في مستلزم فان صما المتكليف فيجب وجوب الادلة الى المالك مع المطالبة لكن مع اجتماع شرائط التكليف هذا الامتناع من غير الطفا فانه
 صام من الفعل فيجب عليه فعلاً واجتمع فيه شرائط التكليف وان كان خصوص الحكم المطلق المجزأ مستلزام الحكم الوضع للتكليف فضلاً
 البينة ممنوع كما اشترطنا البينة مضافاً الى ان عدم رجوع الضمان في البينة الى حال البائع وجوبه بعد ايمه لغيره في نفسه ان البائع
 ولا يبعد ذلك فيكون لا خلاف حال البينة سبباً للتمسك حال البائع خلاف ذلك الدليل ونظير لغيره في خبره لا يبرر وغير ذلك مما لا يخفى
 وفي هذا الباب سائر الاستدلالان سبباً للوضوح والعسار وجبنا القصر بغيره لما عندنا من تعلق التكليف بالموضوع مثلاً سبباً في

البائع

المخصص

[illegible]

ما دون العوامة على شرب الثواب على الافعال تشمل المصلحة كالبائع كما لا يخفى على من تتبع الاثار والاختيار والاناير وانضم لها الى
 البائعين ممنوع من ليس المقام الاكباد لا يستأ والفما فاف فكم ان ما دللنا من ان ما دام لمصلحة والبائع فكذلك المقام من دون فرف
 الا اذا دل دليل على الخصيص باننا ان المستفاد العقلية كحسب خست او الوديعه ونحو ذلك لا رجة كون من امثل بها
 مستحقا للثواب نظر العقل من ودفري بين البائع والخصيص العقل لا يقبل الخصيص الجاه لا ينفع على العمل الحسن عقلا ونفلا
 فكيف يعقل القول بعدم مرتبة الثواب على ذلك مع تسليم هذه المقدما ودعوى عدم حكم العقل بحسب الوديعه والاحسان في الصية
 لما ينكره الوجها وينفيه القضاة لا فري بين ما يستفاد العقل وغيره وثا لهما ان بعد حكم الشرع بمطابقة الافعال الواجبة والمنفعة
 علمنا بوجوب مصلحة او منفعة في فعله وتركه بوجوب المطوشر على ما نرى عندنا من تبعية الاحكام للمصلحة ولازم ذلك كونها
 من الصبغة اية الا بخلاف المصلحة الكاشفة فم ثلنا اشرا الى ان ما علمنا في المصلحة تنعير غير هذا ولكن الكاشف عن ذلك الدليل
 وجبنا ان الطلب الثواب تعلق بما هيته فراه الغرض مثلا ولم يدل دليل الا على وجوب الحبس الحاض فلهذا وجب عدم فم من ان
 الصية والبلوغ لا مداخله في المصلحة وبما ان فقيهة اللطف عدم خلو هذا العمل الصالح من الصية عن الثواب في من ان
 يعمل حسن فاصدا بوجه لولا لكن في فخرنا من الجزاء والثواب في ان اللطف ما دل من الكتاب السنن على انه يرفع فلهذا
 من انهم عليه مشرقة فلهذا سمينا الاعيان العقل فان من البعيد القربى من ما قبل البلوغ بسا عه وما بعد فان المراهق القاطن
 للبلوغ جدا لا يثبت ان يمكن من الاخلال بالعبودية لله ثم كما بعد البلوغ بل في الحالة الاولى بما يكون شدة من الحالة الثانية فيبعد
 كونه فاجورا على الثانية في الاولى من استاسها من الاثبات على ان لكل كبد او اجرة فانه عام لمصلحة والبائع بل في المراهق انما هو ان
 الكبد لا يربح احراز كبد الصبية في بعض الاوقات والافراد شوقا الى الله بما فيهم ان يدين كثير من البائعين ساعيا فيهم ترجيح
 المخرج فاما الوضو فان المراهق في بعبارة مشددة على الاخلال بالشرائط والاجراء والى غير هذا العمل وان يتركه بعد بلوغه
 غير مستحب لذلك الصفات الكماله ففعل الثواب للثاني دون الاول فخرج المخرج على الخارج الا ان ثواب الصية لو كان مغفلة
 الثواب من خارج عن عمل القراع اذا الحبس في الحكم الواقع وفي انهم هل هناك ثوابا لم لا يفيد عدم ثبوت خطا الشارع له فلا فرف في جميع
 والاخرى فاعلم فافهم انهم قد لا امر على الاول وان ما بار الاطفال بالعبادة كقولهم من هم بالصلاة واثبات سبغ الاربابان
 ان الامر بالامر بالاشارة على العمل فافهم انهم قد لا امر على الاول وان ما بار الاطفال بالعبادة كقولهم من هم بالصلاة واثبات سبغ الاربابان
 دون امرهم بل من خارج فافهم انهم قد لا امر على الاول وان ما بار الاطفال بالعبادة كقولهم من هم بالصلاة واثبات سبغ الاربابان
 ومثله قوله ثم مثلا يا ايها النبي قل لعبائ يقولوا الله في حسن فان ذلك يكون من المصالح من الله والمسئلة محزنة في الامور فيكون
 الصبية اية ما هو من الشارع بالعمل لانهم الثواب هو معنى الشرعية واما فافهم ان الثواب ليس بخلة في سبب في
 العقاب بل انما هو اللطف الرحمة مع عدم كمال العقل في الصية وهو سبب وجوب الثواب في ارتفاع عدمه واما حين رفع العقل
 انه لا بد على ثواب المقتول به مطم بل الظاهر انما في العقاب كما هو ثابت في عقاب في الغرض ان اهل الغرض اذ افاوا فلا
 مرفوع العلم لا يربح به الا على المواخذة عن افعالهم وركه واما عدم وجوب افعاله على علم الشخص فلا دليل في رفع العلم على ذلك
 فلا يحضر الادلة السابقة واما المراهقة في العلم الجاري على المكلفين في سبب في المستحب لا منافاة بين عدم كون الاحسان بالمعنى
 الموجوب في المكلفين بين كونه مستحبا مستحقا للثواب من جهة العلم كالمراهق اهل القول الثالث بالجلية فلهذا نفع العلم لا يبد
 على الغير انما الامع فرض لا لنعلم ارتفاع الحكم مطم وليس كذلك ويرشد الى هذا الغرض عدم ارتفاع الاحكام الوضعية من حيث
 نفسها انما الصبغة اية ما ذكرنا من حديث نفع العلم عام وليس الا انما في المواخذة لا اصل الحكم ورفع المواخذة لا اصل
 الحكم ورفع المواخذة رفع للوجوب التجريم دون سائر الاحكام واذ عرفت هذا فيجب ان يكون الحق في القولين لاخير منقول

[illegible]

العموما اجناسا وانواعا فان العقد البيع والاجاره ونحو ذلك يصدر على عقدا البصر فتصح وليس هنا ما يخرج عن العموم والثاني
ان جواز في الوصية والتبعية والضمان كما هو مقرر في النسخة السابقة مع كونها جانبية يقتضي مجوزة في الغرضان بطريق الاولى
الثالث قوله ثم وابلوا الشاخي حتى اذا بلغوا النكاح فان اسلم منهم فادعوا اليهم اموالهم فانهم رافضوا الايام قبل التبرؤ
بالمعاملات لا يكون الا بغير مغلالة لهم ومنشاء الاختلاف عن نكاح البيع مع جواز الاستيفاء فيكون الدفع عند البلوغ مع
كون الاستيفاء واجبا وانما علم ان الجرح على البصر في الضرر انما هو من جهة انه ينفذ ولا يضر في ما علم انه لا ينفذ كما نراه
في كثير من الصبغات في ما نشاهد انهم اشد مدانة وما كسر من البنا لغيره فلا ضرر فيه ويؤثر في هذه القلة الامر بالدفع مع الرد
وليس في الاملاكة الاضداد لذلك الخامس من باب السبق على معاملة الصبي في كل ضرورة وما لو كان هذا اطلاقا لدفع منه
كل عسر والجواب ان العموم المستوفى التكليف في احوال العقود ولا كالاموالكم بدينكم بالباطل الان تكون تجارة عن الضرر
ونحو ذلك لا تشمل الصبي لعدم صلاحية التكليف في جميعه عن ذلك بما دل على شرطه البلوغ في التكليف هنا تجتاز انما
ان هذه العمومات لا تشملهم كغيرهم كوجوب الوفاء ونحوه وعلى حكم وضعي بغيره بالحق وما دل من المحققين على خروج الصغار
دلى على عدم الحكم بالتكليف واما الحكم الوضعي في بطلان على عونه فلا يلزم من ذلك عدم الصحة فيجوز ان الحكم الوضعي هنا تابع للحكم
التكليفي اذ لم يفرق بينهما في الوفاء وهو يخرج البصر عن هذا الحكم فلا دليل على صحة معاملة نوره وهذا نظير ما نقول ان المنطوق
اذا خرج عن المحنة بمعارض نحوه فلا عبرة بالمنطوق فتدبر ثابتهما انه يفرض صدق التعديل بالغرض فيصير فتمسك بالعموم من طرف
البنا ونثبت بطلان البصر من جانب الصحة لعدم امكان التفكيك ثم يثبت صحة العقد الواقع بين الصغيرين بغير الاجماع المركب
او يفرض صدق عقودهم بغيره على عقد الصغيرين البنا لغيره الكا طين بعد دفع العقد من الصغير فيتمسك في العقود المعتبرة الاخذ
بعموم الوفاء بالعقد او بالوفاء بنفسه لا يجاب وينقل القول فلم يدل على ذلك دليل الا في قوله بالوفاء بالعقد ولو كان
العقد واجب الوفاء لكان الاجاب بغيره وكذا القول وهناك يثبت لزوم الوفاء بالمجموع المركب لا مفرق الوفاء واحدا الطرفين مجرى الاجماع
ولو سلم ذلك فنقول الظاهر ان المتبادر من العموم هو ان بطلان العقد في الوفاء من جانبين فوفق على الوفاء من غير وليس بعدا بالاحضا وظاهر
مقتضى هذا المطلب بحث صالة الصحة وهو بحث كون الاثارة على الفاعلة فمما كان المدلول الارتباط وعلنا عدم لزوم الوفاء على
الصبي قطعاً فلا يمكن القول بلزوم الوفاء على البنا فيقول لا يجب فاء على الصبي بالاجماع على عدم تكليفه فكذلك البنا لغيره عدم مكاف
الفرض ومن ذلك بطلان جواب باقي الاجراء وهذا كلام بطلان بعدا تام لا ينطيل بطلان واما العموم الوضعي فاما منسوق في بطلانهم
اخر ولا عمومين باخذ في الملام والظن انهم في الاثر المتعارفة في ذلك فيكون الملام منها مضافاً فلا ان العموم لو سلم
بما ذكرناه من التصريح بالاجماع مع ان مقتضى العقد بوجوب الفرض في حال البطلان او انفسه حال العقد هو غير مانع او لزوم الضرر
الكثير فالبنا لو انهم بالصبر بالبلوغ فصار مع ان ظاهره ان الجوزة على لزوم الصبر من الاولوية بان المفسر عليه ممنوع او لا
المفسر باطل تاها والاولوية المدفأة فاسد جدا ثالث الوجوه الفارقة بين استنباع البيع احكاما ليس البصر محله بالاجماع
ذلك مع كون هذه الامور المجانية مغلوبة الاثارة فلا قدم فيها ذلك على الاثارة فاستا بر الحاشية ان في غير شرطه على البطلان
مستبصر على المعانيته وليس هذا مما يقول الامم لا خالوا المال عن التعرض بنا وبنافضل وعن الاثر بانها اخص من المدع
لاخصا صمما بالبنا فيمكن التعميم بعدم القول بالفرض لوجوب الفاعل على فاعله وان المناط المنقح غير محقق وبانها ظاهره في
الابتلاء بعد البلوغ او محمول على الاعتياد بصو المعاملات مع كون حقيقتهما من الاولى ومحمول على الامتناع بغيره والثاني وان
المتعمده او الجازية ونحوها او بالانضاد بالسؤال الفحص البحث وبما جازاهم من الوصية ونحوها او محمول على احتساب نفس البلوغ

بل هو الحكم من جهة التجارود والارادة في نفس الامر فاذا التزمه او استلزمه المالك انما هو عليه فان كانوا لا يملكوا ان يذبح فليس يحرم
 اذ لا يروى عنه عاشر فاذا كان ذلك فقد يلزم فيه اليه فانه ولو سلم كل ذلك فلا يعارضه ان كان له الادلة على العقل يمنع ثبوت علمه بالشرع
 فمقتضى ذلك فليعتبر المستلزم للشيء بحجة عندنا وعلى فرض كون العلم عندنا فلا يمنع حصول الايمان بعدم كونه منافا لما يبلغ عنه
 فانه امر بان ما قام عليه اليقين اما الحقير بالمعنى انه العلم بالحقير المعنى او ما بعد اليقين كماله لا يمنع لعلمه والحقير بمرضا الوحي لو وقعها
 او مطلقا لم يتكفل او يحتمل تسليم الحقير مع اجتماعه **سور** يمكن ان يكون ذلك من باب العقول بل يمكن كونه فاعلم بمرور مع لانه شاهد
 او معارضه مستغلة او معارضا او كون اليقين صوابا لاغا ملحق بالحقير في كون اليقين كماله لا يمنع ذلك هذا لا يدل على صحة ما لا
 الصبر وانما عاثره وهذا انما اثره كما انما انفسا راعى فانه لا يلزم **عشر** يجوز ان يصير العقل بالبلوغ ليس شرطا او
 لما من عموم ادواته من من خصائص لو قيل بعدم تلك بالجنون بالجنان فاما هو لو قيل بان شرط فسد العقل وعلى القول بعدم جنونك
 وعدم تحقق الفساد لا يجعل خلافا فيكم المحبون مع غيره اذ هو على فرض الموضوع وهو شرط في نفقوا الاثم والتغيبا ليس الاجماع وشرط
 في التحمل بقدر في العباد ان كان لم يكن البلوغ شرط فاعلم انما هو العلم حصول الفساد من الجنون حال جنونه وفساد الفهم من غير
 واما المعاملات فهي شرط بل العقل لا يصح عقدا المحبون خالته مطبعا كانا ذاك او كذا ولا انقضاء الوحي اما صفة ان شرط البلوغ
 مفدا قال عدم وجوده فانه مع ما مر من فاعلم بغير العقل الفساد العا منه بطلان ما لم يفسد الجنون لا يفسد فليس **عشر**
 ليس المرشد شرطا في الوضع بل البلوغ والعقل والوضع فانه لا شرط في النكاح بل في التعديل وداخل في عموم الخطا بان من ذبح شخص
 لانه بالغ فانه لا خلاف فيه ولا شرط في صحة العبادان ولا المعاملات من حيث هو كالتعميم لادله وفقد المعاملات من غير شرط
 المبالغة وهو ما بان ان السبب محجوب عليه الى ان يان سببا من اخرى مما انما ليس ملغاة في لا يصح وكذا بصر في العقل بل انما هو محجور
 عليه النفس في الامر الى ما لم يمتد انما عدم اشتراطه اعني اللفظ فلان عموم العقول والارتفاع اقوالا واجناسا من مله لعلما لا يتغير
 والفاكه الصانع من حيث هو عقدا فلا مانع من عدم العلم المعاصر بسبب فخصيل ذلك ان كونه شرطا في النفس فله من ذلك
 احدها الاجماع المحصل من كلام الاصطلاح ان كون السبب محجوب عليه كما ذكره وكذا بالجنون فصولا على شرط الرشد النفس في الما اليه فلو
 العقول كغيره من رهن اياها فلو راعى وصافاته وهو تكاثر وعوض خلق وغيره لكن في كبر ذلك فانهما مقول الاجماع عندنا
 في العقل التواتر المعتمد بالشرع العقول واثباتان النفس في المال انما هو مستند على عموم النعم مستلزم على اموالهم ويشترط ويمكن منع
 بقول ذلك للسبب فانه المنادى من انما هو من مصلحتهم لا موالهم ما يشمل السبب واثباتان انما يعلم انما هو السبب الغير البالغ
 المحبون انما هو لعدم كمال العقل الموجب صلاح المال هو موجود في السبب فانه انما العقل ينبغي ان يحجب عليه كالحجب
 الصبر والمحجون وخاصتها ان هو المعلوم من الشرع كونه يحفظ النفس الى ان النفس لا يملك سلبا في السبب على ما لا يتغير
 مما لا يهو خلافنا فعل الشرع فينبغي المحجوب حفظه واساسها اطلاق الالبان الشرعية كقولهم فان السبب منهم رشدا قال
 اليهم اموالهم فانه ذلك لعدم دفع المالك مع عدم معلقه الرشدا اختصا بالانما غير فادح بعد عدم القول بالفساد واد
 مؤد الغالب من كون مال البني في يد غيره فيدفع اليه بعد رشدا خلافا غير اليتيم وحمل الرشدا على البلوغ خلافا للفقهاء
 خلافا من غير سبب لانه قال البلوغ هو بلوغ النكاح وهو مذكورة في الاثر قبل ذلك وكقولهم ولا ننووا السببها اموالكم اليه
 جعل الله لكم فيما اوتوا رزقهم فيها واكسوهم وثقوا اليهم فلو لم يصر فانه هذه الاية حملت على غير ما انما انما رزقوا بالعلم
 اموال السببها اموال الاولاد وهو ذلك السبب اكثر المفسرين بطر الى انزول لم يكن كل من وجوب نفقاه السببها اموالكم اليه
 الصبر في رزقهم ان كانوا من يقيمهم ولا يحفظهم من النكاح مضافا الى ان المراضة قول المعرف فان يقول لهم انكم اذ رشدهم وصحتهم
 ما لكم ونحو ذلك دفع اليكم ما لكم ونظيره ما برع في التبدل الاصلاح هذا يدل على كون العقل على الوحي اليه مال السببها

وان المنع عن البيع انما هو هذا المال اضافة الى الموال الى الاوليات يكون لنفس فم فيها كالملا او كونهم قوامين عليها وهو كما
في الاضافة قبل يكون شائنا الى المرفع تحفظ مال انفسهم او يزار من موالكم حبس لا موال الى بما قام الكل كما في قوله ثم ولا يملوا
انفسكم اذا لم ابره علم مثل بعضهم بعضا وبنام هذا المنع كون الامر في سبيل الكلام في خصوص احكام الامتياز وان شئت من ذلك الى هذا
المنع صريح في كون السفيه ممنوعا من التصرف في ماله الى ان يوشك ثابتهما ما اشبه اليه من كون الميراث موال الاوليات فهو اعطى ذلك
للسفيه بل امره بالانفاق والعول المعروف في هذا الميراث بدل على عدم كون السفيه هلا للشلطة على الميراث هو كما في الذي عني ان يحرم
مال الغير الميراث لمرحبا فاجبته لا ضرر عليه في ثلثه ان لا يبدل على محرم في مال نفسه بالاولوية فتدبر وكقولهم فان كان الله عليه
الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطيع ان يقبل هو لصلح لغيره بالعدل فانما يبرر ان على ان السفيه مولى عليه لولم يكن محجورا في التصرف في
ما نفع من نفسه حتى يملك لغيره وعلى فندرج سابعها طواها والربا بان لا يملك كون السفيه محجورا في التصرف المالى فيها ما في احكام البيع
اذ يبلغ الغلام مثلا كمال شي الان يكون سفيها او ضعيفا فان هذا الخبر لا يعلل على عدم نفوذ تصرف السفيه هو من المحرم والميراث المحرم
هنا النفوذ والقصور دون الاباحة والخصه اذ هو غير مختص بالبيع ومنها وثقة عبد الله شافا لا اذ انت عليه ثلث عشرة سنة كذا في
السبب وانما امره في كل شيء الان يكون سفيها او ضعيفا فقال ما السفيه فقال الله يشترى الله ما ضاعا قال ما السفيه فقال
الابله غير ذلك من الربا بان لا يملك على المحرم على السفيه نعم في البحث في غير السفيه المالى عن غيره حتى يعلم موضع المحرم فيقول بما كان مثلا
صفا كالبيع والامارة فلا يجرى مثله الضلع والصلح على الميراث وعلى الميراث كالمشقة والحجاب والحيضة والعانة والوعدة والمراضة
والمساقاة والشركة والقرض المستكبر والوقف الصفا والحوال والقرض الكفالة اية وان لم يكن ما يابا ابتلا ولكنه من غير كون
مستندها الا ان الميراث لم يمكن من بعض المكفول ولم يفعل في ذلك في الميراث هذا الاعتبار يمكن هنا التبرك في القول بغيره
وعدم فوجبه الميراث عليه ثم انما ابرضا المكفول كما في بعض الكفالات الى لا يقول الميراث كالكفالة القائل عمدا في القصاص
وفى ذلك ظهر ان فيما كان هذا السبب انما يبرر في الاول من الثانية كما في امره بالنسب او بغيره فان النفقة
لا تثبت بذلك لعدم قبول اقراره على الميراث المالى النسب فهو مقبول وفيما ليس ما يابا كالطلاق والظهار واللعان الا بالاداء والاداء
بما وجب القصاص والعفو عن النسب على كالفقاص من غير تصرفه كون حق القصاص مما يابا عليه بما لا يجعله ما يابا من غير تصرفه
ما لو كان ما يابا او لا كالحجاب والسفينة فليس له عفو عما كان ليس له ذلك في حق المحرم في حق الاختصاص في المشركان كالميراث
والربا بطح عفو اذ ليس له الا في وقتيه وبلد غير خلافه لا يبرر كونها تصرفا ماليا داخل في عموم دليل على العلم ومنشأه
اذا دليل خاص لم ينفذ عليه صاحب الكفالة ذكره فيه السفيه في الاثنته ولم يذكر في تصرفه فيها عيبا من النسب وانما اذ لا المحرم الوان
هنا فانما يبرر الوصية والتبرك في الميراث في الحقيقة من جهة التصرف او لا انه موجب تصرف بعد الموت الا في الوان في الحق وعلا اذ لا
ما نفع من نفوذ تصرفه فيها قال انما هو لضعف الميراث لا يبيع هنا والحق ان تصرفه هنا اية تصرف في الحق ممنوع غير انما
غير الولي على القول بان اذ نافع للميراث على نفسه وجب محرم فكذلك اذ لا يبرر تصرفه في غير الوان في غير الوان
مطلوب كون ذلك بعد الوان غير نافع اذ العرض من الميراث على الميراث في الميراث وهذا الوجه موجه في الوصية ولو جازها
مطلوب في تصرف السفيه الوصية في موضع غير غير فتدبر كان من فضل بين وجوب البراءة في غير لا يخط هذا الغير اما الاكسب
البت من خطا واحشا او كونها اجبر للغير بطريق جعالة ونحوه فلا يحرم بل يملك الميراث محرم عليه بعد ذلك وما ذكرنا في ذلك
استنباط حكم السفيه في كل باب ما لم يبدل لغيره خاص على خلافه وفي هذا وجه هو ان السفيه هل يبرر اذن الولي واجازته
بغيره ان الولي ضمه تصرفه في الوصية او بعد ما قبل بيع صحيح كما في جبر العبد على ما يجوز ان بعد اذن المولى لا مانع غير ذلك
بل هو كالتبرك في الوصية لا ينفذ من اذن المولى فلا يشار الى هذا في الاختصاص في الشهود في القواعد فرع عليها البطالة والضعف

مع اذن الولي مفتاح ذلك على خطه انه يجوز ان كان دلتل في غير ما عزم واطلاق بحيث يصير لفاعله الجرح من غير ان يكون له دليل على ان كان دلتل في غير ما عزم
من باب الشك ان الجرح على نفع اذن الوالي لا يرد في نفسه لاصل بقاء الجرح وعدم ارتفاعه حيث لا دليل عليه ان كان دلتل في غير ما عزم
هذه المحنة فيه ايضا على علم الجرح على سلطة الناس على اموالهم فانه ما دل عليه دلتل الجرح انما هو ضرورة علم اذن الولي اما مع اذنه فلم يثبت
الجرح نفع بالاذن في غير ما عزم وعلم من شخصه او ممنوع الجرح لا يثبت على فرض عدم العمود دليل الجرح ايضا فنقول بالجرح لا نفرض بغيرها
غير ما دون فيكون محجورا ثم نفرض طرانا اذن عليه نصيبه شك في زوال الجرح السابق ان لم يعلم بنون جرحه هذا الفرض ولا يمكن
منع الاستصحاب هنا بغير الموضوع اذ لا شبهة في عدم كون اذن مغير للموضوع كما انك لا يمكن القول بان الدليل قد نص في العلم
لان اذن الجرح السبق لا يثبت بصحة علم اذن لكنه انصرف اطلاقا لو كان لانه يشهد بشروطه وصفه وغاياته حيث لا يمكن
على المساطب في الاستصحاب نصيبه حاله الا لافقه موجب للشك في البقاء وليس صحيح اذا اثبت في الفرض فليثبت في التسفيه المقارن
سفيه لاذن بحيث لا يسبق له حاله في غير اذن بحيث لا يقطع بعدم القول بالفضل لا نفرض ان بعد القول بعدم العمود اذنه
الجرح يصير بعد حصول اذنه التعارض بين الاستصحاب وبين ما دل على سلطة الناس على اموالهم وغير ذلك مما دل على صحة الحكم اذنه
والنظر في كونه اذن الاستصحاب لا ينافي الدليل وان كان خاصا على ما يراه اكثر الاستصحاب وقد نظرت في مقامات ومن هذا الباب في غيره
التي لا تلتزم فيها ان هذا الكلام قابل للتلفيق في التسفيه لاذن من ولا الامر يشك في دلتل التسفيه لاذن في عمود
اذنه السلطة فاصبح الجرح بلا معارض واثبت فيه في المادون بعد حصول الجرح بعدم القول بالقرن وبالحكم بالمدار على ما خطه
دليل التسفيه ولا يثبت طواها الا بان والاجابة الدالة على الجرح التسفيه مطلقا في المنع بل انما هي في جوار اذنه في المعاملة والنظر وهي
في اذنه الجرح فلا ان الحكم محجور ولو جعل اذنه في حق لكن ينبغي ان يعلم ان فرضنا من الجرح بعد اذن اذنه معناه ان الولي اذنه له
في التصرفات فاعدا المال بيد ويح على التصرف كيف يشاء فهو غير ماض لو كان التصرف من الولي وهو كان مادونا في جوار العقد
ما منع عنه كما ان لو تصرف مع اذن اذنه في اصل المال يقع العقد باطلا من قبله نصيبه كالقبول ان غبا نزع مفسون على ما
اوضحناه فيكون صحيحا بالاجازة وباطلا بعد ما قدس **عقود** ليس الجرح شرط في العبادات البديهة كالطهارة والصلاة وصوم
والاعتكاف وخروج الحيض وصلاة الجمعة هو بالدليل وجبر علم الشرط من عموم ما دل على تكليف الناس للمؤمنين في حال
العبد كالحرم والعبودية غير ما عزم عن ذلك ولم يدل على التخصيص في غير ما عزم على ما دل على ان لا يثبت العبادات البديهة
كما في فرضه ليس شرط في الضمان العرفية انما هي كل ما هو سبب الجرح لضمنا من بدو وتبديل وان لا يثبت الجرح في غير
في العبادات وان كان في كسبة الضمان كلام في ان نصيبه على المالك او على من يتبعه به بعد العنق او يتعلق بكسبة في غير الجرح
الان في ان السبب في سبب الضمان وليس كغفل التهام مطر والوعيد عدم الشرط ان ماد على ضمان اليد الا لان الجرح في يد
التصديق باب الدان وبان لا في الاعتناء والمنافع كما لا يثبت الجرح كايح الحرم ومن فرق ولا دليل يدل على التقييد فانه لا
العبد كما لا يثبت في الضمان فاسد لان البعد الموجب للضمان هو الاستيلاء والعرض دون الشرع وهو يحصل في العبد
من ومن شبهة ومضافا الى ان عدم كون بدله معناه ان يكون بدله ولاه فمناك بدله حاله واما هو بدله العبد وبدله المولى في نفسه البحث
بالجمل فلا يثبت كون العبد كالحرم ذلك واما العبادات المادية كالنكاح والحج والصلاة فلا تتعاقب بالعبد نظر الى ان
العبد اما هو ليس مال الكا لا يثبت على التملك فلا يحصل شرط الوجوب في العبادات ولا يجب الزكوة فالامع للتصا وكذا الحرس
لا يجب بالملك بل لا يجب الا بملك ما لا يستطاعه والكفارة ونحو ذلك فرع العدة على الامار والدفع ونحو حصول السبب
لا يكفي في الوجوب من ليس مال الكا لا يثبت من الكفارة والالبان فخطاب برصيصه فكيف لا يطا واما ان العبد منوع
من التصرف ان كان ما الكا ومن شرط وجوب الزكوة ونحو ذلك من التصرف في غير ذلك لا يعمل الوجوب لمطلق مع الجرح ولو فرض وجوب

فلا يصح كونهم شرطاً بانتهاء المولى على تقدير انذاره كالموت فيه التفتيح خصوصاً التكليف لا يحتاج الى انذار المولى هذا الاشكال هو انه
اي في بين العبادات المتمايزة وبين الضمان والغرامة فان كانت الغرامة على الدفع شرطاً بحيث لا يمكن ان يكون له ان يكتفي
المضامين ان لم يكن شرطاً في المقامين الخصم فان العبادات المتمايزة لها جهة تكليف فبما انها جهة تضام اما جهة التكليف
فلا يتعلق به من وى تكفي والوجه ما من لزم تكليفه الاطلاق بما ان الضمان غير وثاب على تقدير تحقق السبب الشرطي وحكمه
حكم سائر الضمانات وعملها ان يكونه والحسن والحج من جهة فوات شرط الوجوب وليس من باب اختلاف الاحكام واشهرها
الحجر مثلاً في الزكوة ليس بجهة الحجر بنفسه بل من جهة عدم الملك او عدم التملك من النصف في العبد هذا لو كانت الزكوة لا يجب
الزكوة فضا والمضامين لا فرق بين الحد العبد والعبادات يجوز ان يطبق مع اجتماع شرائطها بان بعضها لا يتحقق شرط في العبد
وهذا لا يعد من اختلاف الحكم بل من اختلاف الموضوع والفرق هو اما الضمان فكل ما يقع سواء كان في عبادة او غيرها فلهذا يتحقق
تحكم العبد ككفا ان حكم الشرع فلهذا يثبت في الجمل وعدم التملك من الدفع ليس فاعاً من ذلك كجمله سائر الضمانات وكل ما يثبت في
على القول بان شرطه لا يخلو من الشرط لا لا يصلح الحكم واحتمال عدم تعلق المتباينات على العبد في عبادة ومعاملة
لعله امكانها الا اذا فلا يصح لاصلها ان الفرق بين العبادات وسائر الغرامات ان شرطه لا يعدم تعلق الا على الثاني بان
الخطايات كان تكليفاً بل بغير خطاب صغ فان شرطها التكليف فلا وجه لبقاء الضمان بخلافه ما اذا كان اصل الخطايات
بغيره تكليف فان الضمان يثبت ان كان التكليف جدياً ينفذ موقفاً على حصول شرطه اتم بعيداً عما يحكم ان وفاء احدهما
لا يستلزم فوات الاخر مع ان الاثر كون الضمان في مثل ذلك ان شرطها اتمام التكليف على فرض ان كان مقتولاً مكان تحقق شرط التكليف
ولو بعد ما ان يكفي في بقاء الحكم الوضع ولا يحتاج الى اجتماع شرائط التكليف بالفعل فلهذا ما العقوق والاقايات فلا ريب
عبادة العبد فيها كالمضامين العبد ليس كالعبادة ولقطر معتبر لواجب سائر الشرائط وعموماً العقوق شاملة له والاجتماع فاضرب
عموم كون العبد ينفذ على شيء غير شاملة لافراط العقوق بل هو منصف في النصف لا ينفذ لافراط وان كان شيئاً بغيره واعتبر في سائر
التفريق وعدم اعتبار ان العبد بغير الضمان ان يكون شرطه على مولا لا على نفسه فلو كان وكجمله شخص في عقول ابقاء جهة سائر
حق المولى صحيح وكذا لو ان في ما على ان يرضى لا محال وهو غير مقتضى ان النصف في الاما لئلا يرضى له لا يستلزم بغيره فلو كان المولى كالمضامين
اي نواحيها كان والنكاح مع قطع النظر عن المهر والتفقه والظهار والابلاء والتعان على الاصح فبغيره من من وى ما يصلح ان يكون
لعدم المانع مع عموم الادلة مضامين الى الادلة الخاصة وعموم لا ينفذ على شيء غير ان هذا ايضاً ان المبدأ وضمن ما كان مالا او ثباتاً
فبغيره اما ما اقتضت النصف في نفسه وفيه في يد او في مال المولى سواء قلنا بان يملك ولم نقل من غير مستطاع على ذلك بالاستسقاء
بالاجماع والنصوص في الكتاب السنة منها قوله تعالى لا يصح لغيره عدا اهلوك لا ينفذ على شيء فانهم وصفوا العبد بان يملك
لا ينفذ على شيء والمبدأ ومنه النصف في الغنم التي لا يملك العبد هو غير قادر على ذلك وليس له ان ينفذ عقلاً لان العبد
قادر عقلاً بل المراد ما علم العبد في نظر الناس بعبادته فان شرطه ان كان قبل الشروع ان العبد مسلوب الاختيار على نفسه
وعلى غيره بغيره فلو لم يكن كيف شاء وليس له ان ينفذ ما عدا الغنم شرعاً وعلى كل حال فهو لا على الحكم العبد في مال المولى
فواضح وانما على الاول فلا ينفذ في غير المباحث عليه غاية العقول وهو مثبت الحكم وعموم الامر يشمل كل ما هو من باب بغيره لئلا ينفذ
ذلك ليس للملوك ولا حاجة الى الاشارة الى موارد الحجر فانها واضحه غير حجة الى البيت نعم هل له النصف بعد ان المولى وليس
له ذلك ثم الاصح ما سائر الابواب ومع ان المولى يصح بغيره من ان يرضى بغيره وصاير وغيره ذلك من الملوك ومنشأ
المسئلة ان لا ينفذ على سلب هذه العبد من النصف كالمجنون واليتيم بحيث لا ينفذ الا من يملك ولا ينفذ على من غيره من
النصف لاجل مولا وبعبارة اخرى هل ينفذ على عدم المنفعة او وجوب المانع ثم الاصح ان لا ينفذ على المانع لاجل مولا

المعاني كالوكان الوصاية والقضاء وغير ذلك هو الذي يقوى عندك وان كان يتجمل ان ظاهره لا يقبل على شيء سلب لا عليه
لكن نقول ان ذكر الماوية في الاية يشعر بان هذا من جنس حق ما لا يمتنع من عدمه فالبشرية من مضافا الى انه من جنس النفس بعد القبول
ايضا على كون المانع لسلط الغيب عليه فما لمع ان طرية النفس مع قطع النظر عن الاية التي يكون مجيدهم عن نفاذ النفس بذلك
اذنهم ما ماعدا ماعدا من ذلك الا انه لو لو خطا لما لم يمتنع من ان غادة العقلاء وسيرة النفس واردة في جنس النفس وهذا
المطلب فينبغي ان علمنا هو المعنا في الخارج ولا يمتنع ارتفاع الحجر عندهم بالاذن مقتضا فلا الاجماع وتورد الادلة الخاصة بالمشقة في
الفقه في خصوص العبد لما اذن مع ما لم يمتنع من العبد هذا للنفس حتى لا يمتنع من الاستدلال بالانقضاء بالمال اليه في غير ذلك المعاني
والانقضاء في هذه ليس بما يطالب بالمال **عنه** قد اختلف كيف في النفس في الملوكة بالمال فان هذا اختلف القنوي في ذلك بل
النصوص الخاصة به في مختلفه في بعض المقامات فلا بد من تأسيس قاعدة يرجع اليها عند عدم الدليل والتعاضد الوجوه الخمسة
امور احدها ان يكون ذمة العبد يبيع به بعد العتق وثانيها ان يكون كسبه انما ان يكون في ذمة ربه وان كان يكون في مال المولى
مطابقا لغيره من اي شيء شاء وعلى تقدير فسخ الرقبة والكسبي ان يبيع وجهه وخامسها ان يكون ذمة المولى في مال مقتضى
القاعدة ان كل مقام حصل الثمنان باذن المولى على نحو مقتضى السبب بالنسبة للمالك كما في اقتراض او كالحجر او شراء او بيع او اجار
باجور وهو ذمة المولى في الثمنان على المولى لا نه صاحب الحق العبد كما لو كلف في ذلك ولذلك حكم الاصحاب بذلك في كل ما هو كلف وما لا يمتنع
فيه على المولى نه السبب كان مقام يعلق على المباشرة كالفعل ونحوه تكون من مال المولى سواء كان رقبته العبد وكسبه وغير ذلك
او في ذمة المولى بخلاف القاعدة لعدم مثل الدليل ولان القاعدة لا نه لا نه رقبته واردة في مقتضى الاصل اليه انه في مقتضى
العبد يبيع به بعد عتقه كما كلفا في التي يبيعها بغير ذلك اجرة والمعاد بغيره كونه مضافا بذلك عند منكره من مال المولى
تغلبه رقبته ونحو ذلك في مثل ارش المجانية ونحوه في خارج بالدليل فذكر **عنه** الاستدلال بالمقابل الاكراه شرط في التكليف
كانه ولا تكليف على المكرة بما اكره عليه سواء كان فعل حرام او مكره واجب المسئلة في الاجتهاد فيه ولا خلاف فيتم استيفاء من ذلك فذكر
المخبر فان لا يقتضي الذمة بالنفس والاجماع والحق الشيخ الحجج في ذلك ولعله ادراجا له تحت الذمة المذكورة في الفعل المشق حلال لان
من الذمة الفعل العموم لا يسوي بينه ما يعلق عليه لفرد وما اشتمل من الوصية في ذلك والشر في ذلك بعد الاجماع ودلالة النص كما بان في
على انه لا يتم على كونه ولو ادرجناه تحت المصطط كما هو الظاهر في كونه مقتضى ما اشتمل من ان الضر في ان يبيع المخطون والعقل
الخصيص ان لا يثبت حفظ النفس في نظر الشارع اولى من غيره ولذلك نرى ان الحرام من يبيع شرب الخمر وكل المشقة ونحو ذلك كلما
تحل اذا كان المقام مقام الخوف على النفس كذا الواجبات من صلوة او صوم ونحو ذلك يثبت بعد معاينة الخوف على النفس من
ونحوه وهذا لا ينفع مع ما علم من طرية الشرع اهتمامه بحفظ النفس بغيره باارتفاع كل عقوبة وانتم من فعل حرام او ترك واجب
عائنه الخوف على النفس في ذلك واضح وهذا مقتضى قولنا ان المكرة لا يتم عليه اما ان كان الاكراه سلبا للعدول على الشر فلا
يسمى لا نه واجبه تحت التكليف بما لا يطاق ومن هنا ظهر عدم التبعة في الذمة اذا علم ان سبب التبعة ارادة حفظ النفس
وجبت كان المقام مقام خلاف النفس فلا وجه للتبعة لان المحذور حاصل لا يبرح كما ان النفس في نظر الشارع في كل ما يمتنع من
حفظ الاخرى في كل يجوز والعكس لا وجه للبرح مضافا الى ان الفعل الاول محقق في مثلثا يمتنع من اذلة المكره بالكره لا يفعل
فذكره ما لا يمتنع ان الاكراه على حد الخوف على النفس في كل جهة في عدم الاثم للاجماع ولقولنا في الامر كره وقيل مطبق بالا
وقوله ومن يكره من الله بعد اكره من غيره في غير ذلك بان رفعه على من لا يشعر وعلمنا ما استكره
عليه المارد رفع الماخذه لا رفع الخفيفة لاستلزامه الكذب بالجملة فالدليل على كون الاكراه موجبا لرفع العقاب في فعل
حرام او ترك واجب لا نه وجه وكفى باخبا التبعة على العامة منها هذه وموبك لذلك وانما في الضمانات والعقوبات بالاثام

ارجأه او اثبات بدا واستيفاء منفعة او انتفاع ففقد من تحت المباشرة السبيل لا كراه رافع الثمنان عن المكره بالفتح وهو يكون على
 المكره بالفتح ليس لك كراهه وان كان كلام بعضهم كجاءه الوقت بقصر بعدم الفرض والوجه في ذلك ان سببا الثمنان مع
 الاكراه لا يثبت على المكره بالفتح ولا بعد تلفه ولا مضاره ولا صاحب ويحذف ذلك بل كل ذلك يثبت على المكره بالفتح نعم هنا اشكال
 وهو ان السبب في عدم صحة المكره بالفتح لو كان عدم صدق الادلة بالنسبة اليه فلم يقولون بالفتح ان مثل النفس ان لم يكن كذلك فلا
 لعدم صحة المكره بالفتح بعد صدق السبب نعم لو كان الاكراه بحيث يسبب لفسد يكون المكره كالاثر فذاك لا يثبت السبب في
 فاما عليه هو خارج عن محل البحث بل عن الاكراه ايضا وبما يقال ان المكره الوجه القول يكون لقاعدة انما هو من المكره بالفتح
 يخرج ما عدا ذلك بالاجماع او نقول لم يخرج بل في غير اية من اية يمكن جرح المكره بالفتح كالمخرج بالاجماع ونحن ان الاكراه
 لعدم صدق السبب في المكره بالفتح ومصلح المصالح الى عدم ثبوتها في محلها على القاعدة وفي ما يلزم اما ان يصدق في وقت واحد ان كان
 مكرها كما هو الظاهر واما ان يثبت بالاجماع عليه بطا لا للخرج وهذا للثبات وجه صدق السبب هنا عليه ان الاكراه العرفي كما هو
 كان المحقق منه من اعظم ما اكره عليه كما هو العاقل من كره بل في الفخذ من دفع واحد ومن كرم الدفع واحد من دفع واحد
 اخر مثله لا يكره ما عرفنا وغاؤه فاما ان يقول كونك مكرها على مثل النفس لا يكون الامع كون ما اخذ منه اشد ما يقع عليه
 ان مثل نفسك ونفسه سواء في الحد ربه الا ان يقال ان المدار على نظر المكره بالفتح ولعل مثل نفسه عظم نظره من مثل شخص خويل هو
 كل لا لا يستأخر من تلف نفسه ان تلف غيره بذلك وما تقدم بعض الكلام في ضمان المكره فراجع هذا نقول الكلام في دفع هذا الكلام
 مع شيخنا المحقق الشيخ محمد حسن بن الله فاجاب بعد كلام طويل بان الظاهر ان الفعل يثبت المكره بالفتح في كل مقام الا في صورة سبب الفعل
 وبما يلزم على القاعدة نعم ولكن يجيب عن سائر المقامات بان قوله ما استكره هو عليه يدل على رفع المؤاخذة والضمان لا يقع في عدم
 على ادلة الضمان من كون ما لا يما وجب ابدل خاص على عدم التقية فيه او دون عليه بان في الخطا والتشبه اية بل هو ام الضمان
 فاجاب بان دليل الضمان يخرج فيما بالاجماع والشبهة وتقدم العكس الا كراهه المشرقة في هذا غير مراد ما ابدل هو كونه وادون عليه
 بان الظاهر من رفع المؤاخذة فلا يدل على رفع الضمان كما ان قوله لا يفسد في الدم معناه اثبات الاثم ولا دلالة لغيره على الضمان كونه
 فيما الخبز ذكر الخطا بناء على ذلك والتفكيك في غاية البعد مع ان ظم الاحتياط عدم استنادهم في رفع ضمان المكره على الرافعة لا شك في
 عند الاحتياط واما في الاستبانه الفعلية فذلك كالاختطاب الاحتشاش الاصطفا والمعاملات مخوف ذلك في مثل بشره الاحتشاش
 يكون المكره ما كراهه بذلك مطلقا ولا يشترط بل يكون ما كراهه مطلقا او بشي من اعيان رضى بعينه انما فعله ملكه والافلا ملكه وعلى هذا
 التقدير فيمكن كونه بطريق الكشف بمعنى كون الرضا كاشفا عن ملكه بالجملة او بطريق النقل فيملك من حين الرضا وعلى فرض عدم
 الملك اصلا او الى ما حصل الرضا كما هو قضية القول بالنقل قبل المال نافي على الا باضره الاصلية او على ملك البايع او لا ملك
 المكره بالكسوة في الحقيقة فاعل السبب المكره بالفتح كالاثر وجو اخلال لا يحجب وجهه على الملك في النفس فلا حاجة الى ذكرها
 اكثر مما يعلم بانها في العقول والعمارة في ذلك من الخطا ولشدة الامتثال على القول بان قصد التملك معبر في ذلك كما يراه بعض اصحاب
 فربما لا يملك لعدم الفقد شيئا في جهة موضوع الا كراهه ان المعبر الا كراهه وجو الفقد على السبب فوان الرضا فلا يتفاوت الحال بين
 القول باشتراط قصد التملك وعدمه من هذه الجهة فيجب ان يقال مثل قوله من جازيها ملكه او من اجازيها ملكه فيله ونحو ذلك في
 هذا الزعم كون هذا الفعل بالاختيار والرضا او عدم ذلك في هذا البحث في جميع الاعمال فان قولنا قام هل معناه قام على اختياره او
 منه ومن الاكراه والتكليف في نظر ان يقال ان الاكراه ان يلق على سبيل كراهه فذلك لا يخرج فيه من عدم صدقه وهو خارج عن النزاع
 واما ما عداه فالحق ان اصل الفعل اعم من الاختيار والاكراه لثبوت الفعل المشرك وعدم صحة التملك لكن ينصرف الى الاختيار عند
 اطلاقه فلهذا لا يثبت المشتبه انما الاختيار فيكون ما صدق عن كراهه موجب التملك بخلافه لا دليل الا في الأصل فاضربا لبقا

على الباع لا يملكه المالك بالاكسلة اية غير فاضح لعدم مثل السبب جازة وامرنا بالسبب اليه بعد توسط رجل فاصلا بين
على اشكاله في ذلك سماع كون ضد المالك بالاكسلة الاكل على الجازة للملك بالفتح لا لنفسه فانه لا يملك عليه نه جازا فاعلم لو اكره
الجازة لنفسه فلا بعد صل دليل الجازة بالنسبة اليه كون المالك كالا لخرج وبالحجة فانه يملكه المالك بالفتح مجر وحصول الجازة لم يحصل
لدا الرضا بعد ذلك فالتم حصول المالك لنفسه الدليل انه جازة مع الرضا كما شيئا وتوضع ذلك في العقود وبالحجة يصل عليه نه جاز شيئا
واجب الرضا وقد كان المانع من الصل عدم الرضا وقد حصل ليس ذلك كقام بعدا لغيره شيئا يصل وحصل الرضا بالقيام الثاني
بعدا لغيره شيئا فقام لعدم كونه سببا للتمتع كونه زائلا وبطريقان صلا ولو كان في ثلثه شيئا من كراهه رضى بالقيام به شيئا فقام بشيئا طلق
تدبره الظاهر ان الرضا بكشف عن الملك بالجازة لا في السبب هو شرط فاذ حصل اثر السبب اما في الايقاع وان العفو لا اختيار شرط
في بعضها ايضا في الموقوف والمنعاه قد ينظر الى ان المنعاه ورضي له الايقاع العفو ايضا ان شاء او اجنا ساما حاصل فيه الرضا في كل شيئا فاما
من كراهه ولغيره نعم ولا ناكلوا امواتكم بينكم بالباطل لان تكون مجازة عن راض هو صحيح في ان ما لا يرضاه فهو اكل بالباطل والعفو
لا يحمل على ما لم يمسلم الا بغير نفسه غير ذلك فاما على الاجازة في باب العفو وعلى الاستيفان في غير ذلك فقام ما الجازة ان مقارنته
شرطا وهو من حصوله لاحقا ومقارنته فاقول الحق الرضا في صفة الاكره اية ثم الاستيفان لا ينافي ان كالتشفق والطلاق والظن والتمتع
والايداء والنداء والعهد اليه العفو الاثر ونحو ذلك لا يصبى به الى حصول الرضا بل في ما وقع باكره بطل ولا يقع الرضا بعد
ذلك كما لا يصح حصوله وان لم يجر الاجازة فان كان ذلك لا جازة قام في ذلك فلا يمتنع وان كان ليس خاص فمكان وان كان على الرضا
ممكن الجازة فيما بان عمومها الايقاعا فهو العفو وان كانت شاملة للملكه الله تعني الرضا فلا يبعد بطلان الايقاع فان الظاهر
او العفو على سبيل الاكره اذا تحق رضاه وانما عفو وطلق في داخل في عموم فينبغي الصحة وان لم يكن شاملة فاجوزة للملك البطلان
كانت عقدا وايقاع فلا وجه للفرق والتفصيل نعم فيما كان مشروطا بغيره بشرط كما في الوقف العاقبة او وجه فيه البطلان فاقترع مع
اكره لقولنا الشرط وهو مقارنته البنية وما في معناه فلا وجه للبطلان في ايقاع والتفصيل في عقدا بل ما البطلان في الجواز والصحة لا يخرج
كان فاجوزة العفو ان يجوز الرضا كانت الصفة ولا يشترط مقارنته الاختيار نظر الى ان عموم ادلة العفو شاملة لرواها في اللغات
ايه غير ما لا يبيع المالكه وصار معا ملائمة من الامور المتعانة بحسب النوع ونحوها الشخص غير منظم في الاصل اذ ارجح العفو
المالكه جازا لادله وانه من موقوفها الاقفاط بورد الظن بالمراد مضى الى الاجتماع المنظم من كل جازة من الاصل بل لا يخرج
من عبارة بعض لو قيل بانه لا فرق بين المالك وبين غيره في اكله بطريقه ذلك فينبغي بطلان ما قلنا ان المالك بالفتح اقل صدغا منه فانه
الرضا عنه في نفسه الرضا اثر العقد اثره من غير فرق بين المقام وبين الفصول في هذه الجملة وان كان بابا لفصوله وروى في مثل قبل
الظن ان ما دل على صحة الفصول يدل على صحة المالك عليه لا ولو ثبت نظر الى ان الرضا ان كان متاخرا في المقام من بابا لفصوله في العقد
الصحة يصلح والعقد غير من غير له الا كونه والساكنة على المعقود عليه ما بان فلو لم يكن الا ان تكون مجازة عن راض يدل على
اعيانا مقارنته الرضا لان كراهه الجازة في الرضا كانت شاملة عن الرضا فيكون صور طريقان الرضا بعد العقد فاحلته الاكل
بالباطل بل في سائر العقود لو لم يكن خلاصتها الجازة بعلم القول بالفضل لا يوجب بان الجازة بعلم القول بالفضل لا يوجب بان الجازة بعلم القول بالفضل
بلزم اعتبار كون العقد صادرا بعد الرضا بل معنى التملك الضلك قبل على اعتبار كون الملك مع الرضا وفي ما نحن فيه لا يملك
لمن الرضا ولذا لم يملكه لو لم يكن كشف عن البطلان ولو خرج وحصل الملك من الرضا على القول بالنقل وعلى القول بالكشف بالفضل
حقنا في اقل الكليات كذا على القول بالفضل الاخر اية في المالك الواضحة اية ناس عن هذا الرضا المعلوم عند الله حصوله في
ان العفو تابع للعقد وهذا لا يفسد فلا يصح قلنا ليس الجازة الاكره السالب للفضل فانه خارج على فرض بل بعد اكره الرضا
الحصول الى هذا المرز بل الفرض انه فاصلا لكنه غير راض فلو كان هذا العقد كان قبل حصول الرضا فاصلا فبغيره الرضا اية في عموم

[illegible]

الخطاب في طواهر الايات بالمؤمنين كقولهم يا ايها الذين امنوا فان اغلب الخطابات كذلك ولو فرض هناك عموم يشمل الكافر فلا
من المنفرد بالمؤمن لما عدده معيد اليه وما به لو كانا مكالفين بالفرع لكان اليقين بامر كل من اسلم بالفضل للعلم الحائز بانه حبيبي
ان لم يكن بامر بذلك هذه الوجه كلها او هي من بلب العنكبوت لا حاجة الى التعرض لا جوبها والليل قد عرفت على اثبات التكليف
عليهم والتمسح انما هو فيما اطلعوا على وجود تكليفه ولو بالاجمال فصرحوا عن معرفته وتخصيله فلا يلزم تكليف الجاهل حال
بل محمود تكليفهم بالاسلام يكفي في علمهم اجاب بان هناك احكاما لا بد من معرفتهم لها على فرض الاسلام وهذا المقدار كان الكلف
بالفرع ولا يحتاج الى العلم بقضيله وتخصيص امر بالمعلم والمسئلة لا يدل على عدم كون الكافر مكلفا لان مفهوم الوصف ليس محصور
يكفي في ذكر المسلم شرفه وكون طلب العلم بعد الايمان بالاسلام لا مثله مع انه لا يتناول ما هو من الاجل ولا على النعيم ومثل ذلك محبي
اختصاص الخطابات بالمؤمنين مع ان في الخطابات ما يتعمم المؤمن الكافر ولا وجه للتنبيه ذلك وانما لعدم العلم به خلا الكافر
من خارج فيكون كون الغير يقين مكلفين بذلك عدم امر النبي صلى الله عليه وسلم بالعلم منوع بل العلم اننا لا غش بعد اسلامه كان من الامور المتبادرة
الواضحة كما يكفي عن طريقه في ما نشاهد مضافا الى كفايته لا فاما العامة في ذلك فلا يحتاج الى الاكثر خصوص في ذلك مما بدلت
على كونهم مكلفين بالفرع قوله تعالى فيهم السجدة وويل للمشركين الذين لا يؤمنون بالكوفة الاية وانما يمكن ان يوجب فاسد في نظامه مضافا
الى ما ذكره في نفسه لغيره عن العلم انما في الله وقيل طلب العلم المشركين بكوه اموالهم وهم بشر كونهم ذكر الاية قبل جعلت في الله تعالى
ويل للمشركين الذين اشركوا بالا اثم الا انهم بالامانة الاخرين كافرين انما دعا الله العباد الى الايمان فاذا امنوا بالله وبرسوله افترض
عليهم ان يقرضوا هذا الحديث سند الفاسد في نفسه على جهة لا ريب فاذا ذكرنا بل الاية والتعليل في كتاب في كثر الايات فلا يتألف
ولا بعد ان انما لا يرتفع في الواقع كل لان من لم يرض لم يكلف فيه او كونه شرط في حصول الاشكال وكون التكليف جعلا في الاشياء
واما العباد ان لا اسلام شرط في تحريمه وعليه جماع الاصحاب فيما عدا الوصف الصدقة والعق على القول بان شرطه الفريضة وما على
القول بعدم شرط الفريضة فيها تكون من المعاطاة من العتق الى الجحيم فما وعملوا عدم تحريمها والكافران العباد مشروط بالنية
ونية الفريضة لا ينفق من الكافر في الكافر الجاحل بتجريبه مطر وانما الكافر المغير بالله المنكر لصفه ورضه وقد وثق في عقل
في الفريضة ينفق في عقله فان لم يحصل الثواب فلا ينفق فيه هذا التعليل يمكن ان يقال ان نية الفريضة لا ينفق الا باعتماد كون هذه
العبادة مأمورة بها من الله فاما الكافر غير معتقد بالنبوة فيعتقد كون ذلك مأمورا فلا ينفق في عقله الفريضة من غير اعتداله
اصحاب الكفران قالوا انما العلم الوثوق الاعتماد بالشريعة وهو مانع من قصد الفريضة وقصد الفريضة على نية فغير الاسلام يقول انما
المانع من صحة العبادة وعلى كل حال في علمه على شرطه الاسلام مضافا الى ما ذكرنا بقدر من الايمان كونه رقة انما يقبل الله من المؤمنين وال
القول بالاسلام وكل ما هو ليس بمقبول ليس صحيح ما يجهل ان القول بغير الفريضة من غير الايمان يمكن لان الفريضة عبادة عن
موانع الامر كيف يعلم موانع الامر من دون ثواب فان الثواب لا يتم عقلا لذلك لا يمكن تخلفه في الحكم كونه رقة وما منعهم
ان يقبل بغير انهم الا انهم كفو بالله ودسولة وغير ذلك من الايمان مضافا الى ان الايمان الكثير فيكون الكفار معتدين بالان
خالدين فيها ولو كانت عبادة انهم صحح لهم وصول الاجر المأمور الاخره وهو في حقهم بالايمان المذكورة مع ما لا يخفى الكثير
من ذلك على بطلان عبادة الخائف فضلا عن الكافر كما قد بينا انه لا طاعة الا بولاية الله ولا لغيره غير ذلك في الجملة
فشرطه الاسلام والايمان في صحة العبادة فما لا يخفى في ما عند اصحابنا فلا حاجة الى ذكر الادلة وما اوقفه القصة
والعق فبعض من اعتبر بقصد الفريضة في مانع من صحته ما من الكافر في جماعتهم قالوا بغيره منهم الشهيد في الفريضة فانه
مع اشتراط الفريضة في العتق قال الا في صحة العتق من الكافر خلاصه في هذه القضية مع انما في بطلان سائر العبادات انما
من جهة الدليل في هذه الامور على اعتبار اراة وجه الله وهو من الكافر كما في الخبر انه لا ينفق الا ما اراد به وجه الله وليس

كذلك سائر العبادات وقد عمل بذلك الشهدا الثاني واما حجة ترك هذه الثلاثة من جهة ما بينه وبين غيبته وخرج من ذلك ما بينا الله
 واما حجة هذا فكما اخرج عن الملك فملك الكافر ضعف من ملك المسلم فهو اولى بالملك اما حجة ان الكافر ليس بالملك في الحقيقة
 واما هو عنوان ملك لبقاء النظم فاذا خرجت دفعه خرج عن ملكه وان لم ينزل عليه لا تارسن التواضع والحق والحقائق هذه الثلاثة ايضا
 ليست صحيحة فثبت كونها عبادة ولذلك لا توافي نعم هو صحيح من جهة كونها عبادة وذلك ملك غائبة فاما هناك انه من هاتين
 الجهتين من بطلان الانتفاء احدهما على الاخرى لذلك ولو لم يزل المسلم الفريضة لم ينجح عن عقاب صلا ويحجب ذلك بان الكافر والمخالف
 يلزم معنونه فان اعتقاده فيه التغير وهذا المقدار يصح حجة عليه لخرجه عن الملك ويبلغ في عموم الزعم بهما الزعم بان انفسهم
 فيفسر اما الغرائب ان الضمانات فلا يشترط فيها الاسلام ولا الايمان لعموم فاذل على الضمان باحدا سببا واحدا لاشتمال الكيفية
 في الاحكام وهذا مما لا يخفى فيه نعم فالاحكام في حق المسلم بالانضمام والاعتقود والافتقار عن حقيقة عمومية الاوتة صحتها
 من الكافر والمخالف للمؤمن والاصل علم الشريعة كان الاسباب الفعلية من جازاة واجتماع في تحوذلك كل وعرضه في حجة
 انما دل عليه الدليل لا محض لذلك لا ما ذكرناه سابقا من ان نفي السبيل للكافر على المسلم فان كل ما هو داخل تحت القاعد
 كما انما الهاتين على ما يقتضيه بالفتنة على المسلم ولا يفهم من الكافر ارجع ونفسر **عنوان** ليس العدا لشرط الا في تكليف
 ولا في ضمان وغيره ولا في صحة العبادة ولا في العقود والافتقار من حيث هو كعموم ما دل على التكاليف والافتقار انما هو
 العقود والعبادات من دون دليل الا على الاشارة فاصالة الاطلاق في سلم عن المخالف من معتقدا بالقوى ما بينا في من الشيخ وان
 اعتبر العدا لشرع النفس فانما بينا ارجا القاسق تحت التفسير المحجور عليه فيصير شرط العدا لشرع العدا لشرع اجزا لاشتمال
 مع خروجه عن الفضل في الكلام في اعتبار العدا لشرع من حيث نفسها بجبي ما بينا في البحث عن معنى الشدة التفسير بقوله من كتاب
 اشارة العدا لشرع كل مقام يكون فعل شخص قوله مستقطا على الغير لا تحج عليه وكان من عندنا على ان العدا لشرع من غير الكفران
 هذه المقامات فلا يعتبر في غير العدا لشرع فيها عدا لشرع الشاهد القاطن والكاتب المترجم وقوله الصدقة والمقام للمقام
 ونائب العبادات كلما عني وبسبب استنباطه نفس المنوي من اوباشنا من وكله وغيره ذلك واما ان كل على مال الانعام والنائب
 والجا يان على بعض الحقوق المأينة ومنصوبة بنظره وفق وفي وضائه والوصية على مال الاطفال الجا يان من مفر في الحقوق
 المأينة اذا وقع اليه المالك ولو كان وكلا الوعدى الكا بوضع عنده مال الغير عند حصول غلة المستودع والمستاجر من سبب
 اذا اراد من العين منه لو قلنا بعدم اشرط ان للمالك كما هو قضية صحيحة على جعفر عدا لشرع اتمام الجا عنة ونظا من ملك بالجلية
 فاقطاط اما كون قوله مستقطا على الغير لا تحج عليه وكون فعله كذا او كون بلا مستقطا على مال الغير من غير ان يكون هذا المقام
 يشترط فيها العدا لشرع المتسا في ذلك ما دل على ان التفسير على ان القاسق يجب اليه من غير خبره فلا يسمع قوله ولا يكون تحج من حيث
 هو قوله ومجبة من جهة حصول العلم ومن جهة حصول الظن حيث يعتبر فيه الظن كعدا لشرع والمريض المبيع لا يظا ركلا من اخر وما
 من القصور على عدم كون القاسق هلا للامانة مضافا الا ما وقع في هذه القساق بما يقتضيه بقوط درجهم فضلا عن بقاء
 الشارع لهم على مال او نحوه ذلك كقصة في الشارع عن الركون الى الذين ظلموا ثم رخص الاعتماد عليهم او يعتمد عليهم في
 التمسك بما في حكمه كل قاسق ظالم ولو لم يفسد فديره عدم سماع قوله وعدم جواز الركون اليه يكتفي في اشرط العدا لشرع هذه
 المقامات الثلث الجامع للفرع السابق كلها فبعض مضافا فلا ما قد من ذلك الخاصة كثيرة من هذه المقامات مع شعاع
 باعتبار العدا لشرع عدم سماع خبر القاسق عدم جواز الركون اليه لذل على استيسار لقاعدة مع ان تلبيح ما ورد في تفسير
 وثام عليه لاجتماع ما ذكرنا من مقتضى الاحتقان المشكوك به بالغالب بقوله كلام وهو ان الوكيل فيما يجوز فيه
 كالعقود والافتقار ونظا لشرع العقود تحوذلك من قبض اذن لا يشترط عدا لشرع ان فعله وقوله من غير ان الفعل مستقط عن

الموكل بفعله ان كان ما فعله الموكل فينبغي اشتراط ان لا يتعدى ما هو ليس بواجب من بيع وشكاح ونظير
 او غير ذلك في حق من هذا الامور بين الاستئثار بالعبادة كالحج ونحوه حيث يشترط فيه العدالة وحملوه بعدم سماع قوله انما
 بالعمل على وجه صحيح فلا يعلم بانه الذمة والاطلاع الغير على افعال الغير يمكن ان يجرى حيلة الشرايط ففصلنا لغيره ولا يطاع عليه احد من
 هذا الوجه صحيح في المعاملات ايضا فان قوله غير مسموع والاطلاع الغير غير ممكن ان يجرى حيلة الشرايط الفصل هو ما لا يمكن الاطلاع
 عليه ففعله كان غير فاسد فمع ذلك اما بان يكون مقتضى الفاعل ان كان اشتراط العدالة ولو كان يخرج ثابرا لو كان بالاجماع والاطلاع
 انصوص كون فعل الموكل منكملة فعل الموكل صوابا بان يكون فعل الموكل ثبت صحة هذه الامور باصالة الفسخ ففصل
 او باصالة الفسخ المشار اليها في القايي السابقة ويكتفي بها الموكل ايضا ولو قيل ان هذا الكلام يجرى في العبادات ايضا فان الشايب
 اذا فعل فعلا فاصالة الفسخ تقتضي بكون ذلك جازما مع الشرايط فيكون كافيا للمؤثر غير ولا يحتاج الى سماع خبر كجملته الواجبات
 الكفائية فاننا راينا من يشغل بعمل الميت فكيف يدرك السقوط عنك باصالة الفسخ وان لم يكن عادلا فلم يشترط في ثاب
 العبادة الحلالة فقلت الفرق بين التثنية والواجب لكفائي وانما قال الواجب لكفائي ان به من جهة نفسه ولا ريب في
 المسلم في حق نفسه محمول على الفسخ فانما كان ذلك في موجب السقوط لا في فعل صحيح وانا انما يفتوا في الفعل عن المؤثر غير وليس في
 اصالة الفسخ ففصلنا عن مسلم اخر يفتي بانه لا تار عليه فادله صحة فعل المسلم لا يجرى ذلك وشيئا الشايب في ذلك اما الفرق بين
 العبادات والمعاملات فبان الذمة واشتغلت فلا تفرغ الا في حق المتبقي هو ثبوت العدالة اما في المعاملات فليس هناك اشتغال
 فمشرط بل هو انما على ما لو كان الموكل لما اذم عليه لولم يثبت يقول لو كان جازمه فلا يتبع علم خبره ايضا وهو كاف في جواز الادراك
 وفيه نظر واضح واما بان يكون موكل في المعاملات انما هو من جهة كونه ثابرا على ما اخبر عنه وقوله في اليه مسموع ولو كان
 فاسق وهذا لا يطرح في الاشياء التي ليس لها بدل فمثل اليد كالشكاح والاطلاع فلا بد من القول بعدم سماع قول الموكل في ذلك
 الا بعد البتة واما من جهة الفرق بين العبادة والمعاملات بانه العبادة هي لا يعلم بالاطلاع فلا بد من اعتبار كون الشايب
 يحصل التوفيق به والمعاملات وان كان يعتبر فيها الفصل هو يجرى لا يعلم لكن الشارع جعل الفاعل العقود كاشفة عن العتق
 ومن قال بعت ثم ادعى في ما كثر فاصلا لا يسمع منه ذلك لان كل ما يملك به بخلاف العبادة اذ لا يبرح فيها ما يدل على عجزها
 مع بقاء الاصل الفسخ واصل الفسخ لا يكون حجة على الفاعل نعم ظاهر العقد ان على الفصل فحجة ولا فاعل يمكن المعاملات
 لان احد المتعاقدين لا بد ان يكون الاخر في صفة الاجابة في القول لا ولا يخفى ان في الفرق بين ادلة الوكالة وادلة التثنية
 العبادة بان الاصل مطلقه شامل لو قيل القاسق ايضا فلا مناس عن اتياع قوله فيما اخبر عنه فحجة الوكالة والتثنية حجة في
 على جواز الاستئثار او جوبها والمسبق هو استئثاره العدالة نظر واضحا واشكالا لا يما فاما الاطلاع في المقامين والاجال
 في المقامين **عنوان** العقل المجنون موضوعا معترف فان ولو شك في كون شخص مجنونا فاعلا فلا اصل ان يكون
 غافلا لاصل عدم العيب كون الغالب في ذلك هذا اذا كان الشك ابتدائيا من دون علم بحال الشخص ففعله واما بعد العلم بكونه غافلا
 فالاصح ان يتبعه فاصلا لاصل الشايق واما بعد العلم بالمجنون فالاصل بقاء المجنون مالم يحصل العلم الشرعي بوزاله فحجة
 العقل واما البلوغ والصغر فهما وان كانا في حق الاصل كتما صا وشرعيتين بالحد بينهما طول فمصلحة الذك
 بلوغ خمسة عشر سنة ثمانية هذا ان خرج المنة كيف كان واما باننا لست الحش على العائنة لسمى بلوغا وفي الاية بلوغ صنع سنه
 ثمانية والحض الجمل على ثمانين سبقا بلوغ ولو شك فحصوله فالاصل عدم البلوغ وبقاء الصغر والكفر الاسلام
 امران شرعيان فمن اثباته وحله وبقائه محذور واما جابه به على مسلم ومن ليس فيه ذلك استيعا كاف في منه فمكسر الضرر من
 فرق بين عوف انكر ولم يعرف نعم لو وقع الشك في كونه كافرا او مسلما مع عدم امكان الاستعلام كانه البطل مع امكان

لا يجوز احدا من اصحابنا حوله فالحق في المصلي اصله الكفر وعلامة الاسلام الاربعة المشاهدة هنا كل من
لا يجازي ذكره واما الايمان فالحق فيه عدمه لا اصل لان ثبت في البس هنا ما يدل على خلافه على القول بكون الحالف في الكلام
في العدالة والفسق نظير الكلام في الاسلام والكفر البحث فيه طويل الظن ان العدالة هي الملكة وحصل العلم كاشف عنها امكن
فثبت في صحيح ابن جعفر ان النفس من انفس من انفس هو العدالة ولا يجوز الاسلام مع عدم ظهور الفسوق كما رواه شيخ الطائفة
حيث يكون المشكوك فيه حكوما بعد العلم باسلا من قبل ان النفس امر عدل وهو عدم العدالة لها هو قائل لها ولا واسطة
بينها واعتبار الاحكام كتابا لكثيره او الاصل على الصغير في الفسوق مما هو في كون كاشفا عن عدم الملكة وهو بعيد نحو
نفاها اعتبارا بالمضاد ويثبت في الاسطر والمشكوك فيه غير ملحق بشبهه مما يبرر حجج حكمه في ما وافق الاصل من حكم العدالة
والفاسق نظيره ما اشترط في الكفر الاسلام على قول المفسر في قوله واما الجزية والرقبة فالاصل في كل مقام شك فيهما الحكم بالجزية
الاذا ثبتا لوقوع لان الملك امر جازي الاصل عدمه وكفى في الجزية عدم كونه مملوكا اذ ليس مغفلة الجزية الا ذلك ليس امر جازي
بالاصل فيه جمع فيلحق في احكامه لما وافق الاصل من احكام الجزية والظن ان اصل الجزية هو جمع عليها بين الاحكام
عنها الا باثرها وبنيته ونحوه في انه لو كان هناك يدعي فادعاها صاحب اليد بالقبول فيدعي اخرجته نفسه فظم فليتم قول من ادعى
الجزية في ثبتها الاخر والبدل هنا لا يعتبر به لان الحكم لا يفعل تحت اليد فاصل اليد محل نزاع وعبارة اخرى من اعلم في الجزية والرقبة
يرجع الى التراجع في ان له بدلا عليهم لا ينفذ المنكر ولذلك في الاحكام الاستلزام لا يملك الا بالبيع مع الكفر الاصل او يملك ابو
الموجب له لو كثر الاول والاخر موجب اصل حوا اما الرقبة المستقرة فلا ريب في المشكوك فيه من جهة الحكم بالرقبة لان التسف
عيب الاصل في الاغتيا هنا جبر الصفة واستصحاب عدم التسف باعتبار عدم كونه رقبيا فان التسف غير ان لان التسف عيب
من نفس العقل وهو غير علم الا ذلك للتصريح ان علم من غير الطفل في الاسويين الحسن لا يقدح في اعتباره اخرى
التي لا استقامته من بصره من عدم الاستعداد والقابلية بحيث لو الف عليه ذلك وفيه ما يثبت ليس فيه اهلية ذلك وهذا هو الذي
يشهر بالجنون عند نفس العقل بالتسفر عند نفسنا وفيه بغيره عدم سماع الكيفية كما في الاطفال ومن عدم المزاولة كما
في الكبار وفي الامور التي لم يباشروها ولم يباشروا اهلية من الصنابع والحرف هذا لا يعد سنها ولا نقصا في العقل وذلك في
فعل ان التسفر نقص عيب الاصل عدمه وقد كثر القول في بيان من التسفر وكفى ان امره في جعل الشيخ الفاسق
سفيها لما ورد في الخبرين شارح الخبر بغيره ليس محله اذ هو لا يدل على منقصة اللفظ بل هو من اسرف ماله في المحرم او براء
الشبهة وبراء من عقل المعال العقل التكليف والمعاشرة لنتم ما قال الشهيد الثاني من ان الفاسق لو كان سفيها محجورا عليه
لم يتم المسلمين سوا اصله وذلك واضح والضايق في بيان ان الرشد ان يكون له ملكة نفسا بغيره نقصا اصلاح المالك فيمنع
ومن غير غير الوجوه الا بغير حال العقل لا مجرد الاصلاح لا يفي فيه والتسفر ما يتأمله بغيره عدم تلك الملكة والاضافة
بعض الاحتياج مع وجود الملكة لا يعد سفيها وطريق معرفته الاختصاص بالاجرة الذكر مجتبه في الانية بحسبها وفي اوله وكل
طائفة بما يلاهم من الحروف الصنابع المعاملات والنقائص كما فصلوه كتب الفقهاء في كلام بعضهم من ماله في وجوه الاكراه
سفيها وان بلغ ما بلغ وخرج عن المعتاد في مسألة لا سفيها في الخبر وفيه نظر الظن ان الخروج عن المعتاد لا يفي في حاله الا بغيره حاله داخل في الاشرف
معد من التسفر وان كان في وجوه البر في الكتاب الستة ما يشهد بذلك لا يخرج على من يثبت فيها في كل ادم الاضطرار
الاكراه والاختصاص ما اظهر موضوعا عن عقوبات الاصل في محل الشك عدم الاكراه وما صدق عليه من انه اكره فيلحق حكمه
فلو جبر على البيع فاجرا يصلح ان كرهه على البيع فقلنا سلم او كرهه على البيع فنجبا فانما اكرهه على شيء بشرط الاضطرار فظهر
الى شيء اخر فادركه لا يعد مكرها في شيء من ذلك لان المالك في الاكراه على فعل المالك من وادى الضمان فلهذا لا يصح

وكلما شك فيه فحمل على الغالب ما ورد في بعض المقامات من النقص والخاصة كالاجابة الدالة على قبول قولنا في الباب الثاني ان قولنا
في باب التذكير وما دل على ان كل ذي عقل مؤتمن ظاهر انه من كل اهل قوله صحيح في قوله لا يفعل الا ما هو مقتضى الاستدلال
به الاجابة لان الدليل المراد بيان التباين بين ان يكون على ذلك حتى يعلم خلافه فيكون مقفيا من ناسيل القاعدة وبين الحكم الشرعي ما دل
على ما دل على التباين في ظاهره فحمل على ما دل على التباين في ظاهره فحمل على ما دل على التباين في ظاهره فحمل على ما دل على التباين في ظاهره
والمراد في بعض المقامات من النقص والخاصة كالاجابة الدالة على قبول قولنا في الباب الثاني ان قولنا
في باب التذكير وما دل على ان كل ذي عقل مؤتمن ظاهر انه من كل اهل قوله صحيح في قوله لا يفعل الا ما هو مقتضى الاستدلال
به الاجابة لان الدليل المراد بيان التباين بين ان يكون على ذلك حتى يعلم خلافه فيكون مقفيا من ناسيل القاعدة وبين الحكم الشرعي ما دل
على ما دل على التباين في ظاهره فحمل على ما دل على التباين في ظاهره فحمل على ما دل على التباين في ظاهره فحمل على ما دل على التباين في ظاهره

وإذا سلمنا عن السقوط والمرض ونحو ذلك من الأغراض فإن الأقرب بانقله الكلام فمقدّم هذا الحق هو طرّا محلّ داخل المسلم على الصفة
وهو لا يتبادر من الأذهان ويدل على أنه لا بد وما دل على عدم التكذيب يكون مفعّل ذلك أنه لا يثبت على كونه كاذبا غاصبا وانما ينبغي
على كون الكلام مطابقا للواقع حقيقة بغير أن عدم التكذيب عبارة عن التصديق في القول بأن كلامه مطابق للواقع فغير مستفاد من
الخبر بل لا ريب أن التاكيد المتقدّم يقال له أنه ما كذب الخبر إن كان مقتضى اليقين واحتمال الخطأ في الخبر عدم الخوف من ليس كذلك
لغالبه عن قابل المتبادر من التكذيب في خبره لا الكذب على عمل الكذب هو المعصية لا مجرد مخالفة الواقع ولو كان عن خطأ أو نسيان ويدل
على هذا الخبر ما دل من الآيات والأخبار على أنه الكذب كونه المعصية على الكاذب خبر جدا وهو المراد به من وضع المصالح المسلم على
الظن في محل على الجرح إن كان من كونه واقع فلا بد من تركه بل لا يثبت على محجّرة دفع العصبية على الواقع كذا ما دل على حرمة الزمان
وهو ظن السوء وظاهر الخلاف إذا وجب عمله على الصحيح فكيف بالنظر من وراء ما نراه ظاهره وكذا المراد من عدم افتراء السوء ونعم
ما دل على جرح العمل بقول المؤمن أنه تجده لا بد من هذا الخبر ذكرناه وانما هو ملازم للحق الذي يشهد الكلام في اعتباره وما ذكره من
المخالفات لا بد من ثبوتها على هذا الخبر لأن شرطه إذا صح الخبر بهذا الأمر الثلاثة لا بد من على أن كان على خلاف ذلك فلا يحرم فيه من
السوء بل لا يجزئ في أخوة وهو غير المراد ولا دليل فيه على جميع الحقوق في قولنا سواء الظن منه مضائق إلى أنه مشعر بالمحتمية فانه إذا
وجد مخالف حث ولا يثبت ولا يصح عمل قوله على الصدق بعد العلم بكذبه ونحو الخبر ولا دلالة في الخبر على أن كذب خديشا واضاف في عد
فلا يثبت الظن السوء في الخبر لا على ذلك واضح عندنا من الظن من شيئا الخبر غير ذلك قطعنا والحق في العدا انما يدل على أن لم يمكن إثارة
لجميع عبوية لا يحرم على السليبي التفتيش ولا يجب عليهم التريكة والعقد انما هو مجموع المركب لكل واحد ليس بعينها انما الظاهر في عبوية
السليبي التفتيش عن المالك وعدم وجوب لشركته لا يستلزم التفتيش ظن السوء فغاية يكون مجعولا لخاله ويكون فاسقا على الظن
من عبوية لا أنه يستلزم ما سواه ايضاً وهذا لا يدخل في العمل على الصفة بل عند الانصاف وعدم العبرة بمسئولية التهمة بقضية بان لا
ادعاء عن نفسه للتهمة ولم يثبت موافقته ما سوا ذلك لا نقاد من موافق التهمة اجرة من الواجبات التي من شأنها بقضو ذلك لا أنه يستند
اليه ما لم يعلم منه ولا مناهة بين كونه مخالفاً للشرع في عدم الانقضاء عن موضع التهمة ولو لم يعلم ظن السوء فحتمه لغيره وما دل على
أن الفاسق ليس بمؤمن في الإسلام لا يدل على عدم لزوم عمل فعله على الصفة لا ريب في إرادة الإيمان في الإسلام الكامل للقطع بجرح جميع
أحكام الإسلام والإيمان على الكافر ما دونه من الآيات فخصه المؤمن على اشتراك لا ينفق الآية اتحاد العدل ايضاً فاضرباً ذلك
بما دونه من الخبر عن المبلوغين في ذكر صفات المؤمنين بقضية بعدم وجوب من غير المعصوم ومثل ذلك ليس مناط الاستنباط للقطع في
المسابق بغيره مما دل من الخبر على عدم الاعتقاد الا مع معرفة الصلاح في خبر فلا يدل على جواز ظن السوء أو عدم العمل على الصفة في المحمّل
الحال بل غاية أنه لا يعتمد ولا تجري على نه وظن السوء بما لا يثبت من مخالفة الشرع باعتماد ذلك أو لعله مغدّر في ذلك ما ذكره
من اختلاف الأصحاب في هذا الباب مقامان قد عرفنا أن شيئاً منها لا يدخل هنا على هذا الخبر المذكورناه أو عدم المعصية لا يستلزم كونه
في الواقع كل وثابة ان يكون المراد بناء كونه قوله على نفق الواقع وانقضاء فعله على طبق الشرع وانقضاء ولا يثبت به جميع الآثار عليه
في نظر العبر ما لم يعلم بعينه بعينه وهذا الخبر ايضاً ثم من بعض أخصا المقام وأدلة الباب كما اشترنا اليه ما ذكره من المخالفات ايضاً بعد
ما اشترنا اليه لا ينافي ذلك إلا في بعض ما مرّ لكن هذا الخبر غير مؤيد أصحاً انما يحلّ احدهم من فعل المسلم بحجّده وقوله لا بد
على الواقع بحجّده كونه صدق ذلك من المسلم كافي في الحكم في الشبهة حكم في الشرع فممكن لو كان هناك صوراً ان احدهما موافقة للشرع
بصحة والاخرى مخالفة له فاسد وقد علم حكمهما من الشرع ولم يعلم ان هذا الفعل الصادر عن المسلم من أي الصورتين فينبغي أنه في الواقع
من اقرب الصوّة الصحيحة ومن الفاسد وبعبارة اخرى انما فعل المسلم مخالفاً لشرع في الصلوة جراً أو حقن بالماضي شهره منقضاء الرضا
ما لا يقال فان كان هذا الفرع من مشبهة الحكم شرعاً ففعل المسلم لا يكون لا بد على صفة الواقع والمسلم يشهد الناس لكشفه عن

فاما في وضع
النسب

لم يعد جبره بالفنوى على العلم بالصدق لان كلمة المعصوم ليس تحجب في فهم الخطاب فلا تغفلوا نذر وقد خط بالبيان في ذلك الجمل
 كلام في علم ذلك الاشكال فلت ان يمكن ان يكون بابل لغنى النكاح واخلص تحت العموم وما عداها مما جرت العادة على ان يكون
 في اختصاصه بالنكاح وبغيره من كل حكم بلزم اشد وبيان بان بقاء المراد بما جرت العادة على ان يكون لا يخرج من حيث هو الا فابعد
 والصانع وبغيره لا يعتد بالاشخاص يجمع الى الصفقة الظاهرة في تلك الاعيان ولا يربك ذلك في التمسك بالنكاح في المماثل لا يستحق
 والمملك فلو قبل جرم هذه الاعيان بفهم من انهم ان كانوا انما يجرم نكاحهم وان كانوا انما يجرم نكاحهم واستخدمهم على ما ذكرنا
 الاصولية في باب الجمل الميسر في نظر المسئلة وما يجرم دفعه الا بك عدم العضاة وعدم الرضا وعدم جواز السفر في الجمل ما نحو
 ذلك فليس المقام القاعده باعتبار الافراد في اختصاصها بغيره في تلك النسخ ولذلك ان الاصل في باب الطهارة ان من قال
 بالتحريم بالاشبهه على الاختلاف من الرضا عند استدلاله بالعمومات فان ذلك انما يتعلق بالبيان هذه الاشخاص من حيث انهم لا يامرو
 شارعية متعلقة بهم بغيرها فبعدا فضا الحاصل ان هذه القاعده انما هي في اسبق بالبيان في كل مقام بحسب قدره في هذه
 القاعده ايجاز من حيث الشرائط وغيره فاد وجو التخصيص على ذلك فيكون في كتب الفروع لا حاجة الى ذكرها وليكن هذا هو
 ارزنا انهم في هذه الاوقات وقد وقع الفراغ من تصنيف هذه النسخة بيد مؤلفها المعقل المحقق المحدث الميرزا محمد باقر
 عبد الفتاح بن علي المرافعي الحسيني في عصر اليوم الثامن والعشرين من شهر رمضان المبارك من سنة ست واربعمائة
 الف مائتين من الهجرة النبوية على مهاجرها السلام والخير في ارض الغري مشهدا من المؤمنين على اذن الله بغيره وبغيره
 في الدارين وورثه من تلاميذه الذين كتبوا هذه الكاينة انقضى مع فلة البصاغة

وكثرة الاصناف وصنوع الجمل فخلل بالبيان فالمرجو

من الرتب لكن ان يبدل ما فيه

من الشيا خشنا

ويجعله

وبسلة

وقد فابلت هذه النسخة مع نسخ الاصل التي كانت عند الطبيب الذي في البلاد عا من العلماء صدقا وناج الفضل
 حقا الشيخ النجاشي والعالم البيل الشيعي محمد بن الشيخ علي بن الشيخ جعفر عفا الله لهما وجعل الجنة منورهما
 وقد مضى لي في نسخة من الفقهاء الماهرين في الفروع بدو افاضه غايه الجهد وسعوا في مقابلته فها هو السع
 فالمستول عن الله ان يكثر فيه ويغنى الظالمين ونظر المحصلين وان ينفعهم في الدنيا والآخرة وقد رقم
 على يد اقل الانام في شهر ذي القعدة الحرام من شهر ربيع الثاني سنة ١٢١٠

حسب الخط طبعه المكره انما محمد رضا الاصفهاني في الاصل

وانقطع في دار السلطنة البهية رضاه الله تعالى عن

الحديثان بل غفر لوفعه والحق باجلاده

محمد والدا لطيفين الطاهرين

المعصومين



